شرح المقرب

لابن عصفور الإشبيلي الأندلسي

٥٩٧ - ٦٦٩

الجزء الأول

تأليف

الدكتور علي محمد فاخر

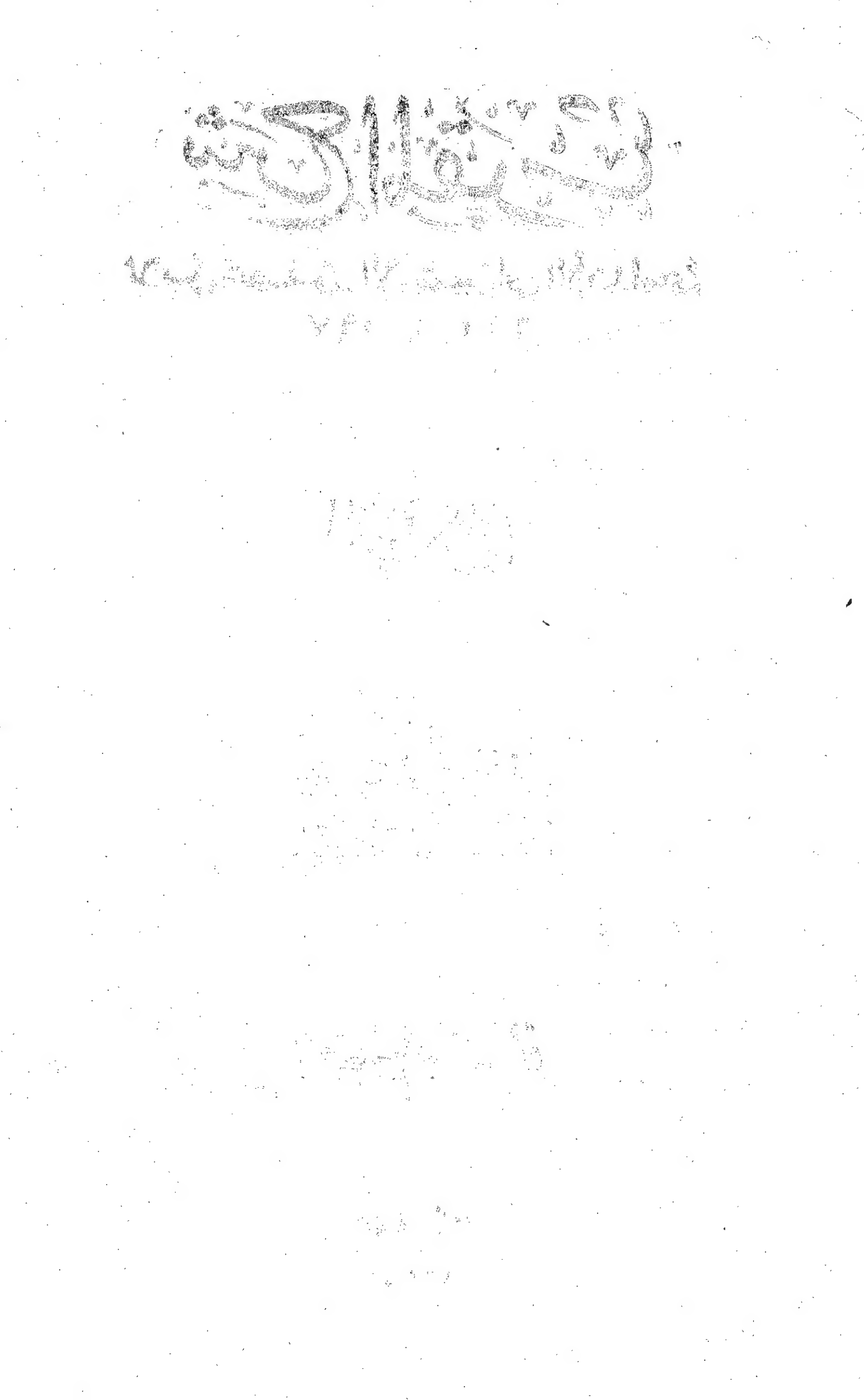
الأستاذ المساعد بقسم اللغويات

بكلية اللغة العربية بالمنصورة

القسم الثاني

الطبعة الأولى

١٩٩٠



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين ، موفق المرء لما ينوى عليه ، ومعينه لما يصبو إليه ، سبحانه لولا توفيقه وعونه ما بلغ المرء ما يأمله ، وما نال ما يرجوه ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، وأفصح الناطقين إلى يوم الدين ، سيدنا محمد بن عبد الله وعلى آله وأصحابه الغر الميامين والفاضلين الكاملين .

أما بعد : فلما كان الحديث عن المرفوعات طويلا ، وكان وضعها فى كتاب واحد أمراً شديداً حيث كانت عشرة مواضع ، كما أن ابن عصفور كان ينتهز أى فرصة لملاقة الباب بالرفع فيدخله فى المرفوعات ، لما كان الأمر كذلك وكبر حجم الجزء الأول الذى جعلناه للمرفوعات خاصة وزاد وثقل رأينا تقسيمه إلى قسمين :

تحدثنا فى القسم الأول عن ثلاثة منها وهى الاسم الذى لم يدخل عليه عامل لفظا أو تقديراً ، والفاعل ونائب الفاعل ، ودخل فى الحديث عن الفاعل كونه تاما وهو الاسم الظاهر وكونه ناقصا وهو الأسماء الموصولة ، فتحدثنا عنها وعن معانيها وعن جملة الصلة وعن العائد ، كما دخل فى الحديث عن الفاعل أيضاً كون الفعل متصرفا وكونه جامدا ، فكان الحديث بالتفصيل عن باب نعم وبئس وباب التعجب ، ثم كان الحديث عن نائب الفاعل الذى كان متفرعا طويلا أيضاً .

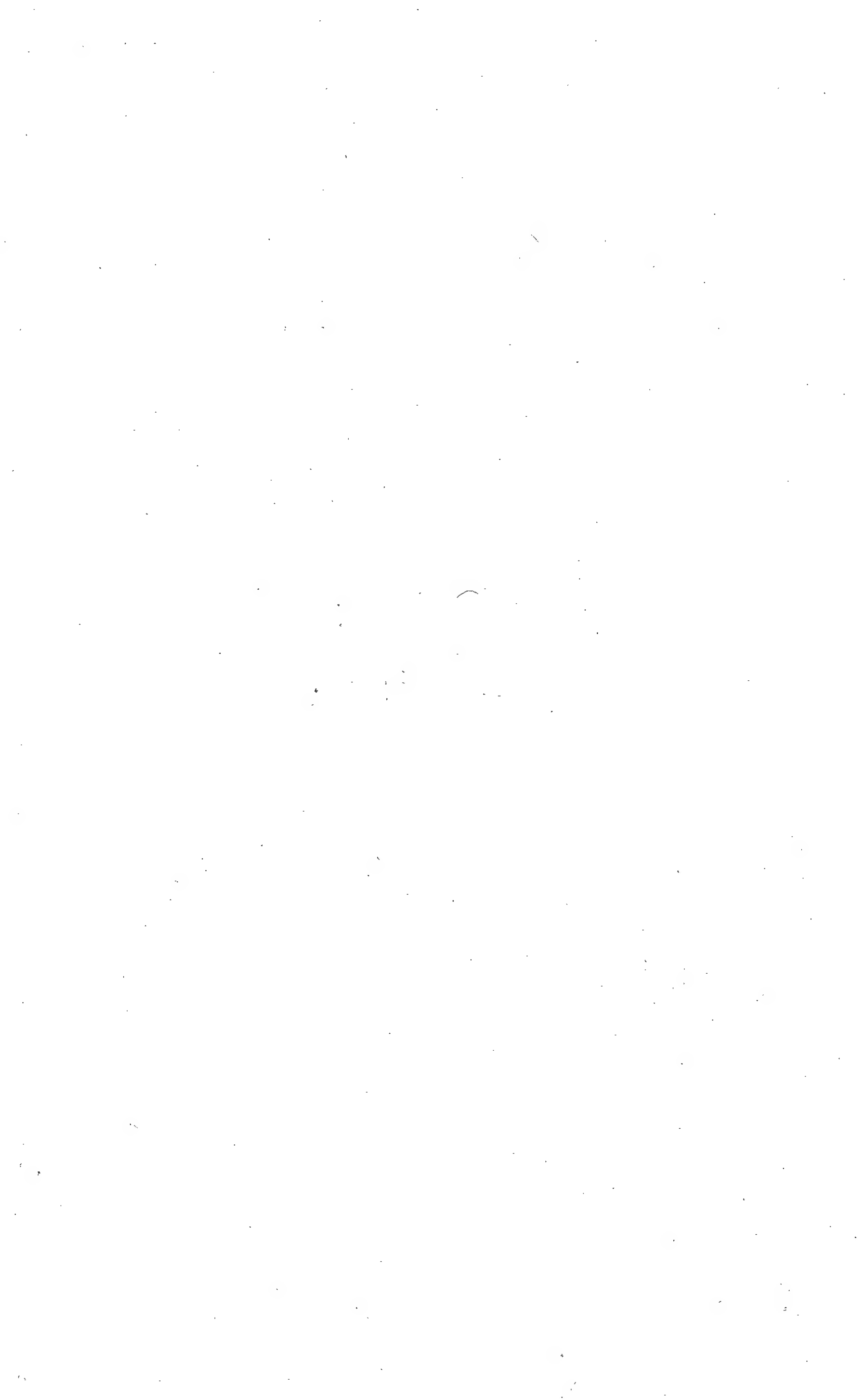
وانتقلنا بعد ذلك إلى القسم الثانى الذى بين يديك — أخى القارىء —

حيث تحدثنا عن بقيـة المرفوعات العشرة ، فكان الرابع والخامس المبتدأ والخبر ذلك الباب الذى تحدثنا عنه طويلا ودخل فيه باب الاشتغال الذى أكثر مسائله من باب المبتدأ ، ثم كان السادس اسم كان وأخواتها وما حمل عليه من اسم كاد وأخواتها ، فتحدثنا عن بابى كان وكاد حديثا زاد على مائتى صفحة ، ثم كان السابع اسم ما ولا ولات وهى الحروف العـاملة عمل ليس ، والثامن خبر إن فهو أيضاً مرفوع ، فتحدثنا عن باب إن بالتفصيل ليدخل فيه المرفوع ، التاسع وهو المعطوف على اسم إن حيث كان محله الرفع ، وإن كان لفظه منصوباً ، وبقى لنـا المرفوع ، العاشر وهو تابع المرفوع ومحل ذلك باب التوابع .

وأخيراً ذيلنا القسم الثانى بفهارس مفصلة للجزء الأول بقسميه لإيماننا أن الفهارس مفاتيح العـلوم ودلائل الـكتب ، وكانت ستة هى : القرآن الـكريم والحديث الشريف والأعـلام المترجم لهـا فى الحاشية والأشعـار والمراجع والموضوعات مبوبة ومفصلة والله الموفق والمعين .

د . على محمد فاخر

بَابُ المُبْتَدَأ وَخَبَرِهِ



(ص) قال ابن عصفور :

(يُحْتَاجُ فِي هَـذَا البَابِ إِلَى مَعْرِفَةِ الابْتِدَاء ، وَمَعْرِفَةِ المُبْتَدَأ وَالخَبَرِ وَأَحْـكَامِهِمَا :

فالابْتِدَاء : هُوَ جَعْلُكَ الاسْمَ أَوْ مَا هُوَ فِي تَقْدِيرِه أَوَّلَ الـكَلَامِ لَفظاً أَوْ تقديراً مُعَرّى عَنِ العَوَامِلِ اللفظِيَّةِ غَيْرِ الزَّائِدَةِ لِتُخْبِرَ عَنْهُ .

وَالمُبْتَدَأ : هُوَ الاسْمُ أَوْ مَا هُوَ فِي تَقْدِيرِهِ المَجْعُولُ أَوَّلَ الـكَلَامِ لَفظاً أَوْ نِيَّـةً عَلَى الوَصْفِ المُتَقَدِّمِ .

وَالخَبَرُ : هُوَ الجُزْء المُسْتَفَادُ مِنَ الجُمْلَةِ الابْتِدَائِيَّـةِ) .

(ش) لما فرغ من ذكر أحوال ثلاثة للاسم إذا كان مرفوعا وهي :

الأولى : إذا لم يدخل عليه عامل لفظاً أو تقديراً ، وكان معطوفاً على غيره أو معطوفا عليه غيره نحو قولك : واحد ، واثنان ، إذا أردت مجرد العدد لا الإخبار .

والثانية : إذا كان فاعلا لفعل متصرف نحو : (أَتَى أَمْرُ اللهِ)[1] أو جامداً نحو : (نِعْمَ العَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ)[2] .

والثالثة : إذا كان مفعولا لم يسم فاعله نحو : (لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ)[3] .

---

(١) سورة النحل آية ١ .　　(٢) سورة ص آية ٤٤ .

(٣) سورة المائدة آية ٧٨ .

لما فرغ من ذلك شرع فى ذكر حالتين أخريين له عنـــد رفعه وهما وإذا كان مبتدأ ، وإذا كان خــــبرا ، وبذلك يكون قد عدد للاسم المرفوع خمس أحوال :

وقد ذكر فى هذا المقطع ثلاثة ألفاظ وعرفها ، الثانى والثالث فيها محسا أى جوهريا وهما المبتدأ والخبر ، وأما الأول منها فهو معنوى أى عرضى وهو الابتداء ، وهانحن نوبن ماذكره فنقول :

الابتداء فى اللغة معناه الافتتاح ، وأما فى الاصطلاح فقد عرفه ابن عصفور بقوله :

(جعلك الاسم أو ماهو فى تقديره أول الـكلام لفظا أو تقديرا معرى عن العوامل اللفظية غير الزائدة لتخبر عنه) .

فمثال الابتداء بالاسم المجعول أول الـكلام لفظا قولك : العلمُ نور ، والجهل ظلام وهو مايعبرون عنه بالاسم الصريح ، ومثال الابتداء بما هو فى تقديره قوله تعالى :

(وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ)[1] وقول العرب : (تَسْمَعُ بِالْمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ)[2] ، فإن تقدير الأول : صومكم خير وتقدير الثانى : سماعك بالمعيدى خــــير ، ويدخل فيما هو فى تقدير الاسم المصدر المتصيد من من الفعل نحو قوله تعالى : (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ)[3]

---

(١) سوورة البقرة آية ١٨٤ .

(٢) انظر مجمع الأمثـال ١ / ١٢٩ والمثل يضرب لمن أخباره ومآثره خير من منظره ومرآه ويستشهد به على أن تسمع مضارع منصوب بأن مقدرة وهى وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مبتدأ .

(٣) سورة البقرة آية ٦ .

فإنه فى تقدير سواء عليهم إنذارك وعدمه ، وسواء فيه خبر مقدم وإنذارك مبتدأ مؤخر .

وقوله (أول الكلام لفظا أو تقديرا) مثال جعلك الاسم أول الكلام لفظا هو ما مثلنا به سابقا ، ومثال جعلك الاسم أول الكلام تقديرا قولك ، فى الدار زيد ، وفى علمى أن تقوم ، وفى الكتاب أنك قائم ، ومنه قوله تعالى: (وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الأَرْضَ خَاشِعَةً)[1] فالمبتدأ فى جميع ذلك وإن تأخر فى اللفظ ، مقدم فى التقدير ، والقيد المذكور يخرج غير المبتدأ من المرفوعات كالفاعل ونائبه واسم كان فهى لاتكون أول الكلام بل لابد أن يسبقها عامل لفظى .

وقوله : (معرى عن العوامل اللفظية غير الزائدة) قيد لإدخال الاسم المجعول أول الكلام ، وقد دخل عليه عامل لفظى زائد كقولك هل من رجل قائم فرجل وإن جر بمن الزائدة مبتدأ ولذلك أخبر عنه كما يخبر عن المبتدأ ، فهو وإن دخل عليه عامل لفظى إلا أن ذلك العامل زائد لايخرجه عن الابتداء .

ومن ذلك أيضا قولك : بحسبك درهم فإن أصله حسبك درهم أى كافيك .

ومنه قوله تعالى :[2] (هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللهِ) أى لا خالق غير الله فخالق مبتدأ وغير خبره ولا يجوز أن يكون غير فاعلا بخالق سد مسد الخبر لدخول من على الوصف ، والوصف يعمل بالحمل على الفعل والفعل لا يدخل عليه جار .

وقال الشيخ خالد فى شرحه على التصريح : ومنه عند بعضهم وهو

---

(١) سورة فصلت آية ٣٩ . (٢) سورة فاطر آية ٣ .

ابن عصفور قوله صلى الله عليه وسلم[1] : (وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ) فالصوم مبتدأ مؤخر وعليه خبر مقدم والباء زائدة في المبتدأ ، وقيل عليه اسم فعل وفاعله مستتر فيه والصوم مفعول به والباء زائدة في المفعول ، وحجة الأول أن إغراء الغائب شاذ فإن عليه إذا كان اسم فعل يكون نائبا عن ليلزم قال : ورد بأن ذلك إذا كان المراد به الغائب ، والمراد هنا المخاطب (يامعشر الشباب) وإنما جيء بالضمير غائبا على لفظ من ، وإلا فهو للمخاطب في المعنى قاله أبو إسحاق الجزري في نقده على مقرب ابن عصفور[2] .

وعلة زيادة الحروف في المبتدأ إنما هي التأكيد ، ولذلك تأتي كثيرا بعد الاستفهام أو النفي :

فمثال الاستفهام قوله تعالى : (هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللهِ)[3] ومثال النفي قوله تعالى أيضا : (مَا لَكُمْ مِنْ إِلٰهٍ غَيْرُهُ)[4] كما يشترط أن يكون مدخولها نكرة .

وقد يدخل على المبتدأ حرف غير زائد ، وغير مقصود به التأكيد كما في قولك : رُبَّ رجُلٍ عَالِمٌ أَفَادَنِي ، فإن أصله رجل عالم أفادني ، وقد أجروا رب مجرى الحرف الزائد ، ولذلك عطفوا على موضعه رفعا أو نصبا على حسب موضع الاسم تقول : رب رجل فاضل ورجل شجاع صاحباني بجر رجل الثاني ورفعه . وتقول : رب رجل فاضل ضربت بجر الصفة ورفعها فأجروا رب مجرى الحرف الزائد ، وإن كان قد جاء لمعنى غير التوكيد .

---

(١) الحديث في صحيح البخاري ٧ / ٣ (كتاب النكاح) باب من لم يستطع الباءة فليصم .

(٢) شرح التصريح على التوضيح ١ / ١٥٦ .

(٣) سورة فاطر آية ٣ .   (٤) سورة الأعراف اية ٦٥ ، ٧٣ .

وقال ابن عصفور فى باب حروف الخفض : وينبغى أن تعلم أن الاسم المخفوض برب هو معها بمنزلة اسم واحد يحكم على موضعه بالإعراب ، فإن كان العامل الذى بعدها رافعا كانت فى موضع رفع على الابتداء نحو قولك : رب رجل عالم قام فلفظ رجل مخفوض برب وموضعه رفع على الابتداء(١) .

وقوله فى التعريف (لتخبر عنه) قيد لإخراج الاسم المجعول أول الكلام والمعرى عن العوامل اللفظية ولم تقصد الإخبار عنه فلا يكون مبتدأ ، وذلك كأسماء الأفعال فإنه لا محل لها من الإعراب على الأصح نحو نزال ، والأسماء قبل التركيب والأسماء المسرودة نحو : واحد اثنان ثلاثة .

وإنما عرف ابن عصفور الابتداء وفصل فى تعريفه ولن لم يكن مقصودا بالذات وذلك لأهميته ، لأنه بوجوده يوجد المبتدأ وبفقده لا يوجد المبتدأ ومن هنا ذهب كثير من النحاة وعلى وأسهم سيبويه إلى أن عامل الرفع فى المبتدأ إنما هو الابتداء وأن أبطله ابن عصفور . وبلفظ الابتداء صدر ابن مالك فى ألفيته باب المبتدأ وقال عند ذكر عامل الرفع فى المبتدأ :

ورفعوا مبتدأ بالابتدا ..

ثم عرف ابن عصفور المبتدأ فقال : (هو الاسم المجعول أول الكلام لفظاً أو نية المعرى عن العوامل اللفظية غير الزائدة لتخبر عنه) .

وأما شرحه وأمثلته فهو ماسبق ذكره فى تعريف الابتداء .

فالاسم المجعول أول الكلام لفظا قولك زيد فى الدار ، ونية فى الدار زيد ، والمعرى عن العوامل .... مثاله هل من أحد فى الدار .

---

(١) شرح الجمل الكبير ١ / ٥٠٧ .

وزاد غيره فى تعريف المبتدأ بعد قوله : لتخبر عنه : (أوهو وصف رافع لمكتفى به) ومعناه أن المبتدأ نوعان : مبتدأ له خبر وهو المذكور سابقا ومبتدأ له مرفوع أغنى عن الخبر ، وهو الوصف المعتمد على استفهام أو نفى وهو الذى رفع اسما استغنى به عن الخبر .

والوصف قد يكون اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة والاستفهام قد يكون بالهمزة أو غيرها . والنفى قد يكون بما أوغيرها والمرفوع قد يكون اسما ظاهرا أو ضميرا منفصلا :

فمثال الاسم الظاهر قولك : غير نادم طالب العلم ومنه قول الشاعر :

٢٢١ — أَقَاطِنٌ قَوْمُ سَلْمَى أَمْ نَوَوْا ظَعَنَا
إِنْ يَظْعَنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطَنَا[1]

ومثال الضمير المنفصل قولك : ما نادم أنا على ضياع العمر فى طلب العلم ، ومنه قوله تعالى : (قَالَ أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ)[2] ، ومنه قول الشاعر :

٢٢٢ — أَمُنْجِزٌ أَنْتُمُ وَعْداً وَثِقْتُ بِهِ
أَمِ اقْتَفَيْتُمْ جَمِيعاً نَهْجَ عُرْقُوبِ[3]

---

(١) البيت من بحر البسيط مجهول القائل وهو فى معجم الشواهد ص ٣٨ وفى شروح التسهيل ويستشهد به على أن الوصف المعتمد على نفى أو استفهام يكون مبتدأ ويرفع بعده اسما فاعلا به يسد مسد الخبر وقاطن : مقيم ، والظعن الرحيل .

(٢) سورة مريم آية ٤٦ .

(٣) البيت من بحر البسيط وهو لقائل مجهول ويستشهد به على جواز رفع الوصف

وقال ابن النحاس فى تعليقه على المقرب : قولنا أقائم الزيدان وماذاهب أخوك مبتدأ ليس له خبر لا ملفوظ ولامقدر و كذلك قول الشاعر :

٢٢٣ — غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنٍ يَنْقَضِى بِالْهَمِّ وَالْحَزَنِ [1]

ومنه قول الآخر :

٢٢٤ — غَيْرُ لَاهٍ عِدَاكَ فَاطَّرِحِ اللَّهْــوَ وَلَا تَغْتَرِرْ بِعَارِضِ سِلْمٍ [2]

فغير فى البيتين مبتدأ لا خبر له على أحد الوجهين لأنه محمول على ما كأنه قال : مايؤسف على زمن كما فى قوله : ما قائم أخواك [3] .

والصحيح أن الوصف المذكور المنفى بما أوغيرها مبتدأ والمرفوع بعده سد مسد الخبر .

وفى رفع الوصف المذكور الضمير المنفصل خلاف : فمذهب البصريين الجواز ومذهب الكوفيين المنع .

فإذا قلت : أقائم أنت فإن الكوفيين جعلوا قائما خــبرا مقدما وأنت

= المعتمد على نفى أو استفهام للضمير المنفصل ، والبيت فى معجم الشواهد ص ٦٣ وفى شروح التسهيل .

(١) البيت من بحر المديد نسب لأبى نواس وليس فى ديوانه وغير فيه مبتــدأ ومأسوف مضاف إليه وعلى زمن متعلق بما ارتفــع به سد مسد الخبر والبيت فى معجم الشواهد ص ٤٠٠ ، وفى شروح التسهيل .

(٢) البيت من بحر الخفيف وهو لقائل مجهول ويستشهد به على رفع الوصف المعتمد على نفى بالاسم على الابتداء وما بعده فاعل به سد مسد خبره قال ابن النحاس : هو مبتدأ لا خبر له ، والبيت فى معجم الشواهد ص ٣٧٧ وفى شروح التسهيل .

(٣) الأشباه والنظائر ٢/٤٥ .

مبتدأ ، والبصريون يجيزون هذا الوجه ويجيزون أن يكون أنت فاعلا بقائم[1]

واشترط البصريون تقدم الاستفهام أو النفي على الوصف المذكور فإن لم يتقدم أحدهما ، وقلت ناجح المجتهد كان الوصف خبرا مقدما ، والاسم المرفوع مبتدأ مؤخرا ، ولم يشترط ذلك الكوفيون والأخفش ، فأجازوا الابتداء بالوصف دون اعتماد[2] .

ورد ابن عصفور مذهب الكوفيين والأخفش وأقر مذهب البصريين بالاشتراط . يقول حاكيا مذهب الأخفش : زاد الأخفش في شروط الابتداء بالنكرة أن تكون في معنى الفعل نحو قائم زيد على أن يكون قائم مبتدأ وزيد فاعل وقد سد الفاعل مسد الخبر ويكون على هذا مفرداً على كل حال فتقول : قائم الزيدان وقائم الزيدون ويستدل على ذلك بقراءة من قرأ :

(ودَانِيَةٌ عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا)[3] برفع التاء فدانية عنده مبتدأ وظلالها فاعل به وقد سد مسد خبره قال ابن عصفور :

وذلك لا دليل فيه لاحتمال أن تكون ودانية خبرا مقدما وظلالها مبتدأ مؤخراً ، وهو أيضاً في القياس غير صحيح لأن اسم الفاعل إذا ثبت أنه أجرى مجرى الفعل في عمله فلا يلزم أن يجرى مجرى الفعل في وقوعه أول الكلام والابتداء به فلابد من دليل آخر يدل على ذلك[4] .

---

(١) شرح التسهيل لناظر الجيش ١ / ٨٨٢ . رسالة دكتوراه لصاحب الكتاب (جامعة الأزهر) .

(٢) الهمع ١/٩٤ ، حاشية الصبان ١/١٩٢ .

(٣) سورة الدهر آية ١٤ .

(٢) شرح الجمل الكبير ١/٣٤١ .

وأما الخبر فقد عرفه ابن عصفور فقال فيه :

(هو الجزء المستفاد من الجملة الابتدائية) ثم شرحه فقال :

وإنما جعلت الخبر هو الجزء المستفاد من الجملة لأنك إذا قلت : زيد قائم لم ترد أن تعرف المخاطب زيدا وإنما أردت أن تعرفه قيامه فلما كان المعتمد عليه في الفائدة الخبر لذلك حد بأنه الجزء المستفاد من الجملة الابتدائية[1] .

الرافع المبتدأ والخبر :

اختلف النحويون في الرافع لكل من المبتدأ والخبر وذهبوا إلى عدة آراء وقد أدلى ابن عصفور بدلوه في ذلك الاختلاف أيضا واختار رأيا ورجحه على غيره ، وأبطل الآراء الأخرى ، ونحن نذكر ذلك باختصار ونذكر ما اختاره ابن عصفور ورجحه فنقول :

الرافع المبتدأ :

المذهب الأول : رافعه الاعتناء والاهتمام به وهو جعلك لا لفظا أو نية ، وهو ما يعبرون عنه بالابتداء .

قال ابن عصفور : ذلك باطل لأن الاعتناء به والاهتمام من المعاني والمعاني لا يثبت لها العمل في موضع[2] .

المذهب الثاني : رافع المبتدأ شبهه بالفاعل في أنه مخبر عنه كالفاعل ولا يستغنى عن الخبر كما لا يستغنى الفاعل عن خبره وهو الفعل .

---

(١) مثل المقرب ورقة ١٣ .

(٢) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٣٥٥ (الشرح الكبير) .

قال ابن عصفور : وهذا باطل لأن الشبه معنى والمعانى لا يثبت لها العمل كما تقدم ، وأيضا فإن المبتدأ والخبر أصل ، والفعل والفاعل فرع فإذا جعلنا المبتدأ مرفوعا لشبهه بالفاعل كان فيه حمل الأصل على الفرع وذلك قليل جداً[١] .

المذهب الثالث : رافع المبتدأ هو الخبر .

قال ابن عصفور : وذلك فاسد أيضا لأن الخبر قد يرفع الفاعل نحو قولك زيد قائم أبوه على أن تجعل الأب فاعلا بقائم ولو جعلناه مع ذلك عاملا فى المبتدأ لأدى ذلك إلى إعمال عامل واحد فى معمولين رفعا من غير أن يكون أحدهما تابعا للآخر وذلك لا نظير له فى كلامهم[٢] .

المذهب الرابع : أن المبتدأ إرتفع لتعريه عن العوامل اللفظية .

قال ابن عصفور : وهو الصحيح عندى لأن التعرى ثبت الرفع له بشرط أن يكون الاسم المعرى قد ركب من وجه ما ، وذلك أن سيبويه حكى أنهم يقولون : واحد واثنان وثلاثة وأربعة إذا عدوا ولم يقصدوا الإخبار بأسماء العدد ولا عنها ، وذلك مع التركيب بالعطف فكذلك المبتدأ إرتفع لتعريه مع تركيبه بالإخبار عنه[٣] .

قال ناظر الجيش بعد أن حكى المذهب المذكور : وقد رجح ابن عصفور وبعض شيوخنا هذا المذهب[٤] .

---

(١) المرجع السابق .　　(٢) المرجع السابق ٣٥٦ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) شرح التسهيل له ١ / ٨٩١ (رسالة دكتوراه لصاحب الكتاب) وتوجد منها نسخ بكليات اللغة العربية وبجامعة القاهرة .

واعترض ابن عصفور على اختياره فقال :

وما زعم ابن كيسان أن هذا المذهب يفسده إن قدرت أن التعرية عن عامل نصب أو خفض كون ذلك مؤديا إلى أن يكون وجود العامل أضعف من عدمه لأن التعرية تعمل رفعا ووجود العامل الذى قدرت التعرية عنه يعمل نصبا أو خفضا ، وعامل الرفع أقوى من عامل النصب أو الخفض ، إذ قد يعمل النصب والخفض معنى الفعل وليس كذلك الرفع ، وإن قدرت التعرية عن عامل رفع كان وجود العامل وعدمه سواء ، وإنما ينبغى أن يكون الشىء موجودا أقوى منه معدوما .

قال ابن عصفور : وهذا باطل لأننا لانعنى بالتعرية أكثر من أن الاسم المبتدأ لاعامل له ، وإنما كان يلزم ماذكر لو قدرنا أنه قد كان له عامل ثم حذف[1] .

الرافع للخبر :

واختلف النحويون فى الرافع للخبر أيضا على عدة أقوال ومذاهب .

الأول : أنه مرفوع بالابتداء الذى ارتفع به المبتدأ .

قال ابن عصفور : ذلك باطل لأنه قد تقدم إبطال إعمال الابتداء وأيضا فإنه قد يؤدى إلى إعمال عامل واحد وهو الابتداء فى معمولين رفعا من غير أن يكون أحدهما تابعا للآخر وهما المبتدأ والخبر وذلك لانظير له .

المذهب الثانى : أن المبتدأ هو الذى رفع الخبر .

قال ابن عصفور : وذلك باطل بدليلين :

---

(١) شرح الجمل الكبير ٣٥٦/١ .

أحدهما : أن للبتدأ قد يرفع فاعلا نحو قولك القائم أبوه ضاحك ولو كان رافعا للخبر لأدى ذلك إلى إعمال عامل واحد فى معمولين رفعا من غير أن يكون أحدهما تابعا للاخر وذلك لا نظير له .

الآخر : أن المبتدأ قد يكون اسما ظاهرا نحو زيد والعامل إذا كان غير متصرف لم يجز تقديم معموله عليه والمبتدأ يجوز تقديم الخبر عليه ، فدل ذلك على أنه غير عامل فيه وإلى هـــذا المذهب ذهب سيبويه لـكنه عندى باطل لما ذكرت لك[1] .

المذهب الثالث : أن الخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ معا .

قال ابن عصفور : وذلك أيضا فاسد لأنه يؤدى إلى منع تقديم الخبر لأنه لا يتقدم المعمول إلا إذا كان العامل لفظا متصرفا ، والخبر يتقدم على المبتدأ جوازا ووجوبا .

ولا يقال إن فيه توجه عاملين على معمول واحد لأن العاملين صارا بمنزلة الشىء الواحد على هذا المذهب[2] .

المذهب الرابع : الرافع للخبر تعريه عن العوامل اللفظية .

قال ابن عصفور : وهو الصحيح عندى لأنه قد تقدم استقرار عمل رفع للتعرى فى كلامهم[3] .

(١) شرح الجمل الـكبير ١/٣٥٧ .   (٢) شرح الجمل ١/٣٥٧ .

(٣) المرجع السابق .

(ص) قال ابن عصفور :

(وَالْمُبْتَدَأُ لاَ يَكُونُ إلاَّ مَعْرِفَةً وَلاَ يَكُون نَكِرَةً إلاَّ بِشَرْطٍ وَهِيَ أَنْ تَكُونَ مَوْصُوفَةً أَوْ خَلَفاً عَنْ مَوْصُوفٍ نَحْوَ قَوْلِكَ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ أَوْمُقَارِبَةً لِلْمَعْرِفَةِ فِي أَنَّهَا لاَ تَقْبَلُ الأَلِفَ وَاللاَّمَ وَهِيَ أَفْعَلُ مِنْ أَوْ تَكُون اسْمَ اسْتِفْهَامٍ ، أَوْ اسْمَ شَرْطٍ أَوْ كَمِ الْخَبَرِيَّةَ أَوْ يَكُونَ الْكَلاَمُ فِي مَعْنَى التَّعَجُّبِ أَوْ تَتَقَدَّمَهَا أَدَاةُ نَفْيٍ أَوْ أَدَاةُ اسْتِفْهَامٍ أَوْ خَبَرُهَا بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ ظَرْفاً أَوْ مَجْرُوراً أَوْ يَكُونَ فِيهَا مَعْنَى الدُّعَاءِ أَوْ يَكُونَ الْكَلاَمُ فِي مَعْنَى كَلاَمٍ آخَرَ وَهُوَ قَلِيلٌ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ : شَيْءٌ مَا جَاءَ بِكَ وَشَرٌّ أَهَرَّ ذَا نَابٍ أَيْ مَا جَاءَ بِكَ إلاَّ شَيْءٌ وَمَا أَهَرَّ ذَا نَابٍ إلاَّ شَرٌّ أَوْ تَكُونَ النَّكِرَةُ عَامَّةً أَوْ فِي جَوَابِ مَنْ سَأَلَ بِالْهَمْزَةِ وَأَمْ أَوْ يَكُونَ الْمَوْضِعُ مَوْضِعَ تَفْصِيلٍ نَحْوَ قَوْلِكَ النَّاسُ رَجُلاَنِ : رَجُلٌ أَهَنْتَهُ وَرَجُلٌ أَكْرَمْتَهُ فَرَجُلٌ يَجُوزُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً) .

(ش) لما فرغ من تعريف المبتدأ والخبر شرع فى ذكر الأحكام التى تخص كل واحد منهما فذكر حكما عاما المبتدأ وهو أنه لا يكون إلا معرفة وعلته أن المبتدأ محكوم عليه بالخبر فلابد أن يكون معلوما للمخاطب لأن الحكم على المجهول لا يفيد وأما المحكوم به وهو الخبر فحقه أن يكون مجهولا وهو النكرة وعلى ذلك فإذا اجتمع معك معرفة ونكرة فحق المعرفة أن تكون هى المبتدأ وأن يكون الخبر النكرة لأنك إذا ابتدأت بالاسم الذى يعرفه المخاطب كما تعرفه أنت فإنما ينتظر الذى لايعرفه فإذا قلت قائم بعد قولك زيد فقد

أعلمته بمثل ما علمت[1] .

إلا أنهم قالوا لامانع من الابتداء بالنكرة بشرط أن يكون فى الابتداء بها فائدة فإذا عدمت الفائدة امتنع الابتداء بها . قال ابن عصفور : « وهو بالإضافة إلى الكلام والشعر واحد » . وإنما قاله ردا على من أجاز الابتداء بالنكرة فى الشعر للضرورة . ثم قال معلقا على بيت من الشعر :

وقول من قال إنما جاز ذلك فى الضرورة فاسد لأنه ليس من أحكام الضرائر أن يجوز بسببها الكلام الذى لا يفيد[2] .

واختلف النحاة فى ضابط الابتداء بالنكرة فمن قائل : « الضابط فى ذلك قربها من المعرفة لا غير » . وحصر ذلك باختصاصها كالنكرة الموصوفة أو عمومها . ومن قائل : « المعتبر حصول الفائدة فمتى حصلت الفائدة جاز الابتداء بالنكرة » .

وقال ابن عصفور : وأما سيبويه فلم يشترط فى الابتداء بالنكرة أكثر من شرط واحد وهو أن يكون فى الاخبار عنها فائدة . ثم قال : لكن النحويين تتبعوا المواضع التى يكون الإخبار فيها عن النكرة مفيدا فوجدوا ذلك منحصرا فى المسائل التى سنذكرها[3] .

وقد أولع ابن عصفور بما أولع به النحويون فى تعداد مواضع الابتداء بالنكرة وقد صدر هذه المواضع بقوله فى المتن : « ولا يكون المبتدأ نكرة

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٨٦/١ .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٣٤٣/١ (الكبير) .

(٣) المرجع السابق .

إلا بشرط » . ثم ذكر تحت هـذا الشرط خمسة عشر موضعا كان الابتـداء بالنـكرة فيها مفيدا كما يبتدأ بالمعرفة .

أولها : أن تـكون النـكرة موصوفة بوصف مخصص وهو إما ملفوظ به كقوله تعالى : (وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ)[١] ، وقولك : رجل عالم جاءنى . أو مقدر كقوله تعالى أيضاً : (ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْـكُمْ مِنْ بَعْدِ الْغَمِّ أَمَنَةً نُعَاساً يَغْشَى طَائِفَةً مِنْـكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ)[٢] فإن تقديره وطائفة من غيركم وعلى ذلك فإن كان الوصف غير مخصص كأن تقول رجل من الناس جاءنى فإنه لايجوز لعدم الفائدة .

الثانى : أن تـكون النـكرة خلفا عن موصوفها أى هى صفة فى الأصل قد خلفت موصوفها نحو : « مؤمن خير من مشرك » لأنه فى معنى عبد مؤمن خير من عبد مشرك وكما فى الحديث الشريف « سَوْدَاءُ وَلُودٌ خَيْرٌ مِنْ حَسْنَاءَ عَقِيمٍ »[٣] أى امرأة سوداء ، فسوداء مبتدأ وهو صفة قامت مقام موصوفها وولود صفة ثانية وخير خبر المبتدأ .

الثالث : أن تـكون النـكرة مقاربة للمعرفة وهى أفعل التفضيل المجرد من « أل » والإضافة كقولك : خير من زيد شر من عمرو وقولك : أفضل من عمرو خارج ، فـكل من خير وأفضل نـكرة إلا أن تلك النـكرة تقارب المعرفة فى أنها لاتقبل الألف واللام فلا يقال الخير من زيد ولا الأفضل من عمرو .

الرابع : أن تـكون النـكرة اسم استفهام تقول : من عندك ؟ ومامعك ؟

---

(١) البقرة آية ٢٢١ .   (٢) سورة آل عمران آية ١٥٤ .

(٣) النهاية فى غريب الحديث ج٢ ص٤١٦ وقد ذكره بلفظ سوآء والسوآء القبيحة .

وأى رجل جاءك ؟ وكم كتاب لديك ؟ فكل من من وما وأى وكم مبتدأ وهى نكرات ابتدىء بها لتضمنها معنى الاستفهام المقصود به السؤال فقاربت النكرة المعرفة فجاز الابتداء بها .

وإذا قلت : كم مالك ؟ فكم مبتدأ ومالك خبره وفيه إخبار بالمعرفة عن النكرة نص على ذلك سيبويه[1] وسنوضحه بعد .

وقال أبو حيان : ما أنت وزيد ماعند سيبويه مبتدأ وأنت الخبر نص على هذا[2] .

الخامس : أن تكون النكرة اسم شرط . تقول من يحضر عندك أحضر معه . وأى رجل يحضر عندك أحضر معه . وما تفعله أفعله .

السادس : أن يكون المبتدأ النكرة كم الخبرية المقصود بها التكثير كقولك : كم من كتب عندى ، وكم من سنوات قضيتها فى التعليم .

فكم مبتدأ وما بعده من الجار والمجرور تمييز وما بعد ذلك هو الخبر .

ومن ذلك قول الشاعر وهو الفرزدق يهجو جريرا :

٢٢٥ — كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٍ
فَدْعَاءَ قَدْ حَلَبَتْ عَلَىَّ عِشَارِى[3]

---

(١) انظر الكتاب ١/١٥٨ (تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون) .

(٢) التذييل والتكميل ٢ / ١١٢ رسالة دكتوراه بجامعة الأزهر (كلية اللغة العربية) تحقيق دكتور / سيد تقى .

(٣) البيت من بحر الكامل قائله الفرزدق (ديوانه ١/٣٢١) ويستشهد به على أن كم فى البيت خبرية بمعنى كثير مبتدأ وعمة بالجر تمييز لها وجملة قد حلبت هى الخبر وفى كم وعمة احتمالات وتوجيهات أخرى والبيت فى معجم الشواهد ص ١٨٩ .

وإنما ابتدىء بكم الخبرية حملا على كم الاستفهامية .

السابع : أن يكون الكلام فيه معنى التعجب . نحو ما أحسن زيدا فما فيه نكرة تامة بمعنى شيء وابتدىء بها لتضمنها معنى التعجب وما بعدها خبر وهو مذهب سيبويه[1] .

ومن ذلك أيضا قولك : عجب لزيد ومنه قول الشاعر :

٢٢٦ — عَجَبٌ لِتِلْكَ قَضِيَّةٍ وَإِقَامَتِي
فِيكُمْ عَلَى تِلْكَ القَضِيَّةِ أَعْجَبُ[2]

وقيل إن في التعجب صفة محذوفة .

الثامن : أن يتقدم النكرة أداة نفي كقولك : ما أحد في الدار ، وما مجتهد بنادم على أن تكون ما عمومية مهملة . قالوا : والفائدة فيه أن النكرة في سياق النفي تعم ، وإذا عمت كان مدلول النكرة جميع أفراد جنسها فأشبهت المعرف بأل الاستغراقية .

التاسع : أن يتقدم النكرة أداة استفهام كالهمزة وهل فمثال الهمزة قوله تعالى (أَإِلَهٌ مَعَ اللهِ)[3] ومثال هل قوله :(هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللهِ)[4]

---

(١) الكتاب ٣٧/١ ، والمقتضب للمبرد ١٧٣/٤ ، والإنصاف مسألة ١٥ .

(٢) البيت من بحر الكامل قائله ضمرة بن جابر الدارمي (خزانة الأدب ٣٨/٢) وشاهده الابتداء بالنكرة لإفادتها التعجب ويجوز نصب عجبا مفعول مطلق لفعل محذوف والبيت في معجم الشواهد ص ٥٠ ، وهو في شروح التسهيل .

(٣) سورة النمل آية ٦٠ – ٦٤ . (٤) سورة فاطر آية ٣ .

وفائدته أن الاستفهام سؤال عن غير معين يطلب تعيينه فى الجواب ففيه عموم فى الأول وخصوص فى الثانى فأشبه الموصوف مع صفته .

العاشر : أن يتقدم النكرة خبرها بشرط أن يكون ظرفا أو مجرورا ومثاله قولك : فيك شجاعة ، ولديك كرم ، ومثاله من القرآن قوله (وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ)[1] وقوله : (وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ)[2] وإنما اشترطوا تقديم الخبر والحالة هذه لأن الخبر إذا تأخر صار نعتا للنكرة لأن حاجة النكرة إلى النعت ليخصصها أشد من حاجتها إلى الخبر وعلى ذلك تقول فى الدار رجل ولايجوز أن تقول رجل فى الدار .

قال ابن عصفور : « إلا أن سيبويه أجاز رجل فى الدار لأن فائدته وفائدة فى الدار رجل واحدة وهو مع تقديم الظرف جائز فينبغى أن يجوز مع تأخيره . وقد أجمع النحويون قاطبة على أن ذلك لايجوز وأنه ليس بمسموع من كلام العرب . قال : وإنما لم يجز ذلك وإن كان فيه فائدة لما عالل به الكسائى من اللبس وذلك أنك لو قلت رجل في الدار لم يعلم هل المجرور صفة أو خبر لأن النكرة إذا جاء بعدها الظرف والمجرور فينبغى أن يحملا على الصفة لأن النكرة لإبهامها محتاجة إلى النعت .

فإن قيل : فينبغى أن لايجوز زيد القائم لئلا يؤدى إلى اللبس لأنه يحتمل أن يكون القائم نعتا ؟

فالجواب أن النكرة أحوج إلى النعت من المعرفة فلذلك كان اللبس إليها أسرع منه إلى غيرها ، ثم قال ابن عصفور : وقد يجوز على هذا أن يدخل فى

---

(١) سورة البقرة آية ٧ .   (٢) سورة ق ٣٥ .

امتناع رجل فى الدار بحث عموم سيبويه : إنه لا يخبر عن النكرة إلا حيث يكون فى الإخبار عنها فائدة لأنه إذا أدى إلى اللبس كان غير مفيد لأنه لا يعلم المراد به »[١] .

الحادى عشر : أن يكون فى النكرة معنى الدعاء المرء فيكون بالخير أو عليه فيكون بالشر فمثال الأول قوله تعالى: (سَلَامٌ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ)[٢] وقوله : (سَلَامٌ عَلَيْكَ سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّى)[٣] فسلام فى الآيتين مبتدأ وما بعده الخبر ومثال الثانى : قوله تعالى : (وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ)[٤] وقوله : (وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ)[٥] .

الثانى عشر : أن يكون الكلام الذى فيه النكرة المبتدأ فى معنى كلام آخر .. ومن ذلك من كلام العرب : شر أهر ذا ناب . وقولهم : شىء ما جاء بك[٦] . لأن المعنى ما أهر ذا ناب إلا شر ، وماجاء بك إلا شىء ، ومعنى القول الأول ما أخاف ذا الناب وهو الأسد إلا شىء عظيم ومن هنا قال بعضهم إن المسوغ فيه الوصف المقدر لأن معناه شىء عظيم أهر ذا ناب وشىء عظيم جاء بك . ومن ذلك قول الشاعر :

٣٢٧ — قَضَاءٌ رَمَى الأَشْقَى بِسَهْمِ شَقَائِهِ
وَأَغْرَى بِسُبْلِ الْخَيْرِ كُلَّ سَعِيدِ[٧]

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣٤٣ وما بعدها .
(٢) سورة الرعد آية ٢٤ . (٣) سورة مريم آية ٤٧ .
(٤) سورة المطففين آية ١ . (٥) سورة المرسلات الآيات ١٥ ، ١٩ ، ٢٤ .
(٦) كتاب سيبويه ١/٣٢٩ ، مجمع الأمثال ١/٣٧٠ .
(٧) البيت من الطويل مجهول القائل ويستشهد به للابتداء بالنكرة إذا كانت فى معنى كلام آخر كما هو واضح من الشرح ، والبيت فى شروح التسهيل وليس فى معجم الشواهد .

أى مارمى الأشق إلا قضاء .

الثالث عشر : أن تكون النكرة عامة كقولك : كل يموت . ومنه قوله تعالى :

(قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللهِ)[١] وقوله : (كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ)[٢] .

فلفظ « كل » فيما ذكر مبتدأ وسوغ الابتداء به أنه عام يشمل كل أفراد الجنس فأشبه المعرف بأل الاستغراقية .

الرابع عشر : أن تكون النكرة فى جواب سؤال بالهمزة وأم كقولك : رجل قائم فى جواب من قال : أرجل قائم أم امرأة ؟ وإنما كان الجواب بالنكرة يطابق الجواب السؤال ، ولم يشترط النحاة أن يكون السؤال بالهمزة وأم فقط بل أجازوه بغير ذلك ، فيجوز لك أن تقول درهم لمن قال لك : ماعندك ؟

الخامس عشر : أن يكون الموضع موضع تفصيل كقولك : الناس رجلان رجل أهنته ورجل أكرمته ، فالناس رجلان مبتدأ وخبر ، ورجل أهنته يجوز رفعه على الابتداء وابتدىء بالنكرة لأنها فى موضع التفصيل من الاسم السابق وجملة أهنته هى الخبر ويجوز رفع رجل على البدلية مما قبله وهو بدل بعض من كل . والجملة بعده نعت له ومن ذلك قول الشاعر وهو امرؤ القيس :

٢٢٨ - فَلَمَّا دَنَوْتُ تَسَدَّيْتُهَا فَثَوْبٌ نَسِيتُ وَثَوْبٌ أَجُرُّ[٣]

---

(١) سورة النساء آية ٧٨ . (٢) سورة المؤمنون آية ٥٢ .

(٣) البيت من بحر المتقارب وهو لامرىء القيس بن حجر الكندى (ديوانه

يروى برفع ثوب على الابتداء وهو فى موضع التفصيل وجملة نسيت هى الخبر وحذف الضمير الرابط المنصوب وهو جائز فى الشعر . وإن كان ضرورة كما سنذكره بعد ، كما يروى بنصب ثوب على أنه مفعول به مقدم للجملة بعده

ومن ذلك قول الشاعر : وهو امرؤ القيس أيضا :

٢٢٩ — إِذَا مَا بَكَى مِنْ خَلْفِهَا انْصَرَفَتْ لَهُ
بِشِقٍّ وَشِقٌّ عِنْدَنَا لَمْ يُحَوَّلِ[1]

قال ابن عصفور : « فشق الثانى مبتدأ وعندنا فى موضع الخبر ولم يحول خبر ثان فى معنى الأول ، وجاز الابتداء بشق الثانى وإن كان نكرة لأن المراد به التفصيل .

فإن قيل : فلم لا يكون شق مبتدأ وعندنا فى موضع الصفة ولم يحول فى موضع الخبر ولا يحتاج إلى إثبات الابتداء بالنكرة فى موضع التفصيل ؟

فالجواب : أن ذلك لا يجوز لأن الخبر ينبغى أن يعطى ما لا يعطيه المبتدأ ، وأنت إذا جعلت وشق عندنا مبتدأ وخبرا كان معنى لم يحول مفهوما منه ، ألا ترى أن معنى عندنا ومعنى لم يحول واحد »[2] .

= ص ١٥٩) ويستشهد به على جواز الابتداء بالنكرة إذا كانت فى موضع التفصيل والبيت فى شروح التسهيل وليس فى معجم الشواهد .

(١) البيت من بحر الطويل قائله امرؤ القيس بن حجر الكندى (ديوانه ص١٢) ويستشهد به على الابتداء بالنكرة حين يراد بها التفصيل والتقسيم والبيت ليس فى شروح التسهيل ولا فى معجم الشواهد . وهو فى الديوان برواية : انحرفت له .

(٢) شرح الجمل الكبير ٣٤٢/١ .

هذا ما ذكره ابن عصفور فى مواضع الابتداء بالنكرة .

ومن ذلك وهو ما لم يذكره :

— أن تكون النكرة عاملة : كقوله صلى الله عليه وسلم : « أَمْرٌ بِمَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ وَنَهْيٌ عَنْ مُنْكَرٍ صَدَقَةٌ »(١) . ويدخل فى هذا المضاف إلى النكرة نحو : (خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللهُ عَلَى الْعِبَادِ)(٢) .

— أن تكون النكرة معطوفة على غيرها أو عطف غيرها عليها فمثال الأول قوله تعالى : (قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذًى)(٣) ومثال الثانى قوله (طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ)(٤) ومنه قول الشاعر :

٢٣٠ — غُرَابٌ وَظَبْيٌ أَعْضَبُ الْقَرْنِ آذَنَا
بِبَيْنٍ وَصُرْدَانُ الْعَشِيِّ تَصِيحُ(٥)

— أن تكون النكرة تالية لولا كقول الشاعر .

٢٣١ — لَوْلَا اصْطِبَارٌ لَأَوْدَى كُلُّ ذِي مِقَةٍ
حِينَ اسْتَقَلَّتْ مَطَايَاهُنَّ لِلظَّعَنِ(٦)

---

(١) الحديث فى صحيح مسلم ٨٢/٣ من كتاب الزكاة .

(٢) الحديث فى صحيح مسلم ٣١/١ من كتاب الإيمان .

(٣) سورة البقرة آية ٢٦٣ . (٤) سورة محمد عليه السلام آية ٢١ .

(٥) البيت من بحر الطويل وهو لعبيد الله بن عتبة بن مسعود الهذلى (الأمالى لأبى على القالى ١٧٩/٢) ويستشهد به على جواز الابتداء بالنكرة للعطف عليها بنكرة يبتدأ بها والبيت فى شروح التسهيل وهو فى معجم الشواهد .

(٦) البيت من بحر البسيط مجهول القائل ويستشهد به لجواز الابتداء بالنكرة

— أن تكون النكرة واقعة بعد واو الحال كقول الشاعر :

٢٣٢ — سَرَيْنَا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ فَمُذْ بَدَا
مُحَيَّاكِ أَخْفَى ضَوْؤُهُ كُلَّ شَارِقِ [1]

— أن تكون النكرة واقعة بعد إذا الفجائية كقول الشاعر :

٢٣٣ — حَسِبْتُكَ فِي الْوَغَى مِرْدَى حُرُوبٍ
إِذَا خَوَرٌ لَدَيْكَ فَقُلْتُ سُحْقاً [2]

فخور مبتدأ ولديك خبره وإذا حرف دال على المفاجأة وهو غير ماذهب إليه ابن عصفور الذى حكم باسميتها (إذا) وأنها ظرف مكان خبر مقدم .

— أن تكون النكرة تالية فاء الجزاء كقول العرب فى أمثالهم :

إِنْ ذَهَبَ عَيْرٌ فَعَيْرٌ فِي الرِّبَاطِ [3] ومنه قولك : إن تجتهد فصعود إلى المعالى .

= لوقوعها بعد لولا لأنها تستدعى جوابا فيقلل من شيوع النكرة ، والبيت فى شروح التسهيل وفى معجم الشواهد ص ٢٨٢ .

(١) البيت من بحر الطويل لقائل مجهول ويستشهد به على جواز الابتداء بالنكرة لوقوعها بعد واو الحال وهو فى معجم الشواهد ص ٢٤١ . وفى شروح التسهيل .

(٢) البيت من بحر الوافر مجهول القائل وشاهده وقوع المبتدأ نكرة بعد إذ الفجائية والبيت فى معجم الشواهد ص ٢٤٣ وليس فى شروح التسهيل

(٣) مجمع الأمثال ١ / ٢٥ والعير بفتح العين الحمار وهو مثل يضرب فى الرضا بالحاضر وترك الغائب .

— أن يكون مقصودا بها الحقيقة كقولك : رجل خير من امرأة .

قال الشيخ خالد : ولابد فى هذه المسوغات من مراعاة معنى صحيح مقصود وإلا ورد على الظرف والمجرور قولهم : عند الناس درهم ، وفى الدنيا رجل ، وعلى النفى قولهم : ماحمار ناطق ، وعلى الاستفهام قولهم : هل امرأة فى الأرض ، وعلى الموصوف قولهم : رجل ذكر فى البيت ، وعلى العمل : شرب الماء نافع فهذه كلها أمثلة لاتصلح لحصول الفائدة مع أنها مشتملة على المسوغات المطلوبة المذكورة [1] .

(١) شرح التصريح ١/١٧٠ .

(ص) قال ابن عصفور :

(وَالْخَبَرُ يَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ : مُفْرَدٌ وَجُمْلَةٌ فَالْمُفْرَدُ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ : قِسْمٌ هُوَ الأَوَّلُ وَقِسْمٌ يُنَزَّلُ مَنْزِلَتَهُ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى نَحْوَ قَوْلِكَ : زَيْدٌ حَاتِمٌ جُوداً وَقِسْمٌ وَاقِعٌ مَوْقِعَ مَا هُوَ الأَوَّلُ وَهُوَ الظَّرْفُ وَالْمَجْرُورُ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَا تَامَّيْنِ) .

(ش) : لما فرغ من ذكر بعض أحكام المبتدأ ، واشترط فيه أن يكون معرفة ، وأنه قد يأتي نكرة بشروط وفي مواضع معينة شرع في ذكر بعض أحكام الخبر فقال : إنه ينقسم إلى قسمين هما المفرد والجملة وأدخل الظروف والمجرورات وهو ما يطلق عليه بعضهم شبه الجملة في قسم المفرد على ما اختاره كما سنبين .

أما المفرد فتعريفه هو ماليس بجملة فيشمل المثنى والمجموع .

وأما الجملة فقسمان : فعلية كقولك : محمد نجح ، واسمية كقولك : محمد أخلاقه فاضلة .

وقد قسم ابن عصفور الخبر المفرد ثلاثة أقسام :

الأول : أن يكون الخبر عين المبتدأ ويشمل ما يعبر عنه النحاة بالخبر المشتق نحو زيد قائم فزيد هو القائم والقائم هو زيد كما يشمل الجامد الخالي من التشبيه كقولك : زيد أخوك وعلي أستاذك فالأول هو الثاني والثاني هو الأول .

الثاني : أن يكون الخبر مغايرا للمبتدأ وهو في نفس الوقت منزل منزلته ،

وعلامته أن يكون الخبر مشبها به والمبتدأ مشبها وهو نوع من الجامد أيضا تقول : زيد حاتم جودا ، فزيد ليس هو بحاتم ولـكنه مشبه به ومنزل منزلته ، ومنه قولك : زيد زهير شعرا وقوله تعالى فى زوجات رسول الله صلى الله عليه وسلم : « وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ »[1] .

الثالث : الظروف والمجرورات وعبر عنها ابن عصفور بأنها قسم موضوع موضع ماهو الأول وشرحه قائلا : « نحو زيد عندك وزيد فى الدار وسائر الظروف والمجرورات ، ألا ترى أن عندك ليس بزيد وكذلك فى الدار ليس أيضا بزيد لـكنهما نزلا منزلة كائن ومستقر الذى هو الأول »[2] .

واشترط ابن عصفور فى الظروف والمجرورات حتى تقع أخبارا أن تـكون تامة وعرف التامة بأنها هى التى يكون فى الإخبار بها فائدة .

ثم قال : « ولابد من إعطاء قانون تعرف ما السبب فى أن كان بعض الظروف ناقصا وبعضها تاما قال :

إن حرف الجر إذا كان له معنى خاص يغلب استعماله فيه كان تاما لأنه بمجرد ذكره وإدراك معناه يفهم ما يتعلق به من الحدث ، وإذا كان له معنى عام صالح مع كل شىء على السواء وليس هو فى أحد المعانى أظهر من الآخر كان ناقصا .

فالتام نحو : زيد فى الدار والتقدير زيد مستقر فى الدار لأن فى للوعاء فمعناها موافق للاستقرار ومن ثم اشترط أن يكون ما تعلق به حرف الجر المذكور كونا مطلقا كالاستقرار والحصول والـكون ونحوها ، فلو كان كونا خاصا بأن

---

(١) سورة الأحزاب آية ٦ .   (٢) شرح الجمل الـكبير ١/٣٤٤ .

تريد بقولك زيد فى الدار زيد ضاحك أو جالس فى الدار لم يجز الحذف بل لا بد من ذكره لأنه لا يعلم من فى أن المحذوف ضاحك مثلا كما يعلم منها الاستقرار ، ولذلك جاز أن تقول زيد لك إذا أردت أنه مملوك لك أو مستحق لك لأن الملك والاستحقاق مفهوم من اللام ، ولو قلت : زيد لك وأردت أنه محب لك لم يجز لأن ذلك لا يفهم من الكلام ، ولما كان كل ظرف على تقدير ف لزم أن متعلق الظرف أبدا الاستقرار فلذلك يجوز أن تقول : زيد خلفك إذا أردت أنه مستقر خلفك ، ولو أردت أنه ضاحك أو كاتب لم يجز إلا أن تأتى بذلك الحدث .

وأما الناقص فنحو : زيد بك وهذا لا يجوز أن يكون خبرا لأنه لا يعلم هل المراد زيد واثق بك أو مسرور بك أو غير ذلك لأن الباء معناها الإلصاق فهى صالحة مع كل محذوف لأن تلصقه بالمجرور »[1] .

وقال ابن النحاس فى تعليقه على المقرب : أجاز الكوفيون الإخبار بالظرف الناقص إذا تم بالحال ، وجعلوا له من قوله تعالى : (وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ)[2] خبر يكن وكفوا حال من الضمير المستكن فيه وقاسوه على جواز الإخبار بالخبر الذى لا يتم إلا بالصفة كقوله تعالى : (بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ)[3] ونحوه .

وفرق البصريون : فأجازوا الإخبار بما لا يتم إلا بالصفة ، ومنعوا الإخبار بما لا يتم إلا بالحال لأن الصفة من تمام الموصوف والحال فضلة فلا يلزم من جواز

---

(١) انظر شرح الجمل ١/٣٤٧ ، ٣٤٨ وقد نقله بالنص ناظر الجيش فى شرحه التسهيل ١/٨٤ ، ١٠٨٥ .

(٢) سورة الإخلاص آية ٤ . (٣) سورة النمل آية ٥٥ .

ماهو من تمام جواز ماهو فضلة[1] .

واعلم أن ابن عصفور جعل الظروف والمجرورات من قبيل المفردات وأقسامها وعلى ذلك فإن قولك : زيد عندك وزيد فى الدار يكون تأويله : زيد مستقر عندك ، وزيد مستقر فى الدار وما أشبهه من الكون العام المطلق كالوجود والثبوت فهى متعلقة بمفرد وصار متعلقها العام كالخاص فى الإفراد .

ولكن اختياره هذا واحد من أربعة مذاهب فى حكم الإخبار بالظروف والمجرورات نلخصها فيما يلى :

الأول : أن الإخبار بالظروف والمجرورات قسم برأسه ليس من حيز المفردات ولا من حيز الجمل قال ابن عصفور : وهومذهب أبى بكر بن السراج[2] واستدل على ذلك بأنك تقول : إن فى الدار زيدا ، ولو كان بمنزله استقر أو مستقر لم يجز تقديمه على اسم إن كما لا يجوز تقديم استقر أو مستقر عليه حكى ذلك عنه الفارسى فى الشيرازيات[3] .

والعجيب أن ابن السراج لم يقل ما نسبه إليه ابن عصفور وغيره من جعل الظروف قسما برأسه ، وإنما قال عكس ما نسب إليه وهو أن الإخبار لظروف من قبيل المفردات .

يقول فى كتابه المشهور وهو الأصول فى النحو :

---

(١) الأشباه والنظائر ٢/٢٢٣ .

(٢) هو أبو بكر محمد بن السرى البغدادى المتوفى سنة ٣١٦ هـ . له كتاب الأصول فى النحو الذى قيل فيه : مازال النحو مجنونا حتى عقله ابن السراج بأصوله ، ترجمته فى بغية الوعاة ١/١٠٩ .

(٣) شرح الجمل ١/٣٤٤ .

وخبر المبتدأ الذى هو الأول على ضربين : ضرب يظهر فيه الاسم الذى هو الخبر نحو ماذكرنا من قولك زيد أخوك وزيد قائم وضرب يحذف منه الخبر ويقوم مقامه ظرف له وذلك الظرف على ضربين : مكان وزمان ، أما المكان فنحو قولك زيد خلفك وعمرو فى الدار والمحذوف الاستقرار والحلول وما أشبههما كأنك قلت زيد مستقر خلفك وعمرو مستقر فى الدار ، ولكن هذا المحذوف لا يظهر لدلالة الظرف عليه[1] .

وما فهمته من كلام ابن السراج فى كتابه هو ما قاله ابن يعيش فى شرحه على المفصل يقول : «وقال قوم منهم ابن السراج : إن المحذوف المقدر اسم وأن الإخبار بالظرف من قبيل المفردات إذ كان يتعلق بمفرد تقديره مستقر أو كائن أو نحوهما »[2] .

الثانى : أن الإخبار بالظروف والمجرورات من قبيل الجملة وعلى ذلك إذا قلت زيد عندك وزيد فى الدار معناه زيد استقر عندك وزيد استقر فى الدار ، وهو منسوب لأبى على الفارسى والزمخشرى قال الأخير فى كتابه المفصل : « والجملة على أربعة أضرب فعلية واسمية وشرطية وظرفية نحو خالد فى الدار»[3] وحجتهم أن الموصولات توصل بهما نحو جاء فى الذى عندك والذى فى الدار والموصولات لا توصل إلا بالجمل ، كما أن هذا المحذوف عامل للنصب فى الظرف والأصل فى العامل أن يكون فعلا .

ويرد على الأول بأن الأصل فى الصلة أن تكون جملة حتى لو وقع المفرد

---

(١) الأصول فى النحو لابن السراج ١/٦٨

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٩٠

(٣) المفصل للزمخشرى ص ٢٤ وانظر الهمع ج ١ ص ٩٨ .

موقعها تؤول بجملة وكان على حذف صدر الصلة (جاءني أيهم في الدار) فكذلك تكون الظروف ، ويرد على الثاني بأنه قد حمل على الفعل في العمل الكثير من العوامل وأولها اسم الفاعل .

المذهب الثالث : أن الأخبار بالظروف والمجرورات من قبيل المفردات فإذا قلت زيد عندك فمعناه مستقر لا غير واسم الفاعل من قبيل المفردات وقد اختار هذا الرأي ابن عصفور .

يقول : « والصحيح أن الظرف من قبيل المفردات لأنه لا يحتمل الصدق والكذب »[1] وما اختاره ابن عصفور هو مذهب جمهور البصريين وابن مالك .

وقد احتج له ابن مالك بأن المحذوف هو الخبر في الحقيقة والأصل في الخبر أن يكون مفردا ، كما أن هناك مواضع يتحتم فيها تقدير اسم الفاعل ، وأن الجملة الفعلية إذا وقعت خبرا فهي في تأويل اسم الفاعل ، كما أن اسم الفاعل قد اجتمع مع الظرف في كلام عربي فصيح ولم يجتمع الظرف مع الفعل قال الشاعر :

٢٣٤ - لَكَ العِزُّ إنْ مَوْلاكَ عَزَّ وإنْ يَهُنْ
فأنْتَ لَدَى بُحْبُوحَةِ الهُونِ كَائِنُ[2]

المذهب الرابع : أن الإخبار بالظروف والمجرورات يجوز أ يكون من قبيل الجمل وأن يكون من قبيل المفردات قال ابن عصفور :

---

(١) شرح الجمل الكبير لابن عصفور ٣٤٤/١ .

(٢) البيت من بحر الطويل لقائل مجهول ويستشهد به على اجتماع الظرف وعامله وهو اسم الفاعل وذلك في الشطرة الثانية فدل على أن تقدير عامل الظرف اسم فاعل =

ومنهم من ذهب إلى أنه يجوز فيهما أن يكونا من حيز الجمل وأن يكونا من حيز المفردات وجعل ذلك على حسب العمل فيهما الذى ناب الظرف منابه .

فإذا قلت زيد فى الدار ، إن قدرت أصل المسألة زيد مستقر فى الدار كان من حيز المفردات لنيابته مناب المفرد وإن قدرت أصل المسألة زيد استقر فى الدار كان من حيز الجمل لنيابته مناب الجملة(١) .

وإلى هذا الرأى ذهب ابن هشام الأنصارى :

يقول فى كتابه مغنى اللبيب فى حديث عن تقدير متعلق الظرف وأن تقديره بإعتبار المعنى : « فقولك زيد فى الدار يقدر كونا مطلقا وهو كائن أو مستقر أو مضارعهما إن أريد الحال أو الاستقبال نحو الصوم اليوم أو فى اليوم والجزاء غداً أو فى الغد ويقدر كان أو استقر أو وصفهما إن أريد المضى هذا هو الصواب »(٢) .

كما أن ابن مالك أشار إليه حين قال :

وأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفِ جَرّْ ناوِينَ مَعْنَى كائِنٍ أَوِ اسْتَقَرّْ

ولكن هل يجوز الأخبار بظروف المكان والزمان معاً عن كل اسم فيقال محمد عندك ومحمد اليوم كما يقال الكرم عندك والكرم اليوم والاجابة عن ذلك نقول :

= أولى من تقديره اسما والبيت فى شروح التسهيل وفى معجم الشواهد ص ٣٩١ ، وانظر فى احتجاجات ابن مالك شرح التسهيل له ورقة ٥٢ مخطوط رقم ١٠ ش نحو .

(١) شرح الجمل ٣٤٤/١ .   (٢) مغنى اللبيب ٤٤٨/٢ .

إن الأسماء فى دلالتها على معانيها على نوعين :

- مايدل على ذات كمحمد وعلى وهو مايعبر عنه بالعين أو بالجثة ويدخل فيه المشتقات كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل فهى تدل على ذات أولا ثم يتبعها الحدث .

- وما يدل على حدث فقط كالكرم والقتال وهو ما يعبر عنه بالمعنى وهى المصادر عامة .

أما الأسماء الدالة على الحدث فتحتاج إلى مكان تقع فيه وإلى زمان يتجدد وقوعها فيه تقول : الكرم عند محمد اليوم ، والقتال فوق الجبل الآن .

أما الأسماء الدالة على الذات فلا تحتاج إلا إلى مكان تكون فيه تقول : محمد عندك ، وخلفك ، والكاية أمامك وشمالك ، ولاتحتاج إلى زمان لأنها موجودة طول الزمان بالنسبة لحياتها ، فلا تقول محمد اليوم والكاية صباحا وغير ذلك ، وإليه يشير ابن عصفور فى قوله: « لاتكون ظروف الزمان أخباراً عن الجثث لأنك لوقلت زيد اليوم تريد مستقر اليوم لم يكن مفيداً لأنه معلوم أن كل موجود فإن اليوم يكون زماناً له ، لأن الجزء الواحد من الزمان يكون زماناً لجميع الموجودات وليس كذلك المكان .

قال : وإنما جاز وقوع ظروف الزمان أخباراً عن المصادر نحو القتال اليوم لأنك قصدت أن تخبر بوقت القتال ، وهو وقت وقوعها وذلك قد يكون غير معلوم فيكون فى الإخبار فائدة »[1] .

---

(١) شرح الجمل الكبير لابن عصفور ٣٤٨/١ .

فإن ورد الإخبار بظروف الزمان عن أسماء الذوات فإنه يجب تأويله ، كما حكى عن امرىء القيس قوله :

(اليوم خمر وغداً أمر) فإن أصله الخمر اليوم كما تقول زيد اليوم وكما حكى من كلامهم : (الجباب - بكسر الجيم جمع جبة وهى ما يلبس للبرد كالعباءة - شهرين) .

وقولهم : (الثلج شهرين) . وقول الشاعر :

٢٣٥ — أَكُلَّ عَـــامٍ نَعَـــمٌ تَحْوُونَهُ
يُلْقِحُهُ قَـــــوْمٌ وَتَنْتِجُونَهُ[1]

وقول الآخر :

٢٣٦ — أَفِي كُلِّ عَامٍ مَأْتَمٌ تَبْعَثُونَهُ
عَلَى مُجْمَرٍ ثَوَّبْتُمُوهُ وَمَا رَضَا[2]

---

(١) البيتان من الرجز المشطور قائلهما قيس بن حصين بن يزيد الحارثى (خزانة الأدب ١/٤١٢) ويستشهد بهما على مجىء الإخبار بظرف الزمان عن الجثة فى ظاهر الكلام لكنه على التأويل (أكل عام إحراز نعم أونهب أوأخذ) والبيتان فى شروح التسهيل وفى معجم الشواهد ص ٥٤٩ .

ويلقحه : من الإلقاح وهو إرادة الحمل للناقة ، وتنتجون من نتج الناقة أى استولدها .

(٢) البيت من بحر الطويل قائله زيد الخيل (كتاب سيبويه ١ /١٢٩) وشاهده وقوع الظرف خبرا عن الجثة فى قوله (فى كل عام مأتم) وهو على تقدير فى كل عام حدوث مأتم والبيت فى معجم الشواهد ص ٢٠٤ والمأتم : النساء يجتمعن فى الخير والشر فهو ذات .

قال ابن عصفور : « ذلك كله على حذف مضاف تقديره اليوم شرب خمر ولبس الجباب شهرين ، وشرب الثلج شهرين ، وكل عام أخذ نعم وفي كل عام حدوث مأتم . كذلك إذا قلت : كان الحجاج زمن ابن مروان تقديره كان أمر الحجاج زمن ابن مروان »[١] .

(١) انظر شرح الجمل ١/٣٤٩ .

(ص) قال ابن عصفور :

(وَالْجُمْلَةُ تَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ : اسْمِيَّةٌ وَفِعْلِيَّةٌ ، وَيُشْتَرَطُ فِيهِمَا أَنْ يَشْتَمِلاَ عَلَى رَابِطٍ يَرْبُطُهُمَا بِالْمُبْتَدَأ : إِمَّا ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى الْمُبْتَدَأ أَوْ تَكْرِيرُ الْمُبْتَدَأ بِلَفْظِهِ أَوْ إِشَارَةٍ إِلَيْهِ وَمِنْهُ : وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ فِي قِرَاءةِ مَنْ قَرَأَ بِرَفْعِ اللِّبَاسِ أَوْ عُمُومٌ يَدْخُلُ تَحْتَهُ الْمُبْتَدَأُ أَوْ يَقْتَرِنُ بِالْجُمْلَةِ جُمْلَةٌ أُخْرَى مُتَضَمِّنَةٌ لِضَمِيرٍ عَائِدٍ عَلَى الْمُبْتَدَأ مَعْطُوفَةٍ عَلَيْهَا بِالْفَاءِ نَحْوَ قَوْلِهِ :

وَإِنْسَانُ عَيْنِي يَحْسِرُ الْمَاءُ تَارَةً ... فَيَبْدُو وَتَارَاتٍ يَجُمُّ فَيَغْرَقُ

هَذَا مَا لَمْ تَكُنْ الْجُمْلَةُ هِيَ الْمُبْتَدَأُ فِي الْمَعْنَى فَإِنْ كَانَتْ إِيَّاهُ لَمْ تَحْتَجْ إِلَى رَابِطٍ وَمِنْهُ :

هِجِّيرَى أَبِي بَكْرٍ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ) .

(ش) لما أنهى الكلام عن الخبر المفرد وذكر بعض أحكامه شرع فى الكلام على الخبر الواقع جملة وذكر بعض أحكامه أيضا ، فذكر أن الجملة نوعان : اسمية وهى المصدرة باسم كقولك : الله فضله عظيم ، ويدخل فيها المصدر بحرف ناسخ كقوله تعالى : (اللهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ)[1] وفعلية وهى المصدرة بفعل سواء كان ناسخا أو غير ناسخ . ولم يشترطوا فى جملة الخبر شروطا كما اشترطوا فى غيرها من جملة الصلة فأجازوا كونها طلبية أى

---

(١) سورة البقرة آية ٢٥٥ .

غير محتملة للصدق والكذب ، كما أجازوا أن تكون مصدرة بالقسم ، وأن تكون مصدرة بالسين وسوف .

وقد ذهب ابن عصفور فى ذلك مذهب جمهور النحاة فلم يشترط فى جملة الخبر إلا أن تشتمل على رابط يربطها بالمبتدأ .

وروى عن ابن الأنبارى[١] : منع الإخبار بالجملة الطلبية فلا يجوز عنده زيد اضربه ، ولا زيد لاتهنه[٢] .

كما روى مثله عن ابن السراج إلا أنه أجازه على تقدير زيد أقول لك: اضربه ، وأقول لك: لاتهنه حتى يكون الإخبار بجملة خبرية[٣] .

وقد رد عليهما ابن عصفور فقال عن ذلك المذهب : ذلك فاسد لأنا قد أجمعنا على أن خبر المبتدأ يكون مفرداً وإن لم يحتمل الصدق والكذب فكذلك يسوغ فى الجمل التى لاتحتمل الصدق والكذب أن تقع أخباراً للمبتدأ كما وقع المفرد ولايحتاج إلى تكلف إضمار القول فالخبر إذن لفظ يقال بالاشتراك[٤] .

كما روى عن ثعلب[٥] : منع الأخبار بالجملة المصدرة بالقسم[٦] وهو مردود عليه بورود الاستعمالات العربية كقوله تعالى : (وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا

---

(١) هو الإمام أبو بكر محمد بن القاسم كان على مذهب الكوفة له كتب أكثرها مفقود . توفى سنة ٣١٧ هـ ترجمته فى الأعلام ٢٢٦/٧ وبغية الوعاة ٢١٢/١ .

(٢) الهمع ٩٦/١ شرح التصريح ١٦٠/١ (حاشية الشيخ يس) .

(٣) المرجعان السابقان . (٤) شرح الجمل ٣٤٧/١ .

(٥) هو أبو العباس أحمد بن يحيى الشهير بثعلب شيخ الطبقة الخامسة من الكوفيين له فصيح ثعلب ومجالسه توفى سنة ٢٩١ هـ ترجمته فى بغية الوعاة ٣٥٦/١ .

(٦) الهمع ٩٦/١، شرح التصريح ١٦٠/١ (حاشية الشيخ يس) .

الصَّالِحَاتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ فِي الصَّالِحِينَ)[1] وقوله : (وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ مِنَ الْجَنَّةِ غُرَفاً)[2] .

وقوله : (وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا)[3] .

كما روى عن ابن الطراوة : منع الإخبار بالجملة المصدرة بالسين وسوف . قال : « لأن قولك : زيد سيقوم مستقبل ولا يتصور الإخبار به لعدم تحققه » . ولكن رد عليه بأن الإخبار يستدعى غلبة الظن لا التحقق مع أنه سمع أيضا فى قول النمر بن تولب[4] :

٢٣٧ — فَلَمَّا رَأَتْهُ آمِناً هَانَ وَجْدُهَا
وَقَالَتْ أَبُونَا هَكَذَا سَوْفَ يَفْعَلُ[5]

وعلة مجىء الخبر جملة هو الثبوت والتأكيد وذلك لحصول الإسناد مرتين فى جملتين فأنت إذا قلت زيد قام بدلا من قولك زيد قائم ، أو قولك : قام زيد قد أسندت الفعل مرة إلى ضمير الفاعل وهذه جملة ثم أسندته مرة أخرى إلى الظاهر وتلك جملة أخرى وإن صارت الجملتان فى قوة الواحدة بعد .

ولابد فى الجملة التى تقع خبرا أن تشتمل على رابط يربطها بالمبتدأ ذلك أن

---

(١) سورة العنكبوت آية ٩ . (٢) سورة العنكبوت آية ٥٨ .

(٣) سورة العنكبوت آية ٦٩ .

(٤) من شعراء الجاهلية وقد أدرك الإسلام ووفد على النبى صلى الله عليه وسلم وخاطبه بشعر (ترجمته فى الشعر والشعراء ١/٣١٥) .

(٥) البيت من بحر الطويل وهو فى ديوان الشاعر المذكور ص ٢١٣ وشاهده وقوع جملة الخبر مصدرة بسوف خلافا لما ذهب إليه ابن الطراوة والبيت فى شروح التسهيل فيما يخلص المضارع للاستقبال وليس فى معجم الشواهد .

هذه الجملة لا بد أن تكون مفيدة مستقلة بنفسها فلزم أن يكون بينها وبين ماتقع خبرا عنه إرتباط إذ لو لم يوجد هذا الارتباط وقلت مثلا زيد قام عمرو لكان قام عمرو كلاما مستقلا ولا يعلم تعلقه بزيد ولا ارتباطه به فإذا قلت زيد قام عمرو أخوه علم ارتباط الجملة المذكورة بالمبتدأ .

وذكر ابن عصفور : أن الجملة الواقعة خبرا إما أن تكون نفس المبتدأ في المعنى فيكون ذلك كافيا في الربط فلا تحتاج لشيء آخر وإما أن لا تكون كذلك فلا بد لها من رابط يربطها بالمبتدأ . وقد ذكر ابن عصفور الروابط وعددها خمسة :

الأول : الضمير : وهو المطرد والكثير من جملة الروابط المذكورة بعد ، وهو ضمير المبتدأ الأول ويكون في جملة الخبر وهو إما مذكور كقولك : زيد أبوه قائم ، والله فضله واسع وزيد قام عمرو أخوه ، وإما مقدر لم ينب عنه شيء كقول العرب : « السمن منوان بدرهم (كيل : مفرده منا) بدرهم » أي منوان منه وإما مقدر نابت عنه أل كقول امرأة تمدح زوجها « زوجي المس مس أرنب والريح ريح زرنب » أي مسه وريحه ، ومنه قوله تعالى : (وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى)[1] أي مأواه .

ولحذف الضمير أو إثباته أحوال ثلاثة بحسب موقعه في الإعراب سنذكرها بالتفصيل في الحديث القادم .

الثاني : إعادة المبتدأ بلفظه ومعناه : وهذا الرابط أقوى من غيره فليس بعد إعادة المبتدأ بنفسه شيء لولا أن فيه تكرار اللفظ والنفس تشمئز من

---

(١) سورة النازعات آية ٤١ .

التكرار إلا أنها قبلته فى مواضع التفخيم والتهويل والتعظيم سواء كان المكرر مبتدأ أم غيره :

فمن تكرار غير المبتدأ قوله تعالى : (فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ)[1] ومن تكرار المبتدأ قوله تعالى : (الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ)[2] وقوله : (الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ)[3] وقوله : (وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ)[4] فالحاقة مبتدأ أول وما اسم استفهام مبتدأ ثان والحاقة خبر المبتدأ الثانى وهو وخبره فى محل رفع خبر الأول وكذلك ما بعده .

ومن ذلك قول جرير فى قصيدة يمدح بها الحجاج بن يوسف :

٢٣٨ — لَيْتَ الْغُرَابَ غَدَاةَ يَنْعَبُ دَائِماً
كَانَ الْغُرَابُ مُقَطَّعَ الأَوْدَاجِ[5]

وإن كان المبتدأ والخبر اسم ليت وخبرها ، ومثل له ابن عصفور فى مثل المقرب بقول الشاعر وهو الفرزدق يهجو رجلا لا يرحم الناس يدعى معنا :

٢٣٩ — لَعَمْرُكَ مَا مَعْنٌ بِتَارِكِ حَقِّهِ
وَلاَ مُنْسِئٌ مَعْنٌ وَلاَ مُتَيَسِّرُ[6]

---

(١) سورة طه عليه السلام آية ٧٨ . (٢) سورة الحاقة الآيات ١ ، ٢ .
(٣) سورة القارعة الآيات ١ ، ٢ . (٤) سوره الواقعة آية ٢٧ .

(٥) البيت من بحر الكامل وهو لجرير (ديوانه ص٧٣) ويستشهد به على إعادة المبتدأ بلفظه فى جملة الخبر ، والأوداج جمع ودج وهو عرق فى العنق إذا انقطع مات صاحبه والبيت فى معجم الشواهد ص ٧٩ وليس فى شروح التسهيل .

(٦) البيت من بحر الطويل وهو للفرزدق (ديوانه ١/٣١٠) فى ذم رجل يدعى معنا ، ويستشهد به على إعادة المبتدأ بلفظه فى جملة الخبر من قوله : ولا منسىء معن =

قال : فقوله ولا منسىء معن فى موضع خبر معن الأول لأنه معطوف على خبره ولا رابط فيه إلا التكرار[1] .

وهل يجوز إعادة المبتدأ بمعناه دون لفظه كأن تقول : زيد قام أبو عمرو إذا كان أبو عمرو كنية لزيد منعه سيبويه ، وأجازه أبو الحسن بن عصفور موافقا أبا الحسن الأخفش ، ومع أجازة ابن عصفور له فإنه لم يحتج بمسموع بل ذهب إلى أكثر من ذلك فأبطل احتجاجات الأخفش وخرجها على وجه ليس فيه إعادة المبتدأ بمعناه .

يقول ابن عصفور : «وزاد أبو الحسن فى الروابط أن يكون فى الجملة اسم ظاهر هو المبتدأ فى المعنى وإن لم يكن من لفظه نحو زيد قام أبو عمرو إذا كان أبو عمرو كنية لزيد واستدل على ذلك بقوله تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لاَ نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلاً)[2] .

فقوله : إنا لا نضيع إلى آخر الآية جملة فى موضع خبر إن الأولى وليس فيها ضمير يعود على اسم إن والتقدير إنا لا نضيع أجرهم » .

كما احتج بقوله تعالى : (أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَناً فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ)[3] فإن ومعمولاها خبر لمن ولا ضمير فيها يعود عليها والمعنى فإن الله يضلهم .

= والبيت فى معجم الشواهد ص ١٥٣ وليس فى شروح التسهيل والمنسىء الذى يؤخر المدين بدينه ، والمتيسر المتساهل مع مدينه .

(١) مثل المقرب ورقة ١٤ . (٢) سورة الكهف آية ٣٠ .

(٣) سورة فاطر آية ٨ .

قال ابن عصفور[1] : « وهذا الذى استدل به لاحجة فيه أما قوله : إنا لانضيع أجر من أحسن عملا فإنها جملة اعتراض وليست الخبر ، أما الخبر فهو مابعدها من قوله (﴿ أُولَٰئِكَ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴾)[2] وأما قوله : (أَفَمَن زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ) فخبر من محذوف دل عليه ماتقدمه من قوله : (الَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ كَبِيرٌ)[3] .

وبعد أن خرج ما احتج به الأخفش قال : لكن ينبغى أن يجوز مثل هذا الذى ذهب إليه أبو الحسن من الاستغناء عن الضمير باسم ظاهر هو للمبتدأ فى المعنى كما جاز ذلك فى الصلة فقد حكى من كلامهم : أبو سعيد الذى رويت عن الخدرى والمعنى عنه ومنه : الحجاج الذى رأيت ابن يوسف أى الذى رأيته ومنه قول الشاعر :

٢٤٠ — فَيَارَبَّ لَيْلَى أَنْتَ فِى كُلِّ مَوْطِنٍ
وَأَنْتَ الَّذِى فِى رَحْمَةِ اللهِ أَطْمَعُ[4]

أى فى رحمته .. إلا أن ذلك قليل جدا[5] .

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٤٦ .

(٢) سورة الكهف آية ٣١ . (٣) سورة فاطر آية ٧ .

(٤) البيت من بحر الطويل قيل لمجنون ليلى (الدرر ١/٤٦) ليس فى ديوانه وقيل لغيره ويستشهد به على إعادة الاسم الظاهر مرة أخرى فى صلة الموصول بدلا من إعادة الضمير فدل ذلك على جواز إعادة رابط جملة الخبر بمعنى الإسم السابق . والبيت فى معجم الشواهد ص ٢١٨ وفى شروح التسهيل فى باب الموصول .

(٥) شروح الجمل ١/٣٤٠ .

ومما احتج به الأخفش قوله تعالى : (وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ)[1] فالذين مبتدأ وجملة إنا لانضيع خبره . قال : ولا رابط إلا إعادة المبتدأ بمعناه . ورده الجمهور بأنه ليس بمبتدأ بل هو مجرور بالعطف على قوله : (وَالدَّارُ الْآخِرَةُ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ) ولأن سلم بالابتداء فالرابط العموم ، أو الرابط ضمير محذوف ، أو الخبر محذوف تقديره مأجورون .

قال السيوطى معقبا على هـذا الرابط : والجمهور منعوا ذلك ووافق ابن عصفور الأخفش كما جاء ذلك فى الموصول وتابعه ابن هشام الخضراوى وحسنه ابن جنى[2] .

الثالث : من روابط جملة الخبر اسم الإشارة المشار به إلى المبتدأ : تقول : محمد ذلك الناجح ، ومنه قوله تعالى : (يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاساً يُوَارِي سَوْآتِكُمْ وَرِيشاً وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ)[3] .

قرأ حفص وغيره برفع لباس فتكون مبتدأ ، وجملة ذلك خير خبره .

والرابط اسم الإشارة المشار به إلى المبتدأ ، وقرأ نافع والكسائى بنصب لباس عطفا على ما قبله فلا يكون فى الآية شاهد[4] كما يجوز أن تكون ذلك بدلا مما قبله على وجه الرفع فيكون الخبر مفردا .

---

(١) سورة الأعراف آية ١٧٠ .

(٢) همع الهوامع شرح جمع الجوامع السيوطى ١/٩٦ .

(٣) سورة الأعراف آية ٢٦ .

(٤) انظر فى القراءاة المذكورة البحر المحيط ٤/٢٨٣ .

ومن شواهد ذلك أيضا قوله تعالى : (وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الأُمُورِ)[١] فمن مبتدأ وجملة إن ذلك خبره ورابطها اسم الإشارة .

ومن ذلك أيضا قوله تعالى : (إِنَّ السَّمْعَ وَالبَصَرَ وَالفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولاً)[٢] . وإن كانت الجملة خبرا لإن .

وخص ابن الحاج[٣] المسألة بكون المبتدأ موصولا أو موصوفا والإشارة للبعيد ورد عليه بالشواهد السابقة[٤] .

الرابع : العموم : أى عموم فى جملة الخبر يشمل المبتدأ وغيره فكأن المبتدأ دخل فى جملة أفراد الخبر فلا غرابة بعد ذلك . ومثلوا له بقول الشاعر :

٢٤١ — أَلاَ لَيْتَ شِعْرِى هَلْ إِلَى أُمِّ مَالِكٍ
سَبِيلٌ فَأَمَّا الصَّبْرُ عَنْهَا فَلاَ صَبْرَا[٥]

قال ابن عصفور : قوله فلا صبرا جملة فى مواضع خبر المبتدأ الذى هو

---

(١) سورة الشورى آية ٤٣ . (٢) سورة الإسراء ٣٦ .

(٣) هو أبو العباس أحمد بن حميد بن أحمد الأزدى الإشبيلى ويعرف بابن الحاج أحد علماء العربية بالأندلس قرأ على الشلوبين وغيره وله آثار جليلة فى العربية منها شرح كتاب سيبويه وحاشية على سر الصناعة لابن جنى وله إيرادات على مقرب ابن عصفور توفى سنة ٦٤٧ هـ (بغية الوعاة ١/٣٥٩) .

(٤) شرح التصريح على التوضيح ١/٦٥ .

(٥) البيت من بحر الطويل قائله الرماح بن أبرد المعروف بابن ميادة وهى أمه قاله يتغزل فى محبوبته أم مالك وشاهده وجود العموم فى جملة الخبر الذى شمل المبتدأ وغيره فكان ذلك رابطا والبيت فى شروح التسهيل وفى معجم الشواهد ص ١٣٧ ، وقد سبق الاستشهاد به برقم ١٥ (ص ٣٩٤ من هذا الكتاب) .

الصبر ولا ضمير فيها عائد عليه لأن عموم الصبر المنفى عنه وعن غيره يدخل فيه نفى صبره عنها ، ولا يتصور أن يكون الرابط هنا تكرار لفظ الصبر لأن الثانى لو كان هو الأول لم يكن بد من إدخال لام التعريف عليه التى تعطى أنك أردت المعهود فى اللفظ وأيضا فإن لا التى للتبرئة لا يكون الاسم الذى بعدها إلا نكرة يراد بها العموم[1] .

ومن ذلك أيضا قول العرب : زيد نعم الرجل ، وعمرو بئس الرجل ، فزيد مبتدأ وجملة نعم الرجل خبره والرابط بينهما العموم الذى فى الرجل الشامل لزيد وغيره ، وكذلك فى المثال الذى بعده .

قال ابن عصفور : للنحويين فى ذلك مذهبان :

الأول : مذهب ابن السيد وهو : « أن الرابط فى المثال هو الضمير وكأنك قلت زيد هو نعم الرجل وعمرو هو بئس الرجل » قال ابن عصفور : ذلك فاسد لأن الجملة من نعم وبئس إذا ذاك تكون فى موضع خبر عن ذلك الضمير فيحتاج فيها إلى رابط آخر .

الثانى : أن فاعلها لعمومه أغنى عن الضمير لأنه يراد به الجنس وقد يكون ذلك المراد من الجنس حقيقة كأنك قلت زيد نعم جنسه الذى هو الرجال وهو معهم ، أو تجعل الممدوح جميع الجنس مبالغة كأنك قلت زيد نعم زيد ، والعرب قد تجعل الواحد بمنزلة الجنس مبالغة كما قال أبو نواس فى الفضل بن الربيع :

٢٤٢ — لَيْسَ عَلَى اللهِ بِمُسْتَنْكَرٍ ... أَنْ يَجْمَعَ العَالَمَ فِى وَاحِدِ[2]

---

(١) مثل المقرب ورقة ٩ ، ١٤ .

(٢) البيت من بحر السريع فى ديوان أبى نواس ص ٢١٨ (بيروت) ويستشهد به على أنه قد ينزل الواحد منزلة الجنس مبالغة ، والبيت فى معجم الشواهد ص ١٢٨ .

ثم قال : إن سيبويه لايجيز زيد قام أبو عمرو إذا كان أبو عمرو كنية زيد لأنه ليس فى الجملة ضمير ولا تكرار فكيف جاز زيد نعم الرجل وليس فيها ضمير ولا تكرار . قال : والجواب أن الذى لأجله منع سيبويه زيد قام أبو عمرو هو أن أبا عمرو لايفهم منه أن المراد به زيد بخلاف زيد نعم الرجل فليس هنا لبس لأن الرجل مقصود به الجنس والجنس لا ثانى له فيلتبس به[1] .

الخامس : ضمير المبتدأ فى جملة معطوفة بالفاء على جملة الخبر : تقول : زيد ماتت هند فحزن عليها . فزيد مبتدأ وجملة ماتت هند خبره وليس فيها رابط أما الرابط فهو ضمير الفاعل فى جملة فحزن عليها وهى معطوفة على جملة الخبر ومن ذلك قولك : الطلاب يبدأ العام فيحضرون ، والناس يأتى القطار فيركبونه ومن ذلك وهو مما أنشده ابن عصفور لذى الرمة :

٢٤٣ — وَإِنْسَانُ عَيْنِى يَحْسِرُ الْمَاءُ تَارَةً
فَيَبْدُو وَتَارَاتٍ يَجِمُّ فَيَغْرَقُ[2]

فإنسان عينى مبتدأ وجملة يحسر الماء خبره ولا رابط فيها إنما الرابط فى الجملة المعطوفة وهى جملة فيبدو وهو ضمير الفاعل العائد على إنسان العين الواقع مبتدأ .

قال ناظر الجيش معلقا على ذلك : « ماذكره ابن عصفور مدخول لأن

---

(١) انظر شرح الجمل ٢/٦٠٥ وما بعدها بتلخيص يسير .

(٢) البيت من بحر الطويل لذى الرمة (ديوانه ص ٣٨٦) من قصيدة فى محبوبته مى ، ويحسر من باب ضرب معناه ينضب ، ويجم معناه يكثر ، وشاهده وجود رابط جملة الخبر وهو الضمير فى الجملة المعطوفة على الخبر فاكتفى به رابطا ، والبيت فى بعض شروح التسهيل وهو فى معجم الشواهد ص ٢٤٥ .

الكلام إنما هو فيما يقوم مقام الضمير ولا شك أن الرابط في البيت الذي أنشده ونحوه إنما هو الضمير لا شيء قائم مقامه غاية الأمر أنه اكتفى في الجملتين بضمير واحد لتعاطفهما بالفاء ، ثم إن هذا ليس أمراً ، يرجع إلى الضمير من حيث هو ضمير إنما يرجع إلى الفاء بدليل جريان مثل ذلك في بابي الصلة والصفة »[1] .

وهل يجوز أن تنوب الواو عن الفاء في العطف في هذا الموضع فتقول : الناس جاء القطار وركبوه ، والخيل جاء زيد وركبها ، أجاز ذلك بعضهم ومنعه الجمهور ، وعلته أن الفاء كانت شرطا في ذلك لإفادتها الترتيب والتعقيب فكأن الضمير في الجملة الأولى[2] .

هذه هي الروابط التي ذكرها ابن عصفور ، ولا يخرج ماذكره النحاة عما ذكره صاحبها .

وأما جملة الخبر التي لا تحتاج إلى رابط فهي الجملة التي هي نفس المبتدأ في المعنى وإنما لم تحتج إلى رابط لأنها هي المبتدأ فهي أقوى من ضميره ، ومن إعادته بلفظه أو إشارته بل قال بعضهم : إن مثل هذا ليس من الإخبار بالجملة بل بالمفرد على إرادة اللفظ وقالوا إن ذلك يشمل شيئين :

الأول : أن يكون المبتدأ مفردا يدل على جملة كحديث وكلام وقول ودعاء وعادة فلان كذا ودأبه كذا ، تقول : قولي : لا إله إلا الله ، نطقي : الله حسبي ، دعائي : يغفر الله لي ، عادتي : أحمد الله على كل حال . ومنه ماذكره

---

(١) شرح التسهيل لناظر الجيش ١/١٠٥٣ .

(٢) التذييل والتكميل ٢/١٧٥ ، والهمع ١/٩٨ .

ابن عصفور : (هِجِّيرى أبى بَكرٍ « أى دأبه وعادته » : لاَ إلهَ إلاّ اللهُ)
ومنه قوله تعالى : (وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)[1] فآخر دعوام مبتدأ وجملة أن الحمد لله هى الخبر ولا رابط فيها لأنها نفس المبتدأ ، ومن ذلك قوله عليه الصلاة والسلام فيما نسب إليه : (أفضَلُ ما قُلتُهُ أنا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِى لاَ إلهَ إلاّ اللهُ)[2] .

الثانى : أن يكون المبتدأ ضمير الشأن أو القصة وذلك لأن مفسره يكون جملة فذلك الضمير مبتدأ وتلك الجملة المفسرة هى الخبر ولاتحتاج إلى رابط لأنها نفسه .

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى : (قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ)[3] فهو مبتدأ مقصود به الشأن والأمر والجملة بعده خبر ومنه : (هُوَ اللهُ الذِى لاَ إلهَ إلاّ هُوَ)[4] .

وتقول : هو العمر فان وهو الحساب عسير . ويسمى هذا الضمير إن كان مذكرا ضمير الشأن ، وإن كان مؤنثا سمى ضمير القصة ومثاله قوله تعالى :

(فَإذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الذِينَ كَفَرُوا)[5] فهى مبتدأ وشاخصة خبر مقدم وأبصار مبتدأ مؤخر والجملة خبر ضمير القصة .

وتقول هى الحياة فانية وهى الخيبة المذنب .

---

(١) سورة يونس آية ١٠ .

(٢) جعله بعض العلماء حديثا (شرح الأشمونى على الألفية ١/٩٧) ونسبه إلى النبى صلى الله عليه وسلم ولم أجده فى كتب الأحاديث واستشهد به السيوطى وأبو حيان دون نسبة . (الهمع ١/٩٦ ، التذييل والتكميل ٢/١٦٨) .

(٣) سورة الإخلاص آية ١ . (٤) سورة الحشر الآيات ٢٢ ، ٢٣ .

(٥) سورة الأنبياء ٩٧ .

(ص) قال ابن عصفور :

(فَأَمَّا الْمُفْرَدُ فَإِنْ كانَ ظَرْفاً أَوْ مَجْرُوراً أَوْ مُشْتَقا فَإِنَّهُ يَشْتَمِلُ عَلَى عائِدٍ عَلَى الْمُبْتَدَأ وَإِنْ كانَ جامِداً لَمْ يَحْتَجْ إِلَى ذَلِكَ ، وَالضَّمِيرُ إِنْ كانَ مَرْفُوعاً لَمْ يَجُزْ حَذْفُهُ ، وَإِنْ كانَ مَنْصُوباً لَمْ يَجُزْ حَذْفُهُ إِلاَّ فِي الشِّعْرِ نَحْوَ قَوْلِ ابْنِ يَعْفُرَ :

وَخالِدُ يَحْمَدُ سادَاتُنَا بِالْحَقِّ لاَ يُحْمَدُ بِالْباطِلِ

التَّقْدِيرُ يَحْمَدُهُ سادَاتُنَا .

وَإِنْ كانَ مَخْفُوضاً بِالإِضافَةِ لَمْ يَجُزْ حَذْفُهُ ، وَإِنْ كانَ مَخْفُوضاً بِحَرْفٍ جازَ إِثْباتُهُ وَحَذْفُهُ نَحْوَ قَوْلِكَ : السَّمْنُ مَنَوَانِ بِدِرْهَمٍ أَىْ مَنَوانِ مِنْهُ ما لَمْ يُؤَدِّ إِلَى تَهْيِئَةِ الْعامِلِ لِلْعَمَلِ وَقَطْعِهِ عَنْهُ لاَ يُقالُ : زَيْدٌ مَرَرْتُ) .

(ش) قسم ابن عصفور الخبر إلى نوعين : مفرد وأدخل فيه الظرف والمجرور ، وجملة وجعلها نوعين : اسمية وفعلية ثم ذكر روابط الخبر الجملة وعدها خمسة كما بيناها ثم استطرد بعد ذلك فى حديث يخص الخبر بنوعيه المفرد والجملة ، وهو حديث تحمل الخبر لضمير المبتدأ ، فأى الأخبار يتحمل ذلك الضمير ؟ وأيها لا يتحمل ؟

وما حكم ضمير الخبر الجملة هل يجوز حذفه أو لا يجوز ؟ وهذا ما سنشرع فى بيانه فنقول :

إذا قلت زيد عندك فزيد مبتدأ وعندك ظرف مكان متعلق بمحذوف هو

الخبر تقديره استقر أو مستقر على ما سبق بيانه ، ومعنى ذلك أن الخبر فى الحقيقة هو ذلك المحذوف ، وأن الظرف فى الحقيقة أيضا متعلق بذلك المحذوف ، وأن العمل هو لذلك المحذوف أيضا فإذا قلت زيد عندك أخوه فأخوه مرفوع باستقر أو مستقر المحذوف فإذا لم يرفع اسما ظاهرا رفع ضمير المبتدأ أى تحمل ضمير المبتدأ ثم يحذف الضمير مع ذلك المتعلق المحذوف وجوبا ولا ينتقل إلى الظرف هذا مذهب السيرافى وابن كيسان(١) .

وذهب الأكثرون ومنهم ابن عصفور إلى أن الضمير بعد حذف المتعلق انتقل إلى الظرف واستكن فيه قال الرضى : وذهب أبو على ومن تابعه إلى أن الضمير انتقل إلى الظرف لأنه يؤكد ويعطف عليه وينتصب عنه الحال(٢) .

وقال أبو حيان : « تقول زيد خلفك هو نفسه بالرفع فنفسه تأكيد للضمير الذى فى الظرف ، وهو تأكيد له لأنك أكدته بلفظ النفس فاحتيج إلى توكيده بضمير منفصل »(٣) .

ومن ذلك قول كثير عزة(٤) .

٢٤٤ — فَإِنْ يَكُ جُثْمَانِى بِأَرْضٍ سِوَاكُمُ
فَإِنَّ فُؤَادِى عِنْــدَكِ الدَّهْرَ أَجْمَعُ(٥)

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ورقة ٥٢ وشرح الكافية للرضى ١/٩٣ .

(٢) انظر شرح الكافية للرضى ١/٩٣ .

(٣) التذييل والتكميل ١/٢٠٠ .

(٤) هو أبو صخر كثير بن عبد الرحمن أحد عشاق العرب المشهورين صاحب عزة بنت جميل بن حفص ملأ الدنيا عليها شعرا فى حياتها وبعد موتها توفى كثير سنة ١٠٥ وترجمته فى وفيات الأعيان ٤/١١٣ الشعر والشعراء ١/ ٤١ .

(٥) البيت من بحر الطويل نسب لكثير (ديوانه ص ٤٠٤) كما نسب لجميل =

ففؤادى اسم إن ، وعندك خبره وفيه ضمير الفؤاد ، والدهر ظرف زمان منصوب ، وأجمع توكيد لذلك الضمير المرفوع فى الظرف ، ولا مرفوع غيره فى الجملة فـــدل على أنه توكيد له ، وأنه ليس محذوفا لأن المحذوف لا يؤكد بل استقر فى الظرف بعد حذف متعلقه .

وقال أبو حيان : « والمنقول عن البصريين أن الظرف يتحمل ضمير المبتدأ سواء تقدم على المبتدأ أم تأخر ، وإنه يرفع ذلك المضمر ويرفع الظاهر أيضا إذا خلف المضمر نحو زيد خلفك أبوه ، ويجوز أن يكون خلفك أبوه : مبتدأ وخبر والجملة خبر عن زيد والوجه الأول أولى لأنه إخبار بمفرد وقال : هكذا تلقينا هذا الإعراب عن شيوخنا »[1] .

وأما الخبر المفرد غير الظرف فقد قسمه ابن عصفور قسمين :

جامد : فلا يتحمل ضمير المبتدأ ، ومشتق : يتحمله .

وهو بذلك يتبع مذهب البصريين الذى لخصه ابن مالك فى قوله :

وَالْمُفْرَدُ الْجَامِدُ فَارِغٌ وَإِنْ ... يُشْتَقَّ فَهْوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنّ

يقول ابن عصفور : « فإن كان الخبر غير ظرف ولا مجرور فلا يخلو أن يكون مشتقا أو غير مشتق : فإن كان غير مشتق لم يتحمل ضميرا نحو هذا زيد، وأخوك عمرو فزيد وعمرو ليس فيهما ضمير لأنهما ليسا بمشتقين فلما كان كذلك

= (ديوانه ص ١١٨) ويستشهد به على أن ضمير المبتدأ يستقر فى الظرف بعد حذف عامله بدليل تأكيده بأجمع والبيت فى معجم الشواهد ص ٢١٧ .

(١) التذييل والتكميل ١/٢٠٠ وما بعدها .

لم يجز أن يقدرا عاملين فى ضمير مرفوع إذلا يعمل إلا الفعل أو ما فى معنى الفعل، وأما الجامد الذى لا رائحة للفعل فيه فلا ينبغى أن يعمل :

وإن كان مشتقا كان فيه ضمير مرفوع عائد على المبتدأ نحو زيد قائم ففى قائم ضمير مرفوع على أنه فاعل به وهو عائد على زيد ، ولو أردت العطف عليه لقلت زيد قائم هو وعمرو فأكدته بضمير الرفع المنفصل ثم عطفت عليه ولا يجوز مثل ذلك فى هذا زيد ونحوه ، فدل ذلك على أن الجامد لا يتحمل ضميرا »[1] .

وأما الكوفيون فأوجبوا أن يتحمل الخبر ضمير المبتدأ أيا كان نوعه جامدا أو مشتقا .

وقد لخص ابن عصفور ما يتحمل ضميرا من الأخبار وما لا يتحمل مما سبق وعلل ذلك فقال :

«أما المفرد فإن كان ظرفا أو مجروراً أو مشتقا فإنه يتحمل الضمير لأنه فى معنى ما يتحمل الضمير فقولنا زيد فى الدار وزيد عندك وزيد قائم بمعنى زيد استقر فى الدار ، وزيد استقر عندك ، وزيد قام ، فكما يتحمل الفعل الضمير كذلك يتحمله ما فى معناه ، وإن كان المفرد جامدا نحو زيد أخوك ، فلما كان هو الأول لم يحتج إلى رابط وليس أيضا فى معنى ما يتحمل ضميرا فيحمل عليه»[2] .

ثم قال ابن عصفور بعد ذلك فى متن المقرب ، (وَالضَّمِيرُ إِنْ كَانَ مَرْفُوعاً لَمْ يَجُزْ حَذْفُهُ وإِنْ كَانَ مَنْصُوباً لَمْ يَجُزْ حَذْفُهُ إِلاَّ فِى الشِّعْرِ .. إلخ)

---

(١) شرح الجمل الكبير لابن عصفور ١/٣٥٠ .

(٢) مثل المقرب ورقة ١٤ مخطوط بدار الكتب ومعهد المخطوطات .

فتتم ضمائر المبتدأ التي يتحملها الخبر إلى ثلاثة حسب موقعها في الإعراب فهي ضمائر مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة .

ثم ذكر حكم المرفوع منها فقال : إنه لايجوز حذفه وهذا يشمل إن كان الضمير في خبر مفرد أو خبر جملة فمثال الأول : زيد قائم ففي قائم ضمير مستتر وجوبا استتاره في قام ، لأن قائم اسم فاعل يعمل عمل الفعل ويأخذ حكمه إلا أنه يتغاضى عن إعراب ذلك الضمير فاعلا ويكتفي بإعراب اسم الفاعل خبرا للمبتدأ ، ومثل ذلك أيضا زيد مقتول ففيه ضمير نائب فاعل ، وإذا قلت مقتول هو فإن ذلك الضمير البارز توكيد للضمير المستتر وهكذا ، وإذا قلت مقتول أخوه فإن الضمير انتقل إلى نائب الفاعل الظاهر المرفوع باسم المفعول .

ومثال الثاني وهو الخبر الجملة زيد قام ففي قام ضمير المبتدأ وهو لايجوز حذفه لأنه فاعل والفاعل لايحذف ومثله زيد قتل بالبناء للمجهول .

وإن كان الضمير منصوبا فلا يجوز حذفه أيضا مفردا كان الخبر أوجملة .

فمثال المفرد : زيد الضاربه علي فلا يجوز الضارب علي بحذف الضمير .

ومثال الجملة : زيد ضربته فزيد مبتدأ وجملة ضربته خبره ورابطهما ضمير الغيبة المنصوب ، ولايجوز زيد ضربت بحذف الضمير لما فيه من تهيئة العامل للعمل وقطعه ، وأما قراءة ابن عامر في سورة الحديد :

(وَكُلٌّ وَعَدَ اللهُ الْحُسْنَى)[1] برفع كل على الابتداء[2] ، ثم حذف

---

(١) سورة الحديد آية ١٠ .

(٢) انظر الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ص ٣٤١ ، والكشف عن وجوه القراءات المتواترة لمكي بن أبي طالب ٣٠٧/٢ .

الرابط من جملة الخبر أى وعده الله الحسنى فقد خرجها ابن عصفور على الشذوذ، وحكم بأن ذلك يحفظ ولا يقاس عليه[1].

ثم ذكر ابن عصفور أن حذف ذلك الضمير وهو الرابط المنصوب إنما يحسن فى الشعر فقط وهو ضرورة شعرية ولا يجوز فى غيره يقول فى كتابه الضرائر:

ومن الضرائر حذف الرابط للجملة الواقعة خبرا بالخبر عنه إذا كان حذفه يؤدى إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه نحو قول الأسود بن يعفر[2]:

٢٤٥ — وَخَالِدٌ يَحْمَدُ سَادَاتُنَا ... بِالْحَقِّ لاَ يُحْمَدُ بِالْبَاطِلِ[3]

وقول الآخر وهو أبو النجم العجلى[4]:

---

(١) انظر شرح التسهيل لناظر الجيش ١٠٦٧/١ وشرح التصريح على التوضيح ١٦٥/١ (حاشية الشيخ يس) ولم أجده فى كتب ابن عصفور.

(٢) شاعر جاهلى فصيح نادم النعمان بن المنذر ولما كبر كف بصره فقال فيه:

ومن الحوادث لا أبالك أننى ... ضربت على الأرض بالأسداد

لا اهتدى فيها لموضع تلعة ... بين العذيب وبين أرض مراد

ترجمته فى الشعر والشعراء ٢٦١/١.

(٣) البيت من بحر السريع وهو للأسود بن يعفر كما نسبه ابن عصفور فى متن المقرب ويستشهد به على حذف الضمير الربط المنصوب من جملة الخبر وهو ضرورة لأن حذفه يؤدى إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه. وخالد مبتدأ وجملة يحمد ساداتنا فعل وفاعل خبر والفعل يحمد من باب فرح، والبيت ليس فى معجم الشواهد وهو فى التذييل والتكميل ١٨٤/٢.

(٤) هو الفضل بن قدامة من عجل كان ينزل بالكوفة ومدح عبد الملك بن مروان ترجمته فى الشعر والشعراء ٦٠٧/٢ والخزانة ٤٨/١.

٢٤٦ — قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الخِيَارِ تَدَّعِي
عَلَيَّ ذَنْباً كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ (١)

ألا ترى أن يحمد وأصنع مهيآت للعمل فى المبتدآت التى هى أخبار لما وهى مع ذلك مقطوعة عن العمل فيها ، فحذف الرابط فى هذا وأمثاله يحسن فى الشعر ، ولا يحسن فى سعة من الكلام بل إن جاء منه شىء حفظ ولم يقس عليه . فما جاء من ذلك قراءة يحيى : (أَفَحُكْمُ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ)(٢) برفع حكم التقدير يبغونه هذا مذهب المحققين من البصريين(٣) .

وأما الكوفيون ومن أخذ بمذهبهم من البصريين فإنهم يجيزون حذفه فى سعة من الكلام بشرط أن يكون المبتدأ لفظ كل أو هو اسم استفهام نحو كل الدرام قبضت ، وأى رجل ضربت والصحيح أنه لافرق بين اسم الاستفهام وكل وبين غيرها من الأسماء إذا أدى حذف الرابط إلى تهيئة العامل للعمل أوقطعه عنه(٤) .

وإمام البصريين فى عدم جواز حذف الضمير الرابط المنصوب من الكلام مطلقا وجوازه فى الشعر قليلا هو سيبويه يقول من كتابه :

---

(١) بيتان من الرجز المشطور لأبى النجم العجلى (شواهد المغنى للسيوطى ٥٤٥/٢) . ويستشهد بهما على حذف الضمير الرابط المنصوب من جملة الخبر ضرورة . والبيتان فى معجم الشواهد ص ٤٤٩ .
(٢) سورة المائدة آية ٥٠ ، وانظر القراءة فى المحتسب فى تبيين شواذ القراءات لابن جنى ٢١٠/١ .
(٣) ضرائر الشعر لابن عصفور ص ١٧٦ وما بعدها .
(٤) المرجع السابق .

« ولا يحسن فى الكلام أن يجعل الفعل مبنيا على الاسم ولا يذكر علامة إضمار الأول حتى يخرج من لفظ الاعمال ، ومن حالة بناء الاسم عليه ويشغله بغير الأول حتى يمتنع من أن يعمل فيه ولكنه قد يجوز فى الشعر وهو ضعيف فى الكلام »[1].

وإمام الكوفيين فى جواز حذف الضمير المذكور إذا كان المبتدأ لفظ كل أو اسم استفهام فى الكلام كله هو الفراء يقول فى كتابه معانى القرآن :

« وإنما جاز ذلك فى اسم الاستفهام لأنه من أسماء الصدور ولا يجوز أن يقدم ما بعده عليه فأشبه بذلك الموصول ، ألا ترى أن الموصول لا تتقدم صلته عليه ، ومما يشبه الاستفهام قولهم كل الناس ضربت وذلك لأن فيه معنى هل أحد إلا ضربت ، ومعنى أى رجل لم أضرب وأنشد أبو ثروان :

٢٤٧ — وَقَالُوا تَعَرَّفْهَا الْمَنَازِلَ مِنْ مِنًى
وَمَا كُلُّ مَنْ يَغْشَى مِنًى أَنَا عَارِفُ[2]

برفع كل ولم أسمع أحداً نصب كلا »[3].

قال ابن عصفور : والأصح مذهب البصريين وفرق بين الصلة والخبر بأن الحذف منها لا يؤدى إلى التهيئة والقطع إذ الصلة لا تعمل فى الموصول وليس

---

(١) كتاب سيبويه ١/٨٥ .

(٢) البيت من بحر الطويل نسب لمزاحم العقيلى (كتاب سيبويه ١/٧٢) كما نسب لأبى ثروان (معانى القرآن للفراء ١/١٣٩) ويستشهد بهذا البيت الكوفيون على جواز حذف الضمير الرابط المنصوب إن كان المبتدأ لفظ كل دون ضرورة والبيت فى معجم الشواهد ص ٢٣٧ .

(٣) معانى القرآن للفراء ١/١٣٩، ونقله أبو حيان فى التذييل والتكميل ٢/ ١٨ .

كذلك أسماء الاستفهام وكل وكلا لأن مابعد هذه الأسماء يجوز أن يعمل فيها وأيضا فالصلة والموصول كالشىء الواحد فطال بذلك الموصول بصلته والطول موجب للتخفيف بالحذف وليست هذه الأسماء مع أخبارها كذلك[1].

وقد تبع ابن مالك مذهب الكوفيين فى ذلك فقال فى التسهيل[2] :

« وقد يحذف الرابط بإجماع إن كان مفعولا به والمبتدأ كل أو شبهه فى العموم والافتقار » ومثل فى الشرح بقراءة ابن عامر (وَكُلٌّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى)[3] برفع كل ، وقد انتقد عليه أبو حيان دعوى الإجماع فى هذه المسألة وقال كما قال ابن عصفور : (إن هذا ليس مذهب البصريين) .

قال ناظر الجيش مناصرا دعوى ابن مالك وهادما كلام ابن عصفور وأبى حيان : « العجب من الشيخ أبى حيان كيف وافق ابن عصفور على ماذكر بعد ثبوت هذه القراءة المتواترة التى لامحيص عنها ولابد من الاعتراف بها ، وليس بعد الحق إلا الضلال ، ودعوى ابن مالك الإجماع فى هذه المسألة لاينكر لأن هذه القراءة ثابتة بالإجماع وليس لها محل غير ماذكر ابن مالك فلا يمكن أن يدفع ذلك بصرى ولا كوفى ، وإذا كان كذلك فقد صدق أن الضمير حذف من الجملة الواقعة خبر كل بإجماع »[4].

وأما الضمير المجرور العائد من جملة الخبر على المبتدأ فإن جره على ثلاثة أنواع :

---

(١) شرح التسهيل لناظر الجيش ١/١٠٦٩ ولم أجد هذا النقل فى كتب ابن عصفور .

(٢) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص ٤٨ .

(٣) سورة الحديد آية ١٠ .

(٤) شرح التسهيل لناظر الجيش ١/١٠٧٠ .

— مجرور بالإضافة وهذا لايجوز حذفه تقول محمد أبوه قائم فالرابط هو الضمير فى أبوه وهو مجرور بالإضافة ولا يجوز حذفه لأن المضاف إليه لايحذف.

— مجرور بحرف جر ويؤدى حذفه إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه فلا يجوز حذفه أيضا تقول : زيد مررت به ومحمد سلمت عليه فلا يجوز حذف به ولا عليه فتقول زيد مررت ومحمد سلمت لأنه يؤدى إلى تهيئة العامل وهو مررت وسلمت للعمل فى المجرور ثم قطعه عنه .

— مجرور بحرف جر ولا يؤدى حذفه إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه فهذا يجوز حذفه تقول : السمن منوان بدرهم أى منه فالسمن مبتدأ أول ومنوان مبتدأ ثان وبدرهم خبر الثانى والجملة خبر الأول ، والرابط ضمير مجرور حذف هو وحرفه الجار لفهم المعنى أى منوان منه أى من السمن ، وتقول : القطن قنطار بمائة جنيه أى منه ، والثوب متر بعشرة جنيهات أى منه .

وقد خرجوا على ذلك كثيرا من آيات القرآن الكريم قال ابن عصفور : ومن ذلك قوله تعالى : (وَأَمَّا مَنْ طَغَى وَآثَرَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى)(١) .

فقوله تعالى : (فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى) فى موضع رفع خبر من طغى والضمير محذوف تقديره فإن الجحيم هى المأوى له »(٢) .

ومن ذلك قوله تعالى : (وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ)(٣) أى منهم كما ذكرناه قبل فى تخريج للآية .

---

(١) سورة النازعات الآيات ٣٧ - ٣٩ .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٣٥١/١ .   (٣) سورة الأعراف آية ١٧ .

(ص) قال ابن عصفور :

(وَالْخَبَرُ بِالنَّظَرِ إِلَى الإِثْبَاتِ وَالْحَذْفِ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ : قِسْمٌ يَلْزَمُ فِيهِ حَذْفُ الْخَبَرِ وَهُوَ الْمُبْتَدَأُ الْوَاقِعُ بَعْدَ « لَوْلَا » وَلِذَا لَحَنَ الْمَعَرِّى فِي قَوْلِهِ :

يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْــــهُ كُلَّ عَضْبٍ
فَــــلَوْلَا الْغِمْدُ يُمْسِــكُهُ لَسَالَا

وَالْمُبْتَدَأُ إِذَا كَانَ مَصْدَرًا قَدْ سَدَّتِ الْحَالُ مَسَدَّ خَبَرِهِ نَحْوَ قَوْلِكَ : ضَرْبِى زَيْدًا قَائِمًا ، وَكُلُّ مُبْتَدَأٍ اسْتُعْمِلَ مَحْذُوفَ الْخَبَرِ فِي مَثَلٍ أَوْ كَلَامٍ جَارٍ مَجْرَاهُ فِي كَثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ ، وَقِسْمٌ يَلْزَمُ فِيهِ إِثْبَاتُ الْخَبَرِ وَهُوَ كُلُّ خَبَرٍ لَا يَكُونُ لَهُ إِنْ حُذِفَ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ ، وَخَبَرُ مَا التَّعَجُّبِيَّةِ وَكُلُّ خَبَرٍ يَكُونُ فِي مَثَلٍ أَوْ كَلَامٍ جَارٍ مَجْرَاهُ ، وَقِسْمٌ أَنْتَ فِيهِ بِالْخِيَارِ وَهُوَ مَا عَدَا ذَلِكَ) .

(ش) هذا شروع منه فى بيان أحوال كل من المبتدأ والخبر على حدة ، بالنظر إلى الحذف أو الإثبات ومسائل كل وبالنظر إلى التقديم والتأخير ومسائل كل أيضا وقد انحصر حديثه حتى آخر الباب فيما يلى :

فبالنظر إلى الحذف والإثبات : ذكر مسائل يلزم فيها حذف الخبر وأخرى يلزم فيها إثباته وثالثه أنت فيها بالخيار بين الحذف والإثبات فهذه أحوال ثلاثة بالنسبة للخبر ، وأما المبتدأ فقد ذكر له حالتين فقط وهما : مسائل يلزم فيها إثبات المبتدأ وأخرى أنت فيها بالخيار بين إثباته وحذفه .

وبالنظر إلى التقديم والتأخير ذكر مسائل يلزم فيها تأخير الخبر عن المبتدأ وأخرى يلزم فيها تقديمه عليه وثالثة أنت فيها بالخيار بين التأخير والتقديم وهو بفعله ذلك يكون قد استوفى القسمة العقلية لما يذكره وهو بذلك يسير على ديدنه فى كثرة التقسيمات والتنظيمات ولم يترك من تقسيماته العقلية إلا مسائل يلزم فيها حذف المبتدأ مع ورودها فى الكلام وتنبيه النحاة عليها لتكون نظير مسائل حذف الخبر لزوما .

وقد بدأ حديثه عن الخبر بالنظر إلى الإثبات والحذف لأنه فى موضع الصفة والمبتدأ فى موضع الموصوف ، والصفة معنى وحدث يطرأ ويزول والموصوف ذات والذات ثابتة ، ولذلك لم يذكر ابن عصفور مسائل لحذف المبتدأ وقد ذكر مسائل إثباته لزوما .

تحدث ابن عصفور عن الخبر وجعل له أقساما ثلاثة بالنظر إلى الإثبات والحذف :

القسم الأول : يلزم فيه حذف الخبر وذكر له أربعة مواضع :

الأول : خبر المبتدأ الواقع بعد لولا الامتناعية، وهى التى تدل على امتناع الشىء (الجواب) لوجود غيره (الشرط) .

قال ابن مالك : « وإنما وجب حذف الخبر بعد لولا لأنه معلوم بمقتضى لولا إذ هى دالة على امتناع لوجود والمدلول على امتناعه هو الجواب والمدلول على وجوده هو المبتدأ ، فإذا قيل لولا زيد لأكرمت عمراً لم يشك فى المراد وهو أن وجود زيد منع من إكرام عمرو فصح الحذف لتعين المحذوف ووجب لسد الجواب مسده وحلوله محله »[1] .

(١) شرح التسهيل لابن مالك ورقة ٤٥ (مخطوط بدار الكتب المصرية) .

وقال ابن عصفور : « لا يجوز ذكر الخبر بعد لولا لأن الكلام قد طال بالجواب فالتزم فيه الحذف تخفيفا »[١] وعلى ذلك خطأ ابن عصفور أبا العلاء المعرى فى قوله يصف سيفاً تهابه كل السيوف :

٢٤٨ — يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ
فَلَوْلَا الْغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالَا[٢]

لأنه ذكر الخبر بعد لولا وهو قوله يمسكه .

وقال ابن هشام مخرجا قول أبى العلاء : « إن تلحين أبى العلاء ليس بجيد لاحتمال تقدير يمسكه بدل إشتمال بتقدير أن ، أو يمسكه جملة معترضة ، أو هو حال من الخبر المحذوف »[٣] وعلى الأوجه الثلاثة يكون الخبر محذوفا وقد رد الوجه الأخير بأن الأخفش حكى عن العرب أنهم لا يأتون بعد الاسم الواقع بعد لولا بالحال كما لا يأتون بالخبر ، قال : لأن الخبر حال فى المعنى[٤] .

ولما كان مذهب ابن عصفور حذف الخبر وجوبا بعد لولا حاول تخريج الشواهد التى ذكر فيها الخبر بعدها . يقول ناظر الجيش فى شرحه على التسهيل : « أنشد ابن عصفور قول الفريعة بنت همام[٥] :

---

(١) شرح الجمل ١/٣٥١ .

(٢) البيت من بحر الوافر وهو لأبى العلاء المعرى (شروح سقط الزند ص ١٠٤) وشاهده ذكر الخبر بعد لولا وهو لحن وقد خرجه بعضهم والبيت فى معجم الشواهد ص ٢٩٦ .

(٣) مغنى اللبيب ٢/٢٧٣ .

(٤) التذييل والتكميل ٢/٤٤ .

(٥) الفريعة بضم أوله وفتح ثانيه ، ولم أعثر لها على ترجمة .

٢٤٩ — فَوَاللهِ لَوْلَا اللهُ تُخْشَى عَوَاقِبُهْ
أُحَرِّكُ مِنْ هَذَا السَّرِيرِ جَوَانِبُهْ[1]

وقول الآخر :

٢٥٠ — فَلَوْلَا سِلَاحِي عِنْدَ ذَاكَ وَقُوَّتِي
لَأُبْتُ وَفِي رَأْسِي مَاءُ زَئِيرِ[2]

ثم خرج البيت الأول على وجهين :

أحدهما : أن تكون عواقبه جملة اعتراض كأنه قال : لولا الله لحرك . وبين بجملة الاعتراض السبب الذى لأجله كان الامتناع من ذلك وهو خشية عواقب الله سبحانه وتعالى .

والآخر : أن يكون تخشى عواقبه على إضمار أن وإبطال العمل عند إضمارها ويكون تخشى عواقبه بدل اشتمال من الله تعالى ، والتقدير لولا الله خشية عواقبه . قال : « وخرج أبو الفتح بن جنى البيت الثانى على أن يكون عند متعلقاً بسلاحى لما فيه من معنى الفعل لأن السلاح يتقوى به كأنه قال : لولا قوتى عند ذلك »[3] انتهى .

---

(١) البيت من بحر الطويل من أبيات ستة قالتها المرأة المذكورة فى قصة ذكرها السيوطى (شرح شواهد المغنى ٢ : ٦٦٨/٢) وشاهده كالذى قبله . والبيت فى معجم الشواهد ص ٤١ .

(٢) البيت من بحر الطويل وهو لقائل مجهول وشاهده كالذى قبله ، وليس فى معجم الشواهد .

(٣) شرح التسهيل لناظر الجيش ٩١٥/١ .

وهذا النقل مما لم أجده فى كتب ابن عصفور التى وقعت تحت يدى وهو مما انفرد به ناظر الجيش فى شرحه على التسهيل .

هذا مذهب الأكثرين ومنهم ابن عصفور فى حكم الخبر الواقع بعد لولا من وجوب الحذف مطلقا . وفصل بعضهم ومنهم ابن مالك بأن الحذف يكون واجبا إذا كان الخبر كونا مطلقا وهو الوجود وماشابهه تقول : لولا أخوك لأهنتك ، أى لولا أخوك موجود . وإذا كان كونا مقيدا أى خاصا وجب ذكره ، لولا زيد سالمنا ماسلم، ولولا محمد ذا كرلرسب ،ومنه الحديث الشريف : (لَوْلاَ قَوْمُكِ حَدِيثٌ عَهْدُهُمْ بِكُفْرٍ لأَسَّسْتُ البَيْتَ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ)[1] ، هذا إن لم يدل عليه دليل فإن دل عليه جاز ذكره وحذفه . تقول : لولا أنصار زيد حموه ماسلم ، ويجوز أن تقول : لولا أنصار زيد ما سلم بحذف الخبر وعلى ذلك يخرج بيت أبى العلاء[2] .

قال ابن أبى الربيع بعد أن تكلم على هذه المسألة ، بالنسبة إلى وجوب حذف الخبر : «من الناس من قال:إن خبر هذا المبتدأ يظهر إذا كان غير ماذكرنا مما لايقتضيه الكلام فتقول : لولا زيد ضارب لأكرمتك ، ولولا زيد متكلم لمشيت إليك (الخبر كون خاص فى المثالين) ولايجوز حذف هذا لأنه ليس فى الكلام ما يدل عليه لوحذف » .

ثم قال : « وأكثر النحويين على أن هذا لايقال وأن خبر هذا المبتدأ لايكون إلا من جنس ما يقتضيه الكلام ، وإنما تقول العرب إذا أرادت هذا

---

(١) الحديث بنصه فى صحيح البخارى ٢/١٤٦ (كتاب الحج ـ فضل مكة وبنيانها) .
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ورقة ٥٤ مخطوط .

المعنى : لولا ضرب زيد لأكرمتك ، ولولا كلام زيد لمشيت إليك وأما قول علقمة :

٢٥١ — فَوَاللهِ لَوْلاَ فَارِسُ الْجَوْنِ مِنْهُمُ
لآبُوا خَزَايَا وَالإِيَابُ حَبِيبُ[(١)]

فليس منهم خبراً لفارس ، وإنما هو متعلق بفارس ، ومن صلته والتقدير فلولا هذا الذي عظم منهم حاضر أو موجود لآبوا خزايا.

وأما قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة : « لَوْلاَ قَوْمُكِ حَدِيثٌ عَهْدُهُمْ بِكُفْرٍ لأَقَمْتُ الْبَيْتَ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ » فحديث عهدهم بكفر جملة مستقلة بنفسها وعهدهم مبتدأ وحديث خبر، وهي مقدمة من تأخير والتقدير لولا قومك لأقمت البيت على قواعد إبراهيم . ثم قال عهدهم بالكفر حديث كأنه إجابة لمستفهم : مابال هؤلاء القوم يمتنع من ذلك لأجلهم ؟ فقيل له : عهدهم بالكفر حديث . على أن الرواية المشهورة في الحديث: لولا حدثان قومك بالكفر»[(٢)].

وإذا تقرر هذا وهو الصحيح والواجب استعماله في أحاديث الناس وأساليب الكلام انهدم التفصيل الذي قرره ابن مالك .

---

(١) البيت من بحر الطويل من قصيدة لعلقمة بن عبدة يمدح بها الحارث بن أبي شمر الغساني (ديوانه ص ١٤) وشاهده حذف الخبر بعد لولا كما هو مذكور في الشرح ، والبيت ليس في معجم الشواهد .

(٢) انظر في هذا النقل : شرح الإيضاح لابن أبي الربيع (ميكروفيلم بمعهد المخطوطات رقم ٢٢ مصنف غير مفهرس لوحة رقم ٣٥) . وانظره منقولا في شرح التسهيل لناظر الجيش ٩١٣/١ .

وإعراب الاسم الواقع بعد لولا مبتدأ محذوف الخبر هو مذهب البصريين وقد سار عليه ابن عصفور . وللكوفيين فيه مذهبان :

أحدهما : أنه مرفوع بلولا ، وهو رأى الفراء ..

الثانى : أنه مرفوع بفعل مضمر وهو رأى الكسائى[1] .

وقد ضعفه ابن عصفور حين قال : قول سيبويه أن المرفوع بعد لولا مبتدأ محذوف الخبر أولى من قول الكسائى بأنه فاعل بإضمار فعل لأن إضمار الخبر أكثر من إضمار الفعل والحمل على الأكثر أولى[2] .

وقد رجح الشيخ كمال الدين الأنبارى صاحب الإنصاف فى مسائل الخلاف مذهب الكوفيين فى هذه المسألة من مسائل سبع رجح فيها المذهب المذكور وأقرأ المسألة بالتفصيل هناك (المسألة العاشرة) :

الموضع الثانى من مواضع حذف الخبر لزوما : إذا كان المبتدأ مصدرا قد سدت الحال مسد خبره : تقول : ضربى زيدا قائما ، وحفظى القرآن مكتوبا وأكثر شربى الشاى ساخنا ، وأخطب ما يكون الأمير واقفا .

فضربى : مبتدأ وياء المتكلم مضاف إليه وهو من إضافة المصدر إلى فاعله .

وزيداً : مفعول المصدر ، وقائماً : حال من الضمير المحذوف فى فاعل كان التامة المحذوفة سدت مسد الخبر ، ولا يصح رفع قائما خبرا ، لأن الضرب لا يوصف بالقيام لأنه مصدر وإنما يوصف به أسماء الذات وأصل الكلام فى الأمثلة السابقة : ضربى زيدا إذا كان قائما ، وحفظى القرآن إذا كان مكتوبا ،

---

(١) الهمع ١/١٠٥ .   (٢) الأشباه والنظائر ١/١٨٣ .

وأكثر شربى الشاى إذا كان ساخنا ، وأخطب مايكون الأمير إذا كان واقفا فالخبر فى الحقيقة إنما هو ذلك الظرف الزمنى الذى حذف وأقيمت الحال مقامه ولايجوز إظهاره لئلا يكون فى ذلك جمع بين العوض والمعوض عنه وهو غير جائز .

ولا يشترط وجود المفعول الظاهر فى المثال المذكور بل يجوز حذفه تقول: إحسانك قائما ، وخوفك منفردا ، ونومك متعبا ، وتقدير الجميع إذا كنت قائما ومنفردا ومتعبا ، وإذا فيه ظرف زمان دال على المستقبل ويجوز تقدير إذ الدالة على الماضى ، وكان فيه تامة وفاعلها الضمير المستتر فيها أو المتصل بها وهذا الفاعل هو صاحب الحال وقد حذفت إذ الظرفية والمضاف إليها من جملة كان .

قال ابن عصفور : « نحو ضربى زيداً قائماً الأصل فيه ضربى زيداً إذا كان قائما ، أو إذ كان قائماً . فحذف الظرف مع ما أضيف هو إليه ، وأقيم الحال مقامه لاشتباههما فى أن كلا منهما منصوب على معنى فى ، وأيضا فإن الحال بمعنى الوقت ألا ترى أنك إذا قلت : جاء زيد راكباً كان فى معنى جاء زيد وقت ركوبه والدليل على أن قائما حال وكان تامة التزام التنكير فيه »[1] .

ويشترط ألا تصلح هذه الحال لأن تكون خبرا فإذا صلحت للخبر وجب رفعها تقول :ضربى زيداً شديد ، برفع شديد خبرا المبتدأ فإن نصبت حالا كان ذلك شذوذا ، ومنه قول العرب فى رجل حكموه عليهم :(حكمك مسمطاً)[2] أى حكمك لك مثبتا ، وعليه فلا يجوز زيد قائما كما لايجوز: خرجت فإذا زيد جالسا .

---

(١) مثل المقرب ورقة ١٤ .

(٢) انظر لسان العرب مادة سمط .

ومن الأمثلة الواردة فى هذه المسألة قوله صلى الله عليه وسلم : (أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ)[1] فأقربُ مبتدأ وَهُوَ سَاجِدٌ : حال سدت مسد الخبر، ودليل كونه حالا اقترانه بالواو والخبر لا يقترن بالواو ، ومثال ذلك قول الشاعر :

٢٥٢ — خَيْرُ اقْتِرَابِي مِنَ الْمَوْلَى حَلِيفَ رِضًا
وَشَرُّ بُعْدِي عَنْهُ وَهُوَ غَضْبَانُ[2]

فخير مبتدأ وحليف رضا حال سدت مسد خبره ، أى إذا كان حليف رضا .

قال أبو حيان : « قال ابن عصفور : وسواء فى ذلك المصدر وغيره ما لم يكن جثة إلا أن مجىء ذلك فى المصدر أكثر مما ذكرته ، ومما يدل على مجيئه فى غير المصادر قول الشاعر :

٢٥٣ — خَيَالٌ لِأُمِّ السَّلْسَبِيلِ وَدُونَهُ
مَسِيرَةُ شَهْرٍ لِلْبَرِيدِ الْمُذَبْذَبِ[3]

فخيال مبتدأ ولأم السلسبيل صفة له ولا يكون خبراً لأنه لا مسوغ للابتداء بالنكرة إلا وصفها بالمجرور ، والجملة التى هى ودونه مسيرة شهر سادة مسد خبره

(١) الحديث فى مسند الإمام أحمد بن حنبل ٢/٤٢١ وسنن النسائى ٢/١١٦ .

(٢) البيت من بحر البسيط وقائله مجهول يتحدث عن نفسه فى أمر ، وشاهده مجىء الحال سادة مسد الخبر فى قوله حليف رضا والبيت فى معجم الشواهد ص ٣٩٣ .

(٣) البيت من بحر الطويل مطلع قصيدة منسوبة للبعيث بن حريث (شرح ديوان الحماسة ١/٣٧٧) وشاهده واضح من الشرح والبيت فى معجم الشواهد ص ٥٤ .

ذلك لأن الخيال لا حقيقة له جسيمة فجرى مجرى المصادر[1] .

ورده أبو حيان قائلا : « ولا حجة فى هذا البيت لأنه يحتمل أن يكون خيال خبراً لمبتدأ محذوف تقديره هذا خيال »[2] .

وقال ناظر الجيش : قال الشيخ بهـــاء الدين بن النحاس فى تعليقه على المقرب : وفى هذه المسألة أمور لابد من التعرض لها[3] :

— منها : لم قدر الخبر ظرفا دون غيره ؟

والجواب : أنا نقدر الخبر محذوفا والحذف مجاز وتوسع والظروف أكثر تحملا لذلك من غيرها .

— ومنها : لم قدر ظرف الزمان دون المكان ؟

والجواب : لوجود المشابهة بين ظرف الزمان والحال لفظا ومعنى فكل منهما منصوب على معنى فى وأنت تقول : جاء زيد ضاحكا أى جاء زيد وقت ضحكه كما أن المبتدأ هنا حدث ، وظرف الزمان مختص بالإخبار عن الحدث دون الجثة .

— ومنها : لم قدرت إذ وإذا دون غيرهما ؟

والجواب : أن إذ لاستغراق الزمان الماضى إن أردته. وإذا لاستغراق المستقبل إن أردته أيضا.

---

(١) التذييل والتكميل ٢/٧١ .　　　(٢) المرجع السابق .

(٣) شرح التسهيل لناظر الجيش ١/٩٢٦ .

— ومنها : لم قدرت بعد الظرف فعلا ؟ ولم كان الفعل كان التامة دون غيرها ؟

والجواب : قدر الفعل للعمل فى الظرف والحال وقدرت كان التامة لتدل على الحدث المطلق .

— ومنها : لم اشترط فى المبتدأ أن يكون مصدرا ؟

والجواب : لأن خبره ظرف الزمان وظروف الزمان لا تكون أخبارا للجثة.

— ومنها : هل يجوز تقديم هذه الحال على المصدر فتقول : قائما ضربى زيدا؟

والجواب : منعه الكوفيون ، وأجازه البصريون إن قدرت الخبر متقدما (إذا كان قائما ضربى زيدا) ومنعوه إن قدرته متأخرا .

قال ابن الدهان فى شرح الإيضاح : ولا يمتنع عندى فى القياس قائما ضربى زيدا لأن خبر المبتدأ فى هذه الحال يتقدم على المبتدأ ـ انتهى كلام بهاء الدين ابن النحاس(١) .

وفى هذه المسألة بعض المحترزات :

— أولها : هل يجوز دخول كان الناقصة على هذا المصدر فتقول : كان ضربى زيدا قائما ؟

أجازه السيرافى وابن السراج ، وقال ابن عصفور: «هو قبيح لأن تعويض الحال من الخبر إنما يكون بعد حذفه وحذف خبر كان قبيح »(٢) .

---

(١) شرح التسهيل لناظر الجيش ١/٩٣٩ .

(٢) التذييل والتكميل ٢/٧٦ .

— ثانيها : هل يجوز الفصل بهذه الحال بين المصدر الواقع مبتدأ وبين المفعول فتقول : ضربي قائما زيدا ؟

الصحيح أنه لايجوز لأن المفعول معمول المصدر وفيه فصل بين العامل ومعموله كما أن هذا المفعول من صلة المبتدأ ، والحال سادة مسد الخبر ، ولا يؤتى بالخبر قبل صلة المبتدأ[1] .

— وثالثها : هل يجوز وقوع هذه الحال جملة فعلية أو اسمية ، فتقول ضربى زيدا يقوم ، أو ضربى زيدا وهو يقوم ، ومثله ضربى العبد يسىء أو وهو يسىء ؟

منعه الفراء وتبعه ابن عصفور ثم قال ابن عصفور : « الذى يمنعه الفراء الفعل المضارع المرفوع وعلته أن النصب الذى فى المفرد عوض عن التصريح بالشرط والمستقبل المرفوع ليس فى لفظه ما يكشف مذهب الشرط »[2] .

وقال الشيخ بهاء الدين بن النحاس : « ماذكره ابن عصفور من التعليل لمذهب الفراء يقتضى أن الفراء يمنع أيضا الجملة الأسمية لأنه لايظهر فى لفظها النصب أيضا »[3] .

لكن قال ابن عصفور : « الفراء منع حذف الواو من الاسمية وإن المفهوم من مذهب البصريين جواز حذفها »[4]

والصحيح بعد ذلك كله أنه يجوز وقوع هذه الحال جملة فعلية بنوعيها

---

(١) التذييل والتكميل ٢/٧٨ ، ٧٩ .
(٢) التذييل والتكميل ٢/٧٣ .
(٣) شرح التسهيل لناظر الجيش ١/٩٥٣ .
(٤) المرجع السابق ١/٩٥٥ .

الماضى المقترن بقد ، والمضارع ، كما يجوز وقوعها جملة اسمية مقترنة بالواو أو محذوفة وقد سبق بعض الأمثلة لذلك ومنها أيضا :

٢٥٤ — فَهَدِي بِهَا فِي الحَيِّ قَدْ سُرْبِلَتْ
بَيْضَاءَ مِثْلَ المُهْرَةِ الضَّامِرِ[1]

الموضع الثالث من مواضع حذف الخبر لزوما : خبر المبتدأ المستعمل فى مثل محذوف الخبر ذلك لأن الأمثال العربية لا تغير ، ويجب استعمالها كما استعملتها العرب بالحذف أو بالذكر ، كما يجب إطلاقها على أنواع الكلام كله : المفرد والمثنى والجمع ، والمذكر والمؤنث وإن جاءت بالإفراد والتذكير .

وقد ذكر ابن عصفور أن المبتدأ الذى حذف خبره فى مثل يجب أيضا حذف ذلك الخبر عند الكلام به ولا يجوز ذكره .

ومن أمثلة حذف الخبر لزوما لأنه فى مثل قول العرب : (كلاهما وتمراً)[2] . وأصله أن رجلا أضر به العطش والجوع فنزل عند كريم مضياف وكان عنده زبد وتمر وتامك (لحم سنام) فدنا منه الجائع وقال : أطعمنى من هذا الزبد والتامك فقال له الكريم : نعم كلاهما وتمراً فذهب قوله مثلا .

وقد روى المثل برفع كلاهما وهو موضع شاهدنا فكلاهما مبتدأ وخبره محذوف وجوبا والتقدير كلاهما لك أى ثابت لك . ونصب تمرا على معنى

---

(١) البيت من بحر السريع من قصيدة للأعشى يهجو بها علقمة بن علاثة ويمدح عامر بن الطفيل (ديوان الأعشى ص ٩٢) ويستشهد بالبيت على وقوع الحال سادة مسد الخبر وهى جملة فعلية ماضية مصدرة بقد . والبيت فى معجم الشواهد ص ١٩٢ .

(٢) مجمع الأمثال ٢/٣٨ .

وأزيدك تمرا ، كما روى بنصب كلاهما فتكون مفعولا به لفعل محذوف أى أطعمك كليهما وتمرا .

ومن ذلك قولهم فى مثل أيضا : (المنية ولا الدنية)[1] .

ومعناه الموت ولا العار ، يروى بالرفع على تقدير المنية أحب إلى ولا الدنية فالمنية مبتدأ وخبره محذوف وجوبا تقديره ماذكر كما يروى بالنصب على أن أصله أختار المنية فتكون مفعولا به .

الموضع الرابع والأخير من مواضع حذف الخبر لزوما : الكلام الجارى مجرى المثل محذوف الخبر ويشمل ذلك قولهم : لعمرك لأفعلن وقولهم : كل رجل وضيعته .

وقولهم : أنت أعلم وربك وقولهم : حسبك ينم الناس ، وقولهم : نعم الرجل زيد (على وجه) .

أما قولهم : (لعمرك لأفعلن) ومثله أيمن الله لأجتهدن مما كان فيه المبتدأ من ألفاظ القسم الصريحة ، فعمرك وأيمن مبتدآن والخبر محذوف والتقدير لعمرك قسمى ، وأيمن الله يمينى ، وإنما وجب حذف الخبر فى ذلك لسد جواب القسم مسده .

ويجب أن يكون لفظ القسم صريحا حتى يحذف الخبر ، فإن لم يكن صريحا نحو عهد الله جاز حذف الخبر وإثباته ، وإنما كان مثل هذا مما يجرى مجرى الأمثال لأن العرب استعملته هكذا قال تعالى: (لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ)[2] ، ولا يجوز استعمال غيره فيذكر الخبر .

---

(١) مجمع الأمثال ٣٠٣/٢ .   (٢) سورة الحجر آية ٧٢ .

وأجاز ابن عصفور فى مثل لعمرك لأفعلن أن يكون أصل الكلام اقسمى عمرك فيكون المحذوف هو المبتدأ والمذكور الخبر .

ورد عليه بأن الأول أولى لأنه إذا دار الحذف بين أن يكون من الصدور والأوائل أو من الأعجاز الأواخر فالحمل على الأواخر أولى لأنها هى محل التغيير غالبا . ولأن دخول اللام على شىء واحد لفظا وتقديرا أولى من جعلها داخلة فى اللفظ على شىء وفى التقدير على شىء آخر[1] .

وأما قولهم : (كل رجل وضيعته) أى وحرفته أو ما يملكه من عقاره مما كان الخبر فيه بعد اسم مقرون بواو المصاحبة فإن كل رجل مبتدأ ومضاف إليه وضيعته معطوف على المبتدأ والخبر محذوف أى مقترنان .

ومثل ذلك قولهم : (أنت ورأيك)، وتقول : كل عمل وجزاؤه وكل ثوب وقيمته وكل طالب وكتابه ، وكل تاجر ومتجره ، فى هذا كله الخبر محذوف وجوبا أى مقترنان .

وإنما كان الحذف هنا واجبا لأن الواو وما بعدها قاما مقام مع وما يتجربها (كل طالب مع كتابه) مع ظهور المعنى .

وقال الأخفش : مثل هذا لا يحتاج إلى تقدير خبر إذ هو كلام تام لا يحتاج إلى زيادة ومعناه كل رجل مع ضيعته وأنت مع رأيك ، وإلى هـــذا ذهب ابن خروف وقال : لا يحتاج إلى حذف خبر لتمامه وصحة معناه وإن قدرت مقترنان فلبيان المعنى[2] .

---

(١) شرح التصريح على التوضيح ١/١٨٠ .
(٢) شرح التسهيل لناظر الجيش ١/٩١٦ .

وقد اختار ذلك المذهب بهاء الدين بن النحاس فى تعليقه على المقرب[1].

وإنما كان هذا من قبيل مايجرى مجرى الأمثال لأنه يجب استعماله كما استعملته العرب ولايجوز التجاوز فيه بذكر الخبر .

وأما قولهم : (أنت أعلم وربك) مما لايصح فيه عطف الثانى على الأول فقد قالوا إن أصله أنت أعلم بربك وربك أعلم بك فحذف خبر الثانى المعطوف لدلالة الأول عليه .

وأما قولهم : (حسبك ينم الناس)قيل أصله حسبك السكوت فحسب مبتدأ مرفوع بالضمة ، والسكوت المحذوف خبره ، وقيل هو مبتدأ لايحتاج إلى خبر لأن معناه اكنفف .

وأما قولهم : (نعم الرجل زيد وبئس) الرجل عمرو فهو أيضا مما جرى مجرى الأمثال فى الاستعمال ذلك لأن فاعل نعم وبئس له شروط معينة ، كما أنه لابد فيهما من مخصوص بالمدح أو الذم بخلاف غيرهما من الأفعال . وقد ذكر العلماء فى هذا الأسلوب أكثر من وجه فى الإعراب كما سبق أن ذكرناه بالتفصيل فى باب نعم وبئس .

ومما ذكروه وهو مما أسند إلى ابن عصفور دون غيره أن يكون زيد (المخصوص بالمدح) مبتدأ وخبره محذوف وجوبا وكذلك عمرو فى المثال الثانى والتقدير زيد الممدوح وعمرو المذموم .

وقد وجه ابن مالك لهذا الإعراب نقدا فقال : « وهو غير صحيح لأن هذا الحذف لازم ولم نجد خبراً يلزم حذفه إلا ومحله مشغول بشىء يسد مسده»[2].

(١) الأشباه والنظائر ٢/٤٥ .　　(٢) المرجع السابق .

هذه هى مواضع القسم الأول وهى مواضع حذف الخبر لزوما .

وأما القسم الثانى : وهو ما يلزم فيه إثبات الخبر فقد ذكر ابن عصفور أن ذلك أيضا فى مواضع أربعة كالقسم الأول الذى يجب فيه حذف الخبر .

الموضع الأول : كل خبر لا يكون إن حذف ما يدل عليه ، وذلك فى الأخبار التى تأتى لإفادة المخاطب ما كان يجهله وهو غالب الكلام وأكثره كأن تقول : زيد قائم فلا يجوز حذف قائم لأنك لو قلت زيد فقط لم يستفد المخاطب فائدة ولا يدرى هل المحذوف قائم أو غير فوجب ذكره .

ومن ذلك قولك : أنت ناجح فبحذف ناجح وهو الخبر لا يكون فى الكلام فائدة للمخاطب .

الموضع الثانى : خبر ما التعجبية نحو قولك ما أحسن زيداً وما أجمل هنداً ، وما أفضل العلم وما أقبح الجهل . فما فى الأمثلة كلها مبتدأ نكرة تامة بمعنى شيء ، وأفعل بعده فعل ماض وفاعله ضمير عائد على ما ، والجملة من الفعل والفاعل خبر المبتدأ ، والاسم المنصوب مفعول به ، ولا يجوز حذف هذه الجملة الواقعة خبرا لأنه لا يدل على الحذف دليل حتى وإن دل على الحذف دليل كأن تقول : ما أحسن زيداً صديق وما عمراً عدوى أى ما أقبح قال ابن عصفور :

لا يجوز حذفه وإن دل عليه دليل لأنه كلام جرى مجرى المثل والأمثال لا تغير[1] .

وقد سبق أن شرحنا ذلك بالتفصيل فى باب التعجب .

---

(١) مثل المقرب ورقة ١٤ .

الموضع الثالث من مواضع إثبات الخبر وجوبا : الخبر الواقع فى مثل

كقولهم : الكلاب على البقر[1] يروى برفع الكلاب فهو مبتدأ والجار والمجرور بعده خبره ، ولا يجوز حذف ذلك الخبر لأنه فى مثل والأمثال لا تغير عما استعملت عليه . كما يروى أيضا بنصب الكلاب على معنى أرسل الكلاب .

والمثل المذكور يضرب عند تحريش بعض القوم على بعض من غير مبالاة بمعنى لا ضرر عليك فخلهم .

ومن ذلك أيضا وهو من الأمثال قولهم : (من يعش يرض بما ركب)[2]

فمن مبتدأ وجملة الشرط والجواب بعده خبره ، وهو مثل يضرب للذى يضطر إلى ما كان يرغب عنه .

ومن ذلك قولهم (من يطل هن أبيه ينتطق به)[3] .

فن مبتدأ والجملة بعده خبر ، ومعناه من كثر إخوته اشتد ظهره وقوى بهم .

قال الأصمعى : كان للحارث بن سدوس أحد وعشرون ذكراً .

الموضع الرابع من مواضع إثبات الخبر لزوما : الكلام الجارى مجرى المثل

وهو كلام المولدين الدال على حكمة أو تجربة وموعظة .

ومثاله مما نحن فيه قولهم : من لم يكن ذئبا أكلته الذئاب . فن مبتدأ وهو موصول والجملة بعده صلة ، وجملة أكلته الذئاب الخبر .

---

(١) مجمع الأمثال ١٤٢/٢ .

(٢) مجمع الأمثال ٢ / ٣٠٠ .

(٣) مجمع الأمثال ٣١٢/٢ .

ومن ذلك قولهم : الناس عبيد الإحسان . وقولهم : الولد ثمرة الفؤاد .

القسم الثالث من أقسام الخبر وهو قسم أنت فيه بالخيار :

إن شئت ذكرت الخبر وإن شئت حذفته .

وله موضع واحد وهو ما عدا مواضع إثباته لزوما ومواضع حذفه لزوما وضابطه أن يدل على الخبر المحذوف دليل من استفهام عن المبتدأ أو غير ذلك .

تقول : من عندك ؟ فيكون الجواب زيد ، فزيد مبتدأ وخبره محذوف جوازا وإن شئت ذكرته أى زيد عندى .

وتقول : من الناجح ؟ فيكون الجواب زيد أى الناجح .

ومن الحذف الجائز للخبر : خبر المبتدأ الواقع بعد إذا الفجائية كقولك : خرجت فإذا السبع أى حاضر .

إلا أن الغالب ذكره كقوله تعالى : (فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى)[1] .

وقوله تعالى : (فَإِذَا هُمْ جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ)[2] .

ومن ذلك قولك لمهموم : صبر جميل أى أمثل وأفضل من الحزن ومنه قوله تعالى : (طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ)[3] أى أمثل من غيرهما وهو أحد تقديرى سيبويه[4] .

---

(١) سورة طه آية ٢٠ .
(٢) سورة يس آية ٥٣ .
(٣) سورة محمد آية ٢١ .
(٤) الكتاب ١/١٤١ ، ٢/١٣٦ .

ومن ذلك قوله تعالى فى وصف نعيم الجنة (أُكُلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا)(١) أى دائم ومنه أيضا قوله تعالى فى بيان عدة المرأة : (وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ)(٢) أى فعدتهن كذلك .

فاللائى لم يحضن مبتدأ وخبره محذوف جوازا دل عليه ما قبله .

(١) سورة الرعد آية ٣٥ . (٢) سورة الطلاق آية ٤ .

(ص) قال ابن عصفور :

(وَالْمُبْتَدَأُ بِالنَّظَرِ إِلَى الإِثْبَاتِ وَالْحَذْفِ قِسْمَانِ : قِسْمٌ يَلْزَمُ فِيهِ إِثْبَاتُهُ وَهُوَ مَا التَّعَجُّبِيَّةُ ، وَكُلُّ مُبْتَدَأ يَكُونُ فِي مَثَلٍ أَوْ كَلَامٍ جَارٍ مَجْرَى الْمَثَلِ ، أَوْ لَا يَكُونُ عَلَيْهِ دَلِيلٌ لَوْ حُذِفَ ، وَقِسْمٌ أَنْتَ فِيهِ بِالْخِيَارِ وَهُوَ مَا عَدَا ذَلِكَ) .

(ش) لما فرع من ذكر أقسام الخبر بالنظر إلى الإثبات والحذف شرع فى ذكر أقسام المبتدأ بالنظر إلى الحالتين المذكورتين أيضا ، وكانت القسمة العقلية تقتضى فى المبتدأ — كما اقتضت فى الخبر — أن تكون الأقسام ثلاثة :

وجوب الإثبات ، ووجوب الحذف ، وجواز الأمرين .

واقتصر ابن عصفور على الأول وهو وجوب الإثبات ، وعلى الثالث وهو جواز الأمرين ، وترك الثانى وهو وجوب حذف المبتدأ وكذلك فعل ابن الحاجب فى الكافية وابن مالك فى الألفية ، وعلة ذلك أنه لا يوجد موضع يخص هذا الباب يحذف فيه المبتدأ لزوما كما كان فى الخبر ، أما المواضع التى ذكرها المتأخرون لذلك فإنما جمعوها من أبوابها التى ذكرت فيها ، كباب النعت ، وباب نعم وبئس ، وباب القسم ، وباب المفعول المطلق ، ثم حصروها فى مكانها هنا من باب المبتدأ ، وعلى ذلك كان للمبتدأ الأقسام الثلاثة كما هى للخبر ، وعلى ذلك سنسير ، تقريبا للفهم وطلبا للضبط والحصر.

القسم الأول : مواضع إثبات المبتدأ لزوما :

الأول : المبتدأ الذى هو ما التعجبية نحو ما أحسن زيداً : فما مبتدأ ولايجوز حذفه ، لأن أسلوب التعجب استعمالته العرب على هذا النحو فجرى مجري الأمثال فلا يغير بحذف أو غيره وقد سبق توضيح ذلك .

الثانى : كل مبتدأ يكون فى مثل : وعلته أيضا أن الأمثال لاتغير فيجب أن يذكر المبتدأ المذكور فى المثل ولايجوز حذفه ، ومن ذلك قولهم وهو من الأمثال :(غثك خير من سمين غيرك)[1] فغثك مبتدأ وخير خبره ولا يجوز حذف المبتدأ لوروده فى المثل ، وأول من قال ذلك معن بن عطية المذحجى لقومه ، وكان قد افتدى أخاه وهو مأسور وترك سيد قومه غيره قومه بذلك وقالوا له : تدع سيد قومك وشاعرهم وتفك أخاك هذا الأنوك الفسل الرذل فو الله ما نكأ جرحاً ، ولا أعمل رمحا ، وإنه لقبيح المنظر سيء المخبر لئيم . فقال معن :

« غثك خير من سمين غيرك » فكانت مثلا يضرب فى فائدة الشيء الذى يخصك وإن كان حقيرا أفضل مما لايخصك وإن كان عظيما .

ومن ذلك أيضا قولهم فى مثل:(كل فتاة بأبيها معجبة)[2] يضرب فى عجب الرجل برهطه وعشيرته ، فكل مبتدأ مذكور لزوما ومعجبة خبره والمثل قصة أو قصتان فارجع إليه إن شئت .

ومن ذلك قولهم :(كل امرىء فى بيته صبى)[3] أى يطرح الحشمة ويستعمل

---

(١) مجمع الأمثال ٢/٥٨ .

(٢) مجمع الأمثال ٢/١٣٤ .

(٣) مجمع الأمثال ٢/١٣٤ .

الفكاهة ويضرب فى حسن المعاشرة قال عمر رضى الله عنه : ينبغى للرجل أن يكون فى أهله كالصبى فإذا التمس ماعنده كان رجلا .

الثالث : كل كلام جرى مجرى المثل وقد ذكر فيه المبتدأ ، وهو كثير أيضا كقولهم : جهد المقل خير من عذر المخل ، وقولهم : كل بؤس ونعيم زائل ، وقولهم : قلة العيال أحد اليسارين وهو من كلام المتأخرين والمولدين.

الرابع : كل مبتدأ لايكون عليه دليل لوحذف مثال ذلك قولك : زيدقائم فزيد مبتدأ مذكور لزوما لأنه لو حذف وقيل قائم لم يدر هل القائم زيدأوغيره فوجب ذكر المحكوم عليه بالخبر وهو المبتدأ فإن وجد دليل على حذفه جاز الحذف كما سنبينه كقولك لمن سألك كيف أنت ؟ ... بخير أو تقول : أنا بخير فقد حذفت فى الأول المبتدأ لوجود دليل عليه من السؤال .

القسم الثانى : مواضع حذف المبتدأ لزوما :

ولم يشر إليها ابن عصفور فى هذا الباب ونحن سنتحدث عن مواضعها باختصار .

الأول : المبتدأ المخبر عنه بنعت مقطوع للرفع فى معرض مدح أو ذم أو ترحم.

تقول : الْحَمْدُ لِلّٰهِ الْحَمِيدُ ، وأعوذُ بالله مِنَ الشَّيطانِ الرَّجيمُ ، وعطفتُ عَلَى زَيْدٍ المِسْكِينُ فـكل من الحميدوالرجيموالمسكين يجوز فى إعرابه أوجه ثلاثة :

الأول : الجر : نعتا لما قبله .

الثانى : النصب : مفعولا به لفعل محذوف وجوبا، تقديره أعنى أو تقديره أمدح فى معرض المدح وأذم فى معرض الذم وأرحم فى معرض الترحم .

الثالث : الرفع : خبرا لمبتدأ محذوف أى هو الحميد وهو الرجيم وهو المسكين ، وإنما لزم حذف المبتدأ فى وجه الرفع حملا على حذف الفعل والفاعل فى وجه النصب .

الموضع الثانى : المبتدأ المخبر عنه بمخصوص نعم وبئس كقولك نعم الرجل زيد ، وبئس الرجل عمرو فزيد يجوز فيه أن يكون خبرا لمبتدأ واجب الحذف أى الممدوح زيد والمذموم عمرو ، وقد سبق توضيح ذلك .

الموضع الثالث : المبتدأ المخبر عنه بمصدر جىء به مرفوعا على الابتداء بدلا من النصب على المفعولية . وإنما حذف المبتدأ فيه وجوبا فى وجه الرفع كما حذف فيه الفعل والفاعل فى وجه النصب تقول : سمع وطاعة أى أمرى سمع وطاعة وتقول عمل مفيد أى عملى عمل مفيد ومنه قول الشاعر :

٢٥٥ — شَـكَا إِلَىَّ جَمَلِى طُولَ السُّرَى

صَـــــبْرٌ جَمِيلٌ فَـكِلاَنَا مُبْتَلَى

فصبر خبر لمبتدأ محذوف تقديره أمرنا صبر جميل أو حالنا صبر جميل.

ويجوز لك نصب هذه المصادر مفعولا مطلقا لفعل محذوف والتقدير

---

(١) بيتان من الرجز المشطور قائلهما مجهول يستشهد بهما على رفع المصدر خبرا لمبتدأ محذوف فى قوله صبر جميل أى حالنا ، وقال بعضهم هو مبتدأ لا يحتاج إلى خبر (رأى الأعلم) والبيت فى معجم الشواهد ص ٥٦٥ .

أسمع وأطيع وأعمل ، إلا أن الرفع أقوى لأن الجملة الاسمية تدل على الدوام ، ومن ذلك فى القرآن الكريم قوله تعالى : (قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْراً فَصَبْرٌ جَمِيلٌ)[1] أى فأمرى وحالى صبر جميل ، وقد قرىء بالنصب أيضا .

الموضع الرابع : أن يكون الخبر صريحا فى القسم كقولك يمين الله لأفعلن ، وأمانة الله لأجتهدن ، فقد أجاز فيه ابن عصفور أن يكون الاسم المذكور هو الخبر والتقدير قسمى يمين الله وقسمى أمانة الله .

كما ذكر ابن عصفور أن مثل ذلك يجوز فيه وجهان[2] : الرفع على الابتداء ، والنصب على إضمار فعل والاختيار النصب لأن القسم إذ ذاك يكون جملة فعلية كما كان قبل الحذف وأن مثل قول الشاعر وهو امرؤ القيس :

٢٥٦ — فَقُلْتُ يَمِينُ اللهِ أَبْرَحُ قَاعِداً
وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكِ وَأَوْصَالِي[3]

يروى برفع يمين ونصبه فرفعه على تقدير : قسمى يمين الله ونصبه على تقدير : ألزم نفسى يمين الله ، وذكر أن العرب التزمت الرفع فى أيمن الله ولعمرك ، وكان رأيه أن المذكور هذا هو الخبر والمحذوف هو المبتدأ وقد بيناه .

---

(١) سورة يوسف الآيات ١٨ ، ٨٢ .

(٢) شرح الجمل ١/٥٣٢ ، ٥٣٣ .

(٣) البيت من بحر الطويل قائله امرؤ القيس (ديوانه ص ٣٢) ويستدل به على جواز الرفع على الخبرية والنصب على المفعولية فى لفظ يمين ، والبيت فى معجم الشواهد ص ٣٠٩ وهو فى خزانة الأدب ٤/٢٠٩ .

وقد رد وجه النصب الذى أجازه ابن عصفور على تقدير ألزم بأن ألزم ليس بفعل قسم وتضمين الفعل معنى القسم ليس بقياس[1] .

الموضع الخامس والأخير : (من مواضع حذف المبتدأ وجوبا) : أن يكون الكلام قد جاء فى مثل من الأمثال محذوف المبتدأ وهو كثير عندهم لإطلاقهم المثل على حالة واقعة وقصة مشهورة فيكون الدليل على الحذف موجودا ، ثم يستعمله الناس بعد كما نطقته العرب .

ومن أمثلة ذلك قولهم :(أوفى من السموال)[2] فأوفى خبر لمبتدأ محذوف وجوبا تقديره هو ، وهو مثل يضرب عند شدة الوفاء .

والسموأل هو السموأل بن حيان بن عادياء اليهودى ومن وفائه أنه رضى أن يذبح ملك الشام ابنه ولا يسلمه دروعا استودعها عنده امرؤ القيس .

ومن أمثلة ذلك أيضا قولهم :(أعز من كليب وائل)[3] وهو كليب بن ربيعة بلغ من عزه أنه كان يحمى الكلأ فلا يقرب حماه ، ويجير الطير فلا يهاج ، وكان من عزه أنه لا يتكلم أحد فى مجلسه ولا يحتبى أحد عنده .

ومن قولهم : أغزل من امرىء القيس[4] ، وقولهم : أعيا من باقل[5] ، وقولهم : ألأم من ذئب[6] فهذه كلها أخبار لمبتدأت محذوفة وجوبا والتقدير فيها كلها هو أو أنت أو أنا أو فلان .

---

(١) خزانة الأدب للبغدادى ٤/٢٠٩ .

(٢) مجمع الأمثال ١/٣٧٤ .   (٣) مجمع الأمثال ٢/٤٢ .

(٤) مجمع الأمثال ١/٦٥ .   (٥) مجمع الأمثال ٢/٤٣ .

(٦) مجمع الأمثال ٣/٢٥٦ .

وأما القسم الثالث من أقسام المبتدأ فهو جواز الأمرين أى ذكر المبتدأ وحذفه ومواضعه ماعدا مواضع الإثبات لزوماومواضع الحذف لزوما ،وضابطه أن يدل عليه دليل من استفهام أو غيره .

ومن أمثلة هذا القسم أن أسألك قائلا : كيف حالك ؟ فتقول : .. بخير ، وكيف حال زيد ؟ فتقول : ... صحيح ، وإن شئت قلت حالى بخير ، وقلت زيد صحيح وأسألك قائلا : أين محمد ؟ فتقول ... فى الكلية أى محمد فى الكلية .

وأسألك قائلا : متى الامتحان ؟ فتقول بعد صيام رمضان أى الامتحان بعد صيام رمضان .

وهو فى القرآن الكريم كثير قال الله تعالى :(قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِنْ ذَٰلِكُمُ النَّارُ)[١] التقدير هى النار وقوله : (وَمَا أَدْرَاكَ مَاهِيَهْ نَارٌ حَامِيَةٌ)[٢] أى هى نار حامية .

ومن القرائن الحسنة لحذف المبتدأ وجود فاء الجزاء داخلة على مالا يصلح أن يكون مبتدأ كقوله تعالى : (مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا)[٣] التقدير : من عمل صالحا فصلاحه لنفسه ومن عمل سيئة فإساءته عليها .

ومن حذف المبتدأ أيضا جوازا ، حذفه من صدر الصلة كقوله تعالى : ثم بعثناهم لِنَعْلَمَ أَىُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى[٤] وقوله : (وَهُوَ الَّذِى فِى السَّمَاءِ إِلَٰهٌ)[٥] أى هو فى السماء إله وهكذا .

---

(١) سورة الحج آية ٧٢ .
(٢) سورة القارعة آية ١٠ ، ١١ .
(٣) سورة فصلت آية ٤٦ .
(٤) سورة الكهف آية ١٢ .
(٥) سورة الزخرف آية ٨٤ .

(ص) قال ابن عصفور :

(وَالخَبَرُ يَنْقَسِمُ بِالنَّظَرِ إِلَى تَقْدِيمِهِ عَلَى المُبْتَدَأ وَتَأْخِيرِهِ عَنْهُ ثَلاثَةَ أَقْسَامٍ : قِسْمٌ يَلْزَمُ فِيهِ تَأْخِيرُ الخَبَرِ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ المُبْتَدَأُ اسْمَ شَرْطٍ أَوِ اسْتِفْهَامٍ أَوْ كَمِ الخَبَرِيَّةَ أَوْ مَا التَّعَجُّبِيَّةَ ، أَوْ يَكُونَ المُبْتَدَأُ أَوِ الخَبَرُ مُتَسَاوِيَيِ الرُّتْبَةِ فِي التَّعْرِيفِ أَوِ التَّنْكِيرِ ، أَوْ يَكُونَ المُبْتَدَأُ مُشَبَّهًا بِالخَبَرِ أَوْ ضَمِيرَ شَأْنٍ أَوْ خَبَرًا عَنْهُ بِفِعْلٍ مَرْفُوعُهُ مُضْمَرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ عَائِدٌ عَلَى المُبْتَدَأ أَوْ يَكُونَ المُبْتَدَأُ قَدِ اسْتُعْمِلَ خَبَرُهُ مُؤَخَّرًا عَنْهُ فِي مَثَلٍ أَوْ كَلامٍ جَارٍ مَجْرَاهُ) .

(ش) لما ذكر أحوال كل من الخبر والمبتدأ بالنظر إلى الحذف لزوما وإلى الإثبات لزوما وإلى جواز الأمرين ، شرع يذكر حالا أخرى لهما وهي موقع كل منهما ، وجعل الأقسام كلها للخبر لأن تأخير الخبر لزوما معناه تقديم المبتدأ لزوما ، وتقديم الخبر لزوما معناه تأخير المبتدأ لزوما وإنما كانت أحوال التقديم والتأخير للخبر لأنه صفة في الأصل ، والصفة عارضة كثيرة الحركة والتنقل ، أما المبتدأ فهو ذات والذات ثابتة راسخة في مكانها فكانت الأحوال كلها للأول وهو الخبر ، ولم تكن للثاني وهو المبتدأ .

إلا أنه لابد من التنبيه هنا على أمر وهو أن الرتبة الأصلية في التقديم إنما هي للمبتدأ فهو العامل في الخبر على الرأي الأصح ورتبة العامل التقديم ، وما سمي المبتدأ بذلك إلا لأنه يبتدأ به فهو الموصوف الذي ينتظر الصفة والمحكوم عليه الذي ينتظر الحكم ، ولذلك جاز في داره زيد لأن

الضمير وإن عاد على متأخر فى اللفظ لكنه متقدم فى الرتبة وهو المبتدأ .

وكانت الرتبة الأصلية للخبر إنما هى التأخير ومن هنا لم يجز صاحبها فى الدار ، لأن الضمير سيعود على متأخر فى اللفظ والرتبة وهو لايجوز ، لكن لما لم يبلغ الخبر مع المبتدأ درجة الصفة مع الموصوف حيث يجوز تنكير الخبر وتعريف المبتدأ ، ولأن الخبر يشبه الفعل فى كونه مسندا والفعل يتقدم الفاعل، جاز تقديم الخبر على المبتدأ إذا وضح كل منهما توسعة فى الكلام على الناثر والشاعر ، هذا إن لم يجب تقديم الخبر أو يجب تأخيره وعلى ذلك فالأقسام ثلاثة :

لزوم تأخير الخبر ، لزوم تقديمه ، جواز الأمرين .

القسم الأول : لزوم تأخير الخبر وذلك فى مواضع وصل بها ابن عصفور إلى عشرة ، وذكرها بعضهم أقل من ذلك ، وبعضهم أكثر من ذلك ولاخلاف بين ابن عصفور وبين غيره على ماسنبين :

الأول : أن يكون المبتدأ اسم شرط وذلك كقولك من يقم أقم معه ، ومن يفعل الخير لايعدم جوازيه ، وقوله تعالى : (مَنْ يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَ بِهِ)(١) .

فمن فى الأمثلة كلها شرطية مبتدأ وجملة الشرط والجواب بعده خبر ، وهذا المبتدأ لازم التقديم لأنه اسم شرط وأسماء الشرط لها الصدارة فى الكلام لأنها تدل على نوع الكلام والحكمة تقتضى تقديم مايدل على نوع من أنواع الكلام ليعلم السامع من أول الأمر وينتفى التحير الذى يحصل له لوقدم غيره .

---

(١) سورة النساء آية ١٢٣

ومثل ذلك قولك : ماتقدم من خير فلا تندم عليه ، وقولك : أى خير تقدم فلا تندم عليه ، فالمبتدأ فى ذلك كله لازم التقديم والخبر لازم التأخير ، ومثل ذلك المضاف إلى اسم الشرط تقول : غلام من يقم أقم معه .

الثانى : أن يكون المبتدأ اسم استفهام وذلك كقولك : من القائم ؟ ومن عندك ؟ وما عندك ؟ وأى طالب حافظ للقرآن ؟ فاسم الاستفهام وهو مبتدأ فى الأمثلة السابقة لازم التقديم وخبره لازم التأخير .

ومن أمثلة ذلك فى القرآن الكريم : (قَالَ فَمَنْ رَبُّكُمَا يَامُوسَى)(١) وفيه : (قَالَ مَاخَطْبُكُمَا)(٢) وفيه : (فَأَىُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ)(٣) .

وإنما وجب التقديم فى هذه الحالة لأن أسماء الاستفهام لها الصدارة فى الكلام أيضا لأنها تدل على نوع الكلام والحكمة تقتضى تقديم ذلك :

ومثل ذلك المضاف إلى اسم الاستفهام تقول : غلام من القائم ، وابن من حافظ للقرآن .

الثالث : أن يكون المبتدأ كم الخبرية وهى التى يراد بها التكثير وتمييزها جمع مجرور أو مفرد مجرور تقول : كم كتب عندى وكم كتاب عندى فكم خبرية مبتدأ بمعنى كثير ومابعدها تمييز لها والظرف فى جملتها خبر .

وهذا المبتدأ لازم التقديم وخبره لازم التأخير قال ابن عصفور : «وكم تلزم الصدر فأما الاستفهامية فأمرها بين لأن الاستفهام له صدر الكلام ، وأما الخبرية

---

(١) سورة طه عليه السلام آية ٤٩ . (٢) سورة القصص آية ٢٣ .
(٣) سورة الأنعام آية ٨١ .

فلزمت الصدر حملا على رب لأن رب تلزم الصدر بالإجماع »[1] (فيه حمل على الضد لأن كم تفيد التكثير ورب تفيد التقليل) .

ومن شواهد كم الخبرية فى القرآن الكريم قوله تعالى : (وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمٰوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا)[2] وقوله : (كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللهِ)[3] .

ومن شواهد ذلك فى الشعر قول الفرزدق :

٢٥٧ — كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٍ
فَدْعَاءَ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي[4]

فكم فيه خبرية مبتدأ وعمة تمييز لها مجرور وخبره جملة قد حلبت .

وعلامة كون كم الخبرية مبتدأ أن يكون بعدها ظرف (كم كتاب عندى) أو جملة فعلية فعلها لازم (كم غلام حضر) أو متعد استوفى معموله (كم كتاب اشتريته) أو مفرد نكرة (كم كتاب غالى الثمن) فإن كان بعدها معرفة (كم دينار مالك — كم رجل عبيدك) كانت خبرا مقدما لأنها نكرة والنكرة إذا اجتمعت مع المعرفة كانت خبرا والمعرفة مبتدأ .

وما قيل فى كم الخبرية يقال فى كم الاستفهامية .

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٢/٥٠ . (٢) سورة النجم آية ٢٦ .

(٣) سورة البقرة آية ٢٤٩ .

(٤) البيت من بحر الطويل وهو للفرزدق (ديوانه ١/٣٢١) يهجو به جريرا ، ويستشهد به على وقوع كم الخبرية مبتدأ لأن بعدها جملة فعلية فعلها متعد استوفى معموله والبيت فى معجم الشواهد ص ٢٨٩ وسبق الاستشهاد به برقم ٢٢٥ .

الرابع : أن يكون المبتدأ ما التعجبية كقولك ماأحسن زيدا فما فيه مبتدأ لازم التقديم وما بعده من الجملة خبر لازم التأخير .

وعلة ذلك جريان أسلوب التعجب مجرى الأمثال فلا يغير بل يبقى على ما نطقت به العرب من لزوم تقديم المبتدأ وتأخير الخبر .

الخامس : أن يكون المبتدأ والخبر متساويى الرتبة فى التعريف أو التنكير وحينئذ يلزم تقديم المبتدأ وتأخير الخبر أى إن كلا منهما يلزم مرتبته الأصلية وذلك لخفاء القرينة اللفظية وهى الإعراب حيث هما مرفوعان كخفائها فى مثل ضرب موسى عيسى فالتزم تقديم الفاعل وتأخير المفعول ، وخفيت أيضا القرينة المعنوية حيث تساويا فى التعريف أو التنكير ولا يمكن بيان القرينة اللفظية إلا فى باب كان إذا ظهر الإعراب حيث يرفع المبتدأ وينصب الخبر فيجوز التقديم .

فإن وجدت القرينة المعنوية فى باب المبتدأ بأن كان أحد الركنين معرفة والآخر نكرة كانت المعرفة هى المبتدأ والنكرة هى الخبر ، وإن كانا نكرتين وخصصت إحداهما بوصف أو إضافة دون الأخرى كانت المخصصة هى المبتدأ وغيرها الخبر .

وعلى ذلك فقولك : زيد أخوك : زيد مبتدأ وأخوك خبره ، وإذا عكست فقلت أخوك زيد فأخوك مبتدأ وزيد خبره فالمعول عليه فى ذلك هو التقديم والتأخير فالأول للمبتدأ والثانى الخبر لأنه لايتميز أحدهما عن الآخر ، فوجب الرجوع إلى الأصل بالتزام كل منهما مرتبته وهى التقديم للمبتدأ والتأخير للخبر .

وإذا قال على بن أبى طالب لرجل من الحرورية رآه يتهجد ويقرأ : (نوم على يقين خير من صلاة على شك) وهما نكرتان مخصصتان فالأولى مبتدأ والثانية الخبر ، ولا يجوز غير ذلك لخفاء القرائن قدمت أو أخرت .

هـذا فى الإعراب وهو أمر فرعى . ولـكن كيف يكون المعـنى وهو الأصل ؟

ويتوضح أكثر أى المعرفة أقدم وأيها أؤخر ليـكون خبرا ؟

أجاب على ذلك ابن عصفور وأعطى المتـكلم ميزانا شاملا يعرف به المبتدأ من الخبر فقال : « إذا اجتمع فى هذا الباب اسمان فلا يخلو أن يكونا معرفتين أو نـكرتين أو أحدهما معرفة والآخر نـكرة :

فإن كانا معرفتين : جعلت الذى تقدر أن المخاطب يعلمه مبتدأ والذى تقدر أن المخاطب يجهله خـبرا وذلك نحو قولك : زيد أخو عمرو إذا قـدرت أن المخاطب يعلم زيدا ويجهل أنه أخو عمرو ، فإن قدرت أن المخاطب يعلم أخا عمرو ويجهل أنه مسمى بزيد قلت أخو عمرو زيد ، وذلك أن المستفاد عند المخاطب إنما هو ما كان يجهله والخبر هو محل الفائدة فلذلك جعلت الخبر هو المجهول منهما .

وإن كانا نـكرتين : فإن ذلك لايتصور إلا بشرط أن يـكون للمبتـدأ منهما له ما يسوغ الابتداء بالنـكرة نحو أرجل قائم ، وقد تقدم ذكر المسوغات للابتداء بالنـكرة .

وإن كان أحدهما معرفة والآخر نـكرة : كان المبتدأ للمعرفة والخبر النكرة نحو قولك : زيد قائم لما ذكرنا أن الخبر ينبغى أن يجعل المجهول ولايجوز جعل

المبتدأ النكرة والخبر المعرفة إلا فى ضرورة شعر[1] .

وعلى الميزان الذى أعطاه ابن عصفور تقول : زيد أخوك لمن يعرف زيدا ولايعرف أنه أخوه ، وتقول أخوك زيد لمن يعرف أن له أخا فى الجملة ولايعرف اسمه فتعينه له .

وتقول : زيد المنطلق، لمن يعرف زيداويعرف أنه كان من إنسان انطلاق فأردت أن تعينه له . وتقول : المنطلق زيد لمن يعرف أنه كان من إنسان انطلاق ولا يعرف من هو المنطلق .

وتقول : زيد صديق ،فلا يلزم انحصار الصداقة فى زيد بل لك أصدقاء غيره لأن الخبر يلزم أن يكون أعم من المبتدأ أومساويا له ، وإذا قلت: صديق زيد، لزم انحصار الصداقة فيه أى لاصديق لك غيره لمكان التقدم ومساواة الخبر للمبتدأ . هذا رأى ابن عصفور وهو واضح .

وقال ابن مالك إذا وجدت قرينة يحصل بها التمييز بين الاسمين لم يجب تقديم المبتدأ ومثل لذلك بقول حسان هاجيا :

٢٥٨ — قَبِيلَةٌ أَلْأَمُ الْأَحْيَاءِ أَكْرَمُهَا

وَأَغْدَرُ النَّاسِ بِالْجِيرَانِ وَافِيهَا[2]

---

(١) شرح الجمل الكبير ٣٥٤/١ .

(٢) البيت من بحر البسيط من قصيدة لحسان بن ثابت يهجو فيها قبيلة هوازن (ديوانه ص ٣٥٦) . ويستشهد ابن مالك بالبيت على تقديم الخبر على المبتدأ مع تساويهما فى التعريف بوجود قرينة معنوية تبين هذا من ذاك ، والبيت فى معجم الشواهد ص ٤١٥ والعجب أنه لم ينسبه .

ففى البيت قد تقدم الخبر على المبتدأ فى موضعين وهذا التقديم جائز مع تساويهما فى التعريف وذلك لوجود القرينة المعنوية من نوع آخر وهى أن المراد أن أكرم هذه القبيلة هو الأم الأحياء وأن أوفاها هو أغدر الناس .

ومنه الحديث الشريف : « مِسْكِينٌ مِسْكِينٌ رَجُلٌ لاَ زَوْجَ لَهُ » فسكين خبر مقدم ورجل مبتدأ مؤخر مع تساويهما فى التنكير(١) .

لكن الأول وهو رأى ابن عصفور أضبط .

السادس : أن يكون المبتدأ مشبها بالخبر تقول : زيد زهير شعرا وزيدأسد شجاعة وزيد حاتم جوداً فزيد فى الأمثلة السابقة مبتدأ لازم التقديم لأنه مشبه والخبر الذى بعده لازم التأخير لأنه مشبه به ولايجوز غير ذلك وأما شعراً وشجاعة وجوداً فهى مصادر فى موضع الحال .

وفى الأمثلة السابقة جاءت التشبيهات مطابقة الواقع أى شبه الأقل بالأكثر فى الصفة المذكورة فإن عكست التشبيه وقلت زهير زيد شعرا وحاتم زيد جودا فزهير مبتدأ وزيد خبره ، وكذلك مابعده ويكون المراد المبالغة فى التشبيه هذا رأى ابن عصفور فى ذلك الموضع .

وذهب غيره من النحاة إلى أنه إذا وجدت قرينة تبين المشبه من المشبه به جاز تقديم الخبر حينئذ وتأخير المبتدأ فقولك: زيد زهير مبتدأ وخبر، وقولك: زهير زيد خبر مقدم ومبتدأ مؤخر لأنه معلوم أن الأدنى يشبه بالأعلى ، فأصل زهير زيد زيد زهير وهكذا .

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ورقة ٤٨ (مخطوط بدار الكتب) والحديث المذكور لم أجده فى مكانه من كتب الأحاديث .

وتقول : أبو يوسف أبو حنيفة فأبو يوسف مبتدأ لأنه مشبه (الأدنى- التلميذ) وأبو حنيفة الخبر لأنه مشبه به (الأعلى - الأستاذ) فإذا عكست وقدمت ثبت الإعراب كما هو .

ومثل ذلك هذا البيت المشهور عندهم وهو قوله :

٢٥٩ — بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا وَبَنَاتُنَا ‏ ‏ ‏ بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ (١)

فبنونا خبر مقدم وبنو أبنائنا مبتدأ مؤخر لأن المراد الإعلام بأن بني الأبناء كالأبناء في الحب والرعاية فالمؤخر مشبه والمقدم مشبه به لا يستقيم المعنى إلا على هذا .

الموضع السابع : (من مواضع لزوم تأخير الخبر) : أن يكون المبتدأ ضمير الشأن أو القصة وقد شرحناه في روابط جملة الخبر تقول : هو الجو يصفو ويكدر فهو مبتدأ أول والجو مبتدأ ثان وجملة يصفو خبر الثاني وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول ، ولا يصح تقديم هذا النوع من الأخبار لأنه مفسر لضمير الشأن الواقع مبتدأ والمفسر لا يتقدم على ما فسره .

ومن ذلك قوله تعالى : (قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ)(٢) وقوله : (فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا)(٣) وقول الشاعر :

---

(١) البيت من بحر الطويل ومع شهرته في كتب العلم المختلفة واستشهاد العلماء به فهو مجهول النسبة . ويستشهد به النحاة على أنه إذا ظهرت القرينة التي تبين المشبه، من المشبه به جاز تقديم المشبه به فيكون خبراً مقدما أو على ما ذهب إليه ابن عصفور المقدم مبتدأ والمؤخر خبر والبيت في شروح التسهيل وفي معجم الشواهد ص ١١٥ .

(٢) سورة الإخلاص آية ١ . ‏ ‏ (٣) سورة الأنبياء آية ٩٧ .

٢٦٠ — هِيَ الدُّنْيَا تَقُولُ بِمِلْءِ فِيهَا
حَذَارِ حَذَارِ مِنْ بَطْشِي وَفَتْكِي
فَلَا يَغْرُرْكُمُ مِنِّي ابْتِسَامٌ
فَقَوْلِي مُضْحِكٌ وَالْفِعْلُ مُبْكِي(١)

فهى ضمير قصة مبتدأ والدنيا تقول خبره وهو مؤخر وجوبا لأنه مفسر للضمير السابق .

ومثل ضمير الشأن أيضا قولك : دعائى الله يغفر لى ، وحديثى الحمد لله ، فالجملة الواقعة خبرا مؤخرة وجوبا لأنها تفسر المبتدأ وتوضيحه .

الموضع الثامن : أن يكون الخبر فعلا رافعا لضمير مستتر عائد على المبتدأ تقول : محمد قام فمحمد : مبتدأ وقام : فعل ماض وفاعله ضمير مستتر عائد على المبتدأ والجملة من الفعل والفاعل خبر ، ومثل ذلك قولك محمد ضرب ببناء الفعل للمجهول . وعلة تأخير الخبر هنا أنه لو قدم على المبتدأ لصار المبتدأ فاعلا أو نائب فاعل لأن الفعل حينئذ سيرفع الظاهر التالى له فإذا أخر رفع ضمير ذلك الظاهر . وفى الضابط المذكور احترازات :

— يخرج برفع الفعل ضميرا : رفعه للاسم الظاهر فإنه حينئذ يجوز تقديم الخبر تقول : زيد قام أبوه كما تقول : قام أبوه زيد .

---

(١) بيتان مشهوران يدوران على كل لسان من بحر الوافر منسوبان لأبى الفرج الساوى من كلمة يرثى فيها فخر الدولة وذكرهما على سبيل التمثيل لأن قائلهما متأخر . وشاهدها قوله : هى الدنيا تقول حيث جاء ضمير الغيبة مبتدأ والجملة بعده خبره مؤخرا وجوبا لأنها مفسرة لهذا الضمير ، والبيتان فى معجم الشواهد ص ٢٥٨ وليسا فى شروح التسهيل .

— ويخرج بالضمير المستتر : ما إذا كان الضمير منفصلا فإنه يجوز تقديم الخبر تقول : زيد مانجح إلا هو بتأخير الخبر ويجوزلك تقديمه فتقول : مانجح إلا هو زيد .

قال أبو حيان[1] : أطلق ابن عصفور الضمير وينبغى أن يقيده فيقول : مستتر متصل فإنه إن رفعه منفصلا جاز تقديم الخبر مثاله زيد ما قام إلا هو فيجوز ماقام إلا هو زيد قال : « وقد وقع فى بعض نسخ المقرب ذكر هذا القيد »[2] .

وحكم الضمير المثنى أو الجمع حكم الضمير المفرد تقول : الزيدان قاما والزيدون قاموا ، فالاسم الأول مبتدأ والجملة بعده خبر ولايجوز لك أن تقول: قاما الزيدان وقاموا الزيدون على أن تكون الجملة خبرا مقدما والاسم الظاهر مبتدأ مؤخرا ، حتى ولو لم يؤد إلى اللبس الذى كان فى الضمير الواحد ليجرى الباب على سنن واحد .

فإن وجد مثل هذا الأسلوب فى لغة أكلونى البراغيث كانت الألف أو الواو : إما علامة وإما فاعلا والاسم الظاهر بدلا من ذلك الضمير . هذا ما فهمته من كلام ابن عصفور وقد أشار إلى ذلك أبو حيان الذى كان يعتمد على ابن عصفور كثيرا حيث يقول :

« إن فى تقديم الخبر إذا كان فعلا رافعا لضمير بارز خلافا وإن منهم من يمنع ذلك اجراء لضمير التثنية والجمع مجرى الضمير المفرد لأنهما فرعه ليجرى

---

(١) التدريب فى تمثيل التقريب لأبى حيان ورقة ٨ (مخطوط ٢٣ ـ معهد المخطوطات العربية) ومن المطبوع ص ٩٣ تحقيق / نهاد حسن .

(٢) المرجع السابق .

الباب مجرى واحداً وإذا ورد مثل قاما الزيدان كانت الألف عند المانع إما علامة وإما ضميراً والاسم بعدها بدل منها »[1] .

لكن ابن مالك رجح كون الضمير المثنى أو الجمع فاعلا والجملة خبرا مقدما والاسم الظاهر مبتدأ مؤخرا على أن تكون تلك الضمائر علامة كما في لغة أكلونى البراغيث .

يقول : « قولك قاما الزيدان وقاموا الزيدون فقاما وقاموا خبرا مقدمان ولا يمتنع احتمال كونهما على لغة أكلونى البراغيث لكن تقديم الخبر أكثر في الكلام من تلك اللغة والحمل على الأكثر راجح »[2] .

الموضع التاسع : أن يكون المبتدأ قد استعمل خبره مؤخرا عنه في مثل ، كما في قولهم :(كل الصيد في جوف الفرا)[3] .فكل الصيد : مبتدأ وخبره الجار والمجرور بعده ، والفرا : الحمار الوحشى وجمعه فراء . وأصل المثل أن ثلاثة خرجوا للصيد فصاد أحدهم أرنبا وصاد الثانى غزالا فاستبشرا بما صادا وتطاولا على الثالث وإذ به يصيد حمارا وحشيا فقال لهما : كل الصيد في جوف الفرا أى هذا الذى رزقت وظفرت به يشتمل على ما عندكما ، والمثل يضرب لمن يفضل على أقرانه ، وقد يمثل بقولهم : الكلاب على البقر مثال آخر ، وبقولهم : غثك خير من ثمين غيرك مثال ثالث ، ويقولون : كل شاة برجلها معلقة[4] وهو مثل يضرب لبيان أن كل إنسان مشغول بحاجته .

---

(١) التذييل والتكميل لأبى حيان ١١٧/٢ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ورقة ٤٩ (مخطوط ــ ١٠ ش نحو دار الكتب) .

(٣) مجمع الأمثال ١٣٦/٢ .

(٤) مجمع الأمثال ١٤٢/٢ .

ففى هذا كله مبتدآت مقدمة لزوما، وأخبارها مؤخرة كذلك لأنها فى أمثال والأمثال لاتغير .

الموضع العاشر : أن يكون المبتدأ قد استعمل خبره مؤخرا عنه فى كلام جرى مجرى الأمثال كقولهم : العرق نزاع ،وقولهم : عين الهوى لاتصدق ، وقولهم : الفرص تمر مر السحاب .

ومما يشبه ذلك ماذكره أبو حيان فى مثل قولهم : الحمد لله ، والويل لزيد، ولعنة الله على الظالمين ، والخيبة لزيد ، وخير بين يديك وسلام عليك ،مما يكون المبتدأ فيـــه معنى الدعاء معرفة كان أو نكرة لأنها صارت كالأمثال التى لاتغير[1] .

وترك ابن عصفور مواضع أخرى يجب فيها تأخير الخبر غير ماذكر. وهذا عدها بعد ماسبق :

الحادى عشر : أن يقترن الخبر بفاء الجزاء وذلك إذا كان المبتـدأ اسما موصولا يشبه الشرط وهو الموصول أو النـكرة الموصوفة تقول : الذى يأتينى فله درهم وكل رجل يأتينى فله درهم ، ومنه : (وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ)[2] ، فالاسم الموصول وهو الذى ، أوما فى الآية ولفظ رجل واقع مبتدأ وخبره هو المقترن بالفاء بعده وسنذكره بالتفصيل آخر هذا الباب .

وإنما وجب تأخير الخبر والحالة هذه لأن اقترانه بالفاء شبهه بجواب الشرط فلم يجز تقديمه كما لايجوز تقديم جواب الشرط .

---

(١) التذييل والتكميل ٢/١٢٢ . (٢) سورة الشورى آية ٣٠ .

ومن مواضع اقتران الخبر بالفاء خبر المبتدأ الواقع بعد أما الشرطية وحينئذ يجب تأخيره أيضا لاقترانه بالفاء .

ومن ذلك قوله تعالى : (فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فَفِى النَّارِ)[١] ، وقوله : (وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِى الْجَنَّةِ)[٢] .

فالاسم الموصول فى الآيتين مبتدأ وخبره الجار والمجرور وقد أخر واقترن بالفاء لوقوعه فى جواب أما .

وقد تحذف هذه الفاء ويحذف مدخولها وهو الخبر ويبقى معموله وذلك يكون مع القول الذى يحذف ويبقى مقوله كقوله تعالى :

(فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ)[٣] . أى فيقال لهم أكفرتم بعد إيمانكم ، وقد تحذف الفاء وحدها دون الخبر كقول الشاعر وهو الحارث المخزومى[٤] .

٢٦١ — فَأَمَّا الْقِتَالُ لاَ قِتَالَ لَدَيْكُمْ
وَلَكِنَّ سَيْراً فى عِرَاضِ الْمَوَاكِبِ[٥]

---

(١) سورة هود آية ١٠٦ .

(٢) سورة هود آية ١٠٨ .

(٣) سورة آل عمران آية ٦ .

(٤) شاعر غزل من قريش كان يهوى عائشة بنت طلحة ، وتولى إمارة مكة ليزيد ابن معاوية توفى سنة ٨٠ هـ (الأعلام ٢/١٥٥) .

(٥) البيت من بحر الطويل وهو للحارث بن خالد المخزومى يهجو به وبغيره بنى أسيد بن أمية بن عبد شمس (خزانة الأدب جـ ١ ص ٤٥٣) . ويستشهد به على حذف الفاء الداخلة على خبر المبتدأ الواقع بعد أما ضرورة فإن القتال مبتدأ وجملة لا قتال =

وأصله فأما القتال فلا قتال لديكم .

الثانى عشر : أن يقترن الخبر بإلا لفظا أو معنى :

فمثال اقترانه بإلا لفظا قوله تعالى : (وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ)[1] وقوله : (إِنْ أَنتَ إِلاَّ نَذِيرٌ)[2] .

ومثال اقترانه بإلا معنى قوله تعالى : (إِنَّمَا أَنتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ)[3] ، أى ما أنت إلا منذر ، وقوله : (إِنَّمَا إِلَٰهُكُمُ اللَّهُ الَّذِي لاَ إِلَٰهَ إِلاَّ هُوَ)[4] أى ما إلهكم إلا الله .

فما قبل إلا مبتدأ وما بعدها خبر مؤخر لزوما وعلة ذلك أن المراد الحصر أى حصر المبتدأ فى الخبر أى قصر الموصوف على الصفة ، ولا يستفاد ذلك إلا بالتأخير .

الثالث عشر : أن يقترن المبتدأ بلام الابتداء تقول : لزيد عندك وفى القرآن الكريم : (وَلَدَارُ الآخِرَةِ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ اتَّقَوْا)[5] وفيه : (لأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِم)[6] ، وفيه : لَمَقْتُ اللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ)[7] .

= لديكم خبره والرابط العموم الذى فى اسم لا ، واسم لكن محذوف وسيرا مفعول مطلق لفعل محذوف هو خبر لكن والبيت فى معجم الشواهد ص ٥٦ .

(١) سورة آل عمران آية ١٠٦ .
(٢) سورة فاطر آية ٢٣ .
(٣) سورة الرعد آية ١٠٧ .
(٤) سورة طه آية ٩٨ .
(٥) سورة يوسف آية ١٠٩ .
(٦) سورة الحشر آية ١٣ .
(٧) سورة غافر آية ١٠ .

فنى هذا كله وأمثاله يقدم المبتدأ ويؤخر الخبر لزوما وذلك لأن اقتران المبتدأ باللام يؤكد الاهتمام به ، وتقديم الخبر عليها ينافى ذلك ، ولأن اللام لها الصدارة فى الكلام ، ولاستحقاقها التصدير امتنع عمل أفعال القلوب فيما بعدها فى مثل قولك : علمت لزيد كريم فعلمت : فعل وفاعل واللام للابتداء وزيد كريم : مبتدأ وخبر ، والجملة سدت مسد مفعولى علم ، ولولا اللام واستحقاقها الصدارة فى جملتها لنصب ـ الفعل وهو علم ـ الاسمين .

فإذا قدم الخبر والحالة هذه خرج على زيادة اللام فى المبتدأ المؤخر كقول الخنساء[1] فى رثاء أخيها :

٢٦٢ — إنَّ نَفْسِى بَعْدَ صَخْرٍ بِالرَّدَى مُفْتَرِقَةْ
وَبِنَفْسِى لَهُمُومٌ فَهِىَ حَرَّى أَسِفَةْ[2]

وقول الآخر :

٢٦٣ — خَالِى لأَنْتَ وَمَنْ جَرِيرٌ خَالُهُ
يَنَلِ الْعَلَاءَ وَيُكْرِمُ الأَخْوَالَا[3]

---

(١) هى تماضر بنت عمر بن الشريد صحابية قدمت على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنشدته من شعرها ، ملأت الدنيا شعرا حزنا على أخيها صخر ، وكان لها أولاد أربعة استشهدوا جميعا فى حرب القادسية فلما علمت بذلك قالت : الحمد لله الذى شرفنى بقتلهم وأرجو من ربى أن يجمعنى بهم فى مستقر رحمته . (خزانة الأدب ١/٤٣٣) .

(٢) البيتان من مجزوء الرمل من قصيدة الخنساء تفيض باللوعة والأسى على أخيها صخر (ديوان الخنساء ص ٥٩) .

والشاهد فى قوله : وبنفسى لهموم حيث دخلت لام الابتداء على المبتدأ ومع ذلك فقد تأخر والواجب تقدمه وقد خرج على زيادة اللام والبيت ليس فى معجم الشواهد .

(٣) البيت من بحر الكامل وقائله مجهول ويستشهد به على اقتران المبتدأ باللام =

وقد خرج البيت الثانى تخريجا آخر وهو أن اللام داخلة على مبتدأ محذوف أى خالى لهو أنت والجملة خبر المبتدأ الأول فاللام مصدرة فى جملتها، وهو أحسن من الأول.

الرابع عشر: أن يكون الخبر جملة لاتحتمل الصدق والكذب نحو زيد اضربه وزيد هلا ضربته.

بعد عرض هذه المواضع نقول:

من العلماء من ذكر هذه المواضع أربعة فقط وهو ابن مالك فى التسهيل[1] ولم يترك شيئا أيضا لأنه قال فى موضع: «أن يكون المبتدأ مستحقا الصدر» وذلك يشمل أن يكون اسم استفهام أو اسم شرط أو مضافا إليهما أو مقرونا بلام الابتداء أو هو كم الخبرية أو ما التعجبية أو هو فى مثل أو ما يشبه المثل لأنه قد تقرر أن الأمثال لاتتغير، وكذلك مايجرى مجراها، إلا أن ابن عصفور أراد التوضيح وكثرة العدد تقريبا للفهم وضبطا للمواضع.

= فى قوله خالى لأنت فكان الواجب تقدمه لكنه جاء مؤخرا وخرج على زيادة اللام أو هى داخلة على مبتدأ محذوف أى خالى لهو أنت والبيت فى معجم الشواهد ص٢٧١.
والأخوالا تعين على زيادة الالف اللام على رأى الكوفيين.

(١) أنظر فى مواضع تأخير الخبر وجوبا شرحه على التسهيل ورقة: ٤٨ (مخطوط).

(ص) قال ابن عصفور :

(وَقِسْمٌ يَلْزَمُ فِيهِ تَقْدِيمُ الْخَبَرِ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ اسْمَ اسْتِفْهَامٍ أَوْ كَمِ الْخَبَرِيَّةَ ، أَوْ يَكُونَ الْمُبْتَدَأُ نَكِرَةً لاَ مُسَوِّغَ لِلابْتِدَاءِ بِهَا إِلاَّ كَوْنُ خَبَرِهَا ظَرْفاً أَوْ مَجْرُوراً مُتَقَدِّماً أَوْ يَكُونَ الْمُبْتَدَأُ أَنَّ وَمَعْمُولَيْهَا ، أَوْقَدِ اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى شَيْءٍ فِي الْخَبَرِ أَوْ يَكُونَ الْخَبَرُ قَدْ اسْتُعْمِلَ مُقَدَّماً عَلَى الْمُبْتَدَأِ فِي مَثَلٍ أَوْ كَلاَمٍ جَارٍ مَجْرَاهُ ، وَقِسْمٌ أَنْتَ فِيهِ بِالْخِيَارِ وَهُوَ مَا عَدَا ذَلِكَ) .

(ش) هذا هو القسم الثانى من أقسام الخبر بالنظر إلى التقديم والتأخير وهو لزوم تقديمه وهو على خلاف الأصل لأن مرتبة الخبر التأخير ، ولذلك قلت مواضع هذا القسم ، وكثرت مواضع القسم السابق التى يلتزم فيها بتأخير الخبر لأنه جاء فيها على الاصل .

وذكر ابن عصفور أنه يلزم تقديم الخبر فى سبعة مواضع مع التزامه أيضاً بالتفصيل والتحليل تقريباً للفهم وضبطاً للمسائل .

الموضع الأول : أن يكون الخبر اسم استفهام تقول : أين زيد ومتى الامتحان ؟ وكيف أخوك ؟ فاسم الاستفهام فى الأمثلة السابقة كلها خبر مقدم وما بعده من المعرفة مبتدأ مؤخر ، وإنما قدم الخبر هنا لما لأسماء الاستفهام من الصدارة فى جملتها .

وهنا سؤال : ألزم ابن عصفور هنا تقديم الخبر إذا كان اسم استفهام ومثل له بكيف زيد ؟ وألزم هناك فى مواضع تقديم المبتدأ تقديمه إذا كان

اسم استفهام أيضا ومثل له بأى رجل قائم فمتى يكون اسم الاستفهام مبتدأ ؟ ومتى يكون خبرا ؟

الجواب : أن اسم الاستفهام يكون مبتدأ إذا دل على ذات لأن الذات هى التى تكون مبتدأ وذلك مثل من التى يسأل بها عن الذات العاقلة تقول : من قائد موقعة اليرموك ؟ وما التى يسأل بها عن الذات غير العاقلة تقول : مامعك من كتب ؟ وتأخذ من ذا حكم من ، وفى القرآن الكريم : (مَنْ ذَا الَّذِى يُقْرِضُ اللهَ قَرْضاً حَسَناً)(١) كما تأخذ ماذا حكم ما تقول : ماذا جاء بك ؟

وأى : حين تضاف إلى الذات تأخذ حكمها فتكون مبتدأ تقول : أى طالب ناجح ؟ وفى القرآن الكريم : (فأىُّ الفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بالأَمْنِ)(٢) وفيه : (أَيُّكُمْ يَأْتِينِى بِعَرْشِهَا)(٣) .

ففى هذا كله جاءت أسماء الاستفهام السابقة مبتدأ لدلالتها على الذات ومابعدها خبر ولايجوز غير ذلك .

فإن دلت أسماء الاستفهام على غير الذات بأن دلت على المكان كأين ، أو الزمان كمتى ، وأيان أو الحال ككيف ، أو أضيفت أى إلى شىء من ذلك فإن أسماء الاستفهام جميعها تكون خبرا مقدما ، ومابعدها من الاسماء يكون مبتدأ مؤخرا .

تقول : أين الامتحان ؟ ومتى الامتحان ؟ وكيف الامتحان ؟ وأى مكان الامتحان ؟ وأى يوم الامتحان ، فأسماء الاستفهام فى هذا كله أخبار مقدمة

---

(١) سورة الحديد آية ١١ .
(٢) سورة الأنعام آية ٨١ .
(٣) سورة النمل آية ٣٨ .

لزوما ، وما بعدها من الأسماء مبتدآت ، كما أن هذه الأسماء المقدمة نكرات وما بعدها معرفة ، والنكرة إذا اجتمعت مع المعرفة كانت النكرة الخبر والمعرفة المبتدأ وهو ما حكمنا به .

الموضع الثانى : أن يكون الخبر كم الخبريه تقول كم دينار مالى ، وكم سنين عمرى ، فكم فى المثالين خبر مقدم ، ومابعدها تميز لها مجرور والاسم المعرفة بعد ذلك مبتدأ مؤخر .

وهنا سؤال آخر : ألزم ابن عصفور هنا تقديم الخبر إذا كان كم الخبرية ومثل له بقوله كم درهم مالك ، وألزم هناك فى مواضع تقديم المبتدأ أن يكون المبتدأ كم الخبرية . ومثل له بقوله : كم رجل عندى فمتى يحكم على كم الخبرية بأنها مبتدأ واجب التصدير ، ومتى يحكم عليها بأنها خبر واجب التصدير أيضا .

وللاجابة على ذلك نقول:

إذا كان ما بعد كم الخبرية ومثلها الاستفهامية ظرف مثل : كم كتاب عندى ، أو مفرد نكرة مثل : كم كتاب غالى الثمن (الإضافة هنا لا تفيد تعريفا) ، أو جملة فعلية فعلها لازم مثل : كم غلام حضر ، أو جملة فعلية فعلها متعد استوفى معموله مثل : كم كتاب اشتريته ، فإن كم فى الأمثلة السابقة تعرب مبتدأ ، لأن ما بعدها لا يعرب إلا خبرا وهو الظرف والمفرد النكرة والجملة الفعلية كما أنها حين تكون كذلك إنما تدل على الذات والذات مبتدأ .

فإن كان بعدها مفرد معرفة كقولك : كم درهم مالك ؟ وكم سنة عمرك ؟ فإنها تكون خبرا مقدما وما بعدها من الاسم الموفوع المعرفة مبتدأ مؤخر لأن المعرفة إذا اجتمعت مع النكرة كانت المعرفة مبتدأ والنكرة خبرا ، كما أن

المعرفة فى ذلك أيضا هى التى دلت على الذات ، أما كم فدلت على طلب العدد فى الاستفهامية ، والكثرة فى الخبرية وذلك ليس بذات فكان الاسم الذى دل على الذات مبتدأ والثانى خبرا هذا هو الصحيح والواجب اتباعه .

وذهب سيبويه إلى أن مثل كم مالك كم فيه مبتدأ ومالك خبره فجعل النكرة مبتدأ والمعرفة خبرا وقاس مثل هذا على غيره أى حين يكون بعد كم ظرف أو جملة أو مفرد نكرة ليجرى الباب على سنن واحد من إعراب كم مبتدأ مطلقا[١] . لكن الأول أولى جريا على قاعدة إذا اجتمع معرفة ونكرة فالمعرفة هى المبتدأ والنكرة هى الخبر[٢] .

الموضع الثالث : أن يكون المبتدأ نكرة ولا مسوغ له إلا كون الخبر ظرفا مقدما ومثال ذلك قولك فى الدار رجل ، وفى المكتبة طالب ، ولك مال ، وعندك عبيد ، فالمبتدأ فى هذا كله وهو الاسم المؤخر نكرة ، ولا يجوز الابتداء بالنكرة إلا أنه سوغ الابتداء بها كون خبرها ظرفا مختصا مقدما .

ومعنى الاختصاص أن يكون المضاف إليه فى الظرف والمجرور فى الجار والمجرور معرفة أى صالحا لأن يقع مبتدأ حتى إذا فات الاختصاص فى المبتدأ عوضوه فى شىء من الخبر وعلى ذلك لا يصح أن تقول فى دار رجل وعند أحد مال لأن الدنيا لا تخلو مما ذكرت فلا فائدة من الكلام .

وإنما وجب تقديم الخبر ليصح الابتداء بتلك النكرة لأن تأخيره يوهم

---

(١) انظر كتاب سيبويه ١٥٨/٢ فقد ذكر أن كم لا تكون إلا مبتدأ .

(٢) همع الهوامع السيوطى ١٠٠/١ .

كونه نعتا وهو غير مقصود ، فإن كان للنكرة مسوغ آخر غير تقديم الظرف بأن وصفت أو اقترنت باستفهام جاز تأخير الخبر والحالة هذه وفى القرآن :

(وَأَجَلٌ مُسَمًّى عِنْدَهُ)(١) وفيه (أَإِلَهٌ مَعَ اللهِ)(٢) وتقول : طالب علم فى المكتبة .

الموضع الرابع : أن يكون المبتدأ أن ومعمولها وذلك كقوله تعالى : (وَآيَةٌ لَهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ)(٣) وقوله : (وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الأَرْضَ خَاشِعَةً)(٤) .

وتقول : صحيح أنك ذاهب وفى علمى أنك راحل . فالمبتدأ فى الأمثلة السابقة كلها هو أن ومعمولاها لأنها فى تأويل مصدر والتقدير وآية لهم حملنا ، ومن آياته رؤيتك وصحيح ذهابك وفى علمى رحيلك .

وإنما لزم تأخير المبتدأ هنا لأنه إذا تقدم توهم أن أن هذه مكسورة الهمزة لوقوعها فى أول الكلام وأن اسمها وخبرها مابعدها وأن الظرف الذى بعدها متعلق بالخبر فبتقديم الظرف وهو الخبر أمن هذا الوهم وتؤكد أن الخبر هو الظرف المقدم وأن أن هذه مفتوحة الهمزة لأن المكسورة لا يتقدم معمول خبرها عليها .

فإذا أمن التباس أن المفتوحة بالمكسورة بأن وقعت أن (المفتوحة) موقع المفرد لزوما جاز تأخير الخبر فتقول أما أنك راحل ففى علمى كما تقول : أما فى علمى فأنك راحل لأن أما لا يليها إلا مفرد وعلى ذلك جاء قول الشاعر :

---

(١) سورة الأنعام آية ٢ .
(٢) سورة النمل آية ٦٠ - ٦٤ .
(٣) سورة يس آية ٤١ .
(٤) سورة فصلت آية ٣٩ .

٢٦٤ - دَأْبِي اصْطِبَارٌ وَأَمَّا أَنِّي جَزِعٌ
يَوْمَ النَّوَى فَلِوَجْدٍ كَادَ يَبْرِينِي (١)

فأن ومعمولاها مبتدأ وخبره الجار والمجرور في قوله : فلوجد والفاء واقعة في جواب أما ، وجاز تأخير الخبر لأمن اللبس بين نوعى أن ، لأن أما لابد أن يليها مفرد فكانت أن مفتوحة الهمزة لزوما لتؤول بمفرد مبتدأ .

الموضع الخامس : أن يتصل بالمبتدأ ضمير يعود على شيء في الخبر تقول : في المصنع عماله ، وفي البيت أهله ، ومع هند حبيبها . فالاسم المرفوع في الأمثلة السابقة كلها مبتدأ مؤخر والظرف السابق عليه خبر مقدم لزوما .

وإنما لزم تقديم الخبر لأن بالمبتدأ ضميرا يعود على ما اتصل به ؛ ذلك لأن الضمير لابد أن يعود على متقدم في اللفظ والرتبة كأن تقول : محمد ضربته ، أو يعود على متقدم في اللفظ متأخر في الرتبة كالأمثلة التي معنا لأن رتبة الخبر التأخير ، ولا يصح أن يعود على متأخر في اللفظ والرتبة ، ومن هنا لايجوز أن تقول عماله في المصنع ، ولا حبيبها مع هند ، بتقديم المبتدأ وتأخير الخبر لأن الضمير سيعود على متأخر في اللفظ والرتبة وهو لايجوز .

ومن أمثلة ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى: (أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا) (٢) . فقوله على قلوب خبر مقدم لزوما وأقفالها مبتدأ مؤخر ، لأن به ضميرا يعود على ما اتصل بالخبر وهو المجرور بعلى .

---

(١) البيت من بحر البسيط قائله مجهول ويستشهد به على جواز تأخير الخبر ولو كان المبتدأ أن ومعمولها لأمن اللبس بين أن المفتوحة الهمزة والمكسورة لوقوعها هنا موقع المفرد أبدا فهي مفتوحة لاغير والبيت في معجم الشواهد ص ٤٠٤ .
(٢) سورة محمد : ٢٤ .

ومنه قوله صلى الله عليه وسلم : (مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَالاَ يَعْنِيهِ)[١] .

ومنه قول نصيب[٢] :

٦٢٥ — أَهَابُكِ إِجْلَالاً وَمَا بِكِ قُدْرَةٌ
عَلَىَّ وَلٰكِنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا[٣]

فمل‍ء خبر مقدم وعين مضاف إليه وحبيبها مبتدأ مؤخر وفيه ضمير يعود على ما أتصل بالخبر وهو لفظ عين المضاف إلى الخبر .

الموضع السادس : أن يكون الخبر مستعملا مقدما على المبتدأ فى مثل وذلك لأن الأمثال أيضا تلزم حالة واحدة ولا يجوز التصرف فيها ، فإن جاء المثل بتقديم الخبر على المبتدأ وجب التزام ذلك :

ومن أمثلة ذلك قولهم :(فى سبيل الله سرجى وبغلى[٤])وهو مثل يضرب فى

---

(١) النهاية فى غريب الحديث : ٣/٣١٤ .

(٢) هو أبو محمد نصيب بن رباح كان مولى اشتراه عبد العزيز ابن مروان واعتقه مدح بعض خلفاء أمية وتهاجى مع الفرزدق توفى سنة ١٠٨ هـ (بروكلمان: ١ / ٢٤٧) .

(٣) البيت من بحر الطويل وهو فى الغزل قاله نصيب (انظر ديوانه ص ٦٨) وانظر ديوان الحماسة : ٣ / ١٣٦٣ ويستشهد به على تقدم الخبر على المبتدأ وجوبا لاقتران الأخير وهو المبتدأ بضمير يعود على شىء فى الخبر والبيت فى معجم الشواهد ص ٤٥ .

(٤) مجمع الأمثال ٢/٧٧ .

التسلى عما يهلك ، ويودى به الزمان . وأول من قاله المقدام بن عاطف العجلى كان له بغل مسرج أخذه من كسرى ملك الفرس فلما مرض المقدام ترك البغل عند أهله فحملوا عليه أمتعة الحى ولم يطعموه حتى نفق وضاع السرج فلما علم المقدام بذلك قال : « نفق البغل وأودى سرجنا ، فى سبيل الله سرجى وبغلى » .

ومن أمثلة ذلك أيضا قولهم: (فى النصح لسع العقارب)[1] وأول من قاله عبد بن ضربة النمرى وذلك أنه سمع رجلا يقع فى السلطان فقال له : « ويحك إنك غفل لم تمسك التجارب وفى النصح لسع العقارب وكأننى بالضاحك إليك باكيا عليك» .

ومن ذلك أيضا قولهم : (كل غانية هند)[2] وهو مثل يضرب فى تساوى القوم عند فساد الباطن ، ومن ذلك قولهم : (فى كل واد بنو سعد)[3] .

ففى هذا كله المبتدأ مؤخر والخبر مقدم لزوما لأن الركنين جاءا فى مثل من أمثال العرب فوجب اتباع ما قالوه .

الموضع السابع : أن يكون الخبر مستعملا مقدما على المبتدأ فى كلام جار مجرى المثل وهو كلام الحكماء من المولدين كقولهم : فى سعة الأخلاق كنوز الأرزاق ، وقولهم : فى تقلب الأحوال علم جواهر الرجال ، ومن كلام على ابن أبى طالب : « قيمة كل امرىء مايحسنه » فالمقدم فى ذلك كله خبر والمؤخر مبتدأ لأنه كلام صار كالأمثال فى وجوب الالتزام .

---

(١) مجمع الأمثال : ٢ / ٧٨ .
(٢) مجمع الأمثال : ٢ / ١٦٢ .
(٣) مجمع الأمثال : ١ / ١٠٥ .

هذه هي المواضع التي ذكرها ابن عصفور . وذكر غيره مواضع أخرى نضيفها إلى ذلك ونحصرها بالعدد التالي لما ذكر ابن عصفور :

الموضع الثامن : أن يكون الخبر وألا بالتقديم على المبتدأ على مالا يفهم بالتأخير عنه نحو قولهم : (لله دره) وهو من الجمل التعجبية فإن تعجبها لا يفهم إلا بتقديم الخبر وتأخير المبتدأ ، وكذا نحو : (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ)[1] من الجمل الاستفهامية المقصود بها التسوية فإن الخبر فيه لازم التقديم ، لأن معناه سواء عليهم الإنذار وعدمه ، فلو قدم أأنذرتهم لتوهم السامع أن المتكلم يستفهم حقيقة وذلك مأمون بتقديم الخبر فكان ملتزما[2] .

ومن ذلك قوله تعالى : (وَإِلَيْهِ النُّشُورُ)[3] فإن تقديم الخبر هنا أفاد الحصر .

الموضع التاسع : أن يسند الخبر إلى مبتدأ مقرون بإلا لفظا أو معنى :

فمثال المقرون بإلا لفظا ما في الدار إلا محمد، وما شاعر إلا شوقي ، وما حقيقة إلا الموت وفي القرآن : (مَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ)[4] (وَمَا عَلَيْنَا إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ)[5] .

ومثال المقرون بها معنى أن تقول : إنما في الدار محمد وفي القرآن الكريم (فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَإِنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ)[6] وفيه (فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ

---

(١) سورة البقرة آية ٦ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ورقة ٤٩ مخطوط .

(٣) سورة الملك آية ١٥ .

(٤) سورة المائدة آية ٩٩ .

(٥) سورة يس آية ١٧ .

(٦) سورة التغابن آية ١٢

عَلَيْنَا الْحِسَابُ)[١] ، فالخبر فى هذا كله مقدم لزوما والمبتدأ مؤخر كذلك ، وعلته قصد الحصر أى حصر الخبر فى المبتدأ أى قصر الصفة على الموصوف ولا يستفاد ذلك إلا بالتقديم والتأخير المذكورين .

الموضع العاشر : أن يكون الخبر اسم إشارة المكان نحو : ثم زيد وهنا جعفر .

قال أبو حيان : « فهذا يتقدم على المبتدأ ولا يجوز تأخيره أصلا لأن الخبر فيهما إشارة تقدمت كما تقدم هذا على زيد فى الإخبار ، ألا ترى أنك تقول : هذا زيد ولا تقول : زيد هذا »[٢] .

الموضع الحادى عشر : أن يقترن المبتدأ بفاء الجزاء وقد تقدم الخبر وذلك فى أسلوب أما الشرطية تقول : أما فى الدار فزيد وأما عندك فعلى ، فزيد وعلى مبتدآن مؤخران وخبرهما الظرف قبلهما وقد تقدم لزوما لأنه لا فاصل غيره بين أما وجوابها .

ثم ذكر ابن عصفور القسم الثالث من أقسام الخبر فقال : « وقسم أنت فيه بالخيار وهو ماعدا ذلك » .

ومعناه أنه يجوز لك أن تأتى بالخبر مؤخرا على الأصل من موقعه ، ويجوز لك أن تأتى به مقدما على خلاف الأصل ، وذلك فيما عدا المواضع المذكورة وهى مواضع تأخيره لزوما التى بلغت أربعة عشر موضعا ، ومواضع تقديمه لزوما التى بلغت أحد عشر موضعا . قال ابن عصفور فى ذلك[٣] :

---

(١) سورة الرعد آية ٤٠ .   (٢) التذييل والتكميل : ٢ / ١٣٢ .

(٣) شرح الجمل لابن عصفور : ١ ، ٤٥٣ / ٤٥٤ .

« والقسم الذى أنت فيه بالخيار ما بقى مفرداً كان الخبر أو جملة : فمثال تقديم الخبر مفرداً قولهم : تميمى أنا ، ومشنوء من يشنؤك ، والأصل أنا تميمى ، ومن يشنؤك مشنوء ، ومثال تقديمه جملة قول الفرزدق :

٢٦٦ — إِلَى مَلِكٍ مَا أُمُّهُ مِنْ مُحَارِبٍ
أَبُوهُ وَلاَ كَانَتْ كُلَيْبٌ تُصَاهِرُهْ(١)

تقديره : إلى ملك أبوه ما أمه من محارب ، فأبوه : مبتدأ مؤخر وجملة : ما أمه من محارب : خبر مقدم ، وهذا التقديم جائز » .

وما ذكر من مسائل تقديم الخبر على المبتدأ على سبيل اللزوم أوعلى سبيل الجواز هو مذهب البصريين ، والكوفيون يمنعون تقديم الخبر على المبتدأ مطلقا وعلى ذلك فإن المقدم من الأمثلة السابقة هو المبتدأ والمؤخر الخبر . فإذا قلت زيد قائم فهو مبتدأ وخبر عند الجميع ، وإذا قلت : قائم زيد كان خبرا مقدما جوازا عند البصريين وزيد مبتدأ مؤخر ، وعند الكوفيين فقائم مبتدأ وزيد فاعل سد مسد الخبر .

وقولك : فى المكتبة طالب : أعربه البصريون على أنه خبر مقدم ومبتدأ مؤخر ، وأعربه الكوفيون على أن طالب فاعل بالظرف أو بالمتعلق به ، ومعناه استقر فى المكتبه طالب أو مستقر .

والصحيح ماذهب إليه البصريون سماعا وقياسا :

---

(١) البيت من بحر الطويل قائله الفرزدق من قصيدة يمدح بها عبد الملك بن مروان (ديوانه ج ١ ص ٣٤٨) ويستشهد به على جواز تقدم الخبر على المبتدأ وإن كان الخبر جملة ، والمبتدأ هو أبوه وخبره جملة ما أمه من محارب ، والبيت فى معجم الشواهد ص ١٥٨ ، وقد سبق الاستشهاد به ص ٤٠٠ من الكتاب . (رقم ١٥١) .

أما السماع فقد حكى سيبويه عن العرب: مشنؤمن يشنؤك وتميمى أناوخز صفتك وأرجل عبد الله)[1] .

فى هـــذا كله أخبار مقدمة ومبتدأت مؤخرة فدل ذلك على جواز تقديم الخبر .

وأما القياس فلأن الخبر يشبه الفعل كما أن المبتـدأ يشبـه الفاعل والفعل يتقدم على فاعله فكذلك يتقدم الخبر على المبتدأ وأقيسة أخرى نمسك بالحديث عنها لضيق المقام .

---

(١) كتاب سيبويه ٢ / ١٢٧ .

(ص) قال ابن عصفور :

(وَلاَ يَقْتَضِى الْمُبْتَدَأُ أَزْيَدَ مِنْ خَبَرٍ وَاحِدٍ مِنْ غَيْرِ عَطْفٍ إِلاَّ بِشَرْطٍ ، أَنْ يَكُونَ الْخَبَرَانِ فَصَاعِداً فِي مَعْنَى خَبَرٍ وَاحِدٍ نَحْوَ قَوْلِهِمْ : هَذَا حُلْوٌ حَامِضٌ أَىْ مُزٌّ) .

(ش) بعد أن انتهى من الحديث عن حذف كل من المبتدأ والخبر لزوما وجوازا ، وتقديم الخبر على المبتـدأ لزوما وتأخيره كذلك بقى له فى هـذا الباب موضوع كثر فيه الحديث قبل ابن عصفور وبعده واختلف فيه النحاة قبـــل ابن عصفور وبعده ولـكن ابن عصفور قطع الحديث فيه واختصره حتى صار يشار إليه فى كتب من بعده بأنه خالف النحاة فيه ، هذا الأمر هو تعدد الخبر:

هل يتعدد أو لا يتعدد ؟ وإذا تعدد هل يتعدد بعطف أو بغيره ؟ وكان رأى ابن عصفور فيه واضحا حيث يقول : ولا يقتضى المبتدأ أزيد من خبر واحد من غير عطف إلا بشرط ، أن يكون الخبران فصاعدا فى معنى خبر واحـد وشمـل كلامه ثلاثة أمور :

الأول : عدم جواز التعدد دون عطف إلا أن تريد كون الخبر مجموعهما لا كل واحد منهما على انفراده ، وشرح ابن عصفور ذلك فقال :

إذا قلت زيد راكب ضاحك كان معناه جامعا للركوب والضحك فى حين واحد ، فلا تحتاج إلى العطف لأنهما خبران فى اللفظ وبالنظر إلى المعنى خـبر واحد . ومن ذلك قول العرب : الرمان حلو حامض لأنه معنى مز ، فقولك حلو حامض نائب مناب مزة حتى كأنك قلت هذا مز ومن ذلك قوله وهو حميـد ابن ثور :

٢٦٧ — يَنَامُ بِإحْدَى مُقْلَتَيْهِ وَيَتَّقِى
بِأُخْرَى المَنَايَا فَهُوَ يَقْظَانُ هَاجِـعُ[1]

كأنه قال هو خبيث متحرز أى فهو جامع للنوم واليقظة فى حين واحد ومن ذلك قول الآخر وهو رؤبة :

٢٦٨ — مَنْ يَكُ ذَابَتٍّ فَهَذَا بَتِّى مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشَتِّى[2]

أى فهذا كساء صالح للقيظ والصيف وصلاحيته لهذه الفصول فى حين واحد انتهى[3].

وإن لم يصح الجمع قدر لكل مبتدأ خبر مستقل وبذلك أيضا لايتعدد الخبر ومنه قوله تعالى : (وَهُوَ الغَفُورُ الوَدُودُ ذُو العَرْشِ المَجِيدُ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ)[4].

فقوله : وهو الغفور : مبتدأ وخبر ، والودود : خبر محذوف تقديره وهو الودود وكذا مابعده .

---

(١) البيت من بحر الطويل قائله حميد بن ثور (ديوانه ص ١٠٥) وهو فى الشعر والشعراء أيضا ص ٣٩٨ ، ويستشهد به على مجىء الخبر متعددا على تأويله بخبر واحد والبيت فى معجم الشواهد ص ٣٤١ .

(٢) البيتان من رجز رؤبة فى ملحقات ديوانه ص ١٨٩ وهما فى معجم الأدباء : ١٥١/١١ . ويستشهد بهما على جواز تعدد الخبر مع تأويله بلفظ جامع المعنيين . والبت : كساء غليظ . مقيظ مصيف مشتى : صالح الأوقات الثلاثة والبيت فى معجم الشواهد ص ٤٠٥ .

(٣) شرح الجمل لابن عصفور : حـ ١ ص ٣٥٩ وما بعدها .

(٤) سورة البروج : ١٤ / ١٦ .

ومن ذلك أيضا قوله تعالى : (هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ)(١) — فيجب أن تقدر لكل خبر مبتدأ مستقلا بعد المبتدأ والخبر الأولين وعلى ذلك فلك فى الأخبار المتعددة وجهان وهما ما قاله الشيخ خالد فى شرح التصريح يقول : « والمانع لجواز التعدد كابن عصفور يدعى تقدير هو الثانى من الخبرين أو يدعى أن المبتدأ جامع للصفتين لا الإخبار بكل منهما على انفراده لوجود التعدد لفظا ومعنى نص على ذلك ابن عصفور فى المقرب وشرحى الجمل »(٢) .

وقال سيبويه(٣) : « إذا قلت هذا عبد الله منطلق فلك فيه وجهان » :

أن تضمر هذا أو هو كأنك قلت هذا منطلق أو هو منطلق ، والوجه الآخر أن تجعلهما جميعا خبراً لهذا كقولك هذا حلو حامض لا تريد أن تنقض الحلاوة ولكنك تزعم أنه جمع الطعمين ، قال الله عز وجل « كَلَّا إِنَّهَا لَظَىٰ نَزَّاعَةٌ لِّلشَّوَىٰ »(٤) بالرفع فى قراءة عبد الله بن مسعود وقال : (هَٰذَا بَعْلِي شَيْخٌ)(٥) بِالرَّفْعِ أَيْضًا فِي قِرَاءَةٍ .

وعلق أبو حيان على رأى ابن عصفور فى منع التعدد وتخريج ما جاء على صورة التعدد فقال : « هذا هو اختيار من عاصرناه من الشيوخ »(٦) .

الأمر الثانى : عدم جواز التعدد إلا بالعطف أى جواز التعدد بالعطف تقول : محمد فقيه وشاعر وكاتب فمحمد مبتدأ وفقيه خبره وما بعده معطوف

---

(١) سورة الحشر : ٢٣ .

(٢) شرح التصريح على التوضيح : ١ / ١٨٢ .

(٣) كتاب سيبويه : ٣ / ٨٣ .

(٤) سورة المعارج : ١٥ ، ١٦ .

(٥) سورة هود : ٧٢ .

(٦) التذييل والتكميل : ٢ / ٢٤٢ .

عليه وهو فى الحقيقة لا يسمى تعددا لأنه طالما وجد حرف العطف اقتضى أن يعطف الثانى على الأول فلا يسمى تعددا :

ومن ذلك قوله تعالى : (اعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِى الأَمْوَالِ وَالأَوْلَادِ)[1] فالحياة الدنيا مبتدأ وخبره ومابعده معطوف عليه ومن ذلك قول الشاعر :

٢٦٩ — وَالْمَرْءُ سَاعٍ لِأَمْرٍ لَيْسَ يُدْرِكُهُ
وَالْعَيْشُ شُحٌّ وَإِشْفَاقٌ وَتَأْمِيلُ[2]

وإعرابه كالمثال والآية .

وجعل ابن مالك الخبر فى الآية والبيت مما تعدد مبتدؤه ، حكما[3] ، فصار كقولك :

أولادى مهندس وطبيب ومدرس ، ولا أرى لذلك وجها .

وما سبق من الامرين هو مذهب ابن عصفور فى حكم تعدد الخبر والذى لخصه فى قوله :

---

(١) سورة الحديد : ٢٠ .

(٢) البيت من بحر البسيط وهو مما اكتشفت قائله فهو لعبده بن الطبيب وهو يزيد بن عمرو مخضرم أدرك الإسلام وقاتل مع المثنى بن حارثة والقصيدة فى المفضليات : ١ / ٤٩١ وبيت الشاهد فى : ١ / ٥٢١ . ويستشهد به على جواز تعدد الخبر لتعدد المبتدأ حكما لأن العيش أنواع كثيرة وإن كان واحدا والبيت ليس فى معجم الشواهد .

(٣) شرح التسهيل ورقة : ٥٣ مخطوط .

وَلاَ يَقْتَضِى المُبْتَدَأُ أَزْيدَ مِنْ خَبَرٍ مِنْ غَيْرِ عَطْفٍ إلاَّ أَنْ يَكُونَ الخَبَرَانِ فَصَاعِداً فِى مَعْنَى خَبَرٍ وَاحِدٍ .

الأمر الثالث : جواز التعدد دون جمع أو عطف ويمثل له بقولك : محمد فقيه شاعر وأمثلة الأمر الأول جميعها وتعرب الأخبار على أنها خبر أول وثان وثالث ورابع وتتعدد الأخبار كما تتعدد الصفات للموصوف الواحد وعلى ذلك تقول : محمد : مبتدأ ، وفقيه : خبر أول ، وشاعر : خبر ثان .

فإذا عطفت الأخبار بعضها على بعض كقولك محمد فقيه وشاعر وأمثلة الأمر الثانى جميعها فلا مانع ويسمى ذلك تعددا أيضا ويجوز لك فى إعرابه أن تجعله خبرا ثانيا وأن تجعله معطوفا على الأول وأن تجمع بين الإعرابين فتقول فى المثال المذكور : محمدمبتدأ وفقيهخبر أول وشاعر خبر ثان أومعطوف على الأول أو خبر ثان معطوف على الأول .

هذا وقد أجاز ابن مالك تعدد الخبر وجعله أنواعا ثلاثة[1] :

— تعدد الخبر لفظا ومعنى لمبتدأ واحد : تقول : محمد فقيه شاعر كاتب .

— تعدد الخبر لفظا دون معنى : كقولك : هـذا حلو حامض فهو فى معنى مز .

— تعدد الخبر لتعدد المبتدأ كقولك أولادى فقيه وشاعر وكاتب وجوز العطف فى الأول ومنعه فى الثانى وأوجبه فى الثالث .

وعلق ناظر الجيش على ماذهب إليه ابن عصفور من منع التعدد مطلقا

---

(١) المرجع السابق .

وعلى ماذهب إليه ابن مالك من جواز التعدد مطلقا فقال[1] :

« وإذا حقق الناظر نظره فلا يجد على منع تعدد الخبر دون عطف لمبتدأ واحد دليلا . فالحق أنه جائز كما قال ابن مالك » .

وعلى كل فالرأيان صائبان والتخريجان صحيحان .

(١) شرح التسهيل لناظر الجيش : ١ / ١١٢١ .

(ص) قال ابن عصفور :

(وَيَجُوزُ دُخُولُ الفَاءِ فِي الخَبَرِ إِذَا كَانَ الْمُبْتَدَأُ اسْماً مَوْصُولاً أَوْ نَكِرَةً مَوْصُوفَةً عَامَّةً بِشَرْطِ أَنْ تَكُونَ الصِّلَةُ أَوِ الصِّفَةُ ظَرْفاً أَوْ مَجْرُوراً أَوْ جُمْلَةً فِعْلِيَّةً غَيْرَ شَرْطِيَّةٍ يَكُونُ الفِعْلُ فِيهَا عَلَى هَيْئَةٍ لا تُنَافِي أَدَاةَ الشَّرْطِ ، وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الْمُبْتَدَأُ مُسْتَحِقّاً بِالصِّلَةِ أَوِ الصِّفَةِ) .

(ش) ختم ابن عصفور باب المبتدأ والخبر بهذا الموضع وهو اقتران الخبر بفاء الجزاء جوازاً ، وقد سبق أن قلنا : إن هذه الفاء قد تدخل وجوباً على أحد الركنين ، إما المبتدأ وإما الخبر وذلك إذا وقع أحدهما فى جواب أما الشرطية . فمثال دخولها على المبتدأ أن تقول أما قائم فمحمد ، وأما قاعد فعلى ، ومثال دخولها على الخبر أن تقول فى المثالين السابقين : أما محمد فقائم وأما على فقاعد ومنه قوله تعالى : (فَأَمَّا عَادٌ فَاسْتَكْبَرُوا فِي الأَرْضِ)[1] وقوله : (وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ)[2] وإذا دخلت الفاء على أحد الركنين لزم تأخيره إذا لم يجىء غير الثانى فاصلا بينه وبين أما .

وأما الحديث هنا فهو فى اقتران الخبر وحده بهذه الفاء وهى فاء الجزاء جوازاً وقد اشترط ابن عصفور لذلك شروطاً فى ثلاثة مواضع من هذه الجملة وهذه المواضع هى : المبتدأ ــ صلة المبتدأ ــ الخبر .

---

(١) سورة فصلت : ١٥ .

(٢) سورة فصلت : ١٧ .

أولا : شروط المبتدأ .

اشترط ابن عصفور فيه شرطين يكفى وجود أحدهما فى المبتدأ :

أولهما : أن يكون اسما موصولا غير الألف واللام .

وعلة ذلك أن اقتران الخبر بالفاء لشبه المبتدأ باسم الشرط ، والمبتدأ إذا كان اسما موصولا أشبه الشرط فى العموم لأن الموصول عام بالوضع كالشرط ، كما أنه قد اتفق وجود بعض الأسماء الموصولة والشرطية بلفظ واحد كمن ، وما ، وأى فإنها تأتى موصولة وشرطية وقد اتفقت فى اللفظ كما ترى وهكذا .

ومن أمثلة اقتران الخبر بالفاء والمبتدأ اسم موصول قولك : الذى يأتينى فله جائزة ، والذى عندى فمحبوب ، والذى فى بيتى فمكرم ، فالمبتدأ فى الأمثلة السابقة اسم موصول وصلته ما بعده من جملة فعلية أو جار ومجرور أو ظرف ، ثم الخبر بعد ذلك وهو مقرون بالفاء جوازا لشبه المبتدأ بالشرط ، وشبه الخبر بجواب الشرط ، ويجوز حذف هذه الفاء فتقول : الذى يأتينى له جائزة ، والذى عندى محبوب ، والذى فى بيتى مكرم لأن المشبه وهو الموصول لا يرقى إلى درجة المشبه به فلزمت الفاء فى الثانى وهو جواب الشرط الحقيقى ، ولم تلزم فى الأول وهو خبر الموصول ليكون للأصل على الفرع مزية .

ومن أمثلة اقتران الخبر بالفاء فى القرآن الكريم لهذا الموضع قوله تعالى : ﴿وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾[1] فما : موصولة مبتدأ ، وبكم : صلته وفمن الله : جار ومجروره خبره ، وقرأ نافع بحذف الفاء من الخبر فدل ذلك على أنه

---

(١) سورة النحل : ٥٣ .

ما موصولة وعلى أن الفاء غير لازمة فى هذا الخبر ، ومنـــه أيضا قوله تعالى: (وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ)(١) ومنه أيضا قـــول الشاعر :

٢٧٠— مَا لَدَى الْحَازِمِ اللَّبِيبِ مُعَاراً فَمَصُونٌ وَمَا لَهُ قَدْ يَضِيعُ(٢)

ومن أمثله سقوطها قوله تعالى : (وَالَّذِى جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ)(٣) فالذى مبتدأ واسم الإشارة وما بعده خبره وقد سقطت منه الفاء .

وبقى فى هذا الأمر تنبيه :

زعم هشام أن الموصول إذا أكد أو وصف لم يجز دخول الفاء فى خبره مع استيفاء الشروط فلا يجوز عنده أن تقول : الذى يأتيك هو نفسه فله درهم قال : لأنك لا تريد أن تخص رجلا بعينه وإنما تريد كل من كان منه إتيان إليك فله درهم فإذا قلت نفسه ذهب معنى الجزاء، وكذلك الذى يأتيك الظريف فأكرمه لا يجوز عندهم ، قال ابن عصفور : « وهذا الذى ذهب إليه هشام يعضده أنه لا يحفظ دخول الفاء مع التأكيد أو النعت فى كلام العرب(٤) .

وإنما قلنا فى الموصول غير الألف واللام لأن الألف واللام لا يجوز اقتران

---

(١) سورة الشورى : ٣٠ .

(٢) البيت من بحر الخفيف وهو من الحكم ، قائله مجهول، ويستشهد به على اقتران خبر المبتدأ الواقع اسما موصولا غير أل وصلته ظرف بالفاء لشبه الموصول بالشرط ، والبيت فى معجم الشواهد ص ٢٢٩ .

(٣) سورة الزمر آية ٣٣ .

(٤) شرح التسهيل لناظر الجيش ١/١١٣٤

خبرها بالفاء فلا تقول : الداجح فسعيد لأن المسوغ لدخول الفاء فى خبر الذى والتى ،وهو ما ستشطرته فى جملة الصلة غير موجود فى صلة الذى والتى ولهذا حمل سيبويه قوله تعالى : (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا)[1] وقوله : (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ)[2] على أن الخبر ليس هو المقرون بالفاء وإنما هو محذوف تقديره :فيما يتلى عليكم وفيما فرض عليكم أى حكمهما[3] .

هذا هو رأى البصريين فى أن الألف واللام لايقرن خبرها بالفاء .

وذهب الكوفيون والمبرد من البصريين وتبعهم ابن مالك إلى أنه يجوز دخول الفاء فى خبر الموصول عامة وإن كان الألف واللام ، واحتجوا بالآيتين المذكورتين وجعلوا المقرون بالفاء هو الخبر[4] والصحيح رأى البصريين وهو مامشى عليه ابن عصفور .

واشترط ابن عصفور فى المبتدأ أن يكون موصولا وعلى ذلك فالمبتدأ الموصوف بالموصول لايدخل فى المسألة المذكورة فلا يصح أن تقول : الرجل الذى يأتينى فله جائزة والرجل الذى فى بيتى فمكرم وهكذا .

قال أبو حيان موجها ذلك : « قال بعض أصحابنا : الصحيح عندى أن ذلك لايجوز لأن الأسم المخبر عنه وهوالموصوف بالذىليس بمشبه لاسم الشرط لأن اسم الشرط لايقع بعده إلا الفعل ظاهرا أو مضمرا والاسم الموصوف بالذى ليس كذلك ، انتهى[5] .

---

(١) سورة المائدة : آية ٣٨ .
(٢) سورة النور : آية ٢
(٣) كتاب سيبويه . جـ ١ ص ١٤٢
(٤) الهمع : ١/١٠٩ .
(٥) التذييل والتكميل : ٢/٢٥٨

وذهب ابن مالك إلى أن المبتدأ الموصوف بالموصول يأخذ حكم الموصول في جواز اقتران خبره بالفاء[1] وهو الصحيح لاحتجاجه بما لاشك فيه وهو القرآن الكريم .

قال تعالى : (وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ اللاَّتِي لاَ يَرْجُونَ نِكَاحاً فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ)[2] فالقواعد مبتدأ ، ووصف بالموصول بعده ، واقترن خبره بالفاء .

ومن ذلك قوله تعالى : (قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلاَقِيكُمْ)[3] ، وفيه دخلت الفاء على خبر الموصوف بالموصول بعد دخول إن فدخولها عليه مع عدم إن أحق وأولى .

ومن ذلك أيضا قول الشاعر :

٢٧١ — صِلُوا الْحَزْمَ فَالْخَطْبُ الَّذِي تَحْسِبُونَهُ
يَسِيراً فَقَدْ تُلْفُونَهُ مُتَعَسِّرا[4]

فالخطب مبتدأ ، والذى نعته ، وجملة فقد تلفونه الخبر واقترن بالفاء .

وقد خرج أبو حيان الآيتين على ماذهب إليه فقال : إن الخبر هو الاسم الموصول وأن الجملة المقترنة بالفاء معطوفة على الخبر ، كما خرج البيت على زيادة

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ورقة : ٥٤

(٢) سورة النور : آية ٦٠ .   (٣) سورة الجمعة : آية ٨ .

(٤) البيت من بحر الطويل وفيه دعوة إلى اليقظة فى كل الأمور ، ويستشهد به على اقتران خبر المبتدأ الموصوف بالموصول بالفاء وهو جائز كما يرى ابن مالك . والبيت ليس فى معجم الشواهد .

الفاء[1] وكلها تخريجات بعيدة والصحيح الأول .

الشرط الثانى فى المبتدأ : أن يكون نكرة عامة موصوفة تقول كل رجل يأتينى فله جائزة ، وكل رجل عندى فمحبوب ، وكل رجل فى بيتى فمكرم ، فكل رجل : مبتدأ ويأتينى : صفة له وجملة فله جائزة هى الخبر ومثله مابعده .

ومثل ذلك أيضا قولك : رجل يأتينى فله جائزة بحذف كل لأن النكرة وحدها تفيد العموم أيضا ، وعلته كذلك أن المقصود دلالة المبتدأ على العموم حتى يشبه الشرط فيقترن الخبر بالفاء ، كما يقترن جواب الشرط .

ثانيا : شروط جملة الصلة أو الصفة :

اشترط ابن عصفور فى جملة الصلة أو الصفة شروطا ثلاثة مجتمعة :

أولها : أن تكون أحد ثلاثة أشياء : إما جملة فعلية وإما ظرفا وإما جارا ومجرورا كالأمثلة الثلاثة التى ذكرناها فى الموصول ومثلها فى النكرة .

أما كونها جملة فعلية لا اسمية فلأن اسم الشرط لا يوصل بالجملة الاسمية . وأما كونها ظرفا أو جارا ومجرورا مع أنهما لايكونان شرطا فلأنهما يؤولان بالفعل وعلى ذلك فلا يصح أن تقول : الذى أبوه قائم فله درهم ، وكل رجل أبوه قائم فله درهم بل الصواب إسقاط الفاء لأن الصلة جملة اسمية .

ثانيها : أن تكون الجملة الفعلية غير شرطية فلا يصح أن تقول : الذى إن يأتنى أته فله جائزة وقد عللوه بعلتين :

الأولى : أن المبتدأ إذا دخلت الفاء فى خبره كان منزلا منزلة اسم الشرط

(١) التذييل والتكميل : ٢/٢٥٨ وما بعدها .

واسم الشرط لايجوز دخوله على أداة الشرط. فكذلك ما كان منزلا منزلته.

العلة الثانية : أنك إذا قلت : الذى إن يأتنى أته فله جائزة كان لأداة الشرط جوابان هما الجواب والخبر وذلك غير جائز، ووضحه ابن عمرون قائلا: فإن كانت الصلة شرطا فلا تدخل الفاء فى الخبر لأنه قد أخذ الشرط جوابه فى الصلة فلا حاجة إلى جزاء آخر(١) .

ثالثها : أن تكون الجملة الفعلية على هيئة لاتنافى كونها شرطية لأداة شرط. وعلته أن الفاء إنما تدخل فى الخبر لشبه هذا الفعل بفعل الشرط. فكأنه شرط وعلى ذلك فلا تدخل فى خبر المبتدأ الذى صلته أوصفته جملة منفية بما ، فلا تقول : الذى ما أتانى فله جائزة ، وكل رجل ما أتانى فله جائزة ، بل يجب إسقاط الفاء ، لأن أداة الشرط لاتدخل على الفعل المنفى بما فلاتقل: إن ماأتانى أحد فله جائزة .

ولاتدخل الفاء أيضا فى خبر المبتدأ الذى صلته أو صفته فعل ماض لفظا ومعنى ، كأن تقول : الذى نجح فله جائزة لأن الشرط مستقبل فما حل محله يكون كذلك وصوابه إسقاط الفاء أيضا .

وأما قوله تعالى : (وَمَا أَصَابَكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ فَبِإِذْنِ اللَّهِ)(٢) وقوله : (وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلاَ رِكَابٍ)(٣) فإن تأويله على معنى : وما يتبين إصابته إياكم ، وما يتبين

---

(١) انظر فى نص ابن عمرون . شرح التسهيل لناظر الجيش : ١/١١٣٣ .

(٢) سورة آل عمران آية ١٦٦ ، وانظر البحر المحيط ٣/١٠٨ .

(٣) سورة الحشر آية ٦ .

إفاءة الله عليكم ، وأما قوله تعالى : (وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ)[1] فهو ماض لفظا مستقبل معنى فيصح كونه شرطا .

هذا هو الصحيح ومع ذلك فإن فى الأمر خلافا :

اشترط بعض النحاة كون الصلة أو الصفة على هيئة لاتنافى الشرط على ما بينا وهو الصحيح وقد اختاره ابن عصفور ، ولم يشترط ذلك بعضهم محتجا أن هذا ليس بشرط وإنما هو مشبه به :

قال أبو حيان موضحا ذلك : قال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور مانصه :

« ومن الناس من يشترط فى الفعل الواقع صلة إذا دخلت الفاء فى الخبر أن يكون الفعل مما يحسن وقوعه بعد أداة الجزاء فلو قال : الذى مايؤذينى فله دوهم لم يجز ذلك عنده لأن أداة الشرط لاتدخل على ما النافية ، ومن الناس من أجاز ذلك مع الموصول وإن لم يجزه مع أداة الشرط لأنه ليس بشرط صحيح وإنما هو مشبه به ، ثم قال : والصحيح عندى الامتناع من إجازة ذلك لأنه غير محفوظ من كلام العرب وإذا لم يسمع من كلامها أمكن أن تكون قد امتنعت من إجازته لما ذكرناه من أن الصلة إذ ذاك لاتشبه فعل الشرط »[2] .

وهو واضح فى أن ابن عصفور وكذلك أبو حيان من القائلين بأن تكون الصلة أو الصلة على هيئة لاتنافى الشرط ، وقد وهم السيوطى فى الهمع حيث أسند إلى ابن عصفور أنه لايشترط ذلك[3] .

---

(١) سورة الشورى : ٣٠ .

(٢) التذييل والتكميل : ٢/٢٥٦ .

(٣) همع الهوامع للسيوطى : ١/١٠٩ .

ثالثا : شروط الخبر :

واشترط فيه ابن عصفور — كما اشترط غيره — أن يكون الخبر مستحقا بالصلة أو الصفة . ومعناه أن يكون الخبر مسببا عن الصلة كما أن الجزاء يكون مسببا عن الشرط ، وفى معناه أن الصلة أو الصفة سبب للخبر قال أبو على الفارسى فى الإيضاح له :

« فإذا دخلت الفاء فى خبر المبتدأ الموصول والنكرات الموصوفة آذنت بأن ما بعدها مستحق للفعل المتقدم أو معناه »[1] . وشرحه ابن أبى الربيع فقال :

« اعلم أنك إذا أدخلت الفاء فى خبر الموصول علم أن الخبر مستحق للصلة ، إن كانت علة ومستحق لمعناها إن كانت متضمنة لمعناها ومثال ذلك أن تقول : الذى يرعانى فأنا أحبه فرعايته لك بلا شك علة فى المحبة وسبب لها ، ومثاله : الذى يحسن إلى فأنا أوده لأن النفوس جبلت على حب من أحسن إليها ، فإن قلت : الذى يأتينى فله درهم فليس نفس الإتيان يوجب الدرهم إنما هو متضمن للعلة فى استحقاق الدرهم ، لأن فى الإتيان ميزة وكرامة ورعاية وخدمة استوجب بها صلته عندك »[2] .

هذا وأما قوله تعالى : ﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ﴾[3] فإن أصله

---

(١) الايضاح لأبى على الفارسى ص ١٥ وبقية كلامه : فإذا لم تدخل الفاء فى احتمل أن يكون مستحقا بفعله المتقدم وبغيره .

(٢) شرح الإيضاح لابن أبى الربيع (ميكروفيلم بمعهد المخطوطات العربية رقم ٢٢٠ نحو مصنف غير مفهرس) ونص أبى على وابن أبى الربيع فى شرح التسهيل لناظر الجيش : ١/١١٣٤ وما بعدها .

(٣) سورة النحل : ٥٣ .

وما بكم من نعمة فاشكروا الله عليها لأنها من الله فأقيم السبب مقام المسبب وعلى ذلك فإذا قلت : الذى يأتينى فله جائزة ولم تقدر الإتيان سببا فى استحقاق الجائزة ، أو قلت : الذى فى بيتى فمكرم ولم تقدر السكون فى بيتك سببا فى الإكرام وجب إسقاط الفاء لأن وجود الفاء كما قلنا سبب للجزاء والربط وترتب الثانى على الأول .

وهنا سؤلان لابد من الإجابة عليهما لأنهما يتعلقان بالموضوع المذكور :

السؤال الأول : ماحكم دخول الفاء فى خبر المبتدأ الذى لم يستوف الشروط كأن تقول : محمد فناجح ؟

السؤال الثانى : ما الحكم إذا دخلت النواسخ على الخبر الذى اقترن بالفاء مستوفيا للشروط المذكورة كأن تقول : إن الذى يأتينى فله جائزة ؟

وللاجابة على السؤال الأول نقول :

إن فى المسألة آراء ثلاثة : رأى سيبويه زعيم البصريين وتبعه ابن عصفور ـ رأي أبى الحسن الأخفش ـ رأى الكوفيين :

أما سيبويه فقد ذهب إلى أنه لايجوز دخول الفاء على خبر المبتدأ الذى لايشبه الشرط مطلقا وذلك على النحو الذى بيناه فى الموصول أو الموصوف به أو النكرة العامة بالشروط السابقة فلا يصح أن تقول زيد فمنطلق أو محمد فيذاكر[1] .

---

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافى (رسالة دكتوراه بكلية اللغة) : ٧٠٥/٢ وكتاب سيبويه : ١٣٩/١ .

فإن وجد ما ظاهره ذلك وجب تأويله على زيادة الفاء ومن ذلك قول الشاعر :

٢٧٢ — يَمُوتُ أُنَاسٌ أَوْ يَشِيبُ فَتَاهُمُ
وَيَحْدُثُ نَاسٌ وَالصَّغِيرُ فَيَكْبُرُ[2]

وأما قول الآخر :

٢٧٣ — وَقَائِلَةٍ خَوْلَانُ فَانْكِحْ فَتَاتَهُمْ
وَأُكْرُومَةُ الْحَيَّيْنِ خِلْوٌ كَمَا هِيَا[3]

فيؤول على أن خولان خبر لمبتدأ محذوف أى هذه خولان[3] .

وأما قول الثالث وهو عدى بن زيد :

٢٧٤ — أَرَوَاحٌ مُوَدِّعٌ أَمْ بُكُورٌ
أَنْتَ فَانْظُرْ لِأَيِّ ذَاكَ تَصِيرُ[4]

---

(١) البيت من بحر الطويل وهو لقائل مجهول فى التأمل والتفكر ويستشهد به على زيادة الفاء فى خبر المبتدأ الذى لا يشبه اسم الشرط فى كونه موصولا أو غير ذلك وقد خرجوه ، والبيت فى معجم الشواهد ص ١٥٢ .

(٢) البيت من بحر الطويل وهو لقائل مجهول أيضا وشاهده كسابقه وهو فى معجم الشواهد ص ٤٢٦ .

(٣) انظر كتاب سيبويه : حـ ١ ص ١٣٩ .

(٤) البيت من بحر الخفيف مطلع قصيدة لعدى بن زيد فى الموعظة والتذكير بالموت (أمالى ابن الشجرى ١ / ٧٩) وبعضها فى معجم الشعراء المرزبانى ص ٨١، وفى شرح شواهد المغنى ١ / ٤٦٩ ، وشاهده زيادة الفاء فى خبر المبتدأ الذى لا يشبه الشرط على مذهب الأخفش وقد خرجوه كما فى الشرح ، والبيت فى معجم الشواهد ص ١٧١ .

فيؤول على أن أنت فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور ، أو هو مبتدأ وخبره محذوف تقديره أنت مشغول أو ساه أو هو خبر لمبتدأ محذوف تقديره : الداخل أنت[١] .

وأما قوله تعالى : (هَـٰذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ)[٢] فهذا مفعول لفعل محذوف (فليذوقوا هذا) وليس مبتدأ خبره جملة الطلب بعده وحميم خبر لمبتدأ محذوف .

وأما أبو الحسن الأخفش فقد أجاز دخول الفاء على خبر المبتدأ الذى لايشبه أداة الشرط نحو زيد فمنطلق ، وزعم أن العرب تقول : أخوك فوجد وأخوك فجهد ذكر ذلك فى كتابه معانى القرآن عند تفسير قوله تعالى : (أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِن بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ)[٣] .

ورده ابن مالك قائلا : « ورأيه فى ذلك ضعيف لأنه لم يرد به سماع ولا حجة له فى الأبيات المذكورة لأنه أمكن تخريجها على وجه صحيح لا على دخول الفاء على الخبر المذكور »[٤] .

وأما الكوفيون فقد توسطوا فى الأمر وأجازوا دخول الفاء فى مثل زيد فاضربه وعمرو فلا تشتمه مما كان الخبر فيه أمرا أو نهيا ، وذكروا أن ذلك لضرب من إصلاح اللفظ ، وخرج بعضهم عليه قوله تعالى : (هَـٰذَا فَلْيَذُوقُوهُ) ومنعوا دخولها فى نحو زيد فمنطلق مما لم يكن الخبر فيه أمرا أو نهيا .

---

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافى ٢ / ٧١٠ وكتاب سيبويه ١ / ١٤٠ .
(٢) سورة ص آية ٥٧ .
(٣) سورة الأنعام آية ٥٤ وانظر نص مقالة هذا فى كتاب معانى القرآن له ج ٢ ص ٦٠ (رسالة دكتوره بجامعة القاهرة تحقيق د/ فائز فارس) .
(٤) شرح التسهيل لابن مالك ورقة ٥٤ .

وقد لخص ابن عصفور ذلك كله فى نقل طويل عنه انفرد به ناظر الجيش فى كتابه تمهيد القواعد (شرح التسهيل) ولم أجد هذا النقل فى كتب ابن عصفور التى وقعت تحت يدى يقول ناظر الجيش[1] :

قال ابن عصفور : وأجاز أبو الحسن دخول الفاء فى الخبر وإن لم توجد الشروط وأجاز أن تقول زيد فمنطلق والصحيح أن ذلك لايجوز لأن الفاء إما عاطفة أو رابطة ولا يصح كونها فى زيد فمنطلق كذلك لأن ذلك يؤدى إلى أن يصير المبتدأ بغير خبر ولا رابط ، لأن الخبر يرتبط بالمبتدأ من غير دخول الفاء ، ولاتجوز دعوى الزيادة لأن زيادة الحروف خارجة عن القياس فلايقال به. إلا أن يرد بذلك سماع أو قياس مطرد ، كما فعل بالباء فى خبر ماوليس ولم يجئ فى الفاء إلا قولهم أخوك فوجد وقولهم :

وَيَحْدُثُ نَاسٌ وَالصَّغِيرُ فَيَكْبُرُ .

ثم قال : وأجاز بعض الكوفيين دخول الفاء فى الخبر إذا كان أمرا أو نهيا نحو قولك زيد فاضربه وعمرو فلا تشتمه ومنعوا دخولها فى نحو قولك : زيد فقائم ، وإنما أجازوا ذلك حملا للرفع على النصب وذلك أن العرب تقول : زيدا فاضرب وبزيد فامرر فيتقدم معمول ما بعد الفاء عليها ، ووجه ذلك أن الأصل تنبه فاضرب زيدا أو تنبه فامرر بزيد فحذفت الجملة الأولى لدلالة المعنى عليها فبقيت الفاء أول الكلام وهى موضوعة على أن لاتكون كذلك فقدم مابعدها عليها إصلاحا للفظ .

قال : والصحيح أن ذلك لايقال به إذا وجد فى كلامهم زيد فاضربه

---

(١) شرح التسهيل لناظر الجيش (تمهيد القواعد) ١ / ١١٤١ .

حيث لم تدع إليه ضرورة إذ قد يمكن جعل زيد خبرا لمبتدأ محذوف ، ويكون المعنى هـذا زيد فاضربه ، وتكون الفاء رابطة لجملة الأمر بالجملة التى قبلها أو عاطفة لها عليها ، وإذا نصبت أو جررت والعامل بعد الفاء مفرغ (وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ[1] وَإِلَى رَبِّكَ فَارْغَبْ)[2] لم يكن بد من ادعاء التقدم إذ لا عامل له إلا الفعل الذى بعدها .

ثم ختم ابن عصفور حديثه قائلا : فتبين إذن أن قول العرب زيد فاضربه لا ينبغى أن يحمل على زيادة الفاء فى الخبر كما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش لأن زيادتها لا تنقاس للعلة التى تقدم ذكرها ، ولا على ماذهب إليه الكوفيون وهو أن الأصل تنبه فزيد اضربه لما فى ذلك من تقدير حذف جملة وتقديم الفاء عليها ولا ضرورة إليه إذ قد يمكن الحمل على ماذكرناه»[3] انتهى .

وأما الإجابة على السؤال الثانى وهو حكم دخول النواسخ على الخبر الذى اقترن بالفاء مستوفيا الشروط فنقول :

إن فى المسألة آراء ثلاثة أيضا : رأى سيبويه وتبعه ابن مالك . رأى ابن عصفور - رأى منسوب خطأ إلى الأخفش :

أما رأى سيبويه : فبيانه أن المبتدأ الذى يجوز دخول الفاء فى خبره إذا دخل عليه ناسخ من نواسخ الابتداء غير إن وأن ولكن منع دخول الفاء بالاتفاق وذلك لزوال شبه المبتدأ حينئذ بالشرط . ولأن بعض النواسخ كليت

---

(١) سورة المدثر آية ٣ . (٢) سورة الانشراح آية ٨ .

(٣) شرح التسهيل لناظر الجيش ١ / ١١٤٢ وانظر أيضا الأشباه والنظائر للسيوطى ١ / ٢٠٦ .

ولعل تخرج الكلام عن كونه خبرا وجملة الشرط خبر ، وعليه فلا يصح أن تقول : « ليس الذى يأتينى فله جائزة » .

أو تقول لعل الذى يأتينى فله جائزة ، أما إذا كان الناسخ إن أو أن أو لكن فإن الفاء لايمتنع دخولها تقول : إن الذى يأتينى فله جائزة وكذا إن كل رجل يأتينى فله جائزة وعلته أن هذه الأدوات ضعيفة فى العمل ولا يتغير بدخولها المعنى الذى كان مع المبتدأ ، أما كان وليت ولعل وغيرها فإنها تغير المعنى الذى كان مع الابتداء وتصلح للعمل فى الحال لقوتها فقوى شبهها بالأفعال النواسخ وساوتها فى المنع من الفاء المذكورة[1] .

وقال ابن مالك فى شرح الكافية[2] : إذا دخل شىء من نواسخ الابتداء على المبتدأ الذى اقترن خبره بالفاء أزال الابتداء إن لم يكن إن أو أن أو لكن بإجماع من المحققين ، فإن كان الناسخ إن أو أن أو لكن جاز بقاء الفاء نص على ذلك فى إن وأن سيبويه وهو الصحيح الذى ورد به القرآن المجيد كقوله تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ)[3] وقوله : (إن الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا)[4] ، وقوله : (إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ)[5] .

---

(١) انظر شيئا من ذلك فى الكتاب لسيبويه ١ / ١٠٣ .

(٢) انظر الشرح المذكور ١ / ٣٧٦ .

(٣) سورة الأحقاف آية ١٣ .

(٤) سورة آل عمران آية ٩١ .

(٥) سورة آل عمران آية ٢١ .

ومثال ذلك مع أن قوله تعالى : (وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ)(١) .

ومثال ذلك مع لكن قول الشاعر :

٢٨٥ — بِكُلِّ دَاهِيَةٍ أَلْقَى الْعِدَاةَ وَقَدْ
يُظَنُّ أَنِّي فِي مَكْرِي بِهِمْ فَزِعُ
كَلَّا وَلَكِنَّ مَا أُبْدِيهِ مِنْ فَرَقٍ
فَكَيْ يُغَرُّوا فَيُغْرِيهِمْ بِيَ الطَّمَعُ(٢)

وقول الشاعر :

٢٧٦ — فَوَاللَّهِ مَا فَارَقْتُكُمْ قَالِياً لَكُمْ
وَلَكِنَّ مَا يُقْضَى فَسَوْفَ يَكُونُ(٣)

وأما رأى ابن عصفور فقد ذكر أن نواسخ الابتداء كلها ـ ماعدا إن ـ تزيل الفاء إذا دخلت على المبتدأ المذكور لأن المبتدأ الموصول بدخول النواسخ عليه صار لايشبه الشرط. إلا أن وحدها فإنها تبقى معها الفاء . يقول ابن عصفور فى نص نقله عنه أبو حيان ولم أجده فى كتبه الواقعة بين يدى :

(١) سورة الأنفال آية ٤١ .

(٢) البيتان من بحر البسيط لقائل مجهول والشاهد فى البيت الثانى وهو اقتران خبر لكن بالفاء حيث لم يغير الناسخ كثيرا من معنى الجملة والبيت فى معجم الشواهد ص ٢٢٥ .

(٣) البيت من بحر الطويل نسب لأبى الأفوه الأودى (الأمالى لأبى على القالى ١ / ١٣١) وليس فى ديوانه وشاهده كالذى قبله وهو فى معجم الشواهد ص ٣٩١ .

قال أبو حيان[1] : قال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور : الموصول الذى يجوز دخول الفاء فى خبره إن دخلت عليه ليت ولعل أوما أشبههما من نواسخ الابتداء لم يجز دخول الفاء فى خبره لأن الموصول إذ ذاك لايشبه اسم الشرط لأن اسم الشرط لايعمل فيه ما قبله ، وإذا زال الشبه باسم الشرط لم يكن لدخول الفاء وجه إلا أن تكون زائدة وزيادة الفاء لاتنقاس مالم يكن الناسخ إن فإن كان إن جاز دخول الفاء فى الخبر ومنه قوله : (إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ)[2] .

وجاز ذلك معها وحدها من بين سائر أخواتها لأن العرب تعامل إن زيدا قائم معاملة زيد قائم لما كان فى معنى واحد بدليل قولهم :

إن زيدا قائم وعمرو (بالرفع عطفا على محل إن واسمها) فعاملوا إن الذى يأتيك فله درهم معاملة الذى يأتيك فله درهم . انتهى .

قال أبو حيان :

فظهر بهذا النقل أن دخول الفاء مخصوص بإن وحدها خاصة[3] .

<u>وأما الرأى الثالث وهو المنسوب إلى الأخفش :</u>

فهو منع دخول الفاء فى خبر المبتدأ المذكور إذا دخلت عليه النواسخ كلها ومعها إن وقد نسب هذا الرأى إلى الأخفش[4] ولكن تلك النسبة خطأ .

---

(١) انظر التذييل والتكميل ١ / ٢٦٦ .

(٢) سورة البروج آية ١٠

(٣) انظر التذييل والتكميل أيضا ١ / ٢٦٦ .

(٤) شروح الرضى على الكافية ١ / ١٠٣ ، وحاشية الصبان ١ / ٢٢٥ . والتذييل والتكميل ٢/٢٦٧ .

قال ابن مالك فيه[1] : ويروى عن الأخفش أنه منع من دخول الفاء بعد إن وهذا عجيب لأن زيادة الفاء فى الخبر على رأيه جائزة وإن لم يكن المبتدأ يشبه أداة الشرط نحو زيد فقائم فإذا دخلت إن على اسم يشبه أداة الشرط فثبوت الفاء فى الخبر أحسن وأسهل من وجودها فى خبر زيد وشبهه .

ثم قال : وثبوت هذا عن الأخفش مستبعد . وقد ظفرت له فى كتابه معانى القرآن العزيز بأنه موافق لسيبويه فى بقاء الفاء بعد دخول إن وذلك أنه قال : (وَأَمَّا اللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ فَآذُوهُمَا)[2] فقد يجوز أن يكون هذا خبر المبتدأ لأن الذى إذا كان صلته فعلا جاز أن يكون خبره بالفاء نحو قوله تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ) ثم قال : (فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ)[3] انتهى[4] .

والتحقيق فى المسألة أن الذى نقله ابن مالك عن الأخفش فى كتابه المذكور والذى وجدته أنا أيضا[5] هو المعتمد وهو موافقة الأخفش لسيبويه فى دخول الفاء على خبر إن .

وكيف يخالف عالم مشهور كالأخفش نصوص القرآن واستعمالاته .

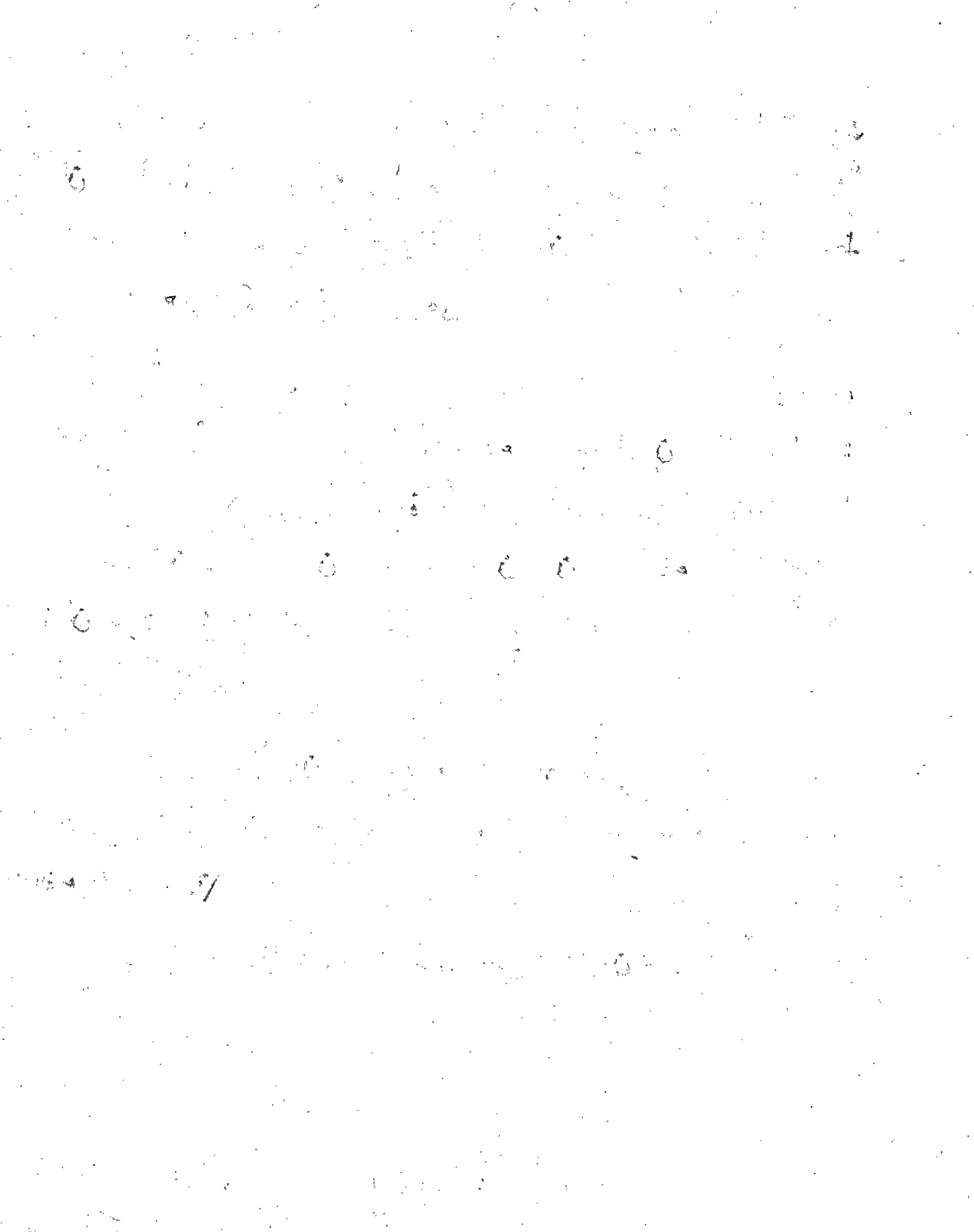
---

(١) شرح الكافية الشافية له ١/٣٧٨ (كتاب مطبوع) .

(٢) سورة النساء ١٦ . (٣) سورة النساء ٩٧ .

(٤) انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ١/٣٧٩ .

(٥) انظر معانى القرآن للأخفش ٢ / ٦٠ (رسالة دكتوراه بجامعة القاهرة د / فايز فارس) .



بَابُ الاشتِغَالِ



(ص) قال ابن عصفور :

(وَإِنَّمَا عُقِّبَ بِهِ بَعْدَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ لِأَنَّ كَثِيراً مِنْ مَسَائِلِهِ يَرْجِعُ إِلَى ذَلِكَ . فَالِاشْتِغَالُ : هُوَ أَنْ يَتَقَدَّمَ اسْمٌ وَيَتَأَخَّرَ عَنْهُ فِعْلٌ مُتَصَرِّفٌ أَوْ مَا جَرَى مَجْرَاهُ قَدْ عَمِلَ فِي ضَمِيرِ ذَلِكَ الِاسْمِ أَوْ فِي سَبَبِيِّهِ ، وَلَوْ لَمْ يَعْمَلْ فِيهِ لَعَمِلَ فِي الِاسْمِ الْمُشْتَغِلِ عَنْهُ أَوْ فِي مَوْضِعِهِ .

فَمِثَالُ عَمَلِهِ فِي الِاسْمِ قَوْلُكَ : زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَعْمَلِ الْفِعْلُ فِي الضَّمِيرِ لَنَصَبَ زَيْدًا .

وَمِثَالُ عَمَلِهِ فِي مَوْضِعِهِ قَوْلُكَ : أَزَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ أَلَا تَرَى أَنَّ قَامَ لَوْ لَمْ يَعْمَلْ فِي الْأَبِ لَمْ يَعْمَلْ فِي زَيْدٍ لِأَنَّ الْفَاعِلَ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى الْفِعْلِ لَكِنْ يَعْمَلُ فِي ظَرْفٍ أَوْ جَارٍّ وَمَجْرُورٍ إِنْ وَقَعَ مَوْقِعَهُ .

وَأَعْنِي بِالسَّبَبِيِّ مَا اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرٌ عَائِدٌ عَلَى الْمُشْتَغِلِ عَنْهُ أَوْ مَا اشْتَمَلَتْ صِفَتُهُ عَلَى ضَمِيرٍ عَائِدٍ عَلَيْهِ وَمَا عُطِفَ عَلَيْهِ اسْمٌ قَدِ اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرٌ عَائِدٌ عَلَيْهِ بِالْوَاوِ خَاصَّةً وَمَا أُضِيفَ إِلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ) .

(ش) ذكر ابن عصفور سبب وضعه باب الاشتغال بين مرفوعات الأسماء عامة وعقب باب المبتدأ والخبر خاصة فقال : لأن كثيراً من مسائل باب الاشتغال ترجع إلى باب المبتدأ والخبر ، وذلك حين يكون الاسم المتقدم المشغول عنه العامل بضميره مرفوعا وهو إنما يرفع فى مسائل كثيرة على الابتداء والجملة بعده خبر له فهو من تكملة الحديث عن المبتدأ ، ومن القليل رفعه على الفاعلية بفعل محذوف يفسره المذكور .

وقد راعى ابن مالك ذلك القليل وهو رفعه على الفاعلية فوضع الباب في مصنفاته عقب باب الفاعل ونائبه[1].

وأما الزمخشري وابن الحاجب فقد ذكرا الباب بين المنصوبات عامة وعقب باب المفعول به خاصة، لأن الاسم المتقدم المشغول عنه العامل بضميره يكون تارة منصوبا وهو حينئذ ينصب على أنه مفعول به لفعل وفاعل مقدرين[2].

وما فعله ابن عصفور أصح مما فعله غيره، لأن الاسم يرفع على الابتداء: إما جوازا أو وجوبا في مواضع أربعة من خمسة وهو حين يرفع لايحتاج إلى تقدير، ولا ينصب على المفعولية وجوبا إلا في واحدة هي الخامسة، وإذا نصب على المفعولية فإنما يحتاج إلى تقدير ناصب من الفعل أو مايشبهه.

قال ابن يعيش في معنى ذلك في مفتتح باب الاشتغال[3]: «اعلم أن هذا الضرب يتجاذبه الابتداء والخبر والفعل والفاعل، فإذا قلت: زيد ضربته فإنه يجوز في زيد وما كان مثله وجهان: الرفع والنصب، فالرفع بالابتداء والجملة بعده الخبر وجاز رفعه لاشتغال الفعل عنه بضميره وهو الهاء ولولا الهاء لم يجز رفعه لوقوع الفعل عليه فإن حذفت الهاء وأنت تريدها فقلت زيد ضربت بالرفع جاز عند البصريين على ضعف لأن الهاء وإن كانت محذوفة فهي في حكم المنطوق بها، قال الشاعر:

---

(١) انظر باب الاشتغال في الألفية وفي التسهيل وفي الكافية الشافية وكلها لابن مالك.

(٢) انظر باب الاشتغال في المفصل للزمخشري ص ٧٩ وفي الكافية لابن الحاجب ص ٩٧.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش: جـ ٢ ص ٣٠.

٢٧٧ — قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الخِيَارِ تَدَّعِى
عَلَىَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ(١)

والنصب بإضمار فعل تفسيره هذا الظاهر وتقديره ضربت زيدا ضربته .

وقد عرف ابن عصفور باب الاشتغال بما ذكر فقال : (هُوَ أَنْ يَتَقَدَّمَ اسْمٌ وَيَتَأَخَّرَ عَنْهُ فِعْلٌ مُتَصَرِّفٌ أَوْ مَا جَرَى مَجْرَاهُ، قَدْ عَمِلَ فِي ضَمِيرِ ذَلِكَ الاسْمِ أَوْ فِي سَبَبِيِّهِ وَلَوْ لَمْ يَعْمَلْ فِيهِ لَعَمِلَ فِي الاسْمِ المُشْتَغِلِ عَنْهُ أَوْ فِي مَوْضِعِهِ) .

وإنما أطال فى التعريف لأن فروع الباب كثيرة ، ومع ذلك فإن هناك فروعا لم يشملها التعريف تأتى عرضا فى ثنايا الباب .

أما شرح التعريف بالتفصيل واختلاف النحاة حول مايندرج تحت هـذا الباب ومايخرج منه محترزات التعريف فسنؤجله قليلا ، ثم نقول :

إن التعريف ينطبق على قوله تعالى فى بيان جزاء المتقين (جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا)(٢) فقد قرأ حفص برفع جنات على الابتداء والجملة بعده خبر والرابط هو الضمير الواقع مفعولا به وهذا لا إشكال فيه لأن الاسم إذا رفع على الابتداء

---

(١) بيتان من الرجز المشطور لأبى النجم العجلى سبق الاستشهاد بهما قبل ذلك فى باب المبتدأ والشاهد هنا هو الشاهد هناك حيث رفع لفظ كله على الابتداء وبعده جملة فعلية هى الخبر حذف منها الضمير الرابط المنصوب وهو قليل وكان الأولى نصب كله مفعولا به مقدما لـكن جاز الرفع لتقدير وجود الهاء .

وانظر الحديث عن الشاهد بالتفصيل ص ٦٧٠ من هذا الكتاب .

(٢) سورة الرعد آية ٢٣ .

وأخبر عنه بالجملة بعـــده واشتملت الجملة على رابط المبتدأ فقد أخذ كل ذى حق حقه .

وقرأ غير حفص بنصب جنات لتكون مفعولا به لفعل محذوف أى يدخلون جنات عدن ويكون يدخلونها المذكور تفسيراً له وعوضا عنه . وكان أصل الكلام ـ والله أعلم ـ يدخلون جنات عدن فتقدم المفعول به وجىء بضميره ليعمل فيه الفعل المذكور ثم نصب المفعول المقدم بفعل محذوف كما قلنا ولا يصح نصبه بالفعل المذكور لأن الفعل لا يعمل فى الاسم الواحد مرتين فى آن واحد : فى ظاهره وفى مضمره .

وعلى ذلك فإن جنات هى الاسم المقدم وقد تأخر عنه فعل متصرف وهذا الفعل قد عمل فى ضمير ذلك الاسم ولو لم يعمل الفعل فى الضمير وسلط فى عمله على الاسم الظاهر لنصبه مقدماً كما ينصبه مؤخرا وكنت تقول جنات عدن يدخلون.

وعلى ذلك فباب الاشتغال لابد فيه من أركان ثلاثة هى الاسم المتقدم ويسمى بالمشغول عنه أو المشتغل عنه أى شغل عنه الفعل أو اشتغل عنه بالعمل فى ضميره ، ثم الفعل وشبهه وهو العامل المتأخر ويسمى بالمشغول أى مشغول بالعمل فى الضمير عن العمل فى الظاهر السابق ، ثم آخرها وهو الضمير ، وهو المعمول للفعل أو المضاف إلى الضمير ويسمى بالمشغول به أى شغل الفعل بالعمل فيه عن العمل فى ظاهره المذكور .

أما شرط الركن الثالث وهو المشغول به فهو ألا يكون أجنبيا عن المشغول عنه بل يكون ضميره كقولك : الطعام أكلته ، أو المضاف إلى ضميره كقولك : الطعام أكلت أطيبه ، وهكذا ، ويسمى ملابسا للضمير أو سببيا من الاسم السابق .

ومن شروطه أيضاً أن يكون معمولا للعامل الثانى الظاهر ليكون الكلام جملة واحدة وعلى ذلك فلا يصح وقوع البدل مشغولا به لأنه على نية تكرار العامل فكأنه من جملة أخرى فلا يصح أن تقول زيد ضربت بكرا أخاه إذا قدرت أخاه بدلا لعدم حصول الربط ، وانتفاء السببية أما إذا قدرته عطف بيان فإنه يجوز لأنه من كال الاسم السابق ، وسيأتى توضيح ذلك .

أما شرط المشغول وهو العامل فهو أن يصلح للعمل فى الاسم المتقدم وذلك حتى يفسر عاملا لأن مالا يصلح للعمل فى المتقدم لا يفسر عاملا ، فمثلا فعل التعجب لا يصح عمله فى معمول تقدم فلا يجوز وقوعه فى باب الاشتغال عاملا فلا تقول زيداً ما أحسنه ولا زيد أحسن به ، وأصله ما أحسن زيدا ، وأحسن بزيد ، ومثله اسم الفعل فلا يجوز زيدا تراكه بالنصب لأن اسم الفعل لضعفه لا يعمل فى معمول متقدم ، ومثل ذلك الحرف ، كقولك : إن محمدا ناجح فلا يجوز فيه محمدا إنه ناجح بالنصب على أن يكون محمد اسما لإن محذوفة فسرت بالمذكورة ، ولكن الأساليب الثلاثة تجوز على رفع الاسم السابق ليكون مبتدأ والجملة بعده خبر وهكذا .

أما شرط المشغول عنه وهو الاسم الظاهر المتقدم فشرطه أن يكون متقدما فإن تأخر منصوبا مع وجود الضمير كأن تقول : أكلته الطعام كان بدلا من الضمير ، وإن تأخر مرفوعا كان مبتدأ والجملة قبله خبر .

ومن شروط المشغول عنه أن يكون مفتقرا لتلك الجملة التى بعده فإذا استغنى الاسم عما بعده لا يكون منصوبا بفعل محذوف يفسره المذكور بل يعرب حسب الجملة التى استغنى بها ، فزيد من قولك فى الدار زيد فاضربه مستغن عما بعده فهو مبتدأ والظرف قبله خبره فلا ينصب مفعولا ، ومثله قوله

تعالى : (وَالسارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقطَعُوا أَيْدِيَهُمَا)[1] .

فإن تقديره عند سيبويه[2] : وفيما يتلى عليكم السارق والسارقة أى حكمهما فهو مبتدأ حذف خبره للعلم به ثم بين الحكم بقوله (فَاقطَعُوا أَيْدِيَهُمَا) قال ابن مالك : ولولا ذلك لكان النصب مختارا لأن الفعل المشتغل إذ كان أمراً أو نهيا ترجح النصب[3] .

ومن شروط المشغول عنه أن يتعين بعود الضمير إليه ، تقول الطعام أكلته ومحمد وعلى ضربهما فإذا لم يتعين بعود الضمير إليه فلا تكون المسألة من باب الاشتغال وذلك إذا قلت : محمداً الثوب أعطيته فلا يصح الأسلوب إذا نصبت الاسمين لجهالة مرجع الضمير ، وإن رفعت أحدهما ونصبت الآخر مقدمين أيضاً صح الأسلوب وكان المرفوع مبتدأ ، والمنصوب مفعولا به تقول : محمد الثوب أعطيته ، وإذا أخرت واحدا ليكون مفعولا به صح الأسلوب رفعت المقدم أو نصبته .

ومن شروط المشغول عنه أن يقبل التقدم فلا يصح الاشتغال فى أساليب الشرط - غير إن - وأساليب الاستفهام - غير الهمزة - لأن هذه الأدوات لا يليها إلا الفعل أبداً ولا يقدم عليه الاسم تقول : من يحفظ القرآن فهو فائز ، وتقول : هل حفظت القرآن فلا يجوز فى الاسم المنصوب فى المثالين أن تقدمه على الفعل مشغولا عنه لأن هذه الأدوات تأبى أن يفصلها من الفعل فاصل ولو لفظا وسيأتى توضيح ذلك كثيراً فى ثنايا الباب .

---

(١) سورة المائدة آية : ٣٨ .   (٢) كتاب سيبويه : ١/١٤٣ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك (مخطوط رقم ١٠ ش نحو بدار الكتب - باب الاشتغال جـ ٢) .

ومن شروط المشغول عنه أن يقبل الإضمار فلا يصح الشغل عن الحال والتمييز والمفعول المطلق المؤكد والمفعول معه ومجرور كاف التشبيه وحتى ، وغير ذلك مما يمتنع إضماره كما يمتنع أيضاً تقدمه على عامله .

وأما المفعول فيه وهو الظرف والمفعول المطلق المبين للنوع فيجوز الاشتغال عنهما لأنهما ينصبان على التوسع فيصيران كالمفعول به فى جواز الإضمار تقول فى الأول : يوم الجمعة صمته رفعاً ونصباً كما تقول : الضرب الشديد ضربته زيداً .

وينبغى أن يعلم أن أسلوب الاشتغال على الوجه الذى ذكرناه وبينا أركانه وشروط كل ركن يكثر استعماله فى الأساليب العربية المختلفة وفى أحاديث الناس كما ورد فى كلام العرب شعرها ونثرها وكثر استعماله فى كتاب الله ، لأن الذات التى يقع منها الفعل أو التى يقع عليها الفعل كثيراً ما تكون لها مكانة كبيرة فى نفس المتكلم فيقدمها فى الكلام ثم يسند إليها الحدث ثم يأتى بضميرها مرة أخرى ، فينجلى المقصود من الكلام ويبلغ ذو المرام المرام .

ومن أساليب الاشتغال فى القرآن الكريم قوله تعالى : (وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ)[1] وقوله (وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ)[2] وقوله : (وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ)[3] وقوله : (إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ)[4] وقوله : (إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ)[5] ... الخ .

---

(١) سورة النحل آية : ٥ .
(٢) سورة يس آية : ٣٩ .
(٣) سورة الرحمن آية : ٧ .
(٤) سورة القمر آية : ٤٩ .
(٥) سوة الانشقاق آية : ١ .

شرح التعريف :

قوله (أنْ يَتَقَدَّمَ اسْمٌ) هو ما مثلنا به كثيرا يخرج ما إذا كان الاسم مؤخرا فإنه حين ينصب يكون بدلا، وحين يرفع يكون مبتدأ مؤخرا كما ذكرنا .

وقوله (وَيَتَأَخَّرَ عَنْهُ فِعْلٌ مُتَصَرِّفٌ) أي ليعمل فى ضمير المشغول عنه ثم يجوز له بعد ذلك أن يفسر عاملا فى الاسم الظاهر المتقدم .

واشترط ابن عصفور التصرف فى الفعل فلا يجوز الاشتغال مع فعل جامد كنعم وبئس وليس وفعل التعجب ، لأن الأولين لايعملان النصب فى مفعول ، فلا يفسران عاملا ، والأخيرين وإن عملا النصب فى المفعول أو مايشبه المفعول إلا أنهما لضعفهما عن العمل بسبب جمودهما لا يتقدم معمولهما ، فإذا فرغا من الضمير لم يعملا فى الاسم المتقدم وهو شرط فى هذا الباب .

وعبر ابن مالك عن شرط التصرف فى العامل بقوله (أنْ يَكُونَ جَائِزَ الْعَمَلِ فِيماَ قَبْلَهُ) فخرج بذلك أفعل التعجب (زيد ما أحسنه) واسم الفعل (زيد تراكه) وأفعل التفضيل (زيد أحسن منه عمرو) ، فهذه الأنواع لاتعمل فى معمول متقدم فلا تفسر عاملا .

وعلق ناظر الجيش على صيغة الشرط فى العامل عند ابن عصفور وابن مالك فقال[1] : إن ابن عصفور قيد العامل المشتغل بالضمير بكونه متصرفا، وابن مالك عدل عن التقييد بالتصرف إلى التقييد بجواز العمل فيما قبله ، والذى فعله ابن مالك أولى بل هو المتعين لأن سيبويه رحمه الله تعالى ذكر من مسائل

---

(١) شرح التسهيل لناظر الجيش (مخطوط رقم ٦٢ نحو بدار الكتب - باب الاشتغال) . وهو منسوب خطأ لأبى حيان .

الباب : أزيدا لست مثله ، وليس غير متصرفة ، فيكون ذلك استدراكا على ابن عصفور حينئذ ، لأن ليس يجوز تقدم خبرها عليها على الأصح فهي على هذا جائزة العمل فيما قبلها مع انتفاء التصرف عنها » .

وقوله (أو ماجرى مجراه) الذي يجرى مجرى الفعل فى العمل فى ضمير الاسم السابق| وتفسير عامل له هو اسم الفاعل واسم المفعول بمعنى الحال والاستقبال ، والأمثلة التى تعمل عمل اسم الفاعل والمصدر الموضوع موضع الفعل نحو ضربا زيدا تريد اضرب زيدا .

وعلى ذلك يجوز أن تقول : أزيدا أنت ضاربه ويكون التقدير أضارب زيدا أنت ضاربه ، ويعرب ضارب : مبتدأ ، وزيدا : مفعول به ، وأنت : فاعل سد مسد الخبر ، وقد اعتمد الوصف على استفهام ، وقد يعرب ضارب : خبرا مقدما وأنت هو المبتـــدأ وأما ضاربه (المفسر) فهو خبر لمبتدأ محذوف تقديره أنت .

وأولى من هذا كله أن يضمر الفعل ويكون التقدير : أتضرب زيدا أنت ضاربه .

وقوله (قَدْ عَمِلَ فِي ضَمِيرِ الاسْمِ أَوْ فِي سَبَبِيِّهِ) شرحه ابن عصفور فقال[1] : الضمير معلوم (الطعام أكلته) والسببى : هو الاسم المضاف إلى ضمير الاسم الأول مباشرة أو بواسطة ، فالمباشرة : زيد ضربت غلامه ، وللمضاف بواسطة : زيد ضربت غلام أخيـه ، والموصوف بما فيه ضمير الاســم الأول كقولك : زيد ضربت رجلا يحبه ، والمعطوف عليه اسم قد اتصل به ضمير يعود

---

(١) شرح الجمل (الكبير) لابن عصفور : ج ١ ص ٣٦١ وما بعدها .

على الاسم الأول عطف بيان نحو : زيد ضربت عمرو أخاه إذا كان عمرا أخا زيد ، والمعطوف عليه اسم قد اتصل به ضمير الأول بالواو خاصة نحو : زيد ضربت رجلا وأخاه ، فإن عطف عليه بغير الواو لم تجز المسألة لأنك إذا قلت : رجلا ثم أخاه كانت الجملة من قولك ضربت رجلا في موضع الخبر ، ولا ضمير يعود منها على المبتدأ ، ولا يعتد بالضمير الذى اتصل بالآخر لأنك عطفته بثم ، وثم تجعل الثانى بعد الأول بمهلة ، فكأنك قلت : زيد ضربت رجلا ، واستقل الكلام ، ثم أخبرت بعد ذلك بضربك للأخ ، فإذا قلت : زيد ضربت رجلا وأخاه فليس كذلك لعدم المهلة فى الأول ، كأنك قلت : زيد ضربت رجلا مع أخيه ، وكذلك البدل لأنه على تقدير تكرار العامل فإذا قلت : زيد ضربت عمرا أخاه ، وجعلت الأخ بدلا فكأنك قلت : زيد ضربت رجلا ضربت أخاه فتخلو الجملة التى هى فى موضع الخبر من ضمير يعود على المبتدأ[1] .

وذكر ابن مالك أن الفعل المشغول إما أن يعمل فى الضمير أو فى ملابسه ويقصد بملابس الضمير المضاف إليه وهو السببى ثم قال[2] :

« وَمُلَابِسُ الضَّمِيرِ بِنَعْتٍ أَوْ مَعْطُوفٍ بِالْوَاوِ غَيْرِ مُعَادٍ مَعَهُ الْعَامِلُ كَمُلَابَسَتِهِ بِدُونِهِمَا ، وَكَذَا الْمُلَابَسَةُ بِالْعَطْفِ فِي غَيْرِ هَذَا الْبَابِ » .

ومثل للملابسة بالنعت بقوله : زيدا رأيت رجلا يحبه ، وللمعطوف بالواو بقوله : زيدا رأيت عمرا وأخاه .

وفرق ناظر الجيش بين كلام ابن عصفور فى السببى وكلام ابن مالك فيه فقال[3] : واعلم أن إيراد ابن عصفور لهذه المسألة أحسن من إيراد ابن مالك لها

---

(١) المرجع السابق . (٢) تسهيل الفوائد ص ٨١ وما بعدها .

(٣) شرح التسهيل لناظر الجيش ج ٢ (مخطوط بدار الكتب ـ باب الاشتغال) .

وذلك أنه عبر عن الملابس بالسببي ثم قال : وأعني بالسببي ما اتصل به ضمير عائد على المشتغل عنه وما اشتملت صفته على ضمير عائد عليه ، وما عطف عليه اسم قد اتصل به ضمير عائد عليه بالواو خاصة وما أضيف إلى شيء من ذلك ، ولما مثل للأول بزيد ضربت أخاه ساق معه في التمثيل زيد ضربت الذي ضربه ، وذلك لأن الصلة من كال الموصول ، فلذا لم يقل : وما اشتملت صلته على ضمير عائد إلى الاسم الأول ، وذكر في شرح الجمل المعطوف عليه اسم قد اتصل به ضمير يعود على الاسم الأول عطف بيان نحو زيد ضربت عمرا أخاه إذا كان عمرو أخا زيد ، لكن نحو زيد ضربت راغبا فيه قد شملتها عبارة ابن مالك ولم يظهر لي دخولها تحت كلام ابن عصفور .

ثم قال[1] : وقد عرف من هذا الذي ذكروه أن لا ملابسة مع البدل وكذا لا ملابسة مع العطف بغير الواو ، وإذا كان كذلك فلا يعد المبدل منه ، ولا المعطوف عليه بغير الواو سببيين ، أما البدل : فلأنه على نية تكرار العامل فإذا قلت زيد ضربت عمرا أخاه وجعلت الأخ بدلا فكأنك قلت زيد ضربت رجلا ضربت أخاه قال ابن عصفور : فتخلو الجملة التي هي في موضع الخبر من ضمير يعود على المبتدأ ، وفي هذا التعليل الذي ذكره نظر لأن مقتضاه منع صحة كون الاسم مبتدأ ، ولا يلزم من ذلك منع النصب بفعل مقدر على أنه من باب الاشتغال .

قال : والأولى أن يعلل منع الملابسة بالبدل بشيء وهو أن شرط الاسم الذي شغل العامل عن الاسم السابق ضميرا كان أو سببيا أن يكون معمولا للعامل الذي شغل بأحدهما ليكون الكلام جملة واحدة وإذا كان البدل على

---

(١) المرجع السابق .

نية تكرار العامل يصير كأنه من جملة أخرى ، ومتى قدر أنه من جملة أخرى ، وكل جملة مستقلة بنفسها فلا تدخل الجملة الثانية فى الأولى فلا يحصل الربط ويلزم انتفاء السببية حينئذ .

وأما العطف فإنما فرق فيه بين الواو وغيرها من أجل أن الواو تنفرد من بين أخواتها بأنها قد تكون جامعة ، وإذا كانت كذلك صيرت المعطوف والمعطوف عليه بمنزلة اسم واحد وذلك نحو قولك .

هذان زيد وعمرو فإنهما معا خبر عن اسم الإشارة ، وأيضا فلأن الواو إذا كانت جامعة كانت بمعنى مع فإذا قلت : زيد ضربت رجلا وأخاه فكأنك قلت : زيد ضربت رجلا مع أخيه ، وليس هذا المعنى بموجود فى الفاء ولا فى ثم ، فلهذا ثبتت الملابسة للمعطوف عليه إذا كان المعطوف قد عطف بالواو ، ولم تثبت له إذا كان المعطوف قد عطف بثم أو بالفاء ثم قال : ونبه ابن مالك بقوله : (غير معاد معه العامل) على أنه إذا أعيد العامل امتنع الاشتغال نحو زيد رأيت عمرا ورأيت أخاه ، وذلك لأن السببي صار من جملة أخرى ، وإذا امتنع الاشتغال مع البدل لكونه فى نية تكرار العامل كان امتناعه فى هذا أولى . انتهى كلام ناظر الجيش وليس بعده كلام[1] .

ولا ينحصر عمل الفعل فى ضمير الاسم السابق أو فى سببيه بل يجوز عمله فى الاسم الظاهر مكررا كأن تقول : زيد ضربت زيدا ويكون من باب الاشتغال أيضا لا من باب التأكيد يقول ناظر الجيش فى ذلك وقد أسند هذا الرأى لابن عصفور : ذكر النحاة أن العامل قد لا يشتغل بالضمير ولا بالسببي وإنما يشتغل بالظاهر الذى هو الاسم السابق فيذكر بعد العامل مكررا نحو

---

(١) شرح التسهيل له (ج ٢ باب الاشتغال) .

قولك : زيد ضربت زيدا ، لكنهم قالوا : إنما يجيء ذلك فى الشعر أما فى الكلام فلا ، قالوا : وإنما جرى تكرار الظاهر فى هذا الباب مجرى المضمر كما جرى مجراه فى ربط الجملة الواقعة خبرا المبتدأ قال ابن عصفور : ومما جاء من ذلك قول الشاعر :

٢٧٨ — إِذَا الْوَحْشُ ضَمَّ الْوَحْشَ فِى ظُلُلَاتِهَا
سَوَاقِطُ مِنْ حَرٍّ وَقَدْ كَانَ أَظْهَرَا[١]

قال : فالوحش مرفوع بفعل مضمر يفسره الفعل الظاهر والتقدير إذا ضم الوحش ضم الوحش[٢] .

وأما قوله : (وَلَوْ لَمْ يَشْغَلْ فِيهِ لَعَمِلَ فِى الاسْمِ الْمُشْتَغِلِ عَنْهُ أَوْ فِى مَوْضِعِهِ) .

فهو بيان لشرط العامل وهو الفعل أو ما جرى مجراه ، فإن شرطه أنه لو فرغ من العمل فى الضمير أو السببى وسلط على الاسم السابق لعمل فيه أو فى موضعه .

فمثال عمله فى الاسم قولك : زيد ضربته فالهاء وهى ضمير الغيبة للمفرد مفعول به للفعل المذكور ، ولو فرغ الفعل من العمل فى هذا الضمير وسلط على الاسم السابق فقلت : زيدا ضربت لعمل فيه النصب ، وعلى ذلك يخرج فصل

---

(١) البيت من بحر الطويل وهو للنابغة الجعدى يصف سربا من الوحش تظلل بغابات من الأشجار عند نزول الحر وسواقط جمع ساقط يقال سقط الحر أى نزل وأظهر صار فى وقت الظهيرة وشاهده واضح من الشرح حيث ناب الاسم الظاهر عن ضمير المشغول عنه كما ينوب فى رابط جملة الخبر ، والبيت فى معجم الشواهد ص ١٤٠ .
(٢) شرح التسهيل لناظر الجيش (باب الاشتغال) الجزء الثانى

التعجب وغيره مما ذكرناه سابقا مما لا يصح أن يعمل فى معمول متقدم فيجب رفع المشغول عنه فى ذلك كله ولا يجوز نصبه بفعل محذوف .

وعبر ابن مالك عن ذلك فقال عن العامل[1] : « بجائز العمل فيما قبله غير صلة ولا مشبه بها ولا شرط مفصول بأداته ، ولا جواب مجزوم ، ولا مسند إلى ضمير السابق ، ولا تالى استثناء أو معلق أو حرف ناسخ أو كم الخبرية أو حرف تحضيض أو عرض أو تمن بألا » .

ثم شرحه قائلا[2] : نبهت على مايعرض للعامل الجائز العمل فيما قبله مما يجعله ممنوع العمل وممنوع الصلاحية للتفسير . فمن ذلك وقوعه صلة نحو زيد أنا الضاربه ، وذكر أن تلد ناقتك أحب إليك أم أنثى ، ومن ذلك شبهه بصلة نحو ماشىء تحبه يكره ، وزيد حين ألقاه يسر ، فإن الصفة والمضاف إليها يشبهان الصلة فى تتميم ما قبلهما بهما فلا عمل لهما فيما تقدم مع التفريغ فلا يفسران عاملا فيه مع الاشتغال .

ثم قال : ومن موانع العمل والتفسير وقوع الفعل شرطا مفصولا بأداته نحو : زيد إن زرته تكرمه ، فإن أداة الشرط لها صدر الكلام فلا يؤثر معمولها فيما قبلها عملا ولا تفسيرا ، ومن موانع العمل والتفسير وقوع الفعل جوابا مجزوما نحو زيد إن يقم أكرمه . فلو كان الفعل الواقع موقع الجواب فعلا مضارعا جاز عند سيبويه إعماله فى الاسم السابق مع التفريغ وتفسيره عاملا مع الاشتغال لأنه عنده مقدر التقديم مدلول به على جواب محذوف (أَزيدٌ إنْ يُصْرَعْ أخُوهُ يُصْرَعُ) ومن موانع العمل والتفسير وقوع الفعل بعد استثناء :

---

(١) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص ٨٠ .

(٢) شرح التسهيل له (باب الاشتغال) .

نحو ما زيد إلا يضربه عمرو ، فلا يجوز فى زيد إلا الرفع لأن ما بعد إلا لا يعمل فيما قبلها ، ومن الموانع أيضا وقوع الفعل بعد ناسخ للابتـــداء نحو زيد إنى أضربه ، وعمرو ليتنى ألقاه ، ومن الموانع وقوع الفعل بعد معلق والمراد بالمعلق : الاستفهام والنفى بما ولاما الابتـــداء والقسم نحو زيد هل ضربته وخالد ما أنساه .. إلخ . فلا يجوز فى الاسم السابق فى هذا كله إلا الرفع على الابتداء لأن العامل فى الجملة التى بعده لا يجوز تفريغه من الضمير وتسليطه على الاسم السابق ، لأن هذه الأمور يمنع مابعدها أن يعمل فيما قبلها ، وبالتالى لا يفسر عاملها عاملا ، وهو حديث طويل يأتى بعد .

ولـكن هنا سؤال وهو : أى عمل يعمله الفعل فى ضمير الاسم السابق أو يفسر عاملا يعمل فى الاسم السابق ؟ وللاجابة على ذلك نقول :

إن النحاة قد اختلفوا : هل يدخل عمل الرفع أو تفسير الرافع باب الاشتغال أو يقتصر العمل وتفسير العامل على النصب ؟

فقائل يدخل العملان الرفع والنصب باب الاشتغال وعليه ابن عصفور ، وقائل بالثانى وهو اقتصار العمل أو تفسير العامل على النصب وعليه غيره :

وقد عرف ابن عصفور باب الاشتغال فى أول كلامه بما يشمل النوعين وهو قوله عن العامل : ولو لم يعمل فى الضمير أو فى السببى لعمل فى الاسم المشتغل عنـه أو فى موضعه ، ولم يحـدد العمل ، كذلك لم يذكر فى حديثه طوال باب الاشتغال وجوب النصب أو اختياره أو استواءه مع الرفع ، وإنما كان يقول : لم يجز فى المشتغل عنـه إلا الحمل على إضمار الفعل ، أو يقول : يجوز الابتـداء والحمل على إضمار الفعل والمختار الحمل على إضمار الفعل ، أو يقول : يستوى الرفع على الابتـداء والحمل على إضمار الفعل . وكان يقصد الحمل على إضمار الرافـع أو الناصب بل صرح به فى أول حديثه ، وسيأتى ذلك مفصلا .

أما غير ابن عصفور فقد عرف الاشتغال فقال[1] : « حقيقة باب الاشتغال أن يسبق اسم عاملا مشتغلا عنه بضميره أو ملابسه لوتفرغ له هو أو مناسبه لنصبه لفظا أو محلا فيضمر للاسم السابق عند نصبه عامل مناسب للعامل الظاهر مفسر به » .

فاشترط حين يتفرغ الفعل للعمل فى الظاهر أن ينصبه .

وعندما ذكروا أحوال الاسم السابق ذكروا له أحوال خمسة منها أربعة ينصب فيها بإضمار فعل ناصب .

ودار حديثهم كله عن نصبه فهذا ابن مالك يقول :

(إنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سابِقٍ فِعْلَ شَغَلْ ، بِنَصْبِ لَفْظِهِ وقال : فَالسَّابِقَ انْصِبْهُ وقال : وَالنَّصْبُ حَتْمٌ وقال : وَاخْتِيرَ نَصْبٌ قَبْلَ فِعْلِ ذِي طَلَبْ) ، وأنه حين رفعه يكون مرفوعا على الابتداء لا على إضمار فعل يكون الاسم المرفوع فاعلا به .

أما الرأى الغالب المشهور والمعتمد المنصور فهو أن عامل الرفع وتفسير عامله يدخلان باب الاشتغال كما يدخله النصب ، وذلك إذا رفع الفعل ضمير الاسم السابق نحو : إن زيد قام قمت ، أو سببيه نحو : إن زيد قام أبوه قمت ، ومنه قولك إن زيد غضب عليه حزنت فالهاء المجرورة بعلى فى محل رفع على النيابة عن الفاعل ، ويكون تقدير ماسبق : إن قام زيد فى الأول والثانى ، وإن أهين زيد فى الثالث ، وأنه إذا ترجح إضمار الفعل الناصب لسبب ما ترجح إضمار الفعل الرافع لنفس السبب وإذا امتنع إضمار الفعل الناصب لسبب ما امتنع

---

(١) شرح الأشمونى على الألفية المسمى بحاشية الصبان ج ٢ ص ٧٢ .

إضمار الفعل الرافع لنفس السبب ، أى إن الأحوال الأربعة للاسم السابق حالة نصبه ، وهى وجوب نصبه أو اختياره ، أو تساويه مع الرفع أو رجحان الرفع عليه ، تأتى للاسم نفسه عند رفعه : فيجب إضمار الفعل الرافع أو يحسن أو يقبح أو يتساوى الإضمار مع عدمه ، يقول ابن مالك فى التسهيل[1] :

« وإِنْ رَفَعَ الْمَشْغُولُ شَاغِلَهُ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا فَحُكْمُهُ فِي تَفْسِيرِ رَافِعِ الاسْمِ السَّابِقِ حُكْمُهُ فِي تَفْسِيرِ نَاصِبِهِ » ، ثم شرحه قائلا[2] : « إذا كان المشغول رافعا لشاغله لفظا أو تقديرا فسر رافعا لصاحب الضمير وينقسم ذلك الرفع إلى واجب وراجح ومرجوح ومساو كما انقسم النصب ، ويقصد بالرفع إضمار الفعل ليكون المشغول عنه فاعلا ، وسيأتى توضيح ذلك قريبا جداً .

وأما قول ابن عصفور فى آخر التعريف (أَوْ فِي مَوْضِعِهِ) فهو شبيه بقول ابن مالك :

(إِنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلاً شَغَلْ
عَنْــــهُ بِنَصْبِ لَفْظِهِ أَوِ الْمَحَلّْ)

حيث قول فى شرحه : « إن تقديره إن شغل مضمر اسم سابق فعلا عن نصب لفظ ذلك الاسم السابق نحو : زيدا ضربته ، أو محله نحو ضربته » وبقيته (فَالسَّابِقَ انْصِبْهُ بِفِعْلٍ أُضْمِرَا)[3] .

---

(١) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ج ٨٢ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك (مخطوط ١٠ ش نحو – باب الاشتغال) .

(٣) حاشية الصبان على شرح الأشمونى : ج ٢ ص ٧٢ ، شرح التصريح : ١/٢٩٦ .

وقال ناظر الجيش فى معناه : « المراد بعمل العامل المشتغل فيما قبله إذا فرغ العمل إما فى لفظه نحو : زيدا ضربته أو فى محله نحو : أزيدا مررت به فإن مررت وإن لم يصلح للعمل فى لفظ زيد صالح للعمل فى محله نحو : بزيد مررت فكما أن عمل المشتغل فى الضمير إما لفظا نحو زيد ضربته أو تقديرا نحو زيد مررت به هكذا يكون تصور العمل فى الاسم السابق عند تفريغ العامل وتسليطه عليه »[1] .

وأما ابن عصفور فهو أعرف بما يقول حيث قال فى شرحه[2] :

« ومثال عمله فى موضعه قولك : أزيدنام أبوه ألا ترى أن قام لو لم يعمل فى الأب لم يعمل فى زيد لأن الفاعل لا يتقدم على الفعل لكن يعمل فى ظرف أو مجرور إن وقع موقعه » .

وهو بذلك يشير إلى أن الاشتغال كما يدخل عند نصب الضمير أو جره يدخل كذلك عند رفعه ، وقد فهم منه ذلك ناظر الجيش وهو يشرح كلامه يقول ناظر الجيش[3] :

هل تدخل هذه المسألة (إن زيد قام — أزيد قام) بصورها فى باب الاشتغال فيقال إن الاشتغال كما يتصور حال نصب الضمير أو السببى يتصور حال رفعهما أيضا ، وأقول : أما ابن عصفور فإنه أدخلها فى الباب لأنه قال فى المقرب فى حد الاشتغال هو أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل متصرف أو ما جرى مجراه

---

(١) شرح التسهيل لناظر الجيش ج ٢ (باب الاشتغال) .

(٢) متن المقرب السابق .

(٣) شرح التسهيل له (منسوب لأبى حيان خطأ) ٦٢ نحو دار الكتب المصرية بقسم المخطوطات .

قد عمل فى ضمير ذلك الاسم أو فى سببيه، ولو لم يعمل فيه لعمل فى الاسم المشتغل عنه أو فى موضعه ثم قال : ومثال عمله فى موضعه قولك : أزيد قام أبوه ألا ترى أن قام لو لم يعمل فى الأب لم يعمل فى زيد لأن الفاعل لا يتقدم على الفعل لكن يعمل فى ظرف أو مجرور إن وقع موقعه ، وقال فى الشرح[1] :

إن الاسم المشتغل عنه على ضربين أن يعمل العامل فى ضميره أو فى سببيه نصبا أو جرا نحو زيد ضربته ، وزيد ضربت أخاه ، وزيد مررت به ، وزيد مررت بأخيه فهذا النوع لو لم يعمل العامل فى الضمير أو السببى لعمل فى زيد ، والثانى أن يكون العامل قد عمل فى ضميره أو فى سببيه رفعا نحو قولك : أزيد قام ، وأزيد قام أبوه ، فهذا الضرب لو لم يعمل فيه العامل فى الضمير أو السببى لم يصح له العمل فى الاسم المشتغل عنه ، لأن الفاعل لا يجوز تقديمه على الفعل لكنه يصح له لو لم يعمل فى الضمير أو السببى أن يعمل فى اسم يقع موقع الاسم المشتغل عنه ألا ترى أن قام لا يصح له العمل فى ظرف أو مجرور واقع موقع زيد إلا بشرط ألا يشتغل ذلك الموضع بحلول زيد فيه وذلك لا يتصور إلا بأن قام يعمل فى زيد لا فى ضميره ولا فى سببه فتقول اليوم قام زيد ، وأما إذا أعملت قام فى الضمير أو السببى فإنه يلزم تقديم زيد على قام فيتعذر إعمال الفعل فى ظرف أو مجرور واقع موقع زيد لاشتغال ذلك الوضع بحلول زيد فيه انتهى.

قال ناظر الجيش[2] : والمغاربة موافقون لابن عصفور فى ذلك وعليه مشى أبو حيان ، وأما ابن مالك فيظهر من كلامه أنه جعل المسألة من باب الاشتغال لكنه لم يلتزم ما التزمه ابن عصفور من أنه قد ذكر للاشتغال حدا يشمل

(١) هو شرح المقرب لابن عصفور المفقود والقائل هو ابن عصفور .

(٢) شرح التسهيل له (باب الاشتغال ج ٢) .

النوعين بل ذكر كل نوع على حده وهو أولى من فعل ابن عصفور ، والذى يظهر أن هـذه المسألة ليست من باب الاشتغال ، لأن الذى يفهم من قولهم : اشتغال العامل عن الاسم الذى قبله أنه كان متوجها إلى العمل فى الاسم المذكور ولـكن شغل عن العمل فيه بغيره وهذا لايتصور فى مسائل الاشتغال بالمرفوع ، لأن قام من نحو : أزيد قام أو أزيد قام أبوه لم يشتغل عن زيد أصلا لأن معنى الاشتغال عنده أنه كان موجها للعمل فيه كما قلنا ، ولا شك أن الأمر ليس كذلك ، ثم يقال لابن عصفور ولمن وافقه: أى أثر لـكونه يعمل فى موضع الاسم لولم يعمل فى الضمير أو السببى حتى يكون ذلك مدخلا المسألة فى هـــذا الباب ثم إنه قال : إنما يصح العمل فى موضع الاسم إذا أخر الاسم وهو زيد مثلا وعمل فيه العامل الذى كان عاملا فى الضمير أو السببى نحو اليوم قام زيد، ولا شك أنه إذا أخر الاسم المفروض فيه الاشتغال صار التركيب تركيبا آخر غير التركيب الذى صور فيـه الاشتغال فـكان ينبغى أن يصـور الاشتغال والاسم فى محله .

وبعد .. فقد قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس فى تعليقه لما ذكر قوله : أوْ فِي مَوْضِعِهِ : ليس هذا من باب الاشتغال فى شىء ، وعجيب منه كيف ذكر هذا وكرره فى هذا الباب مرارا ؟ ثم كيف يقول : فى موضعه وهو يريد بذلك أنه يعمل فى ظرف أو مجرور لو وقع موقع هذا الاسم ؟ قال : فهل مثل هذا يطلق عليه لفظ موضع فى اصطلاح أحد من النحاة ؟ هذا مالا علم لى به انتهى قال ناظر الجيش : ولاشك أن الرجل المشار إليـــه كان من العلماء المحققين رحمه الله تعالى[1] .

---

(١) هو الإمام أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بهاء الدين بن النحاس شيخ الديار المصرية تتلمذ على يديه كثيرون منهم أبو حيان، لم يؤلف شيئا إلا ما أملاه شرحا لـكتاب المقرب لابن عصفور توفى سنة ٦٩٨ (سبقت ترجمته فى باب الفاعل من هذا الـكتاب) .

(ص) قال ابن عصفور :

(وَالاسْمُ المُشْتَغِلُ عَنْهُ إِنْ لَمْ يَتَقَدَّمْهُ شَيْءٌ ، وَكَانَ العَامِلُ الَّذِي بَعْدَهُ لَيْسَ فِي مَعْنَى أَمْرٍ وَلاَ نَهْيٍ وَلاَ دُعَاء ، فَإِمَّا أَنْ يَعْمَلَ فِي الضَّمِيرِ أَوْ فِي السَّبَبِيِّ رَفْعاً أَوْ غَيْرَهُ ، فَإِنْ عَمِلَ فِيهِ رَفْعاً لَمْ يَجُزْ فِي المُشْتَغِلِ عَنْهُ إِلاَّ الرَّفْعُ عَلَى الابْتِدَاءِ ، وَإِنْ عَمِلَ فِيهِ غَيْرَ ذَلِكَ ، جَازَ فِيهِ الرَّفْعُ عَلَى الابْتِدَاءِ وَهُوَ المُخْتَارُ وَالنَّصْبُ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ يُفَسِّرُهُ الظَّاهِرُ مِنْ لَفْظِهِ إِنْ أَمْكَنَ وَإِلاَّ فَمِنْ مَعْنَاهُ . وَالمَخْفُوضُ إِذَا كَانَ فِي مَوْضِعٍ يُعَامَلُ فِي هَذَا البَابِ مُعَامَلَةَ المَرْفُوعِ ، إِلاَّ أَنَّ النَّصْبَ أَبَدًا فِي هَذَا البَابِ مَعَ الضَّمِيرِ المَنْصُوبِ أَحْسَنُ مِنْهُ مَعَ السَّبَبِيِّ المَنْصُوبِ ، وَمَعَ السَّبَبِيِّ المَنْصُوبِ أَحْسَنُ مِنْهُ مَعَ الضَّمِيرِ المَجْرُورِ ، وَمَعَ الضَّمِيرِ المَجْرُورِ أَحْسَنُ مِنْهُ مَعَ السَّبَبِيِّ المَجْرُورِ) .

(ش) مراده فى هذا الفصل والذى بعده أن يذكر أحوال الاسم السابق وهو المشغول عنه وما يجوز فيه من أحد وجهين أوهما معا ، وهما الرفع على الابتداء والحمل على إضمار فعل رافع أو ناصب ، والنحاة وعلى رأسهم ابن مالك يجعلون لهذا الاسم أحوالا خمسة ، مراعين فى ذلك ما يسبقه من أدوات خاصة أو جملة اسمية أو جملة فعلية ، كما راعوا نوع العامل الذى يلحق به من كونه طلبيا أو غير طلبى حتى صار لكل حالة من الخمسة السابقة عدد من المسائل التى تزيد وتنقص ويستدرك هذا على ذلك فيها ، قالوا :

— إنه يجب نصبه إن سبقه ما يختص بالدخول على الأفعال كأدوات الشرط وذلك كقول ذى الرمة :

٢٧٩ — إذَا ابْنَ أَبِي مُوسَى بِلَالاً بَلَغْتِهِ
فَقَامَ بِفَأْسٍ بَيْنَ وِصْلَيْكِ جَازِرُ[1]

— ويترجح نصبه إن وقع قبل فعل طلبي أو بعد ما يغلب دخوله على على الأفعال كهمزة الاستفهام وذلك كقول الله عز وجل (أَبَشَراً مِنَّا وَاحِداً نَتَّبِعُهُ)[2].

— ويجوز الوجهان على السواء إن سبق بجملة ذات وجهين وهى الاسمية الصدر الفعلية العجز كقوله عز وجل (وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا)[3].

— ويترجح رفعه على نصبه إن وقع بعد أما أو عدم موجب النصب أو المرجحه أو المسوى بينه وبين الرفع كقوله (وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ)[4]

---

(١) البيت من بحر الطويل وهو من قصيدة طويلة لذى الرمة فى مدح بلال بن أبى بردة بن أبى موسى الأشعرى قاضى البصرة وأميرها (توفى سنة ١٢٠ هـ) ومعناه دعاء على ناقته بالنحر والجزر إذا وصلت به إلى الأمير الممدوح لأنه سيعوضه خيرا منها ، والوصل بكسر الواو المفصل وهو ملتقى كل عظمين والمراد مفصلا نحرها ، والجازر : ناحر الدواب . ووقعت الفاء فى جواب إذا وإن كان ماضيا لأنه مقصود به الدعاء وشاهده وجوب نصب المشغول عنه لأن الأداة المقترن بها خاصة بالدخول على الأفعال قال المبرد : ولو رفع هذا رافع على غير الفعل لكان خطأ لأن هذه الحروف لاتقع إلا على الأفعال ولكن رفعه يجوز على مالا ينقض المعنى وهو أن يضمر بلغ (بالبناء للمجهول) ويكون بلغته إظهارا للفعل وتفسيرا للفاعل (المقتضب : ٢/٧٧) والبيت فى معجم الشواهد ص ١٥٥ وهو فى ديوان ذى الرمه ج ٢ ص ١٠١٤ .

(٢) سورة القمر آية ٢٤ (٣) سورة الرحمن آية ٦ ، ٧ .

(٤) سورة فصلت آية ١٧ .

وقوله : (جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا)[١] .

— ويجب رفعه إن وقع بعد أداة خاصة بالاسم أو منع الفعل من العمل فيه كقوله (وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ)[٢] .

هذه تقسيماتهم وهي تقسيمات يغلب عليها العقل والمنطق ، بل قد دخل فيها العقل والمنطق دخولا يبعد عن روح اللغة وسلاستها أو مرونتها ، فوق ماشملته من كثرة كثيرة في المسائل والتفريعات .

وأما ابن عصفور ـ فوق ولعه بالتقسيم والتنظيم ـ فقد نعد عن هـــذه الأقسام واتخذ لنفسه منهجا وخطا آخرين .

قسم الاسم المشغول عنه إلى قسمين :

الأول : أن لايتقدمه شيء .

الثاني : أن يتقدمه شيء .

ثم قسم الأول إلى قسمين فقط وهما :

١ — أن يكون عامله خبرا أي ليس في معنى أمر أونهي أودعاء

٢ — أن يكون عامله في معنى أمر أونهي أو دعاء .

وها نحن أولاء نشرح الأول من القسمين ، ونترك الثاني للحديث القادم فنقول : إن العامل في ضمير الاسم الأول أو في السببي منه إما أن يعمل فيهما الرفع على ماذهب إليه ابن عصفور ، وهو أن باب الاشتغال يدخل في الضمير المرفوع كما يدخل في الضمير المنصوب والمجرور وإما أن يعمل فيهما النصب والجر .

---

(١) سورة الرعد آية ٢٣ . (٢) سورة القمر آية ٥٢ .

فإن رفع العامل ضمير الاسم الأول كأن تقول : زيد قام أو سببيه كأن تقول : زيد قام أبوه ، فيجب رفع الاسم السابق وهو المشغول عنه بالابتداء ليكون الفعل ومرفوعه جملة الخبر، ولا يجوز أن يكون زيد فاعلا بفعل محذوف يفسره المذكور لأنه لا حاجة إليه ، إذ يمكن اللجوء إلى وجه وإلى إعراب ليس فيه حذف أو تقدير ، وهو باب الابتداء .

هذا رأى ابن عصفور تبع فيه البصريين يقول ابن عصفور : « فَإِنْ عَمِلَ العَامِلُ فِي الضَّمِيرِ أَوْ فِي السَّبَبِيِّ رَفْعاً لَمْ يَجُزْ فِي المُشْتَغِلِ عَنْهُ إِلاَّ الرَّفْعُ عَلَى الابْتِدَاءِ » وإنما وجب رفعه على الابتداء لعدم طالب للفعل من نفى أو شرط أو استفهام .

يقول ناظر الجيش فى بحث له : « إن المغاربة (ابن عصفور) يشترطون فى الاشتغال بالمرفوع أن يتقدم الاسم ما يطلب الفعل إما على اللزوم ، وإما على الاختيار ، فإذا لم يتقدم الاسم شىء من ذلك أوجبوا رفعه على الابتداء ولا يجيزون رفعه على الفاعلية » .

وأما غير البصريين وغير ابن عصفور ـ كابن مالك وغيره ـ فيجوزون رفعه على الابتداء ورفعه على الفاعلية بفعل محذوف ، وإن رجحوا الأول وغلبوه على الثانى يقول الشيخ خالد الأزهرى فى شرح التصريح : « وقد يكون الاسم السابق راجح الابتدائية على الفاعلية نحو زيد قام عند المبرد ومتابعيه فإنهم أجازوا رفعه بفعل محذوف من باب الاشتغال ، ذكر ذلك الفارسى عنهم فى التذكرة ، ونقله ابن الحاج عنه فى النقد على مقرب ابن عصفور ، ثم قال بعد : وتقدم عن الكوفيين إجازة تقديم الفاعل فى بابه »[1] .

---

(١) شرح التصريح ١ / ٣٠٨ .

ولاشك أن رأى البصريين الذى أقره ابن عصفور أصوب وأفضل لأن لنا مندوحة عن الحذف والتقدير بشىء آخر كثير مشهور .

وإن عمل الفعل المشغول فى ضمير الاسم أوفى سببيه نصبا كأن تقول : زيد ضربته أو ضربت أخاه ، أوجرا كأن تقول : زيد مررت به أو مررت بأخيه قال ابن عصفور فى حكمه : « (جَازَ فِيهِ الرَّفْعُ عَلَى الابْتِدَاءِ وَهُوَ الْمُخْتَارُ وَالنَّصْبُ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ يُفَسِّرُهُ الظَّاهِرُ مِنْ لَفْظِهِ إِنْ أَمْكَنَ وَإِلاَّ فَمِنْ مَعْنَاهُ » .

ومعناه أنه يجوز فى الاسم السابق وجهان : الرفـــع على الابتدائية وهو الأرجح ، والنصب على المفعولية وهو المرجوح .

وعلل ابن عصفور رجحان الرفع على الابتداء بقوله : « لأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ تَكَلُّفُ إِضْمَارِ فِعْلٍ » أى لاستغنائه عن مقدر بخلاف النصب فيحتاج إلى تقدير فعل محذوف يفسره المذكور ، وما لايحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج ، ومع ذلك فإنه يجوز النصب أيضا على المفعولية بفعل محذوف .

وليس النصب بالضعيف كما يتوهم من الكلام ، وإنما هو عربى كثير ، قال سيبويه : « وأما قوله عز وجل : (إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ)[١] بالنصب فإنما هو على حد قولك : زيد ضربته وهو عربى كثير »[٢] .

ثم نقول : إن ذلك العامل المحذوف إنما يكون تفسيره ذلك العامل الظاهر ، وهو إنما يفسره من لفظه ومعناه إن أمكن ، وهذا إذا نصب الفعل ضمير الاسم السابق ، أما إذا نصب الفعل المشغول السببى أو كان الضمير أو السببى مجرورين

---

(١) سورة القمر آية ٤٩ .   (٢) كتاب سيبويه جـ ١ ص ١٤٨ .

فإن الفعل المفسر المقدر يكون من معنى المفسر المستقر ، وعلى ذلك تكون الأمثلة الأربعة السابقة كالآتى :

— زيدا ضربته : ضربت زيدا ضربته .

— زيداً ضربت أخاه : أهنت زيدا ضربت أخاه .

— زيدا مررت به : لقيت زيدا مررت به .

— زيدا مررت بأخيه : لابست زيدا مررت بأخيه .

وذكر ابن عصفور أن النصب فى الأمثلة الأربعة السابقة - وفى كل ما يجوز فيه النصب فى هذا الباب - يتفاوت قوة وضعفا وحسنا وقبحا يقول :

إلا أن النصب أبدا فى هذا الباب مع الضمير المنصوب (زَيْداً ضَرَبْتُهُ) أحسن منه مع السببى المنصوب (زَيْداً ضَرَبْتُ أخاهُ) ومع السببى المنصوب أحسن منه مع الضمير المجرور (زَيْداً مَرَرْتُ بِهِ) ومع الضمير المجرور أحسن منه مع السببى المجرور (زَيْدًا مَرَرْتُ بِأَخِيهِ) .

وإنما كان النصب فى زيدا ضربته أحسن منه فى زيدا ضربت أخاه لأن المقدر فى الأول من لفظ المذكور ومعناه ، ولعدم الفصل فيه بين العامل وضمير الاسم المشغول عنه بخلاف الثانى فى الوجهين فإن المقدر المفسر من معنى المذكور المفسر ، وأيضا وجود الفصل بين العامل والضمير .

وكان النصب فى زيدا ضربت أخاه أحسن منه فى زيدا مررت به ، لاتحاد الفعلين المذكور والمقدر معنى واتحاد متعلقهما وهما الظاهر والضمير فى المعنى فى المثال الأول ، وأما الثانى فقد اختلف الفعلان فى المعنى كما اختلف متعلقهما معنى أيضا .

وكان النصب فى زيدا مررت به أحسن منه فى زيدا مررت بأخيه لقلة الفصل فى الأول بين العامل والضمير دون الثانى ، ولأن دلالة لقيت على مررت أقوى من دلالة لابست عليه .

وقد امتدح ناظر الجيش ابن عصفور فيما ذكره من تفاوت النصب قوة وضعفا فى الأمثلة الأربعة السابقة ، وغمز ابن مالك فيه لأنه لم يذكره يقول بعد أن ذكر الأمثلة المذكورة وحكم كل واحد بالنسبة لما بعده : « ذكر ذلك أبو الحسن بن عصفور وابن أبى الربيع أيضا وهو حسن وتعليله ظاهر ولكن ابن مالك لم يتعرض إلى ذلك فى شىء من كتبه »[1] .

ثم قال ابن عصفور معلقا على مثال جر الضمير أو السببى مع نصب الاسم السابق بفعل مناسب ، وكان القياس أن يضمر له جار من لفظ ما جر الضمير كما أضمر له ناصب من لفظ ما نصب الضمير ، وأضمر له الرافع من لفظ مارفع الضمير يقول :

فإن قيل : فهلا أجزتم الخفض فى الاسم إذا عمل فى ضميره أو سببه جر ؟

فالجواب : أنك لو خفضت فقلت : زيدمررت به على تقدير ، مررت بزيد مررت به لأدى ذلك إلى إضمار الخافض وإبقاء عمله مع أنه أضعف العوامل وهذا لايجوز .

فإن قلت : فهلا قالوا بزيد مررت به ولم يضمر الخافض ؟

فالجواب : أن الخافض قد يتنزل من الفعل منزلة الجزء منه لأنه يصل به إلى

---

(١) شرح التسهيل لناظر الجيش باب الاشتغال (الجزء الثانى) .

معموله كما يصل بهمزة النقل ، فكما لايجوز إضمار بعض اللفظة وإبقاء بعضها فكذلك لايجوز هذا ، فلما تعذر الخفض عدلوا إلى النصب بإضمار فعل أقرب النصب من الخفض ألا ترى أنهما قد اشتركا فى الضمير نحو قولك ضربتك ومررت بك ، وأن كل واحد منهما فضـــلة وأن المجرور فى المعنى منصوب إذ لافرق فى المعنى بين قولك : مررت بزيد ولقيت زيدا[1] .

قال ناظر الجيش معلقا على ذلك : ويقوى ما قاله ابن عصفور أن ابن أبى الربيع لما ذكر مايحتاج إليه باب الاشتغال من الشروط ذكر من جملتها أن يكون العامل المقدر يصـل بنفسه ولا يصل بحرف الجر ، وفى الارتشاف : وأجاز بعض النحويين جر الاسـم السابق بمثـل ما جر الضمـير فأجاز بزيد مررت به ، وعلى زيد غضبت عليه ، ، والصحيح أنه لايجوز ولو وجـد كان ما بعده بدلا[2] .

وأما قول ابن عصفور : والمخفوض إذا كان فى موضع رفع يعامل فى هذا الباب معاملة المرفوع .

فمعناه أن قولك : زيد ذهب به ، وعمرو غضب عليه ، وبكر دخل إليه ، وقد جاء الضمير المجرور فى كل مثال مما ذكر فى موضع رفع لأنه نائب عن الفاعل أنه لايجوز فى الاسم السابق إلا الرفع على الابتداء ، كما لايجوز فى قولك زيد ضرب وعمرو أهين إلا الرفع على الابتداء أيضا لعدم تـكلف الإضمار بخلاف غيره .

وقال ابن مالك : وقـد أجاز ابن السراج والسيرافى أن يقـدر إسناد

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور (الـكبير) جـ ١ ص ٣٦٣ .

(٢) شرح التسهيل لناظر الجيش .

ذهب ونحوه إلى مايدل عليه من مصدر فيكون المجرور على هذا فى موضع نصب وينصب الاسم السابق .

ثم رده قائلا : « وهذا قول يلزم منه جواز الاقتصار على ذهب لأنه على قولهما مسند إلى منوى والجار والمجرور فضلة ، ومثل هذا لايوجد فى كلام العرب فلا يلتفت إليه »[1] .

وقال فى شرح التسهيل : « هو رأى ضعيف لأنه مبنى على الإسناد إلى المصدر الذى تضمنه الفعل ولا يتضمن الفعل إلا مصدرا غير مختص ، والإسناد إليه منطوقا غير مفيد ، فكيف إن لم يكن منطوقا به » .

(١) شرح الكافية الشافية ج ٢ ص ٦٢٨ .

(ص) قال ابن عصفور :

(فَإِنْ كانَ العامِلُ في مَعْنَى أَمْرٍ أَوْ نَهْيٍ أَوْ دُعاءٍ جازَ أَيْضًا فِي المُشْتَغَلِ عَنْهُ الرَّفْعُ عَلَى الابْتِداءِ ، وَالحَمْلُ عَلَى إِضْمارِ فِعْلٍ فَيَكُونُ عَلَى حَسَبِ الضَّمِيرِ أَوِ السَّبَبِيِّ فإِنْ كانَ مَرْفُوعاً رُفِعَ ، وإِنْ كانَ مَنْصُوبًا أَوْ مَخْفُوضاً نُصِبَ ، وَالاخْتِيارُ إِضْمارُ الفِعْلِ ، هَذا إِذا لَمْ يَقَعِ العامِلُ صِلَةً أَوْ صِفَةً أَوْ يَفْصِلْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ المُشْتَغَلِ عَنْهُ أَداةٌ مِنْ أَدَواتِ الصُّدُورِ ، وَهِيَ ما النَّافِيَةُ وَلاَ فِي جَوابِ القَسَمِ وَأَدَواتُ الاسْتِفْهامِ أَوِ الشَّرْطِ أَوِ التَّحْضِيضِ وَهِيَ هَلاَّ وَلَوْلاَ وَلَوْما وَأَلاَ بِمَعْناها وَلاَمُ الابْتِداءِ ، أَوِ الدَّاخِلَةُ عَلَى جَوابِ القَسَمِ فَإِنَّهُ لاَ يَجُوزُ فِيهِ إِذْ ذاكَ إِلاَّ الرَّفْعُ عَلَى الابْتِداءِ) .

(ش) هذا هو القسم الثانى والأخير من أقسام المشغول عنه الذى لم يتقدمه شىء وهو ما كان العامل فيه فى معنى الأمر أو النهى أو الدعاء ، وكان قد سبق له الحديث عن القسم الأول وهو المشغول عنه الذى لم يتقدمه شىء وكان عامله خبراً أى ليس فى معنى الأمر أو النهى أو الدعاء .

أما حكم هذا النوع وهو ما كان عامله فى معنى الأمر أو النهى أو الدعاء فقد ذكر أنه يجوز فى المشغول عنه وهو الاسم السابق وجهان وهما الرفع على الابتداء والحمل على إضمار فعل فيكون على حسب الضمير أو السببى ، فإن كان مرفوعاً رفع وإن كان منصوبا أو مخفوضاً نصب ، والاختيار إضمار الفعل :

تقول وهى أمثلة مختلفة لرفع ضمير الاسم السابق أو سببيه :

زيد ليقم أو ليقم أخوه ، وهما مثالان للأمر ، الأول مسند للضمير ، والثانى مسند للسببى .

وتقول : أنت لاتلعب وأنت لايلعب أخوك: وهما مثالان للنهى وتقول : زيد عوفى أو عوفى أخوه وهما مثالان للدعاء، كما تقول وهى أمثلة مختلفة لنصب — أوجر — ضمير الاسم السابق أو سببيه : زيد أكرمه ياعلى ولا تهنه يا محمد وسامحه يارب وهى أمثلة لنصب الضمير ، ونقول : زيد بر به ياعلى ، ولا تسىء إليه يامحمد ، واغفر له يارب ، وهى أمثلة لجر الضمير .

ويكون الأمر بصيغة الفعل الموضوع له مثل زيدا زره ، كما يكون بلام الأمر الداخلة على المضارع مثل زيدا لتزره ، أو زيدا ليزره على ، كما يكون بصيغة الخبر تقول : الأولاد يرضعن الوالدات ، كما يكون بصيغة الاسم الذى فى معنى الأمر نحو زيدا ضربا إياه .

ويكون النهى بلا مثل عمرا لاتضربه ، وخالدا لاتهنه .

ويكون الدعاء بواسطة صيغة الأمر كقولك : اللهم عبدك ارحمه وبواسطة لا الطلبية كقولك : اللهم عبدك لاتعذبه ، وبواسطة الخبر كقولك : بكر رحمه الله ، وزيد غفر الله له . وهذا كله يجوز فيه الوجهان الحمل على إضمار فعل رافع وهو الراجح فيكون المشغول عنه مرفوعا على الفاعلية ، أو ناصبا فيكون المشغول عنه منصوبا على المفعولية ، كما يجوز فيه الرفع على الابتداء وهو مرجوح .

قال الشيخ خالد : « فإن قيل كيف جاز ذلك، وقد فسر العامل ما لا يعمل لأن اللام ولا الطلبيتين لا يعمل ما بعدها فيما قبلها قياسا ؟

قلت : أجاب ابن عصفور بأنهم أجروا الأمر باللام مجرى الأمر بغيرها في

وأجروا النهى بلا مجرى النفى بها »[1] .

وهنا سؤالان :

الأول : لم رجح الرفع بإضمار فعل رافع للاسم الأول على الفاعلية على الرفع على الابتداء إذا كان العامل قد عمل فى ضمير الاسم أو فى سببيه رفعا ؟

الثانى : لم رجح النصب بإضمار فعل ناصب للاسم الأول على الرفع على الابتداء إذا كان العامل قد عمل فى ضمير الاسم أو فى سببيه نصبا أو جرا ؟ ولم جاز الرفع فيهما على الابتداء مرجوحا ؟

قال ابن عصفور : الحمل فى هذا كله على الفعل أحسن منه على الابتداء ، لأن الأمر والنهى والدعاء لا يكون إلا بالفعل ، والخبر يكون بالفعل وغيره فلذلك اختير الحمل على إضمار فعل .

ثم قال : وزعم بعضهم أن الذى أوجب اختيار الحمل فى هذا على إضمار فعل أنك إذا لم تحمل على الفعل ورفعت على الابتداء وقع موقع خبر المبتدأ ما ليس بمحتمل للصدق والكذب ، لأن هذه الأشياء غير محتملة للصدق والكذب فيضطر فى ذلك إلى الحمل على إضمار الفعل ، وهذا خطأ لما تبين قبل هذا من أن الخبر لا يشترط فيه ذلك أعنى خبر المبتدأ ، ولا يحتاج إلى إضمار القول فى زيد اضربه وعمرو لا تشتمه وبكر غفر الله له ، وأمثال ذلك[2] .

أما لماذا جاز الرفع على الابتداء بقلة فلأن الجملة الطلبية يقل وقوعها خبرا

---

(١) شرح التصريح على التوضيح ١/٣٠٠ .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٦٥ .

المبتدأ بل ذهب أبو بكر بن الأنبارى إلى منع الإخبار بالجملة الطلبية فلا يجوز عنده زيد اضربه ، ولا زيد لاتهنه ، كما روى مثله عن ابن السراج وقد وضحناه فى باب المبتدأ[1] .

وقال ابن عصفور :

فإن قيل : لأى شىء أجزتم رفع زيد بإضمار فعل يفسره هذا الظاهر فى قولك زيد ليقم أخوه ، ولم تجيزوا ذلك فى زيد قام وأمثاله ؟

فالجواب : أنه قد تقدم أن الفعل الذى يفسره إذا كان يعمل فى موضع الاسم لافى الاسم بعينه لايصح له التفسير إلا حيث يكون فى الكلام مقو لجنبة الفعلية ، فلما كان الأمر والنهى والدعاء قد قوى منه جانب الفعلية جاز فى الاسم معها الرفع بإضمار فعل ، ولم يجز ذلك فى الخبر لعدم المقوى لجانب الفعلية[2] .

وإذا تفاوت النصب قوة وضعفا فى القسم الأول وهو عند مايكون الفعل المشغول خبرا فإن النصب - وكذلك الرفع - يتفاوت هنا أيضا :

فالنصب فى زيدا اضربه أحسن منه فى زيدا اضرب أخاه ، لأن الفعل المقدر فى الأول موافق المذكور لفظا ومعنى (اضْرِبْ زَيْدًا اضْرِبْهُ) بخلافه فى الثانى فهو موافق له معنى فقط (عَاقِبْ زَيْدًا اضْرِبْ أَخَاهُ) فوق الفصل فى الثانى بين الفعل وخبر الاسم السابق دون الأول . كما أن الرفع - على إضمار الفعل - فى قولك : زيد ليقم أحسن منه فى زيد ليقم أخوه للعلة المذكورة .

وأما قوله تعالى : « الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ

---

(١) انظر ص ٦٥٢ من الكتاب الذى بين يديك .

(٢) شرح الجمل الكبير ٣٦٥/١ .

جَلْدَةٍ »[1] وقوله : « وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا »[2] فظاهر الآيتين أنهما من باب الاشتغال حيث تقدم اسم وتأخر عنه فعل عامل في ضميره أو في سببيه ، وقد جاء الفعل المشغول فعلا طلبيا ، فكان الأرجح نصب الاسمين السابقين على المفعولية ، ومع ذلك فقد أجمع القراء السبعة على الرفع على الابتداء مع أنه مرجوح .

والإجابة على ذلك أن الآيتين ليستا من باب الاشتغال في شيء ، لأن سيبويه أعرب الزانية مبتدأ ، ولم يخبر عنه بالفعل ، وإنما خبره محذوف ، والتقدير مما يتلى عليكم الزانية والزاني أي حكمهما ، وعلى ذلك فلا علاقة لفعل الطلب بالاسم السابق ، فالاسم السابق مستغن عن الفعل كما ذكرنا قبل فهما جملتان .

وأعرب المبرد الزانية مبتدأ وأخبر عنه بفعل الطلب المقرون بالفاء الزائدة ولكنه ذكر أيضا أن النصب ممنوع فيه ، لأن هذه الفاء تشبه فاء الجزاء ، وفاء الجزاء يمنع مابعدها أن يعمل فيما قبلها فلا يفسر عاملا .

قال ناظر الجيش[3] : « قال ابن الحاجب : ونحو (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا)[4] ظاهره أنه من هذا الباب يعني باب الاشتغال لأنه اسم بعده فعل سلط على مايتعلق بضميره ولو سلط عليه لنصبه ، ولكن لما اتفق القراء على الرفع أرشد ذلك إلى أن المقصود غير الظاهر ، فقال المبرد : الألف واللام بمعنى الذي ، والفاء جيء بها لتدل على السببية كما في قولك الذي يأتيني فله درهم »

---

(١) سورة النور آية ٢ .

(٢) سورة المائدة آية ٣٨ .

(٣) في شرحه على التسهيل (الجزء الثاني) باب الاشتغال .

(٤) سورة النور آية ٢ .

وعلى ذلك لا يكون من هذا الباب ، لأنه لا يصلح أن يعمل ما بعد الفاء الجزائية فيما قبلها فلذلك تعين الرفع ، فإن نرق بين فاء الجزاء وبين هذه الفاء بأن قال :

فاء الجزاء إنما امتنع عمل ما بعدها فيما قبلها إجراء لجملتها مجرى جملة أختها التى هى الشرطية لم يفده ذلك فوات معنى السببية فى النصب لأن معنى السببية هاهنا إنما يستقر إذا كان المنصوب مبتدأ أو فى حكمه على قول مخبرا عنه بالجملة التى تضمنت الفاء ، وإذا نصب هذا بفعل مقدر خرج عن ذلك فيفوت المعنى المقصود فلزم خروجه من هذا الباب عند هذا التقدير ، وتقدير الفعل للنصب مخرج لمعنى السببية كما تقدم .

وقال سيبويه : التقدير فيما يتلى عليكم حكم الزانية والزانى فهو جملة ابتدائية مستقلة مع قطع النظر عن الفعل الذى بعدها ، ثم ذكر الفعل جملة مستقلة مبينا للحكم الموعود بذكره ، وإذا كان كذلك لم يجز أن يقدر فاجلدوا مسلطا على الزانية والزانى لأنه مبتدأ مخبر عنه بغيره ، وهذا من جملة أخرى ولا يستقيم عمل فعل من جملة فى مبتدأ مخبرعنه بغيره من جملة أخرى ، ومثاله زيد مضروب فأكرمه فلا يستقيم أن يكون فأكرمه مسلطا على زيد عاملا نصبا بوجه لاختلاف الكلام بذلك[1] » . انتهى كلام ابن الحاجب .

وذهب ابن السيد إلى أن الآيتين من باب الاشتغال ، وأجاب عن عدم النصب بأن المبتدأ فى الآيتين الشريفتين مراد به العموم ، وحاصل كلامه أنه يفرق فى الاسم الواقع بعده فعل طلبى بين أن يكون مقصودا به الخصوص فيختار فيه النصب ، أو مقصودا به العموم فيختار فيه الرفع وعلل ذلك بأن الذى يراد به

---

(١) شرح التسهيل لناظر الجيش (باب الاشتغال) .

العموم شبيه بالشرط فى العموم والإبهام[1] .

وملخص ماذكره فى القسمين اللذين لم يتقدم على المشغل عنه وهو الاسم السابق شيء فيهما أنه إذا كان الفعل خبرا أى ليس فى معنى الأمر والنهى والدعاء جاز الرفع على الابتداء ، والحمل على إضمار الفعل ، والمختار الرفع على الابتداء .

وإذا كان الفعل المشغول فى معنى ماذكر جاز الرفع على الابتداء ، والحمل على إضمار الفعل الرافع أو الناصب ، والمختار الحمل على إضمار الفعل .

هذا كله إذا لم يقع العامل صلة أوصفة ، أو يفصل بينه وبين المشغول عنه بفاصل من أدوات الصدور ، فإن جاء العامل شيئا مما ذكر ، أو وقع الفصل بما ذكر وجب رفع المشغول عنه بالابتداء ، وتسمى هذه مواضع رفع الاسم السابق بالابتداء ، هذا كله والاسم لم يتقدمه شيء مما سنذكره فى القسم الثانى .

مواضع رفع المشغول عنه بالابتداء :

١ — وقوع العامل المشتغل صلة تقول : زيد الذى ضربته ، وزيد أنا الضاربه ، وزيد أن تكرمه خير من أن تهينه ، فى الأمثلة السابقة وقع العامل صلة لموصول اسمى فى المثالين الأول والثانى أوصلة لموصول حرفى فى المثال الثالث ، وإنما وجب المشغول عنه هنا لأن الصلة لاتتقدم على الموصول ، وبالتالى لاتعمل فيما قبله ، وإذا كانت لاتعمل فلا تفسر عاملا .

٢ — وقوع العامل المشغول صفة تقول : زيد رجل أحبه ، وزيد أنا رجل

---

(١) انظر فى مذهب ابن السيد : شرح التصريح : ١ / ٢٩٩ وحاشية الصبان : ٢ / ٧٨ .

أكرمته ، فزيد فى المثالين واجب الرفع على الابتداء ، ومابعده من المفرد فى المثال الأول أو الجملة فى المثال الثانى هو الخبر ، والجملة الفعلية بعده صفة النكرة التى قبلها ، وإنما وجب رفع المشغول عنه لأن الصفة لا تتقدم على الموصوف ، وبالتالى لا تعمل فيما قبله ، وإذا كانت لا تعمل فلا تفسر عاملا .

٣ — الفصل بين المشغول عنه والعامل بما النافية تقول : زيد ما أهنته وبكر ما عاقبته ، فيجب رفع الاسم الأول لأن مابعد ما النافية لا يعمل فيما قبلها ، وبالتالى لا يفسر عاملا .

٤ — الفصل بين المشغول عنه والعامل بلا النافية الواقعة فى جواب القسم تقول : والله زيد لا أصاحبه وبكر لا أعاقبه ، لأن ما بعد لا الواقعة فى جواب القسم لا يعمل فيما قبلها ، وبالتالى لا يفسر عاملا فيه ، فإن لم تقع لا النافية فى فى جواب القسم جاز نصب المشغول عنه بفعل يفسره المذكور تقول : زيدا لا أصاحبه وبكرا لا أعاقبه بنصب الاسم السابق .

٥ — الفصل بين المشغول عنه والعامل بإحدى أدوات الاستفهام ، تقول : زيد هل ضربته ، وعمرو كيف وجدته ، وأخوك أين تركته ، وعمرك كم أضعته ففى هذا كله يجب رفع الاسم السابق لأن ما بعد الاستفهام لا يعمل فيما قبله ، ولا يفسر عاملا فيه ، وتجرى كم الخبرية فى المثال الأخير مجرى كم الاستفهامية .

٦ — الفصل بين المشغول عنه والعامل بإحدى أدوات الشرط تقول : بكر إن وجدته أكرمه ، وعلى من يجتنبه يسلم منه ، وعلة الرفع أيضا أن ما بعد الشرط لا يعمل فيما قبله ، لأن الشرط — ومثله الاستفهام — لهما الصدارة فى الجملة ، لأنهما يدلان على نوع الكلام .

٧ — الفصل بين المشغول عنه والعامل بإحدى أدوات التحضيض وهى هلا بتشديد اللام ولولا ولوما وألا .

والأولى هى أم الباب فلا معنى لها غير التحضيض ، وهو الحث على أمر محبوب ليفعله المخاطب ، وقد تبدل هاؤها همزة ، وللثلاثة الباقية معان غير التحضيض . فلو لا حرف امتناع لوجود ، ولوما المعنى نفسه وألا للاستفتاح تقول : القرآن هلا حفظته ، والصلاة ألا أديتها ، وقد تأتى هذه الأدوات بمعنى العرض والتمنى ، وكلها معان متقاربة ، وعلة رفع الاسم السابق معها دون نصبه هو ماسبق فى أدوات الاستفهام والشرط .

قال ابن مالك : « هذا هو مذهب المحققين من العارفين بكتاب سيبويه أعنى إجراء التحضيض والعرض والتمنى مجرى الاستفهام فى منع تأثر ما قبلها بما بعدها ، وإنما أجريت مجراه ، لأن معنى هلا فعلت وهلا تفعل لم لم تفعل ولم لا تفعل ومعنى ألا تفعل ؟ أتفعل ؟ مع أن هلا مركبة من هل ولا ، وألا مركبة من الهمزة ولا فوجب مع التركيب ما وجب قبله ، وقد عكس قوم الأمر فجعلوا توسيط التحضيض وأخويه قرينة يترجح بها نصب الاسم السابق وممن ذهب إلى هذا أبو موسى الجزولى ، وهو ضد مذهب سيبويه »[1] .

٨ — الفصل بين المشغول عنه والعامل بلام الابتداء تقول : زيد لأخوه يضربه ، الدين لأصحابه يحافظون عليه ؛ ويتصل بهذا الموضع تقديم معمول الخبر على المبتدأ وهو حديث طويل نؤخره قليلا .

٩ — الفصل بينهما باللام الداخلة على جواب القسم تقول : زيد والله لأضربنه ؛ والقرآن والله لأحفظنه .

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك (باب الاشتغال) .

١٠ — الفصل بينهما بلام القسم : زيد لأضربنه ، القرآن لأحفظنه ، وعلة الرفع فى الثلاثة الأخيرة واحدة ، وهى أن ما بعد هذه اللامات لا يعمل فيما قبلها فلا يفسر عاملا فيه .

ومن ذلك أيضا وهو مما لم يذكره ابن عصفور الفصل بين المشغول عنه بحرف ناسخ للابتداء تقول : الصلاة إنى أقيمها ، والقرآن ليتنى أحفظه وعلته أن ما بعد الناسخ لا يعمل فيما قبله فلا يفسر العامل فأنت مثلا لو فرغت العامل من الضمير ، وأردت تسليطه على الاسم السابق لينصبه ماجاز ذلك لأن معمول خبر الناسخ لا يتقدم عليه ، لأن الخبر نفسه لا يتقدم لضعف الحرف فى العمل . فلم يبق إلا رفعه على الابتداء لتكون جملة الناسخ خبره .

ويتصل بهذه المسألة أخرى وهى ماحكم تقديم معمول خبر المبتدأ دون ناسخ؟ فنقول : ذكر ابن عصفور فى بعض كتبه أن من مواضع رفع الاسم الفصل بين الاسم السابق والفعل المشتغل بالضمير أو السببى بأجنبى وذلك كالمبتدأ فى قولك زيد أنت تضربه ، وهند عمرو يضربها ، فأنت وعمرو مبتدآن خبرهما الجملة بعدهما ، والاسم السابق فى المثالين هو المشتغل عنه وهو واجب الرفع على الابتداء ، ولا يصح أن يكون مفعولا لفعل يفسره العامل المذكور للفصل بين العامل (الفعل) والمعمول (الاسم السابق) بأجنبى (المبتدأ) ومالا يعمل لا يفسر عاملا .

ومنع الاشتغال فى هذه المسألة مبنى على أن خبر المبتدأ إذا كان فعلا ، وكان له معمول لا يتقدم ذلك المعمول على المبتدأ أى لا يعمل الخبر إذا كان فعلا فى شىء تقدم على المبتدأ ، ويلزم من عدم عمله عدم جواز تفسيره لعامل .

وهذا الذى ذكره ابن عصفور من منع النصب هو مذهب الكوفيين .

وذهب البصريون إلى أن هذه المسألة من باب الاشتغال ، وأنه يجوز نصب الاسم المشغول عنه بفعل يفسره المذكور ، لأن الفاصل وهو المبتدأ لا يعد أجنبيا يقول ناظر الجيش حاكيا مذهبهم .

« لا يقال : زيد أنت تضربه ، وهند عمرو يضربها ، الاسم الفاصل فى هذه المسألة بين الاسم السابق وبين الفعل أجنبى ، فلا يجوز نصب الاسم المتقدم بالعامل ، لأنا نقول لا فرق فى هذه المسألة بين أن يكون الفاصل أجنبيا أو غير أجنبى لأن مدار منع تقديم المعمول على المبتدأ وجوازه ، على شىء وهو أن تقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل ، والعامل هنا لا يتقدم لأنه فعل مسند إلى ضمير من أخبر به عنه ، وإذا كان كذلك فأى أثر لكون الفاصل يكون أجنبيا أو غيره »[1] .

ومعناه أن تقديم العامل هنا منع لعارض فلا ينافى ذلك جواز تقدمه وتفسيره لعامل إذا زال هذا العارض ، ويظهر ذلك عندما يكون العامل مفردا تقول : زيد أنت ضاربه ، وهند عمرو ضاربها ، فيجوز النصب .

وذكر ناظر الجيش أن ابن عصفور تبع مذهب الكوفيين فى هذه المسألة ومنع أن تكون من باب الاشتغال ، وأنه لم ينبه على ذلك يقول : « وهذه المسألة ذكرها ابن عصفور ، وذكره لها عجب فإنه إنما يذكر فى كتبه المصنفة مذهب البصريين ، وإن ذكر شيئا من مذاهب الكوفيين نبه على ذلك بنسبته إليهم ، أما إذا أطلق القول فى مسألة فذلك الذى يذكره فيها هو مذهب البصريين ، والمعروف فى هذه المسألة من مذهب البصريين خلاف ما ذكره

---

(١) شرح التسهيل لناظر الجيش (الجزء الثانى) باب الاشتغال .

ابن عصفور ، وقد قال ابن مالك في باب المبتدأ : وتقديم المفسر إن أمكن مصحح خلافا للكوفيين »[1] .

وملخص هذا كله أن المشغول عنه الذي لم يتقدمه شيء يجب رفعه على الابتداء ، إذا فصل بينه وبين العامل بفاصل يمنع أن يعمل فيه وبالتالي لا يفسر عاملا فيه .

---

(١) المرجع السابق .

(ص) قال ابن عصفور :

(وإنْ تقدّمهُ شىءٌ فإمّا أنْ يكونَ حرفَ عطفٍ ، أوْ أداةً لاَ يليهَا إلاَّ الفعلُ ظاهِراً أوْ مُضمَراً ، أوْ أداةً هِيَ بِالفعلِ أوْلى ، أوْ سُؤالاً يكونُ بجملةِ الاشتِغالِ جواباً لهُ ، أوْ غيرَ ذلِكَ ، فإنْ تقدّمهُ غيرُ ذلِكَ فالأمرُ فِيهِ على ما كانَ عليْهِ لوْ لمْ يتقدّمْهُ شىْءٌ ، وإنْ تقدّمهُ سُؤالٌ فإنْ كانَ العامِلُ فِى الضّميرِ أوِ السّببِىِّ غيرَ خبرٍ جازَ فِى المُشتغِلِ عنْهُ الرّفعُ على الابتِداءِ ، والحملُ على إضمارِ فِعلٍ إلاّ أنّ الاختِيارَ أنْ يُوافِقَ المُشتغلُ عنْهُ فِى الإعرابِ الاسْمَ الّذِى استُفهِمَ بِهِ فإنْ كانَ مُبتدأً أوْ مفعُولاً لِفعلٍ كانَ هُوَ كذلِكَ) .

(ش) لما فرغ من القسم الأول من قسمى المشتغل عنه وهو ما لم يتقدمه شىء شرع يتحدث عن نظيره وهو الاسم الذى تقدمه شىء ثم قسمه إلى خمسة أقسام :

الأول : أن يتقدمه حرف عطف (وَالأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ)[1] .

الثانى : أن تتقدمه أداة لا يليها إلا الفعل (إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ)[2] .

الثالث : أن تتقدمه أداة هى بالفعل أولى (أَبَشَرًا مِنَّا وَاحِدًا نَتَّبِعُهُ)[3] .

---

(١) سورة النحل آية ٥ .

(٢) سورة الانشقاق آية ١ .

(٣) سورة القمر آية ٢٤ .

الرابع : أن يتقدمه سؤال يكون المشتغل عنـه جوابا له (زيدا ضربته) جوابا لأيهم ضربت .

الخامس : أن يتقدمه شيء غير الأربعة السابقة (إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ)[1] .

هذه خمسة أقسام للمشتغل عنه حين يتقدمه شيء سنذكرها ونمثل لهـا ، ونبين حكم كل قسم منها فإذا انتهينا من ذلك ، ووقفنا عليه نـكون قد وقفنا على باب الاشتغال .

وسنبدأ بالقسم الخامس فنبينه ونذكر حكمه ، ثم نتبعه بالرابع ، ثم نتبعه بالأول حتى الثالث ، والأمر كما رتبه ابن عصفور فى متن المقرب .

(أن يتقدمه شيء غير الأربعة السابقة)

وذلك كأن تتقدمه ألا الاستفتاحية أو يتقدمه اسم آخر سواه تقول : ألا محمد يحضر ، أو تقول : أنت أخوك يجتهد . وفى المثالين قد عمل الفعل فى ضمير الاسم رفعا .

ومثال عمل الفعل فى الضمير نصبا قولك أنت محمد تـكرمه ، وقولك : أنت أخوك تـكرمه .

وحكم هذا النوع كالاسم الذى لم يتقدمه شيء فإن كان العامل قد عمل فى الضمير رفعا لم يجز فى المشتغل عنه إلا الرفع على الابتداء كما فى المثالين السابقين ، وإن كان العامل قد عمل فى الضمير نصبا أو جرا ، جاز فيه الرفع على الابتداء وهو المختار ، والنصب على إضمار فعل يفسره الظاهر من لفظه وإلا فمن معناه .

---

(١) سورة القمر آية ٤٩ .

وعلى ذلك فإذا قلت أنت أخوك يجتهد وهو ما عمل فيه العامل الرفع في الضمير ، فأنت مبتدأ أول ، وأخوك مبتدأ ثان ، وجملة يجتهد خبر الثانى ، والجملة كلها خبر الأول ، وليس لك غير ذلك ، وإذا قلت أنت أخوك تكرمه ، وهو ما عمل فيه العامل النصب فى الضمير فأنت مبتدأ أول ، وأخوك مبتدأ ثان ، وجملة تكرمه من الفعل والفاعل والمفعول خبر الثانى والجملة خبر الأول ، ويجوز لك النصب تقول . أنت أخاك تكرمة لتكون أنت مبتدأ وأخاك مفعول به لفعل محذوف والجملة هى الخبر وجملة تكرمه الظاهرة تفسير المقدرة ، إلا أن الرفع هو الأرجح ، وقد جاء النصب فى القرآن الكريم فى قوله تعالى : (إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ)[١] وهى قراءة الجمهور قال سيبويه :

« النصب ليس بضعيف وإنما هو عربى كثير[٢] وقال غيره » : « إن النصب نص فى المقصود وهو عموم خلق الأشياء خيرها وشرها بقدر ، وفى الرفع إيهام كون الفعل وصفا مخصصا ، وبقدر هو الخبر ، وليس المقصود لإيهامه وجود شىء لا بقدر لكونه غير مخلوق[٣] » .

وقرأ قوم من أهل السنة الآية بالرفع قال ابن جنى : هو الوجه فى العربية[٤] .

(أن يتقدمه سؤال يكون المشتغل عنه جوابا له)

وهذا على نوعين باعتبار العامل فى الجواب :

الأول : أن يكون العامل غير خبر بأن كان أمرا أو نهيا أو دعاء فحكم

---

(١) سورة القمر آية ٤٩ . (٢) كتاب سيبويه ١/١٤٨ .
(٣) شرح التسهيل لابن مالك (باب الاشتغال) ، حاشية الصبان ٢/٨٠ .
(٤) أنظر فى القراءتين وتوجيهات كل واحدة البحر المحيط ٨/١٨٣ .

المشغول عنه حينئذ الرفع على الابتـداء والحمل على إضمار الفعل ، والاختيار الحمل على إضمار الفعل ، فإذا سألك سائل : من أضربه ؟ وأى شيء أحفظه ؟ قلت له : زيدا اضربه ، والقرآن احفظه (العامل أمر) .

ونظيره أن تقول : من لا أضربه ؟ وأى شيء لا أحفظه ؟ فتقول له : عليا لاتضربه ، وشعر الهجاء لاتحفظه (العامل نهى) .

فيجوز الوجهان والنصب أولى، وهذا بصرف النظر عن حال الاسم المستفهم عنه بخلاف النوع الثانى .

الثانى : أن يكون العامل خبرا فحكم المشغول عنه حينئذ الرفع على الابتداء ، والحمل على إضمار فعل ، إلا أن الاختيار أن يوافق المشغول عنه الاسم الذى استفهم به فى الإعراب ، فإن كان مبتدأ أو معمولا لفعل كان هو كذلك تقول : زيد قام ومحمد ضربته والقرآن حفظته ، بالرفـع والنصب ، والرفع أولى جوابا لمن قال لك : من قام ؟ ومن ضربته ؟ وأى شيء حفظته ، لأن الاسم الذى استفهم به مرفوع فى الاستفهام ، وتقول : محمدا ضربته ، والقرآن حفظته بالرفع والنصب والنصب أولى جوابا لمن قال : من ضربت ؟ وأى شيء حفظت؟ لأن الاسم الذى استفهم به منصوب فى الاستفهام .

واعلم أنهم أجروا ماليس جوابا لاسم استفهام مجرى ماهو جواب له فإذا سئلت هـل رأيت زيدا فقلت : لابل عمرا لقيته ، أولا ولـكن عمرا لقيته ، أو نعم وعمرا لقيته ، جاز الرفع والنصب والنصب أولى لأن الاسم الذى استفهم به منصوب فى الاستفهام فهذا فى حكم الجواب ، وإن لم يكن هو المشغول عنه لـكنه لما كان جوابا فى الجملة جرى مجرى الأول .

(ص) قال ابن عصفور :

(وَإِنْ تَقَدَّمَهُ حَرْفُ عَطْفٍ فَلَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ العَامِلُ أَيْضًا خَبَرًا أَوْ غَيْرَ خَبَرٍ فَإِنْ كَانَ غَيْرَ خَبَرٍ فَالأَمْرُ فِي المُشْتَغِلِ عَنْهُ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ لَوْ لَمْ يَتَقَدَّمْهُ شَيْءٌ ، وَإِنْ كَانَ خَبَرًا فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ العَطْفُ عَلَى جُمْلَةٍ اسْمِيَّةٍ فَيَكُونُ الأَمْرُ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ لَوْ لَمْ يَتَقَدَّمْهُ شَيْءٌ ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ عَلَى جُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ فَيَجُوزُ الابْتِدَاءُ وَالحَمْلُ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ وَالمُخْتَارُ الحَمْلُ عَلَى إِضْمَارِ الفِعْلِ ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ العَطْفُ عَلَى جُمْلَةٍ ذَاتِ وَجْهَيْنِ فَيَسْتَوِي الرَّفْعُ عَلَى الابْتِدَاءِ ، وَالحَمْلُ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ ، هَذَا مَا لَمْ يَفْصِلْ بَيْنَ العَطْفِ وَبَيْنَ المُشْتَغِلِ عَنْهُ بِإِذَا الَّتِي لِلْمُفَاجَأَةِ فَلَا يَجُوزُ إِلَّا الابْتِدَاءُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الفِعْلُ العَامِلُ فِي الضَّمِيرِ أَوْ فِي السَّبَبِيِّ مَقْرُونًا بِقَدْ ، فَإِنَّ حُكْمَ الاسْمِ إِذْ ذَاكَ كَحُكْمِهِ لَوْ لَمْ يَتَقَدَّمْهُ شَيْءٌ ، أَوْ بِأَمَّا فَيَبْقَى عَلَى حُكْمِهِ لَوْ لَمْ يَتَقَدَّمْهُ شَيْءٌ) .

(ش) هذا هو القسم الثالث من الأقسام الخمسة التي يتقدم المشغول عنه فيها شيء ، والمتقدم هنا حرف عطف ، وحروف العطف كثيرة منها الواو والفاء وثم وحتى ، وهذه تقتضي تشريك ما بعدها فيما قبلها لفظا ومعنى ، ومنها بل ولكن ولا ، وهذه تقتضي التشريك في اللفظ دون المعنى ، وشرط أداء هذه الحروف لهذه المعاني أن تعطف مفرداً على مفرد ، وأما في باب الاشتغال فأنت تعطف بها جملة على جملة فلا مشاركة بين الجملتين إلا في معناهما جملة .

وينقسم المشغول عنه حين يتقدمه حرف عطف إلى قسمين :

الأول : أن يكون عامله غير خبر بأن كان أمرا أو نهيا أو دعاء ، وحكم المشغول عنه حينئذ حكم المشغول عنه الذى لم يتقدمه حرف عطف وهو الرفع على الابتداء ، والحمل على إضمار فعل ، ويكون الإضمار على حسب موقع الضمير أو السببى فإن كان مرفوعا رفع ، وإن كان منصوبا أو مجرورا نصب ، والاختيار إضمار الفعل .

وعلى ذلك فإذا قلت : محمد ليحضر وعلى ليذهب فى كل من محمد وعلى وجهان الرفع على الابتداء ، والرفع على الفاعلية بفعل محذوف ، ولا فرق بين الثانى والأول فى الوجهين لأن العامل فيهما غير خبر .

وكذلك إذا قلت : أكرم زيدا وعمرا اضربه فلك فى الاسم الثانى (عمرا) وجهان : الرفع على الابتداء والنصب على المفعولية بفعل محذوف ، وكذلك إذا قلت أكرم زيدا وعمرا اعطف عليه .

وفى المثال الأول جاء ضمير المشغول عنه مرفوعا فلم يجز فى الظاهر السابق إلا الرفع على أحد الوجهين السابقين ، وفى الثانى والثالث جاء الضمير منصوبا ومجرورا فجاز فى الظاهر السابق الرفع على الابتداء والنصب على المفعولية .

ويستوى فى ذلك أن تعطف على جملة اسمية كأن تقول : على أخوك ومحمد اضربه أو تعطف على جملة فعلية كأن تقول : أكرم عليا ومحمد اضربه ، أو تعطف على جملة اسمية الصدر فعلية العجز كأن تقول : على أكرمه ومحمد اضربه .

الثانى : أن يكون عامل المشغول عنه خبرا وله ثلاثة أحوال : إما أن تعطف على جملة اسمية ، أو جملة فعلية ، أو جملة ذات وجهين :

— العطف على جملة اسمية : فإن عطفت على جملة اسمية فحكم المشغول عنه

فى هذه الحالة كحكم المشغول عنه حين لا يتقدمه شيء ، فإن كان العامل قد عمل فى ضمير المشغول عنه رفعا فلا يجوز فى الظاهر السابق إلا الرفع على الابتداء تقول : على ناجح وأخوه رسب ، وإن كان العامل قد عمل فى ضمير المشغول نصبا أو جرا جاز فى الظاهر السابق الرفع على الابتداء والنصب على المفعولية بفعل مناسب ، تقول : على مكرم وأخوه أهنته ويجوز على مكرم وأخاه أهنته إلا أن الأحسن مراعاة التشاكل فى العطف فأنت فى المثالين مثلا إنما تعطف على جملة اسمية فيكون الأحسن أن تعطف اسمية على اسمية ، وعلى ذلك فرفع المشغول عنه على الابتداء أحسن من نصبه على المفعولية لأن النصب عليها يقتضى أن تعطف فعلية على اسمية ، والأول وهو عطف الاسمية على الاسمية أولى .

— العطف على جملة فعلية : فإن عطفت على جملة فعلية فحكم المشغول عنه فى هذه الحالة جواز الرفع على الابتداء والحمل على إضمار الفعل، فإن كان العامل قد رفع ضمير المشغول له رفعت على الفاعلية ، وإن كان قد نصبه أو جره نصبت على المفعولية ، تقول : حضر محمد وعلى خرج فيجوز فى على الابتداء والفاعلية والثانى أولى لأنك ستعطف فعلية على فعلية ، ومراعاة التشاكل فى العطف أولى من غيره .

وتقول : أكرمت محمدا وعليا أهنته أو أكرمت محمدا وعليا قسوت عليه فيجوز فى على فى المثالين الرفع على الابتداء والنصب على المفعولية إلا أن النصب على المفعولية أولى لأنك فيه تعطف فعلية على فعلية بخلاف الرفع ففيه تعطف اسمية على فعلية ، والتوافق فى العطف أحسن من التخالف فيه .

قال ابن النحاس : فإن قيل : توافق الجمل يعارضه أنك إذا نصبت تحتاج إلى تقدير وإذا رفعت لا تحتاج إلى تقدير ؟

فالجواب: أنه إذا دار الأمر بين الاختلاف والتقدير فالتقدير أولى لكثرة التقدير في كلام العرب وقلة الاختلاف والحمل على الكثير أولى[١] وعلى النصب جاءت الآيات القرآنية الآتية قال تعالى في حق قوم موسى (فَدَمَّرْنَاهُمْ تَدْمِيراً وَقَوْمَ نُوحٍ لَمَّا كَذَّبُوا الرُّسُلَ أَغْرَقْنَاهُمْ)[٢].

والتقدير : وأغرقنا قوم نوح ، وقال (فَرِيقاً هَدَى وَفَرِيقاً حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ)[٣] والتقدير هدى فريقا وأضل فريقا وقال (يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَاباً أَلِيماً)[٤] أى ويعاقب الظالمين ، وقال (خَلَقَ الإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُبِينٌ وَالأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ)[٥].

ومنه قول الربيع بن ضبع الفزارى[٦] :

٢٨٠ — أَصْبَحْتُ لَا أَحْمِلُ السِّلَاحَ وَلَا
أَمْلِكُ رَأْسَ الْبَعِيرِ إِنْ نَفَرَا
وَالذِّئْبَ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَرْتُ بِهِ
وَحْدِي وَأَخْشَى الرِّيَاحَ وَالْمَطَرَا[٧]

---

(١) الأشباه والنظائر للسيوطى جـ ١ ص ١٨٣ .
(٢) سورة الفرقان آية ٣٦ ، ٣٧ . (٣) سورة الأعراف ٣٠ .
(٤) سورة الدهر آية ٣١ . (٥) سورة النحل آية ٤ ، ٥ .
(٦) هو الربيع بالتصغير بن ضبع بضم الأول وفتح الثانى بن وهب بن بغيض من بنى فزارة بالتخفيف شاعر من المخضرمين ومن المعمرين فقد عاش كما فى ترجمته أربعين وثلاثمائة سنة وقد اشتكى الشيب فى شعره كثيرا كما فى بيتى الشاهد (الأعلام ١٥/٣).
(٧) بيتان من من بحر المنسرح للربيع الفزارى يصف انتهاء شبابه وذهاب قوته فلا يطيق حمل السلاح لحرب ، ولا يملك رأس بعيره إن نفر ، وإذا خلا بالذئب خاف

فإن تقديره وأخشى الذئب وهو لفظ المفسر ومعناه .

ومنه قول امرىء القيس :

٢٨١ — وَأَضْحَى يَسُحُّ المَاءَ عَنْ كُلِّ فِيقَةٍ
يَكُبُّ عَلَى الأَذْقَانِ دَوْحَ الكَنَهْبُلِ
وَتَيْمَاءَ لَمْ يَتْرُكْ بِهَا جِذْعَ نَخْلَةٍ
وَلاَ أُطُمًا إِلاَّ مَشِيداً بِجَنْدَلِ [1]

وتقديره : وخرب تيماء وهو من معنى المفسر فقط .

ولا فرق بين أن تكون الجملة الفعلية التي قبل المشغول عنه فعلها متعد كما مثلناه أو فعلها لازم كأن تقول : جاء محمد وعلى زرته فإن التوافق في العطف يكون بين الفعلين وفاعلهما بصرف النظر عن المفعول .

— العطف على جملة ذات وجهين : والجملة ذات الوجهين هي التي تكون اسمية الصدر فعلية العجز أي يكون الاسم مبتدأ وخبره جملة فعلية سواء كان

منه ، ولا يحتمل العواصف والبرد . وشاهده في قوله : والذئب أخشاه حيث يجوز في الذئب النصب والرفع والنصب أولى لأنك فيه تعطف فعليه على فعلية ، وراجع البيتين في معجم الشواهد ص ١٤٦ وهما في شروح التسهيل .

(١) البيتان من معلقة امرىء القيس المشهورة وفيهما يصف رعدا وبرقا شديدين أنزلا المطر في كل مكان وخلعا الأشجار الكبيرة وهدما المنازل المشيدة . والفيقة : أن يسكن المطر شيئا وينبع شيئا وأصله ما بين الحلبتين ، والكنهبل : الدوحة العظيمة . وتيماء : بالرفع والنصب والنصب أولى لأن المعطوف عليه جملة فعلية ويجب تقدير فعل من معنى المفسر كما في الشرح ، والبيتان في شروح التسهيل وفي معجم الشواهد ص ٣٠٥ .

فعلها لازما أو متعديا أيضا : فمثال الأول قولك : على ذهب ومحمد أكرمته ، ومثال الثانى : على أهنته ومحمد أكرمته ، وحكم المشغول عنه فى هذه الحالة استواء الرفع على الابتداء ، والحمل على إضمار فعل رافع إذا كان الفعل الظاهر قد رفع ضمير المشغول عنه (على نجح ومحمد رسب) أو ناصب إذا كان الفعل الظاهر قد نصب ضمير المشغول عنه أو جره (على أهنته ومحمد أكرمته أو عطفت عليه) .

وإنما استوى الوجهان لأنك فى الرفع على الابتداء تعطف الاسمية على الاسمية ، وفى الحمل على إضمار الفعل إنما تعطف الفعلية على الفعلية ، وفى الاسمية تراعى عطف جملة الاشتغال على الصدر ، وفى الفعلية تراعى العطف على العجز فتساويا .

وعلى ذلك جاء قوله تعالى : (وَالشَّمْسُ تَجْرِى لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ)[١] قرأ الحرميان وأبو عمرو بالرفع على الابتداء وفيه عطف اسمية على اسمية ، وقرأ الباقون بالنصب على المفعولية فهو من عطف فعلية على فعلية[٢] .

ومن ذلك أيضا ولكنهم اتفقوا على القراءة بنصب المشغول عنه بتقدير فعل ويكون الأمر فيه بعطف فعل على فعل قوله تعالى : (الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا)[٣] قرىء بنصب السماء على تقدير ورفع السماء وعلى ذلك ففيه عطف فعلية على فعلية .

---

(١) سورة يس آية ٣٨ ، ٣٩ .
(٢) انظر فى القراءتين البحر المحيط لأبى حيان ج ٧ ص ٣٣٦ .
(٣) سورة الرحمن آيات ٥ ، ٦ ، ٧ .

ولكن هنا سؤال : إن الجملة الفعلية قد وقعت خبرا عن الجملة الاسمية وجملة الاشتغال قد عطفت عليها فى وجه النصب، وما عطف على الخبر خبر فيلزم وجود رابط للمبتدأ فى جملة الاشتغال وإلا ماصح العطف فأين الرابط ؟

ويتصل بذلك سؤال آخر وهو هل الوجهان متساويان تماما أو أحدهما أقوى ؟ وفى المسألة مذاهب :

— ذهب السيرافى[1] إلى أنه لايصح عطف جملة الاشتغال على الجملة الصغرى إلا إذا وجد فيها رابط فلا يصح أن تقول : زيد ضربته وعمرا أكرمته ، بل الواجب أن تقول : زيد ضربته وعمرا أكرمته بسببه أو من أجله أو فى داره وشبه ذلك ، فإذا لم يوجد هذا الضمير ضعف النصب ورجح الرفع عطفا على الكبرى .

قال ابن عصفور : وهذا الذى ذهب إليه السيرافى ليس بشىء لأن القراء قد أجمعوا على نصب السماء فى قوله عز اسمه (وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ)[2] مع أنه ليس فى رفعها ضمير يعود على النجم والشجر فإجماعهم على النصب دليل على بطلان من قال : إن النصب فى هذا ضعيف[3] .

— وذهب بعضهم إلى أن جملة الاشتغال إن كانت معطوفة بالواو لم تحتج فيها إلى ضمير لكون الواو بمعنى مع فكأنك قلت فى زيد ضربته وعمرا أكرمته. زيد جمعت بين ضربه وإكرام عمرو فالجملة الثانية متلبسة بالأولى فكأنهما جملة واحدة ، والجملة الواحدة يغنى فيها ضمير واحد .

---

(١) انظر فى رأى السيرافى شرح الجمل الكبير لابن عصفور ١/٣٦٧ .

(٢) سورة الرحمن آية ٧ . (٣) شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٦٧ .

قال ابن عصفور : وهذا فاسد لأن يونس وغيره من أئمة النحو حكوا أن الأمر فى الواو كالأمر فى غيرها من حروف العطف فى اختيار النصب ، إن خلت الجملة من ضمير[1] .

ــ وذهب أبو على الفارسى إلى أن النصب مختار ، وإن كان العطف على الجملة الصغرى ، لأن الواو قد تقدمها جملتان ، فإن لحظت المشاكلة بين الجملة الكبرى وجملة الاشتغال كان المختار الرفع على الابتداء ، وإن لحظت المشاكلة بين الجملة الصغرى وجملة الاشتغال كان الاختيار إضمار الفعل ، ولا يلزم أن يقع تشاكل بين الجملة الصغرى وجملة الاشتغال حتى تكون معطوفة عليها بل قد تلاحظ المشاكلة ولا عطف بدليل قولهم : أكلت السمكة حتى رأسها أكلته ، فقد شاكلوا بين الجملتين وليس ثم حرف عطف لأن حتى لاتعطف الجمل ، وإنما تعطف المفردات .

قال ابن عصفور : وهذا أسد المذاهب فى هذه المسألة وهو الذى يعضده كلام العرب[2] .

ــ وقال ابن خروف : ليس المراد هنا العطف الحقيقى الذى يوجب التشريك بل المراد هنا إنما هو تآخى الجمل فلا تحتاج الجملة المعطوفة إلى ضمير .

قال ناظر الجيش : جواب ابن خروف أحسنها وأقربها إلى الصواب واختاره ابن عمرون ، وأحسن منه ما أجاب به بعض المتقدمين وهو أن العطف إنما هو على الجملة الكبرى رفعت أو نصبت ، لكننا فى النصب نلاحظ

---

(١) شرح الجمل الكبير لابن عصفور ٣٦٨/١ .

(٢) انظر رأى أبى على الفارسى واختيار ابن عصفور له شرح الجمل الأخير ٣٦٨/١ .

الصفوى طلب للمشاكلة ، ولا يلزم من ملاحظتها أن يكون العطف عليها قالوا وكأنه نوع من التوهم قال : واختار هذا القول جماعة منهم ابن عصفور[1] .

وأما قول ابن عصفور : (هَذَا مَا لَمْ يُفْصَلْ بَيْنَ حَرْفِ الْعَطْفِ وَبَيْنَ الْمُشْتَغِلِ بِإِذَا الَّتِي لِلْمُفَاجَأَةِ فَلَا يَجُوزُ إِلَّا الابْتِدَاء) ... إلخ ماذكر في المتن فمؤداه أنه إذا فصل بين حرف العطف والمشغول عنه بإذا الفجائية وجب رفع المشغول عنه على الابتداء ، ولا ينظر إلى المعطوف عليه أيا كان نوع جملته لأن إذا الفجائية خاصة بالدخول على الجملة الاسمية فوجب الرفع تقول : خرجت أو أنا خارج فإذا زيد يضربه عمرو فلا يجوز في زيد إلا الرفع قال ابن مالك[2] : «لأن العرب ألزمت إذا هذه ألا يليها إلا مبتدأ بعده خبر أو خبر بعده مبتدأ فمن نصب مابعدها فقد استعمل مالم تستعمل العرب في نثر ولا نظم قال : وقد ألحقها سيبويه بأما قياسا فأجاز نصب الاسم الذى يليها بفعل مضمر يفسره المشغول بعده نحو خرجت فإذا زيدا يضربه عمرو كما يقال: أما زيدا فيضربه عمرو ، ولا ينبغى أن تلحق إذا بأما لأن أما وإن لم يلها فعل فقد يليها معمول الفعل المفرغ كثيرا كقوله تعالى (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ، وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ)[3] وقد يليها معمول فعل مقدر ، بعده مفسر مشغول كقراءة بعض السلف (وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ)[4] ولم يل إذا فعل ظاهر ولا معمول فعل إنما يليها أبدا في النثر والنظم مبتدأ وخبر منطوق بهما أو مبتدأ محذوف الخبر ، فمن أولاها غير ذلك فقد خالف كلام العرب فلا يلتفت إليه ، وإن كان سيبويه » .

---

(١) شرح التسهيل لناظر الجيش : باب الاشتغال (الجزء الثانى) .

(٢) فى شرح التسهيل له (باب الاشتغال) مخطوط (١٠ ش نحو) .

(٣) سورة الضحى آية ٩ ، ١٠ .

(٤) سورة فصلت آية ١٧ .

وقد ظهر من كلام ابن مالك أن بعضهم يجيز نصب الاسم الواقع بعد إذا الفجائية ، لكن ابن عصفور ذكر لنصبه شرطا وهو أن يقترن العامل بقد ، فإذا اقترن العامل بقد جاز وقوع الجملة الفعلية بعد إذا الفجائية ، وجاز تبعا لذلك نصب الاسم المشغول عنه تقول : خرجت فإذا زيدا قد ضربه عمرو ، يجوز فى زيد الرفع على الابتداء ، والنصب على المفعولية بفعل محذوف ، يقول ابن عصفور : إلا أن يكون الفعل العامل فى الضمير أو فى السببى مقرونا بقد فإن حكم الاسم إذ ذاك كحكمه لو لم يتقدمه شىء[1] .

وقال ناظر الجيش: حكى الأخفش عن العرب أنه إذا كان الفعل مقرونا بقد جاز أن يلى إذا الفجائية تقول : خرجت فإذا قد ضرب زيد عمرا فإن لم يكن مقرونا بقد فلا يجوز أن يليها الفعل قال : وإنما أجرى الفعل المقرون بقد مجرى الجملة الاسمية فى أن ولى إذا الفجائية لمعاملة العرب له معاملة الجملة الاسمية فى دخول واو الحال عليه ، تقول : جاء زيد وقد ضحك كما يقال جاء زيد وهو يضحك ثم قال :

وهذا هو الذى جنح إليه ابن عصفور وذكره فى شرح المقرب[2] .

وأما وقوع الاسم المشغول عنه بعد أما ، أو الفصل بأما بين حرف العطف وبين المشغول عنه فإن أما حرف ابتداء تقطع ما بعدها عما قبلها فلا علاقة للاسم الواقع بعدها بالجملة التى قبلها وإنما الاسم الواقع بعدها كالاسم الذى لم يتقدمه شىء :

فإن كان العامل فى معنى أمر أو نهى جاز فى المشتغل عنه الرفع على الابتداء والحمل على إضمار الفعل ، والاختيار الحمل على إضمار الفعل تقول : زيد اضربه

(١) انظر متن المقرب السابق .

(٢) شرح التسهيل لناظر الجيش (باب الاشتغال) — الجزء الثانى .

وأما محمد فأكرمه برفع الاسمين على الابتداء أو نصبهما بفعل محذوف يفسره المذكور والأرجح النصب ويكون التقدير : اضرب زيدا اضربه ، وأما محمدا فأكرم أكرمه على ما سنذبينه من مكان تقدير الفعل .

وإن كان العامل خبرا أى ليس فى معنى أمر أو نهى جاز فى المشغول عنه الرفع على الابتداء وهو المختار والنصب بإضمار فعل تقول : زيد ضربته وأما محمد فأكرمته برفع الاسمين على الابتداء أو نصبهما بفعل محذوف يفسره المذكور والأرجح الرفع ، وبالرفع والنصب قرىء قوله تعالى (وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ)[1] .

والتقدير فى المثالين والآية : ضربت زيدا ضربته ، وأما محمدا فأكرمت أكرمته ، وأما ثمود فهديناهم هديناهم ، ولا يصح تقدير الفعل المحذوف قبل ثمود كما يقدر قبل زيد فلا يقال وأما هدينا ثمود فهديناهم ، حتى لا يفصل بين أما والفاء بجملة تامة وهو غير جائز ، وإنما يقدر بعد الفاء من لفظ المذكور فيقال : وأما ثمود فهدينا هديناهم فلما حذف الفعل المفسر دخلت الفاء على المفسر فصار وأما ثمود فهديناهم .

فإن قيل : ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملا .

قيل : الفاء هنا ليست فى موكزها الأصلى فلا تكون مانعة من العمل .

(١) سورة فصلت آية ١٧ وانظر فى القراءتين البحر المحيط ج ٧ ص ٤٩١ وانظر كتاب سيبويه ج ١ ص ١٤٨ .

(ص) قال ابن عصفور :

(وَإنْ تقدَّمتْهُ أداةٌ لا يَليها إلاّ الفِعلُ ظاهِراً أوْ مُضمَراً لَمْ يجُزْ فِي الشّغلِ عَنهُ إلاّ الحَمْلُ عَلَى إضمارِ فِعلٍ ، وَتِلكَ الأدَواتُ هِيَ أدَوَاتُ الشَّرطِ ، وَأعنِي بِذلِكَ إنْ وَأخَواتِها ، وَلَوْ الّتِي هِيَ حَرْفٌ لِما كانَ سَيَقَعُ لِوُقُوعِ غَيرِهِ ، أوْ بِمَعْنَى إنْ . وَالفَرْقُ بَيْنَهُما أنَّ الّتِي هِيَ حَرْفٌ لِما كانَ سَيَقَعُ لِوُقُوعِ غَيرِهِ يَكُونُ الفِعلُ الّذِي بَعدَها بِمَعْنَى المُضِيِّ ، وَإنْ لَمْ تَكُنْ صِيغَتُهُ صِيغَةَ الماضِي نَحْوَ قَوْلِكَ لَوْ يَقُومُ زَيْدٌ أمْسِ لَقامَ عَمْرُو ، وَإنْ شِئْتَ أسقَطْتَ اللامَ ، وَالّتِي هِيَ بِمَعْنَى إنْ تُخلِّصُ الفِعلَ لِلاستِقبالِ ، وَإنْ كانَتْ صِيغَتُهُ صِيغَةَ الماضِي صَيّرَتْ مَعْناهُ إلَى الاستِقبالِ نَحوَ قَوْلِهِ :

قَوْمٌ إذا حارَبُوا شَدُّوا مَآزِرَهُمْ دُونَ النِّساءِ وَلَوْ باتَتْ بِأطْهارِ

أيْ وَإنْ باتَتْ بِأطْهارٍ .

وَلَوْ مِنْ نِعْمَ العَبْدُ صُهَيْبٌ لَوْ لَمْ يَخَفِ اللهَ لَمْ يَعْصِهِ مُحتَمِلَةٌ لِلوَجْهَيْنِ) .

(ش) هذا هو القسم الرابع من الأقسام الخمسة التى يتقدم المشغول عنه فيها شىء ، والمتقدم هنا أداة لا يليها إلا الفعل ظاهرا أو مضمرا ، وبقى له قسم أخير وهو أن يتقدمه أداة هى بالفعل أولى .

أما القسم الرابع وهو أن يتقدم المشغول عنه أداة خاصة بالدخول على الأفعال ظاهرة أو مضمرة فقد حصره فى أربعة أنواع :

الأول : أدوات الشرط وهى إن وأخواتها مما يجزم فعلين .

الثانى : لو المسماة عند النحويين بالامتناعية أو التى بمعنى إن الشرطية .

الثالث : أدوات التحضيض وهى هلا وفى معناها لولا وألا .

الرابع : كل ظرف زمان لما يستقبل كإذا .

أما أدوات الشرط وهى إن وأخواتها فلما كان الشرط لا يكون إلا فعلا اختصت بالدخول على الأفعال ووجب فيها ذلك .

وأدوات الشرط فى هذا الحكم على نوعين :

١ — نوع يجب دخوله على الفعل فى الاختيار ، ويجوز دخوله على الاسم فى الضرورة وهو أدوات الشرط غير إن ، فإذا استعملت هذه الأدوات فى الاختيار أى فى النثر ، فلا يكون فيها اشتغال لأن الأداة تدخل على الفعل حتما ، تقول : أينما تجد محمدا فعظمه ، كما تقول : من يحفظ القرآن ينج به ، ولا يجوز مطلقا أن تقول : أينما محمدا تجده فعظمه ولا من القرآن يحفظه ينج به ، وأما فى الشعر فيجوز وقوع الاسم لفظا بعد هذه الأدوات وحينئذ يأتى الاشتغال لأنه لابد من تقدير فعل رافع أو ناصب قبل هذا الاسم .

يقول ابن عصفور : ومن ضرائر الشعر تقديم بعض الكلام على بعض ، وذلك أن يقع بعد أداة الشرط ماعدا إن اسم وفعل فيتقدم الاسم ويؤخر الفعل لضرورة الوزن نحو قوله :

٢٨٢ — صَعْدَةٌ نَابِتَةٌ فِى حَائِرٍ أَيْنَمَا الرِّيحُ تُمَيِّلْهَا تَمِــــلْ[1]

---

(١) البيت من بحر الرمل وهو لكعب بن جعيل التغلبى فى وصف امرأة وفيه يشبه قدها بالقناة فى اللين والاعتدال ، والصعدة هى الرمح المستوى ، والحائر مجتمع =

وقول الآخر :

٢٨٣ — فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنْهُ يَبِتْ وَهْوَ آمِنٌ
وَمَنْ لاَ نُجِرْهُ يُمْسِ مِنَّا مُرَوَّعاً[1]

كان الوجه فى ذلك أن يقدم الفعل فيقال أينما تميلها الريح ومن نؤمنه يبت وهو آمن إلا أن الضرورة دعت إلى تقديم الاسم فى ذلك[2] .

٢ — نوع يجوز دخوله على الفعل والاسم معا فى غير الضرورة ، وهو إن وحدها ، وإنما كان لها هـــذا الحكم دون أخواتها لأنها أم الباب حيث وضعت للشرط نصا بخلاف غيرها فإنه محمول عليها ولها معان أخرى كثيرة غير الشرط أو معه .

فإن دخلت إن على الفعل المضارع عملت فيه الجزم لفظا ومحلا وعلى ذلك فلا يصح الفصل بينهما باسم يكون هو المشغول عنه إلا فى الضرورة لأنه لما ظهر عملها فيه قوى طلبها له فلا يليها غيره ، وعلى ذلك تقول : إن تقابل محمدا فأكرمه ولا يجوز أن تقول : إن محمدا تقابل فأكرمه ، أى لا يرد الاشتغال حينئذ فى الاختيار لكن يجوز إيلاؤها الفعل المذكور فى الضرورة .

ها الماء وشاهده تقديم الاسم على الفعل فى أينما المختصة بالأفعال فيجب تقدير فعل محذوف يفسره المذكور والبيت فى معجم الشواهد ص ٢٦٠ .

(٢) البيت من بحر الطويل وهو فى الفخر لهشام المرى ؛ لانجره من أجاره أى آواه ؛ ويمس من أمسى وكلاهما مجزوم بمن الشرطية ، ومروعا أى مفزعا وقد روى به ، وشاهده قوله فمن نحن نؤمنه حيث دخلت أداة الشرط على اسم فوجب تقدير فعل محذوف وأصله فمن نؤمنه فلما حــذف الفعل انفصل الضمير والبيت فى معجم الشواهد ص ٢١١ .

(٣) ضرائر الشعر ص ٢٠٨ .

وإن دخلت على الفعل الماضي عملت فيه الجزم محلا ، فلم يقو طالبهما له ولم ترغب فيه كثيرا فسمحت لتفسيرها بالفصل بينهما وهو الاسم المشغول عنه تقول : إن محمدا قابلته فأكرمه في الضرورة والاختيار فتكون المسألة حينئذ من باب الاشتغال ، وفي ذلك يقول ابن عصفور في كتابه ضرائر الشعر[(١)] :

• إذا وقع الاسم والفعل بعد إن من أدوات الشرط فإن كان الفعل ماضيا جاز لك أن تقدم أيهما شئت في فصيح الكلام ، إلا أن تقديم الفعل أولى فتقول : إن قام زيد قام عمرو ولك أن تقول إن زيد قام قام عمرو قال الله تعالى (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ)[(٢)] وإن كان الفعل مضارعا قدمته ولا يجوز تقديم الاسم عليه إلا في ضرورة نحو قوله :

٢٨٤ — يُثْنِي عَلَيْكَ وَأَنْتَ أَهْلُ ثَنَائِهِ
وَلَدَيْكَ إِنْ هُوَ يَسْتَزِدْكَ مَزِيدُ[(٣)]

ولكن إذا كان لابد من إضمار فعل ، فأي الفعلين يجب إضماره ، الفعل الرافع أم الناصب ؟

---

(١) انظر ص ٢٠٨ من الكتاب المذكور تحقيق السيد إبراهيم محمد (بيروت سنة ١٩٨٢) .

(٩) سورة التوبة آية : ٦ .

(٢) البيت من بحر الكامل وهو في الرثاء لشاعر يدعى عبد الله بن عنمة الضبي والثناء هو المدح وإذاعة الحسن في المرء ، وشاهده قوله : إن هو يسترزدك حيث دخلت أداة الشرط إن على اسم بعده فعل مضارع وهو ضرورة والواجب أن تدخل على المضارع لأنها تعمل فيه الجزم ، وعلى ذلك فالاسم المذكور فاعل بفعل محذوف يفسره الفعل المذكورة والبيت في معجم الشواهد ص ١٠٧ .

وللاجابة على ذلك نقول : إنه إذا كان العامل قد عمل الرفع فى ضمير المشغول عنه فيجب إضمار فعل رافع المشغول عنه ، وإذا كان العامل قد عمل النصب أو الجر فى ضمير المشغول عنه فيجب إضمار فعل ناصب له تقول : إن زيد اجتهد نجح والتقدير إن اجتهد زيد اجتهد نجح وتقول إن زيدا قابلته فأكرمه والتقدير إن قابلت زيدا قابلته فأكرمه وعلى ذلك جاء قول الشاعر وهو النمر بن تولب :

٢٨٥ — لاَ تَجْزَعِى إِنْ مُنْفِساً أَهْلَكْتُهُ
فَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِى(١)

فمنفسا مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور أى لا تجزعى إن أهلكت منفسا أهلكته .

ولكن الإشكال يكون إذا جاء الاسم السابق مرفوعا وضميره منصوب أو جاء ضمير رفع منفصلا وضميره ضمير نصب منفصل ، فن الأول ماورد من قول الشاعر :

٢٨٦ — أَتَجْزَعُ إِنْ نَفْسٌ أَتاهَا حِمَامُهَا
فَهَلاَّ الَّتِى عَنْ بَيْنِ جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ(٢)

---

(١) البيت من بحر الكامل وهو للنمر بن تولب العكلى (جاهلى أدرك الإسلام) يذكر أن امرأته لامته على إتلاف ماله خشية الفقر فأجابها : لا تجزعى إلا عند موتى فقط أما المال فأنا آتيك به ، والمنفس هو النفيس وشاهده نصب منفس بفعل دل عليه مابعده لأن حرف الشرط يستلزم فعلا بعده ظاهرا أو مضمرا ، والبيت مراجعه كثيرة فى معجم الشواهد ص ٢٣٢ .

(٢) البيت من بحر الطويل وهو لقائل مجهول فى الصبر والسلوى عن موت الأحبة لأن المرء لا يستطيع دفع الموت عن نفسه وشاهده قوله : أتجزع إن نفس أتاها حيث

كما روى البيت السابق برفع منفس وهو قوله لاَ تَجْزَعِي إنْ مُنْفِسٌ أَهْلَكْتُهُ .

ومن الثانى قول الآخر وهو لبيد :

٢٨٧ — فَإِنْ أَنْتَ لَمْ يَنْفَعْكَ عِلْمُكَ فَانْتَسِبْ
لَعَلَّكَ تَهْدِيكَ الْقُرُونُ الْأَوَائِلُ[1]

وقد اختلفت فيه التخريجات :

قال ابن مالك[2] : أى فعلين دل أحدهما على تأثير ودل الآخر على القبول لذلك التأثير فالأول مطاوع (بفتح الواو) والثانى مطاوع (بكسر الواو) نحو كسرته فانكسر وأهلكته فهلك ونفعته فانتفع فإذا كان الفعل المشغول مطاوعا (بفتح الواو) جاز أن يفسر به مطاوعه (بكسر الواو) رافعا للاسم السابق .

ثم خرج الأبيات السابقة فقال فى الأول وهو أتجزع إن نفس أتاها حمامها :

= دخلت إن الشرطية على اسم فوجب تقدير فعل له إلا أن هذا الاسم مرفوع والفعل المشغول عنه ناصب لضمير ذلك الاسم فوجب تقدير فعل رافع يناسب المقام وانظر الشرح بعد ذلك والبيت فى معجم الشواهد ص ٢١٧ .

(١) البيت من بحر الطويل وهو للبيد بن ربيعة العامرى الصحابى (ديوانه ص) وفيه دعوة المعرفة لهداية الإنسان وشاهده قوله : فإن أنت لم ينفعك حيث ولى أداة الشرط ضمير رفع مع أن العامل قد نصب ضمير المشغول عنه وعلى ذلك وجب تقدير فعل مناسب قال أبو حيان : ذهب الاستاذ أبو الحسن بن عصفور وبعض أصحابنا إلى أنه فاعل بفعل محذوف يفسره المعنى ويدل عليه والمسألة خارجة من باب الاشتغال بالمرفوع كأنه قال فإن ضللت لم ينفعك علمك فلما أضمر الفعل برز الضمير والبيت فى معجم الشواهد ج ٢٨٣ .

(٢) شرح الكافية الشافية ج ١ ص ٦٢٦ .

أتجزع إن ماتت نفس أتاها حمامها وقال فى الثانى وهو لاتجزعى إن منفس أهلكته : لاتجزعى إن هلك منفس أهلكته وقال فى الثالث وهو فإن أنت لم ينفعك علمك : أنت فاعل فعل مطاوع (بكسر الواو) لينفعك تقديره فإن لم تنتفع بعلمك لم ينفعك علمك[1] .

وقال ابن عصفور : إن مثل ذلك محمول على إضمار فعل افهم المعنى وتكون المسألة خارجة من باب الاشتغال ، وقال فى بيت لبيد : تأويله فإن ضللت لم ينفعك علمك فأضمر ضللت لفهم المعنى وبرز الضمير لما استتر الفعل[2] .

قال ناظر الجيش بعد أن ذكر تخريج ابن عصفور وغيره : واعلم أن هذا الذى ذكره ابن مالك أسهل من هذا الذى ذكروه فالقول به أولى إذلامانع منه ثم إنه يتمشى فى الأبيات الثلاثة التى ذكرها ولايحتاج فيها إلى تكلف[3]

ويجب أن نشير هنا إلى أن هناك خلافا بين النحاة فى عامل الرفع فى الاسم المرفوع بعد إن الشرطية :

فذهب البصريون إلى أنه يرتفع بتقدير فعل وهو ماذكرناه قريبا والفعل الظاهر تفسير لذلك الفعل المقدر .

وذهب الكوفيون إلى أنه مرفوع بالفعل الظاهر من غير تقدير .

وذهب الأخفش إلى أنه يرتفع بالابتداء[4] .

(١) شرح الكافية الشافية لابن مالك : ٢/٦٢٧ .
(٢) شرح الجمل لابن عصفور (الكبير) ج ١ ص ٣٧٤ .
(٣) شرح التسهيل لناظر الجيش : باب الاشتغال (الجزء الثانى) .
(٤) انظر المسألة بأدلتها وأحكامها والرأى الصحيح فى الإنصاف فى مسائل الخلاف ج ٢ ص ٦١٥ .

النوع الثانى مما يلزم الدخول على جملة فعلية ليلزم بعد ذلك إضمار فعل رافع أو ناصب المشغول عنه هو لو :

وتأتى لو لعدة معان :

١ — التمنى : فإذا قلت لو قام زيد فكأنك قلت تمنيت قيام زيد قال ابن عصفور وعليه قوله:

٢٨٨ — لاَ الدَّارَ غَيَّرَهَا بَعْدِى الأَنِيسُ وَلاَ
بِالدَّارِ لَوْ كَلَّمَتْ ذَا حَاجَــةٍ صَمَمُ[1]

قال: ومثله قوله (لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ)[2] بدليل نصب نتبرأ .

٢ — مصدرية : وأكثر ما تقع بعد ود أو يود :

فمثال الأول قوله تعالى (وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ)[3] أى ودوا إدهانك، ومثال الثانى قوله (يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ)[4] أى يود أحدهم التعمير ، وهى فى المعنيين السابقين لابد أن يقع بعدها فعل لأن التمنى فى الأول لابد أن يكون فعلا ، والمؤول مع الحرف المصدرى لابد أن يكون فعلا

---

(١) البيت من بحر البسيط وهو لزهير بن أبى سلمى (ديوانه ص ٩٠) فى وصف دار رحل عنها أهلها ولم يغيرها الذين سكنوا بعدها بل مازالت تنطق بآثار الراحلين عنها و تنبىء عن أخبارهم وشاهده استعمال لو للتمنى فى قوله : لو كلمت ويجوز فى الدار الرفع على الابتداء والنصب بفعل محذوف يفسره المذكور ، والبيت فى معجم الشواهد ص ٤٢٦ .

(٢) سورة البقرة آية : ١٦٧ . (٣) سورة القلم آية : ٩ .

(٤) سورة البقرة آية : ٩٦ .

هو الآخر، وإن شئت فقل إنها في المعنى الثاني بمعنى التمني والمصدر للأول هو التمني.

٣ — الشرطية الامتناعية : ومعناها كما ذكره ابن عصفور (حَرْفٌ لِمَا كانَ سَيَقَعُ لِوُقُوعِ غَيْرِهِ) وهذه العبارة هي عبارة سيبويه[١].

وقال ابن مالك في معناها : العبارة الجيدة في لو أن يقال : حرف يدل على انتفاء تال يلزم لثبوته ثبوت تاليه[٢] فإذا قال الله تعالى (وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ)[٣] فإن مفهومه لكني لم أشأ ذلك فحق القول مني، وقوله (وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا لَفَشِلْتُمْ وَلَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ)[٤] فإن مفهومه فلم يريكموهم وقول الشاعر :

٢٨٩ — لَوْ كُنْتُ مِنْ مَازِنٍ لَمْ تَسْتَبِحْ إِبِلِي
بَنُو اللَّقِيطَةِ مِنْ ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَا
لَكِنَّ قَوْمِي وَإِنْ كَانُوا ذَوِي عَدَدٍ
لَيْسُوا مِنَ الشَّرِّ فِي شَيْءٍ وَإِنْ هَانَا[٥]

---

(١) الكتاب لسيبويه : ٢/٣٠٧.

(٢) شرح الكافية الشافية لابن مالك : ٣/١٦٣١.

(٣) سورة السجدة آية ١٣

(٤) سورة الأنفال آية ٤٣.

(٥) البيتان من بحر البسيط وهما لشاعر يدعى قريط بن أنيف يصف ضعف قومه وذلهم حيث عدا عليه قوم وأخذوا إبله ولم ينصره أهله وذووه، وشاهده مجيء لو للشرط الامتناعي وذلك في البيت الأول وهو واضح من الشرح، وانظر مراجع الشاهد في معجم الشواهد ص ٣٨٢.

فإن معناه لكني لست من مازن بل من قوم ليسوا فى شىء من الشر فاستبيحت إبلى ، وقول الآخر : وهو زهير يرثى هرم بن سنان .

٢٩٠ - فَلَوْ كَانَ حَمْدٌ يُخْلِدُ النَّاسَ لَمْ تَمُتْ
وَلَكِنَّ حَمْدَ النَّاسِ لَيْسَ بِمُخْلِدِ(١)

فمعنى لو فى الأمثلة السابقة الشرط وتقييد الشرط بالزمن الماضى ، والامتناع من وقوع الجواب لامتناع وقوع الشرط ، وهذا هو الأصح ، وفصل بعضهم فقال : إن لو حرف يدل على تعليق فعل بفعل فيما مضى فيلزم من تقدير حصول شرطها حصول جوابها ، ولا يلزم من امتناع الشرط امتناع الجواب فقد يكون الجواب ثابتا مع امتناع الشرط لكن الأكثر أن يكون ممتنعا ، ويظهر هذا فيما نذكره من أثر لعمر بن الخطاب فى صهيب الرومى آخر الكلام .

وعلى ذلك فالفعل الواقع بعدها لابد أن يكون ماضيا لفظا ومعنى أو معنى فقط : فمثال الأول وهو الماضى لفظا ومعنى ما ذكرناه من الآيتين والبيتين السابقين ومثال ذلك أن تقول بعد انكشاف الأمور وبيان نتيجة الإهمال : لو جد محمد فى عمله لنجح .

ومثال الثانى وهو الماضى معنى فقط قول كثير عزة :

٢٩١ - رُهْبَانُ مَكَّةَ وَالَّذِينَ عَهِدْتُهُمْ
يَبْكُونَ مِنْ حَذَرِ الْعَذَابِ قُعُودَا

---

(١) البيت من بحر الطويل وهو لزهير بن أبى سلمى من قصيدة يرثى بها هرم بن سنان (ديوان زهير ص ٢٤) ومعناه واضح وشاهده استعمال لو فى الشرط الامتناعى والمعنى امتناع إخلاد الحمد الناس فامتنع عدم موتهم والبيت فى معجم الشواهد ص ١١١ .

لَوْ يَسْمَعُونَ كَمَا سَمِعْتُ كَلَامَهَا
خَرُّوا لِعَــزَّةَ رُكَّعاً وَسُجُوداً(١)

أى لو سمعوا كما سمعت وتقول فى مثله لو يقوم زيد أمس لقام عمرو ومعناه لو قام ويجوز إسقاط اللام الواقعة فى الجواب .

وإذا كان الأمر كذلك وأفادت لو هذه الشرط الامتناعى وجب أن يليها الفعل عامة والماضى خاصة فإذا وليها اسم كان ذلك نادرا فى النثر وضرورة فى الشعر ووجب تقدير فعل واقع كقوله تعالى(قُلْ لَوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّى إذاً لَأَمْسَكْتُمْ)(٢) وقول حاتم الطائى فى مثل(لَوْ ذَاتُ سِوَارٍ لَطَمَتْنِي)(٣) وقول الشاعر وهو جرير :

٢٩٢ — لَوْ غَيْرُكُمْ عَلِقَ الزُّبَيْرَ وَرَحْلَهُ
أَدَّى الْجِوَارَ إِلَى بَنِي الْعَــوَّامِ(٤)

---

(١) البيتان من بحر الكامل وهما لكثير عزة فى الغزل فى حبيبته المذكورة لكنه غزل صريح فاضح غير مقبول ، وشاهده وقوع المضارع بعد لو الشرطية الامتناعية ولكنه مصروف إلى المضى ، وما فى البيت الثانى مصدرية والمصدر مجرور بالكاف وقعودا وركما وسجودا أحوال ، والبيت فى معجم الشواهد ص ٩٨ .

(٢) سورة الإسراء آية ١٠٠ .

(٣) انظر مجمع الأمثال جـ ٢ ص ١٧٤ وهو مثل يضرب للكريم يظلمه ويؤذيه دنىء فلا يقدر على احتمال ظلمه ، قال أبو الفضل الميدانى صاحب مجمع الأمثال (توفى سنة ٥١٨ هـ) أى لو لطمتنى ذات سوار لأن لو طالبة للفعل داخلة عليه .

(٤) البيت من بحر الكامل وهو لجرير من قصيدة يهجو بها الفرزدق وقومه وفى البيت يهجوهم بأنهم لا يصدون جيرانهم ولا ينصرون من يستغيث بهم وما أثبتناه هى رواية الديوان وفيها الشاهد حيث وقع الاسم بعد لو الشرطية فوجب تقدير فعل محذوف له من جنس المذكور الذى رفع ضمير المشغول عنه ، وروى البيت : لو غيركم =

فأنتم وذات وغيركم فاعل بفعل محذوف من جنس المذكور ، ولايجوز غير ذلك ، ومنه قول المتنبي[1] :

٢٩٣ — وَلَوْ قَلَمٌ أُلْقِيتُ فِي شَقِّ رَأْسِهِ
مِنَ السُّقْمِ مَا غَيَّرْتُ مِنْ خَطِّ كَاتِبِ[2]

قال ابن هشام : روى بنصب قلم ورفعه وهما صحيحان والنصب أولى بتقدير ولو لابست قلما ، والرفع بتقدير فعل دل عليه المعنى أى ولو حصل قلم[3] .

وتقول فى مثله : لو محمدا أكرمته لأكرمك أى لو أكرمت محمدا ولكن هذا التعبير غير صحيح لأن لو لايليها إلا الفعل ظاهرا ، ولايليها الفعل المضمر إلا فى ضرورة على ماذهب إليه ابن عصفور خلافا لبعضهم قال صاحب الجنى الدانى وهو الحسن بن قاسم المرادى[4] فى حكم لو هذه : « لايليها إلا فعل أو معمول فعل مضمر يفسره ظاهر بعده كقول عمر (لَوْ غَيْرُكَ قَالَهَا

=علق الزبير بحبله برفع الزبير فتكون غيركم مرفوعة بكان تامة محذوفة ، والبيت فى شرح ديوان جرير ص ٦٥٩ وفى معجم الشواهد ص ٣٧٥

(١) هو أبو الطيب أحمد بن الحسين الكندى الكوفى المعروف بالمتنبي شاعر مشهور فى العربية مدح سيف الدولة بحلب وكافور بمصر وابن العميد وعضو الدولة بفارس وغيرهم ولد سنة ٣٠٣ وتوفى سنة ٣٥٤ هـ .

(٢) البيت من بحر الطويل من قصيدة المتنبي يمدح بها أبا القاسم طاهر بن الحسين العلوى (الديوان جـ ١ ص ١٤٩) وهو فى وصف هزال جسمه ونحوله وشاهده دخول لو الشرطية على الاسم وانظر الشرح ، والبيت فى معجم الشواهد ص ٥٨ .

(٣) مغنى اللبيب لابن هشام جـ ١ ص ٢٩٦ .

(٤) هو الحسن بن القاسم بن عبد الله بن على المرادى صنف شرح التسهيل وشرح الألفية والجنى الدانى فى حروف المعانى توفى سنه ٧٤٩ هـ (بغية الوعاة : ٥١٧/١) .

كَما أَبا عُبَيْدَةَ)[١] وقال ابن عصفور لا يليها فعــل مضمر إلا في ضرورة كقول الشاعر :

٢٩٤ — أَخِلَّايَ لَوْ غَيْرُ الحِمَامِ أَصَابَكُمْ
عَتَبْتُ وَلَـكِنْ مَا عَلَى المَوْتِ مُعْتَبُ[٢]

أو نادر كلام كقول حاتم (لَوْ ذَاتُ سِوَارٍ لَطَمَتْنِي) قلت : والظاهر أن ذلك لا يختص بالضرورة والنادر بل يكون في فصيح الـكلام كقوله تعالى (قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِـكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي)[٣] حذف الفعل فانفصل الضمير »[٤] .

وقد يلي لو هذه جملة اسمية كقول الشاعر :

٢٩٥ — لَوْ بِغَــيْرِ المَاءِ حَلْقِي شَرِقٌ
كُنْتُ كَالغَصَّانِ بِالمَاءِ اعْتِصَارِي[٥]

---

(١) أثر قاله عمر بن الخطاب لما توجه بالجيش إلى الشام وعلم أن بها وباء فعزم على الرجوع فقال له أبو عبيدة تفر من قدر الله تعالى فرد عليه عمر : نعم نفر من قدر الله إلى قدر الله .

(٢) البيت من بحر الطويل قاله شاعر يدعى المعطش الضبي وهو في الوعظ والصبر على فراق الأحباب بالموت لأن الإنسان لا يستطيع أن يعاتب الموت ، والحمام هو الموت ، ومعتب بفتح التاء هو العتاب وهو مصدر ميمي ، وأخلاء منادى مضاف إلى ياء المتكلم وأجود منه أخلاء بهمزه مكسورة دون ياء وشاهده دخول لو الشرطية على الاسم فوجب تقدير فعل رافع له ، والبيت في معجم الشواهد ص ٣٥ .

(٣) سورة الإسراء آية ١٠٠ .   (٤) الجنى الداني في حروف المعاني ص ٢٨٩

(٥) البيت من بحر الرمل من أبيات لعدى بن زيد يخاطب بها النعمان بن المنذر يستعطفه ويسأله فك سجنه وحبسه لما بينهما من مودة وهو في بيت الشاهد يقول له :

قال ابن عصفور : هو على إضمار فعل دل عليه شرق كأنه قال : لو شرق حلق وشرق خبر ابتداء مضمر تقديره هو شرق[1] ، قال ابن مالك : وهذا تكلف لا مزيد عليه فلا يلتفت إليه[2] .

وقد يليها أن واسمها وخبرها كقوله تعالى (وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْراً لَهُمْ)[3] وقوله : (وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْراً لَهُمْ)[4] وقد اختلف النحاة في تخريجه :

منهم من ذهب إلى أن هذا المصدر المؤول فاعل بفعل مضمر ففي الأول يكون ولو ثبت صبرهم ، وفي الثاني يكون ولو ثبت فعلهم ، وقال بعضهم : بل المصدر مبتدأ واستغنى عن الخبر لطول الصلة .

قال ابن عصفور : كلا المذهبين فيه خروج للو عن موضعها : وذلك أنه إذا جعلت أن وما بعدها في موضع الفاعل والفعل مضمر لكان للو خروج من بابها في أن وليها الفصل مضمرا في فصيح الكلام وهو لا يجوز إلا في ضرورة ، ومن قال : إن أن وما بعدها في موضع المبتدأ ، في ذلك أيضا خروج للو عن بابها لأنه قد وليها الاسم لفظا وتقديرا ولكن هذا المذهب أحسن لأن في كلا المذهبين خروجا للو عن بابها فعدم الإضمار أحسن من تكلفه[5] .

= لو شرقت بغير الماء أسغت شرقي بالماء فإذا غصصت بالماء فبما أسيغه ، ويستشهد به على وقوع الجملة الاسمية بعد لو وأجازه ابن مالك وخرجه غيره على إضمار فعل والبيت في معجم الشواهد ص ١٩٠ .

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (الكبير) ج ٢ ص ٤٤٠ .

(٢) شرح الكافية الشافية ١٦٣٧/٣ .

(٣) سورة الحجرات آية ٥ . (٤) سورة النساء آية ٦٦ .

(٥) شرح الجمل (الكبير) ج ٢ ص ٤٤١ .

وقال بعضهم : بل المصدر مبتدأ وخبره محذوف قال الشيخ خالد : « ثم قيل يقدر مقدماً على المبتدأ ، أى ولو ثابت صبرهم على حد (وَآيَةٌ لَهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا)[1] وقال ابن عصفور : يقدر مؤخرا على الأصل أو يحذف والمعنى ولو صبرهم ثابت »[2] .

فتلخص من ذلك أن لو الامتناعية يجب أن يليها الفعل ظاهراً : فى سعة من الكلام وفى غيرها ، وقد يليها الاسم فى الضرورة وحدها وهذا عند ابن عصفور : أما عند غيره فإن ذلك جائز .

٤ — الشرطية غير الامتناعية : وهى التى بمعنى إن الشرطية أى تكون حرف شرط فى المستقبل ومعناها : امتناع الجواب لامتناع الشرط فى المستقبل وحصول الجواب لحصول الشرط فى المستقبل . وذكر ابن عصفور : أن لو إذا كانت بمعنى إن تخلص الفعل للاستقبال ، ومعناه : أن المضارع إذا كان يحتمل الحال والاستقبال فإنه يتخلص للاستقبال بدخول لو التى بمعنى إن عليه ، لأن أدوات الشرط تخلص المضارع للزمن المذكور ، وعلى ذلك فشرطها وجوابها لابد أن يكونا مضارعين لفظا ومعنى أو معنى فقط فمثال الأول قولك لو تؤدى فروض ربك تفوز ، لو تجتهد تنجح وهى بمعنى إن إلا أنها لا تجزم الفعلين ، ومنه قول مجنون ليلى :

٢٩٦ — وَلَوْ تَلْتَقِى أَصْدَاؤُنَا بَعْدَ مَوْتِنَا
وَمِنْ دُونِ رَمْسَيْنَا مِنَ الْأَرْضِ سَبْسَبُ

---

(١) سورة يس آية ٤١ .

(٢) شرح التصريح على التوضيح جـ ١ ص ٢٥٩ .

لَظَلَّ صَدَى صَوْتِى وَإِنْ كُنْتُ رِمَّةً
لِصَوْتِ صَدَى لَيْلَى يَهَشُّ وَيطْرَبُ(١)

ومثال الثانى وهو المستقبل معنى قوله تعالى فى حق رسوله (هُوَ الَّذِى أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ)(٢) فالمعنى وإن يكره المشركون ومنه أيضا قوله : (وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ)(٣) أى وإن نكن صادقين ومنه قول الشاعر وهو الأخطل :

٢٩٧ — قَوْمٌ إِذَا حَارَبُوا شَدُّوا مَآزِرَهُمْ
دُونَ النِّسَاءِ وَلَوْ بَاتَتْ بِأَطْهَارِ(٤)

أى وإن باتت بأطهار فهم سيشدون مآزرهم . قال ابن عصفور فيه ألاترى أن المعنى على إن(٥) .

---

(١) البيتان من بحر الطويل قيل لمجنون ليلى وقيل لأبى صخر الهذلى وهما فى الغزل ومعناها الحب الشديد والتعاطف والحنين بين الحبيبين ، والأصداء جمع صدى ، والرمس تراب القبر ، والسبب المفازة ، والرمة العظام البالية ، ويهش من الهشاشة وهو الارتياح وشاهده مجيء لو بمعنى إن الشرطية ومجيء شرطها وجوابها مضارعين أما الشرط فواضح وأما الجواب فمؤول حيث إن خبر ظل فعلا مضارعا والشاهد فى معجم الشواهد ص ٣٦

(٢) سورة الصف آية رقم ٩ . (٣) سورة يوسف آية رقم ١٧ .

(٤) البيت من بحر البسيط من قصيدة للأخطل التغلبى يمدح بها قريشا ويخص آل سفيان بن حرب (ديوان الأخطل ص ١٢٠) وهو فى بيت الشاهد يمدحهم بالصبر والتحمل فى سبيل بلوغ المجد والعلا وشاهده مجيء لو شرطية بمعنى إن والفعل الذى بعدها ماض لفظا مستقبل معنى والبيت فى معجم الشواهد ص ١٨٠ .

(٥) شرح الجمل لابن عصفور (الشرح الكبير) ج ٢ ص ٤٤١ .

ونأخذ لو التي بمعنى إن حكم أدوات الشرط فى وجوب إيلائها الفعل ظاهراً أو مضمراً لأن الفعل هو معنى الشرط وعلى ذلك فإذا وليها الاسم وجب أن يضمر له فعل رافع أو ناصب فمثال الأول أن تقول : لو محمد يذاكر ينجح فمحمد فاعل بفعل محذوف أى لو يذاكر محمد ، ومن الثانى وهو إضمار الفعل الناصب أن تقول : لو محمدا تلقاه تسعد فمحمد مفعول بفعل محذوف أى لو تلق محمداً ، إلا أن هذا الأسلوب وهو إيلاء لو الشرطية هذه الاسم لايجوز فى الاختيار وإنما يجوز فى الضرورة وحدها كما سبق أن ذكرنا فى أدوات الشرط غير إن .

واستعمال لو فى الشرط الامتناعي وهى التي تدل على امتناع الجواب لامتناع الشرط والتي يلزم أن يكون شرطها وجوابها ماضيين ولو فى المعنى أكثر من استعمالها فى الشرط غير الامتناعى وهى التي بمعنى إن الشرطية والتي يلزم أن يكون شرطها وجوابها مضارعين ولو فى المعنى .

وقد أثبت ابن عصفور المعنيين للو كما ترى وأوجب أن يليها الفعل فيهما ظاهراً ولا يليها الفعل مضمراً إلا فى ضرورة الشعر . إلا أن بعضهم أنكر المعنى الثانى للو ورد ذلك على ابن عصفور ، يقول صاحب الجـــنى الدانى : « وكون لو بمعنى إن ذكره كثير من النحويين وقال ابن الحاج فى نقده على مقرب ابن عصفور : هذا خطأ والقاطع بذلك أنك لاتقول : لو يقوم زيد فعمرو منطلق كما تقول : إلا يقـــم زيد فعمرو منطلق ، وتأول قوله : ولو باتت بأطهار »[1] .

وقال بدر الدين ولد ابن مالك[2] وهو يشرح قول أبيه :

---

(١) الجنى الدانى فى حروف المعانى للمرادى ص ٢٨٥ .

(٢) هو بدر الدين محمد بن عبد الله بن مالك أخذ عن والده علوم العربية وهو

لَوْ حَرْفُ شَرْطٍ فِي مُضِيٍّ وَيَقِلْ ‌ ‌ ‌ ‌ إِيلَاؤُهَا مُسْتَقْبَلاً لَكِنْ قُبِلْ

قال[1] : « وعندى أن لو لاتكون لغير الشرط فى الماضى ، وماتمسكوا به من قوله : (وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا خافوا عليهم)[2] وقول الشاعر :

٢٩٨ — وَلَوْ أَنَّ لَيْلَى الْأَخْيَلِيَّةَ سَلَّمَتْ
عَلَيَّ وَدُونِي جَنْدَلٌ وَصَفَائِحُ
لَسَلَّمْتُ تَسْلِيمَ الْبَشَاشَةِ أَوْ زَقَا
إِلَيْهَا صَدًى مِنْ جَانِبِ الْقَبْرِ صَائِحُ[3]

لاحجة فيه لصحة حمله على المضى » .

ولكن النحاة لم يأبهوا بما قاله ولد ابن مالك أو غيره وأثبتوا المعنيين للو كما ذهب إليه ابن عصفور ، وقد عرض ابن هشام آيات كثيرة تفيد ذلك ذكرنا بعضها ثم قال فى آخر كلامه :

والحاصل أن الشرط متى كان مستقبلا محتملا وليس المقصود فرضه الآن

= أول من شرح ألفية والده كما أكمل شرحه التسهيل توفى بدمشق سنة ٦٨٦هـ ترجمته فى بغية الوعاة ١/٢٢٥ . الأعلام ٧/ ٢٦ .

(١) شرح الألفية لابن الناظم ص ٧١٠ — ٧١١ .

(٢) سورة النساء آية ٩

(٣) البيتان من بحر الطويل وهما لتوبة بن الحمير فى الغزل والحب الشديد والهيام حتى بعد الموت ، والجندل والصفائح بمعنى واحد وهما الحجارة . زقا : صاح وشاهده استعمال لو بمعنى إن وإن كان بعدها ماضيان إلا أنه مقصود بهما المستقبل وانظر الشاهد فى معجم الشواهد ص ٤٣ .

الآن أو فيما مضى فهي بمعنى إن ، ومتى كان ماضيا أو حالا أو مستقبلا ولـكن قصد فرضه الآن أو فيما مضى فهي الامتناعية[1] .

وأما قول ابن عصفور : (وَلَوْ مِنْ نِعْمَ الْعَبْدُ صُهَيْبٌ لَوْ لَمْ يَخَفِ اللهَ لَمْ يَعْصِهِ مُحْتَمِلَةٌ لِلْوَجْهَيْنِ) فهو أثر مروى عن عمر بن الخطاب قاله فى صهيب الرومى مادحا له بأنه من الخواص الذين يعبدون الله لذاته لاخوفا من ناره ولا طمعا فى جنته .

قال الشيخ خالد : « ومن نسب هذا الأثر بهذا اللفظ إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقد وهم »[2] ، وذكر ابن عصفور أن لوفى هذا الأثر تحتمل الوجهين أى تحتمـــل أن تـكون الشرطية الامتناعية ، وأن تـكون الشرطية التى بمعنى إن .

أما الشرطية الامتناعية فقد قلنا فيها : إن جوابها ممتنع لامتناع سببه وهو الشرط ولـكنه قد يكون ثابتا لوجود سبب غيره وعلى ذلك فمعناه فى الأثر أن عدم المعصية لصهيب ثابتة أما عدم الخوف فقد يكون منفيا وعلى ذلك تـكون هناك أسباب أخرى تحول بينه وبين المعصية كالمحبة والحياء والإجلال فلا يلزم من انتفاء الشرط وهو عدم الخوف انتفاء الجواب وهو عدم المعصية لجواز أن يكون لعدم المعصية سبب آخر من الأسباب المذكورة .

كما تحتمل لو فيه أن تـكون بمعنى إن الشرطية وعلى ذلك يـكون المعنى انتفاء الخوف يلزم عنه انتفاء المعصية وذلك خاص بالممدوح وهو صهيب لأنه قد يطيع الله ويعبده ولايخاف عقابه .

---

(١) مغنى اللبيب لابن هشام جـ ١ ص ٦٥ .

(٢) شرح التصريح : ٢٥٨/١ .

وذهب ابن عصفور في إفادتها معنى إن الشرطية مذهبا آخـــر فقال :
« وإنما حملتها على معنى إن الشرطية لأنها لو كانت حرف امتناع لامتناع لكان المعنى فاســداً فإنه إذا امتنع النفي لزم الإيجاب فيلزم من ذلك أن يكون خاف الله وعصاه وهو خلاف المعنى المراد ولا يلزم ذلك إن جعلتها بمعنى إن »(١) .

---

(١) مثل المقرب ورقة ١٦ مخطوط بدار الكتب المصرية .

(ص) قال ابن عصفور :

(وَأَدَوَاتُ التَّحْضِيضِ وَهِيَ هَلَّا ، وَلَوْلَا وَأَلَا بِمَعْنَاهَا فَإِنْ كَانَتْ لَوْلَا حَرْفَ امْتِنَاعٍ لِوُجُودٍ لَمْ يَلِهَا إِلَّا الابْتِدَاءُ ، وَتَدْخُلُ اللَّامُ فِي جَوَابِهَا وَجَوَابِ لَوْ إِذَا كَانَ مُوجَبًا أَوْ مَنْفِيًّا بِمَا أَوْ بِمَعْنَاهَا وَيَجُوزُ حَذْفُهَا وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ :

لَوْلَا الْحَيَاءُ وَبَاقِي الدِّينِ عِبْتُكُمَا ... بِبَعْضِ مَا فِيكُمَا إِذْ عِبْتُمَا عَوَرِي

وَحَذْفُهَا مَعَ مَا أَحْسَنُ مِنْ حَذْفِهَا فِي الْمُوجَبِ فَإِنْ كَانَ الْجَوَابُ مَنْفِيًّا بِلَمْ لَمْ يَجُزْ دُخُولُ اللَّامِ عَلَيْهِ ، وَكُلُّ ظَرْفِ زَمَانٍ لِمَا يُسْتَقْبَلُ) .

(ش) ذكر ابن عصفور فى هذا الموضع النوع الثالث والرابع من أنواع الأدوات الخاصة بالدخول على الأفعال ظاهرة أو مضمرة ، وكان قد ذكر منها اثنين وهما أدوات الشرط وهى إن وأخواتها مما يجزم فعلين والثانى لو الامتناعية ولو الشرطية التى بمعنى إن — أما الثالث الذى ذكره هنا فهو قوله : وأدوات التحضيض وهى هلا ولولا وألا ، والرابع ما ذكره فى قوله أيضا : وكل ظرف زمان لما يستقبل .

أما أدوات التحضيض وهى هلا وفى معناها لولا وألا فإنها تلزم الدخول على جملة فعلية أيضا فعلها ظاهر أو مضمر لأن معنى التحضيض يكون فى الفعل فوجب أن يليها الفعل ، فإذا وليها الاسم أضمر له فعل من جنس المذكور رافع إن رفع ضمير المشغول عنه أو سببيه ، أو ناصب إن نصب — أوجز — ضمير المشغول عنه أو سببيه تقول : هلا محمد حضر ، ولولا وألا ، فمحمد فاعل

الفعل محذوف يفسره المذكور وتقول : هلا زيدا أكرمته ، ولولا وألا ، فزيدا مفعول لفعل محذوف من جنس المذكور ولا يجوز رفعه على الابتداء ، لأن أدوات التحضيض لا يليها المبتدأ فأما قول الشاعر :

٢٩٩ — وَنُبِّئْتُ لَيْـــلَى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ
فَهَلَّا نَفْسُ لَيْـــلَى شَفِيعُهَا[1]

وقول الآخر :

٣٠٠ — قَالَتْ أَرَاكَ بِمَا أَنْفَقْتَ ذَا سَرَفٍ
عِنْـــدَ اللِّقَاءِ فَهَلَّا فِيكَ تَصْرِيدُ[2]

فظاهر البيتين أنه قد ولى هلا جملة اسمية ، وعلى ذلك فلا يمتنع رفع الاسم بعدها على الابتداء ، ولكنهم خرجوه على غير ذلك وهو إضمار الفعل لا محالة، قال ابن عصفور : « فنفس ليـلى وتصريد محمولان على إضمار الفعـل وليسا بمبتدأين والتقدير فهلا رئى فيك تصريد ، وهلا شفعت نفس ليـلى ، وشفيعها بدل من نفس أو خبر ابتداء مضمر أو هو شفيعها المقبول ، وحذفت الصفة

---

(١) البيت من بحر الطويل وقد نسب لقيس ليلى وقيل لابن الدمينة وقيل للصمة بكسر الصاد ابن عبد الله القشيرى وهو فى الغزل يذكر أنه لما بعد عنها غضبا منها ومن أهلها أرسلت شفيعا إليه معتذرا لكنه لا يرضى بذاتها رسولا وشفيعا وشاهده على ماهو مذكور فى الشرح ، والبيت فى كتب النحو وفى غيرها وانظر مراجعه فى معجم الشواهد ص ٢٢٤ .

(٢) البيت من بحر البسيط وهو فى اللوم والعتاب على التبذير والاسراف لقائل مجهول والتصريد فى العطاء معناه التقليل فعله صرد بالتشديد ، وشاهده وقوع الجملة الاسمية بعد أداة التحضيض وهى لا يليها إلا جملة فعلية وخرج على ماذكر فى الشرح منسوبا لابن عصفور ، والبيت ليس فى معجم الشواهد ولم يرد فى اللسان (صرد) .

لفهم المعنى »[1] وقال المرادى : « وتأوله ابن طاهر وغيره على إضمار كان الشانية قال : وهو الأقرب ، وأما قول الشاعر :

٣٠١ — الْآنَ بَعْدَ لَجَاجَتِي تَلْحُونَنِي
هَلاَّ التَّقَدُّمُ وَالْقُــلُوبُ صِحَاحُ[2]

فعلى إضمار كان التامة »[3]

وذكر ابن عصفور أن لولا ولو ما وألا تأتى بمعنى هلا أى بمعنى التحضيض فتختص بالدخول على الفعل الظاهر أو المضمر، فمثال الأول وهو الظاهر قوله تعالى (لَوْلاَ تَسْتَغْفِرُونَ اللهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ)[4] ، وقوله : (لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلاَئِكَةِ)[5] وقوله : (أَلاَ تُقَاتِلُونَ قَوْماً نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ)[6] ومثال الثانى وهو المضمر قولك : لولا القرآن تحفظه ، وقولك : لوما الحق تجهر به ، وألا النصر تحافظ عليه ، فكل من القرآن والحق والنصر مفعول به لفعل محذوف ، ولما كان التحضيض على معنى الاستقبال كان الواجب أن يكون الفعل بعــد أدواته مستقبلا لفظا ومعنى كقوله (لَوْلاَ تَسْتَغْفِرُونَ اللهَ)[7] أو مستقبلا معنى فقط وإن كان ماضى اللفظ كقوله (لَوْلاَ أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ

---

(١) مثل المقرب ورقة ١٦ مخطوط بدار الكتب المصرية (١٩٩١ نحو) .

(٢) البيت من بحر الكامل غير منسوب فى مراجعة ، واللجاجة هى التمادى فى الشر ، ولحاه : لامه ، وشاهده وقوع اسم مفرد بعد أداة التحضيض التى لا يليها إلا الجملة الفعلية وخرج على أن الإسم المذكور المرفوع فاعل لكان التامة وروى بالنصب (مجالس ثعلب ج ١ ص ٦٠) اى رأيتم التقــدم والبيت فى معجم الشواهد ص ٨٦ .

(٣) الجنى الدانى فى حروف المعانى المرادى ص ٦١٣ ، ٦١٤ .

(٤) سورة النمل آية ٤٦ .

(٥) سورة الحجر آية ٧

(٦) سورة التوبة آية ١٣ .

(٧) سورة النمل آية ٤٦ .

قَرِيبٍ)[1] أى لولا تؤخرنى ، وقوله : (وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْنَا الْمَلَائِكَةُ أَوْ نَرَى رَبَّنَا)[2] أى لولا تنزل بدليل عطف الفعل الذى بعده عليه وهو مستقبل لفظا ومعنى .

ثم قال ابن عصفور : (فَإِنْ كَانَتْ لَوْلَا حَرْفَ امْتِنَاعٍ لِوُجُودٍ لَمْ يَلِهَا إِلَّا الابْتِدَاء) وهو بذلك يشير إلى أن لولا معنى آخر غير التحضيض وهو أن تدل على امتناع الجواب لوجود الشرط لتكون بذلك نظير لو التى تدل على امتناع الجواب لامتناع الشرط ، تقول فى لولا هذه : لولا النيل لهلكت مصر فالمعنى امتنع هلاك مصر لوجود النيل وحكمها أنه لا يليها إلا الاسم الذى سيكون مبتدأ وخبره محذوف وجوبا على ماذهب إليه ابن عصفور ، أو مذكور أحيانا على ماذهب إليه ابن مالك على نحو ماشرحناه فى باب المبتدأ عند ذكر مواضع حذف الخبر وجوبا[3] .

ثم استطرد ابن عصفور فى كلامه فذكر حكما للو ولولا حين يكونان شرطيتين وهو جواز دخول اللام على جوابهما أو عدم ذلك :

أما الأول وهو جواز دخول اللام فذكر له موضعين :

الأول : أن يكون الجواب موجبا ، فمثاله مع لو قوله تعالى : (أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ وَلَوْ شَاءَ لَجَعَلَهُ سَاكِنًا)[4] ومثاله مع لولا قوله (لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ)[5] وقول جرير :

---

(١) سورة المنافقون آية ١٠ . (٢) سورة الفرقان آية ٢١ .

(٣) انظر ص ٦٧٦ وما بعدها من الكتاب الذى بين يديك .

(٤) سورة الفرقان آية ٤٥ .

(٥) سورة سبأ آية ٣١ .

٣٠٢ — لَوْلاَ الحَيَاءُ لَهَاجَنِي اسْتِعْبَارُ
وَلَزُرْتُ قَبْرَكِ وَالحَبِيبُ يُزَارُ(١)

وأما الثانى فهو أن يكون الجواب منفيا بما فمثاله مع لو قول الشاعر :

٣٠٣ — وَلَوْ نُعْطَى الخِيَارَ لَمَا افْتَرَقْنَا
وَلَكِنْ لاَ خِيَارَ مَعَ اللَّيَالِي(٢)

ومثاله مع لولا قول الآخر :

٣٠٤ — لَوْلاَ رَجَاءُ لِقَاءِ الظَّاعِنِينَ لَمَا
أَبْقَتْ نَوَاهُمْ لَنَا رُوحاً وَلاَ جَسَداً(٣)

ثم ذكر ابن عصفور أنه يجوز حذفها من النوعين السابقين إلا أن حذفها مع المنفى بما أحسن من حذفها فى الموجب فمثال حذفها مع لو فى الموجب وهو حسن والإثبات أحسن قوله تعالى فى حق الماء العذب (لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجاً

---

(١) البيت من بحر الكامل مطلع قصيدة لجرير يرثى بها زوجته (شرح ديوان جرير ص٢٢٧) والاستعبار هو البكاء والحزن يقال : عبرت عينه واستعبرت : جرى دمعها وحزن . وشاهده وقوع اللام فى جواب لولا وهو جائز وكثير ، والبيت ليس فى معجم الشواهد .

(٢) البيت من بحر الوافر لقائل مجهول يذكر فراقه وبعده عن أحبابه وأن ذلك جاء رغما عنه ، وشاهده اقتران جواب لو المنفى بما باللام ، وهو جائز إلا أنه قليل ، والبيت فى معجم الشواهد ص ٣١٧ .

(٣) البيت من بحر البسيط لم ينسب فيما ورد من مراجع ، والظاعنين : مفرد ظاعن وهو الراحل ، والنوى : البعد ، والمعنى لولا انتظار عودة الأحباب والأمل فى لقائهم لقضى علينا بعدهم شوقا إليهم وحزنا عليهم . وشاهده اقتران جواب لولا المنفى بما باللام وهو قليل والبيت فى معجم الشواهد ص ٩٦ .

فَلَوْلاَ تَشْكُرُونَ)[1] أى ملحا ومثال حذفها مع لولا فيـه قول تميم بن مقبل[2] :

٣٠٥ — لَوْلاَ الْحَيَاءُ وَبَاقِى الدِّينِ عِبْتُكُمَا
بِبَعْضِ مَا فِيكُمَا إِذْ عِبْتُمَا عَوَرِى[3]

ومثال حذفها مع لو فى المنفى وهو أحسن من حذفها فى الموجب قوله تعالى (وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللهُ مَا عَبَدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَىْءٍ)[4] ومثال حذفها مع لولا فيه قوله (وَلَوْلاَ فَضْلُ اللهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا)[5] وقول الشاعر وهو عبد الله بن رواحة ـ أو غيره :

٣٠٦ — وَاللهِ لَوْلاَ اللهُ مَا اهْتَدَيْنَا وَلاَ تَصَدَّقْنَا وَلاَ صَلَّيْنَا[6]

أما عدم جواز دخولها فذكروا له موضعا واحدا وهو أن يكون الجواب

---

(١) سورة الواقعة آية رقم : ٧٠ .

(٢) هو تميم بن أبى (بالتصغير) بن مقبل شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام بلغ مائة وعشرين سنة والتقى مع أمير المؤمنين عمر بن الخطاب حين تهاجى هو والنجاشى الشاعر واقرأ خزانة الأدب : ٢٣١/١ .

(٣) البيت من بحر البسيط قاله تميم بن مقبل يعاتب صاحبين له قائلا : لولا حيائى ودينى وتقواى التى تمنعنى من العيب لشتمتكما لأنكما آذيتمانى وعيرتمانى بعيب فى عينى وشاهده حذف اللام من جواب لولا المثبت وهـو قليل والبيت فى معجم الشواهد ص ١٨٠ .

(٤) سورة النحل آية رقم ٣٥ . (٥) سورة النور آية رقم ٢١ .

(٦) بيتان من الرجز المشطور نسبا لأحد الأنصار قيل لعبد الله بن رواحه وقيل لكعب بن مالك أو لعامر بن الأكوع ومعناهما واضح وشاهدهما سقوط اللام من جواب لولا المنفى ، والبيت فى معجم الشواهد ص ٥٤٦ .

منفيا بلم وعلل باستثقال تكرار اللام، ومن أمثلة ذلك وأداة الشرط لو قولك: لو ذاكرت لم ترسب (فى الماضى أو فى المستقبل) وقولك : لو حفظت القرآن لم يفتك شىء ، ومن أمثلة ذلك وأداة الشرط لولا قولك : لولا الطمع لم ترتفع الأسعار ، ولولا اتحاد المسلمين الأوائل لم يفتحوا البلاد .

وأما ظروف الزمان الدالة على الاستقبال مثل إذا فإنه يلزمها أيضا الدخول على الجملة الفعلية لدلالتها على الشرط فى طى دلالتها على الزمان المستقبل ، وعلى ذلك فهى تجرى مجرى أدوات الشرط فى أنه إذا وليها الاسم المشغول عنه وجب أن يقدر له فعل رافع أو ناصب على حسب ضمير المشغول عنه الواقع بعد الفعل ، فإن كان مرفوعا رفع ، وإن كان منصوبا أو مجرورا نصب : فمثال الأول قوله تعالى (إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ)[1] فالسماء فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور ، ومثله قول بشار بن برد[2] :

٣٠٧ — إِذَا أَنْتَ لَمْ تَشْرَبْ مِرَاراً عَلَى القَذَى
خَمِئْتَ وَأَىُّ النَّاسِ تَصْفُو مَشَارِبُهْ[3]

ومثال الثانى قول ذى الرمة :

---

(١) سورة الانشقاق آية رقم ١.

(٢) هو أبو معاذ بشار بن برد العقيلى نشأ بالبصرة وكان ضريرا وهو أشعر المولدين وادرك الدولتين الأموية والعباسية وعاصر سيبويه توفى ١٦٧ (الأعلام ٢/٥٢).

(٣) البيت من بحر الطويل قاله بشار بن برد ومعناه من قوله تعالى (خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلين) أى يجب على المرء أن يتحمل من أذى الغير كثيرا وإلا عاش منفردا وشاهده دخول إذا على اسم مرفوع فوجب تقدير فعل رافع له من جنس ما بعده والبيت ليس فى معجم الشواهد لأن العلماء منعوا الاستشهاد بشعر بشار (خزانة الأدب : ١/٦) .

٣٠٨ – إِذَا ابْنُ أَبِي مُوسَى بِلَالاً بَلَغْتِهِ
فَقَامَ بِفَاسٍ بَيْنَ وِصْلَيْكِ جَازِرُ(١)

ومثل إذا ظروف الزمان الدالة على المستقبل فى وجوب إيلائها الفعل ، ومن ذلك قوله تعالى (يَوْمَ يَجْمَعُ اللهُ الرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَا أُجِبْتُمْ)(٢) وقوله (يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ)(٣) إلا أنها لاتبلغ درجة إذا فى الشرط ولذلك قد يليها الجملة الاسمية ومن ذلك قوله :

٣٠٩ – أَلَمْ تَعْلَمِي يَا عَمْرَكِ اللهُ أَنَّنِي
كَرِيمٌ عَلَى حِينَ الْكِرَامُ قَلِيلُ(٤)

وأما إذا فلأ صالتها فى الدلالة على الشرط من ظروف الزمان لاتليها الجملة الاسمية : قال ابن عصفور فى ذلك : « لم يؤت بعد إذا بصريح المبتدأ والخبر لايقال : إذا زيد قائم قام عمرو » ثم قال : « وأما قول الشاعر :

---

(١) البيت من بحر الطويل وهو لذى الرمة فى مدح بلال بن أبى بردة وقد سبق الاستشهاد به فى هذا الباب (ص ٧٧٨ من هذا الكتاب) وشاهده هنا دخول أداة الشرط على اسم فوجب تقدير فعل قبله والتقدير : إذا بلغت ابن أبى موسى بلالا بلغته .

(٢) سورة المائدة آية ١٠٩ . (٣) سورة هود آية ١٠٥ .

(٤) البيت من بحر الطويل قاله شاعر جاهلى من مذحج يدعى مرثال بن جهم وقيل شاعر من فزارة وهو فى الفخر بالعزة والكرم ، وقوله : ياعمرك الله يا : أداة تنبيه وعمرك مفعول مطلق لفعل محذوف أى عمرك الله عمرا ، فإذا دخلت عليه اللام كان مبتدأ والكاف مضاف إليه ولفظ الجلالة فاعل بفعل محذوف ويستشهد به فى باب الإضافة كشاهده هنا ، وهو إضافة الظرف الزمانى (حين) إلى الجملة الإسمية لأنه لم يتأصل فى الشرط تأصل إذا ويجوز فى حين الجر وهو الراجح إعرابا والبناء على الفتح وهو مرجوح .

٣١٠ — فَمَهْلاً أَعَـــادِى بِمِثْلِى تَفَاقَدُوا
إِذَا الْخَصْمُ أَبْزَى مَائِلُ الرَّأْسِ أَنْكَبُ[1]

فأبزى فعل ماض بمعنى غلب وليس اسما على وزن أفعل ويكون قوله مائل الرأس أنكب خبرين لمبتدأ مضمر أى هو مائل الرأس أنكب والجملة فى موضع الحال من الضمير الذى فى أبزى »[2].

---

(١) البيت من بحر الطويل لعمرو بن أسد الفقعسى وهو يعاتب قومه لأنهم لا يهتمون به ولا ينزلونه منزلته وقبله :

رأيت بنى عمى الألى يخذلوننى … على حدثان الدهر إذ يتقلب

وجملة تفاقدوا اعتراضية يدعو عليهم أن يفقد بعضهم بعضا ، وأبزى بمعنى غلب ومنه اشتقاق البازى ، ومائل الرأس : متكبر وفى معناه أنكب وهو تصوير لحال المقاتل المستعد لمبارزة صاحبه ، وظاهر البيت دخول إذا على جملة اسمية ولكنه على تأويل فعل محذوف : إذا أبزى الخصم والبيت فى معجم الشواهد ص ٣٦ .

(٢) مثل المقرب ورقة ١٦ مخطوط .

(ص) قال ابن عصفور :

(وَإِنْ تَقَدَّمَتْهُ أَدَاةٌ هِيَ بِالفِعْلِ أَوْلَى كَانَ الاخْتِيَارُ الحَمْلَ عَلَى إِضْمَارِ الفِعْلِ ، وَيَجُوزُ الرَّفْعُ عَلَى الابْتِدَاءِ ، وَالأَدَوَاتُ الَّتِي هِيَ بِالفِعْلِ أَوْلَى أَدَوَاتُ الاسْتِفْهَامِ وَمَا وَلاَ النَّافِيَتَانِ.

إلاَّ أَنْ أَدَوَاتِ الشَّرْطِ وَأَدَوَاتِ الاسْتِفْهَامِ إِذَا وَقَعَ بَعْدَهَا الفِعْلُ وَالاسْمُ قُدِّمَ الفِعْلُ عَلَى الاسْمِ فَلاَ تَكُونُ المَسْأَلَةُ مِنْ بَابِ الاشْتِغَالِ وَلاَ يَجُوزُ تَقْدِيمُ الاسْمِ عَلَى الفِعْلِ إِلاَّ فِي ضَرُورَةِ شِعْرٍ مَا عَدَا الهَمْزَةَ ، وَإِذَا كَانَ الفِعْل الَّذِي دَخَلَتْ عليه إِنِ الشَّرْطِيَّةُ مَاضِياً فَإِنَّهُ يَجُوزُ تَقْدِيمُ الاسْمِ بَعْدَهَا عَلَى الفِعْلِ فِي الكَلاَمِ ، وَإِنْ كَانَ الاخْتِيَارُ تَقْدِيمَ الفِعْلِ) .

(ش) هذا هو القسم الخامس والأخير من أقسام للمشغول عنه حين يتقدمه شيء ، والمتقدم هنا أداة هي بالفعل أولى ، وكان قد سبق له أن تحدث عن أداة خاصة بالفعل تقدمت المشغول عنه ، وعن حرف عطف تقدمه ، وعن سؤال وقع المشغول عنه جوابا له ، وعن شيء تقدم غير ما ذكر ، ونحن حين نوضح ذلك نكون قد استوفينا الحديث عن الأشياء الخمسة التي تسبق المشغول عنه .

أما الأداة التي هي بالفعل أولى فإن حكمها مأخوذ منها وهو أنه يجوز في المشتغل عنه الحمل على إضمار فعل والرفع على الابتداء ، والاختيار الحمل على إضمار الفعل لأنها أداة الأولى فيها الاقتران بالفعل ، كما أن الأداة الخاصة بالدخول على الفعل لا يجوز في المشتغل عنه إلا الحمل على إضمار الفعل كما سبق أن شرحنا.

ثم حصر ابن عصفور الأدوات التي هي بالفعل أولى في شيئين :

الأول : ما ولا النافيتان . الثاني : أدوات الاستفهام .

وهنا سؤال وهو : لأى شيء كانت هذه الأشياء أولى بالفعل ؟

والجواب : قال ابن عصفور « لشبهها بأدوات الجزاء ، وذلك أن الفعل بعدها غير موجب كما هو بعد أدوات الجزاء » ثم قال :

« ولأدوات الاستفهام وجهان من الشبه زائدان على ماذكر اختصت به دون ما ولا وهما : أن الفعل بعدها غير محتمل للصدق والكذب ، وأنها قد تتضمن معنى الشرط فتجزم الجواب فتقول : أين بيتك أزرك ؟ فلما أشبهت أدوات الجزاء كانت أولى بطلب الفعل من طلب الاسم ولم يلزم بعدها الفعل كما لزم بعد أدوات الجزاء لأن المشبه بالشيء لايقوى قوة ماشبه به »[1] .

ما ولا النافيتان

إذا ولي الاسم المشغول عنه ما ولا النافيتين جاز فيه الرفع على الابتداء والحمل على إضمار فعل رافع أو ناصب والاختيار الحمل على إضمار فعل ، تقول في ما : ما زيد نجح (ما تميمية مهملة) فزيد يجوز فيه الرفع على الابتداء والرفع على الفاعلية بفعل محذوف والأخير أولى ، لأن ما الغالب فيها أن تدخل على الأفعال لأنها للنفي ، والنفي إنما يكون للفعل لا للاسم ، أي المعاني لا الذوات .
وتقول في مثله : مازيدا ضربته فزيد يجوز فيه الرفع على الابتداء والنصب بإضمار فعل ناصب والأخير أولى للعلة السابقة ، وتقول في لا : لا زيد نجح ولا عمرو ، وحكمه حكم مازيد نجح ، كما تقول : لا زيدا ضربته ولا عمراً ، وحكمه حكم مازيدا

---

(١) شرح الجمل (الكبير) لابن عصفور : ٣٦٩/١ .

ضربته ، وأنشد سيبويه[1] على ذلك قول زهير :

٣١١ — لاَ الدَّارَ غَيَّرَهَا بَعْدِى الأَنِيسُ وَلاَ
بِالدَّارِ لَوْ كَلَّمَتْ ذَا حَاجَةٍ صَمَمُ[2]

وقول جرير :

٣١٢ — فَلاَ حَسَبــاً فَخَرْتَ بِهِ لِتَيْمٍ
وَلاَ جَــدًّا إِذَا ازْدَحَمَ الْجُدُودُ[3]

ثم قال : « وإن شئت رفعت والرفع فيه أقوى » ، ثم علل الرفع بأن النفى يشبه همزة الاستفهام فى أن ما بعدها لا يكون موجبا .

وأما حكم غير ما ولا من أدوات النفى من مثل : ليس ولن ولم ولما ، فقد قال سيبويه بعد الكلام السابق : « فإن جعلت ما بمنزلة ليس فى لغة أهل الحجاز لم يكن إلا الرفع لأنك تجىء بالفعل بعد أن يعمل فيه ما هو بمنزلة فعل يرفع

---

(١) الكتاب : ج ١ ص ١٤٥ .

(٢) البيت من بحر البسيط قاله زهير بن أبى سلمى فى الوصف ، وقد سبق الاستشهاد به فى هذا الباب (ص ٨٢٠ من الكتاب) فى الحديث عن لو الشرطية وشاهده هنا إيلاء المشغول عنه لا النافية فجاز رفعه على الابتداء ونصبه بتقدير فعل مضمر يفسره الفعل الظاهر فى قوله : لا الدار غيرها .

(٣) البيت من بحر الوافر من قصيدة لجرير يهجو بها الفرزدق كما يهجو عمر ابن لجأ التيمى (شرح ديوان جرير ص ١٨٩) وفى بيت الشاهد يقول للأخير : لم تكسب لتيم حسبا يفخرون به ولا لك جد شريف تعتز به إذا ازدحم الناس المفاخر ، وقيل الجد : الحظ أى ليس لتيم حظ فى علو المراتب وجميل الذكر . وشاهده : فلا حسبا ولا جدا حيث يجوز فيه الوجهان الرفع على الابتداء والنصب بفعل مضمر والتقدير ولا ذكرت حسبا والبيت فى معجم الشواهد ص ١٠٦ .

كأنك قلت : ليس زيد ضربته »[1] .

وقال ابن مالك بعد أن ضم إن القافية إلى ما ولا : « وإنما خصصت من النوافي ما ولا وإن لأن غيرها من النوافي وهي لم ولما ولن مخصصة بالأفعال فإن اضطر شاعر لأن يولي شيئا منها الاسم المذكور كان حكمه مع ما وليه منها حكمه بعد إن (الشرطية) »[2] .

وقد التبست هذه المسألة على بعض النحاة وهو أبو حيان فظن أن الرفع أقوى وأرجح من النصب ، وقد أخذ هذا من قول سيبويه — وغيره — : « وإن شئت رفعت والرفع فيه أقوى » تعليقا على البيتين السابقين ورد عليه ناظر الجيش قائلا : « والحاصل أن أبا حيان ذكر عن النحاة نقولا مضطربة والذي يظهر أن النصب أقوى من الرفع قال ابن عصفور : وهو مذهب الجمهور قلت : ولا يلزم من قول سيبويه والرفع فيه أقوى أنه أقوى من النصب بل يمكن أن يريد أن الرفع فيه أقوى منه في الاستفهام مع كون النصب راجحا عليه »[3] .

أدوات الاستفهام

وأدوات الاستفهام أيضا من الأدوات التي يغلب دخولها على الأفعال ، لأن الاستفهام يكون عن المعاني والأفعال لا عن الذوات والأجسام ، وعلى ذلك فإذا دخل الاستفهام على جملة من فعل واسم قدم الفعل على الاسم فإذا تقدم الاسم وجب تقدير فعل له من جنس الفعل المذكور ليكون الاسم فاعلا أو مفعولا لذلك الفعل ، فإذا قلت : أزيد حضر فزيد فاعل بفعل محذوف يفسره

---

(١) كتاب سيبويه : جـ١ ص ١٤٦ . (٢) شرح الكافية : ٢/٦٢٠ .
(٣) شرح التسهيل لناظر الجيش (باب الاشتغال) الجزء الثاني .

المذكور ، وإذا قلت : أزيدا رأيته فزيد مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور ، ومن شواهد سيبويه فى ذلك قول جرير[1] :

٣١٣ — أَثَعْلَبَةَ الفَوَارِسَ أَمْ رِيَاحًا
عَدَلْتَ بِهِمْ طُهَيَّـــةَ وَالخِشَابَا[2]

فنصب ثعلبة بفعل من معنى الفعل المذكور والتقدير : أظلمت ثعلبة ، هذا رأى جمهور النحاة وهو واضح .

وذهب ابن عصفور إلى أنه يجوز فى الاسم المذكور الرفع على الابتداء أيضا ، مع ماذكر من الحمل على إضمار الفعل ، وإن كان الاختيار الحمل على إضمار الفعل ، ثم علل لجواز الوجهين واختيار الحمل على إضمار الفعل فقال[3] : وإنما اختير فى الاسم الواقع بعد أدوات الاستفهام الحمل على إضمار الفعل لشبه تلك الأدوات بأدوات الشرط وذلك أن الفعل بعدها غير واقع كما أنه بعد أدوات الشرط كذلك ألا ترى أن القيام إذا دخلت عليه أداة الشرط غير واقع كما أنه كذلك إذا دخلت عليه أداة الاستفهام ، وأيضا فإن الاستفهام قد تضمن معنى الشرط فيحتاج إذ ذاك إلى جواب تقول أتأتينى أكرمك كما تقول : إن

---

(١) كتاب سيبويه ج ١ ص ١٠٢ ، ج ٢ ص ١٨٣ .

(٢) البيت من بحر الوافر من قصيـدة طويلة لجرير يهجو بها الراعى النميرى والفرزدق تحت عنوان : فغض الطرف إنك من نمير (شرح ديوان جرير ص ٨٩) وهو فى بيت الشاهد يفخر بقومه وهم ثعلبة ورياح ويهجو قوم الفرزدق وهم طهية والخشاب . وشاهده نصب ثعلبه وماعطف عليه على المفعولية بفعل محذوف ويجوز رفعه على الابتداء لأن همزة الاستفهام تدخـل على الفعل والاسم والبيت فى معجم الشواهد ص ٣١ .

(٣) مثل المقرب لابن عصفور ورقة ١٧ (مخطوط بدار الكتب) .

تأتنى أكرمك ، ولقصور المشبه عن المشبه به يجوز فى الاسم الواقع بعد أداة الاستفهام أن يرتفع على الابتداء، ولا يجوز ذلك فى الاسم الواقع بعد أداة الشرط.

ثم ذكر ابن عصفور حكما عاما فى أدوات الشرط والاستفهام فقال :
(إلاَّ أنَّ أَدَوَاتِ الشَّرْطِ وَأَدَوَاتِ الاسْتِفْهَامِ إِذَا وَقَعَ بَعْدَهَا الْفِعْلُ وَالاسْمُ قُدِّمَ الْفِعْلُ عَلَى الاسْمِ فَلاَ تَكُونُ الْمَسْأَلَةُ مِنْ بَابِ الاشْتِغَالِ ، وَلاَ يَجُوزُ تَقْدِيمُ الاسْمِ عَلَى الْفِعْلِ إلاَّ فِي ضَرُورَةِ شِعْرٍ) .
ومعناه أن أدوات الشرط - غير إن - وأدوات الاستفهام - غير الهمزة - إذا دخلت إحداها على جملة مشتملة على فعل واسم قدم الفعل على الاسم حتما تقول فى الشرط : من يحفظ القرآن ينتفع به ، وفى الاستفهام : هل حفظت القرآن ؟ ولا يجوز بأى حال من الأحوال تقديم الاسم .

وإذا كان الأمر كذلك وهو وجوب تقديم الفعل على الاسم لم تكن المسألة من باب الاشتغال لأن الاشتغال معناه أن يتقدم الاسم جوازا ويتأخر عنه الفعل العامل فى ضميره جوازا ، فإذا لم يجز تقديم الاسم ولم يجز تأخير الفعل لم يجز الاشتغال وهو ما ذكرناه .

وأما قولهم : إن هل حرف مشترك بين الأسماء والأفعال فإن هذا صادق إذا لم يكن فى خبرها فعل نحو زيد أخوك فإنها إذا لم يكن فى حيزها فعل تسلت عنه ذاهلة بخلاف ما إذا كان الفعل فى حيزها فلا تدخل إلا عليه ولا تحن إلا إليه ، ولم ترض بإفتراق الاسم بينهما .

وإنما يأتى الاشتغال فى كل من أدوات الشرط وأدوات الاستفهام فى أمرين فى كل منهما : اثنان فى الشرط واثنان فى الاستفهام :

أما الأداتان فى الشرط فهما :

الأول : إن الشرطية مطلقا أى فى النثر والشعر فهذه يجوز دخولها على الاسم ، ويجب أن يقدر له فعل رافع أو ناصب على حسب الضمير فمثال ذلك فى النثر قوله تعالى (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ)[1] وقوله (وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا)[2] وقوله (إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ)[3] وتقول : إن زيد لقيته فأكرمه .

ومثاله فى الشعر قوله :

٣١٤ — أَتَجْزَعُ إِنْ نَفْسٌ أَتَاهَا حِمَامُهَا
فَهَلَّا الَّتِي عَنْ بَيْنِ جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ[4]

والتقدير إن ماتت نفس كما سبق أن ذكرنا .

وإنما أجازوا فى إن أن تدخل على الفعل والاسم لأنها الأصل فى إفادة معنى الشرط بخلاف غيرها فلها معان غير الشرط وعلى ذلك فإن إن أم الباب فيجب أن تمتاز على غيرها بشىء .

وأما قول ابن عصفور : (وَإِذَا كَانَ الْفِعْلُ الَّذِى دَخَلَتْ عَلَيْهِ إِنِ الشَّرْطِيَّةُ مَاضِياً فَإِنَّهُ يَجُوزُ تَقْدِيمُ الاسْمِ بَعْدَهَا عَلَى الْفِعْلِ ... إلخ) .

---

(١) سورة التوبة آية ٦ . (٢) سورة الحجرات آية ٩ .
(٣) سورة النساء آية ١٧٦ .

(١) البيت من بحر الطويل وهو لزيد بن رزين فى السلوى والصبر ، وقد سبق الاستشهاد به قبل ذلك (ص ٨١٧ من الكتاب) وشاهده هنا هو شاهده هناك حيث يجوز دخول إن الشرطية على الاسم لكن بشرط أن يكون الاسم على تقدير فعل محذوف .

فمعناه أن إن اختصت من بين أدوات الشرط أنه إذا كان الفعل الذى بعدها ماضيا فإنه يجوز تقديم الاسم بعدها على الفعل فى الكلام تقول إن قام زيد قام عمرو ، وإن شئت قلت : إن زيد قام قام عمرو قال الله تعالى (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ)[1] وإنما جاز ذلك فى إن إذا كان الفعل ماضيا لأنه لا يظهر لها عمل فيه فسهل ذلك الفصل بينها وبينه فى اللفظ ، بخلاف ما إذا كان الفعل مضارعا فإن عملها وهو الجزم يظهر فيه ، فلم يسغ الفصل بينهما لو قلت إن زيد يقم قام عمرو ، ولم يجز إلا فى الضرورة ، وقد سبق أن أوضحنا ذلك واستشهدنا له[2] .

الثانى : أدوات الشرط ـ غير إن ـ فى الشعر خاصة مثال ذلك قول عدى ابن زيد :

٣١٥ — فَمَتَى وَاغِلٌ يَنُبْهُمْ يُحَيُّو ... هُ وَتُعْطَفْ عَلَيْهِ كَأْسُ السَّاقِى[3]

والتقدير فمتى ينبهم واغل يحيوه .

---

(١) سورة التوبة آية ٦ .

(٢) انظر البيت رقم ٢٨٤ (ص ٨١٦ من الكتاب) وهو قول عبد الله بن عنمة الضبى :

يثنى عليك وأنت أهل ثنائه ... ولديك إن هو يستزدك مزيد

(٣) البيت من بحر الخفيف وهو لعدى بن زيد فى وصف مجالس الخمر ، والواغل الذى يدخل ليشرب دون أن يدعى ، ومثله الوارش الذى يدخل ليأكل دون دعوة أيضا ، وينبهم يدخل عليهم من نصيبهم وشاهده دخول أداة الشرط على اسم فوجب تقدير فعل رافع له فى قوله : فمتى واغل ينبهم ، وجاءت بعض روايات البيت ينبهم (ظرف) وقدر فعل الشرط محذوفا قياسيا مثل ينزل بينهم (الدرر ج ٢ ص ٧٥) وهو خطأ لأنه يترتب على الظرف اختلال وزن البيت والبيت فى معجم الشواهد ص ١٢٥٣

وأما الإذان فى الاستفهام فهما :

الأول : الهمزة مطلقا أى فى النثر والشعر فيجوز دخولها على الفعل والاسم نثرا وشعرا فإذا دخلت على الفعل كان ذلك هو المطلوب لأنه هو المستفهم عنه (أرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالدِّينِ)[1] وإن دخلت على الاسم جاز حمله على إضمار الفعل ورفعه على الابتداء ، إلا أن الأرجح حمله على إضمار الفعل مثال ذلك نثرا قوله تعالى (أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ)[2] وفيه إضمار الفعل الرافع أى أتخلقونه مع جواز الرفع على الابتداء ، ومنه أيضا قوله تعالى : (أَبَشَرًا مِنَّا وَاحِدًا نَتَّبِعُهُ)[3] وفيه إضمار الفعل الناصب أى أنتبع بشرا نتبعه ، ويجوز رفعه على الابتداء فى غير القرآن ومثال ذلك شعرا قول جرير :

٣١٦ — أَثَعْلَبَةَ الْفَوَارِسَ أَمْ رِيَاحاً
عَدَلْتَ بِهِمْ طُهَيَّـــــةَ وَالْخِشَابَا[4]

والتقدير أظلمت — أو حقرت — ثعلبة .

وإنما جاز دخول همزة الاستفهام وحدها من بين أدوات الاستفهام على الفعل والاسم لأنها أم الباب وهم يتوسعون فى أمهات الأبواب ما لم يتوسعوا فى غيرها .

الثانى : أدوات الاستفهام — غير الهمزة — فى الشعر خاصة قال ابن عصفور فى ذلك : « ومن ضرائر الشعر أن يقع بعد أدوات الاستفهام ماعدا الهمزة

---

(١) سورة الماعون آية ١ . (٢) سورة الواقعة آية ٥٩

(٣) سورة القمر آية ٢٤ .

(٤) البيت من بحر الوافر من قصيدة لجرير فى هجاء الفرزدق وقد سبق ذكره قريبا (الشاهد : ٣١٣) وشاهده هنا هو شاهده هناك .

اسم وفعل فإنك تقدم الفعل على الاسم فى سعة من الكلام ولايجوز تقديم الاسم على الفعل إلا فى ضرورة شعر نحو قوله وهو علقمة الفحل[١] :

٣١٧ — أَمْ هَلْ كَبِيرٌ بَكَى لَمْ يَقْضِ عَبْرَتَهُ
إِثْرَ الأَحِبَّـــةِ يَوْمَ الْبَيْنِ مَشْكُومُ[٢]

لولا الضرورة لقال : « هل بكى كبير »[٣] .

وسرد ناظر الجيش كلاما لأبى حيان ملخصه جواز الاشتغال فى أدوات الاستفهام جميعها أى جواز دخولها على الفعل والاسم نثرا وشعرا فيجوز أن تقول : هل زيدا ضربته بتقديم الاسم ثم جواز نصبه بفعل محذوف أورفعه على الابتداء ، ثم قال بعده ناظر الجيش : « انتهى وهو مخالف لما قاله ابن عصفور والناظر يحتاج إلى أن يحقق المسألة على أن كلام ابن عصفور موافق لكلام الناس فى المسألة »[٤] .

---

(١) هو علقمة بن عبدة التميمى الملقب بالفحل (انظر ترجمته ص ٢٩٩ من الكتاب) .

(٢) البيت من بحر البسيط من قصيدة لعلقمة الفحل وصفها النقاد بأنها سمط الدهر لجودتها وهى فى الحديث عن نفسه (ديوانه ص ١٢٩) وبيت الشاهد ثانى أبياتها ومطلعها قوله :

هل ما علمت وما استودعت مكتوم … أم حبلها إذ نأتك اليوم مصروم

وشاهده دخول هل على الاسم الذى بعده فعل ضرورة فوجب تقدير فعل يفسره المذكور ، هذا كله كلام ابن عصفور ونقله بنصه صاحب الدرر ونسبه إليه ثم قال : وأقول ليس هذا من الضرورة فإن هل داخلة على جملة إسمية نحو هل زيد قائم أى هل كبير موصوف بهذه الصفة مشكوم ، فكبير مبتدأ وبكى صفته ومشكوم خبره لأنه المحدث به كما يشهد بذلك المعنى وليس بكى ، وهو كلام يميل إلى الصحة كثيرا ، والمشكوم من الشكم وهو العطية جزاء ، والبيت فى معجم الشواهد ص ٣٤٩ واستشهدوا به مرة أخرى فى الجمع بين أم وهل (ابن يعيش ١٨/٤) .

(٣) ضرائر الشعر لابن عصفور ص ٢٠٨ .

(٤) شرح التسهيل لناظر الجيش (باب الاشتغال ج ٢) .

(ص) قال ابن عصفور :

(وَالاسْمُ المُشْتَغَلُ عَنْهُ فِي هَـذَا البَابِ إنْ كَانَ لَهُ ضَمِيرٌ وَاحِدٌ أوْ سَبَبِيٌّ وَاحِدٌ حَمَلْتَهُ عَلَيْهِ ، وَإنْ كَانَ لَهُ سَبَبِيَّانِ أوْ ضَمِيرَانِ مُنْفَصِلَانِ ، أوْ ضَمِيرٌ مُنْفَصِلٌ وَسَبَبِيٌّ حَمَلْتَهُ عَلَى أيِّهِمَا شِئْتَ ، وَإنْ كَانَ لَهُ ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ مَنْصُوبٌ مَعَ ضَمِيرٍ مُنْفَصِلٍ أوْ سَبَبِيٍّ حَمَلْتَهُ عَلَى أيِّهِمَا شِئْتَ فِي بَابِ ظَنَنْتُ وَفِي فَقَدْتُ وَعَدِمْتُ ، وَفِي غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الأبْوَابِ لاَ يَجُوزُ حَمْلُهُ إلاَّ عَلَى الضَّمِيرِ المُتَّصِلِ ، وَإنْ كَانَ لَهُ ضَمِيرَانِ مُتَّصِلَانِ حَمَلْتَهُ عَلَى المَرْفُوعِ مِنْهُمَا ، إلاَّ أنَّ ذَلِكَ لاَ يَكُونُ إلاَّ فِي بَابِ ظَنَنْتُ وَفِي فَقَدْتُ وَعَدِمْتُ) .

(ش) هذا آخر الحديث عن باب الاشتغال ، وقد انفرد ابن عصفور ـ دون كثير من النحاة ومنهم ابن مالك ـ بالتنبيه على هذا الأمر ، بل فرع فيه الحديث ، وأعمل فيه العقل والمنطق ، وغلب عليه منهج التقسيم حتى ذكر مسائل فرضية لا تمت إلى الاستعمال العربي البليغ بصلة ، وقبل أن نبين هذا الأمر نشير إلى تنبيهات :

الأول : أن ابن عصفور وغيره جعل حركة الاسم المشغول عنه ـ غير رفعه على الابتداء ـ متوقفة على حال ضميره أو سببيه لأنهم اشترطوا فى تعريف الاشتغال أن يعمل العامل فى ضمير الاسم أو سببيه ، ولو لم يعمل فيهما لعمل فى الاسم المشتغل عنه ، وكثيراً ما كان يقول ابن عصفور :

« إن العامل إما أن يعمل فى الضمير أو فى السببى رفعا أو غيره ، فإن عمل فيه رفعا لم يجز فى المشتغل عنه إلا الرفع على الابتداء ، وإن عمل فيه غير ذلك

جاز فيه الرفع على الابتداء وهو المختار والنصب على إضمار فعل » . أو يقول : « والحمل على إضمار فعل يكون على حسب الضمير أو السببي فإن كان مرفوعا رفع ، وإن كان منصوبا أو مخفوضا نصب » .

الثاني : لايجوز تعدى فعل المضمر المتصل إلى مضمره المنفصل — فى غير باب الظن — فلا تقول ضربتنى أى ضربت نفسى ، وضربتك أى ضربت نفسك ، كما لايجوز أن يتعدى فعل المضمر المتصل إلى ظاهر مطلقا ، فلا تقول زيدا ضرب يعنى ضرب نفسه ، والسبب فى امتناع الأمرين أن الفاعل يصير هو المفعول فى المعنى وذلك لايجوز ، كما أن الأمر فى المسألة الثانية يؤدى إلى لزوم المفعول ليعود عليه الضمير مع أن المفعول فضلة .

الثالث : ماذكر فى التنبيه السابق كان فى غير باب الظن أو الفقد أو العدم ، أما فى هذا الباب فيجوز تعدى فعل المضمر المتصل إلى مضمره المنفصل تقول متحدثا عن نفسك : ظننتنى ناجحا أى ظننت نفسى ناجحا ، وفى مثله أن يخاطب أحد نفسه قائلا : ظننتك ناجحا أى ظننت نفسك ناجحا ، وإنما جاز ذلك لأن العرب تجرى النفس مجرى الأجنبى قال الله تعـالى (وَاصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِي)[1] فجاز أن يكون الفاعل هو المفعول فى باب الظن والفقد والعدم ، لأن الكلام فى هذا الباب محمول على مضاف محذوف ، ولكن لايجوز تعدى فعل المضمر فى هذا الباب إلى الظاهر فلا يجوز زيدا ظن ناجحا تريد ظن نفسه ، وعلته أيضا أن الفاعل يصير هو المفعول فى المعنى وذلك لايجوز ، كما أنه يؤدى إلى لزوم المفعول ليعود عليه الضمير فيخرج بذلك عن بابه لأنه فضلة والفضلات لاتلزم .

---

(١) سورة طه آية رقم : ٤٠ .

التنويه الرابع : المعهود فى مراعاة ضمير المشغول عنـــه أن يكون متصلا تقول : زيدا ضربته فإذا صار منفصلا أخذ حكم الاسم الظاهر السببى تقول : زيدا ماضربت إلا إياه كما تقول : زيدا ضربت أخاه ، وعلى ذلك يجب فى مراعاة المشغول عنـــه ضميره المتصل قبل المنفصل والسببى ، ومراعاة الضمير المرفوع قبل المنصوب .

إذا كان الأمر كذلك وقد وقفنا على هذه الأمور ، وأن الاسم المشغول عنه يراعى فى ضبطه حال الضمير أو السببى ، وأنه لايجوز أن يتعدى فعـل المضمر المتصل إلى مضمره المنفصـل إلا فى باب الظن وإلى الظاهر مطلقا وأن الضمير المنفصل يأخذ حكم الاسم الظاهر فإننا نقول :

إن العامل إما أن يكون من غير باب الظن أو من باب الظن وفى كل أمر له أحوال خمسة وهى أن يكون العامل مشتغلا بضمير واحد ، أو سببى واحد ، أو ضميرين ، أو سببيين ، أو ضمير وسببى ، فما الذى يجب مراعاته فى هذه الأحوال ؟ وما حكم المشغول عنه فيها ؟

أولا (أحوال الأمر الأول : وهو أن يكون العامل من غير باب الظن) .

١ — أن يشتغل العامل بالعمل فى ضمير واحد تقول زيد ضربته ، وحكمه كما ذكرنا جواز الرفع على الابتداء ، والحمل على إضمار فعل ينصبه كما نصب ضميره .

٢ — أن يشتغل العامل بالعمل فى سببى واحد تقول : زيد ضربت أخاه وحكمه كسابقه .

٣ — أن يشتغل الفعل بالعمل فى ضميرين وهما إما متصلان أو منفصلان أو أحدهما متصل والآخر منفصل ، وفى المسائل الثلاثة لايجوز الأسلوب حتى

لو أجرينا المنفصل مجرى السببي لما تقدم من فساد المعنى فيه ، لأن الفاعل يكون هو المفعول وذلك مثل قولك : زيدا ضربه ، أو زيدا ماضرب إلا إياه لأن المعنى زيد ضرب نفسه وهو لايجوز .

٤ — أن يشتغل الفعل بالعمل فى سببيين تقول : أزيد ضرب أخاه أبوه وحكم المشغول عنه حينئذ جواز الرفع على الابتداء وجواز النصب بإضمار فعل إن حملته على السببي المنصوب ، ورفعه بإضمارفعل إن حملته على السببي للرفوع .

٥ — أن يشتغل الفعل بالعمل فى ضمير وسببي تقول : أزيد ضرب أخاه (الضمير مرفوع) وتقول : أزيدا ضربه أخوه (الضمير منصوب) وحكم هذه الحال مراعاة الضمير دون السببي ، فيجوز فى المشغول عنه فى المثال الأول الرفع على الابتداء ، والرفع بإضمار فعل ، ويجوز فيه فى المثال الثانى الرفع على الابتداء والنصب بإضمار فعل .

ثانيا : (أحوال الأمر الثانى : وهو أن يكون العامل من باب الظن) .

وله خمسة أحوال أيضا هى السابقة :

١ — أن يشتغل العامل بالعمل فى ضمير واحد تقول : أزيدا ظننته قائما فهذا يجوز فيه الرفع على الابتداء ، والنصب على إضمار الفعل حملا على هذا الضمير المنصوب .

٢ — أن يشتغل العامل بالعمل فى سببي واحد تقول : أزيدا ظننت أباه قائما وحكمه كسابقه .

٣ — أن يشتغل العامل بالعمل فى ضميرين، وهذان الضميران إما متصلان أو منفصلان أو مختلفان : فإن كانا متصلين حمل على المرفوع منهما تقول : أزيد ظنه قائما (ظن نفسه قائما) ، وإن كانا منفصلين حمل على أيهما ، وإن

كانا مختلفين حمل على المتصل المرفوع ، ويجوز فى ذلك كله الرفع على الابتداء .

٤ — أن يشتغل الفعل بالعمل فى سببيين : وحكم المشغول عنه حينئذ الرفع على الابتداء ، والحمل على أحد السببيين تقول : أزيدا ظن أخاه أبوه قائما .

٥ — أن يشتغل الفعل بالعمل فى ضمير وسببى ، وهذا الضمير إما متصل أو منفصل ، والمتصل إما مرفوع أو منصوب ، فإن كان منصوبا حملت على أيهما شئت تقول : أزيد ظنه أخوه قائما ويجوز أزيدا ، وإن كان الضمير مرفوعا حملت عليه وحده تقول : أزيد ظن أخاه قائما ، وإن كان منفصلا حملت على أيهما شئت تقول : أزيد لم يظن أخاه إلا هو قائما ، ويجوز : أزيدا ، وفى الجميع يجوز رفعه على الابتداء .

وشرح ناظر الجيش هذا الموضع ببعض القول ، ثم ذكر أن ابن عصفور استوعب الأقسام فى تقسيمه ، واستوفى الكلام فى تنظيمه ، وأتبع ذلك بنقل طويل عنه من شرح الجمل الكبير ، وحين أراد أن يختصر كلام ابن عصفور ذكر أضعاف ماذكره ابن عصفور مما لخصناه قبل[1] ، وبعد أن انتهى ابن عصفور من شرحه لهذا الموضع ختمه بقوله : وتعتبر هذه المسائل بأن تضع الاسم الذى اشتغل عنه الفعل موضع ما حملته عليه إن أمكن ، وإن لم يكن حذفت ما حملته عليه وتركته فى موضعه ونويت به التأخير ، فإن جازت المسألة بعد ذلك فهى جائزة قبله وإلا فهى ممتنعة[2] .

---

(١) انظر آخر باب الاشتغال فى الجزء الثانى من شرح التسهيل لناظر الجيش (منسوب خطأ إلى أبى حيان بدار الكتب المصرية رقم ٦٢ نحو) .

(٢) شرح الجمل الكبير لابن عصفور : ج ١ ص ٣٧٥ .

بَابُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا



(ص) قال ابن عصفور :

(وَهِيَ كَانَ وَأَمْسَى وَأَصْبَحَ وَأَضْحَى وَظَلَّ وَبَاتَ وَصَارَ وَلَيْسَ وَغَدَا وَرَاحَ وَآضَ وَمَا زَالَ وَمَا انْفَكَّ وَمَا فَتِئَ وَمَا بَرِحَ وَمَا دَامَ وَقَعَدَ مِنْ قَوْلِهِمْ : شَحَذَ شَفْرَتَهُ حَتَّى قَعَدَتْ كَأَنَّهَا حَرْبَةٌ ، وَجَاءَ فِي قَوْلِهِمْ : مَا جَاءَتْ حَاجَتُكَ ، وَهِيَ أَفْعَالٌ)

(ش) بعد أن انتهى ابن عصفور من الحديث عن المبتدأ والخبر وكانا رابع وخامس المرفوعات بعد الفاعل ونائبه والأسماء التى لم يدخل عليها عامل ، وبعد حديثه عن باب الاشتغال الذى جعل أكثر مسائله يترجح بها الرفع على الابتداء ، شرع بعد ذلك فى نواسخ الابتداء ، أى نواسخ عمله وهى أنواع ثلاثة :

الأول : باب كان وأخواتها وهى ترفع المبتدأ ليكون سادس المرفوعات وتنصب الخبر ، ويلحق بها الأفعال الجارية مجراها كما سماها ابن عصفور وهى أفعال المقاربة ، كما يلحق بها الحروف التى تشبه ليس وهى ما ولا ولات .

الثانى : باب إن وأخواتهـــا وهى الحروف التى تنصب الاسم وترفع الخبر .

الثالث : باب الأفعال المتعدية وهى التى تنصب المفعول وهى أنواع ثلاثة : متعدية إلى واحد وهذه لا علاقة لها بالنواسخ ، ومتعدية إلى اثنين أصلهما المبتدأ والخبر وهى ظن وأخواتها ، ومتعدية إلى ثلاثة الثانى والثالث منهما مبتدأ وخبر وهكذا وسيأتى تفصيل ذلك كله .

والأفعال التي يذكرها - كما قلنا - وهي كان وأخواتها ترفع المبتدأ وتنصب الخبر .

وهنا سؤال مقتضاه : إن شأن العامل أن يحدث العمل في المفرد ، فحروف الجر يجر الاسم المفرد ، ونواصب الفعل وجوازمه تنصب وتجزم المفرد ، ولا يؤثر العامل في الجملة ، فكيف نسخت هذه الأفعال حكم المبتدأ والخبر وأزالت عملهما والجملة ليست محلا لتأثير العوامل ؟

والجواب عليه : أن كان وأخواتها لما شبه بالفعل المتعدى لواحد كضرب ، ووجه الشبه أن هذه الأفعال المقصود من وضعها الدلالة على تلبس الفاعل (المبتدأ) المسندة هي إليه بصفة (الخبر) وهذه الصفة مقيدة بمعنى الفعل المسند وهو كان وأخواتها من إثبات أو نفي أو صيرورة أو تقييد بزمان مخصوص ، فمعنى قولنا أمسى زيد مريضا أن زيدا متلبس بالمرض في وقت المساء ، ومن هنا كان ذكر الخبر لازما لأنه المقصود ، فالفعل من هذه الأفعال يحتاج إلى صفة وصاحبها فأشبه الفعل المتعدى في احتياجه إلى شيئين هما الفاعل المرفوع والمفعول المنصوب ومن هنا رفعت المبتدأ تشبيها له بالفاعل ونصبت الخبر تشبيها له بالمفعول ، وهذا مذهب أهل البصرة .

وذهب الكوفيون إلى أن هذه الأفعال لما دخلت على المبتدأ والخبر نصبت الخبر وبقى المبتدأ مرفوعا كما هو ، ورجح ابن عصفور مذهب أهل البصرة وهو أن كان وأخواتها هي العاملة في الركنين ، وذكر أنه الصحيح ثم علله بأوجه ثلاثة فقال : والذي يدل على ذلك اتصال ضمائر الرفع بها فلو كان المرفوع غير معمول الفعل لم يتصل به لأن الضمير لا يتصل إلا بعامله ، وأيضا فإن الرافع له قبل دخول هذه الأفعال هو التعرى من العوامل اللفظية كما تقدم

فى باب الابتداء ، والتمرى قد ذهب بدخول العامل ، وأيضا فإنه يؤدى إلى الفصل بين العامل ومعموله بأجنبى أى بما لم يكن معمولا للعامل (إذا عملت فى الخبر دون الاسم) ألا ترى أنك إذا قلت كان زيد قائما وقدرت زيدا غير معمول لكان لكنت قد فصلت به وهو أجنبى بين كان ومنصوبها[1] .

وهذه الأفعال التى ترفع المبتدأ وتنصب الخبر اختلف النحاة فى عددها :

فالمشهور منها والمتفق عليه ثلاثة عشر فعلا : أولها : كان وهى أم الباب لأنها اختصت بأشياء دون سائر أخواتها ، وسيأتى ذلك فى مواضعه ، ثم ثانيها أمسى ، ثم أصبح ، ثم ظل ، ثم بات ، ثم صار ثم ليس ، وهذه ثمانية ، ثم أفعال الاستمرار الأربعة وهى مازال ومابرح ومافتىء وماانفك ، ثم مايدل على الظرفية وهى مادام وسيأتى الحديث عنها جميعها مفصلا .

وزاد ابن عصفور خمسة أخرى وهى غدا وراح وآض وقعد وجاء تابعا فى ذلك الزمخشرى والفراء وأبا البقاء[2] :

فمن أمثلة غـــدا قوله تعالى : (وَغَدَوْا عَلَى حَرْدٍ قَادِرِينَ)[3] قال الزمخشرى : « على حرد خبر غدا » وليس بصلة قادرين ، وعليه فقادرين حال ومعناه وغدوا حاصلين على الحرمان مكان الانتفاع قادرين على ماعرفوا عليه

---

(١) شرح جمل الزجاجى لابن عصفور (الشرح الكبير) جـ ١ ص ٤١٩ .

(٢) هو أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين النحوى البغدادى ولد فى بغداد سنة ٥٣٠ هـ وكان محبا للاطلاع حسن الأخلاق متواضعا له مصنفات كثيرة فى النحو والأدب منها إعراب القرآن وإعراب الحديث واللباب وإيضاح المفصل وشرح اللمع وشرح ديوان الحماسة وشرح ديوان المتنبى توفى سنة ٦١٦ هـ (بغية الوعاة : ٢/٣٩ .

(٣) سورة القلم آية ٢٥ .

من حرمان المساكين »[1] وقد يستشهد لذلك أيضا بقوله صلى الله عليه وسلم : (لَوْ تَوَكَّلْتُمْ عَلَى اللهِ حَقَّ تَوَكُّلِهِ لَرَزَقَكُمْ كَمَا يَرْزُقُ الطَّيْرَ تَغْدُو خِمَاصاً وَتَرُوحُ بِطَاناً)[2] كما يستشهد له أيضا بقول ابن مسعود (اغْدُ عَالِماً أَوْ مُتَعَلِّماً وَلاَ تَكُنْ إِمَّعَةً) .

ومن أمثلة راح ماذكر فى الحديث الشريف السابق .

ورد ذلك ابن مالك قائلا : والصحيح أنهما ليسا من أفعال الباب ، وإنما المنصوب بعدهما حال إذ لايوجد إلا نكرة[3] .

وتوسط الرضى فقال : أقول : إذا كان غدا بمعنى مشى فى الغداة أودخل فيها ، وكذلك راح بمعنى رجع فى الرواح وهو مابعد الزوال إلى الليل فلا ريب فى تمامهما ، وإن كانا بمعنى يكون فى الغداة والرواح فلا مانع إذن من كونهما ناقصين[4] .

ومن أمثلة آض وهى بمعنى صار قول رؤبة :

٣١٨ – رَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا تَمَعْدَدَا   وَآضَ نَهْداً كَالْحِصَانِ أَجْرَدَا[5]

---

(١) الكشاف للزمخشرى ج ٤ ص ١٤٤ .

(٢) مسند الإمام أحمد بن حنبل : ١/ ٣ ، ٥٢ سنن ابن ماجه ٢/١٣٩٤ سنن الترمذى : ٤/٥٧٣ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك (باب كان) .

(٤) شرح الكافية فى النحو : ٢/٢٩٢ .

(٥) الأبيات من الرجز المشطور وهى لرؤبة يشكو عقوق ابنه له (ملحقات ديوان رؤبة ص ٧٦) ومعنى تمعدد أى شب وغلظ ، وآض بمعنى صار ، ونهدا : قويا غليظا ، وأجرد أى قصير الشعر وهو مدح فى الخيل . وشاهده قوله : وآض

وجواب إذا مذكور فى قوله : كَانَ جَزَائِى بِالعَصَا أَنْ أُجْلَدَا .

ومن أمثلة قعد ـ كما ذهب إليه الزمخشرى ـ وهى بمعنى صار أيضا قوله تعالى : (لاَ تَجْعَلْ مَعَ اللهِ إِلٰهاً آخَرَ فَتَقْعُدَ مَذْمُوماً مَخْذُولاً)[1] ومنه قول الشاعر :

٣١٩ — مَا يُقْسِمِ اللهُ أَقْبَلْ غَيْرَ مُبْتَئِسٍ
مِنْهُ وَأَقْعُدْ كَرِيماً نَاعِمَ البَـــالِ[2]

وقد مثل له ابن عصفور بمـا ورد عن العرب من قولهم (شَحَذَ شَفْرَتَهُ حَتَّى قَعَدَتْ كَأَنَّهَا حَرْبَةٌ)[3] ومعناه حتى صارت ، فاسم قعد ضمير الشفرة وخبرها جملة كأنها حربة .

ومن أمثلة جاء قول العرب وهو مما جاء فى كتاب سيبويه (مَا جَاءَتْ حَاجَتُكَ)[4] يروى برفع حاجتك فهو اسم جاء وما اسم استفهام خبرها مقدما والتقدير أية حاجة صارت حاجتك كما يروى بنصب حاجتك على أن تكون

=فهذا حيث عملت آض عمل صار وكانت بمعناها ، والشاهد فى معجم الشواهد ص ٤٦١ .

(١) سورة الإسراء آية رقم : ٢٢ ، وانظر الكشاف للزمخشرى : ٢/٦٥٧ .

(٢) البيت من بحر البسيط قاله حسان بن ثابت فى الرضا والقناعة من قصيدة يتحدث بها عن نفسه (ديوانه ص ١٤٧) والشاهد فيه قوله : وأقعد كريما فقد جاءت قعد بمعنى صار معنى وعملا ، والبيت فى شروح التسهيل وليس فى معجم الشواهد .

(٣) المفصل للزمخشرى ص ٢٦٣ والكشاف له ج ٢ ص ٦٥٧ وشرح الجمل لابن عصفور ١/٣٧٦ .

(٤) كتاب سيبويه : ١/٥٠ ، والتذييل والتكميل ٢/٣٤١ .

خبر جاءت واسمها مستتر فيها عائد على معنى ما ، والتقدير أية حاجة صارت حاجتك ، وما مبتدأ والجملة بعده خبره .

وقال أبو حيان : ومنه قول العرب : جاء البُرُّ قَفِيزَيْنِ وَصاعَيْنِ[1] ورد بأن قفيزين وصاعين منصوبان على الحال .

وزاد ابن مالك عشرة أفعال أخرى وجعلها كلها بمعنى صار وهى : عاد وآل ، وحار وتحول ، واستحال ورجع ، وارتد ، والثلاثة الاخيرة من العشرة مما زاده ابن عصفور وهى آض وقعد وجاء[2] .

تقول : عاد الجو باردا وآل العجين خبزا وحارَ وتحول واستحال وفى الحديث الشريف (لاَ تَرْجِعُوا بَعْدِى كُفَّاراً)[3] وفى القرآن الكريم فى شأن يعقوب وقميص ابنه يوسف (فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ فَارْتَدَّ بَصِيراً)[4] .

وزاد الفراء أسحر وأفجر وأظهر وجعلها كلها مساوية لأصبح[5] .

وزاد بعض البغداديين ماونى لأن معناها كمعنى مازال تقول : ماونى زيد قائما أى ما فتر عن القيام[6] .

---

(١) التذييل والتكميل : ٣٤١/٢ ، شرح الرضى على الكافية : ٢٩٢/٢ ورده الرضى قائلا : لامعنى له لأنه لايراد أن البرجاء فى حال كونه قفيزين .

(٢) التسهيل لابن مالك ص ٥٢ .

(٣) الحديث فى صحيح البخارى (كتاب الحج) ج ٢ ص ١٧٦ وهو جزء من خطبة الوداع لرسول الله صلى الله عليه وسلم يوم النحر آخر عام من حياته .

(٤) سورة يوسف آية ٩٦ .

(٥) التذييل والتكميل : ٣٤٥/٢ ، الهمع ١١٢/١ .

(٦) المرجعان السابقان .

قال ابن عصفور : وهذا لا يلزم لأن الفعل قد يكون بمعنى فعل آخر ولا يكون حكمه كحكمه وأيضا لا يقال : ما ونى زيد القائم فالتزام التنكير فى قائم وأمثاله دليل على انتصابه على الحال[1] .

وزاد الكوفيون مررت إذا لم ترد به المرور الذى هو انتقال الخطى بل تكون بمنزلة كان كقولك مررت بهذا الأمر صحيحا أى كان هذا الأمر صحيحا عندى .

قال ابن عصفور : وهذا لاحجة فيه لأن المرور هنا متجوز فيه كأنك قلت : مر خاطرى بهذا الأمر صحيحا ويكون انتصاب صحيحا على أنه حال ، كما أنه لا يجوز تعريف هذا الخبر فدل على أنه حال[2] .

وكذلك ألحق الكوفيون بأفعال هذا الباب الفعل المكرر نحو قولهم : ائن ضربته لتضربنه الكريم ، وائن أكرمته لتكرمنه العاقل فجعلوا الكريم والعاقل وأمثالها منتصبة على أنها أخبار للفعل المكرر .

قال ابن عصفور : وهذا لاحجة فيه لاحتمال أن يكون الاسم المنتصب بدلا من مفعول الفعل وهو وإن كان لازما فقد يلزم التابع كما فى قولهم : جاءوا الْجَمَّاءَ الْغَفِيرَ أى جاءوا جميعا الشريف والوضيع[3] .

وألحق الكوفيون أيضا بأفعال هذا الباب اسم الإشارة فى نحو قولهم : هذا زيد قائما فجعلوا هذا بمعنى تقريبا وزيد اسم التقريب وقائما خبره وجعلوا من ذلك قوله تعالى (وَهَذَا بَعْلِي شَيْخاً)[4] فهى لم ترد تنبيه المخاطبين على أن المشار إليه بعلها ، وإنما أرادت تنبيههم على شيخوخته .

---

(١) شرح الجمل ١/٣٧٦
(٢) المرجع السابق .
(٣) شرح الجمل (الكبير) ١/٣٧٧ .
(٤) سورة هود آية ٧٢ .

ورده ابن عصفور قائلا : إنهم التزموا فيه التنكير ولو كان خبرا لجاز تعريفه كما أن هذا اسم فلابد أن يكون له موضع من الإعراب وعلى هذا المذهب لايكون له موضع .

فإن قيل : إن إعراب هذا زيد مبتدأ وخبرا غير مقصود فهو غير مفيد وإنما الفائدة فى المنصوب .

فالجواب : أن الكلام محمول على معناه فإن معناه تنبه لزيد فهو قائم ، فلفظه لفظ الخبر لكن معناه الطلب كما أن غفر الله لزيد لفظه لفظ الأمر ومعناه الدعاء[1] .

وقد وضع ابن مالك ضابطا للأفعال التى تكون من هذا الباب والتى لاتكون فقال : شرط الفعل المنسوب إلى هذا الباب أن يدخل على جزأى إسناد مباين ثانيهما للحالية بتمحض تعريف أو بتمحض جمود أو بعدم الاستغناء عنه دون عارض فمن ألحق بها فعلا لايساويها فى هذا الاعتبار فهو محجوج[2] .

وكلمات هـــذا الباب كلها أفعال سواء ما اتفق عليه النحاة أوزاده ابن عصفور أو زاده غيره إلا ليس فإن فيها خلافا : ذهب سيبويه وتبعه ابن عصفور وكثير من النحاة إلى أنها فعل كباقى أخوات كان[3] ، وذهب أبو على الفارسى ومن أخذ بمذهبه إلى أنها حرف[4] ، وقال ابن النحاس فى

---

(١) شرح الجمل الكبير لابن عصفور : ٣٧٧/١ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك (باب الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر) مخطوط ١٠ ش نحو .

(٣) كتاب سيبويه ٤٥/١ .

(٤) شرح الجمل لابن عصفور : ٣٧٨/١ .

تعليقه على المقرب : قال ابن السراج : أنا أفتى بفعلية ليس تقليدا منذ زمن طويل ثم ظهر لى حرفيتها[١] .

واستدل القائلون بحرفية ليس بأوجه ثلاثة :

أولها وثانيها : أنها لاتتصرف وأنه لامصدر لها .

قال ابن عصفور :[٢] وهذا لاحجة فيه لأنه قد وجد من الأفعال ماهو بهذه الصورة كصيغة التعجب مثل ما أحسن زيدا وهى جامدة ولا مصدر لها مع أن أبا على أيضا قال بفعلية التعجب .

ثالثها : أنها ليست على وزن من أوزان الفعل .

قال ابن عصفور[٣] : أما كونها ليست على وزن الفعل فى اللفظ فإنه يحتمل أن تكون مخففة من فعل فتكون ليس (بالكسر) نحو صيد البعير وفعل قد يخفف فيقال فعل (بالسكون) قال الشاعر :

٣٢٠ - لَوْ شَهْدَ عَادَ فِي زَمَانِ عَادِ ... لاَ بْتَزَّهَا مبارِكَ الجِلاَدِ[٤]

---

(١) الأشباه والنظائر : ٥٧/٣ .

(٢) شرح جمل الزجاجى لابن عصفور : جا ص ٣٧٨ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) بيتان من الرجز المشطور لم ينسبا إلى قائل وقد وردا فى كتاب سيبويه : ٢٥١/٣ على منع صرف عاد للعلمية والتأنيث بمعنى القبيلة ، وأما شاهده هنا فهو التسكين الهاء فى الفعل تخفيفا فى قوله : شهد وهـــو فى المدح حيث يقول الشاعر لممدوحه : لو حاربت عادا لقضيت عليها مع قوتها وعتوها ومعنى لابتزها أى لسلبها، ومبارك الجلاد وسط الحرب وأصله من مبارك الإبل والبيت فى معجم الشواهد ص ٤٦٧ .

فقال شهد وأصله شهِد فكذلك ليس .

وإنما التزم التخفيف فى ليس لثقل الكسر فى الياء ، ولا يمكن أن تكون الصيغة فى الأصل فعَل بفتح العين لأن فعَل لا يخفف ، كما لا يمكن أن تكون فعُل بضمها لأن فعُل لا يبنى مما عينه ياء .

ولكن ما الدليل على فعليتها مع جمودها وفقدان مصدرها وهلا كانت حرفا ؟

قال ابن عصفور : الذى يدل على فعليتها لحاق علامة التأنيث بها على حد ما تلحق الفعل أى أنها تثبت مع المؤنث وتسقط مع المذكر نحو ليس زيد قائما وليست هند قائمة كما تقول قام زيد وقامت هند ، ولحاق علامة التأنيث الحرف يكون مع المذكر والمؤنث معا تقول: قام زيد ثمة عمرو وثمة هند ثم قال : ويدل على فعليتها أيضا اتصال ضمائر الرفع بها نحو ليسا وليسوا ولو كانت حرفا لم يكن ذلك فيها لأن الحرف إنما يتصل به ضمير النصب أو الخفض فقط نحو إنك وإنه وبك وبه فثبت أنها فعل وهو مذهب سيبويه وقد نص على ذلك فى مواضع من كتابه[1] .

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور (الشرح الكبير) ٣٧٩/١ ، وانظر أيضا كتاب سيبويه : ٤٤/١ ، ٤٦ ، ٦١ .

(ص) قال ابن عصفور :

(وَكُلُّهَا يَجُوزُ فِيهَا أَنْ تَدْخُلَ عَلَى الْمُبْتَدَأ وَالْخَبَرِ فَمَا كَانَ مُبْتَدَأ كَانَ اسْماً لَهَا إلاَّ اسْمَ الشَّرْطِ وَاسْمَ الاسْتِفْهَامِ وَكَمِ الْخَبَرِيَّةَ ، وَلاَسِيَّمَا الَّتِي الْتُزِمَ فِيهَا الرَّفْعُ بِالابْتِدَاء نَحْوَ مَا التَّعَجُّبِيَّةُ وَأَيْمُنُ اللهُ ، وَمَا كَانَ خَبَراً لِلْمُبْتَدَأ كَانَ خَبَراً لَهَا إلاَّ الْجُمْلَةَ غَيْرَ الْمُحْتَمِلَةِ لِلصِّدْقِ وَالْكَذِبِ ، وَكُلُّهَا يَجُوزُ أَنْ تُسْتَعْمَلَ تَامَّةً فَلاَ تَحْتَاجُ إلَى خَبَرٍ إلاَّ لَيْسَ وَمَا زَالَ وَمَا فَتِيءَ وَجَاءَ وَقَعَدَ فِي الْمَثَلِ لِأَنَّ الأَمْثَالَ لاَ تُغَيَّرُ عَمَّا اسْتُعْمِلَتْ عَلَيْهِ) .

(ش) لما انتهى ابن عصفور من ذكر كان وأخواتها وحصرها وبيان عددها ، وما اتفق فيه النحاة وما اختلفوا فيه أراد هنا أن يبين الأسماء التى تدخل عليها هذه الأفعال ، والأسماء التى يمتنع دخولها عليها ، وكذلك الأخبار ، فذكر أنها تدخل على الجملة الاسمية المكونة من مبتدأ وخبر ليكون المبتدأ اسما لها والخبر خبراً لها ويستوى فى ذلك الخبر المفرد والجملة بنوعيها والظرف تقول : زيد قائم وزيد أبوه قائم وزيد يقوم أبوه وزيد عندنا وزيد فى الدار ثم تدخل كان فتقول كان زيد قائما وأبوه قائم ويقوم وعندنا وفى الدار ، فزيد اسم كان مرفوع وقائما خبر كان منصوب ، وأبوه قائم جملة من مبتدأ وخبر فى محل نصب خبر كان ، ويقوم جملة من فعل وفاعل فى محل نصب خبر كان ، وعندنا وفى الدار متعلق بمحذوف خبر كان منصوب وهكذا .

ثم ذكر ابن عصفور أن هناك بعض المبتدآت التى يمتنع دخول كان وأخواتها عليها ، وكذلك بعض الأخبار ، أما المبتدآت فهى :

— المبتدأ الواقع شرطا كقولك : من يجتهد ينل النجاح ، وأى طالب يجتهد ينل النجاح ، وما يفتك من علم فتداركه ، فمن وأى وما فى الأمثلة السابقة أسماء شرط مبتدأ لـكن لايجوز دخول كان عليها فلا يجوز أن تقول : كان من يجتهد ينل النجاح وكذلك ما بعده ، وعلته أن هذه الأسماء لها الصدارة فى الـكلام وجعلها اسما لفعل من أفعال هذا الباب يخرجها عن ذلك .

— المبتدأ الواقع اسم استفهام كقولك : من نبى الإسلام ؟ وما فى دين الإسلام أعظم ؟ وأى نبى أعظم ؟ فمن وما وأى فى الأمثلة السابقة مبتدآت وما بعدها أخبار لها لـكن لايجوز دخول كان عليها ، والعلة أيضا أن أسماء الاستفهام لها الصدر فجعلها اسما لـكان أو إحدى أخواتها يخرجها عن الصدر .

— المبتدأ الواقع كم الخبرية تقول : كم كتاب عندى وكم من العلوم فى صدرى ، فـكم فى المثالين مبتدأ وما بعده خبر ولايجوز دخول كان عليها لأن كم الخبرية لها الصدر كالاستفهامية .

— المبتدأ الواقع ما التعجبية تقول : ما أفضل العلم وما أحسن الجو وما أشهى الثمرة ، فما فى الأمثلة السابقة تعجبية نـكرة تامة مبتدأ ، وما بعدها خبر ، ولايجوز دخول كان ولا إحدى أخواتها عليها ، فلا تقول كان ما أفضل العلم ولا أصبح ما أحسن الجو لأن العرب التزمت فيها الرفع على الابتداء ، وجعلها اسما لفعل من أفعال هذا الباب يخرجها عن ذلك ، ويدخل فى التعجب أيضا قولهم : لِلّٰهِ دَرُّكَ فدر مبتدأ ولا يجوز دخول كان عليه .

— المبتدأ الذى التزمت فيه العرب الابتداء لذاته ، وذلك كقولك :

أيمن الله ، ولعمرك وقولهم : نَوْلُكَ أنْ تَفْعَلَ أى ينبغى لك أن تفعل، وقولهم: أَقَلُّ رَجُلٍ يَقُولُ ذَلِكَ إلاّ زَيْدٌ أقاموه مقام مايقول ذلك رجل إلا زيد، فهذا وأمثاله لاتدخل عليه كان فلا تقول كان أيمن الله لقد قام زيد ولا كان لعمر الله لقد نجح على ، لأن دخولها يخرج هذه الأسماء عن الابتداء وإن كان بعضهم أجاز دخول كان على نولك .

— المبتدأ الذى التزمت العرب فيه الابتداء لمصحوب لفظى كالمبتدأ المقرون بلام الابتداء نحو للعلم أفضل من الجهل ، أو المبتدأ الواقع بعد لولا الامتناعية نحو لولا النيل لهلكت مصر ، أو المبتدأ الواقع بعد إذا الفجائية نحو خرجت فإذا السبع أى حاضر ، فهذه كلها مبتدآت لايجوز دخول شىء من النواسخ عليها .

— المبتدآت التى لزمت الرفع على الابتداء لكونها مثلا من أمثال العرب كقولهم : الكِلَابُ عَلَى البَقَرِ[1] وقولهم : المَاشِيَةُ تُهِيجُ الأبِيَّةَ[2] وقولهم : الإيناسُ قَبْلَ الإبْسَاسِ[3] ، وما سبق من الأمثال التى ذكرناها فى باب المبتدأ ، كل هذا وغيره لايجوز دخول النواسخ عليه ، لأن المبتدآت التى وقعت أمثالا لاتفارقها الابتدائية لأن الأمثال لاتغير .

— مالا يتصرف من المبتدآت مثل طوبى للمؤمن ، وويل للكافر ، وسلام عليك .

---

(١) مجمع الأمثال ٢/٢٢ وانظر معناه فى ص٦٩١ من الكتاب .

(٢) مجمع الأمثال : ٢/٣٢٩ ومعناه أن من يرضى يدفع من لايرضى .

(٣) مجمع الأمثال : ١/٢٧٦ والمثل يضرب فى المداراة عند الطلب .

— المبتدآت المحذوفة وذلك كالمبتدأ المنوى قبل النعت المقطوع (الحمد لله الحميد) والمبتدأ المنوى قبل المخصوص بالمدح أو الذم (نعم الرجل عمرو) والمبتدأ الواقع خبره مصدرا مرفوعا بدلا من اللفظ بفعله (سمع وطاعة) وعلة ذلك كله أن اسم كان لا يجوز حذفه .

وأما الأخبار التى يمتنع أن تكون أخبارا لكان أو إحدى أخواتها ويجوز وقوعها أخبارا المبتدآت فهى اثنان :

الأول : المبتدأ المخبر عنه بجملة طلبية وهى التى لا تحتمل الصدق والكذب كجملة الأمر والنهى والاستفهام وغير ذلك فهذه الجمل وإن وقعت أخبارا للمبتدآت ، إلا أنه لا يجوز أن تكون أخبارا لكان ، فيجوز لك أن تقول : زيد اضربه وعمرو لا تهنه ومحمد هل أكرمته وأخوك لعله ناجح أو ليته، ولا يجوز لك أن تقول كان زيد اضربه ولا أصبح عمرو لا تهنه ولا لازال محمد هل أكرمته ، وقد علله ابن عصفور فقال : « لمناقضة معناها (أى الجملة) هذه الأفعال وذلك أن الجملة غير المحتملة للصدق والكذب مقتضاها الطلب ، والطلب واقع وقت التلفظ بها ، وهذه الأفعال تدل على المضى أو الاستقبال فلا يمكن لذلك أن تجعل أخبارا لهذه الأفعال » .

ثم قال : « وأ قوله

٣٢١ — أَلاَ يَا أُمَّ فَارِعَ لاَ تَلُومِى ... عَلَى شَىْءٍ رَفَعْتُ بِهِ سَمَاعِى

وَكُونِى بِالْمَكَارِمِ ذَكِّرِينِى ... وَدَلِّى دَلَّ مَاجِدَةٍ صَنَاعِ[1]

---

(١) البيتان من بحر الوافر غير منسوبين فيما وردا من مراجع إلا لبعض بنى نهشل وهما فى الفخر ينهى صاحبته عن لومه فيما يرفع ذكره ويأمرها أن تعينه على ذلك

فجعل ذكريني في موضع خبر كوني فهو ضرورة ، ويتخرج على أن يكون من قبيل ما وضع فيه الأمر موضع الخبر أي تذكريني فيكون مثل قوله تعالى (قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَٰنُ مَدًّا)[1] أي فيمد له الرحمن مدا »[2] ، وقال في كتابه ضرائر الشعر : « هو قبيح لأن فعل الأمر لايقوم مقام الخبر في باب كان »[3] .

الثاني : مما يقع خبرا للمبتدأ ولايقع خبرا لكان وأخواتها الفعل الماضي فيجوز لك أن تقول زيد قام وعلى نجح وبكر اجتهد فزيد مبتدأ وقام فعل ماض وفاعله ضمير المبتدأ والجملة خبر وكذا مابعده فهذا لا يجوز فيه دخول كان عليه فلا تقول كان زيد قام ، ولا أصبح على نجح ، ولا مازال بكر اجتهد إلا ليس فإنه يجوز فيها ذلك إجراء لها مجرى ما حكى سيبويه : لَيْسَ خَلَقَ اللهُ أَشْعَرَ مِنْهُ[4] .

وعلة منع دخول كان وأخواتها على ما خبره جملة فعلية فعلها ماض هي أن الفعل الماضي الذي يقع خبرا لا يحتاج معه إلى كان لأنها إنما دخلت على الجملة لتدل على الزمان ، فإذا كان الخبر يعطى الزمان لم يحتج إليها وكان ذكرها فضلا ألا ترى أنك إذا قلت : زيد قام ، كان المفهوم منه ومن كان زيد قام واحدا ، هذا رأى الكوفيين قالوا : ويجوز وقوع الخبر ماضيا بشرط اقترانه بقد ظاهرة أو مقدرة لأنها تقرب الماضي من الحال فإذا قلت : كان زيد قد قام

= وشاهده وقوع جملة الطلب خبرا لكان شذوذا وهو مؤول كما في الشرح، والبيت في معجم الشواهد ص ٢٣٢ وفي شروح التسهيل .

(١) سورة مريم آية ٧٥ .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ج ١ ص ٣٨٠ .

(٣) ضرائر الشعر ص ٢٥٩ . (٤) كتاب سيبويه ١٤٧/١ .

فكأنك قلت : كان زيد يقوم وعلى عادة ابن عصفور فى التقسيم والتنظيم فقد أفعال هذا الباب بالنسبة لذلك الأمر إلى ثلاثة أقسام :

يقول : « والصحيح عندى أن هذه الأفعال تنقسم ثلاثة أقسام :

— قسم يجوز ذلك فيه باتفاق وهو ليس .

— وقسم يمتنع فيه وهو مازال وما انفك وما فتىء ومابرح وذلك أن هذه الأفعال تعطى الدوام على الفعل واتصاله بزمن الإخبار والأفعال الماضية تعطى الانقطاع فتدافعا ، وكذلك جاء وقعد لأنهما لا يستعملان إلا حيث سمعا لأنهما جريا مجرى المثل .

— ومابقى فيه خلاف فمنهم من منع (وهم الكوفيون لأن معنى زيد قام ومعنى كان زيد قام واحد) ومنهم من أجاز (وهم البصريون) قال : وحجة المجيز أنك إذا قلت أمسى زيد قام وأصبح زيد خرج أعطى من المعنى مالم يعط زيد قام وزيد خرج ألا ترى أن قام وخرج لا يعطيان أكثر من المضى وأمسى وأصبح يعطيان المضى مع أن ذلك فى مساء أو صباح ، وكذلك سائر أخواتها إلا كان فإنها لا تعطى معنى زائدا أكثر من التأكيد والتأكيد فى كلامهم كثير ، وأيضا فإن ذلك قد كثر فى كلامهم نثرا ونظما » ثم مثل لذلك بأنواع الكلام[1] .

وقال السيوطى . « شرط ابن مالك لدخول ليس على الماضى أن يكون اسمها ضمير الشأن كقولهم : ليس خلق الله أشعر منه ، قال أبو حيان : وليس هذا التخصيص بصحيح بعد أن حكى ابن عصفور اتفاق النحويين على الجواز

---

(١) شرح الجمل الكبير لابن عصفور ١/٣٨١ .

من غير تقييد . فإن قيـــل : ليس لنفى الحال فيلزم من الإخبار عنها بالماضى تناقض . فالجواب : أنها لنفى الحال فى الجملة غير المقيدة بزمان ، وأما المقيدة فتنفيها على حسب القيد »[1] .

وجعل ابن عصفور صار من الأفعال التى يجوز وقوع خبرها ماضيا ، قال ناظر الجيش : لم يستثن ابن عصفور صار من الأفعال التى يمتنع وقوع خـبرها ماضيا ولابد من ذلك كما فعل ابن مالك[2] .

وأما أمثلة الأفعال التى يجوز وقوع خبرها جملة فعلية ماضوية فهى كثيرة فى القرآن الكريم وغيره: فمن القرآن الكريم قوله تعالى :(إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللهِ وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَى عَبْدِنَا)[3] وقوله تعالى : (إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ)[4] وقوله : (أَوَلَمْ تَكُونُوا أَقْسَمْتُمْ مِنْ قَبْلُ مَا لَكُمْ مِنْ زَوَالٍ)[5] وقوله : (وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللهَ مِنْ قَبْلُ)[6] وقوله : (إِنْ كُنْتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَاداً فِي سَبِيلِي)[7] .

ومن الحديث الشريف قوله صلى الله عليه وسلم لرجل جاء يطلب إقامة الحد عليه : (أَلَيْسَ قَدْ صَلَّيْتَ مَعَنَا ، فَأَجَابَهُ الرَّجُلُ نَعَمْ قَالَ :فإِنَّ اللهَ قَدْ غَفَرَ ذَنْبَكَ ، أَوْ قَالَ : حَدَّكَ)[8] ، وحكى الكسائى عن العرب : أَصْبَحَتْ -

---

(١) الهمع : ١/١١٣ .

(٢) شرح التسهيل لناظر الجيش : ١/١١٩٣ (تحقيق د/على محمد فاخر ـ صاحب الكتاب) .

(٣) سورة الأنفال آية ٤١ .

(٤) سورة يوسف آية ٢٦ .

(٥) سورة إبراهيم آية ٤٤ .

(٦) سورة الأحزاب آية ١٥ .

(٧) سورة الممتحنة آية ١ .

(٨) صحيح البخارى : ٨/١٦٧ (كتاب المحاربين) .

أى ناقة - نَظَرَتْ إِلَى ذَاتِ التَّنَانِيرِ) جمع تنور وهو مايخبز فيه ومن الشعر قول زهير :

٣٢٢ — وَكَانَ طَوَى كَشْحاً عَلَى مُسْتَكِنَّةٍ
فَلَا هُوَ أَبْدَاهَا وَلَمْ يَتَجَمْجَمِ (١)

وقول النابغة :

٣٢٣ — أَمْسَتْ خَلَاءً وَأَمْسَى أَهْلُهَا احْتَمَلُوا
أَخْنَى عَلَيْهَا الَّذِى أَخْنَى عَلَى لُبَدِ (٢)

وأول الكوفيون ماسبق من ذلك كله على تقدير قد .

ثم قال ابن عصفور بعد ذلك : وَكُلُّهَا يَجُوزُ أَنْ تُسْتَعْمَلَ تَامَّةً فَلَا تَحْتَاجُ إِلَى خَبَرٍ ... إلخ وهو حكم آخر من أحكام أفعال هذا الباب وهو أنها تأتى على نوعين : ناقصة أى تحتاج فى بيان معناها إلى اسم ترفعه وخبر تنصبه حتى ترجم لها بعض النحاة بقوله : بَابُ الأَفْعَالِ الرَّافِعَةِ الاسْمِ

---

(١) البيت من بحر الطويل من معلقة زهير بن أبى سلمى وهو يتحدث فى هذا البيت وما بعده عن حصين بن ضمضم الذى أضمر الشر والأخذ بالثأر من أعدائه ، وطوى كشحا أخفى مافى نفسه ، على مستكنة أى على أمر مكنون فى صدره ، لم يتجمجم أى لم يتردد فى الأخذ بالثأر وشاهده واضح وهو مجىء خبر كان فعلا ماضيا دون قد ، والبيت فى شرح ديوان زهير ص٢٢ وهو فى معجم الشواهد ص٣٦١ وفى شروح التسهيل .

(٢) البيت من بحر البسيط من قصيدة النابغة فى الاعتذار للنعمان بن المنذر ، وهو يصف دارا رحل عنها أهلها ، ولبد نسر عمر طويلا يضرب به المثل فى الفناء والهلاك ، وشاهده وقوع خبر أمسى ماضيا ، والبيت فى ديوان النابغة ص ٢٠ وفى معجم الشواهد ص١١٨ وفى شروح التسهيل .

النَّاصِبَةِ الْخَبَرِ[1] ، وأفعال هذا الباب تأتى كذلك كلها وسواء التى ذكرها ابن عصفور أو التى ذكرها غيره تقول : أصبح الجو معتدلا ، ومازال الجو معتدلا ، وسأعمل مادام الجو معتدلا ، فالاسم المرفوع فى المثال الأول اسم أصبح ، والاسم المنصوب خبر أصبح وكذا مابعده ، وأما معانيها حالة كونها ناقصة فسيذكرها بالتفصيل أثناء الحديث عن كل فعل .

وأجاز ابن عصفور فى هذه الأفعال إذا استعملت ناقصة وجهين :

الأول : أن ترفع المبتدأ على أنه اسمها وتنصب الخبر على أنه خبرها كما مثلنا .

والآخر : أن يبقى المبتدأ والخبر على إعرابهما وهو الرفع وتكون الجملة خبرا للفعل المذكور ، ثم تضمر فيه ضمير الأمر والشأن والقصة ليكون اسما تقول . أصبح زيد مريض ، وأمسى عبد الله منطلق ، وأضحى عمرو ضاحك فالجملة فى هذا كله فى محل نصب خبر الفعل الناسخ ، وأما الاسم فهو ضمير الشأن والمعنى واحد فى الوجهين وهو اقتران مضمون الجملة بالزمان الذى اشتق منه الفعل كأنك قلت : كان مرض زيد فى الصباح ، وكان انطلاق عبد الله فى المساء[2] .

وماذكره ابن عصفور هو مذهب الجمهور ، وهو باطل ؛ لأن فيه هدما للقواعد والأساليب العربية التى جاءت كلها وبها اسم كان مرفوعا وخبرها منصوبا ، وأين يظهر عمل كان إذا طبقنا ما قاله الجمهور على بعض الأساليب ؟ إن الكلام العربى كله نثره وشعره جاء بعمل الرفع والنصب فلا يهدم ما قيل

---

(١) التسهيل لابن مالك ص ٥٢ ، شرح الكافية الشافية له أيضا : ١/ ٣٨٠ .
(٢) شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٤١٤ .

برأى حتى لو كان للجمهور ، فما قاله ابن عصفور وغيره مردود عليهم ، وقد أنكر الفراء رفع الاسمين بعد كان[1] ، ونقل عن الكسائى أنه إذا رفع الاسمان أن كان ملغاة ولا عمل لها ، ووافقه فى ذلك ابن الطراوة[2] ، ورأى الكسائى والفراء وهما إماما الكوفة أفضل فى تلك المسألة من رأى ألف بصرى.

قد يؤخذ برأى أهل البصرة فى إخراج بيت أو بيتين من الضرورة ، أو توجيه قراءة رفع فيها الاسمان أما أن يستعمل ذلك فى الكلام أو ينادى به فهو مرفوض تماما ، مثال إخراج بيت من الضرورة قول الشاعر :

٣٢٤ — إِذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ شَامِتٌ
وَآخَرُ مُثْنٍ بِالَّذِى كُنْتُ أَصْنَعُ[3]

فاسم كان مستتر فيها لرفع الاسمين بعدها .

وقد يخرج على زيادة كان ، أو صنفان خبرها على لغة من يلزم المثنى الألف والأمر أيضا فى قول هشام أخى ذى الرمة :

٣٢٥ — هِىَ الشِّفَاءُ لِدَائِى لَوْ ظَفِرْتُ بِهِ
وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْذُولُ[4]

---

(١) الهمع : ١/١١١ . (٢) المرجع السابق .

(٣) البيت من بحر الطويل وهو للعجير بن عبد الله السلولى ومعناه وشاهده واضحان وهو فى شروح التسهيل فى باب النكرة والمعرفة (ضمير الشأن) وفى معجم الشواهد ص ٢١٧ .

(٤) البيت من بحر البسيط منسوب فى مراجعه إلى هشام بن عقبة أخى ذى الرمة وهو فى الغزل حيث يذكر أن حبيبته هى التى تشفى داءه وعلته ولكنها بخيلة بهذا الدواء وشاهده كالذى قبله ، والبيت فى معجم الشواهد ص ٢٩٤ .

فقد رفع الاسمان ضرورة ، وخرج على أن الاسم ضمير الشأن .

ومثال توجيه قراءة رفع فيها الاسمان قوله تعالى : (أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةً أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ)(١) قرأ حفص بنصب آية فتكون خبر يكن مقدما وأن يعلمه فى تأويل الاسم ، وقرأ ابن عامر بتأنيث يكن ورفع آية فتكون خبرا مقدما المصدر المؤول ، وتكون الجملة خبر تكن واسمها ضمير القصة ، ولا يصح أن تكون آية اسم تكن والمصدر الخبر لأنه سيخبر بالمعرفة عن النكرة وهو قبيح .

والنوع الثانى الذى تأتى عليه هذه الأفعال هو أن تكون تامة أى يكتفى بمرفوعها وهو الاسم ليكون فاعلا بها ولا يحتاج إلى الخبر فتكون هذه الأفعال المذكورة كبقية الأفعال مثل ضرب وأخذ وذهب فى احتياجها إلى فاعل فقط لتتم الجملة .

وأما معانيها حالة كونها تامة فتكون معانى الأفعال التى تحل محلها وتنوب عنها : فمثلا فى كان تكون تامة إذا أريد بها معنى حدث كقوله تعالى : (وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ)(٢) وكذلك أضحى وأمسى وأصبح يكن تامات إذا إذا أريد بهن الدخول فى الوقت المشتق وهو الضحى والصباح والمساء كقوله تعالى : (فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ)(٣) وتكون مادام تامة إذا أريد بها معنى بقى كقوله تعالى : (خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالأَرْضُ)(٤) ومعانى هذه الأفعال سيتعرض لها المصنف أيضا عند الحديث عن كل فعل على حدة .

---

(١) سورة الشعراء : ١٩٧ ، وانظر القراءتين فى البحر المحيط ج ٧ ص ٤١ .
(٢) سورة البقرة آية ٢٨٠ . (٣) سورة الروم ١٧ .
(٤) سورة هود آية ١٠٧ ، ١٠٨ .

ثم ذكر هنا ما يأتى ناقصا أبدا أى لابد له من مرفوع ومنصوب وقد جمله خمسة أفعال : ثلاثة منها تأتى فى كل أنواع الكلام وهى :

ليس ومازال ومافتىء ، واثنتان تأتيان فى كلام معين وهما جاء وقعد حيث لم يستعملا من أفعال هذا الباب إلا فيما وردا فيه من أمثال كقولهم : شَحَذَ شَفْرَتَهُ حَتَّى قَعَدَتْ كَأَنَّهَا حَرْبَةٌ) وقولهم : مَا جَاءَتْ حَاجَتَكَ فاسم شحذ ضمير الشفرة وخبره جملة كأنها حربة ، كما أن حاجتك اسم جاء ، وخبرها اسم الاستفهام المقدم وهو ما وبذلك يكون الفعلان قد استوفيا معموليهما ، وللعنى على النقص وهو معنى صار أى شحذ شفرته حتى صارت كأنها حربة ، وأية حاجة صارت حاجتك ، وأما قعد وجاء فى غير هذا فيكونان تامتين ، وتكون قعد بمعنى جلس وجاء بمعنى أتى .

وأما ليس فلا تستعمل إلا ناقصة فترفع الاسم وتنصب الخبر ، أو يضمر فيها ضمير الأمر والشأن ليكون اسمها ثم يرتفع الاسمان بعدها على الخبرية كما فى قول ذى الرمة السابق : وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْذُولُ ومعناها فى ذلك كله النفى أى نفى الصفة عن الموصوف أو الخبر عن المبتدأ .

وأما مازال فتكون ناقصة أبدا ومعناها الدوام والاستمرار تقول : مازالت الشمس ساطعة ، فالشمس اسمها مرفوع وساطعة خبرها منصوب ، ويشترط لنقصانها أن يكون مضارعها يزال ، تقول فى المثال السابق : ماتزال الشمس ساطعة ومنه قول الله تعالى : (وَلاَ يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ)(١) ، وأما إذا كان مضارعها يزول فتكون تامة ومعناها عدم انتقال الفاعل من أمر مذكور

---

(١) سورة هود آية ١١٨ .

تقول : مازال زيد عن وطنه أى ما انتقل وما تحول ومنه قوله تعالى :(إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ أَنْ تَزُولاَ)[1] .

وأما مافتىء فهى أيضا ملازمة للنفى ومعناها معنى مازال وهو الدوام والاستمرار وهى بكسر الفاء فإن فتحت التاء كانت بمعنى كسر تقول : فتأته عن الأمر أى كسرته عنه وبمعنى أطفأ تقول : فتأت النار أى أطفأتها .

١) سورة فاطر آية ٤١ .

(ص) قال ابن عصفور :

(وَلَيْسَ فِيهَا مَا يُزَادُ بِقِيَاسٍ وَذَلِكَ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ الْمُتَلَازِمَيْنِ إِلَّا كَانَ ، فَأَمَّا زِيَادَتُهُمْ أَمْسَى وَأَصْبَحَ فِي قَوْلِهِمْ : مَا أَصْبَحَ أَبْرَدَهَا وَمَا أَمْسَى أَدْفَأَهَا فَشَاذَّةٌ ، وَكَانَ إِذَا كَانَتْ زَائِدَةً فَلِلدَّلَالَةِ عَلَى اقْتِرَانِ مَضْمُونِ الْجُمْلَةِ بِالزَّمَانِ ، وَإِنْ كَانَتْ نَاقِصَةً فَكَذَلِكَ ، أَوْ بِمَعْنَى صَارَ ، وَإِنْ كَانَتْ تَامَّةً فَبِمَعْنَى حَضَرَ يُقَالُ : كَانَ اللَّبَنُ أَيْ حَضَرَ ، وَبِمَعْنَى حَدَثَ يُقَالُ : كَانَ أَمْرٌ أَيْ حَدَثَ ، وَبِمَعْنَى كَفَلَ يُقَالُ : كُنْتُ الصَّبِيَّ أَيْ كَفَلْتُهُ ، وَبِمَعْنَى غَزَلَ يُقَالُ : كُنْتُ الصُّوفَ أَيْ غَزَلْتُهُ) .

(ش) بدأ ابن عصفور يتحدث عن كل فعل على حدة فيبين استعمالاته من تام وناقص ، ويبين شروط بعض هـذه الأفعال حتى تعمل عمل كان . وقد بدأ بالحديث على كان لأنها أم البـاب وقد سبق أن ذكرنا أن لها اختصاصات دون أخواتها وهو هنا يبين شيئا من ذلك فذكر أنها تأتى زائدة فى الـكلام ، وأما غيرها فلا يزاد ، ثم بين أنها تأتى ناقصة : فتارة تـكون على معناها من الدلالة على اقتران مضمون الجملة بالزمان الماضى وتارة تـكون بمعنى صار ، كما أنها تأتى تامة فتـكتفى بمرفوعها ولها فى تمامها عدة معان ، وعلى ذلك فـكان تنقسم ثلاثة أقسام : زائدة وناقصة وتامة :

فأما الزائدة : فذكر أنها تزاد بين الشيئين المتلازمين أى فلا تزاد أولا ولا تزاد آخرا ، فتزاد بين :

— الفعل وفاعله كما فى قولهم : (وَلَدَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ الْخُرْشُبِ الْكَمَلَةَ

مِنْ بَنِي عَبْسٍ لَمْ يُوجَدْ كَانَ أَفْضَلُ مِنْهُمْ)[1] فيوجد فعل مبنى للمجهول وأفضل نائب فاعل وزيدت بينهما كان ، وفاطمة المذكورة من منجبات العرب وأولادها هم الربيع وقيس وعمارة وأنس وهم أولاد زياد بن عبد الله العبسى .

— بين المبتدأ والخبر كقول عبد الله بن رواحة :

٣٢٦ — مَا كَانَ أَسْعَدَ مَنْ أَجَابَكَ آخِذاً
بِهُدَاكَ مُجْتَنِباً هَــوَى وَعِنَاداً[2]

وذكروا أن زيادتها فى مثل ذلك أى بين ما وأفعل التعجب قياسية وكثيرة .

— بين خبر إن واسمها حكى سيبويه : (إِنَّ مِنْ أَفْضَلِهِمْ كَانَ زَيْدًا)[3] .

— بين الصفة والموصوف كقول الفرزدق :

٣٢٧ — فِي غُرَفِ الْجَنَّةِ الْعُلْيَا الَّتِي وَجَبَتْ
لَهُمْ هُنَاكَ بِسَعْيٍ كَانَ مَشْكُورِ[4]

---

(١) حاشية الصبان (شرح الأشمونى) ٢٤١/١ .

(٢) البيت من بحر الكامل منسوب لعبد الله بن رواحة وليس فى ديوانه وفيه يمدح النبى صلى الله عليه وسلم وقد سبق الاستشهاد به (ص٥١١ من هذا الكتاب)، وشاهده هنا : زيادة كان بين ما وفعل التعجب .

(٣) الكتاب لسيبويه ١٥٣/٢ .

(٤) البيت من بحر البسيط من قصيدة للفرزدق يمدح فيها يزيد بن عبد الملك ويهجو يزيد بن المهلب (ديوان الفرزدق : ٢١٤/٢) وشاهده زيادة كان بين الصفة والموصوف فى قوله : بسعى كان مشكور ، والبيت فى شروح التسهيل وفى معجم الشواهد ص ١٨٣ .

— بين المعطوف والمعطوف عليه كقوله يهجو جريرا :

٢٢٨ — فِي لُجَّةٍ غَمَرَتْ أَبَاكَ بُحُورُهَا
فِي الْجَاهِلِيَّةِ كَانَ وَالإِسْلَامِ[١]

— بين الجار والمجرور كقول الشاعر :

٢٢٩ — سَرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى
عَلَى كَانَ الْمُسَوَّمَةِ الْعِرَابِ[٢]

ففي الشواهد السابقة كلها جاءت كان زائدة وقد أفادت معناها أيضا وهو اقتران مضمون الجملة التي زيدت بها بالزمان الماضي ، وعند زيادتها لاتحتاج إلى اسم ولا إلى خبر ، وهل بها فاعل مضمر ؟ خلاف بين السيرافي وأبي علي الفارسي :

فالسيرافي على أن كان الزائدة بها فاعل مضمر وهو ضمير المصدر الدال عليه الفعل وهو كان أي الكون كأنك قلت كان الكون .

وأبو علي الفارسي على أن كان الزائدة لافاعل لها لأن الفعل إذا استعمل

---

(١) البيت من بحر الكامل من قصيدة للفرزدق في هجاء جرير وقومه (ديوان الفرزدق ج ٢ ص ٣٠٥) وشاهده زيادة كان بين المعطوف عليه والمعطوف في قوله : في الجاهلية كان والإسلام . والبيت في شروح التسهيل وفي معجم الشواهد ص ٣٧٦ .

(٢) البيت من بحر الوافر ومع شهرته في هذا الباب فهو مجهول القائل ، والسراة بفتح السين جمع سرى وهو السيد الشريف ، المسومة بصيغة المفعول المعلمة المعروفة والعراب هي الخيل العربية الأصيل والمعنى أن هؤلاء الناس يركبون الخيل العظيمة الحرب وشاهده زيادة كان بين الجار والمجرور والبيت في معجم الشواهد ص ٩٨ .

استعمال ما لا يحتاج إلى فاعل استغنى عن الفاعل ، فمثلا قلما لما استعملت استعمال ما النافية لم تحتج إلى فاعل مثلها تقـــول : قلما يقوم زيد فـكذلك كان لما استعملت استعمال أمس (اليوم الذى قبل يومك) وأمس لافاعل له صارت هى أيضا لافاعل لها[1] .

واشترط ابن عصفور فى زيادة كان أن تزاد وحدها ، وعلى ذلك لم يـحكم عليها بالزيادة فى قول الشاعر وهو الفرزدق :

٢٣٠ — فَـكَيْفَ إِذَا مَرَرْتَ بِدَارِ قَوْمٍ
وَجِـــيرَانٍ لَنَـا كَانُوا كِرَامِ[2]

فقد زيدت فيه كان مع اسمها ، والآراء فى البيت كثيرة نختصرها إلى ثلاث :

الأول : رأى سيبويه والخليل وتبعهما ابن مالك : أن كان فى البيت زائدة بين الصفة والموصوف (وجيران لنا كرام) ولايمنع من زيادتها إسنادها إلى الضمير ، كما لم يمنع من إلغاء ظن إسنادها فى نحو زيد ظننت قائم[3] .

ورده ابن عصفور قائلا : كان الزائدة لافاعل لها ومن يجعل لها فاعلا فإنما

---

(١) انظر فى رأى السيرافى والفارسى فى فاعـل كان الزائدة : شرح الجمل : ٤٠٩/٢ ، الهمع : ١٢٠/١ وما بعدها .

(٢) البيت من بحر الوفر من قصيدة للفرزدق فى مدح هشام بن عبد الملك وقد بدأها بالغزل (ديوانه الفرزدق جـ١ ص ٢٩٠) وانتهى من الغزل إلى المدح فى قوله مخاطبا ناقته :

إلام تلفتين وأنت تحـتى   وخير الناس كلهم أمامى

وفى البيت كلام كثير فى موضع الشاهد وانظر الشرح ، والبيت فى معجم الشواهد ص ٣٧٠ .

(٣) كتاب سيبويه : ١٥٣/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك (ورقة ٥٩ مخطوط).

هو ضمير المصدر ، وكان هذه قد اتصل بها ضمير الجيران فكيف تكون زائدة[١] ؟

الثانى : رأى المبرد وأكثر النحويين كان فى البيت ليست زائدة بل هى كان الناقصة والضمير فيها اسمها وخبرها الجار والمجرور المقدم ، والجملة صفة لجيران ، وكرام صفة بعد صفة وكان أصله وجيران كرام كانوا لنا[٢] .

ورده ابن عصفور قائلا : إذا أمكن تخريج البيت على أن يجعل لنا فى مكانه فهو أفضل من جعله مؤخرا على هذا الإعراب . كما أنه إذا اجتمع صفتان مفرد وجملة فالأولى تقديم المفرد وتأخير الجملة قال تعالى (وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ)[٣] وفى البيت المذكور قدم النعت الجملة على المفرد ولا يجوز إلا فى نادر كلام أو ضرورة شعر[٤] كقول امرىء القيس متغزلا :

٣٣١ — وَفَرْعٍ يُغَشِّى الْمَتْنَ أَسْوَدَ فَاحِمٍ
أَثِيثٍ كَقِنْوِ النَّخْلَةِ الْمُتَعَثْكِلِ[٥]

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور : ١/٤٠٩ .

(٢) المقتضب للمبرد : ج ٤ ص ١١٧ تحقيق الشيخ عضيمة .

(٣) سورة غافر آية رقم ٢٨ .

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ١/٤١٠ ، المقرب : ١/٢٢٦ .

(٥) البيت من بحر الطويل من معلقة امرىء القيس المشهورة وهو فيه يصف شعر امرأة بالسواد والغزارة والطول الذى غطى ظهرها ، والأثيث : الكثير النبات ، وقنو النخلة : السباطة التى يكون فيها البلح ، والمتعثكل : المتداخل وشاهده : وقوع وصف جملة سابقة على المفرد ضرورة ، والبيت فى ديوان امرىء القيس ص ١٦ وهو فى معجم الشواهد ص ٣٠٤ .

الثالث : رأى ابن عصفور ؛ وقد خرج ابن عصفور البيت تخريجا بعيدا فيه تكلف وما دفعه إلى ذلك إلا حكمه أن كان وحدها هي الزائدة دون الضمير ، وأن تبقى لنا في موضعها ، وألا تصير جملة كان نعتا مقـــدما على النعت المفرد يقول : أصل المسألة : وجيران لنا هم كرام فلنا في موضع الصفة لجيران وهم فاعل بلنا على حد قولهم : مررت برجل معه صقر صائد به غدا فقد حكم سيبويه أن صقرا مرفوع بالظرف ثم زيدت كان بين لنا وهم لأنها تزاد بين العامل والمعمول فصار لنا كان هم ثم اتصل الضمير بكان ، وإن كانت غير عاملة فيه لأن الضمير قد يتصل بغير عامله في الضرورة كقوله :

٣٣٢ — وَمَا نُبَالِي إِذَا مَا كُنْتِ جَارَتَنَـــا
أَلاَّ يُجَـــاوِرَنَا إلاَّكِ دَيَّارُ[1]

والأصل إلا إياك فوصل الضمير بإلا وإن كانت غير عاملة فيه لأن المستثنى ينتصب من تمام الكلام[2] .

واختار أبو حيان وغيره رأى المبرد[3] ، وقال ناظر الجيش : والذى يظهر أنه الحق[4] . أقول : ولا مانع منه كما لا مانع أيضا من الأخذ برأى سيبويه والحكم على كان بالزيادة مع فاعلها .

---

(١) البيت من بحر البسيط قاله عنه صاحب الخزانة (٥/٣٨٠) : وهذا البيت قلما خلا منه كتاب نحوى والله أعلم بقائله ، وقائله يطلب جوار صاحبته ولا يهمه بعد ذلك أى جار ، وديار بمعنى أحد ووزنه فيعال وأصله ديوار ، والمصدر المؤول مفعول نبالى ، ومشاهده اتصال الضمير بإلا شذوذا والأصل فيه الانفصال لأن الضمير لا يتصل إلا بعامله وإلا لا تعمل فى المستثنى على المشهور ، وقد روى البيت بروايات تخرجه عن الشذوذ (سواك — حاشاك) والبيت فى معجم الشواهد ص ١٦٤ .

(٢) شرح الجمل (الكبير) لابن عصفور : ١/٤١٠ .

(٣) التذييل والتكميل : ٢/٤١٧ .

(٤) شرح التسهيل لناظر الجيش : ١/١٢٧٦ .

وخرج بقوله : إلا كان أى أنها تزاد بلفظ الماضى فقط ولا تزاد بلفظ المضارع، وأما قول أم عقيل[1] زوج أبى طالب تخاطب ابنها :

٣٣٣ — أَنْتَ تَكُونُ مَاجِدٌ نَبِيلُ
إذَا تَهُبُّ شَمْأَلٌ بَلِيلُ[2]

فقد زيدت فيه كان بلفظ المضارع شذوذا، وإنما حكم عليها بالزيادة لأنها غير عاملة فى البيت للضرورة. هذا وجه وهو أولى، وخرج البيت على رأى آخر غير الزيادة على أن تكون ناقصة واسمها ضمير المخاطب مستتر والخبر محذوف والتقدير أنت ماجد نبيل تكونه[3].

ولا يزاد من أخوات كان غيرها، وقد جاءت زيادة أصبح وأمسى على على الشذوذ بين ما التعجبية وفعل التعجب فى قول العرب: مَا أَصْبَحَ أَبْرَدَهَا وَمَا أَمْسَى أَدْفَأَهَا يعنون الدنيا وأصله ما أبردها وما أدفأها روى ذلك الكوفيون[4] وأجاز أبو على الفارسى زيادة أصبح فى قوله الشاعر[5] :

---

(١) هى فاطمة بنت أسد بن هاشم بن عبد مناف تزوجت بأبى طالب وأسلمت بعد وفاته وكان النبى يحبها ويقيل فى بيتها بعد وفاة عمه وهو القائل فيها : لم يكن أحد أبر بى منها توفيت سنة ٥ هجرية وهى أم أمير المؤمنين على وأخويه عقيل وجعفر (الأعلام : ٥/١٣) .

(٢) بيتان من الرجز المشطور لفاطمة بنت أسد ترقص ابنها عقيل بن أبى طالب وتمدحه بما ترجوه منه فى غده، والشمأل البليل هى الريح المبلولة بالماء تهب من الشمال والشاهد واضح وهو فى معجم الشواهد ص ٥٢١ .

(٣) الدرر اللوامع للشنقيطى : ١/٨٩ .

(٤) حاشية الصبان (شرح الأشمونى) ١/٢٤١ .

(٥) انظر رأى أبى على فى الهمع : ١/١٢٠ وحاشية الصبان : ١/٢٤١ .

٣٣٤ — عَدُوُّ عَيْنَيْكَ وَشَانِيهِمَا أَصْبَحَ مَشْغُولٌ بِمَشْغُولِ[(١)]

كما أجاز زيادة أمسى فى قول الآخر :

٣٣٥ — أعاذِلُ قُولِى مَا هَوِيتُ فَأَوِّبى
كثيراً أرَى أمْسَى لَدَيْكِ ذُنُوبى[(٢)]

النوع الثانى من أنواع استعمالات كان : أن تكون ناقصة فترفع الاسم وتنصب الخبر وهذه لها معنيان :

الأول : أن تكون بمعنى صار أى تدل على التحول كقوله تعالى فى وصف يوم القيامة(وَبُسَّتِ الْجِبَالُ بَسًّا فَكَانَتْ هَبَاءً مُنْبَثًّا وَكُنْتُمْ أَزْوَاجاً ثَلَاثَةً)[(٣)] والمعنى فصارت هباء ومنبثا وصرتم أزواجا ثلاثة ، ومنه قوله تعالى فى شأن نبيه نوح وولده (وَحَالَ بَيْنَهُمَا الْمَوْجُ فَكَانَ مِنَ الْمُغْرَقِينَ)[(٤)] أى فصار ومن ذلك أيضا قول الشاعر وهو عمرو بن أحمر[(٥)] يصف إبلا :

---

(١) البيت من بحر السريع لشاعر مجهول يمدح ويصف فيقول لصاحبه : عدوك وهاشئك مشغولان عنك بلك فلا تهتم بهما فأنت عظيم ، وشاهده مجىء أصبح زائدة بين المبتدأ والخبر شذوذا لأنه لايزاد إلا كان ، والبيت فى معجم الشواهد ص ٩٨ .

(٢) البيت من بحر الطويل وهو لقائل مجهول يقول للائمة : لا يهمنى لومك فأنا ماض فى حبى مهما كثرت ذنوبى ، وادبى من التأويب وهو الترجيع ، وشاهده استعمال أمسى زائدة بين أرى ومفعوله على ماذهب إليه أبو على الفارسى ، ولا يصح جعل أمسى ناقصة ولا تامة لفقدان ما تحتاجه كل منهما ، والبيت فى شروح التسهيل وفى معجم الشواهد ص ٦٥ .

(٣) سورة الواقعة آيات ٥ ، ٦ ، ٧ . (٤) سوره هود آية رقم ٤٣ .

(٥) هو عمرو بن أحمر بن عامر الباهلى شاعر مخضرم أسلم وحسن إسلامه وغزا مع خالد بن الوليد ومدحه كما مدح عمر وعثمان وعليا وهجا يزيد بن معاوية له مختارات فى ديوان الحماسة (خزانة الأدب : ٦/٢٥٧) .

٣٣٦ — بِتَيْهَاءَ قَفْرٍ والمَطِيُّ كأنَّها
قَطَا الحَزْنِ قد كانَتْ فِرَاخاً بُيُوضُهَا(١)

أي قد صارت فراخا وهذا أدعى لسرعتها .

الثانى : أن تكون لمجرد الدلالة على الزمان الماضى فإذا قلت : كان زيد قائما فالمعنى الإخبار عن قيام زيد وأنه كان فى الزمان الماضى .

وهل تقتضى الانقطاع أى كان قائما فيما مضى ثم صار له الآن شأن آخر ، أولا تقتضى الانقطاع ويظل استمرار الوصف قائما بالموصوف أى كان ولا يزال ؟ رأيان قررها ابن عصفور ، واختار الرأى الأول ، ورد على الثانى يقول :

اختلف النحويون فى كان هذه هل تقتضى الانقطاع أولا تقتضيه ؟ فأكثرهم على أنها تقتضى الانقطاع فأنت إذا قلت كان زيد قائما فإن قيام زيد كان فيما مضى وليس الآن بقائم وهذا هو الصحيح بدليل أن العرب إذا تعجبت من صفة هى موجودة فى المتعجب منه قالت : ما أحسن زيدا ، فإذا قالت : ما كان أحسن زيدا كان التعجب من الحسن فيما مضى وهو الآن ليس كذلك ثم قال :

وزعم بعضهم أنها لا تعطى الانقطاع واستدل على ذلك بمثل قوله تعالى : (وَلا تَقْرَبُوا الزِّنَى إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً)(٢) أى كان وهو الآن كذلك ويجاب

---

(١) البيت من بحر الطويل من قصيدة فى الغزل والوصف لعمرو بن أحمر الباهلى ، والجار والمجرور فى بيت الشاهد متعلق بما قبله وهو قوله :

ألا ليت شعرى هل أبيتن ليلة صحيح السرى والعيس تجرى غروضها

والقطا : طير صغير سريع الطير والحزن : بفتح الحاء ماغلظ من الأرض ، والتيهاء الأرض الخالية يتيه فيها السائر صارت فراخا بيوضها أى فقس بيضها فراخا وشاهده واضح وانظر البيت فى شروح التسهيل وفى معجم الشواهد ص ٢٠٤ .

(٢) سورة الإسراء آية ٣٢ .

عنه أن ذلك قد يتصور فيه الانقطاع وذلك بأن يكون المراد به الإخبار بأن هذه الصفة كانت له فيما مضى ولم يتعرض إلى خلاف ذلك، ويكون معنى قوله: إنه كان فاحشة أى كان عندكم فى الجاهلية ولم يتعرض إلى أكثر من ذلك[1]

النوع الثالث والأخير من استعمالات كان: أن تكون تامة وهى التى تكتفى بالمرفوع عن المنصوب وقد ذكر لها ابن عصفور أربعة معان:

١ — أن تكون بمعنى حدث كقولك. ما شاء الله كانَ (أى حدث) وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ (أى يحدث) وقد يكون الحدوث بمعنى الثبوت الأزلى كقولك كان الله ولا شىء معه.

٢ — أن تكون بمعنى حضر تقول أكانَ لَبَنٌ أى أحضر شىء من هذا الجنس ومنه قوله تعالى. (وَإِنْ كانَ ذُو عُسْرَة)[2] أى حضر، وقد يكون الحضور بمعنى الوجود كقوله تعالى (وَإِنْ تَكُ حَسَنَةٌ يضاعِفْها)[3] فى قراءة من رفع حسنة والمعنى وإن وجدت حسنة، ومنه قول الشاعر.

٣٣٧ — إذَا كانَ الشِّتاءُ فَأَدْفِئُونِى
فإنَّ الشَّيْخَ يَهْدِمُهُ الشِّتاءُ[4]

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور (الشرح الكبير) ٤١٢/١، ٤١٣.

(٢) سورة البقرة آية ٢٨٠.

(٣) سورة النساء آية ٤٠، وانظر قراءة رفع حسنة ونصبها فى البحر المحيط: ٢٥١/٣.

(٤) البيت من بحر الوافر وهو للربيع بن ضبع الفزارى (ترجمته ص ٨٠٥) وهو يشكو كبر سنه فقد عاش أكثر من ثلاثمائة سنة وشاهده واضح من الشرح وهو استعمال كان تامة مكتفية بفاعلها وروى البيت: إذا جاء الشتاء وحينئذ لاشاهد فيه والبيت فى شروح التسهيل وفى معجم الشواهد ص ٢٠.

٣ — أن تـكون بمعنى كفل تقـــول : كُنْتُ الصَّبِيَّ أى كفلته ومصدرها كيانة .

٤ — أن تـكون بمعنى غزل يقال كنت الصوف أى غزلته .

وهى فى الأوجه الأربع فعل لايحتاج إلى اسم ولاخبر وإنما يحتاج إلى فاعل فقط ، وهى فى الوجه الأول والثانى لازمة،وفى الثالث والرابع متعدية إلى مفعول واحد ،ويجوز حذفه كما تحذف مفعول ضرب وقتل،ذكر ذلك بالتفصيل أبو محمد البطليوسى فى كتابه إصلاح الخلل الواقع فى الجمل ، وجعل استعمالات كان فى الوجهين الأخيرين من غريب اللغات[1] .

(١) انظر ص ١٤٨ من الـكتاب المذكور (رسالة دكتوراه بكلية اللغة) د / حمزة المشرفى (جامعة الأزهر) .

(ص) قال ابن عصفور :

(وَأَمَّا أَصْبَحَ وَأَمْسَى وَأَضْحَى فَإِنْ كَانَتْ نَاقِصَةً فَهِيَ لِلدَّلَالَةِ عَلَى اقْتِرَانِ مَضْمُونِ الْجُمْلَةِ بِالزَّمَانِ الَّذِي يُشَارِكُهَا فِي الْحُرُوفِ وَقَدْ تَكُونُ بِمَعْنَى صَارَ وَإِنْ كَانَتْ تَامَّةً فَهِيَ لِلدُّخُولِ فِي الْأَزْمِنَةِ الْمَذْكُورَةِ ، وَقَدْ تَكُونُ أَصْبَحَ مِنْهَا الإِقَامَةَ فِي الْوَقْتِ الَّذِي يُشَارِكُهَا فِي الْحُرُوفِ ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : إِذَا سَمِعْتَ بِسُرَى الْقَيْنِ فَاعْلَمْ بِأَنَّهُ مُصْبِحٌ أَيْ مُقِيمٌ فِي الصَّبَاحِ .

وَأَمَّا غَدَا وَرَاحَ فَإِنْ كَانَتَا نَاقِصَتَيْنِ فَهُمَا لِلدَّلَالَةِ عَلَى اقْتِرَانِ مَضْمُونِ الْجُمْلَةِ بِالزَّمَانِ الَّذِي يُشَارِكُهُمَا فِي الْحُرُوفِ ، وَقَدْ تَكُونَانِ بِمَعْنَى صَارَ وَإِذَا كَانَتَا تَامَّتَيْنِ فَهُمَا لِلدَّلَالَةِ عَلَى السَّيْرِ فِي الْوَقْتِ الَّذِي يُشَارِكُهُمَا فِي الْحُرُوفِ) .

(ش) لما فرغ من ذكر استعمالات كان وأخواتها وأنها تأتى زائدة وناقصة وتامة ، شرع بعد ذلك فى الحديث عن أخواتها فذكر فى هذا المقطع استعمالات خمس منها وهى أصبح وأمسى وأضحى وغدا وراح .

فأما أصبح فذكر لها أربع استعمالات : اثنان وهى ناقصة ، واثنان وهى تامة :

أما الأول من الناقصة فهى أن تدل على اقتران مضمون الجملة بالزمان الذى يشاركها فى الحروف تقول : أصبح عبد الله مسافرا ، وأصبح الجو معتدلا ، فالمعنى أن سفر عبد الله كان فى الصباح ، واعتدال الجو كان فيه أيضا ومنه قوله تعالى (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ

مُخْضَرَّةً)[١] وقوله فى حق أم موسى (وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسَى فَارِغًا)[٢] وقوله فى حق موسى (فَأَصْبَحَ فِي الْمَدِينَةِ خَائِفًا يَتَرَقَّبُ)[٣] .

وأما الاستعمال الثانى لأصبح وهى ناقصة فهو أن تكون بمعنى صار ، وهى الدلالة على التحويل من حال إلى حال ، ولا يكون المقصود بها الدلالة على اقتران مضمون الجملة فى الصباح خاصة تقول : أصبحت الكتب غالية أى صارت ، ومنه (وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا)[٤] أى فصرتم ومنه قوله (قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ)[٥] ومنه قول الشاعر :

٣٣٨ — أَصْبَحْتُ لاَ أَحْمِلُ السِّلاَحَ وَلاَ
أَمْلِكُ رَأْسَ الْبَعِيرِ إِنْ نَفَرَا[٦]

فالمعنى أن الشاعر صار لا يستطيع حمل السلاح ولا يطيقه لكبر سنه ولا يريد بذلك صباحا من غيره ، ومنه قول الآخر وهو من أمثلة ابن عصفور :

٣٣٩ — وَأَصْبَحْتُ كَالنَّهْدِيِّ إِذْ مَاتَ حَسْرَةً
عَلَى إِثْرِ هِنْدٍ أَوْ كَمَنْ سُقِيَ السَّمَّا[٧]

---

(١) سورة الحج آية ٦٣ .
(٢) سورة القصص آية ١٠ .
(٣) سورة القصص آية ١٨
(٤) سورة آل عمران آية ١٠٣ .
(٥) سورة المؤمنون آية ٤٠ .

(٦) البيت من بحر المنسرح من قصيدة للربيع بن ضبع الفزارى يشكو فيها طول عمره وضعف قوته وقد سبق ذكره والاستشهاد ببيت قال له فى باب الاشتغال (ص ٨٠٥ من الكتاب) وشاهده هنا استعمال أصبح بمعنى صار وللشاهد فى معجم الشواهد ص ١٤٦ .

(٧) البيت من بحر الطويل وهو لقائل مجهول يذكر أنه قد خسر كل شىء =

فالمعنى صرت كالنهدى .

وإذا كانت أصبح تامة فلها معنيان أيضا :

الأول : أن يراد بها دخول الفاعل فى الصباح وهو الوقت الذى اشتقت منه فإذا قلت أصبح زيد فالمعنى دخل فى الصباح ومنه قوله تعالى : (فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ)[1] أى حين تدخلون فى الوقتين المذكورين وهما المساء والصباح ، ومنه قوله تعالى (تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا فَأَصْبَحُوا لَا يُرَى إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ)[2] .

الثانى أن تكون بمعنى الإقامة فى الصباح قال ابن عصفور « إلا أن ذلك لا يكون إلا بقرينة ومنه قولهم (فى مثل) : إذا سَمِعْتَ بِسُرَى الْقَيْنِ فَاعْلَمْ بِأَنَّهُ مُصْبِحٌ[3] الا ترى أن المعنى فاعلم أنه مقيم فى الصباح لا داخل فى الصباح لأنه معلوم أن كل شخص داخل فى الصباح ودل على الإقامة السرى »[4] والمثل يضرب الرجل يعرفه الناس بالكذب فلا يقبل قوله وإن كان صادقا .

وأصله أن القين وهو الحداد إذا خف شغله وتركه الناس هددهم بأنه سيرحل عنهم فيمسكونه لقضاء حاجتهم فيهددهم بالرحيل فى الصباح ثم يصبح الصباح وهو لم يرحل ، وعلى ذلك فإن معنى قوله : فاعلم بأنه مصبح أى مقيم فى الصباح.

وأما أمسى فلها ثلاث استعمالات ، اثنان وهى ناقصة وواحد وهى تامة :

= شاهد استعمال أصبح استعمال صار ولم يرد فى معجم الشواهد ولا فى شروح التسهيل.

(١) سورة الروم ١٧ . (٢) سورة الأحقاف : ٢٥ .

(٣) انظر المثل فى مجمع الأمثال الميدانى : ١/٤١ (طبعة بيروت ـ دار المعرفة).

(٤) انظر شرح الجمل : الكبير : لابن عصفور : ١/٤١٤ .

أما الاستعمال الأول من الناقصة فهى أن يراد بها الدلالة على اقتران مضمون الجملة بالزمان الذى يشاركها فى الحروف وهو المساء تقول : أمسى عبد الله مقيما فى بيته وأمسى الجو باردا فالمعنى على إقامة عبد الله فى بيته مساء أو على برودة الجو فى الوقت المذكور ، وتقول : أمسى القوم مجتمعين وأمسوا راحلين .

وأما الاستعمال الثانى لنقصانها فهى أن تكون بمعنى صار كقول النابغة :

٣٤٠ — أَمْسَتْ خَلَاءً وَأَمْسَى أَهْلُهَا احْتَمَلُوا
أَخْنَى عَلَيْهَا الَّذِى أَخْنَى عَلَى لُبَـــدِ[1]

قال ابن عصفور : « أراد صارت خلاء وصار أهلها محتملين عنها ولم يرد حقيقة المساء إذ لم يرد أن أهلها احتملوا منها فى المساء الذى وقف به هذه الدار بدليل قوله :أَخْنَى عَلَيْهَا الَّذِى أَخْنَى عَلَى لُبَدِ وبدليل قوله قبل : إِلاَّ الْأَوَارِىَّ لَأْيًا مَا أُبَيِّنُهَا فوصفها بالدثور والفساد »[2] . قال ابن مالك : « الشاهد فى أمست خلاء لا فى أمسى أهلها احْتَمَلُوا لأن صار لا تدخل على ما خبره فعل ماض فكذا ما هو بمعناه »[3] ، ومن ذلك قول الآخر :

٣٤١ — أَمْسَى الْفُؤَادُ بِكُمْ يَا هِنْدُ مُرْتَحِلاً
وَأَنْتِ كُنْتِ الْهَوَى وَالْهَمَّ وَالْوَسَنَا[4]

(١) البيت من بحر الطويل وهو للنابغة فى وصف ديار رحل عنها أهلها وقد سبق الاستشهاد به فى أول هذا الباب ص ٨٧٨ من الكتاب ، وشاهده هنا استعمال أمسى بمعنى صار مرتين فى الشطرة الأولى من البيت .

(٢) مثل المقرب ورقة ١٦ (مخطوط بدار الكتب) والأوارى : ربع الجنوب ، ولأيا أى شدة والمعنى أن الديار لم يبق فيها شىء ذو قيمة .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك (مخطوط رقم ١٠ ص نحو) ورقة ٥٦ .

(٤) البيت من بحر الطويل لقائل مجهول وهو فى المنزل ، والوسن شدة النوم وشاهده استعمال أمسى بمعنى صار والبيت ليس فى معجم الشواهد .

أراد صار مرتهنا بكم.

وأما استعمال أمسى تامة فيكون معناها دخول الفاعل فى المساء وهو الوقت الذى اشتقت منه تقول: أمسينا أى دخلنا فى المساء، ومنه قوله تعالى (فَسُبْحَانَ اللهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ)[1] أى حين تدخلون فى المساء والصباح.

ولأضحى أيضا ثلاث استعمالات: اثنان وهى ناقصة وواحد وهى تامة:

أما الأول من الناقصة فهى أن تدل على اقتران مضمون الجملة الداخلة عليها فى الضحى، وهو الوقت الذى اشتقت منه تقول: أضحت الشمس ساطعة، وأضحى الجو دافئا والمعنى على سطوع الشمس فى الضحى ودفء الجو فى الوقت نفسه.

أما الثانى فهى أن تكون بمعنى صار كقول امرأة فى ابن لها عقها:

٣٤٢ — أَضْحَى يُمَزِّقُ أَثْوَابِى وَيَضْرِبُنِى
أَبَعْدَ سِتِّينَ عِنْدِى يَبْتَغِى الْأَدَبَا[2]

فالمعنى صار يمزق أثوابى.

وقول ابن الدمينة[3]:

---

(١) سورة الروم آية: ١٧.

(٢) البيت من بحر البسيط من قصيدة فى اللوم والعتاب لأم ثواب الهزانية تعاتب ولدا لها يعقها وكانت امرأة كبيرا (الكامل للمبرد: ١٤١/١)، وشاهده قوله أضحى يمزق أثوابى حيث استعملت أضحى بمعنى صار والبيت ليس فى معجم الشواهد.

(٣) هو أبو السرى عبد الله بن عبيد الله شاعر بدوى من شعراء العصر الأموى وأكثر شعره فى الغزل له مختارات فى ديوان الحماسة مات مقتولا وهو عائد من الحج سنة ١٣٠ هـ والدمينة أمه (الأعلام: ١٠٢/٤).

٢٤٣ — فَقَدْ مَاتَ قَبْلِي أَوَّلُ الْحُبِّ وَانْقَضَى
وإنْ مِتُّ أَضْحَى الْحُبُّ قَدْ مَاتَ آخِرُهُ[١]

والمعنى وإن مت صار الحب قدمات آخره .

ومنه قول عدى بن زيد من قصيدة فى رثاء كسرى وأعوانه ليعتبر بذلك النعمان بن المنذر :

٢٤٤ — ثُمَّ أَضْحَوْا كَأَنَّهُمْ وَرَقٌ جَفْ
فَأَلْوَتْ بِهِ الصَّبَا وَالدَّبُورُ[٢]

أى ثم صاروا .

وأما استعمال أضحى تامة فإن معناها دخول الفاعل فى الوقت الذى اشتقت منه تقول : أضحينا أى دخلنا فى الضحى وأضحى القوم إذا دخلوا فى الضحى ومنه قول عمر رضى الله عنه : (يَا عِبَادَ اللهِ أَضْحُوا بِصَلَاةِ الضُّحَى)[٣] يعنى لاتصلوها إلا إلى ارتفاع الضحى وقول الشاعر :

---

(١) البيت من بحر الطويل وهو لابن الدمينة يذكر أنه لا حب غير حبه لا قبله ولا بعده ، وشاهده استعمال أضحى بمعنى صار والبيت ليس فى معجم الشواهد ولم يرد فى شروح التسهيل .

(٢) البيت من بحر الخفيف من قصيدة فى الموعظة والتذكير بالموت يعاتب فيها النعمان بن المنذر وكان قد حبس عديا بلا ذنب ثم قتله والقصيدة فى مراجع أدبية كثيرة (أمالى ابن الشجرى ١/٧٩ معجم الشعراء للمرزبانى ص ٨١) والصبا والدبور من أسماء الرياح وشاهده استعمال أضحى استعمال صار والبيت فى شروح التسهيل وفى معجم الشواهد ص ١٧١ .

(٣) مختار الصحاح ص ٣٧٧ (ضحى) .

٣٤٥ - وَمِنْ فَعلاَتِي أنني حَسَنَ القِرَى
إِذَا اللَّيلَةُ الشَّهْبَاءُ أَضْحَى جَلِيدُهَا[1]

وأما غدا فلها أيضا أربعة استعمالات : اثنان منها وهى ناقصة واثنان وهى تامة :

أما الأول من الناقصة فهو أن يراد بها الدلالة على اقتران مضمون الجملة الداخلة عليها بالزمان الذى يشاركها فى الحروف وهو الغدو ، والغدو هو الوقت ما بين الفجر إلى طلوع الشمس ، وعلى ذلك تقول : غدا زيد مسافرا ومعناه سفر زيد كان فى هذا الوقت ، وتقول : غدوت أصلى الصبح أى كانت صلاتى فى هذا الوقت ، ومنه قوله تعالى (وَغَدَوْا عَلَى حَرْدٍ قَادِرِينَ)[2] أى كانوا على منع إطعام الفقراء فى ذلك الوقت قادرين على ذلك ، ومنه قول ابن مسعود : (اغْدُ عَالِمًا أَوْ مُتَعَلِّمًا وَلاَ تَكُنْ إِمَّعَة) ومنه الحديث الشريف : (لَوْ تَوَكَّلْتُم عَلَى اللهِ حَقَّ تَوَكُّلِهِ لَرَزَقَكُمْ كَمَا يَرْزُقُ الطَّيْرَ تَغْدُو خماصا وتروح بطانا)[3] .

أما الاستعمال الثانى لغدا الناقصة فهى أن تكون بمعنى صار أى دالة على التحويل تقول : غدا زيد فارسا أى صار فارسا وغدا عالما أى صار عالما ومنه قول الشاعر :

---

(١) البيت من بحر الطويل لشاعر يدعى عبد الواسع بن أسامة وفيه فخر بالكرم، وفعلاتى : المرة من الفعل ، والقرى : ما يقدم للضيف ، والليلة الشهباء : الجدبة الباردة ، والجليد : ما يسقط من الندى فيجمد وشاهده استعمل أضحى فعلا تاما والمراد دخول الجليد وقت الضحى والبيت فى شروح التسهيل وفى معجم الشواهد ص ١٠٤ .

(٢) سورة ن آية : ٢٥ (٣) سبق تخريج الحديث أول الباب .

٣٤٦ — إِنْ يَبْخَلُوا أَوْ يَجْبُنُوا　　أَوْ يَغْدِرُوا لاَ يَحْفِلُوا
يَغْدُوا عَلَيْكَ مُرَجَّلِـــينَ كَأَنَّهُمْ لَمْ يَفْعَلُوا(١)

أى يصيرون مرجلين ألا ترى أن المعنى على عدم مبالاتهم من غـــير اختصاص وقت دون وقت بذلك .

الاستعمال الثالث لغدا هو أن تكون تامة وحينئذ يراد بها دخول الفاعل فى الوقت الذى اشتقت من اسمه تقول : غدا زيد أى دخل فى وقت الغـدوة وتقول : أصبحنا قد غدونا ومنه قوله تعالى (وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ تُبَوِّىءُ الْمُؤْمِنِينَ مَقَاعِدَ لِلْقِتَالِ)(٢) .

الاستعمال الثانى لغدا وهو تمامها أيضا فمعناها إيقاع الفاعل مشيا فى ذلك الوقت تقول : غدت الباخرة إلى مكة أى سارت إليها مبكرا وتقول : غدا زيد إلى عمله أى مشى وقت الغداة ومنه قوله تعالى (أَنِ اغْدُوا عَلَى حَرْثِكُمْ)(٣)

ويكون كل من المرفوع والمنصوب اسما وخبرا على النقصان ، وفاعلا وحالا على التمام ، وقد سبق أن قلنا : إن الرضى يجوز فى الفعل الواحد التمام والنقصان على حسب المعنى ، ويجعل المرفوع فاعلا أو اسما ، والمنصوب حالا أو خبرا .

وأما راح فاستعمالاتها هى استعمالات غدا من نقصان وتمام فهى ناقصة فى موضعين وتامة فى موضعين :

---

(١) بيتان من مجزوء الكامل وهما فى الهجاء وشاهدها استعمال غدا بمعنى صار واسمها الضمير البارز فيها وهو واو الجماعة ومرجلين خبرها والبيتان فى معجم الشواهد ص ١٩٨ ولم يردا فى شروح التسهيل .

(٢) سورة آل عمران آية ١٢١ .　　(٣) سورة ن آية ٢٢ .

تـكون ناقصة إذا أريد بها الدلالة على مضمون الجملة التى دخلت عليها فى الوقت الذى اشتقت منه وهو الرواح ، ووقت الرواح ما بين زوال الشمس إلى دخول الليل تقول : راح عبد الله عائدا إلى بيته ، وراح عبد الله مستعدا للسفر ، والمعنى عود عبد الله إلى بيته فى وقت الرواح واستعداده للسفر فى الوقت المذكور ، ومنه الحديث الشريف السابق ... تَغْدُو خِمَاصاً وَتَرُوحُ بِطَاناً .

وتـكون ناقصة أيضا إذا كانت بمعنى صار تقول : راح زيد عالما أوراح فارسا فمعناه صار عالما وصار فارسا .

وتـكون تامة إذا أريد بها الدخول فى الوقت المذكور تقول : رحنا أى دخلنا فى الرواح وراح القوم أى دخلوا فى الوقت المذكور ، وإذا أريد بها السير فى ذلك الوقت المذكور تقول : راح زيد إلى بيته أى مشى فى ذلك الوقت ، وتقول راح القطار إلى القاهرة وراحت الباخرة إلى مكة أى سارا إليهما فى وقت الرواح .

(ص) قال ابن عصفور :

(وَأَمَّا ظَلَّ وَبَاتَ فَإِنْ كَانَتَا نَاقِصَتَيْنِ فَتَكُونَانِ بِمَعْنَى صَارَ ، وَقَدْ تَكُونُ ظَلَّ لِمُصَاحَبَةِ الصِّفَةِ لِلْمَوْصُوفِ نَهَارَهُ وَبَاتَ لِمُصَاحَبَتِهِ إِيَّاهَا لَيْلَهُ ، وَإِنْ كَانَتَا تَامَّتَيْنِ كَانَتْ بَاتَ بِمَعْنَى عَرَّسَ ، وَظَلَّ بِمَعْنَى الإِقَامَةِ بِالنَّهَارِ ، وَأَمَّا صَارَ فَإِنْ كَانَتْ نَاقِصَةً تَكُنْ لِلدَّلَالَةِ عَلَى تَحَوُّلِ الْمَوْصُوفِ عَنْ صِفَتِهِ الَّتِي كَانَ عَلَيْهَا إِلَى صِفَةٍ أُخْرَى ، وَإِنْ كَانَتْ تَامَّةً تَكُنْ بِمَعْنَى انْتَقَلَ ، وَآضَ فِي تَمَامِهَا وَنُقْصَانِهَا بِمَنْزِلَتِهَا وَجَاءَ وَقَعَدَ فِي الْمَثَلِ بِمَنْزِلَةِ صَارَ النَّاقِصَةِ ، وَلَيْسَ لِانْتِفَاءِ الصِّفَةِ عَنِ الْمَوْصُوفِ فِي الْحَالِ إِنْ كَانَ الْخَبَرُ مُبْهَمَ الزَّمَانِ ، وَإِنْ كَانَ مُقَيَّداً بِزَمَانٍ نَفَتْهُ عَلَى حَسَبِ تَقْيِيدِهِ) .

(ش) ذكر ابن عصفور فى هذا المقطع أحكام سبعة أفعال أخرى وهى ظل وبات وصار وآض وجاء وقعد وليس ، لتضاف إلى ستة ذكرها قبل ذلك وهى كان وأصبح وأمسى وأضحى وغدا وراح ليكون مجموع ما عرف به حتى الآن ثلاثة عشر فعلا :

أما ظل فقد ذكر لها ثلاث استعمالات ، اثنان وهى ناقصة وواحد وهى تامة :

أما الناقصة فتارة يكون معناها مصاحبة الصفة وهى الخبر الموصوف وهو المبتدأ وقت النهار تقول : ظل زيد يقرأ فالمعنى أن القراءة لازمت زيدا طول النهار ، ومنه قوله تعالى (قَالُوا نَعْبُدُ أَصْنَاماً فَنَظَلُّ لَهَا

عاكفين)[1] وقوله : (وَانظُرْ إِلَى إِلَهِكَ الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا)[2]

ومنه قول عنترة :

٣٤٧ — وَلَقَدْ أَبِيتُ عَلَى الطَّوَى وَأَظَلُّهُ
حَتَّى أَنَالَ بِهِ كَرِيمَ الْمَأْكَلِ[3]

أى أقيم على الطوى ليلا ونهارا

وقول الآخر :

٣٤٨ — أَظَلُّ أَرْعَى وَأَبِيتُ أَطْحَنُ
الْمَوْتُ مِنْ بَعْضِ الْحَيَاةِ أَهْوَنُ[4]

وتارة تكون بمعنى صار أى تفيد تحويل الموصوف عن صفته إلى صفة أخرى ومعه قوله تعالى (وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالْأُنْثَى ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ)[5] اى صار وقوله (إِنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ)[6].

---

(١) سورة الشعراء آية ٧١ . (٢) سورة طه آية ٩٧ .

(٣) البيت من بحر الكامل وهو لعنترة بن شداد العبسى من قصيدة له فى الفخر بالشجاعة وعفة النفس وعزتها (ديوان عنترة ص ١٨١) والطوى هو الجوع وشاهده مجىء ظل ناقصة فاسمها ضمير المتكلم وخبرها ضمير الغيبة العائد على الطوى ، والبيت فى معجم الشواهد ص ٣١٩ وليس فى شروح التسهيل .

(٤) بيتان من الرجز المشطور وهما فى الوصف لشاعر مجهول ومعناها واضح ، وشاهدها استعمال ظل فى معناها وهو ثبوت الخبر للاسم نهارا ومثل ظل بات أيضا والبيتان فى شروح التسهيل وليسا فى معجم الشواهد .

(٥) سورة النحل آية ٥٨ .

(٦) سورة الشعراء آية ٤ .

وأما ظل التامة فمعناها إقامة الفاعل نهارا تقول : ظل محمد فيكون معناها أقام النهار كله ، وقال ابن مالك[١] : تم ظل إذا أريد بها معنى دام أوطال . ولم يذكر لذلك مثالا .

وأما بات فتستعمل استعمال ظل من النقصان والتمام :

فتكون ناقصة على معنيين : مصاحبة الصفة الموصوف وقت الليل تقول : بات زيد يقرأ فمعناه أن القراءة لازمته طوال الليل ، وتقول : بات القوم مختلفين أى كانوا كذلك فى الليل ، ومنه قوله تعالى(وَالَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّداً وَقِيَـاماً)[٢] ومن ذلك البيتان السابقان فى ظل

والمعنى الثانى أن تكون بمعنى صار ، وقد خرج عليه قوله صلى الله عليه وسلم : (وَإِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلْيَغْسِلْ يَدَهُ قَبْلَ أَنْ يُدْخِلَهَا فِى وَضُوئِهِ فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لاَ يَدْرِى أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ)[٣] أى صارت ، إذ لم يختص بذلك نوم ليل من نهار ومنه قول الشاعر :

٣٤٩ — أَجِدْنِى كُلَّمَا ذُكِرَتْ كُلَيْبٌ

أَبِيتُ كَأَنَّنِى أُطْـوَى بِجَمْرِ[٤]

---

(١) شرح التسهيل ورقة ٥٦ (مخطوط) .

(٢) سورة الفرقان آية ٦٤ .

(٣) الحديث فى صحيح البخارى فى كتاب الوضوء ، باب الاستجمار وترا : ج١ ص٣٩ مرويا عن أبى هريرة .

(٤) البيت من بحر الوافر وهو فى الغزل قاله عمرو بن قيس المخزومى الهذلى وليس فى ديوان الهذليين ، والمعنى أن الشاعر يتألم لتذكر هذه القبيلة لأن فيها أحياءه الذين غدروا به وفى تسكين دال أجدنى جزم دون جازم ووجهه تخفيف الحركات =

أى أصير لأن كلما تدل على عموم الأوقات .

وأما استعمال بات تامة فلها معنيان :

أولها : إقامة الفاعل ليلا تقول : بات محمد أى أقام فى بيته ليلا ، والمضارع يبيت ويبات والمصدر بيتوتة ، وباتت الإبل والغنم إذا أقامت فى بيتها ليلا ، والفعل هنا لازم .

ثانيها : أن يراد بها معنى عرس تقول : بات القوم ، وبات بالقوم إذا نزل بهم ليلا ، والفعل هنا متعد بنفسه وبالباء ، ومن ذلك قول عمر بن الخطاب رضى الله عنه (أَمَّا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَدْ بَاتَ بِمِنًى) أى عرس بها ، ومنه قول الشاعر وهو امرؤ القيس :

٣٥٠ — وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ كَلَيْلَةِ ذِى الْعَائِرِ الْأَرْمَدِ[1]

أى عرس ، والعائر اسم فاعل من العور وهو القذى بالعين .

وأما الفعل التاسع وهو صار فقد أتى على معنيين لا ثالث لهما :

الأول : إتيانه ناقصا ومعناه تحول الموصوف عن صفته التى كان عليها إلى صفة أخرى ، والثانى إتيانه تاما فيكون بمعنى انتقل ويتعدى بإلى .

فن أمثلة صار الناقصة أن تقول : صار زيد عالما أى تحول من الجهل إلى

المثولية بسكون ، وشاهده استعمال أبيت بمعنى أصير ، والبيت فى معجم الشواهد الشواهد ص ١٨٤ وفى شروح التسهيل .

(١) البيت من بحر المتقارب وهو لامرىء القيس من قصيدة له فى الفخر وبيت الشاهد ثانى أبياتها ومطلعها (الديوان ص ٣٢) :

تطاول ليلك بالإثمد ونام الخلى ولم ترقد

وشاهده استعمال بات تامة فى الموضعين ، والبيت فى معجم الشواهد ص ١٣٠ .

العلم ، وصار العلم بضاعة ، أى تحول من النور إلى البضاعة ، وصار العجين خبزا ، ومن أمثلة صار التامة قوله تعالى (أَلاَ إِلَى اللهِ تَصِيرُ الأُمُورُ)[1] أى تنتقل وترجع وتئول صار الأمر إليك ومنه قول الشاعر وهو امرؤ القيس :

٣٥١ — فَصِرْنَا إِلَى الْحُسْنَى وَرَقَّ كَلاَمُنَا
وَرُضْتُ فَذَلَّتْ صَعْبَةً أَىَّ إِذْلاَلِ[2]

وأما الفعل العاشر وهو آض فإنه كصار فى النقصان والتمام ، فمثاله ناقصا قوله رؤبة :

٣٥٢ — رَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا تَمَعْدَدَا وَآضَ نَهْدًا كَالْحِصَانِ أَجْرَدَا[3]

أى صار نهدا ، والنهد القوى الغليظ وقول الآخر :

٣٥٣ — آضَ لَنَا مَاءٌ وَكَانَ بَارِدًا[4]

---

(١) سورة الشورى آية ٥٣ .

(٢) البيت من بحر الطويل من قصيدة مشهورة لامرىء القيس فى اللهو والغزل والفجور وقبله :

حلفت لها بالله حلفـــة فاجـر لناموا فما إن من حديث ولا صال
فلما تنازعنا الحـديث وأسمحت هصرت بغصن ذى شماريخ ميال

وشاهده استعمال صار تامة بمعنى رجع والبيت فى شروح التسهيل وليس فى معجم الشواهـــد .

(٣) بيتان من الرجز المشطور وهما لرؤبة يشكو عقوق ابنه له . وقد سبق الاستشهاد بهما أول هذا الباب (ص ٨٦٢ من هذا الكتاب) والشاهد هنا هو الشاهد هناك

(٤) بيت من بحر الرجز المشطور لم أعثر له على تتمة أو قائل ، وشاهده واضح وهو استعمال آض بمعنى صار ، والبيت ليس فى معجم الشواهد .

ومثاله تاما أن تقول : آض زيد إلى الحق أى رجع إليه ، وتقول : آض إلى أهله يئيض أى رجع يرجع ومصدره أيضا .

وأما الفعلان الحادى عشر والثانى عشر فهما جاء وقعد فى المثلين اللذين ذكرا فيهما ، وعلى ذلك يكونان ناقصين ومعناها معنى صار قالوا فى الأول : شحذ شَفْرَتَهُ حَتّى قَعَدَتْ كَأَنَّهَا حَرْبَةٌ أى حتى صارت . والشحذ حد السكين وبابه قطع ، فاسم قعد ضمير الشفرة ، وجملة كأنها حربة الخبر ، وسبق أن ذكرنا بعض الشواهد التى خرجها العلماء على ذلك .

وقالوا فى الثانى : مَا جَاءَتْ حَاجَتَكَ ومعناه أى شىء صارت حاجتك وهو مثل قاله الخوارج لابن عباس حين أرسله على إليهم ، فما : خبر مقدم لجاء وحاجتك اسمها المؤخر .

وقعد فى غير هذا المثل تكون تامة ومعناها جلس تقول : قعد فلان فى مكانه أى جلس ومنه قوله تعالى (وَقِيلَ اقْعُدُوا مَعَ الْقَاعِدِينَ)(١) وكذلك جاء تكون تامة فى غير ذلك وهو كثير تقول : جاءنا فلان أى أتانا ، ومنه قوله تعالى (وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللهِ وَمَا جَاءَنَا مِنَ الْحَقِّ)(٢) .

وأما الفعل الثالث عشر والأخير مما ذكره ابن عصفور فى هذا الموضع فهو ليس ولا تستعمل إلا ناقصة ولها حينئذ معنى واحد لا يتخلف عنها أبدا وهو نفى الصفة وهى الخبر عن الموصوف وهو المبتدأ تقول ليس العلم تجارة ، وليس الحياء رذيلة ، وليس المتقى ربه نادما ففى الأمثلة السابقة تنفى ليس الصفة عن الموصوف أى التجارة عن العلم ، والرذيلة عن الحياء ، والندم عن المتقى ربه .

---

(١) سورة التوبة آية ٤٦ .　　(٢) سورة المائدة آية ٨٤ .

ومنه قوله تعالى (لَيْسُوا سَوَاءً)[1] وقوله : (لَيْسَ بِي ضَلَالَةٌ)[2] وقوله : (لَيْسَ بِي سَفَاهَةٌ)[3] .

وأما زمان النفى فإن كان الخبر مبهم الزمان فهو الحال ، وإن كان الخبر مقيد الزمان كان النفى على حسب تقييده :

تقول : ليس زيد حاضرا فمعناه نفى الحضور عن زيد فى الحال ، ولايجوز غير ذلك ، وليس ذلك بمنزلة قولك : زيد حاضر ، فإنه وإن كان الأظهر فى الحضور المخبر به عن زيد كونه للحال فإنه قد يجوز أن يراد به المضى أو الاستقبال، لأن اسم الفاعل يراد به الأزمنة الثلاثة ، ولايجوز ذلك مع ليس بل يحمل على الحال لا غير .

وتقول : ليس زيد حاضرا غدا فيكون نفى الحضور كما قيدته وهو فى غده وتقول : ليس زيد حاضرا الآن ، فقد خلصت النفى فى الحال بعد أن كان محتملا للحال والاستقبال وتقول : ليس زيد حاضرا أمس فقد خلصت النفى للماضى، ومنه مارواه سيبويه : لَيْسَ خَلَقَ اللهُ أَشْعَرَ مِنْهُ[4] .

وتقول : ليس المتقى ربه نادما أبدا فيشمل النفى الحال والاستقبال كله وإذا لم تقيد الزمان انصرف إلى الحال فقط .

هذا رأى ابن عصفور وكثير من النحاة ، وذهب ابن مالك[5] إلى أنه

---

(١) سورة آل عمران آية ١١٣ .　　(٢) سورة الأعراف آية ٦١ .

(٣) سورة الأعراف آية ٦٧ .

(٤) كتاب سيبويه ١/١٤٧ .

(٥) شرح التسهيل له ورقة : ٦٣ (مخطوط رقم ١٠ س نحو) .

لايلزم حالية النفى بليس فقد يشمل النفى بها الاستقبال ، واحتج بآيات من القرآن الكريم وأبيات من الشعر :

أما الآيات فنها قوله تعالى : (لَيْسَ لهُمْ طَعَامٌ إلاَّ مِنْ ضَرِيعٍ)[1] وقوله : (ألاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ)[2] وأما الأبيات فنها قوله :

٣٥٤ - إِنِّى عَلَى الْعَهْـــدِ لَسْتُ أَنْقُضُهُ
مَا اخْضَرَّ فِى رَأْسِ نَخْلَةٍ سَعَفُ[3]

وقوله وهو النابغة :

٣٥٥ - وَلَسْتُ بِمُسْتَبْقٍ أَخاً لاَ تَلُمُّهُ
عَلَى شَعَثٍ أىُّ الرِّجَالِ الْمُهَذَّبُ[4]

وللاجابة على ذلك نقول :

إن القرائن فى الأمثلة السابقة هى التى صرفت ليس الى الاستقبال ومارآه ابن عصفور وغيره أن ليس لنفى الحال إذا كان الخبر مبهم الزمان ، وإما إن

---

(١) سورة الغاشية آية ٧ .

(٢) سورة هود آية ٨ .

(٣) البيت من بحر الطويل لشاعر مجهول يذكر أنه بقى بعهده أبدا وشاهده استعمال ليس فيما يدل على المستقبل بالقرينة ، والبيت ليس فى معجم الشواهد وهو فى شروح التسهيل .

(٤) البيت من بحر الطويل وهو للنابغة الذبيانى (ديوانه ص ٤٧) من قصيدة يمدح بها النعمان ويعتذر له ليطلق حبسه والمعنى لا تلتمس لأخيك عثرة الا أحد كامل والبيت فى شروح التسهيل وفى معجم الشواهد ص ٣٦ .

كان مقيـــداً بزمان ماض أو مستقبل ، فإن النفى يكون على حسب التقييد .

وعلى ذلك يسلم لابن عصفور رأيه :

وحين تقول ليس العلم تجارة ، وليس الحياء رذيلة ، فإن القرائن المعنوية أوجبت نفى الصفة عن الموصوف فى الحال والاستقبال وهو واضـــح إن شاء الله تعالى .

(ص) قال ابن عصفور :

(وَأَمَّا مَا زَالَ وَمَا فَتِىءَ فَلِلدَّلَالَةِ عَلَى مُلَازَمَةِ الصِّفَةِ لِلْمَوْصُوفِ مُذْ كَانَ قَابِلاً لَهَا عَلَى حَسَبِ مَا قَبْلَهَا ، وَأَمَّا مَا انْفَكَّ وَمَا بَرِحَ فَإِنْ كَانَتَا نَاقِصَتَيْنِ فَلِلدَّلَالَةِ أَيْضًا عَلَى مُلَازَمَةِ الصِّفَةِ لِلْمَوْصُوفِ مُذْ كَانَ قَابِلاً لَهَا عَلَى حَسَبِ مَا قَبْلَهَا ، فَإِنْ كَانَتَا تَامَّتَيْنِ فَلِلدَّلَالَةِ عَلَى بَقَاءِ الْفَاعِلِ فِي مَكَانٍ أَوْ عَلَى صِفَةٍ ، وَأَمَّا مَا دَامَ فَلِمُقَارَنَةِ الصِّفَةِ لِلْمَوْصُوفِ فِي الْحَالِ إِنْ كَانَتْ نَاقِصَةً ، وَإِنْ كَانَتْ تَامَّةً فَلِلدَّلَالَةِ عَلَى بَقَاءِ الْفَاعِلِ) .

(ش) هـذا آخر الحديث عن كل أداة على حدة وحكمها من حيث هى ناقصة أو تامة ، وكان قد تحدث قبل ذلك عن ثلاثة عشر فعلا وهو هنا يتحدث عن خمسة ليكون مجموع ما تحدث عنه وما ارتضاه لنفسه من الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر ثمانية عشر فعلا .

أما الخمسة الباقية فهى ما زال وما فتىء وما انفك وما برح وما دام ، وقد ذكر أن ما زال وما فتىء يأتيان ناقصتين ، وأن ما انفك وما برح وما دام تأتى ناقصة كما تأتى تامة ، وعلى ذلك فإن الثمانية عشر فعلا هى كالآتى فى حالتى النقصان والتمام :

ما يستعمل ناقصا أبداً وهو خمسة : ليس وما زال وما فتىء بكسر التاء وجاء وقعد فى المثلين .

ما يستعمل ناقصا وتاما وهو بقيتها .

والآن إلى الحديث عن الخمسة الباقية :

أما مازال فإنهـــا لاتستعمل إلا ناقصة ومعناها حينئذ ملازمة الصفة للموصوف منذ قبلها إلى زمن الإخبار فإذا قلت مازال زيد قائما فإن المعنى أن زيدا متصف بالقيام منذ قبله إلى زمن الإخبار عنه بذلك ، كما أنه متصف به بعد ذلك أيضا ، ومنه قوله : (وَلَقَدْ جَاءَكُمْ يُوسُفُ مِنْ قَبْلُ بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا زِلْتُمْ فِي شَكٍّ)[1] وقوله (وَلَا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ)[2] وقـــوله (وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ)[3] فالمعنى في الآية الأخيرة أن صفة الاختلاف ملازمة لهم منذ اتصفوا بها لم يتحولوا عنها حتى زمن الإخبار مع استمراره أيضا ، وزال الناقصة مضارعها يزال كما هو واضح من الأمثلة المذكورة ، وأما زال بمعنى انتقل في الإثبات وما انتقل في النفى التي مضارعها يزول كقوله تعالى (إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا)[4] فلا علاقة لها بهذا الحديث .

وأما مافتىء بكسر التاء فهى أخت مازال لفظا في استعمالها ناقصة ، ومعنى في دلالتها على ملازمة الصفة للموصوف منذ قبلها إلى زمن الإخبار ، تقول : مافتىء زيد قاعدا ومعناه أنه منذ قعد لم ينتقل عن ذلك ، وهو مستمر فيه أيضا .

ومن ذلك الاستعمال قوله تعالى (قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ)[5] فالمعنى أن يعقوب منذ ذكر ابنه لم ينتقل عن ذلك أبدا وسيظل يذكره حتى يلتقى به (الاستمرار) .

---

(١) سورة غافر آية ٣٤ .
(٢) سورة البقرة آية ٢١٧ .
(٣) سورة هود آية ١١٨ .
(٤) سورة فاطر آية ٤١ .
(٥) سورة يوسف آية ٨٥ .

وأما ما انفك فلها استعمالان النقصان والتمام فإذا كانت ناقصة فإن معناها معنى مازال من ملازمة الخبر للاسم أو الصفة للموصوف تقول : ما انفك زيد يعمل أى هو ملازم للعمل ومستمر فيه ومنه قول الشاعر :

٣٥٦ — تَنفَكُّ تَسْمَعُ ما حَيِيـــتَ بِهالِكٍ حَتَّى تَـكُونَه[1]

ومعناه ملازمة الإنسان اسماع هالك بعد آخر منذ وجد حتى يكون هو الهالك وإذا كانت تامة فإن لها معنيين :

الأول : بقاء الفاعل على مكان تقول : ما انفك زيد عن وطنه ، أو بقاؤه على صفة تقول : ما انفك زيد عن العلم ، والمعنى عدم إنتقاله عن وطنه وعن طلبه العلم .

الثانى : أن تـكون فعل المطاوعة لفك تقول فـكـكت الشركة فانفـكت أو ما انفـكت أى فصلتها ، وتقول فـكـكت العبد أى أعتقته ومنه قوله تعالى (فَكُّ رَقَبَـةٍ)[2] أى عتق ، والمطاوعة منه ماسبق ومنه قوله تعالى (لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْـكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَـكِّينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ)[3] .

وأما ما برح فلها استعمالان أيضا : النقصان والتمام .

---

(١) البيت من مجزوء الـكامل وهو لشاعر يدعى خليفة بن براز وذكرت مراجعه بيتا آخر بعده وهو :

والمرء قـد يرجو الحيا ة مؤملا والموت دونه

وشاهده استعمال تنفك مضارع انفك مقصودا به الاستمرار والبيت فى معجم الشواهد ص ٣٨٩ .

(٢) سورة البلد آية ١٣ . (٣) سورة البينة آية ١ .

فإذا كانت ناقصة فإن معناها معنى الثلاثة السابقة وهى مازال ومافتىء ومانفك وهو ملازمة الصفة الموصوف مذ كان قابلا لها حتى زمن الإخبار وبعده تقول : مابرحت أطلب العلم ومابرحت أعمل من أجله ومنه قوله تعالى (قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى)[1] والمعنى ملازمتهم للعكوف على عبادة العجل منذ عبدوه حتى يرجع موسى إليهم .

وإذا كانت تامة فإن معناها الدلالة على بقاء الفاعل فى مكان أو على صفة : فمثال الأول قوله تعالى (فَلَنْ أَبْرَحَ الأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي) والمعنى أنا باق فيها حتى الإذن وتقول : مابرحت وطنى أى ماتركته . ومثال الثانى قوله تعالى (وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِفَتَاهُ لاَ أَبْرَحُ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِيَ حُقُباً)[2] والمعنى لا أبرح على صفة السير أى أنا باق على هذه الصفة حتى أبلغ مجمع البحرين فإذا بلغته وقفت عن السير .

الفصل الثامن عشر والأخير هو مادام وله استعمالان أيضا : النقصان والتمام وفى كل استعمال له معنى واحد :

فعند النقصان يكون معناه مقارنة الصفة الموصوف فى الحال ، أى مقارنة الخبر المبتدأ فى زمن الحال تقول : أقوم مادام زيد قائما ، والمعنى أقوم مابقى زيد مقارنا لهذه الصفة التى هو عليها من القيام ، ومثله أحبك مادمت مجتهدا ، والمعنى أحبك مابقيت مقارنا لهذه الصفة التى أنت عليها من الاجتهاد أى يتصل حبى باجتهادك فإذا زال اجتهادك زال حبى ، ومن ذلك قوله تعالى(وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُماً)[3] وقوله على لسان سيدنا عيسى (وَأَوْصَانِي بِالصَّلاَةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيّاً)[4] وقوله (إِنَّا لَنْ نَدْخُلَهَا

(١) سورة طه آية ٩١ . (٢) سورة الكهف آية ٦٠ .
(٣) سورة المائدة آية ٩٦ . (٤) سورة مريم آية ٣١ .

أَبَدًا مَا دَامُوا فِيهَا)[1] .

وعند التمام يكون معناه الدلالة على بقاء الفاعل تقول :

أجتهد مادمت أى مابقيت وماحييت، والمعنى اتصال اجتهادى مدة بقائى ومنه قوله تعالى (وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالأَرْضُ)[2] والمعنى : اتصال خلودهم فى الجنة مدة بقاء السموات والأرض وهو شىء أبدى .

---

(١) سورة المائدة آية ٢٤ .   (٢) سورة هود آية ١٠٨ .

(ص) قال ابن عصفور :

(وَلاَ تُفَارِقُ مَا زَالَ وَأَخَوَاتِهَا أَدَاةَ النَّفْيِ فِي حَالِ نُقْصَانِهَا إِمَّا مَلْفُوظاً بِهَا وَإِمَّا مُقَدَّرَةً ، وَأَنَّهَا لاَ تُحْذَفُ مِنْهَا الأَدَاةُ إِلاَّ فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ فِي جَوَابِ الْقَسَمِ قَالَ اللهُ تَعَالَى : تَاللهِ تَفْتَأُ ، وَلاَ تُحْذَفُهَا مِمَّا عَدَا ذَلِكَ إِلاَّ فِي الشِّعْرِ نَحْوَ قَوْلِهِ :

فَلاَ وَأَبِي دَهْمَاءَ زَالَتْ عَزِيزَةً عَلَى قَوْمِهَا مَا فَتَّلَ الزَّنْدَ قَادِحُ

وَقَدِ اسْتُعْمِلَتْ بَرِحَ نَاقِصَةً بِغَيْرِ أَدَاةِ نَفْيٍ لاَ فِي اللَّفْظِ وَلاَ فِي التَّقْدِيرِ وَذَلِكَ قَلِيلٌ جِدًّا قَالَ الشَّاعِرُ :

وَأَبْرَحُ مَا أَدَامَ اللهُ قَوْمِي بِحَمْدِ اللهِ مُنْتَطِقاً مُجِيداً)

(ش) لما انتهى من ذكر هذا النوع من الأفعال مفصلا وحكم كل واحد منه من حيث النقصان والتمام ، شرع يبين أحكاما عامة تشملها كلها فكان أول حكم ذكره هو دخول أدوات النفي عليها .

يقول ابن عصفور : هذه الأفعال تنقسم ثلاثة أقسام : قسم لا تدخل عليه أداة النفي وهو جاء وقعد وليس وما دام .

أما جاء وقعد فلا يستعملان إلا كما سمعا لما تقدم من أن الكلام الذي استعملتا فيه جرى مجرى الأمثال فلا يغير عما وضع له .

وأما ليس فلأنها للنفي فكرهوا لذلك دخول أداة النفي عليها .

وأما ما دام فلأنها دخلت عليها ما المصدرية ، وما المصدرية لا تدخل عليها أداة النفي لأنها تتقدر مع ما بعدها بالمصدر ، وهو مفرد ، وما النافية لا تدخل إلا على جملة لا على مفرد .

وقسم يلزم أداة النفي إما ملفوظا بها وإما مقدرة ، وهي مازال ومانفك ومافتىء ومابرح ، وماعدا ذلك من أفعال هذا الباب يستعمل موجبا ومنفيا . انتهى كلام ابن عصفور[1] .

أما القسم الأول وهو مالا يستعمل إلا موجبا والثالث وهو ما يستعمل موجبا ومنفيا فهما واضحان .

أما القسم الثاني وهو مايلزم أداة النفي فهو موضوع حديثنا الآن ،وهذا القسم أفعال أربعة وهي مازال وما انفك ومافتىء ومابرح وقد أطلق عليه ابن عصفور في المتن مازال وأخواتها ، وإنما تآخت هذه الأفعال الأربعة في معناها حالة كونها ناقصة وهو ملازمة الصفة للموصوف مذ كان قابلا حتى زمن الإخبار .

وإنما لزمت هذه الأفعال أداة النفي لأنها بمعنى النفي وهو الزوال والانفكاك ، فإذا دخل عليها النفي انقلبت إثباتا ، ولذلك لم يجز : مازال زيد إلا قائما لأن ماقبل إلا مثبت ، وجاز ما كان زيد إلا قائما لأن ماقبل إلا منفي .

والنفي قد يكون بالحرف كما في قوله تعالى (لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ)[2] .

وقد يكون بالفعل كقول الشاعر :

٣٥٧ — لَيْسَ يَنْفَكُّ ذَا غِنًى وَاعْتِزَازِ
كُلُّ ذِي عِفَّةٍ مُقِلٌّ قَنُوعُ[3]

---

(١) شرح الجمل الكبير لابن عصفور : ج ١ ص ٣٨٧ .
(٢) سورة طه آية ٩١ .
(٣) البيت من بحر الخفيف لم تذكر مراجعه قائله ومعناه أن كل صاحب عفة =

فذا خبر ينفك منصوب بالألف وكل اسمها ونافيه ليس .

وقد يكون بالاسم كقول الشاعر :

٢٥٨ - غَيْرُ مُنفَكٍّ أسيرَ هَوًى
كُلُّ وَانٍ لَيْسَ يَعْتَبِرُ(١)

فأسير هوى خبر منفك ، وكل اسمها ، وقد سد مسد خبر غير ، ولا يلزم النفى بذاته بل يقوم مقامه النهى والدعاء بلا فى الماضى ، ولن فى المضارع ، وإنما قام النهى والدعاء مقام النفى لأن المطلوب بهما ترك الفعل وترك الفعل نفى ، فمثال النهى حين يدخل على أحد الأفعال الأربعة قول الشاعر :

٢٥٩ - صَاحِ شَمِّرْ وَلاَ تَزَلْ ذَاكِرَ المَوْ
تِ فَنِسْيَانُهُ ضَلاَلٌ مُبِينُ(٢)

ومثال الدعاء بلا داخلة على الماضى قول ذى الرمة :

= وإقلال وقناعة سيعيش عزيز النفس غنيا ، وليس فيه فعل ماض مهمل حملا على ما أو عامل واسمه ضمير الشأن ومثل فنوع نعتان لكل وشاهده تقدم النفى على ينفك والنافى هنا فعل والبيت فى معجم الشواهد ص ٢٣٤ .

(١) البيت من مجزوء المديد وهو لقائل مجهول ومعناه أن كل أسير لهواه لا يفكر بعقله سيظل بطيئا متأخرا :

وشاهده قوله : غير منفك أسير هوى حيث أعمل اسم الفاعل من انفك عمل كان مسبوقا بنفى بالاسم وهو غير ، والبيت فى معجم الشواهد ص ١٦٠ وفى شروح التسهيل .

(٢) البيت من بحر الخفيف وهو فى الوعظ لقائل مجهول ، وشاهده قوله : ولا تزل ذاكر الموت حيث اقترن الفعل تزل وهو أخو كان بلا الناهية وهو شرط فيه والنهى أخو النفى والبيت فى شرح التسهيل وفى معجم الشواهد ص ٣٩٠ .

٣٦٠ — أَلاَ يَا اسْلَمِى يَا دَارَمَىَّ عَلَى الْبِلاَ
وَلاَ زَالَ مُنْهَلاً بِجَرْعَائِكِ الْقَطْرُ[1]

ومثال الدعاء بأن فى المضارع — وقد اختاره ابن عصفور ومنعه الجمهور[2] — قول الشاعر وهو الأعشى :

٣٦١ — لَنْ تَزَالُوا كَذَلِكُمْ ثُمَّ لاَ زِلْتُ
لَكُمْ خَالِدًا خُلُودَ الْجِبَالِ[3]

وذكر ابن عصفور — وتبعه ابن مالك — أنه يجوز الفصل بين النافى والنفى[4] ومثل لذلك بقول الشاعر :

٣٦٢ — وَلاَ أَرَاهَا تَزَالُ ظَالِمَةً تُحْدِثُ لِى قَرْحَةً وَتَنْكَؤُهَا[5]

---

(١) البيت من بحر الطويل وهو لذى الرمة من قصيدة طويلة فى الغزل (ديوانه ص ٢٠٦) وقوله ألا يا اسلمى دعاء للدار وأصله يا هذه اسلمى والجرعاء الرملة المستوية التى لا تنبت شيئا والقطر هو المطر وشاهده اقتران زال بلا المقصود بها الدعاء وفيه شاهد آخر وهو حذف المنادى والبيت فى شروح التسهيل وفى معجم الشواهد ص ١٥٠

(٢) همع الهوامع ج ٢ ص ٣ .

(٣) البيت من بحر الخفيف من قصيدة طويلة للأعشى يمدح بها الأسودين المنذر ومطلعها :

ما بكاء الكبير بالأطلال وسؤالي وما ترد سؤالي

وهى فى ديوان الأعشى ص ١٦٣ وفيها كثير من الشواهد : وأما شاهد البيت هنا فهو قوله : لن تزالوا كذلكم حيث جاءت لن مقصودا بها الدعاء داخلة على تزال العاملة عمل إن على ما ذهب إليه ابن عصفور والبيت فى معجم الشواهد ص ٢٢٣ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ورقة ٥٥ ؛ شرح الجمل الكبير ج ١ ص ٣٨٧ .

(٥) البيت من بحر المنسرح قاله إبراهيم بن هرمة من قصيدة له فى الغزل أراد أن يتحدى بها اللغة فيهمزها كلها والقرحة : الجرح ، ونكأ القرحة : قشرها قبل أن تبرأ ، والمعنى أن حبيبته لا تعطيه ما يريد وشاهده الفصل بين لا النافية وتزال ...

قال : فأراها اعتراض بين لا وتزال والمعنى ولاتزال ظالمة فيما أرى ، وقال الآخر :

٣٦٣ — مَا خِلْتُنِي زِلْتُ بَعْدَكُمْ ضَمِنًا
أَشْكُو إِلَيْكُمْ حُمُوَّةَ الأَلَمِ [(١)]

وأجاز ابن عصفور وغيره حذف ذلك النافى ، واشترطوا لحذفه شروطا ثلاثة مجتمعة [(٢)] : أن يكون الفعل مضارعا ، وأن يكون فى جواب قسم ، وأن يكون النافى لا ، وينطبق ذلك على قوله تعالى (تَاللَّهِ تَفْتَأُ تذكر يوسف) [(٣)] فإن تقديره تالله لاتفتأ ، وفيه الشروط المذكورة ، ومن ذلك قول امرىء القيس :

٣٦٤ — فَقُلْتُ يَمِينُ اللهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا
وَلَوْ قَطَّعُوا رَأْسِي لَدَيْكِ وَأَوْصَالِي [(٤)]

أى لا أبرح . قال أبو حيان : ولايختص حذ لا بهذه الأفعال بل يجوز حذفها من كل مضارع منفى بها وقع فى جواب قسم [(٥)] .

= وهو قليل والبيت فى شروح التسهيل وفى معجم الشواهد ص ٢٢ والقصيدة فى ديوان إبراهيم بن هرمة ص ٤٨ وفى شرح مغنى اللبيب للسيوطى ٢/٨٢٦ .

(١) البيت من بحر المنسرح وهو لشاعر مجهول وفيه يشكو الهجر والسقم من الحبيب والضمن هو السقيم ، وحموة الألم شدته وشاهده كالذى قبله ، والبيت فى معجم الشواهد ص ٣٧٧ .

(٢) شرح التصريح : ١/١٨٥ . (٣) سورة يوسف آية ٨٥ .

(٤) البيت من بحر الطويل وهو لامرىء القيس وقد سبق الاستشهاد به فى باب المبتدأ (ص ٦٩٨ من هذا الكتاب) على أن يمين الله مبتدأ وخبره محذوف وجوبا، وشاهده هنا قوله : أبرح قاعدا حيث حذف النافى من أبرح الناسخ لأنه مضارع واقع فى جواب قسم .

(٥) التذييل فى تعليل التقريب لأبى حيان ص ١٠٢ (كتاب مطبوع) .

وإذا حذفت لا من هذه الأفعال دون استيفاء شروط الحذف كان الحذف شاذا ، ومن ذلك قول الشاعر :

٣٦٥ — تَنفكُّ تَسْمَعُ مَا حَيِيــتَ بِهَالِكٍ حَتَّى تَكُونَهْ(١)

وقول الآخر :

٣٦٦ — تزَالُ حِبَالٍ مُبْــرَمَاتٍ أُعِدُّهَا
لَهَا مَا مَشَى يَوْماً عَلَى خُفِّهِ الْجَمَلُ(٢)

وقول الثالث :

٣٦٧ — وَأَبْرَحُ مَا أَدَامَ اللهُ قَوْمِي
بِحَمْدِ اللهِ مُنْتَطِقاً مُجِيــدَا(٣)

وإنما شذت هذه الأبيات لحذف النافى دون قسم وإن وجد الشرطان الآخران .

---

(١) البيت من مجزوء الكامل وهو فى الوعظ والتذكير بالموت ، وقد سبق الاستشهاد به قريبا (ص ٩١٣ من هذا الكتاب) وشاهده هنا قريب من شاهده هناك حيث عملت تنفك عمل كان مع تقدير النافى شذوذا لعدم وجـود القسم وما فيه مصدرية ظرفية .

(٢) البيت من بحر الطويل وهو لليلى امرأة سالم بن قحفان من أبيات قالتها لزوجها عندما أنبها حين لامته على الكرم وبعد بيت الشاهد قولها عن الإبل :

فأعط ولا تبخل إذا جاء سائل فعندى لها عقل وقد زالت الملل

وشاهده حذف لا النافية من تزال شذوذا ، والبيت فى شروح التسهيل وفى معجم الشواهد ص ٢٥٩ .

(٣) البيت من بحر الوفر وهو لخداش بن زهير فى الفخر ، ومعنى منتطقا أى ينطق الصواب فى الثناء على قومه وشاهده سقوط النفى من أبرح مضارع مابرح أخت كان شذوذا لعدم القسم ، والبيت فى معجم الشواهد ص ٩٧ .

وأما قول الشاعر وهو تميم بن مقبل :

٣٦٨ — لَعَمْرُ أَبِي دَهْمَاء زَالَتْ عَزِيزَةً
عَلَى قَوْمِهَا مَا فَتَّــلَ الزَّنْدَ قَادِحُ[1]

فهو شاذ لأنه أراد مازالت فحذف النافى مع الفعل الماضى ، وإن جاء بعد قسم .

وقد ذكر ابن عصفور البيت الأخير فى كتابه ضرائر الشعر وقال : إن به حذف ما النافية وهو قليل جداً[2] ، كما ذكر ابن مالك فى هذا الموضع الأبيات السابقة كلها ولم يحكم لها بالشذوذ ، أى لم يشترط الشروط السابقة لحذف النافى ، وإنما ذكر أن النفى قد يكون مذكورا وهو الغالب وقد يكون محذوفا ثم مثل بها ، وقد أنشد البيت الأخير برواية أخرى هى التى أنشدها ابن عصفور فى المقرب وهى قوله :

فَلَا وَأَبِي دَهْمَاء زَالَتْ عَزِيزَةً عَلَى قَوْمِهَا . . الخ

وذكر أن الشاعر فصل بين لا والفعــــل زال بالقسم ، وأن الفصل بينهما جائز[3] .

والبيت أيضا على ما أنشده ابن عصفور فى المقرب شاذ لحذف النفى دون الفعل المضارع .

---

(١) البيت من بحر الطويل وهو لتميم بن أبى بن مقبل فى الغزل ، ودهماء اسم معشوقته ، وفتل الزند : أداره بكفه ليشتعل فيه النار ، والقادح من يفعل ذلك ، وشاهده شذوذ العمل زال فى عمله كان وذلك لحذف النفى منه وهو ماض .

والبيت فى شروح التسهيل وفى معجم الشواهد ص ٨٤ .

(٢) ضرائر الشعر ص ١٥٦ ، (كتاب مطبوع) .

(٣) انظر ذلك كله فى شرح التسهيل لابن مالك (مخطوط بدار الكتب ١٠ نحو) ورقة ٥٥ .

(ص) قال ابن عصفور :

(وَلاَ يَجُوزُ دُخولُ إلاَّ فِي خَبَرِ مَا زَالَ وَأَخَوَاتِهَا ، وَسَائِرُ أَفعالِ هَذَا الْبَابِ إذَا كَانَتْ مَنْفِيَّةً جَازَ دُخُولُ إلاَّ فِي خَبَرِهَا مَا لَمْ تَكُنْ الأَخْبَارُ مُشْتَقَّةً مِنْ أَفْعَالٍ لاَ تَدْخُلُ إلاَّ فِي خَبَرِهَا تَقُولُ : مَا كَانَ زَيْدٌ إلاَّ قَائِماً وَلاَ تَقُول : مَا كَانَ زَيْدٌ إلاَّ مُنْفَكًّا قَائِماً .

وَأَفْعَالُ هَـذَا الْبَابِ كُلُّهَا مُتَصَرِّفَةٌ إلاَّ لَيْسَ وَمَا دَامَ وَقَعَدَ وَجَاءَ فِي الْمَثَلِ) .

(ش) هذا الحديث مفرع عن الموضوع السابق وذلك أنه قد ذكر قبل أن ما زال وأخواتها وهى ما فتىء وما انفك وما برح لا تبرح النفى أو شبهه أبداً ، إما ملفوظا به وهو الغالب وإما مقدراً بشروطه السابقة ، وقد ذكرنا علة لزوم النفى وهى أن هذه الأفعال الأربعة بمعنى النفى وهو الزوال والبراح ، فإذا دخل عليها النفى انقلبت إثباتا وهو المطلوب فقولك : ما زال زيد عالماً ، وما انفك زيد قائماً إيجاب فى المعنى ومعناه ثبوت الخبر .

ثم ذكر ابن عصفور هنا أنه لا يجوز اقتران خبر هذه الأفعال بإلا فلا تقول ما زال زيد إلا عالماً وما انفك زيد إلا قائما لأن إلا لا تدخل على الخبر إذا كان مثبتا حيث لا فائدة منها وإنما تدخل على الخبر إذا كان منفيا فتثبته تقول : ما محمد ناجح فتنفى الخبر ثم تدخل إلا فتثبته تقول : ما محمد إلا ناجح فإذا كان الخبر مثبتا حتما وهو أخبار هذه الأفعال فلا يجوز اقترانه بإلا ، وعليه فإن خبر غير الأفعال الأربعة السابقة إذا كان منفيا جاز دخول إلا عليه سواء كان النافى ليس أو غيره ، فمثال ليس أن تقول : ليس محمد مهملا وفيه نفى الخبر

فإذا قرنته بإلا صار موجبا تقول : ليس محمد إلا مهملا أى هو مهمل ، ومثال غير ليس فيه أن تقول : ما أصبح الجو معتدلا بنفى الخبر فإذا قرنته بإلاصار موجبا تقول : ما أصبح الجو إلا معتدلا أى هو معتدل ، وكذلك مازال وأخواتها أخبارها مثبتة فلا قيمة لإلا معها بالضبط كخبر غير هذه الأفعال إذا كان مثبتا فلا قيمة لإلا معه ، لاتقول كان محمد إلا مجتهدا ولا أصبح الجو إلا معتدلا ، ويقاس على إلا الباء فإنها خاصة بالخبر المنفى وعليه تقول : ليس محمد بمهمل وتقول : ما كان محمد بمهمل ، ولايجوز أن تقول : مازال محمد بمهمل .

هذا قولهم وهو إجماع ، وأما قول ذى الرمة فى وصف نوق يشد بعضها بعضا :

٣٦٩ — حَرَاجِيجُ مَا تَنفَكُّ إلاَّ مُنَاخَةً
عَلَى الْخَسْفِ أوْ نَرْمِى بِهَا بَلَدًا قَفْرَا[1]

فظاهره اقتران خبر ما تنفك بإلا وهو لايجوز وقد خرجوه على غير ذلك :

— قال ابن عصفور : مناخة حال وليس بخبر وتنفك تامة لاخبر لها كأنه قال : حراجيج (نوق) ماتنفك عن التقطير (شد بعضها بعضا ومنه القطار) إلا فى حال الإناخة على الخسف[2] . وقال أيضا : ويحتمل أن يريد ماتنفك عن

---

(١) البيت من بحر الطويل من قصيدة لذى الرمة غيلان بن عقبة وهى فى وصف الإبل والصحراء (ديوانه ص ١٧٢) وهو فى هذا البيت يصف إبلا هزيلة من طول السفر وكثرته ، وحراجيج جمع حرجوج وهو الناقة الضامرة ، مناخة على الخسف أى باقية على الجوع ، وشاهده : ما تنفك إلا مناخة حيث وقع فيه ما ظاهره أن خبر تنفك الناقصة مقترن بأداة الاستثناء وهو لايجوز وانظر ما ذكر فى الشرح . والبيت فى شروح التسهيل وفى معجم الشواهد ص ١٣٧ .

(٢) مثل المقرب لابن عصفور (ورقة ١٩) .

تعب السير إلا في حال إناختها إلى أن نرمي بها بلدا قفرا فحذفت الصفة لفهم المعنى وأو بمعنى إلى أن وسكنت الياء ضرورة[1].

- وقال ابن مالك : تنفك ناقصة وخبرها على الخسف ومناخة حال كأنه قال : ما تنفك كائنة على الخسف وهو الذل أو مرميا بها بلدا قفرا إلا في حال إناختها ، أو أن إلا زائدة كما قال ابن جني ، أو أن ذا الرمة أخطأ بإيقاع إلا موقعا لا تقع فيه[2] . كما ذكر أيضا تخريج ابن عصفور.

ثم قال ابن عصفور في المتن : (وَسَائِرُ أَفْعَالِ هَذَا البَابِ إِذَا كَانَتْ مَنْفِيَّةً جَازَ دُخُولُ إِلاَّ فِي خَبَرِهَا مَالَمْ تَكُنِ الأَخْبَارُ مُشْتَقَّةً مِنْ أَفْعَالٍ لاَ تَدْخُلُ إِلاَّ فِي خَبَرِهَا) وهو تفريع عن المسألة السابقة وذلك أنه قد قرر في هذه المسألة أمرين :

أولهما : أن خبر كان وأخواتها - غير مازال وأخواتها - إذا كان منفيا جاز دخول إلا عليه تقول : ما كان محمد إلا منطلقا ضاحكا.

ثانيهما : أن مازال وأخواتها لا تستعمل إلا منفية ، فإذا وقعت خبرا لكان المنفية وأخواتها لا يجوز اقترانها بإلا لأن إلا للاثبات أى لإيجاب الخبر والخبر يتحتم نفيه فدخول إلا فيه عبث لأنك بدخول إلا تكون قد استعملت موجبا مالا يستعمل إلا منفيا ، فلا يجوز أن تقول : ما كان زيد إلا زائلا ضاحكا ، وما أصبح عبد الله إلا منفكا منطلقا ، وما أضحى بكر إلا بارحا قائما لأن بارحا وزائلا ومنفكا لا تستعمل في الإيجاب ، ولكن يجوز أن تقول :

---

(١) شرح الجمل : ١/٣٩٩ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ورقة : ٥٨ .

ما كان زيد زائلا ضاحكا لأن ما إذا دخلت على هذه الأفعال نفت أخبارها فكأنك قلت : مازال زيد ضاحكا .

ثم إنه قد بقي في المسألة أمر مهم وهو أنه :

بعد دخول إلا على الخبر يظل الخبر منصوبا كما كان قبل دخولها تقول : ما كان محمد إلا مجتهدا كما تقول : كان محمد مجتهدا ، وفي القرآن الكريم (وَمَا كَانَ صَلاَتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلاَّ مُكَاءً وَتَصْدِيَةً)[1] لأنه لا يشترط في عمل كان وأخواتها من رفع الاسم ونصب الخبر إيجاب الخبر لأن الفعل لقوته يعمل موجبا ومنفيا قالوا : إلا ليس فإنه يجوز بعد إيجاب خبرها رفعه كما يجوز نصبه تقول : ليس محمد إلا مجتهد كما تقول : ليس محمد إلا مجتهدا ، وهم بذلك إنما يحملون الأصل على الفرع ، على غير المعهود ، وذلك أنهم لما أعملوا ما عمل ليس (وهم الحجازيون) اشترطوا نفي خبرها (مَا هَذَا بَشَراً)[2] فإذا انتقض النفي بإلا وجب رفع الخبر (مَا أَنْتُمْ إِلاَّ بَشَرٌ مِثْلُنَا)[3] فكذلك هنا إذا نفى الخبر وجب نصبه (ليس محمد مهملا) وإذا ثبت بالايجاز رفعه ونصبه (ليس محمد إلا مهملا وإلا مهمل) .

وعلى ذلك قالت العرب : (لَيْسَ الطِّيبُ إِلاَّ الْمِسْكُ) بنصب المسك ورفعه (وَلَيْسَ الْبِرُّ إِلاَّ الْعَمَلُ الصَّالِحُ) بنصب العمل الصالح ورفعه .

أما نصبه فواضح وهو على الخبرية للفعل الناسخ ، وأما رفعه فهو المشكل ، وقد اجتهد العلماء في تخريجه وخاصة مع وجود إلا ، وإنما اجتهدوا في تخريجه لتبقى لهم القاعدة سليمة وهي أن ليس تنصب الخبر منفيا كان أو مثبتا .

---

(١) سورة الأنفال آية ٣٥ .
(٢) سورة يوسف آية ٣١ .
(٣) سورة يس آية ١٥ .

قال أبو على الفارسى : له تخريجان :

أولهما : أن اسم ليس ضمير الشأن وجملة الطيب المسك خبرها ودخلت إلا فى غير موضعها لأنه كان ينبغى أن تدخل على الجملة التى هى الطيب المسك فتقول : ليس إلا الطيب المسك .

ورده ابن عصفور بأنه لم يثبت دخول إلا فى غير موضعها(١) .

ثانيهما : أن الطيب اسم ليس والمسك صفة له أو بدل والخبر محذوف والتقدير ليس الطيب فى الوجود إلا المسك ، وحذف خبر ليس لفهم المعنى قد يجىء قليلا كقوله :

٣٧٠ — لَهْفِى عَلَيْكَ لِلَهْفَةٍ مِنْ خَائِفٍ
يَبْغِى جِوَارَكَ حِينَ لَيْسَ مُجِيرُ(٢)

أى ليس فى الدنيا مجير .

ورد عليه ابن عصفور قائلا : وهذا الذى قاله أبو على باطل .

ثم خرجه تخريجا هو أشبه بمدفع صوت يؤدى الغرض بنشر الذعر والخوف وإن كان لا يصيب يقول :

---

(١) انظر فى رأى أبى على الفارسى ، ورده ، شرح الجمل الكبير : جـ١ ص٣٩٧ .

(٢) البيت من بحر الكامل قال صاحب الحماسة : ٩٥٠/٢ هو للتيمى عبد الله ابن أيوب شاعر مولد مدح الفضل بن يحيى وهو فى بيت الشاهد يرثى منصور بن زياد أحد وجوه الدولة العباسية وبعده :

أما القبور فإنهن أوانس ... بجوار قبرك والديار قبور

وشاهده واضح والبيت فى شروح التسهيل وفى معجم الشواهد ص ١٦٩ .

إن أبا عمرو بن العلاء قد نقل أنه ليس فى الدنيا حجازى إلا وهو ينصب فيقول : ليس زيد إلا قائماً ، ولا تميمى إلا وهو يرفع فيقول : ليس عمرو إلا ضاحك فإذا كان كذلك فلا ينبغى أن يتأول .

ومعناه : أنه إذا كان الكلامان أسلوبين عند العرب الفصحاء فهما صحيحان ولا ينبغى تخريج وجه أو ترجيحه على آخر .

والقصة التى أشار إليها ابن عصفور والتى بطلها أبو عمرو بن العلاء القائل : ليس فى الدنيا حجازى إلا وهو ينصب ولا تميمى إلا وهو يرفع هى كالآتى : أجتمع عيسى بن عمر الثقفى وأبو عمرو بن العلاء وتناظرا فى مسألة ليس الطيب إلا المسك فأجاز أبو عمرو بن العلاء فيه الرفع وأنكره عيسى الثقفى فقال له أبو عمرو : نمت وأدلج الناس ، ليس فى الأرض حجازى إلا وهو ينصب ولا تميمى إلا وهو يرفع فلما اختلفا احتكما إلى العرب فوجها خلفا الأحمر وأبا محمد اليزيدى إليهم فذهبا إلى بعض الحجازيين وجهدا أن يلقناه الرفع فلم يفعل وإلى بعض التميميين وجهدا أن يلقناه النصب فلم يفعل ، ثم رجعا وأخبرا بذلك عيسى وأبا عمرو بن العلاء فأخرج عيسى خاتمه من أصبعه ، ورمى به إلى أبى عمرو وقال : هو لك بهذا فقت الناس[1] .

ثم قال ابن عصفور فى متن المقرب: (وَأَفْعَالُ هَذَا البَابِ كُلُّهَا مُتَصَرِّفَةٌ إلاَّ لَيْسَ وَمَا دَامَ وَقَعَدَ وَجَاء فى المَثَلِ) .

وبيان ذلك أن العلماء قسموا هذه الأفعال التى ترفع المبتدأ وتنصب الخبر

---

(١) انظر فى القصة المذكورة : الأمالى لأبى على القالى : ٤٤/٣ الأشباه والنظائر للسيوطى : ٧٢/٣ ، التذييل والتكميل : ٥١٥/٢ ، شرح التسهيل لناظر الجيش : ١٣٧٣/١ .

وهي الثمانية عشر التي ذكرناها بالنسبة إلى التصرف وعدمه إلى ثلاثة أقسام :

- ماهو جامد أى يلزم الماضى فقط وهو الأربعة المذكورة فى المتن وهى ليس ومادام وقعد وجاء .

- وما يتصرف تصرفا ناقصا أي يأتى منه الماضى والمضارع فقط وقد يأتى منه اسم الفاعل وهو أربعة أفعال أخرى وهى مازال وأخواتها .

- وما يتصرف تصرفا كامـــلا وهو العشرة الأفعال الباقية وسنوضح ذلك كله .

أما الأفعال الجامدة وهى التى لا تكون إلا ماضية فقط فهى أربعة أفعال :

أولها : قعد : فى المثل المأثور عنهم وهو شحذ شفرته حتى قعدت كأنها حربة ، وورودها فى مثل يجعلها تقف عندما وردت فيه لأن الأمثال لا تتغير .

ثانيها : جاء فى المثل المأثور عنهم أيضا وهو قولهم : ما جاءت حاجتك وعلته ما سبق .

ثالثها : ليس : قال ابن عصفور : لم تتصرف لتمكن شبه الحرف منها حتى قال بعض النحويين : إنها حرف ألا ترى أنه لا مصدر لها فى موضع من المواضع وأنها مثل ما فى النفى ، وفى تخليص النفى لزمن الحال ، وما لا تتصرف فكذلك ليس ، كما أن ليس تشبه ليت فى الوزن فقد فارقت وزن الأفعال إلى وزن الحروف وليت لا تتصرف فكذلك تكون ليس التى فارقت وزن الأفعال إلى وزن الحروف[1] .

---

(١) شرح الجمل الكبير : ٣٨٣/١ .

رابعها : مادام : قال ابن عصفور فيها أيضا : هي لاتتصرف لأنها في معنى مالايتصرف ذلك أنك إذا قلت : أفعل هذا مادام زيد قائما كان للمعنى أفعل هذا إن دام زيد قائما ألا ترى أن الفعل المتقدم معلق على وجود الدوام في الموضعين فلما كانت في معنى شرط قد تقدمه مايدل على جوابه لم تكن إلا بصيغة الماضي ، لأن الفعل إذا كان كذلك إنما تكون صيغته للماضي تقول العرب : أنت ظالم إن فعلت ولاتقول : أنت ظالم إن لم تفعل[١] .

أما الأفعال التي تصرفت تصرفا ناقصا أي جاء منها الماضي والمضارع وقيس عليهما اسم الفاعل فقط فهي أربعة : مازال ومافتيء وما انفك ومابرح ويعبر عنها بزال وأخواتها .

فمن أمثلة الماضي منها قوله تعالى (فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ)[٢] وقوله : (فَمَا زِلْتُمْ فِي شَكٍّ مِمَّا جَاءَكُمْ بِهِ)[٣] ومن أمثلة المضارع قوله تعالى (وَلاَ يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ)[٤] وقوله (تَاللهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ)[٥] وقوله (لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ)[٦] ومن أمثلة اسم الفاعل قول الشاعر وهو الحسين بن مطير الأسدي[٧] :

---

(١) شرح الجمل الكبير : ٣٨٤/١ .

(٢) سورة الأنبياء آية ١٥ .

(٣) سورة غافر آية ٣٤ .

(٤) سورة البقرة آية ٢١٧ .

(٥) سورة يوسف آية ٨٥ .

(٦) سورة طه آية ٩١ .

(٧) من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية من فحول الشعراء فصيح متقدم في الرجز والقصيد مدح الخليفة المهدي كما مدح معن بن زائدة . (ترجمته في معجم الأدباء جـ ١٠ ص ١٦٧) .

٣٧١ - قَضَى اللهُ يا أسْمَاءُ أنْ لَسْتُ زَائِلاً
أُحِبُّكِ حَتَّى يُغْمِضَ الْعَيْنَ مُغْمِضُ[1]

فقوله : لست زائلا ليس ومعمولاها وقوله : زائلا أحبك هو اسم فاعل يعمل عمل الفعل فأما اسمه فهو ضمير المتكلم ، وأما خبره فهو جملة أحبك ومنه قول الآخر :

٣٧٢ - غَيْرُ مُنْفَكٍّ أسِيرَ هَوًى كُلُّ وَانٍ لَيْسَ يَعْتَبِرُ[2]

وإنما وقفت الأفعال السابقة عند الماضي والمضارع فقط ولم يأت منها الأمر لأنه يلزم لعملها عمل كان دخول النفي أو شبهه عليها والنفي وشبهه لا يدخلان الأمر لأن الأمر إيجاب فيتناقضان .

وأما الأفعال التي تصرفت تصرفا كاملا أي جاء منها الماضي والمضارع والأمر وقيس عليها اسم الفاعل كثيرا لأنه يعمل عمل الفعل المبني للمعلوم منها باطراد ويدل على الحدث مثلها ، فهي العشرة الأفعال الباقية وهي كان وأصبح وأمسى وأضحى وظل وبات وصار وغدا وراح وآض .

فمن أمثلة الماضي من بعضها قوله تعالى (وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا)[3] وقوله :

---

(١) البيت من بحر الطويل من قصيدة في الغزل الرقيق للحسين بن مطير الأسدي (مجالس ثعلب : ١/٢٢٠) ومعناه أن سيظل يحب معشوقته إلى أن يموت . وفي البيت ثلاثة نواسخ : أن المخففة من الثقيلة ولست وزائلا وشاهده عمل لست زائلا عمل مازلت ، والبيت في شروح التسهيل وفي معجم الشواهد ص ٢٠٤ .

(٢) البيت من مجزوء المديد وقد سبق الاستشهاد به قبل ذلك برقم ٣٠٨ من هذا الكتاب وشاهده هنا شاهده هناك وهو تقدم النفي بالاسم على منفك وهو اسم فاعل من انفك أخت كان ، وأسيرى هوى خبرها وكل وان اسمها مؤخرا .

(٣) سورة الفرقان آية ٥٤ .

(فَعَقَرُوهَا فَأَصْبَحُوا نَادِمِينَ)[1] وقوله : (وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحاً فَرَأَوْهُ مُصْفَرّاً لَظَلُّوا مِنْ بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ)[2] وقوله (وَغَدَوْا عَلَى حَرْدٍ قَادِرِينَ)[3] وقول الشاعر : (وَأَضْحَى يَهُدُّ كَالحِصَانِ أَجْرَدَا)[4] .

ومن أمثلة المضارع قوله تعالى : (وَلَمْ أَكُ بَغِيّاً)[5] وقوله في حق المتسرعين (فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ)[6] وقوله (إِنْ يَشَأْ يُسْكِنِ الرِّيحَ فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهْرِهِ)[7] وقوله (وَالَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّداً وَقِيَاماً)[8] وقوله صلى الله عليه وسلم (تَغْدُو خِمَاصاً وَتَرُوحُ بِطَاناً)[9] .

ومن أمثلة الأمر قوله تعالى (كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ)[10] وقول عبد الله بن مسعود (اغْدُ عَالِماً أَوْ مُتَعَلِّماً) وتقول لصاحبك : بت مجتهدا وظل عاملا وصر مجدا بعد الكسل .

ومثال اسم الفاعل قوله صلى الله عليه وسلم : (إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ كَائِنٌ لَكُمْ أَجْراً وَكَائِنٌ عَلَيْكُمْ وِزْراً)[11] وقول الشاعر :

٣٧٣ — وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي الْبَشَاشَةَ كَائِناً
أَخَاكَ إِذَا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِداً[12]

---

(١) سورة الشعراء آية ١٥٧ . (٢) سورة الروم آية ٥١ .
(٣) سورة القلم آية ٢٥ .
(٤) انظر البيت ومعناه والشاهد فيه ص ٨٦٢ من الكتاب .
(٥) سورة مريم آية ٢٠ (٦) سورة الحجرات آية ٦ .
(٩) مسند الإمام أحمد بن حنبل : ٣٠/١ ، سنن ابن ماجه ١٣٩٤/٢ ، وسنن الترمذي : ٥٧٣/٤ .
(١٠) سورة النساء آية ١٣٥ .
(١١) سنن الدارمي : ٤٣٤/٢ (كتاب فضائل القرآن) .
(١٢) البيت من بحر الطويل لشاعر مجهول يذكر أنه ليس كل من يبتسم إليك =

وتقول لصاحبك : أنت مصبح راغبا فى العلم ومضح للاستماع إليه وبائت فى مراجعته وصائر إلى النجاح إن شاء الله .

وقد سمع لهذه الأفعال مصادر أيضا فقالوا : مصدر كان الكون ومنه قول الشاعر :

٣٧٤ — بِبَذْلٍ وَحِلْمٍ سَادَ فِى قَوْمِهِ الْفَتَى
وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ (١)

وقالوا : مصدر أصبح وأضحى وأمسى الإصباح والإضحاء والإمساء .

ومصدر ظل ظلولا وبات بيتوتة وصار صيرورة وغدا غدوا وراح رواحا وآض أيضا .

وجميع هذه التصاريف إنما تعمل عمل الماضى فترفع الاسم وتنصب الخبر .

وهل يجوز الإتيان باسم المفعول من هذه الأفعال فتقول مكون وغير ذلك؟ منعه أبو على الفارسى وحجته أن هذه الأفعال لا تبنى للمجهول ، وما كان كذلك

لصاحبك وإنما صاحبك من يمينك . وشاهده استعمال اسم الفاعل من كان وهو كائن وعمله عملها . واسمه ضمير الموصول وأخاك خبره ، وتلفه بمعنى تجده وهى تنصب مفعولين ، والبيت فى شروح التسهيل وفى معجم الشواهد ص ٩٤ .

(١) البيت من بحر الطويل وهو لقائل مجهول أيضا يدعو إلى الكرم والحلم حتى يستطيع أن يسود الإنسان قومه ، والكرم والجود أمران يسيران . وشاهده استعمال مصدر كان وهو الكون وعمله عملها فى قوله وكونك إياه وهو مضاف إلى اسمه والضمير بعده الخبر : وقالوا إن المصدر لكان التامة فقط والمنصوب حال وهذا البيت يرد ذلك لأن الضمير لا يكون حالا ، وكون مبتدأ ويسير خبر مفرد له والبيت فى شروح التسهيل وفى معجم الشواهد ص ١٥٨ .

فلا يأتى منه اسم المفعول ، وأجازه الفراء على معنى كين قائم والسيرافى على معنى كين أى الحدث ، وسيبويه على معنى مكون[١] .

وضعف ذلك كله ابن عصفور وذكر أنه لامانع من قبول كين فى الدار ، ثم تقول : الدار مكون فيها كما ذهب سيبويه[٢] .

ويتفرع عن ذلك سؤال وهو : هل تدل هذه الأفعال على الحدث وهو المصدر كما دلت على الزمن ؟ الآراء فى ذلك ثلاثة :

رأى الجمهور وعلى رأسهم سيبويه[٣] والسيرافى[٤] والمبرد[٥] وتبعهم ابن مالك وهو أن هذه الأفعال تدل على الحدث وهى المصادر السابقه لها ، وقد عضد هذا الرأى ابن مالك بعشرة أوجه[٦] ملخصها أنها أفعال والأفعال وحدها هى الدالة على الحدث ، وأن هذا الحدث هو الذى يفرق بين معانى الأفعال ، وأن بعض هذه الأفعال يلزمه ما المصدرية ، وبعضها يجوز اقترانه بأن المصدرية ، وبعضها يبنى منه الأمر ، والأمر لا يبنى مما لا دلالة فيه على الحدث ، ثم إنه سمع لها جميعا مصادر والمصدر هو الحدث .

ولما كان الأمر كذلك وقد دلت هذه الأفعال على الحدث فلا مانع من تعلق الظرف والجار والمجرور بها كما فى قوله تعالى (أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَباً أَنْ

---

(١) انظر فى آراء هؤلاء العلماء شرح الجمل الكبير لابن عصفور : ١/٣٨٤ ، ٣٨٥

(٢) انظر كتاب سيبويه : ١/٤٦ . (٣) الكتاب لسيبويه : ١/٤٦ .

(٤) شرح كتاب سيبويه للسيرافى (رسالة دكتوراه بكلية اللغة ٢/٢٩٢ تحقيق دردير أبو السعود) .

(٥) المقتضب للمبرد : ٤/٨٦ .

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ورقة ٥٥ ، ٥٦ (مخطوط) .

أَوْ حَيْنَا إِلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ)[١] فأن أو حينا فى تأويل مصدر اسم كان وعجبا خبره وللناس متعلق بـكان .

ومنعه قوم منهم الفارسى وابن جنى والجرجانى وقالوا : إن هـذه الأفعال لمجرد الزمان وليست مأخوذة من حـدث ، ولذلك لم يلفظ لها بمصـدر كبقية الأفعال فأنت تقول : ضربت ضربا ، ولا يجوز لك أن تقول : كان زيد قائما كونا ولا أمسى إمساء[٢] .

وذهب ابن عصفور مذهبا ثالثا وهو أن هذه الأفعال مشتقة من أحداث لم ينطق بها ، وقد تقرر من كلامهم أنهم يستعملون الفروع (الأفعال) ويهملون الأصول (المصادر) وعليه فإن كان وأخواتها كبقية الأفعال مشتقة من حدث ولذلك يأتى منها الماضى والمضارع والأمر واسم الفاعل ، إلا أن النطق بهـذا الحدث مرفوض[٣] .

والرأيان الثانى والثالث مردودان وذلك لو رود مصادرها كبقية الأفعال وأنه لامانع من جواز كان زيد قائما كونا على ماذهب إليه السيرافى .

---

(١) سورة يونس آية ٢ وفى الآية تخريجات أخرى فى البحر المحيط ٥/٦٢٢ قيل إن للناس حال أو متعلق بعجبا .

(٢) انظر شرح اللمع لابن جنى ص ٨٢ (رسالة ماجستير بجامعة القاهرة) وانظر المقتصد فى شرح الايضاح جـ١ ص ٣٩٨

(٣) شرح الجمل الـكبير لابن عصفور جـ ١ ص ٣٨٥ ومابعدها .

(ص) قال ابن عصفور :

(وَهِيَ بِالنَّظَرِ إِلَى تَقْدِيمِ أَخْبَارِهَا عَلَيْهَا قِسْمَانِ : قِسْمٌ لاَ يَجُوزُ تَقْدِيمُ خَبَرِهِ عَلَيْهِ وَهُوَ مَادَامَ وَقَعَدَ فِي المَثَلِ وَمَا زَالَ وَأَخَوَاتُهَا مَا دَامَتْ مَنْفِيَّةً بِمَا وَبِلاَ فِي جَوَابِ قَسَمٍ .

وَقِسْمٌ يَجُوزُ تَقْدِيمُ خَبَرِهِ عَلَيْهِ وَهُوَ مَا بَقِيَ مِنَ الأَفْعَالِ مَا لَمْ يَعْرِضْ لَهُ عَارِضٌ يُوجِبُ تَقْدِيمَ الخَبَرِ أَوْ تَأْخِيرَهُ عَنْهُ وَهِيَ العَوَارِضُ الَّتِي أَوْجَبَتْ تَقْدِيمَ المَفْعُولِ عَلَى العَامِلِ أَوْ تَأْخِيرَهُ عَنْهُ مَا عَدَا انْفِصَالَ الضَّمِيرِ فَإِنَّهُ لاَ يُوجِبُ تَقْدِيمَ الخَبَرِ بَلْ يَجُوزُ : كَانَ إِيَّاهُ زَيْدٌ ، وَكَانَهُ زَيْدٌ وَالأَحْسَنُ الانْفِصَالُ قَالَ عُمَرُ بْنُ أَبِي رَبِيعَةَ :

لَئِنْ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا ... عَنِ العَهْدِ وَالإِنْسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ

وَمِمَّا جَاءَ مُتَّصِلاً قَوْلُ أَبِي الأَسْوَدِ :

فَإِنْ لاَ يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فَإِنَّهُ ... أَخُوهَا غَذَتْهُ أُمُّهُ بِلِبَانِهَا)

(ش) بعد أن بين ابن عصفور معانى هذه الأفعال وهى كان وأخواتها، وذكر شروطا لبعضها حتى تعمل عملها ، وبعد أن حكم عليها بأنها كلها متصرفة إلا ليس ومادام ، وقعد وجاء فيما استعملتا فيه من أمثال ، أراد هنا أن يذكر حكما عاما يشملها وهو تقديم أخبارها عليها هل يجوز أولا يجوز؟ أو يجوز فى بعضها ويمتنع فى بعضها الآخر ؟ وقبل أن نجيب على حكم تقديم الخبر فى هذا الباب نقول :

إن الترتيب الطبعى لأركان هذا الباب أن نبدأ أولا بالفعل لأنه العامل فيما بعده ثم يليه الاسم ، لأن كان وأخواتها داخلة عليه ، ثم يلى الخبر الاسم لأن

مرتبته التأخير عنهما ، ثم يلى الجميع معمول الخبر لأن مرتبته بعد العامل فيه ، وعلى ذلك جاءت الأساليب العربية، قال الله تعالى : (وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ كَانَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ)(١) وقال (فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ)(٢) وقال (أَوَلَوْ كَانَ الشَّيْطَانُ يَدْعُوهُمْ إِلَى عَذَابِ السَّعِيرِ)(٣) ، وإذ قد وقفنا على ذلك فإننا نقول :

إن للاسم موقعا يخالف فيه مرتبته ، وهو التقدم على الفعل ، وللخبر موقعين يخالف فيهما مرتبته وهما التقدم على الفعل والاسم معا وعلى الاسم وحده ، ولمعمول الخبر ثلاثة مواقع يخالف فيها مرتبته وهى التقدم على الفعل والاسم والخبر ، وهذه واحدة ، وعلى الاسم والخبر فقط وهذه الثانية ، وعلى الخبر وحده وهذه الثالثة.

ومخالفة الاسم موقعه ، وكذا الخبر ومعموله ، موضوع حديثه حتى آخر الباب.

أما مخالفة الاسم موقعه وهو التقدم على الفعل فقد قال فيه ابن عصفور : « وأفعال هذا الباب لا يجوز تقدم أسمائها عليها، فإن تقدمت عليها عادت مبتدأ ، وكان اسمها مضمرا فيها عائدا على المبتدأ وتكون الجملة من كان واسمها وخبرها فى موضع خبر المبتدأ ، وذلك نحو قولك زيد كان قائما، فاسم كان مضمر فيها يعود على زيد ، فإن ثنيت قلت : الزيدان كانا قائمين ، وإن جمعت قلت : الزيدون كانوا قائمين فتبرز الضمير فى التثنية والجمع »(٤) .

---

(١) سورة المائدة آية ٧٥ . (٢) سورة الكهف آية ٤٢ .

(٣) سورة لقمان آية ٢١ .

(٤) شرح الجمل الصغير ورقة ٣٧ (مخطوط بدار الكتب) وحقق رسالة دكتوراه بكلية البنات الإسلامية (جامعة الأزهر) .

أما تقديم الخبر على الفعل والاسم معا كأن تقول: قائما كان زيد، ومسافرا أصبح على فهو حديثه فى هذا الموضع وفيه تفصيل: يقول ابن عصفور: «وهذه الأفعال تنقسم بالنظر إلى تقديم أخبارها عليها ثلاثة أقسام، قسم اتفق النحويون على جواز تقديم خبره عليه، وقسم اتفق النحويون على امتناع تقديم خبره عليه، وقسم فيه خلاف: فمنهم من أجاز تقديم خبره عليه ومنهم من منع:

فالذى لا يجوز تقدم خبره مادام وقعد، أما مادام فلأن ما مصدرية فهى من قبيل الموصولات، ولا تتقدم الصلة على الموصول، فلا يجوز أن تقول: أقوم قائما مادام زيد، تريد أقوم مادام زيد قائما»[1] وقال الشيخ خالد أيضا: ولا يجوز توسط الخبر بين ما ودام على الصواب[2].

ثم قال ابن عصفور: «وأما قعد فلأنها لم تستعمل إلا فى كلام جرى مجرى المثل فلا يغير عما استعمل عليه من تأخير الخبر وذلك: شحذ شفرته حتى قعدت كأنها حربة»[3] وعلق ناظر الجيش على ذلك قائلا: وقد ذكر ابن عصفور مع مادام قعد أيضا وهو صحيح غير أن ذلك غير محتاج إليه، لأن قعد إنما استعملت هذا الاستعمال فى مكان واحد وهو جار مجرى المثل ولا شك أن الأمثال لا تغير بل تستعمل على حسب ما وردت[4].

ثم قال ابن عصفور: «أما ليس فالمانع من تقديم خبرها عليها أن من كان مذهبه فيها أنها حرف استدل بأن معمول الحرف لم يتقدم على الحرف فى موضع من المواضع، وأن من كان مذهبه أنها فعل استدل بأن الفعل إذا لم يتصرف فى

---

(١) شرح الجمل الكبير ج١ ص ٣٨٥ (٢) شرح التصريح على التوضيح ١/١٨٨.
(٣) شرح الجمل الكبير ج ١ ص ٣٨٥.
(٤) شرح التسهيل لناظر الجيش ١/١٢٢٠.

نفسه لم يتصرف فى معموله دليل ذلك فعل التعجب نحو ما أحسن زيدا ، لا يجوز زيدا ما أحسن ولا ما زيدا أحسن ، والذى يجيز التقديم احتج بالسماع ولولا ذلك لم يجز التقديم ، والذى يدل على ذلك من السماع قوله تعالى : ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[1] قال : ألا ترى أن يوم يأتيهم منصوب بخبر ليس الذى هو مصروف وقد تقدم عليه ، وتقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل ، فتقديم يوم يؤذن بتقديم مصروفا ، فثبت بهذا أن تقديم خبر ليس جائز»[2] . انتهى كلام ابن عصفور .

وأسند السيوطى كل رأى إلى صاحبه فقال وأما ليس فجمهور الكوفيين والمبرد والزجاج وابن برهان[3] وابن السراج والفارسى وابن أخته[4] والجرجانى[5] وأكثر المتأخرين منهم ابن مالك على المنع فيها قياسا على فعل التعجب وعسى ونعم وبئس بجامع عدم التصرف ، وأما من أجاز التقديم فهم البصريون ونسبه ابن جنى إلى الجمهور ، كما أجازه ابن برهان والزمخشرى

---

(١) سورة هود آية ٨ .　　(٢) شرح الجمل الكبير لابن عصفور ١/٣٨٦ .

(٣) بفتح الباء وهو أبو القاسم عبد الواحد بن على الأسدى العكبرى صاحب اللغة والنحو والتاريخ وأيام العرب ، كان شرسا مع تلاميذه إلا أنهم كانوا يحضرون مجالسة لعلمه . من مؤلفاته : شرح اللمع لابن جنى وهو مطبوع بالكويت فى جزأين توفى سنة ٤٥٦ هـ (بغية الوعاة ٢/١٢٠ – الأعلام ٤/٣٢٦) .

(٤) هو أبو الحسين محمد بن الحسين بن محمد بن عبد الوارث الفارسى ابن أخت أبى على الفارسى توفى سنة ٤٢١ هـ (بغية الوعاة ١/٩٤) .

(٥) هو أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجانى النحوى واضع أصول البلاغة وكبير أئمة البيان ، تصانيفه كثيرة منها فى البلاغة وهى دلائل الإعجاز وأسرار البيان ومنها فى النحو وهما شرحان للإيضاح وهما المقتصد والمغنى وغيرهما توفى سنة ٤٧٠ هـ (بغية الوعاة ٢/١٠٦) .

والشلوبين وابن عصفور[1] .

وقال ابن مالك : اختلف فى تقـديم خـبر ليس فأجازه قوم ومنعه قوم والمنع أحب إلى لشبه ليس بما فى النفى وعدم التصرف ، ولأن عسى لايتقـدم خبرها إجماعا لعدم تصرفها مع الاتفاق على فعليتها ، فليس أولى بذلك لمساواتها لها فى عدم التصرف مع الاختلاف على فعليتها[2] .

ورد ابن مالك دليل السماع فقال :

قولهم : لأن يوم معمول مصروفا ولايقـع المعمول إلا حيث يقع العامل ، لنا عليه أربعة أجوبة[3] :

الأول : أن المعمول قد يقع حيث لايقع العامل تقول : عمرا لاتهن ، وحقك لن أضيع ، فكما لايلزم من تقديم معمول المجزوم والمنصوب على لم ولن تقديمهما ، كذلك لايلزم من تقديم معمول خبر ليس تقديم الخبر .

الثانى : أن يجعل يوم منصوب بفعـل ، لأن قبله مايحبسه ، كأنه قال : يعرفون يوم يأتيهم ، وليس مصروفا جملة حالية أو مستأنفة .

الثالث : أن يكون يوم مبتدأ مبنى لإضافته إلى الجملة فذلك شائـع مع المضارع كشيوعه مع الماضى .

---

(١) الهمع للسيوطى ١/١١٧ ، وانظر المسألة بالتفصيل فى كتاب الإنصاف فى مسائل الخلاف للأنبارى (المسألة رقم ١٨) ١ / ١٦٠ وقد رجح فيها مذهب الكوفيين القائل بالمنع .

(٢) شرح الكافية الشافية ١/٣٩٧ (المتن والشرح لابن مالك) .

(٣) شرح التسهيل ورقة ٥٨ (المتن والشرح لابن مالك)

الرابع : أن نسلم أن انتصاب يوم مصروف لأن الظروف يتوسع فيها بما لايتوسع فى غيرها .

وأما تقديم خبر مازال وأخواتها ففيه تفصيل أيضا وهو : إما أن تنفى بما أو بغيرها ، فإن نفيت بما فذهب الجمهور فيها وتبعه ابن عصفور أنه لايجوز تقديم خبرها عليها ، قال ابن عصفور : لايقال قائما مازال زيد ولا عالما ما انفك زيد لأن ما النافية من حروف الصدور فلم يتقدم لذلك ما بعدها عليها[1] ، ثم قال : وكذلك لا الداخلة فى جواب القسم هى أيضا من حروف الصدور فكذلك لم يجز أن تقول : والله قائما لايزال زيد[2] .

وذهب الكوفيون وأبو الحسن بن كيسان إلى أنه يجوز تقديم خبر مازال عليها تقول : قائما مازال زيد .

قال ابن عصفور : الذى يجيز التقديم حجته أن زال وأخواتها وإن كانت منفية فى اللفظ فإنها موجبة فى المعنى (مازال زيد قائما هى معنى كان زيد قائما) فكما أن الفعل إذا كان موجبا يتقدم معموله عليه فكذلك هنا ، وأيضا فإن حروف النفى قد تنزل من هذه الأفعال منزلة الجزء من الكل فكأنه قد صار حرفا من حروف هذه الأفعال فكأنك لم تدخل على الفعل شيئا يمنع من تقديم المعمول .

ورده ابن عصفور قائلا : وهذا كله لاحجة فيه لأن العرب إنما تلحظ لفظ مالا معناها فى معنى التقديم ألا ترى أنك تقول : ما ضربت غير زيد ولا تقول :

---

(١) مثل المقرب ورقة ٢٠ (المقرب والمثل لابن عصفور) وانظر المسألة بالتفصيل فى كتاب الإنصاف للأنبارى (المسألة رقم ١٧) ١/١٥٥ .
(٢) مثل المقرب ورقة ٢٠ (مخطوط) .

غير زيد ماضربت ، وإن كان الضرب فى حق زيد موجبا ، وكذلك ما ضرب زيدا إلا عمرو لايجوز أن تقول : زيدا ما ضرب إلا عمرو ، وأما لزوم النفى لهذه الأفعال فهو مقو لمنع التقديم لأن المانع إذا كان غير لازم كان أضعف منه إذا كان لازما ، فالصحيح إذن منع تقديم معمول هذه الأفعال (١) .

وأما إذا كان النفى بغير ما بأن كان بلا غير واقعة فى جواب قسم أو بلن أو بلم مطلقا جاز التقديم عند الجميع تقول : عالما لم يزل زيد ، وقـــد مثلوا له بقول الشاعر :

٣٣٥ — مَهْ عاذِلِى فَهائِماً لَنْ أَبْرَحا
بِمِثْلِ أَوْ أَحْسَنَ مِنْ شَمْسِ الضُّحَى (٢)

ومثل له ابن مالك بقول الشاعر :

٢٣٦ — وَرَجِّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ
عَلَى السِّنِّ خَيْراً لاَ يَزَالُ يَزِيدُ (٣)

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور (الكبير) ٣٨٩/١ .

(٢) بيتان من الرجز المشطور مجهولا القائل ، ذلك الذى ينهى صاحبه عن لومه فى حبه لأنه يتركه لن فتاته أبدا لجمالها ، ومه : اسم فعل أمر بمعنى اكفف، وهائما خبر مقدم لأبرح أخت كان وهو موضع الشاهد ، وقدم الخبر وإن كان غير جائز فى أفعال الاستمرار لأن حرف النفى لن وأما الممتنع فهو ما ، والبيتان ليسا فى شروح التسهيل وهما فى معجم الشواهد ص ٤٥٧ .

(٣) البيت من بحر الطويل وهو لشاعر يدعى المعلوط القريعى وهو من الحـكم لأن صاحبه يقول : إذا رأيت إنسانا كلما زاد عمره زاد خيره فاعلم بأنه فاضل وشاهده واضح من النص المنقول عن ابن مالك فى الشرح ، واستشهد به شراح التسهيل فى باب الحروف العاملة عمل ليس على أن إن قد تزاد بعد ما بأنواعها النافية والموصولة =

ثم قال : أراد لا يزال يزيد على السن خيرا فقدم معمول يزيد وهو خبر يزال مع نفيها بلا ، وتقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل غالبا[١] .

ولكن لأى شىء امتنع تقديم الخبر مع ما ولم يمتنع مع لا ولن ولم ؟

قال ابن عصفور : الفرق أن لن لنفى مستقبل فهى مقابلة السين فى سيفعل فأجروها كذلك مجراها فى جواز التقديم ، ولم ولما لما صارتا ملازمتين للفعل أشبهتا ما جعل كالجزء منه وهو السين وسوف فجاز التقديم فيهما ولم يجز فى ما لأنها لا تلازم الفعل الذى نفى بها كما تلازم لم ولما ، ولا جعلت فى مقابلة ما هو كالجزء منه ومن الفعل ، وقد سبق بيان ذلك بالتفصيل فى باب الفاعل[٢] .

ونقل عن الفراء أنه يمنع تقديم خبر مازال عليها سواء كان النفى بما أو بغيرها[٣] .

وقد ثبت من هذا أن فى تقديم خبر مازال وأخوتها مذاهب ثلاثة : الجواز مطلقا وهو مذهب الكوفيين ، والمنع مطلقا وهو مذهب الفراء من الكوفيين ، والتفصيل بين أن يكون النافى ما فيمتنع أو غيرها من أدوات النفى فيجوز وهو مذهب البصريين وتبعه ابن عصفور .

وإذا كان منع تقديم الخبر على مازال وأخواتها بسبب ما فإنه إذا تقدم الخبر على زال وتأخر عن ما فإن ذلك جائز ، وعلى ذلك تقول : ما ساطعة زالت

= والمصدرية الظرفية كما فى بيت الشاهد وذلك فى قوله : ما إن رأيته البيت فى معجم الشواهد ص ١٠٣ .

(١) شرح الكافية الشافية لابن مالك ١/٣٩٩ .

(٢) انظر ص ١٦٣ ، ١٦٤ من الكتاب الذى بين يديك .

(٣) الهمع للسيوطى ١/١١٧ ، وشرح التسهيل لناظر الجيش ١/١٢٢١ وشرح التصريح ١/١٨٩ .

الشمس ، وأصله مازالت الشمس طالعة ، وإن منعه بعضهم ليس لعدم التصرف ولـكن لأن مازال وأخواتها ملازمة للنفى ، لـكن الأصح جوازه واختاره ابن مالك ، وغيره ، وسيأتى النص له .

وأما القسم الثالث وهو الأفعال التى يجوز تقديم أخبارها عليها بلا خلاف فهو سبعة أفعال وهى كان وأمسى وأصبح وأضحى وظل وبات وصار ، تقول مريضا كان زيد ، ومعا فى أصبح على ، ومسافرا أمسى عبد الله بتقديم الخبر وأصله التأخير .

ولـكن هل يتقدم الخبر على الأفعال السبعة المذكورة مثبتة ومنفية على السواء ؟ والجواب عليه أنه لايجوز تقـــدم خبر هذه الأفعال إذا كان منفيا بما فلا يجوز مريضا ما كان زيد ، ولا معاما فى أصبح على، وذلك لأن ما لها صدر الـكلام فلا يتقدمها شىء ،وأما إذا كان النفى بغيرها فإنه يجوز كما سبق الحديث عنه وتعليله فى زال وأخواتها وسيأتى توضيح لما النافية قريبا .

وقال أبو حيان فى هذا الموضع : يحتاج فى جواز تقديم خبر كان إلى صار عليها فى نحو قائما كان زيد إلى سماع من العرب ، ولم نجدهم ذكروا فى ذلك سماعا إلا ما يدل عليه قوله تعالى (كَذَلِكَ كُنتُمْ مِنْ قَبْلُ)[1] وقد قيل : إن كنتم تامة[2] .

ثم قال : وقد استدل بعضهم على جواز ذلك بقول الله عز وجل : (أَهَؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ)[3] وبقوله : (وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ)[4]

---

(١) سورة النساء آية ٩٤ .

(٢) ارتشاف الضرب ٢/٨٧ تحقيق د/ مصطفى النماس (جامعة الإزهر)

(٣) سورة سبأ آية ٤٠ . (٤) سورة الأعراف آية ١٧٧ .

وبقوله (قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ)(1) لأن تقـديم المعمول يؤذن بتقديم العامل(2) . وهو كلام معتدل واستدلال صحيح .

وأما قول ابن عصفور : (مَا لَمْ يَعْرِضْ لَهُ عَارِضٌ يُوجِبُ تَقْدِيمَ الخَبَرِ أَوْ تَأْخِيرَهُ عَنْهُ) فهو يشير بذلك إلى أن هناك مواضع يتحتم فيها تقديم الخبر وأخرى يتحتم فيها تأخيره وقـد أحال ذلك على مواضع تقـديم المفعول ومواضع تأخيره .

وإنما أحال الثانية وهى مواضع تقديم الخبر أو تأخيره على الأولى وهى مواضع تقديم المفعول أو تأخيره لأنه سبق أن ذكرنا أن كان وأخواتها تشبه الفعل المتعدى لواحد فهى تعمل عمله فى رفع اسم ونصب آخر كما أنه يرفع الفاعل وينصب المفعول ، وصار اسمها يشبه الفاعل وخبرها يشبه المفعول ، فإذا وجب تقديم المفعول لسبب وجب تقديم الخبر للسبب نفسه ، وإذا وجب تأخير المفعول لسبب آخر وجب تأخير الخبر لهذا السبب أيضا . وكان قد سبق له أن ذكر مواضع تقديم المفعول على عامله وجوبا وعدها خمسة ، ومواضع تأخيره عن عامله وجوبا وعدها عشرة(3) .

وأما مواضع تقديم الخبر هنا على الفعل فهى كالتالى :

١ — أن يكون الخبر اسم شرط أو مضافا إلى اسم شرط تقول : من تكن أكن ومثل من تكن أكن وأى حال تصر أصر، وفى القرآن الكريم

---

(١) سورة التوبة آية ٦٥ .

(٢) التذييل والتكميل ٢/٣٥٤ .

(٣) انظر ص ١٦١ وما بعدها من الكتاب الذى بين يديك .

(أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ)[1] وفيه (أَيْنَمَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمُ اللَّهُ جَمِيعًا)[2] فنى هذا كله جاء اسم الشرط خبرا مقدما وجوبا ، لأن أسماء الشرط لها الصدارة . وفى المفعول تقول : من تكرم أكرم .

٢ — أن يكون الخبر اسم استفهام أو مضافا إلى اسم استفهام تقول : أين كان على؟ كيف أصبح محمد؟ وكم كتابا صارت كتبك ، وابن من كنت؟

وفى القرآن الكريم (فَانْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ)[3] وفيه (أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ)[4] . فنى هذا كله جاء اسم الاستفهام خبرا مقدما وجوبا ، لأن أسماء الاستفهام لها الصدارة ، وفى المفعول تقول : كم كتابا اشتريت ؟ وكم كتابا قرأت ؟ .

٣ — أن يكون الخبر كم الخبرية تقول مفتخرا : كم كتاب صارت كتبى ، ومويحا : كم عام أصبح عمرى ، وفى المثالين جاءت كم خبرا مقدما وجوبا لأنها لها الصدارة ككم الاستفهامية ، وفى المفعول تقول : كم كتاب اشتريت .

وبقى فى تقديم المفعول به وجوبا مسألة وهى ما إذا كان المفعول ضميرا منفصلا لو تأخر لزم اتصاله وذلك كقوله تعالى (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ)[5] فإن إرادة الحصر أوجبت تقديم المفعول الذى تبعه انفصاله فإذا كان خبر كان أو إحدى أخواتها ضميرا منفصلا لم يجب تقديمه بل يجوز تأخيره متصلا بالفعل ومنفصلا عنه ، والأحسن الانفصال .

---

(١) سورة النساء آية ٧٨ .
(٢) سورة البقرة آية ١٤٨ .
(٣) سورة النحل آية ٣٦ .
(٤) سورة غافر آية ٢١ .
(٥) سورة الفاتحة آية ٥ .

فمثال اتصاله وهو حسن قول أبي الأسود الدؤلي(١) :

٣٧٧ — فَإِنْ لاَ يَكُنْهَا أَو تَكُنْهُ فَإِنَّهُ
أَخُـــوهَا غَذَتْهُ أُمُّهُ بِلِبَانِهَا(٢)

فقال : يكنها وتكنه بتأخير الضمير واتصاله .

ومن شواهده أيضا قوله صلى الله عليه وسلم مخاطبا عمر بن الخطاب في ابن صياد وقد آذى النبي صلى الله عليه وسلم : إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْهِ ، وَإِلاَّ يَكُنْهُ فَلاَ خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ(٣) .

ومثال انفصاله وهو أحسن قول عمر بن أبي ربيعة :

٣٧٨ — لَئِنْ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا
عَنِ الْعَهْدِ وَالإِنْسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ(٤)

---

(١) هو ظالم بن عمرو بن سفيان من الدئل وهو بطن من كنانة . أول من وضع العربية وأسس علم النحو بإشارة من علي بن أبي طالب ، كما أنه أول من ضبط المصحف بالشكل ، وكان نقطا أول الأمر من أعلى ومن أسفل ثم طورها الخليل بعد ذلك إلى الحركات ، عاش في البصرة أيام علي بن أبي طالب حيث توفي سنة ٦٩ هـ (بغية الوعاة جـ ١ ص ٢٢) .

(٢) البيت من بحر الطويل ثاني بيتين لأبي الأسود قالهما لمولى له يشرب الخمر ويتاجر فاضطرب أمر البضاعة فقال له أبو الأسود :

دع الخمر يشربها الغواة فإنني رأيت أخاها مغنيا بمكانها

ويقصد بأخاها نبيذ الزبيب ، وشاهده قوله : يكنها أو تكنه فقد عامله معاملة الفعل التام مثل يضربها وتضربه في اتصال الضمير بالفعل . والبيت في معجم الشواهد ص ٤٠٠ .

(٣) الحديث في صحيح مسلم ١٨٩/٨ في كتاب الفتن وأشراط الساعة ، وفي مسند ابن حنبل ٢ / ١٤٨ .

(٤) البيت من بحر الطويل وهو لعمر بن أبي ربيعة من رائيته المشهورة (أمن

وقوله أيضا :

٢٧٩ — لَيْتَ إِيَّاىَ وَإِيَّا كَ وَلاَ نَخْشَى رَقِيباً(١)

فقال : إياه وإياى بتأخير الضمير وانفصاله .

وإذا أردت أن تقدمه منفصلا جاز ، وكان ذلك هو الأصل ، تقول : إياك كنت وصرت وهكذا . وهذا كله بخلاف المفعول به فلا يجوز تقديمه إلا منفصلا تقول : إياك ضربت .

وما اختاره ابن عصفور من أن الأحسن فى الضمير الواقع خبرا لكان مؤخرا الانفصال هو مذهب سيبويه وكثير من النحاة منهم الزمخشرى[٢] لأن حق الخبر الانفصال ، وليس للاتصال فيه دخل .

واختار ابن مالك فيه الاتصال ، لأنه الأصل فى كل ضمير منصوب يقول فى ألفيته فى هذا الأمر :

. . . . . وَاتِّصَالاَ أَخْتَارُ غَيْرِى اخْتَارَ الانْفِصَالاَ

وإنما لم يجب تقديم الضمير المنفصل حين يكون خبرا ووجب حين يكون مفعولا لأن المشبه لا يقوى قوة المشبه به فجاز فى الأول التقديم والتأخير ولم يجز فى الثانى إلا التقديم ، كما أن جهة الارتباط بين كان وخبرها منفكة غير متماسكة لجواز استغناء الخبر عن كان واستقلاله مع المبتدأ فجاز تأخيره

= آل نعم) وفى الغزل وشاهده واضح وهو فصل خبر كان عنها وهو ضمير الغيبة فى قوله لئن كان إياه والبيت فى معجم الشواهد ص ١٥٣ ، وفى شرح ديوان عمر ص ٩٤

(١) من مجزوء الرمل لعمر بن أبى ربيعة وشاهده كالذى قبله وأصله ليس إياى وإياك ، والبيت فى معجم الشواهد ص ٢٣ ، وفى شرح ديوان عمر ٤٨٥ .

(٢) كتاب سيبويه : ٢/٣٥٨ والمفصل للزمخشرى ص ١٣١ وما بعدها .

متصلا ، أما جهة الارتباط بين المفعول والفعل فهى قوية متماسكة فلا يستغنى المفعول عن فعله ، ولا يستقل مع الفاعل بكلام ، فإذا تأخر المفعول وجب اتصاله بفعله ، ولم يرض الفعل بوجوده منفصلا لشدة العلاقة بينهما ، فإذا انفصل عنه لغرض وجب تقديمه .

وأما مواضع تأخير الخبر وجوبا فى الأفعال التى يجوز تقديم خبرها عليها فهى أيضا مواضع تأخير المفعول عن عامله وجوبا أيضا ، وقد سبق أن ذكر الثانية وحصرها فى عشرة مواضع .

أما مسائل تأخير الخبر وجوبا فهى كالآتى :

١ — أن يقترن الفعل بأداة شرط تقول: متى كان زيد قائما قام عمرو ، ومتى أصبح على مسافرا سافر عمرو ، فلا يجوز أن تقول : قائما متى كان زيد قام عمرو ، ولا مسافرا متى أصبح على سافر عمرو بتقديم الخبر على أداة الشرط ، لأن أداة الشرط لها الصدارة فى الكلام ، لأنها تدل على نوعه فلا يجوز تقديم شىء عليها .

ولا يجوز أيضا توسيط الخبر بين الأداة والفعل ، فلا يجوز أن تقول متى قائما كان زيد قام عمرو ، ومتى مسافرا أصبح على سافر عمرو ، لأن أداة الشرط لا يليها إلا الفعل ، ما عدا إن فقد يجوز إن يليها الاسم مرفوعا أو منصوبا ، ويضمر له الرافع والناصب وعلى ذلك يجوز أن تقول هنا : إن مسافرا أصبح على سافر عمرو على أن يكون الخبر منصوبا بأصبح محذوفة دل عليها المذكورة ، والتقدير إن أصبح على مسافرا أصبح كما سبق أن بيناه فى باب الاشتغال .

٢ — أن يقترن الفعل بأداة استفهام ، تقول : أكان زيد قائما ؟ وهل

أصبح على مسافرا ؟ ولا يجوز أن تقول : قائما أكان زيد ، ولا مسافرا هل أصبح على ، لأن أدوات الاستفهام لها الصدارة فى الكلام أيضا .

لكن يجوز أن يليها الخبر فتقول : أقائما كان زيد ، وهل مسافرا أصبح على ، لأن أدوات الاستفهام يجوز دخولها على الاسم قليلا ، ولكن الأولى تأخير الخبر .

٣ — أن يقترن الفعل بما النافية ، تقول : ما كان زيد قائما ، وما أصبح على مسافرا ، ولا يجوز أن تقول : قائما ما كان زيد ، ولا مسافرا ما أصبح عمرو بتقديم الخبر على ما النافية ؛ لأن ما النافية من أدوات الصدر ، وبتقدم الخبر عليها تفقد صدارتها .

ولكن يجوز تقدم الخبر على الفعل وتأخره عن ما النافية تقول : ما قائما كان زيد ، وما مسافرا أصبح عمرو . قال ابن مالك[1] « ولا يمتنع توسيط الخبر بين ما وبين الفعل ، كما لم يمتنع مع مازال وأخواتها كقول الكميت :

٣٨٠ — طَرِبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبِيضِ أَطْرَبُ
وَلاَ لَعِباً مِــنِّى أَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ ؟[2]

---

(١) شرح الكافية الشافية لابن مالك ج ١ ص ٣٩٩ .

(١) البيت من بحر الطويل وهو للكميت بن زيد الأسدى وهو مطلع قصيدة يمدح بها آل البيت ويهجو بنى أمية (ديوان الكميت ص ١٥) وبيت الشاهد فى الوعظ والزجر وشاهده الفصل بين ما النافية ومدخولها فى قوله : وما شوقا إلى البيض أطرب ، واستشهد به بعضهم على تقدير همزة الاستفهام على رواية : وذو

كقول الراجز :

٣٨١ — مَاذَا صَبَابَةٍ عَهِدْتُ فِي الصِّبَا
فَكَيْفَ تَيَّمْتَ وَهِمْتَ أَشْيَبَا(١)

كما احتج ابنه على الفصل بين ما النافية والفعل بقوله صلى الله عليه وسلم : ما الفقر أخشى عليكم(٢) .

٤ — أن يقترن الفعل بلام التأكيد تقول : ليكونن زيد قائما ، وليصبحن على مسافرا ، لأن لام التأكيد أى القسم لها الصدارة فى الكلام ، وعلى ذلك فلا يجوز أن تقول : قائما ليكونن زيد ولا مسافرا ليصبحن على ، كما لا يجوز الفصل بالخبر بينها وبين الفعل فلا تقول : لمسافرا يصبحن على .

٥ — أن يقترن الفعل بأداة من أدوات التحضيض وهى هلا وألا ولوما تقول : هلا أصبحت متوكلا على الله ، وأمسيت شاكرا لله ، لأن الأدوات المذكورة لها الصدارة فى جملتها أيضا .

٦ — أن يكون الفعل صلة لموصول ، تقول : يعجبنى أن يكون العالم حافظا للقرآن ، ولا يجوز أن تقول : يعجبنى حافظا للقرآن يكون العالم ، لأن الصلة لا تتقدم على الموصول .

الشيب يلعب ، ومراجع البيت فى معجم الشواهد ص ٣٥ وليس فى شروح التسهيل .

(١) بيتان من الرجز المشطور مجهولا النسبة ، ولم يردا فى معجم الشواهد وقد استشهد بهما ابن مالك على جواز الفصل بين ما النافية ومدخولها فى قوله :

ماذا صبابة عهدت فى الصبا والبيتان ليسا فى معجم الشواهد

(٢) شرح ابن الناظم على الألفية ص ١٣٤ .

وكذلك لايجوز أن تقول : يعجبنى أن حافظا للقرآن يكون العالم بتقديم بعض الصلة على بعض ، لأن الموصول حرف عامل ، فإذا كان الموصول اسميا أوحرفيا غير عامل جاز تقديم الخبر على الفعل تقول : يعجبني الذى يكون حافظا للقرآن ، كما يجوز أن تقول : يعجبنى الذى حافظا للقرآن يكون[1] »

٧ — أن يقع الفعل صفة لموصوف تقول : يعجبنى عالم يكون حافظا للقرآن ، وقارئا يكون مجودا له فلا يجوز تقديم خبر كان ، لأن الصفة لا يتقدم شيء منها على الموصوف .

(١) انظر تفصيل ذلك ص ١٦٩ ، ١٧٠ من الكتاب الذى بين يديك .

(ص) قال ابن عصفور :

(وَيَنْقَسِمُ الْخَبَرُ بِالنَّظَرِ إِلَى تَقْدِيمِهِ عَلَى الاسْمِ وَتَأْخِيرِهِ عَنْهُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ :

قِسْمٌ يَلْزَمُ تَقْدِيمُهُ عَلَيْهِ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ ضَمِيراً مُتَّصِلاً وَالاسْمُ ظَاهِراً أَوْ يَكُونَ الاسْمُ نَكِرَةً لَا مُسَوِّغَ لِلابْتِدَاءِ بِهَا إِلَّا كَوْنُ خَبَرِهَا ظَرْفاً أَوْ مَجْرُوراً مُتَقَدِّماً عَلَيْهَا ، أَوْ يَكُونَ الاسْمُ مَقْرُوناً بِإِلَّا أَوْ فِي مَعْنَى الْمَقْرُونِ بِهَا ، أَوْ يَتَّصِلَ بِالاسْمِ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى شَيْءٍ فِي الْخَبَرِ .

وَقِسْمٌ يَلْزَمُ تَأْخِيرُهُ عَنْهُ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ ضَمِيراً مُتَّصِلاً وَالاسْمُ كَذَلِكَ ، أَوْ يُعْدَمَ الْفَارِقُ بَيْنَ الاسْمِ وَالْخَبَرِ ، أَوْ يَكُونَ الْخَبَرُ فِعْلاً مَرْفُوعُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ ، أَوْ يَكُونَ الْخَبَرُ مَقْرُوناً بِإِلَّا أَوْ فِي مَعْنَى الْمَقْرُونِ بِهَا .

وَقِسْمٌ أَنْتَ فِيهِ بِالْخِيَارِ وَهُوَ مَا عَدَا ذَلِكَ) .

(ش) هذا هو الشق الثانى فى حديثه عن الخبر ، وكان قد ذكر الشق الأول منه وهو تقديمه على الناسخ والاسم معا ، أما حديثه هنا فهو تقديمه على الاسم وحده أو بمعنى آخر توسطه بين الناسخ والاسم مخالفا بذلك موقعه وترتيبه الطبيعى بالنسبة لأركان هذا الباب وهو أن يكون بعد الناسخ والاسم .

وقد جعل أقسام الخبر بالنظر إلى تقديمه على الاسم وتأخيره عنه ثلاثة أقسام :

— وجوب تقديمه على الاسم ، وجعل ذلك فى مسائل ، ولا تخرج هذه المسائل التى يذكرها فى باب كان من تقديم الخبر على الاسم وجوبا عن مسائل

تقديم الخبر على المبتدأ وجوبا ، كما لا تخرج هذه المسائل أيضا عن مسائل تقديم المفعول على الفاعل وجوبا ، لأن منزلة الخبر مع الاسم في هذا الباب كمنزلة المفعول مع فاعله .

— وجوب تأخيره عن الاسم ، وجعل ذلك في مسائل أيضا ، ولا تخرج هذه المسائل عن مسائل تأخير الخبر عن المبتدأ وجوبا أو تأخير المفعول عن فاعله .

— جواز الوجهين وهما التقدم على الاسم والتأخر عنه ، وجعل ذلك فيما عدا مسائل القسمين السابقين .

أما مسائل وجوب التقديم أو بمعنى آخر مسائل توسط الخبر بين الفعل الناسخ والاسم فقد حصرها في أربعة مسائل ، وإنما بدأ بها ، لأن الخبر فيها أخذ مكانا غير مكانه واحتل موقعا غير موقعه .

المسألة الأولى : أن يكون الخبر ضميرا متصلا والاسم ظاهرا تقول : عمرو كانه زيد أي كان مثله زيد ، وتقول : كانك زيد أي كان مثلك زيد ، وتقول : كانني ولدي أي كان مثلي ولدي ، ففي هذا كله جاء الخبر ضميرا متصلا بالفعل والاسم ظاهرا فوجب تقديمه وتأخير الاسم ، بالضبط كما إذا كان المفعول ضميرا متصلا والفاعل اسما ظاهرا فيجب تقديم المفعول وتأخير الفاعل تقول : عمرو أكرمه زيد ، وأنت أكرمك زيد ، وأنا أكرمني ولدي .

إلا أن الفرق بين باب كان مع خبرها وباب الفعل مع مفعوله أن باب كان يجوز فيه اتصال الخبر وانفصاله (كانك زيد — كان إياك زيد) وباب الفعل يجب اتصال المفعول به (أكرمك زيد) ولا يجوز انفصاله ، وقد سبق تعليله قريبا ، وهو أن الخبر غير محتاج لكان احتياج المفعول لفعله فجاز الوجهان في الأول ، ووجب الاتصال في الثاني .

المسألة الثانية : أن يكون الاسم نكرة لامسوغ للابتداء بها إلا كون خبرها ظرفا أو مجرورا متقدما عليها ، وقد سبق أن بيناه فى باب المبتدأ وخبره فى الحديث عن مواضع الابتداء بالنكرة ، وعللنا تسويغ الابتداء بالنكرة فيه ، وهو أنه لمافات الاختصاص فى المبتدأ أرادوا أن يعوضوه فى الخبر وهو المجرور فى الجار والمجرور ، والمضاف إليه فى الظرف ، فكان اشتراطهم فى الخبر ماذكرناه من كونه ظرفا وجارا ومجرورا ، وعللنا تقديم الخبر فى هذه الحالة ، وهو أن تأخيره يوهم كونه نعتا ، لأن حاجة النكرة إلى نعت يخصصها أشد من حاجة المبتدأ إلى خبر ، وعلى ذلك تقول فى الدار رجل ، وعندك امرأة ، بتقديم الخبر لزوما فى المثالين .

فإذا أدخلت كان أو إحدى أخواتها على ماذكر بقى الحال على ماهو عليه من لزوم تقديم الخبر ، وفى القرآن الكريم فى حق صاحب الجنة الظالم : (وَكَانَ لَهُ ثَمَرٌ)[1] وفيه فى حق الملك الظالم أيضا : (وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا)[2] فالجار والمجرور والظرف خبران مقدمان وما بعدهما هو الاسم المرفوع .

ومن ذلك أيضا قوله تعالى : (إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ)[3] إلا أن ابن هشام قال فى هذه الآية وفى مثل قولك زيد كان له مال : « يجوز نقصان كان وتمامها وزيادتها وهو أضعفها ، قال ابن عصفور : باب زيادتها فى الشعر والظرف متعلق بها على التمام وباستقرار محذوف مرفوع

---

(١) سورة الكهف آية ٣٤ . (٢) سورة الكهف آية ٧٩ .

(٣) سورة ق آية ٣٧ .

على الزيادة ومنصوب على النقصان، إلا إن قدرت كان الناقصة ثانية فالاستقرار مرفوع لأنه خبرا لمبتدأ »[1] .

المسألة الثالثة : أن يكون الاسم مقرونا بإلا أو فى معنى المقرون بها تقول: ما كان الشاعر إلا شوقى ، ولم يكن الشاعر إلا شوقى ، وإنما كان الشاعر شوقى بنصب الشاعر خبرا لكان وتقديمه على الاسم لزوما ، والمراد حصر الشعر فى شوقى مبالغة وتجاهل المتنبى وحافظ وأبى العلاء .

ومن شواهد ذلك فى القرآن الكريم قوله تعالى : (وَمَا كَانَ قَوْلَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا)[2] وقوله (مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا)[3] وقوله (إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا)[4] فالخبر هو المنصوب المقدم والمصدر المؤول هو الاسم ، وإنما قدم الخبر لأن المراد حصره فى الاسم .

وقرىء برفع قولهم فى الآية الأولى ، وحجتهم فى الآية الثانية ، وقول المؤمنين فى الآية الثالثة على أن تكون أسماء لكان ، والمصدر هو الخبر[5] ، إلا أن الأول أولى لأن وقوع المصدر المؤول اسما لكان هو الكثير[6] .

---

(١) مغنى اللبيب لابن هشام : ٥٥٩/٢ (تحقيق محمد محى الدين) .

(٢) سورة آل عمران آية ١٤٧ .   (٣) سورة الجاثية آية ٢٥ .

(٤) سورة النور آية ٥١ .

(٥) القراءات بالرفع للحسن البصرى وانظر كتاب مختصر فى شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه ص ٢٢ ، ١٠٣ ، ١٣٨ .

(٦) انظر كتاب دراسات لأسلوب القرآن الكريم للشيخ عضيمة ج ١ ص ٣٦٥ من القسم الثالث .

وقال الزمخشري في الآية الثالثة : « عن الحسن قول المؤمنين بالرفـــع ، والنصب أقوى ، لأن أولى الاسمين بكونه اسما لـكان أوغلهما في التعريف ، وأن يقولوا أوغل لأنه لاسبيل عليه للتنـكير بخلاف قول المؤمنين »[1] .

ومثل الآيات السابقة قوله تعـالى : (فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلاَّ أَنْ قَالُوا)[2] .

وقد أجمع القراء السبعة على نصب جواب خبرا مقدما .

وقد سبق أن ذكرنا هذه المسألة في باب المبتدأ وقلنا : إنه إذا كان المبتدأ مقرونا بإلا وجب تقديم الخبر عليه ومثلنا لها بقول الله تعالى (مَا عَلَى الرَّسُولِ إِلاَّ الْبَلَاغُ)[3] كما ذكرناها في باب الفاعل ومثلنا لها بقول الله تعالى (إِنَّمَا يَخْشَى اللهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ)[4] .

وأما قول ابن عصفور في المتن: (أَوْ فِي مَعْنَى الْمَقْرُونِ بِإِلاَّ) فإنما يقصد به أن تـكون أداة الحصر إنما .

وقال أبو حيان بعد ذكر هذا الوضع[5] : « خلافا لأبي الحسن الأخفش فإنه يجيز : ليس إلا زيد قائما ، وما كان إلا زيـد قائما ، وإن كان الأحسن تأخر الاسم نحو قوله تعالى (مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلاَّ أَنْ قَالُوا) »[6] .

---

(١) الـكشاف للزمخشري : ٣/٢٤٩ .
(٢) سورة النمل آية ٥٦ . (٣) سورة المائدة آية ٩٩ .
(٤) سورة فاطر آية ٢٨ .
(٥) ارتشاف الضرب ٢/٨٥ .
(٦) سورة الجاثية آية ٢٥ .

المسألة الرابعة : أن يتصل بالاسم ضمير يعود على شيء فى الخبر ، وقد سبق أن ذكرنا هذه المسألة فى باب المبتدأ وخبره ومثلنا لها بقول الله تعالى : (أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا)[1] وذكرناها أيضا فى باب الفاعل ومفعوله ومثلنا لها بقول الله تعالى (وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ)[2] وعللنا تقدم الخبر — أو المفعول — بأنه يلزم من تأخيرها عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وهو لا يجوز فوجب التقدم .

ومن أمثلة ذلك فى هذا الموضع أن تقول : كان فى الدار صاحبها ، وليس فى تلك الديار أهلها ، ومازال عند هند حبيبها ففى هذه الأمثلة وغيرها جاء الخبر مقدما لزوما ليعود الضمير على متقدم فى اللفظ ، وإن كان متأخرا فى الرتبة وهو جائز ، وأحسن منه إذا عاد الضمير على متقدم فى اللفظ والرتبة (صَارَ حَبِيبُ هِنْدٍ بَعْلَهَا) .

وأما القسم الثانى من أقسام موضع الخبر فهو تأخيره لزوما عن الفعل والاسم ، وقد ذكره فى أربع مسائل أيضا :

الأولى : أن يكون كل من الاسم والخبر ضميرين متصلين وحينئذ يجب أن يكون الاسم أولا ثم يليه الخبر ، ذلك لأنهما إذا استويا فى الكيفية وجب مراعاة الرتبة والرتبة فى التقديم للاسم وعلى ذلك تقول : زيد كنته أى كنت مثله والمعين الناس أصبحته أو صرته ، فالضمير المقدم فى ذلك هو الاسم والمؤخر هو الخبر .

وعلى ذلك أيضا يكون الفاعل والمفعول إذا كانا ضميرين .

---

(١) سورة محمد آية ٢٥ . (٢) سورة البقرة آية ١٢٤ .

وإنما وجب تقديم المرفوع وتأخير المنصوب فى البابين ، لأن المرفوع باتصاله بعامله قد صار جزءا منه فلا يفصلهما شىء حتى لو كان الخبر فى الأول والمفعول فى الثانى ، وعلى ذلك وجب تأخيرهما .

المسألة الثانية : أن يعدم الفارق بين الاسمين ، وحينئذ يجب أن يكون المقدم هو الاسم والمؤخر هو الخبر ، ويعدم الفارق بخفاء القرينة اللفظية كأن يعرب كل منهما بحركات مقدرة ، أو خفاء القرينة المعنوية كأن يصلح كل منهما للحكم به فيكون خبرا ، والحكم عليه فيكون اسما تقول كان موسى عيسى أى مثله ، وكان هذا هذا أى مثله ، وكان أخى شريكى ، وصار صديقى عدوى ، فكل من الاسمين صالح لأن يكون مرفوعا اسما ومنصوبا خبرا ، وإذا اتفقا فى الكونية وجب مراعاة الرتبة والرتبة للاسم التقديم وللخبر التأخير فوجب تأخير الخبر .

وقد سبق بيان ذلك فى باب المبتدأ وباب الفاعل . وذكرنا هناك أنه إذا خفيت القرينة اللفظية والمعنوية وجب تقديم المبتدأ فى الأول تقول : أخى شريكى ، وتقديم الفاعل فى الثانى تقول : ضرب موسى عيسى .

ومن شواهد هذه المسألة فى القرآن الكريم قوله تعالى (فَمَا كَانَ دَعْوَاهُمْ إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا إِلَّا أَنْ قَالُوا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ)[1] .

قال أبو حيان : « دعواهم اسم كان وإلا أن قالوا الخبر وأجازوا العكس والأول هو الذى تقتضى نصوص المتأخرين ألا يجوز إلا هو ، فتكون دعواهم الاسم وإلا أن قالوا الخبر ، لأنه إذا لم يكن هناك قرينة لفظية ولا معنوية تبين الفاعل من المفعول وجب تقديم الفاعل وتأخير المفعول نحو ضرب موسى عيسى ،

(١) سورة الأعراف آية ٥ .

وكان وأخواتها مشبهة بالفعل الذي يتعدى إلى واحد وهنا لا يظهر فيهما مابين الاسم من الخبر فوجب أن يكون السابق هو الاسم واللاحق الخبر »[١] .

وذكر ابن الحاج فى نقده على المقرب أن هذا اللبس لا يلتفت إليه ، وقد أجاز الزجاج فى قوله تعالى (فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ)[٢] أنه جائز أن يكون تلك الاسم ودعواهم الخبر والعكس ولاخلاف فى ذلك بين النحويين[٣] .

ورد العلماء رأى ابن الحاج ورموه بالضعف ، وحكموا بأنه إذا التبس المبتدأ بالخبر والفاعل بالمفعول وجب أن يكون المقدم هو المرفوع من اسم أو فاعل والمؤخر هو المنصوب من خبر أو مفعول[٤] .

المسألة الثالثة : أن يكون الخبر فعلا مرفوعه ضمير مستتر فيه تقول : كان زيد يقوم وليس بكر يعمل فالاسم الظاهر اسم كان والفعل المضارع وفاعله الضمير المستتر العائد على الاسم الظاهر فى محل نصب خبر كان ، وكذلك المثال الثانى ، وهذا الخبر المذكور لا يجوز تقدمه على الاسم ، فلا تقول : كان يقوم زيد ، وليس يعمل بكر ، فإن ورد ما ظاهره ذلك قدر اسم كان ضمير الشأن والجملة من الفعل والفاعل الظاهر خبر كان .

هذا رأى ابن عصفور فى كتابه المقرب ، وهو واضح ، حيث جعل هذه المسألة من مسائل تأخير الخبر وجوبا ، ولكن النحاة لم تتفق كلمتهم على ذلك بل أجاز بعضهم تقدم الخبر فى هذه المسألة ، أجازوا أن تقول : كان يقوم زيد

---

(١) البحر المحيط : ٤/٢٦٩ .

(٢) سورة الأنبياء آية ١٥ .

(٣) ارتشاف الضرب لأبى حيان : جـ ٢ ص ٨٥ — ٨٦ .

(٤) حاشية الصبان جـ٢ ص٥٦ .

على أن يكون الاسم الظاهر اسم كان ، وجملة يقوم من المضارع وفاعله المستتر العائد على زيد المتقدم رتبة هي الخبر واختار هذا الرأى ابن مالك[١] .

ولكل وجهة هو موليها ، يقول ابن عصفور فى ذلك : « اختلف فى الخبر إذا كان فعلا فاعله مضمر : هل يجوز تقديمه (أولا) نحو كان يقوم زيد على أن يقوم فى موضع الخبر ؟

منهم من منع ذلك قياسا على المبتدأ والخبر فكما لا يجوز أن يقدم الخبر فى نحو زيد يقوم فكذلك هنا لأن أفعال هذا الباب داخلة على المبتدأ والخبر .

ومنهم من أجاز ، وحجته أن المانع من ذلك فى باب المبتدأ والخبر كون الفعل المتقدم عاملا لفظيا والابتداء عامل معنوى ، والعامل اللفظى أقوى من العامل المعنوى ولا شك أن كان وأخواتها من العوامل اللفظية فإذا تقدم الفعل على الاسم بعد هـــذه الأفعال لم يكن إعمالها فيه لازما لأن العرب إذا قدمت عاملين لفظيين قبل معمول ربما أعملت الأول وربما أعملت الثانى كما كان ذلك فى باب الإعمال (التنازع) »[٢] .

وقد ورد مثل هذا الأسلوب وهو تأخير الاسم الظاهر بعد الفعل الناسخ والفعل التام فى القرآن كثيرا وخرجوه على الوجهين السابقين ، قال تعالى : (فَلَمْ يَكُ يَنفَعُهُمْ إِيمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا)[٣] وقال (وَإِنْ كَانَ

---

(١) قال فى التسهيل ص ٥٢ ولا يلزم تأخير الخبر إذا كان جملة خلافا لقوم .

(٢) شرح الجمل الكبير لابن عصفور : ٣٩١/١ ، ٣٩٢ .

(٣) سورة غافر آية ٨٥

كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ)[١] وقال (وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ)[٢] .

قال أبو حيان فى إعراب الآية الأخيرة « قال الحوفى : اسم يكون أجلهم والخبر قد اقترب ، وقال الزمخشرى وغيره : اسم يكون ضمير الشأن وما أجازه الحوفى فيه خلاف فإذا قلت كان يقوم زيد فمن النحويين من زعم أن زيد اسم كان ويقوم الخبر ومنهم من منع ذلك ، والجواز اختيار ابن مالك والمنع اختيار ابن عصفور »[٣] .

ومع وضوح رأى ابن عصفور فى كتابه المقرب وضمه هذه المسألة لمسائل تأخير الخبر وجوبا إلا أنه قال فى شرح الجمل بعد أن عرض الرأيين السابقين وحجة كل فريق قال : « فالصحيح إذن تقديم الخبر على الاسم »[٤] .

المسألة الرابعة : أن يكون الخبر مقرونا بإلا أو فى معنى المقرون بها ، وقد سبق بيانه فى باب المبتدأ ومثلنا له بقول الله تعالى : (وما محمد إلا رسول)[٥] وذكرنا أنه يجب تأخير الخبر لزوما لأن المراد حصر المبتدأ فى الخبر أى قصر الموصوف على الصفة ولا يستفاد ذلك إلا بالتأخير ، وعلى ذلك فإذا دخلت كان أو إحدى أخواتها فى الأسلوب السابق وأمثاله وجب تأخير الخبر تقول : ما كان شوقى إلا شاعرا وما كان العقاد إلا أديبا ، والمعنى قصر شوقى على الشعر دون غيره من ألوان الفنون ، وكذلك قصر العقاد على الأدب دون غيره من أنواع العلوم .

ومن شواهد هذه المسألة فى القرآن الكريم قوله تعالى (وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ

---

(١) سورة الأنعام آية ٣٥ . (٢) سورة الأعراف آية ١٨٥ .

(٣) البحر المحيط : ٤/٤٣٣ . (٤) شرح الجمل لابن عصفور : ١/٣٩٢ .

(٥) سورة آل عمران آية ١٤٤ .

عِنْدَ الْبَيْتِ إِلاَّ مُكَاءً وَتَصْدِيَةً)[١] ومن ذلك أيضا قوله تعالى (إِنْ كَانَتْ إِلاَّ صَيْحَةً وَاحِدَةً)[٢] قرأ حفص وغيره الآية بنصب صيحة على أن تكون خبر كان واسمها الضمير المستتر المقصود به القيامة ، وقرأ أبو جعفر برفعها على أن كان تامة وصيحة فاعلها[٣] .

ومن شواهدها أيضا قوله (ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلاَّ أَنْ قَالُوا)[٤] وفى الآية أربع قراءات :

- رفع فتنتهم وتأنيث تكن (حفص) ورفع فتنتهم وتذكير تكن (حمزة والكسائى) أما الرفع فعلى أنها الاسم والمصدر الخبر ويكون المراد الحصر فى الاسم وأما التذكير فلأن الفتنة مؤنث مجازى .

- نصب فتنتهم وتأنيث تكن ونصبها وتذكير تكن أما النصب فعلى أنها الخبر والمصدر الاسم ويكون المراد حصر الخبر فى الاسم ، وأما التأنيث فعلى تأويل القول بالمقالة[٥] .

وأما القسم الثالث للخبر بعد قسمى وجوب التقديم ووجوب التأخير فهو جواز الوجهين أى التقديم والتأخير، تقول : كان زيد مريضا وكان مريضا زيد، وأصبح زيد مسافرا وأصبح مسافرا زيد ، ومن شواهده فى القرآن الكريم قوله تعالى : (وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ)[٦] وقوله (أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَباً أَنْ أَوْحَيْنَا)[٧] وقوله (لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ

---

(١) سورة الأنفال آية ٣٥ . (٢) سورة يس ٢٩ ، ٥٣ .
(٣) انظر كتاب مختصر فى شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه ص ١٢٥ .
(٤) سورة الأنعام : ٢٣
(٥) انظر فى القراءات المذكورة وتوجيهها البحر المحيط : ٤/٩٥ .
(٦) سورة الروم : ٤٧ : (٧) سورة يونس ٢ .

وَالْمَغْرِبِ)[1] قرأ حمزة وحفص بنصب البر خبرا مقدما والمصدر الاسم ، وقرأ باقى السبعة برفعها على أن تكون الاسم والمصدر الخبر .

وتوسط خبر كان وأخواتها جميعا جائز يستوى فى ذلك المتصرف منها وهو جميعها ماعدا ليس ومادام والجامد وهو ليس ومادام .

فمثال ليس ماذكر من الآية السابقة: ليس البر ..إلخ فى القراءة المذكورة ، ومثله أيضا قول الشاعر وهو السموأل مفتخرا :

٣٨٢ — سَلِى إِنْ جَهِلْتِ النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمُ
فَلَيْسَ سَـــوَاءً عَالِمٌ وَجَهُولُ[2]

ومثال مادام قول الآخر :

٣٨٣ — لاَ طِيبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنَغَّصَةً
لَذَّاتُهُ بِادِّكَارِ الْمَوْتِ وَالْهَرَمِ[3]

---

(١) سورة البقرة ١٧٧

(٢) البيت من بحر الطويل من قصيدة مشهورة للسموأل ، أكثرها فى الحكم والفخر وهى فى كثير من كتب الأدب (الأمالى لأبى على : ١/٢٦٩ ، وديوان الحماسة : ١/١٢٢ ، وديوانا عروة والسموأل ص ٩) وشاهده توسط خبر ليس بينها وبين اسمها فى قوله : فليس سواء عالم والبيت فى أكثر كتب النحو وفى معجم الشواهد ص ٣٦٨ .

(٣) البيت من بحر البسيط وهو فى الوعظة والتذكير بالموت لشاعر مجهول ، وبادكار أصله باذتكار ادغمت الذال فى الدال المبدلة من تاء الإفتعال ، وشاهده توسط خبر مادام بينها وبين اسمها فى قوله : ما دامت منغصة لذاته ، والبيت فى أكثر كتب النحو وفى معجم الشواهد ص ٣٦٨ .

وقد منع ابن درستويه توسط خبر ليس محتجا بأنها غير متصرفة فى نفسها فلا تتصرف فى معموليها كما أن ليس تشبه ما الحجازية وما الحجازية لايتقدم خبرها بل يجب تأخيره[1].

وهذا الرأى مردود بما ذكر من الشواهد السابقة.

كما منع ابن معط[2] توسط خبر مادام لجودها أيضا فجرت مجرى الأمثال، كما أن ما مصدرية وصلتها دام ومعمولاها وكأنه يريد الترتيب حتى آخر الصلة، يقول من ألفيته:

وَلاَ يَجُوزُ أَنْ تَقَــدَّمَ الْخَبَرْ
عَلَى اسْمِ مَادَامَ وَجَازَ فِى الأُخَرْ

وذكر مثل ذلك أيضا فى كتابة الفصول الخمسون[3].

ورد النحاة رأى ابن معط عليه يقول ابن مالك:

« ليس له فى ذلك متبوع بل هو مخالف المقيس والمسموع:

أما مخالفته للمقيس فبينة لأن توسيط خبر ليس جائز بإجماع مع أن فيها

---

(١) انظر فى رأى ابن درستويه: الهمع: ١/١١٧، شرح التصريح: ١/١٨٦ التذييل والتكميل ٢/٣٤٩.

(٢) هو أبو الحسين زين الدين يحيى بن عبد المعطى، ولد بالمغرب ورحل إلى دمشق ومصر، وكان إماما فى العربية ماهرا فى التأليف فيها ذكره ابن مالك فى ألفيته وأثنى عليه فيها:

وهو بسبق حائز تفضيلا مستوجب ثنائى الجميلا

له غير الألفية الفصول الخمسون والبديع فى صناعة الشعر توفى بالقاهرة سنة ١٢٨هـ (بغية الوعاة: ٢/٣٤٤).

(٣) الفصول الخمسون ص ٨١ طبعة عيسى الحلبى (محمود الطناحى).

مافي دام من عدم التصرف ، وتفوقها ضعفا بأن منع تصرفها لازم ومنع تصرف دام عارض ، ولأن ليس تشبه ما النافية معنى وتشبه ليت لفظا ، ولأن وسطها ياء ساكنة سالمة ومثل ذلك مفقود فى الأفعال فثبت بهذا زيادة ضعف ليس على ضعف دام وتوسيط خبر ليس لم يمتنع فأن لا يمتنع توسيط خبر دام انقصان ضعفها أحق وأولى »(١).

وبقية كلامه : أما مخالفته المسموع فقد ورد تقدم خبر مادام فى الشعر وذلك فى البيت الذى أوله : لا طِيبَ لِلعَيْشِ .. الخ وغيره .

ونختم هذا الموضوع بمسألة نقلها ابن عصفور عن الكوفيين ، وقبل أن نقف على هذا النقل نقول :

أجاز البصريون تقدم خبر كان وأخواتها عليها وتوسطه كما سبق أن شرحناه بالتفصيل تقول : قائما كان زيد ، وكان قائما زيد كما تقول : كان زيد قائما ، وفى الأمثلة الثلاثة فإن اسم كان هو الاسم الظاهر وقائما هو الخبر .

ويمنع الكوفيون تقدم خبر كان عليها كما يمنعون تقدم خبر المبتدأ عليه ، فإن ورد مثل قائم زيد جعلوا قائم مبتدأ وزيد فاعل سد مسد الخبر كما سبق أن بيناه .

أما إذا ورد مثل ذلك فى باب كان بأن قلت كان قائما زيد فقد جعلوا اسم كان ضمير الأمر والشأن ، وقائما خبرها ، وزيد مرفوع بقائم هذا مذهب الكسائى ، وذهب الفراء إلى أن الاسم ضمير الشأن أيضا وقائما خبره وزيد مرفوع بكان وقائما معا .

وقد انفرد ابن عصفور بشرح هذه المسألة بالتفصيل فى كتابه شرح الجمل

---

(١) شرح التسهيل ورقة : ٥٧ أ (مخطوط بدار الكتب — ١٠ ش نحو) .

الكبير[١] ، ونقله عنه شراح التسهيل بعده[٢] .

يقول ابن عصفور : « أهل الكوفة لايجيزون كان قائما زيد ولا قائما كان زيد على أن يكون فى قائم ضمير يعود على اسم كان المؤخرويكون قائما خبرا مقدما لأن ضمير الرفع عندهم لايتقدم على ما يعود عليه أصلا ، وأهل البصرة يقولون الضمير مرفوع بما النية به التأخير فيكون الضمير النية به التأخير أيضا كرافعه ، وإذا كان كذلك لم يمتنع تقديمه .

ولكن الكوفيين أجازوا تقديم قائم على زيد فيقولون كان قائما زيد على أن يكون خبر كان وزيد مرفوع به واسم كان ضمير الأمر والشأن ولايثنى قائم لرفعه الظاهر هذا مذهب الكسائى ومن أخذ بمذهبه وهو باطل عندنا لأن ضمير الأمر والشأن لايفسر إلا بجملة ، والاسم الرافع للظاهر هنا ليس بجملة .

وأجازه الفراء على أن يكون قائم خبرا لكان وزيد مرفوع بكان وقائم ولايثنى عنده لرفعه الظاهر مع أنه يتقدر بالفعل ، ألا ترى أنك تقول كان يقوم زيد وكان قام زيد ليكون فى معنى قائما زيد ، وهذا فاسد لأنه لايجوز إعمال عاملين فى معمول واحد .

وكذلك أجاز الكسائى أن تقول قائما كان زيد على أن يكون قائم خبرا مقدما قد رفع الظاهر وزيد مرفوع به وفى كان ضمير الأمر والشأن ولا يثنى قائم لرفعه الظاهر كما كان يفعل ذلك مع التوسط .

وأما الفراء فإن حكمه عنده مع التقديم حكمه مع التوسط إلا أنه يثنى قائما

---

(١) الكتاب المذكور ١/٣٩٤ ، ٣٩٥ .

(٢) انظر شرح التسهيل لناظر الجيش ١/١٢٣٠ والتذييل والتكميل ٢/٣٤٧، ٣٥٣

ويجمعه لأنه لا يسوغ فى محله الفعل فلا يقال قام كان زيد ولا يقوم كان زيد وهو فاسد لما تقدم[1] ، فإن جعلت قائما وأشباهه خلفا لموصوف جاز عندهم أن يكون خبرا مقدما ومتوسطا ويكون فيه إذ ذاك ضمير يعود على الموصوف المحذوف وتثنيه إذ ذاك وتجمعه فتقول : قائما كان زيد وكان قائما زيد والتقدير رجلا قائما كان زيد وكان رجلا قائما زيد .

قال : وهذا الذى ذهبوا إليه لا يجوز عندنا إلا إذا كانت الصفة خاصة فإن لم تكن خاصة لم يجز إقامتها مقام الموصوف » . انتهى كلام ابن عصفور فيما نقله عن الكوفيين فى هذه المسألة .

(١) وهو أن ضمير الأمر والشأن لا يفسر إلا بجملة والاسم والرافع الظاهر ليس بجملة .

(ص) قال ابن عصفور :

(وَإِذَا كَانَ لِلْخَبَرِ مَعْمُولٌ ، فَإِنْ قَدَّمْتَهُ وَحْدَهُ عَلَى الْخَبَرِ جَازَ مَا لَمْ يَكُنْ فِي الْخَبَرِ مَانِعٌ مِنَ الْمَوَانِعِ الَّتِي تَمْنَعُ مِنْ تَقْدِيمِ الْمَعْمُولِ عَلَى الْفِعْلِ .

وَإِنْ قَدَّمْتَهُ عَلَى الاسْمِ جَازَ إِنْ كَانَ ظَرْفاً أَوْ مَجْرُوراً وَلَمْ يَجُزْ فِيمَا عَدَا ذَلِكَ .

وَإِنْ قَدَّمْتَهُ عَلَى الْفِعْلِ جَازَ وَعَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ :

وَرَجِّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ   عَلَى السِّنِّ خَيْراً لاَ يَزَالُ يَزِيدُ

وَإِنْ قَدَّمْتَهُ مَعَ الْخَبَرِ عَلَى الاسْمِ فَلاَ يَخْلُو أَنْ يَكُونَ ظَرْفاً أَوْ مَجْرُوراً أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ ، فَإِنْ كَانَ ظَرْفاً أَوْ مَجْرُوراً جَازَ .

وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ وَلاَ يَخْلُو أَنْ يَكُونَ قَبْلَ الْخَبَرِ أَوْ بَعْدَهُ : فَإِنْ كَانَ قَبْلَهُ لَمْ يَجُزْ نَحْوَ قَوْلِكَ : كَانَ طَعَامَكَ آكِلاً زَيْدٌ وَإِنْ كَانَ بَعْدَهُ جَازَ نَحْوَ كَانَ آكِلاً طَعَامَكَ زَيْدٌ .

وَإِنْ قَدَّمْتَهُمَا عَلَى الْفِعْلِ لَمْ يَجُزْ إِلاَّ حَيْثُ يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْخَبَرِ وَحْدَهُ) .

(ش) هذا هو حديثه عن الركن الرابع والأخير من أركان هذا الباب وهو الحديث عن معمول الخبر ، وكان قد تحدث عن الفعل الناسخ وعن الاسم وعن الخبر .

وقد سبق أن ذكرنا أن الترتيب الطبعى لهذا الركن هو أن يكون بعد الفعل والاسم والخبر ، لأن هذه الثلاثة متلازمة فلا يفصلها شيء ، كما أن معمول الخبر معمول للخبر ورتبة المعمول بعد العامل .

وقد سبق أن ذكرنا أنه من الممكن أن يكون لهذا الركن الرابع مواقع أخرى ثلاثة :

أولها : أن يكون قبل الخبر .

ثانيها : أن يكون قبل الاسم والخبر معا .

ثالثها : أن يكون قبل الفعل الناسخ والاسم والخبر جميعاً ، فأيها يجوز وأيها لا يجوز ؟

كما أن هذا المعمول إما أن يكون ظرفا أو جاراً ومجروراً أو غير ذلك ، فأيها يجوز تقدمه أيضا وأيها لا يجوز ؟

كما أنه قد يتقدم معمول الخبر وحده على الاسم أو على الفعل ، أو يتقدم المعمول مع الخبر عليهما أو على أحدهما ولا بد أن يكون الاسم .

هذا ما سنشرحه بالتفصيل ، وقبل الحديث عن ذلك كله نشير إلى أمور هى من الأصول :

أولها : أنه لا يجوز أن تولى الفعل معمول غيره وتترك معموله .

الثانى : أنه لا يجوز أن تفصل بين العامل ومعموله بأجنبي .

الثالث : أنه لا يجوز أن تفصل بين العامل ومعموله بكثير من الكلام .

الرابع : أن الموانع التى توجب تأخير العامل الذى كان معمولا لآخر

هى التى توجب تأخير معموله ، وأنه إذا جاز تقديم هذا العامل جاز تقديم المعمول .

الخامس : أن الظرف والجار والمجرور وحدهما هما اللذان يجوز أن يقعا فى أى موقع من الكلام مقدما أو مؤخراً فلا حرج عليهما ولا ضرر منهما ، وإنما الحرج والضرر من غيرهما كالمفعول به إذا جاء مقدما أو مؤخراً .

وإذ قد وقفنا على هذه الأمور ، وأكدنا على هذه الأصول ، فإننا نقول : إن لمعمول الخبر فى باب كان حالتين ، ولكل حالة منهما أقسام :

الأولى : أن يتقدم وحده .

الثانية : أن يتقدم مع الخبر .

(حكم الحالة الأولى : وهى أن يتقدم المعمول وحده)

وتنقسم هذه الحالة إلى ثلاثة أقسام وهى مواقع المعمول بالنسبة للأركان الثلاثة وتلك الأقسام هى :

تقديمه على الخبر وحده ـ تقديمه على الاسم والخبر ـ تقديمه على الفعل والاسم والخبر .

أما القسم الأول : وهو تقديمه على الخبر وحده : فحكمه الجواز مطلقا أى كان المعمول ظرفا وجاراً ومجروراً أو غيرهما : فمثال الأول أن تقول : كان زيد (فى المسجد) معتكفا ، ومثال الثانى أن تقول : كان زيدٌ (طعامَكَ) آكلاً .

ولما كان الخبر عاملا فى المعمول وصار العامل كالفعل ـ بل هو فعل أحيانا ـ وكذلك كان المعمول كالمفعول ـ بل هو مفعول غالبا ـ وجب مراعاة

للموانع التى تمنع من تقديم المعمول على الفعل فإذا وجدت وجب تأخير معمول الخبر تقول : كان زيدٌ الضاربَ (عمراً) ، والمانع هنا اقتران الخبر بأل الموصولة التى لا يجوز تقدم شىء من صلتها عليها ، ومثل ذلك أن تقول : أصبح زيدٌ ما يأكلُ (طعامَكَ) فلا يجوز أن تقول : أصبح زيدٌ (طعامَكَ) ما يأكلُ لأن الخبر هنا مقترن بما النافية وما النافية لا يتقدم شىء من صلتها عليها .

ومن شواهد هذه المسألة وهى تقديم معمول الخبر عليه فى القرآن الكريم قوله تعالى : (وَمَا ظَلَمُونَا وَلَكِنْ كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ)[1] وقوله : (وَقَالَ شُرَكَاؤُهُمْ مَا كُنتُمْ إِيَّانَا تَعْبُدُونَ)[2] وقال : (تَبَرَّأْنَا إِلَيْكَ مَا كَانُوا إِيَّانَا يَعْبُدُونَ)[3] فاسم كان هو الضمير المتصل بها فى الآيات الثلاثة ، وخبرها الجملة الفعلية بعدها ، ومعمول الخبر هو ما سبق الجملة من اسم ظاهر فى الآية الأولى ، أو ضمير منفصل منصوب فى الآية الثانية والثالثة .

أما القسم الثانى : وهو تقديمه على الاسم والخبر وحدهما : فإن حكمه الجواز إن كان المعمول ظرفا أو جاراً ومجروراً ، والامتناع إن كان غير ذلك تقول : كان (فى المسجد) زيد معتكفا ولا تقول : كان (طعامك) زيد آكلا .

إما تعليل الجواز فى الأول فإن العرب قد اتسعت فى الظرف والجار

---

(١) سورة الأعراف آية ١٦٠ . (٢) سورة يونس آية ١٢٨ .
(٣) سورة القصص آية ٦٣ .

والمجرور وأجازت فيهما ما لا يجوز فى غيرهما من تقديم وتأخير وحذف وتقدير .

أما تعليل الامتناع فى الثانى فهو أنك أوليت الفعل وهو كان ما ليس بمعمول له وتركت معموله وهذا لا يجوز قال ابن عصفور : « قد تجنبت العرب مثل هذا فى المعانى كما تجنبته فى الألفاظ قال الشاعر :

٣٨٤ — كَمُرْضِعَةٍ أَوْلَادَ أُخْرَى وَضَيَّعَتْ

بَنِي بَطْنِهَا هَـذَا الضَّلَالُ عَنِ القَصْدِ[1]

فـكما سمت هذا النحو ضلالا كذلك تجنبته فى الألفاظ فإن جاء من ذلك شىء فى الشعر كان ضرورة يحفظ ولا يقاس عليه »[2] .

ومما ورد من ذلك أى من تقديم معمول الخبر وهو مفعول به على الاسم والخبر ، أو بمعنى آخر ولى معمول الخبر المذكور كان أو إحدى أخواتها ، قول الفرزدق يهجو جريرا :

---

(١) البيت من بحر الطويل من قصيدة نسبت لشاعر يدعى المعذل بن الفرخ العجلى وقيل لأبى الأخيل العجلى (شرح الحماسة المرزوقى ص ٧٢٩) والتى ترضع أولاد غيرها من الحيوانات وتترك أولادها إنما هى جهيزة أنثى الذئب فهى ترضع ولد الضبع وتترك ولدها ، ولا شاهد فى البيت من النحو وإنما جاء لمعنى وهـــو أن من طبيعة الأشياء أن تؤثر ما يخصها عن مالا يخصها .

(٢) شرح الجمل : ١/٣٩٢ .

٣٨٥ — قَنَافِذُ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ
بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا[1]

فأولى كان إيام وهو معمول عود ضرورة ، وعطية الاسم .

ومن ذلك قول الآخر وهو حميد الأرقط[2] فى هجاء قوم نهمين :

٣٨٦ — فَأَصْبَحُوا وَالنَّوى عَالِى مُعَرَّسِهِمْ
وَلَيْسَ كُلَّ النَّوَى تُلْقِى المَسَاكِينُ[3]

---

(١) البيت من بحر الطويل من قصيدة للفرزدق يهجو فيها جريرا وقومه وهى مليئة بالغريب وانظرها فى ديوانه جـ ١ ص ١٨١ والقنافذ جمع قنفذ بضمتين وهو الحيوان المعروف ، وهداجون من الهدج وهو السير السريع والمعنى أنهم يسيرون بالليل للسرقة والفجور علمهم ذلك زعيمهم وهو عطية أبو جرير وفى البيت كلام كثير فى الشرح وهو واضح .

والبيت فى شروح التسهيل وفى معجم الشواهد ص ٩٤ .

(٢) هو حميد بن مالك الارقط والأخير لقب له لقب به لآثار كانت فى وجهه شاعر إسلامى مجيد، شعره جزيل فيه كثير من الغريب ، عده الجاحظ من بخلاء العرب الأربعة ثانيهم الحطيئة وبعدها أبو الأسود الدؤلى وخالد بن صفوان (ترجمته فى معجم الأدباء ١١/١٣) .

(٣) البيت من بحر البسيط لحميد بن مالك الأرقط فى هجاء قوم نزلوا عليه فقدم لهم تمرا فأكلوه كله حتى أكل بعضهم نواه

وشاهده كسابقه وهو إيلاء معمول الخبر ليس وهو غير جائز عند البصريين وخرجوه على جعل الاسم ضمير الشان .

وروى البيت برفع كل لتكون اسم ليس وجملة تلقى المساكين فعل وفاعل خبرها على حذف الرابط .

والبيت فى شروح التسهيل ومراجعه كثيرة فى معجم الشواهد ص ٢٢٩ .

فأولى ليس كلا وهو معمول تلقى والمساكين هو الاسم ، كما أنه فى هذا البيت قدم الخبر مع معموله على الاسم عكس الأول الذى تأخر فيه الخبر ولكن فيهما ولى معمول الخبر الناسخ .

وقد خرج البصريون هذين الشاهدين وأمثالهما — مع حكمهم بالضرورة — على أن الاسم هو ضمير الشأن محذوفا ، وعلى هذا فقد ولى الاسمُ الناسخَ وتقدم المعمول على الخبر وحده وهو جائز ، قال ابن مالك حاكيا مذهبهم :

وَمُضْمَرَ الشَّـــانِ اسْمًا انْوِ إنْ وَقَعْ
مُوهِمُ مَا اسْتَبَـــانَ أَنَّهُ امْتَنَعْ

والكوفيون يجعلون هذين الشاهدين وأمثالهما مما يجوز استعماله ، وعلى ذلك لا مانع عندهم أن يلى معمول الخبر كان ، تقول ، كان (طعامَكَ) زيدٌ آكلاً .

ولئن خرج البصريون البيتين السابقين على جعل الاسم ضمير الشأن فلا يستطيعون مثل ذلك فى قول الشاعر :

٣٨٧ — لَئِنْ كَانَ سَلْمَى الشَّيْبُ بِالصَّدِّ مُغْرِيًا
لَقَدْ هَوَّنَ السُّـــلْوَانَ عَنْهَا التَّحَلُّمُ(١)

---

(١) البيت من بحر الطويل لقائل مجهول يذكر أنه وإن هجرته حبيبته إلا أنه يستطيع التسلى عنها بما يتكلفه من الحلم والصبر ، وشاهده إيلاء معمول الخبر الناسخ وجاء بعده الخبر منصوبا فلا يصح تقدير الاسم ضمير الشأن ، لكن البصريين يحملون نصب الخبر حينئذ على الضرورة . والبيت فى شروح التسهيل وفى معجم الشواهد ص ٣٤٠

لأن الخبر جاء منصوبا فلا مفر من عمل كان فيه مع إيلاء المعمول إياها ، وأصل البيت : لَئِنْ كَانَ الشَّيْبُ مُغْرِياً سَلْمَى بِالصَّدِّ فَقَدْ . إلخ .

وعلى ذلك فإما أن نحكم بصواب رأى الكوفيين ، أو نحكم على الأبيات السابقة بالضرورة والشذوذ واختار ابن مالك رأى الكوفيين[1] ، واختار أبو حيان رأى البصريين وجعل سلمى فى البيت الثالث منادى ليسلم له عدم إيلاء معمول الخبر كان والتقدير : لئن كان يا سلمى الشيب[2] قال ناظر الجيش : « ولا يخفى ضعف هذا التخريج المؤدى إلى سماجة الشعر المذكور والشيخ أبو حيان كان ذائقا من الأدب فكيف يرتضى أن يقول مثل ذلك »[3] .

وما نسب ابن هشام وغيره إلى ابن عصفور – تبعا لكلامه فى شرح الجمل – تفصيلا فى تقديم معمول الخبر على الاسم والخبر وهو غير ظرف أو مجرور فقال[4] : « جمهور البصريين يمنعون مطلقا ، والكوفيون يجيزون مطلقا ، وفصل ابن السراج والفارسى وابن عصفور فأجازوه إن تقدم معه الخبر نحو : كَانَ (طَعَامَكَ) آكِلاً زَيْدٌ ، ومنعوه إن تقدم وحده نحو : كان (طعامك) زيد آكلا ، لأنه لا يفصل بين الفعل ومرفوعه بأجنبى » .

---

(١) يقول : لا سبيل إلى ضمير الشأن لظهور النصب فى الخبر فسلم الدليل ولم يوجد لمخالفته سبيل (شرح التسهيل لناظر الجيش جـ ١ ص ١٣٠٣ نسخة خاصة بالمؤلف) .

(٢) التذييل والتكميل : جـ ٢ ص ٤٤٤ .

(٣) شرح التسهيل لناظر الجيش جـ ١ ص ١٣٠٩ .

(٤) أوضح المسالك لابن هشام جـ ١ ص ٢٤٨ (دار الفكر) تحقيق الشيخ محمد محى الدين وانظر أيضا شرح التصريح : جـ ١ ص ١٨٩ . وانظر أيضا شرح الجمل لابن عصفور جـ ١ ص ٣٩٣ .

وظهر أن الذى قاله ابن عصفور فى شرح الجمل ونسبه إليه ابن هشام مخالف لما قاله فى المقرب بمقتضى قوله : وَإِنْ قَدَّمْتَهُ عَلَى الاسْمِ جازَ إِنْ كانَ ظَرْفاً أَوْ جارًّا وَمَجْرُوراً وَلَمْ يَجُزْ فِيما عَدَا ذَلِكَ وسيأتى تفصيل له .

أما القسم الثالث : وهو تقديم معمول الخبر على الفعل الناسخ وبالتالى على معموليه ، وهما الاسم والخبر : فقد حكموا عليه بالجواز ، تقول : (طعامَكَ) كانَ زيدٌ آكلاً قال ابن عصفور وعلى ذلك قوله :

٣٨٨ – وَرَجِّ الْفَتَى لِلْخَـــيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ
عَلَى السِّنِّ خَـــيْراً لاَ يَزَالُ يَزِيدُ[1]

فقدم معمول الخبر وهو خيراً على الناسخ ومعموليه .

وقد ورد مثل هـذا الأسلوب وهو تقديم المعمول على الناسخ فى القرآن الكريم قال تعالى : (سَاءَ مَثَلاً الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَأَنْفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ)[2] وقال : (ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلاَئِكَةِ أَهَؤُلاَءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ)[3] .

ونسب ناظر الجيش إلى ابن عصفور تبعا لما قاله فى شرح الجمل أنه يمنع تقديم معمول خبر هذه الأفعال عليها مطلقا يقول ابن عصفور فى شرح الجمل : « لا تقول : (فى الدار) كان زيد قائما ولا (يوم الجمعة) كان عمر ومنطلقا

---

(١) البيت من بحر الطويل سبق الحديث عنه بالتفصيل ص ٩٤٢ من هذا الكتاب وشاهده هنا شاهده هناك أو قريب منه وهو تقديم معمول الخبر على الفعل الناسخ فدل على جوازه .

(٢) سورة الأعراف آية ١٧٧ (٣) سورة سبأ آية ٤٠ .

ولا (طعامك) كان زيد آكلا لكثرة الفصل بين المعمول الذى هو صلة الخبر والعامل الذى هو الخبر» . قال ناظر الجيش[1] : «وفى منعه تقديم معمول خبر هذه الأفعال عليها نظر ، وقد قال ابن السراج : وأصحابنا يجيزون (غلامه) كان زيد يضرب فينصبون الغلام بيضرب ويقدمونه ، لأن كل ما جاز أن يتقدم من الأخبار جاز تقدم معموله ، وقال صاحب البسيط : وأما تقديم معمول الخبر على هذه الأفعال التى يتقدم خبرها عليها إذا كان غير ظرف نحو : (زيداً) كان عمرو ضاربا ، و (غلامه) كان زيد يضرب ، فقيل لا يجوز لأنه قد حيل بين المعمول وعامله بجملة أجنبية ، وإن كانت محتاجة إلى خبر لكنها فى الصورة كالفعل والفاعل وفيه نظر ، قال الله تعالى : (أَهَؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ)[2] وقال عز وجل : (أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ)[3] وقال: (قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ)[4] والصحيح عند النحويين جوازه ظرفا كان أو غير ظرف ، ونص النحويون عليه ولا تراعى الصورة بل يلاحظ المعنى انتهى . قال : وظهر أن الذى مذهب ابن عصفور غير موافق عليه ، وأن الأدلة من القرآن العزيز ترد قوله»[5] .

(حكم الحالة الثانية : وهى تقديم معمول الخبر مع الخبر)

وهذه تنقسم أربعة أقسام : اثنان بالنسبة لموقعهما من الفعل والاسم ، وآخران بالنسبة إلى نوع المعمول .

---

(١) شرح التسهيل له جـ ١ ص ١٣٠٩ تحقيق د/ على محمد فاخر (صاحب الكتاب) .

(٢) سورة سبأ آية ٤٠ . (٣) سورة هود آية ٨ .

(٤) سورة التوبة آية ٦٥ .

(٥) شرح التسهيل لناظر الجيش جـ ١ ص ١٣١٠ .

الأول : تقديمهما على الاسم والمعمول ظرف وقد وقع قبل الخبر أو بعده ، تقول : كان (فى الدار) قائماً زيدٌ ، وكان قائماً (فى الدار) زيد ، وحكم هذه المسألة الجواز المطلق ، لأن العرب اتسعت فى الظرف والجار والمجرور فأجازت وقوعهما فى أى مكان من الجملة .

الثانى : تقديمهما على الاسم والمعمول غير ظرف وقد وقع المعمول بعد الخبر تقول : كان أكلا (طعامك) زيد ، وحكم هذه المسألة الجواز أيضا لأنك أوليت كان أحد معموليها وهو الخبر ولم تولها معمول غيرها كما أنك لم تفصل بين كان ومرفوعها بأجنبى بل فصلت بالخبر وما تعلق به وهو جائز ، لأن توسط الخبر جائز فى هذا الباب .

الثالث : تقديمهما على الاسم والمعمول غير ظرف وقد وقع قبل الخبر تقول : كان (طعامَكَ) آكلاً زيدٌ ومنه (وَلَيْسَ كُلَّ النَّوَى تُلْقِى المَسَاكِينُ) وحكم هذه المنع لأنك أوليت كان ما ليس اسما لها ولا خبر أى أوليتها معمول غيرها وتركت معمولها وهو غير جائز ، كما أنك فصلت بين الفعل وهو كان ومرفوعه بأجنبى وهو معمول الخبر .

وكلام ابن عصفور بالمنع ، يعطيه صراحة قوله فى المقرب عن المعمول المقدم على الخبر والاسم معا يقول : فَإِنْ كَانَ قَبْلَهُ لَمْ يَجُزْ نَحْوَ كَانَ (طَعَامَكَ) آكِلاً زَيْدٌ ، وفى شرحه الصغير على الجمل ذكر رأيين فى المسألة وهما المنع والجواز دون ترجيح [1] ، ولكنه فى شرحه الكبير أجازه صراحة ونقل عنه الجواز ابن هشام [2] ، والأشمونى [3] ، وناظر الجيش [4]

---

(١) شرح الجمل الصغير ورقة ٢٧ (مخطوط) .

(٢) أوضح المسالك جـ ١ ص ٢٤٨ . (٣) حاشية الصبان جـ ١ ص ٢٧ .

(٤) شرح التسهيل له جـ ١ ص ١٣٠٥ .

يقول ابن عصفور فى شرحه المذكور[١] .

وإن قدمته مع الخبر امتنع عند بعض النحويين لإيلائك الفعل ما ليس باسم له ولا خبر وذلك نحو قولك : كان (طعامك) آكلا زيد ، والذى يجيزه حجته أن المعمول من كال الخبر وكالجزء منه فأنت إذا إنما أوليتها الخبر وهو الصحيح .

لكن المعتمد هو الأول لأنه لم يسمع إيلاء كان معمول الخبر مطلقا قدمت الخبر معه أو أخرته من الاسم . يقول ابن مالك :

« وفى كلام ابن عصفور فى شرح الجمل ما يوهم أن الأكثر على تجويز نحو كان (الماء) يشرب زيد ، وليس بصحيح فإن سيبويه لم يفرق فى المنع بين كان (الماء) زيد يشرب وبين كان (الماء) يشرب زيد[٢] .

الرابع : تقديمهما على الفعل مطلقا أى سواء قدمت الخبر على المعمول كأن تقول : آكلاً (طعامَك) كانَ زيدٌ ، أو قدمت المعمول على الخبر كأن تقول : (طعامَك) آكلاً كانَ زيدٌ .

وحكم هذه المسألة حكم مسألة تقديم الخبر وحده على الفعل الناسخ والاسم ، فإن كان تقديم الخبر وحده جائزاً كان تقديمه مع المعمول جائزاً ، وإن وجد مانع يمنع من تقديم الخبر وحده كان المنع هنا أيضاً : فمثال الأول وهو الجائز

---

(١) شرح الجمل الكبير جـ ١ ص ٣٩٣ .

(٢) شرح الكافية الشافية لابن مالك : جـ١ ص ٤٠٤ وانظر كتاب سيبويه جـ١ ص ٧٠ ونصه فيه : لو قلت : كانت زيدا الحمى تأخـــذ أو تأخذ الحمى لم يجز وكان قبيحا .

مما مثلنا به سابقا وهو قولك : آكلاً (طعامَك) كان زيدٌ ، أو (طعامَك) آكلاً كان زيدٌ .

ومثال الثانى وهو الممنوع قولك : آكلاً (طعامَكَ) ما كانَ زيدٌ ، و (طعامَكَ) آكلاً ما كان زيدٌ لأنه لا يجوز تقديم الخبر وحده فلا تقول: آكلا ما كان زيد ، لأن ما النافية كما الاستفهامية لها الصدارة فى الكلام ، فلا يتقدم شىء من جملتها عليها .

وكذلك إذا كان الفعل مما لا يجوز تقدم خبره عليه ، فلا يجوز أن تقدم المعمول تبعا لذلك ؛ لا تقول : (طعامَكَ) آكلاً ما زال زيدٌ ، لأنه لا يجوز أن تقول : آكلا ما زال زيد ، لأن ما زال - وأخواتها - وكذلك ما دام لا يجوز أن تقدم أخبارها عليها .

وختم ابن عصفور هذه المسألة بقوله : « إذا قدمت الخبر وأخرت المعمول نحو آكلا كان زيد (طعامك) فإنه لا يجوز لفصلك بين العامل الذى هو آكل والمعمول الذى هو طعامك بأجنبى يعنى بما لم ليس بمعمول لآكل ، ثم قال : إلا أن يجعل طعامك مفعول بفعل مضمر يفسره هذا الظاهر كأنك قلت بعد قولك : آكلا كان زيد يأكل طعامك »(١) .

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور : ٣٩٤/١ .

(ص) قال ابن عصفور :

(وَإِذَا اجْتَمَعَ فِي هَـذَا البَابِ اسْمَانِ فَإِمَّا أَنْ يَكُونَا مَعْرِفَتَيْنِ أَوْ نَـكِرَتَيْنِ أَوْ مَعْرِفَةً وَنَـكِرَةً .

فَإِنْ كَانَا مَعْرِفَتَيْنِ جَعَلْتَ الَّذِي تُقَدِّرُ المُخَاطَبَ يَجْهَلُهُ الخَبَرَ ، فَإِنْ كَانَ يَعْلَمُهُمَا إِلاَّ أَنَّهُ يَجْهَلُ النِّسْبَةَ فَالمُخْتَارُ جَعْلُ الأَعْرَفِ مِنْهُمَا الاسْمَ وَالأَقَلِّ تَعْرِيفاً الخَبَرَ ، وَقَدْ يَجُوزُ عَـكْسُ ذَلِكَ ، فَإِنْ كَانَا فِي رُتْبَةٍ وَاحِدَةٍ مِنَ التَّعْرِيفِ جَعَلْتَ أَيَّهُمَا شِئْتَ الاسْمَ وَالآخَرَ الخَبَرِ .

وَإِنْ كَانَا نَـكِرَتَيْنِ جَعَلْتَ الاسْمَ الَّتِي لَهَا مُسَوِّغٌ لِلإِخْبَارِ عَنْهُمَا وَالأُخْرَى الخَبَرَ ، وَلاَ يَجُوزُ عَـكْسُ ذَلِكَ ، فَإِنْ كَانَ لِكُلٍّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا مُسَوِّغٌ جَعَلْتَ أَيَّهُمَا شِئْتَ الاسْمَ وَالأُخْرَى الخَبَرَ .

وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا مَعْرِفَةً وَالآخَرُ نَـكِرَةً جَعَلْتَ الاسْمَ لِلْمَعْرِفَةِ وَالنَّـكِرَةَ الخَبَرَ وَلاَ يَجُوزُ عَـكْسُ ذَلِكَ إِلاَّ فِي الشِّعْرِ) .

(ش) هذا آخر الحديث فى هـذا الباب ، وقد ذكر فيه أمرا يعم هذه الأفعال كلها ، وهو أنه إذا اجتمع فى هـذا الباب اسمان مفردان بأن لم يكن الخبر جملة ولا شبه جملة فإن هذين الاسمين لا يخرجان عن أحد ثلاثة أنواع :

الأول : أن يكون الاسمان معرفتين .

الثانى : أن يكون الاسمان نـكرتين .

الثالث : أن يكون أحد الاسمين معرفة والآخر نـكرة .

النوع الأول : وهو أن يكون الاسمان معرفتين ، تحته ثلاثة أقسام :

١ - أن يكون المخاطب يعرف إحدى المعرفتين ويجهل الأخرى ، وحكم هذه المسألة أن الذى يعلمه المخاطب هو الاسم والذى يجهله الخبر ، تقول : كان زيد أخا عمرو إذا قدرت أن المخاطب يعلم زيدا ولا يعلم أنه أخو عمر ، فإن قدرته يعلم أخا عمرو ولا يعلم أن اسمه زيد قلت : كان أخو عمرو زيدا .

هذا رأى ابن عصفور وهو واضح ، لكن قال ابن الطراوة : إذا كان الاسمان معرفتين فالذى تريد إثباته تجعله الخبر والذى لا تريد إثباته تجعله الاسم ، فعلى هذا إذا قلت لمخاطبك : كانَتْ عُقُوبَتُكَ عُزْلَتَكَ فالعزلة حاصلة وإذا قلت له كانَتْ عُزْلَتَكَ عُقُوبَتَكَ فالعقوبة هى الحاصلة ، ومن ذلك قول الشاعر :

٣٨٩ - فَكَانَ مُضِلِّى مَنْ هُدِيتُ بِرُشْدِهِ
فَلِلَّهِ مُغْـــوٍ عَادَ بِالرُّشْدِ آمِراً[1]

فأثبت الهداية لنفسه وإذا عكس انعكس المعنى .

---

(١) البيت من بحر الطويل نسبته أكثر مراجعه إلى سواد بن قارب (معجم الشواهد ص ١٤١) ونسبه أبو على القالى فى الأمالى : ١/١٧٠ إلى خنافر الحميرى وسبب القصيدة أن الشاعر كان كاهنا فأتاه رئيه من الجن يبشره برسول الله صلى الله عليه وسلم وقبل بيت الشاهد قوله :

فأصبحت والإسلام حشو جوانحى وجانبت من أمسى عن الحق نائرا

والبيت فى شروح التسهيل شاهد على أن عاد من أخوات كان وهى بمعنى صار ، ويستشهد به ابن الطراوة على أن ما تريد اثباته من المعرفتين يكون الخبر ورده ابن عصفور وانظر الشرح .

ومن ذلك قول المتنبي مادحا سيف الدولة :

٣٩٠ — ثِيَابُ كَرِيمٍ مَا يَصُونُ حِسَانَهَا
إِذَا نُشِرَتْ كَانَ الْهِبَاتُ صِوَانَهَا[1]

فذمه وهو يرى أنه مدحه لأنه أثبت الصوان للثياب ونفى عنها الهبات ولو عكس لكان يهب ولا يصون[2] . ورد عليه ابن عصفور قائلا :

هذا الذى قاله لا يتصور إلا حيث يكون الخبر غير المبتدأ وذلك نحو : كان زيد زهيراً ، إذا أردت تشبيه زيد بزهير ، وإن أردت عكس هذا قلت كان زهير زيداً ، فأما إن كان الثانى هو الأول فالمعنى على كل حال واحد نحو كان أخو عمر زيداً .

وأما قوله : فكان مضلى من هديت برشده ، فإن المعنى واحد جعلت الخبر مضلى أو من هديت .

وأما قوله : كان الهبات صوانها ، فإنك إذا جعلت الهبات خلاف الصوان بطل المعنى المراد من المدح بجعل الصوان خبرا وإذا جعلت الهبات نفس الصوان كان المعنى واحدا نصبت الصوان أو رفعته وكأنك قلت : كان الهبات صونا لها وكان الصون هبة لها[3] .

---

(١) البيت من بحر الطويل مطلع قصيدة للمتنبي يمدح بها سيف الدولة وكان قد أهدى له ثيابا ورمحا وسيفا وهى فى الديوان : ٤/١٦٩ وفى آخرها يقول له :

ومالى ثنـاء لا أراك مكانه فهل لك نعمى لا أرانى مكانها

وشاهده كالذى قبله والبيت فى معجم الشواهد ص ٣٨٠ .

(٢) انظر فى رأى ابن الطراوة شرح الجمـل الـكبير لابن عصفور ١/٣٩٩ ، الهمع : ١/١١٩ .

(٣) شرح الجمل الـكبير : ١/٤٠٠ ، ٤٠١ .

وقال الصفار فى مذهب ابن الطراوة :

« وهذا المذهب فى غاية التخلف لأنه إنما كان ذلك فيما أورده لأن الاسمين متغايران » . ثم مضى يبطله ويبين سوء فهم صاحبه[1] .

٢ — أن يكون المخاطب يعرف الاسمين لكن يجهل النسبة بينهما وهما متساويان فى التعريف ، كأن تقول : كان زيد أخا عمرو ، وإذا قدرت أن المخاطب يعلم زيدا بالسماع ، ويعلم أخا عمرو بالعيان لكن لايعلم أن ماعلمه بالعيان هو ما علمه بالسماع ، فلا فرق أن يجعل أحدهما الاسم والآخر الخبر ، لأن المجهول إنما هو النسبة وحظ كل منهما فى النسبة واحد وهما متساويان فى التعريف وعلى ذلك تقول : كان زيد أخا عمرو أو كان أخو عمرو زيدا ، وإنما تساوى الاسمان فى التعريف لأن المضاف إلى العلم فى رتبة العلم .

وينبغى هنا أن نذكر مراتب التعريف لنقف على ما نجعله اسما وما نجعله خبرا من المعرفتين قال ابن عصفور .

« أعرف المعارف المضمرات ثم الأعلام ثم المشار إليه ثم ماعرف بالألف واللام ، ويساويه فى المرتبة الأسماء الموصولة وما أضيف إلى معرفة من هذه المعارف فهو بمنزلة ما أضيف إليه إلا المضاف إلى المضمر فإنه فى رتبة العلم ، هذا مذهب سيبويه وهو الصحيح »[2] .

واستثنوا من ذلك مسألة وهى ما إذا كان أمر الركنين مصدرا من أن

---

(١) شرح الصفار لكتاب سيبويه (مخطوط رقم ٩٠٠ نحو بدار الكتب المصرية) ورقة ٥٨ ، ٥٩ .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور : ١/٢٠٥ ، الإنصاف فى مسائل الخلاف : ص ٧٠٧ (المسألة رقم ١٠١) .

وأنّ وما اتصل بهما فقالوا : الاختيار جعل الحرف وصلته الاسم والآخر الخبر» قال ابن عصفور :

« تقول : كانَ الانتصارَ (بالنصب) من زيد أن سَبَبْتَهُ أو أنى سببته لأن أن سببته وأنى سببته يتقدر بالمصدر المعرفة فكأنك قلت : كان انتصارى من زيد سبي إياه ، ولو قلت كان الانتصارُ (بالرفع) من زيد أنْ سَبَبْتَهُ أو أنى سببتُه كان ضعيفا كما كان يضعف أن تجعل الضمير خبرا لما هو دونه في التعريف ، قال : وإنما حكمت لها العرب بحكم المضمر من المعارف لشبهها به في أنهما لا ينعتان كما أن المضمر كذلك، ومن ذلك قوله تعالى (وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إلاّ أنْ قَالُوا)[1] ، وقوله (مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إلاّ أنْ قَالُوا)[2] الأفصح في جواب قومه وفي حجتهم النصب »[3] .

٣ — أن يكون المخاطب يعرف الاسمين ويجهل النسبة بينهما وهما غير متساويين في التعريف ، فالأعرف يكون الاسم والأقل تعريفا يكون الخبر ، تقول : كان زيدٌ القائم وكان زيدٌ صاحب الدار برفع الأول ونصب الثانى لأن العلم أعرف من المحلى بأل أو المضاف إليه ، هذا هو المختار ويجوز العكس تقول : كان القائم زيداً .

قال ابن عصفور : « إلا المشار به فإنه يجعل الخبر عنه ويجعل غيره من المعارف الخبر تقول : هذا زيد ، وهذا القائم ، وكان هذا أخاك ، وذلك لأن العرب اعتنت به لمكان التنبيه الذى فيه بالإشارة فقدمته ولا يجوز عكس هذا إلا مع المضمرات لأنها لشبهها بالإشارة قد يتقدم بعضها على بعض تقول : هَا أنَا

---

(١) سورة الأعراف آية ٨٢ (٢) سورة الجاثية : ٢٥ .

(٣) شرح الجمل الكبير : ٤٠٣/١ .

ذا وهو الأفصح لأن الضمير أعرف ، ويجوز : هذا أنا قال سيبويه : حكى يونس تصديقا لذلك أن العرب تقول : هَذَا أَنتَ وهو دون الأول فى الاستعمال»[1] .

هذا حكم الاسمين عندما يكونان معرفتين وهو التفصيل الذى ذكرناه من أن تكون إحداهما مجهولة للمخاطب فتكون الخبر ، أو تكون النسبة مجهولة وهما متساويان فى التعريف فإحداهما تكون الخبر ، أو متفاوتان فيه فتكون الأقل تعريفا هى الخبر .

ولم يرض هذا التفصيل الذى ذكره ابن عصفور بعض العلماء ، قال ابن الضائع[2] : « إذا كان الاسمان معرفتين فأنت مخير فى جعل أيهما شئت الاسم والآخر الخبر قال : لأنه إذا كانا معرفتين فالمجهول عند المخاطب أن إحدى المعرفتين مدلولها هو بعينه مدلول الأخرى ، وهذا المعنى لا يختلف جعلت زيدا المبتدأ والأخ الخبر أو بالعكس إذا قلت : زيد أخوك » . وسوى بين (فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ)[3] بالنصب وبين قراءة الرفع من حيث المعنى ولم يجعل بينها فرقا .

وقال ابن أبى الربيع[4] : « لا فرق بين قولك : كان زيد هذا وكان هذا زيدا ، وأما قول العرب كان زيد صديقى وكان صديقى زيدا فاختلف النحويون فيه ، فمنهم من قال : المعنى واحد ، وأجراه مجرى كان زيد هذا وكان هذا

---

(١) شرح الجمل الكبير لابن عصفور : ١/٤٠٢ وكتاب سيبويه : ٢/٣٥٤ .

(٢) انظر هذا النقل فى شرح الجمل لابن الضائع (مخطوط رقم ٢٠ بدار الكتب المصرية) ج٢ ورقة ١٣ .

(٣) سورة النمل : ٥٦ والعنكبوت : ٢٤ ، ٢٩ .

(٤) انظر هذا النقل أيضا فى كتاب الملخص فى شرح الإيضاح لابن أبى الربيع (معهد المخطوطات العربية) لقطة رقم ٥٥ .

زيدا ومنهم من جعل المعنيين مختلفين فقال : كان زيد صديقى بمعنى أن زيدا من الأصدقاء ، وليس فى اللفظ تعرض لنفى هذه الصفة عن غيره ولا إثباتها ، وإذا قلت : كان صديقى زيدا يعطى أن لا صديق لك إلا زيد بظاهر الكلام قال : وهذا عندى هو الأظهر » .

ورد عليهما ناظر الجيش قائلا[١] : « وما ذكراه غير ظاهر لأنهما لم يفصلا بين أن تستوى المعرفتان فى الرتبة أو لا تستويا ، وقد عرفت حكم ذلك ، ولا بين ما إذا كان المخاطب يعرف إحداهما ويجهل الأخرى وقد عرفت ما بين ذلك من الفرق قال : والحق فى هذه المسألة هو ما تقدم لنا ذكره وهو الذى ذكره أبو الحسن بن عصفور » .

وأكمل ناظر الجيش كلامه قائلا[٢] :

« وقد ذكر أصحاب علم البيان ما ينافى ما ذكره ابن الضائع وابن أبى الربيع ويوافق ما قرره ابن عصفور وهو أنهم قالوا : قد يكون للشىء صفتان من صفات التعريف ويكون السامع عالما باتصافه بإحداهما دون الأخرى فإذا أردت أن تخبر بأنه متصف بالأخرى تعمد إلى اللفظ الدال على الأولى وتجعله مبتدأ وتعمد إلى اللفظ الدال على الثانية وتجعله خبرا فتفيد السامع ما كان يجهله من اتصافه بالثانية ، كما إذا كان للسامع أخ يسمى زيدا هو يعرفه بعينه واسمه ولكن لا يعرف أنه أخوه وأردت أن تعرفه أنه أخوه فتقول له : زيد أخوك ، وإن عرف أن له أخا فى الجملة ، وأردت أن تعينه عنده قلت : أخوك زيد ، فظهر الفرق بين قولنا زيد أخوك وقولنا أخوك زيد » وهو كلام حسن .

---

(١) شرح التسهيل لناظر الجيش (جـ ١ ص ١٢٥٠) بتحقيق مؤلف الكتاب الذى بين يديك .

(٢) المرجع السابق ص ١٢٥١ .

النوع الثانى : وهو أن يكون الاسمان نكرتين ، وتحت هذا قسمان :

إما أن يكون لكل منهما مسوغ الإخبار عنه ، أو لا يكون : فإن كان جعلت أيهما شئت الاسم والأخرى الخبر نحو : أكان رجل قائما وأكان قائم رجلا ، وإن كان المسوغ لأحدهما جعلته المخبر عنه والآخر الخبر نحو أصبح طالب علم محترما ، وصار كل عجين خبزا ، وكان خير من زيد امرأة فالنكرة فى المثال الأول والثانى مخصصة بالوصف وفى الثالث مقارنة للمعرفة ولا يجوز : أصبح محترم طالب علم ، وصار خبز كل عجين ، وكانت امرأة خيرا من زيد .

النوع الثالث : وهو أن يكون أحد الاسمين معرفة والآخر نكرة ،وحكم هذا وجوب جعل المعرفة الاسم والنكرة الخبر تقول : كان زيد رجلا وأصبح أخوك بطلا فالمعرفة وهى الاسم الأول اسم كان وأصبح والنكرة وهى الاسم الثانى هى الخبر

قال ابن عصفور : وَلاَ يَجُوزُ عَكْسُ ذَلِكَ إلاَّ فِى الشِّعْرِ .

أى يجوز فى الشعر لأنه موضع ضرورة جعل المعرفة خبرا منصوبا والنكرة اسما مرفوعا ومن ذلك قول القطامى :

٣٦١ — قِفِى قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضُبَاعَا
وَلاَ يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكِ الوَدَاعَا[1]

---

(١) البيت من بحر الوافر مطلع قصيدة القطامى يمدح بها زفر بن الحارث الكلابى وكان قد خلصه من أسر له وأعطاه مائة ناقة ، وضباعا علم أنثى مرخم من ضباعة بالتاء وعلى ذلك استشهد سيبويه بالبيت (٢/٢٤٣) وهى بنت زفر المذكور وبعد بيت الشاهد قوله :

قفى فادى أسيرك إن قومى وقومك لا أرى لهم اجتماعا

فوقف اسم يكن وهو نكرة ، والوداع خبر يكن وهو معرفة .

ومنه قول حسان رضى الله عنه :

٣٩٢ — كأنَّ سُلافَةً مِنْ بيتِ رأسٍ

يكونُ مِزاجَها عَسَلٌ وَماءُ[1]

فجعل مزاجها وهو معرفة خبرا منصوبا وعسلا وهو نكرة اسماً مرفوعا .

ومنه قول الثالث :

٣٩٣ — بمكَّةَ حِنطَةٌ بُلَّتْ بِماءٍ يكونُ إدامَها ابنٌ حَليبُ[2]

فأخبر بإدامها وهو معرفة عن ابن وهو نكرة لموضع الضرورة .

هذا رأى ابن عصفور تبع فيه جمهور النحاة[3] .

وذهب ابن مالك إلى أن ذلك ليس من باب الضرورة وأنه لما كان

= والشاهد واضح من الشرح وانظر مراجع البيت فى معجم الشواهد ص ٢١٤ وانظره فى ديوان القطامى ص ٣١ .

(١) البيت من بحر الوافر من قصيدة لحسان بن ثابت يمدح فيها النبى صلى الله عليه وسلم ويهجو أبا سفيان (ديوان حسان ص ٧٢) والسلافة : خلاصة الخمر، وبيت رأس موضع بالأردن .

وشاهده واضح من الشرح والبيت فى شروح التسهيل وفى معجم الشواهد ص ٢٠ .

(٢) البيت من بحر الوافر وهو لقائل مجهول ويستشهد به على ورود اسم كان نكرة وخبرها معرفة ضرورة كالذى قبله وخرج هذا البيت والذى قبله على رفع المنصوب على الابتداء ، وتكون الجملة خبر كان واسمها ضمير الشأن كما خرجا على زيادة يكون ثم رفع الاسمين .

والبيت فى ضرائر الشعر لابن عصفور : ص ٢٩٧ وليس فى معجم الشواهد .

(٣) ضرائر الشعر لابن عصفور ص ٢٩٦ ، ٢٩٧ .

المرفوع فى باب كان مشبها بالفاعل والمنصوب مشبها بالمفعول جاز أن يغنى هنا تعريف المنصوب عن تعريف المرفوع كما جاز ذلك فى باب الفاعل لكن بشرط الإفادة ، وكون النكرة غير صفة محضة ، ثم مثل بالبيتين الأولين ، وذكر أن الشاعرين مختاران ، لأن الأول يستطيع أن يقول : ولايك موقفى منك الوداعا ، ويكون موقفى هو الاسم المعرفة المرفوع ، والوداعا الخبر المنصوب ، وأن الثانى يستطيع أن يرفع مزاجها على الابتداء لتكون الجملة خبر كان واسمها ضمير الشأن[١] .

ورأى ابن مالك فى الضرورة مرفوض لمخالفته جمهور النحاة وبالتالى فإن ما بنى على المرفوض مرفوض .

وذكر ابن عصفور فى هذا الموضع أن ضمير النكرة يعامل فى هذا الباب معاملة النكرة لأن تعريفه لفظى وعلى ذلك فإذا جعل اسما ونصب الثانى للمعرفة بعده ، كان ذلك ضرورة لأنك أخبرت بالمعرفة عن النكرة[٢] ، ثم مثل لذلك بقول الفرزدق يهجو جريرا :

٣٩٤ — أَسَكْرَانُ كَانَ ابْنَ المَرَاغَةِ إِذْ هَجَا
تَمِيماً بِجَوْفِ الشَّامِ أَمْ مُتَسَاكِرُ[٣]

---

(١) انظر رأى ابن مالك فى شرح التسهيل له ورقة ٥٨ (مخطوط رقم ١٠ ش نحو)
(٢) شرح الجمل الكبير لابن عصفور : جـ ١ ص ٤٠٤ تحقيق / صاحب جعفر أبو جناح (العراق) .
(٣) البيت من بحر الطويل وهو للفرزدق كما ذكرت مراجعه (كتاب سيبويه : ٤٩/١) ولم أجده فى ديوانه وهو فى الهجاء والزجر ، وابن المراغة هو جرير ، والمراغة : الأتان التى لا تمتنع عن الفحول ، والمتساكر المدعى السكر ، وفى بيت الشاهد كلام كثير انظره فى الشرح وهو فى شروح التسهيل وفى معجم الشواهد ص ١٥٥ .

فسكران بالرفع مبتدأ بدليل عطف أم متساكر عليه واسم كان ضمير عائد عليه وهو نكرة وابن المراغة بالنصب خبر كان وهو معرفة فقد أخبر بالمعرفة عن ضمير النكرة .

قال ابن هشام : « والصواب أن كان زائدة والأشهر فى إنشاده نصب سكران (خبرا مقدما) ورفع ابن المراغة فارتفاع متساكر على أنه خبر لهو محذوفا »[1] .

وأرى أن تخريج ابن هشام أولى من تخريج ابن عصفور .

ومما ذكره ابن عصفور فى ذلك أيضا ـ تابعا لسيبويه ـ قول خداش ابن زهير[2] :

٣٥٩ — فَإِنَّكَ لاَ تُبَالِى بَعْدَ حَوْلٍ   أَظَبْىٌ كَانَ أُمَّكَ أَمْ حِمَارُ[3]

قال : فأخبر عن ضمير الظبى وهو نكرة بأمك وهو معرفة[4] .

---

(١) مغنى اللبيب لابن هشام ص ٤٩٠ من الجزء الثانى .

(٢) شاعر جاهلى من أشراف بنى عامر وشجعانهم يغلب على شعره الفخر والحماسة وقد هجا قريش لأنهم قتلوا أباه قال فيه أبو عمرو بن العلاء : خداش أشعر من لبيد وأبى الناس إلا تقدمة لبيد (الأعلام : ٢/٣٠٢) .

(٣) البيت من بحر الوافر وهو منسوب لخداش بن زهير (كتاب سيبويه : ١/٤٨) يصف تغير الأحوال واختلاف الزمان حيث يتنكر بعض الناس لأهله بعد أن يستغنى عنهم ولا يهمه بعد ذلك أصله شريفا أو وضيعا وهو المقصود بالظبى والحمار اللذين يضرب بهما المثل فى الخسة .

وشاهده واضح حيث أخبر بالمعرفة عن ضمير النكرة .

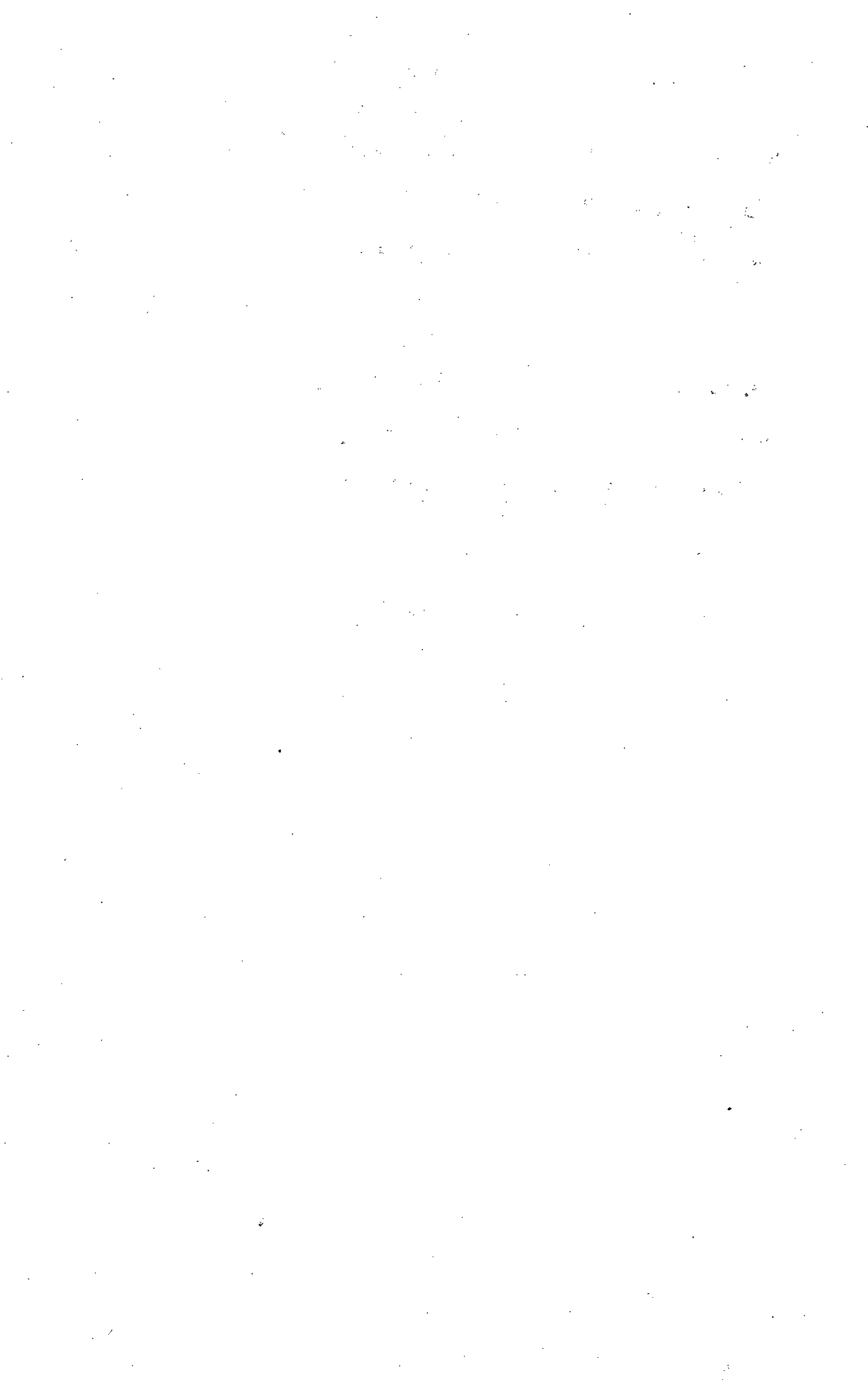
والبيت فى شروح التسهيل وفى معجم الشواهد ص ١٦٦ .

(٤) شرح الجمل الكبير لابن عصفور : ٢/٤٠٥ .

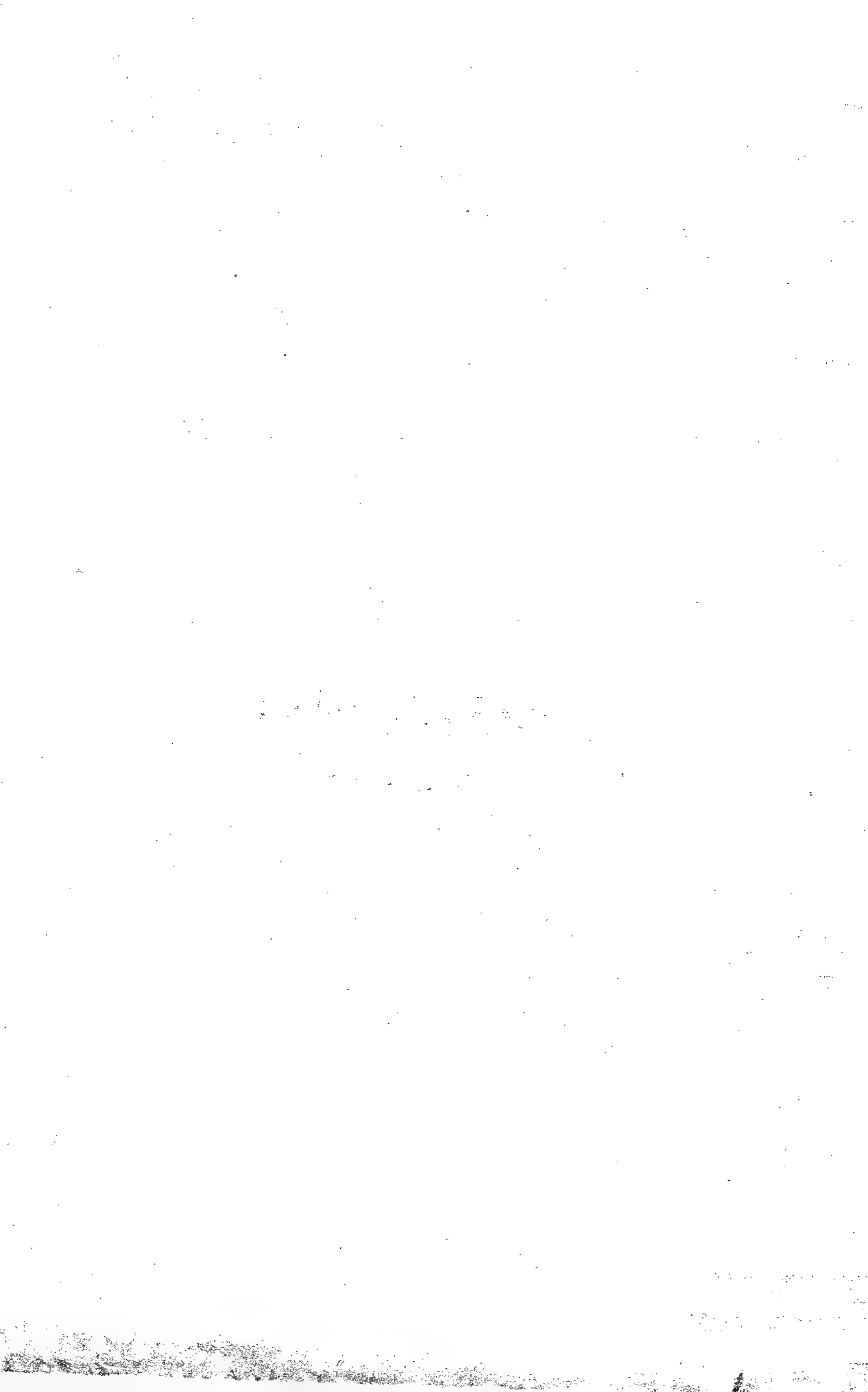
قال سيبويه[1] : « وقد يجوز (الإخبار عن النكرة) فى الشعر وفى ضعف من الكلام ، حملهم على ذلك أنه فعل بمنزلة ضرب وأنه قد يعلم إذا ذكرت زيدا وجعلته خبرا أنه صاحب الصفة على ضعف من الكلام » . ثم أنشد البيت السابق .

أقول : وعلى هذا الإعراب فظبي مبتدأ وحمار معطوف عليه وخبره جملة كان بعده واسم كان ضمير الظبي وخبره أمك المنصوب ، وما حملهم على ذلك إلا رفع المعطوف ، وأحسن منه أن يخرج على زيادة كان ورفع الأسماء الثلاثة .

(١) الكتاب ج ١ ص ٤٨ .



بَابُ الأفعَالِ الجَارِيَةِ مَجرَى كَانَ وَأَخَوَاتِهَا



(ص) قال ابن عصفور :

(وأعني بذلك أفعالَ المقاربة وهي عسى ويوشك واخلولق ، وكادَ وكربَ ، وأخذَ وجعلَ وطفِقَ ، بفتح الفاء وكسرها ، وهذه الأفعالُ كلُّها داخلةٌ على المبتدأ والخبرِ كـكانَ وأخواتِها ، فما كانَ اسماً لـكانَ كانَ اسماً لها ، وأما أخبارُها فلا تـكونُ إلاّ أفعالاً .

فأما عسى ويوشكُ واخلولقَ فلا تقعُ الأفعالُ موقِـعَ أخبارِها إلاّ معَ أنْ ، وقدْ تُحذفُ معَ عسى ويوشكُ وهوَ قليلٌ وبابُهُ الشعرُ ومنهُ قولُهُ :

عسى الـكربُ الذي أمسيْتُ فيهِ
يكونُ وراءَهُ فرجٌ قريبٌ

وقولُ الآخرِ :

يوشكُ منْ فرَّ منْ منيَّتِهِ   في بعضِ غرَّاتِهِ يوافقُها

وأمّا كادَ وكربَ فتقعُ الأفعالُ موقـعَ خبريْهِما بغيرِ أنْ ، وقدْ تدخلُ عليهِما أنْ وذلكَ قليلٌ وبابُهُ الشعرُ ومنهُ قولُهُ :

قدْ كادَ منْ طولِ البِلى أنْ يمصحا

وقول الآخر :

وقدْ كربتْ أعناقُها أنْ تقطّعا

وأمّا أخذَ وجعلَ وطفِقَ فلا تقعُ الأفعالُ موقِـعَ أخبارِها إلاّ معَ أن).

(ش) لما فرغ ابن عصفور من الحديث عن كان وأخواتها من ذكر عددها وعملها ، ومعنى كان ومعنى كل واحد من أخواتها ، ومرفوع اسمها وخبرها ومعمول الخبر ، لما فرغ من ذلك كله شرع يتحدث عن الأفعال التى تجرى مجرى كان وأخواتها وهى أفعال المقاربة .

ووجه جريانها مجرى كان ، أن أفعال كلا البابين تأتى لإفادة تلبس فاعلها بصفة مقيدة بمعنى الفعل المسند ، وأن عملهما واحد وهو رفع الاسم ونصب الخبر وإن تعين فى خبر الثانية أن يكون مضارعا ، كما أن كان وأخواتها وكاد وأخواتها أفعال حتى إن بعض النحاة عد كاد وأخواتها من أخوات كان ، ولهذه الأمور الثلاثة أولى ابن عصفور باب كاد وأخواتها باب كان ، كما أخر باب الحروف العاملة عمل ليس بعد ، لأن هذه الأخيرة وإن عملت عمل كان وجاء خبرها مفردا كخبر كان إلا أنها حروف وتلك أفعال ، ولم يعتبر ابن مالك هذا كله وأولى باب الحروف العاملة عمل ليس باب كان .

وتسمية ابن عصفور لهذا الباب بالأفعال الجارية مجرى كان أحسن من تسمية بعضهم له بباب كاد وأخواتها ، لأن التسمية الأخيرة تدل على أن كاد أم الباب ولا دليل على ذلك، بخلاف أمية كان ، فلا خلاف فيه ، لأنها اختصت بأشياء لم تختص بها أخواتها ، من زيادتها ، وحذفها وبقاء معموليها ، وحذفها مع اسمها ، وحذف نونها ، كما أن أحداث أخوات كان داخلة تحت حدثها ، بخلاف كاد فلم تختص بشىء حتى تعد أما .

كما أن تسمية ابن عصفور لها بذلك وهو الأفعال الجارية مجرى كان أحسن من تسمية ابن مالك لها بأفعال المقاربة لأن ذلك يقتضى أنها كلها للمقاربة وهو غير الواقع ، وإنما بعضها . والذى يدل على هذا المعنى ، فهو من باب تسمية الكل باسم الجزء .

معانى هذه الأفعال :

وينقسم هذا النوع من الأفعال بالنسبة إلى معانيه إلى ثلاثة أقسام :

١ — ما وضع للدلالة على قرب الخبر المسمى باسمها : وهو أربعة أفعال : كاد وكرب (بفتح الراء وكسرها) وقارب وأوشك ، واقتصر ابن عصفور فى المقرب على الأولين ، وزاد الثالث وهو قارب فى شرح الجمل[1] ثم قال : « إنه ليس من أفعال الباب إلا فى معنى المقاربة خاصة ، وإلا فهو فعل صحيح متعد إلى مفعول ، ألا ترى أنك تقول : قارب زيد القيام فتجعل منصوبه اسما صريحا فى فصيح الكلام ، ولا يجوز ذلك فى شىء من أفعال هذا الباب » .

وأما أوشك فقد جعلها ابن عصفور من أفعال المعنى الثانى ، وجعلها أكثر النحاة من أفعال هذا المعنى تابعين لابن مالك فى ذلك .

تقول فى مثال ذلك كله : كاد الجو يمطر وكرب وقارب ، وأوشك ، ولم يجىء فى القرآن من هذه الأربعة إلا كاد فقط قال الله تعالى : (لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلاً)[2] وقال : (كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا)[3] .

ولم يتصرف من هذه الأربعة إلا كاد وأوشك ، فقد جاء منهما المضارع فقيل يكاد وأصل ألفه واو ، ويوشك ، واسم الفاعل منهما كائد وموشك ، فمثال المضارع من كاد (إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا)[4] وقوله (يَكَادُونَ يَسْطُونَ بِالَّذِينَ يَتْلُونَ عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا)[5] .

---

(١) شرح الجمل الصغير ورقة ٦٤ (مخطوط بدار الكتب المصرية برقم : ٣٣٢ نحو تيمور) وحقق بجامعة الأزهر .

(٢) سورة الإسراء ٧٤ .

(٣) سورة الجن ١٩ .

(٤) سورة طه ١٥ .

(٥) سورة الحج ٧٢ .

ومثال المضارع من أوشك قول أمية بن أبى الصلت فى موعظة :

٣٩٦ — يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ
فِى بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوَافِقُهَا(١)

ومثال اسم الفاعل من كاد قول كثير عزة .

٣٩٧ — وَكِدْتُ وَقَدْ سَالَتْ مِنَ الْعَيْنِ عَبْرَةٌ
سَمَا عَائِدٌ مِنْهَا وَأَسْبَلَ عَائِدُ
أَمُوتُ أَسًى يَوْمَ الرِّجَامِ وَإِنَّنِى
يَقِيناً لَرَهْنٌ بِالَّذِى أَنَا كَائِدُ(٢)

فقال كائد واسمه ضمير المتكلم المستتر وخبره محذوف والتقدير آتيه .

ومثال اسم الفاعل من أوشك قول الهذلى :

٣٩٨ — فَمُوشِكَةٌ أَرْضُنَا أَنْ تَعُودَ
خِلَافَ الْأَنِيسِ وُحُوشاً يَبَاباً(٣)

---

(١) البيت من بحر المنسرح وهو فى الموعظة والتذكير بالموت منسوب فى مراجعه لأمية بن أبى الصلت الذى قال فيه رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : كاد أمية بن أبى الصلت أن يسلم ، وشاهده استعمال مضارع أوشك وهو كثير وقد جاء الخبر مجردا من أن والكثير الاقتران بها والبيت فى معجم الشواهد ص ٢٤٩ والغرة بكسر الغين هى الغفلة .

(٢) البيتان من بحر الطويل وهما لكثير فى وصف حدث له ، والعبرة هى الدمعة والرجام اسم موضع ، وأسى مفعول لأجله ويقينا مفعول مطلق لفعل محذوف وشاهده واضح من الشرح والشاهد فى معجم الشوهد ص ١٠٢ .

(٣) البيت من بحر المتقارب قاله أبو سهم الهذلى ـ وقيل غيره ـ فى وصف أرضه

٢ — ما وضع للدلالة على رجاء المتكلم للخبر فى الاستقبال : وهما فعلان : عسى واخلولق ، وزاد بعضهم حرى ، وجعل ابن عصفور أوشك لهذا المعنى وجعله من الأول أولى ، تقول فى مثال ذلك : عسى الامتحان يكون سهلا ، وفى معناه الأفعال التى بعده .

ولم يجىء فى القرآن من هذه الأفعال إلا عسى ، فقد جاءت الترجى شىء محبوب كما فى قوله تعالى : (عَسَى اللهُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ)[١] والاشفاق من شىء مكروه كما فى قوله : (فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ)[٢] وقد اجتمعا فى قوله تعالى : (وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئاً وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ)[٣] .

وقد لزمت هذه الأفعال وهى الثلاثة الأولى الجمود فلا تتصرف أبدا ، ولا تفارق الماضى ليكون ذلك أدل على المراد منها، قال ابن الحاجب فى عسى : لما كانت الرجاء دخلها معنى الإنشاء فلم تتصرف بل لزمت معنى واحدا ، لأن تصرفها ينافى معنى الإنشاء لأنها إذا تصرفت دلت على الخبر فيما مضى وفى الحال وفى المستقبل وذلك مناقض لمعنى الإنشاء[٤] .

وقال ابن عصفور : أتت عسى على صيغة الماضى لما كان معناها ماضيا ،

= وديارهم وأنها ستصيرا خرابا بعد عمران وموحشة بعد أنس ، وموشكة خبر مقدم وأرضنا مبتدأ مؤخر وخلاف ظرف زمان وشاهده واضح وهو استعمال اسم الفاعل من أوشك وعمالة عمل الماضى فاسمه ضمير الأرض وأن تعود خبره، واستعمال اسم الفاعل من كاد وأوشك قليل نادر ، والبيت مراجعه فى معجم الشواهد ص ٢٣ .

(١) سورة التوبة آية ١٠٢ . (٢) سورة محمد آية ٢٢ .

(٣) سورة البقرة آية ٢١٦ .

(٤) شرح المفصل لابن الحاجب (العراق) ٢/٩٠ .

ألا ترى أنك لا تقول : عسى زيد أن يقوم إلا وقد استقر الرجاء في نفسك لقيامه قبل ذلك ولا يلتفت إلى كون القيام غير واقع فإن ذلك لا يرجع إلى نفس عسى بل إلى الأمر المترجى[1] .

٣ — ما وضع للدلالة على شروع المسمى باسمها في الخبر وهي أخذ وجعل وطفق تقول : أخذ البرد يذهب وطفق الجو يتحسن والمعنى شروع البرد في الذهاب والجو في التحسن .

وأفعال هذا المعنى كثيرة وقد عد ابن عصفور ثلاثة منها فقط وهي أخذ وجعل وطفق بكسر الفاء وفتحها وقيل فيها لغة ثالثة وهي طبق بالباء المكسورة بدلا من الفاء ، وزاد ابن مالك ثلاثة أخرى وهي أنشأ وقام وهب ، وزاد غيره هلهل وعلق وغيرهما ، وفي معنى هذه الأفعال كل ما دل على الشروع في الخبر ، وإن شئت فقل : إن كل فعل دل على معنى من هذه المعاني الثلاثة فهو منه ، فمثال الأول قرب وكارب ، ومثال الثاني حرى وابتغى ، ومثال الثالث ذهب وتهيأ وانبرى وطار .

ولم يرد في القرآن من أفعال الشروع إلا طفق في موضعين : أولهما قوله تعالى في حق آدم وحواء (وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ)[2] أي شرعا يخيطان ورقة على أخرى كما تخصف النعال ليستترا بها ، وقرئت الآية : وَطَفَقَا بالفتح ، والموضع الثاني قوله في حق سليمان عليه السلام (فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ)[3] أي شرع يمسح بالسيف سوق الجياد وأعناقها مسحا ، وعليه فإن مسحا مفعول مطلق لفعل محذوف .

---

(١) التذييل والتكميل : ٢/٥٥٩ .

(٢) سورة الأعراف آية : ٢٢ وسورة طه آية : ١٢١ .

(٣) سورة ص آية : ٣٣ .

وأما أمثلتها فى غير القرآن فهى كثيرة فى الشعر العربى وغيره من كلام العرب ، فمثال أخذ قول الشاعر يصف وقوفه أمام ديار أحبابه :

٣٩٩ – فَأَخَذْتُ أَسْأَلُ وَالرُّسُومُ تُجِيبُنِى
وَفِى الاعْتِبَارِ إِجَابَةٌ وَسُؤَالُ(١)

ومثال جعل قول الآخر وهو أبو حية النميرى(٢) يصف مشيه :

٤٠٠ – وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُثْقِلُنِى
ثَوْبِى فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ السَّكِرِ(٣)

ومثال أنشأ قوله :

٤٠١ – لَمَّا تَبَيَّنَ مَيْنُ الكَاشِحِينَ لَكُمْ
أَنْشَأْتُ أُعْرِبُ عَمَّا كَانَ مَكْنُونَا(٤)

---

(١) البيت من بحر الكامل وهو لقائل مجهول يأسى على أحبابه الراحلين عن ديارهم وشاهده قوله : فأخذت أسأل فأن أخذ من أفعال الشروع واسمها ضمير التاء وخبرها جملة أسأل والبيت فى شروح التسهيل وليس فى معجم الشواهد .

(٢) هو الهيثم بن الربيع من بنى نمير بن عامر شاعر مجيد عاصر الدولتين الأموية والعباسية ومدح كثيرا من خلفائهما وله رجز كثير توفى فى خلافة المنصور سنة ١٥٨ هـ (الإعلام ١١٤/٩) .

(٣) البيت من بحر البسيط نسب فى أكثر مراجعه إلى أبى حية النميرى وقيل لغيره ، وصاحبه يصف كبره وهرمه وشاهده استعمال جعل من أفعال الشروع والبيت فى معجم الشواهد ص ١٧٩ برواية الشارب السكر وفى ص ٣١٢ برواية الثمل .

(٤) البيت من بحر البسيط غير منسوب فى مراجعه ، والمين هو الكذب ، والكاشح هو الباغض وشاهده استعمال أنشأ من أفعال الشروع والبيت فى شروح التسهيل وفى معجم الشواهد ص ٣٨٣ .

ومثال قام قول حسان :

٤٠٢ — عَلاَ مَا قَامَ يَشْتُمُنِي لَئِيمٌ   كَخِنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي رَمَادِ[١]

ومثال هب قوله :

٤٠٣ — هَبَبْتُ أَلُومُ القَلْبَ فِي طَاعَةِ الهَوَى
فَلَجَّ كَأَنِّي كُنْتُ بِاللَّوْمِ مُغْرِيَا[٢]

ومثال هلهل قوله :

٤٠٤ — وَطِئْنَا دِيَارَ المُعْتَدِينَ فَهَلْهَلَتْ
نُفُوسُهُمُ قَبْـــلَ الإِمَاتَةِ تَزْهَقُ[٣]

قال ابن هشام فى هب وهلهل : وهما أغرب أفعال الشروع[٤] .

ومثال عاق قول الشاعر :

---

(١) البيت من بحر الوافر وهو لحسان بن ثابت (وليس فى ديوانه) فى الهجاء وشاهده استعمال قام (رأى ثماب) بمعنى أفعال الشروع ولئيم اسمها وجمله يشتمنى خبرها ، وأثبت ألف ما الاستفهامية بعد حرف الجر ضرورة والبيت ليس فى شروح التسهيل وهو فى معجم الشواهد ص ١٢٢ .

(٢) البيت من بحر الطويل لقائل مجهول أراد أن يبعد قلبه عن الهوى فلم يستطع ولج أى تمادى وشاهده استعمال هب من أفعال الشروع والبيت فى شروح التسهيل وفى معجم الشواهد ص ٤١٩ .

(٣) البيت من بحر الطويل وهو فى وصف الشجاعة والقوة حيث يموت الأعداء بالرعب والخوف لشاعر مجهول ، وشاهده استعمال هلهل من أفعال الشروع والبيت فى شروح التسهيل وفى معجم الشواهد ص ٢٤٥ .

(٤) شرح شذور الذهب لابن هشام ص ٢٠٤ .

٤٠٥ — أَرَاكَ عَلِقْتَ تَظْلِمُ مَنْ أَجَرْنَا
وَظُلْمُ الجَارِ إِذْلَالُ المُجِيرِ (١)

وعند دلالة هذه الأفعال على المعنى المذكور وهو الشروع فى الخبر يجب أن تلزم الجمود وتة فى عند الماضى لفظا ، وأما معناها وهو المستقبل فيظهر فى جملة الخبر التى يتحتم أن تكون فعلية فعلها مضارع .

وتقسيم هذه الأفعال إلى المعانى الثلاثة المذكورة تقسيم للمتأخرين ، وأما سيبويه فقد جعل لها معنى واحدا وهو تقريب الأمر أى الخبر (٢) .

وتبعه فى ذلك ابن الحاجب حيث قال فى شرح المفصل عن هذه الأفعال : هى أفعال وُضعت لدنو الخبر رجاء أو حصولا أو أخذا فيه ، فالأول عسى والثانى كاد والثالث بقيتها (٣) .

قال ناظر الجيش : ولا يبعد ما قاله عن الصواب فإن المقاربة قد تكون على سبيل الرجاء وقد تكون على سبيل الحصول ، وقد تكون على سبيل أن الخبر قارب الشروع فى ذلك الأمر المخبر به (٤) .

وأما قول ابن عصفور : (وَهَذِهِ الأفعالُ كُلُّهَا دَاخِلَةٌ عَلَى المُبْتَدَأ

---

(١) البيت من بحر الوافر وهو لقائل مجهول يصف ظلما وقع على جاره فصار كأنه الظلوم وشاهده استعمال علق من أفعال الشروع ، والبيت فى شروح التسهيل وفى معجم الشواهد ص ١٨٦ .

(٢) كتاب سيبويه : ج ٣ ص ١٦١ .

(٣) شرح المفصل لابن الحاجب : ج ٢ ص ٩٠ .

(٤) شرح التسهيل لناظر الجيش (مخطوط ٣٤٩ نحو بدار الكتب ـ الجزء الثانى) .

وَالْخَبَرِ كَكَانَ وَأَخَوَاتِهَا فَمَا كَانَ اسْماً لِكَانَ كَانَ اسْماً لَهَا) فمعناه أن هذه الأفعال تدخل على جملة أصلها المبتدأ والخبر مثل كان وأخواتها فما كان اسما لكان وأخواتها كان اسما لها، وما امتنع أن يكون اسما لكان وأخواتها وهو أسماء الشرط والاستفهام وكم الخبرية والأسماء التي لزمت الرفع على الابتداء، امتنع أن يكون اسما لهذه الأفعال ، غير أنه يجوز في هذه الأفعال أن يكون اسمها نكرة محضة قليلا ولا يجوز ذلك في باب كان إلا أن يتقـــدم الخبر قال الشاعر :

٤٠٦ — عَسَى فَرَجٌ يَأْتِي بِهِ اللهُ إِنَّهُ
لَهُ كُلَّ يَوْمٍ فِي خَلِيقَتِهِ أَمْرُ[1]

وقال ابن مالك في هـذا الموضع : وَنَدَرَ إِسْنَادُهَا إِلَى ضَمِيرِ الشَّأْنِ وَدُخُولِ النَّفْيِ عَلَيْهَا[2] وهو في الموضعين غير محق :

أما الأول فقد ورد إسنادها إلى ضمير الشأن في القرآن الكريم في قراءة سبعية وهي قوله تعالى (مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ)[3] قرأ حمزة وحفص بالياء التحتية في يزيغ وقرأ غيرهما بالتاء الفوقية[4] .

أما قراءة حمزة وحفص فيتعين فيها أن يكون في كاد ضمير الشأن وارتفاع

---

(١) البيت من بحر الطويل وهو لقائل مجهول مهموم يدعو ربه أن يفرج كربه ولله في خلقه شؤون وشاهده مجيء اسم عسى نكرة في قوله عسى فرج ويستشهد به أيضا على تجرد خبر عسى من أن والهاء في إنه للفظ الجلالة أو ضمير الشأن والبيت في شروح التسهيل لابن مالك ص ٦٠ تحقيق وتقديم محمد كامل بركات .

(٣) سورة التوبة آية ١١٧ .

(٤) انظر في القراءتين البحر المحيط : ١٠٩/٥ .

قلوب بيزيغ والجملة خبر كاد ، ويمتنع أن يكون قلوب اسم كاد مؤخرا ، ويزيغ في موضع الخبر مقدما لأنه لايجوز من بعد ما كاد قلوب يزيغ .

أما على قراءة التاء فهي على توسيط الخبر بين كاد واسمها .

وفي تخريج كلتا القراءتين على ماذكر خروج عن القواعد المشهورة :

أما الأولى فقاعل الفعل الواقع خبرا في هذا الباب لا يكون إلا ضميرا عائدا على اسمها ، وأما الثانية فتوسيط الخبر غير متفق عليه .

قال أبو حيان[1] : ويخلص من هذه الإشكالات اعتقاد كون كاد زائدة ومعناها مراد ولا عمل لها إذ ذاك في اسم ولا خبر فتكون مثل كان إذا زيدت يراد معناها ولا عمل لها ، ويؤيد هذا التأويل قراءة ابن مسعود : مِنْ بَعْدِ مَا زَاغَتْ بإسقاط كاد ، وقد ذهب الكوفيون إلى زيادتها في قوله تعالى (لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا)[2] .

وأما الموضع الثاني من موضعي ابن مالك وهو ندور دخول النفي عليها فإنما يقصد به غير كاد ، أما هي فقد ورد دخول النفي عليها كثيرا ماضيا كقوله تعالى (فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ)[3] ومضارعا كقوله (يَتَجَرَّعُهُ وَلاَ يَكَادُ يُسِيغُهُ)[4] .

وأما قول ابن عصفور : (وَأَمَّا أَخْبَارُهَا فَلاَ تَكُونُ إِلاَّ أَفْعَالاً) فمعناه أنه إذا جاز في خبر كان أن يكون مفردا وجملة بنوعيها وشبه جملة فإن خبر كاد وأخواتها لايكون إلا جملة فعلية فعلها مضارع ، وسيأتي تعليل اختصاص خبر هذه الأفعال بذلك في المتن القادم .

---

(١) البحر المحيط : ٥/١٠٩ .

(٢) سورة النور آية ٤٠ .

(٣) سورة البقرة آية ٧١ .

(٤) سورة إبراهيم آية ١٧ .

ثم قسم ابن عصفور هذه الأفعال بالنسبة إلى اقتران خبرها بأن ثلاثة أقسام ترجع إلى معانيها وهى :

القسم الأول : ما كان منها دالا على مقاربة الاسم للخبر وهى كاد وكرب، وهذه يجب أن يتجرد خبرها من أن لأن أن معناها الاستقبال وهذه الأفعال تدل على مقاربة الحال فيتناقضان فوجب تجرده من أن ، وعلى ذلك جاءت الأساليب العربية نثرا وشعرا قال الله تعالى (يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالأَبْصَارِ)[1] وقال (تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ الغَيْظِ)[2] ولم يقع فى القرآن الكريم خبر كاد إلا مجردا من أن ، وقال الشاعر فى كرب :

٤٠٧ — كَرَبَ القَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ
حِينَ قَالَ الوُشَاةُ : هِنْدُ غَضُوبُ[3]

ثم ذكر ابن عصفور أن اقتران خبر كاد و كرب بأن إنما هو قليل وبابه الشعر ومثل لكاد بقول الشاعر وهو رؤبة :

٤٠٨ — رَبْعٌ عَفَاهُ الدَّهْرُ طَوراً فَانْمَحَى
قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ البِلَى أَنْ يَمْصَحَا[4]

(١) سورة النور آية ٤٣ .　　(٢) سورة الملك آية ٨ .

(٣) البيت من بحر الخفيف وهو للكلحبة اليربوعى (من شعراء الجاهلية وأحد فرسان بنى تميم) يصف فيه شدة وجده وشوقه وحزنه حين أخبره الوشاة أن حبيبته غضبى عليه ، وشاهده مجىء خبر كاد مجردا من أن وهو الكثير وجعل ابن عصفور التجريد واجبا .

والبيت فى شروح التسهيل وفى معجم الشواهد ص ٥٢ .

(٤) بيتان من الرجز المشطور وهما لرؤبة بن العجاج يصف طللا رحل عنه أهله من قديم ، وعفاه الدهر : ذهب بأثره ، والفعل عفا يتعدى ويلزم ، ويمصح ماضيه مصح يقال مصحت الدار زالت وكذلك مصح الكتاب ومصح الثوب أخلق .

ومثله قول الآخر :

٤٠٩ — أَبَيْتُمْ قَبُولَ السِّلْمِ مِنَّا فَكِدْتُمُو
لَدَى الحَرْبِ أَنْ تُغْنُوا السُّيُوفَ عَنِ السَّلِّ[١]

ومثل لكرب بقول الشاعر :

٤١٠ — سَقَاهَا ذَوُو الأَحْلَامِ كأْساً عَلَى الظَّمَا
وَقَدْ كَرَبَتْ أَعْنَاقُهَا أَنْ تَقَطَّعَا[٢]

وذكر ابن مالك[٣] أن اقتران خبر كاد بأن ليس خاصا بالضرورة وإنما هو جائز فى الكلام كله شعره ونثره ، واستشهد على ذلك بهذه الآثار منها قول عمر رضى الله (مَا كِدْتُ أَنْ أُصَلِّيَ العَصْرَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ أَنْ

وشاهدهما استعمال كاد مع أن قال الشيخ الشنقيطى : جعله ابن عصفور من ضرائر الشعر وهو الصحيح (الدرر : ١٠٥/١) والبيت فى شروح التسهيل وفى معجم الشواهد ص ٤٥٧ .

(١) البيت من بحر الطويل وهو لقائل مجهول يصف شجاعة قومه حيث مات بالرعب أعداؤهم قبل أن يسلوا سيوفهم عليهم وشاهده كالذى قبله والبيت فى شروح التسهيل وفى معجم الشواهد ص ٣٠١ .

(٢) البيت من بحر الطويل لشاعر يدعى أبا زيد الاسلمى من قصيدة يمدح بها آل الزبير ويهجو اسماعيل بن هشام المخزومى (الدرر ١٠٥/١) والأحلام العقول ، وتقطع أصله تتقطع حذفت التاء تخفيفا وشاهده استعمال أن فى خبر كرب وهو ضرورة . والبيت فى شروح التسهيل وفى معجم الشواهد ص ٢٠٩ .

(٣) انظر رأى ابن مالك فى شرح الكافية الشافية له (مطبوع بالسعودية) ج ١ ص ٤٥٥ الرأى وبعض الشواهد .

تَغْرُبَ) ثم قال : هكذا هذا الحديث فى صحيح البخارى[1] ومنه أيضا قوله صلى الله عليه وسلم (كَادَ الفَقْر أَنْ يَكُونَ كُفْراً)[2] وفى الحديث أيضا (كَادَ قَلْبِي أَنْ يَطِيرَ)[3] .

ثم قال ابن مالك بعد أن ذكر هذه القطع من الأحاديث : « تضمنت هذه الأحاديث وقوع خبر كاد مقرونا بأن وهو مما خفى على أكثر النحويين أعنى وقوعه فى كلام لاضرورة فيه ، فالصحيح جواز وقوعه فى الكلام إلا أن وقوعه غير مقرون بأن أكثر وأشهر من وقوعه بأن ، ولذلك لم يقع فى القرآن إلا غير مقرون بأن »[4] . ثم مثل لذلك .

القسم الثانى : ما كان منها دالا على رجاء وقوع الفعل فى المستقبل وهى عسى وأوشك واخلولق وحرى ، وهذه يجب اقتران خبرها بأن ، لأن معنى الفعل موافق لمعنى أن وهو الاستقبال ، وعلى ذلك جاءت الأساليب العربية قال الله تعالى (عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ)[5] (فَعَسَى أُولَئِكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ)[6] (أَكْرِمِي مَثْوَاهُ عَسَى أَنْ يَنْفَعَنَا)[7] ولم ترد عسى فى القرآن الكريم دون أن ، وقال الشاعر فى أوشك :

---

(١) صحيح البخارى ج ١ ص ١٢٦ (كتاب مواقيت الصلاة وفضلها) وكاد الثانية فيه بغير أن .

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك ص ١٠١ ، وأوله كاد الحسد يغلب القدر .

(٣) صحيح البخارى ج ٦ ص ١٧٥ (تفسير سورة الطور) ، وهو قول لجبير بن مطعم لما سمع رسول الله — صلى الله عليه وسلم — يقرأ بعض القرآن .

(٤) شواهد التوضيح لابن مالك ص ٩٩ .

(٥) سورة الإسراء آية ٨ .

(٦) سورة التوبة آية ١٨ .

(٧) سورة يوسف آية ٢١ .

٤١١ — إِذَا المَرْءُ لَمْ يَغْشَ الكَرِيهَةَ أَوْشَكَتْ
حِبَالُ المَنَايَا بِالفَتَى أَنْ تَقَطَّعَا[1]

وقال الآخر :

٤١٢ — وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لَأَوْشَكُوا
إِذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا[2]

وتقول فى اخلولق وحرى : اخلولقت السماء أن تمطر ولاتقول : اخلولقت تمطر، ثم ذكر ابن عصفور أن تجرد خبر هذا النوع من الأفعال قليل وبابه الشعر لأنه موضع ضرورة ومثل لعسى بقول الشاعر :

٤١٣ — عَسَى الكَرْبُ الَّذِى أَمْسَيْتُ فِيهِ
يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ[3]

ومثله قول الآخر :

---

(١) البيت من بحر الطويل وهو للكلحبة اليربوعى التميمى يذكر أنه لابد ميت وعليه فيجب أن يكون شجاعا ، وشاهده مجىء خبر أوشك مقترنا بأن وهو الكثير ، والبيت فى شروح التسهيل فى هذا الباب وغيره وهو فى معجم الشواهد ص ٢١٠

(٢) والبيت من بحر الطويل ومع شهرته فى هذا الباب فقد أحجمت المراجع عن ذكر قائله ، وصاحبه يشكو بخل الناس وشحهم الشديد وشاهده اقتران خبر أوشك بأن وهو الكثير ويستشهد به وبالذى قبله أيضا على استعمال الماضى من يوشك المضارع والبيت فى معجم الشواهد ص ٢١٩ .

(٣) البيت من بحر الوافر من قصيدة لهدبة بن الخشرم (عاصر معاوية) قالها يعزى نفسه وهو سجين أو يخاطب ابن عمه الذى كان سجينا معه أيضا وشاهده واضح وهو تجرد عسى من أن ضرورة والبيت فى شروح التسهيل وفى معجم الشواهد ص ٤٨ .

٤١٤ — عَسَى اللهُ يُغْنِي عَنْ بِلَادِ ابْنِ قَادِرٍ
بِمُنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبِ(١)

ثم مثل لأوشك بقول الشاعر الواعظ :

٤١٥ — يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ
فِي بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوَافِقُهَا(٢)

وما ذهب إليه ابن عصفور فى عسى ويوشك من وجوب اقتران خبرها بأن مذهب جمهور النحاة من البصريين ، وأن عدم الاقتران ضرورة يقول فى عسى(٣) :

وما ذكرته من استعمال الفعل الواقع فى موضع خبر عسى بغير أن ضرورة هو مذهب الفارسى وجمهور البصريين ، والقياس يقتضى ألا يجوز ذلك إلا فى الشعر لأن استعمالها بغير أن إنما هو بالحمل على كاد لشبهها بها من حيث جمعتهما المقاربة وكاد محمولة فى استعمالها بغير أن على الأفعال التى هى للأخذ فى الفعل وعسى ليست كذلك لأن فيها تراخيا ألا تراك تقول : عسى زيد أن يحج العام الآتى فلما كانت محمولة فى استعمالها بغير أن على ما هو محمول على غيره ضعف

---

(١) البيت من بحر الطويل قيل لهدبة بن الخشرم كالذى قبله وقيل لغيره، والمنهمر المطر الغزير ، وجون الرباب أسود السحاب ، والسكوب المنصب وشاهده كالذى قبله وهو فى شروح التسهيل وفى معجم الشواهد ص ٦٠ .

(٢) البيت من بحر المنسرح وهو لأمية بن أبى الصلت وقد سبق الاستشهاد به (رقم ٣٩٦) على استعمال المضارع من أوشك وشاهده هنا عدم اقتران خبر يوشك بأن وهو قليل وعده ابن عصفور خاصا بالشعر .

(٣) ضرائر الشعر لابن عصفور ص ١٥٣ — ١٥٤ (تحقيق السيد ابراهيم محمد)

الحل فلم يجيء إلا في الضرورة . قال صاحب الدرر : وهذا كلام نفيس[١] .

وأما مذهب ابن مالك في اقتران خبر أفعال الرجاء بأن فقد ذكر أنه يجب بعد حرى واخلولق ، واقترانه بعسى أولى من تركه ، والأمران بعد أوشك سواء[٢] :

القسم الثالث : وهو ما كان من هذه الأفعال دالا على الشروع في الخبر مثل أخذ وجعل وطفق وغيرها فإن هذا لايجوز اقتران خبره بأن ، لأن الشروع في الخبر والأخذ فيه حال وأن للاستقبال فيتناقضان فوجب التجرد ، وعلى ذلك جاءت الأساليب العربية كلها قال الله تعالى : (وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الجَنَّةِ)[٣] وقال الشاعر :

٤١٦ — طَفِقَ الخَلِيُّ بِقَسْوَةٍ يَلْحَى الشَّجِى
وَنَصِيحَةُ اللَّاحِى الخَلِيُّ عَنَاهُ[٤]

وقال آخر :

٤١٧ — قَامَتْ تَلُوم وبَعْضُ اللَّوْمِ آونَةً
مِمَّا يَضُرُّ وَقَدْ يَبْقَى لَهُ تَفَلُ[٥]

---

(١) الدرر اللوامع للشيخ الشنقيطي ج ١ ص ١٠٦ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ورقة ٦٣ .

(٣) سورة الأعراف آية ٢٢ ، وسورة طه آية ١٢١ .

(٤) البيت من بحر الكامل وهو لقائل مجهول يذكر أنه عاشق ويلومه الخالى ولوم الخالى فيه مشقة على النفس وشاهده واضح وهو استعمال طفق من أفعال الشروع رجاء خبره مجردا من أن وهو المطلوب والبيت في شروح التسهيل وليس في معجم الشواهد .

(٥) البيت من بحر البسيط لقائل مجهول يذكر أن حبيبته لامته لكن لومها=

هذا حكم اقتران خبر هذه الأفعال بأن وملخصه :

مايجب تجرده من أن وهو خبر أفعال الشروع ، وما يجب اقترانه بها وهو خبر حرى دوخلولق ، وما يجب تجرده فى النثر ويجوز اقترانه فى الشعر وهو خبر كاد وكرب ، وما هو بعكس ذلك أى يجب اقترانه فى النثر ويجوز تجرده فى الشعر وهو خبر عسى وأوشك .

وأما سبب اقتران خبر بعض هذه الأفعال بأن وتجرد بعضها الآخر منها فهو حديثه فى المتن القادم .

= قد يفسر بحبهما ويفسده . ويقال : نغل قلبه على فلان ضغن ، ونغل بين القوم أفسد بينهم بالنميمة وشاهده كالذى قبله ، واستعمال قام من أفعال الشروع رأى ثعلب والبيت فى معجم الشواهد ص ٢٩٣ وفى شروح التسهيل . وهو فيها ولايبقى وصحته ما أثبتناه .

(ص) قال ابن عصفور :

(وَالسَّبَبُ فِي ذَلِكَ أَنَّ عَسَى وَيُوشِكُ وَاخْلَوْلَقَ فِيهَا تَرَاخٍ ، فَلَمَّا كَانَتِ الأَفعَالُ الَّتِي فِي مَوْضِعِ أَخبَارِهَا مُسْتَقبَلَةً أَدْخَلُوا عَلَيْهَا أَنْ المُخَلِّصَةَ للاسْتِقْبَالِ .

وَأَمَّا أَخَذَ وَجَعَلَ وَطَفِقَ فَالأَفعَالُ الوَاقِعَةُ مَوْقِعَ أَخْبَارِهَا أَحْوَالٌ فَلَمْ يَسُغْ لِذَلِكَ دُخُولُ أَنْ عَلَيْهَا .

وَأَمَّا كَادَ وَكَرَبَ فَلِمُقَارَبَةٍ ذَاتِ الفِعْلِ فَمَنْ أَدْخَلَ أَنْ عَلَى أَخْبَارِهِمَا فَتَشْبِيهًا لَهُمَا بِعَسَى لأَنَّهَا مُسْتَقْبَلَةٌ ، وَمَنْ لَمْ يُدْخِلْهَا فَتَشْبِيهًا لَهُمَا عَلَى لِكَثْرَةِ المُقَارَبَةِ ، أَلاَ تَرَى أَنَّ مَعْنَى قَوْلِكَ كَادَ زَيْدٌ يَقُومُ قَارَبَ القِيَامَ حَتَّى لَمْ يَبْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الدخُولِ فِيهِ زَمَنٌ كَمَا أَنَّ الذِينَ حَذَفُوا أَنْ مِنْ خَبَرِ عَسَى وَيُوشِكُ شَبَّهُوهُمَا بِكَادَ .

وَلاَ تَقَعُ الأَسْمَاءُ مَوْقِعَ أَخْبَارِ هَذِهِ الأَفعَالِ وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ هُوَ الأَصْلُ إِلاَّ فِي نَادِرِ كَلاَمٍ نَحْوِ قَوْلِهِمْ : عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُسًا أَوْ فِي ضَرُورَةٍ نَحْوَ قَوْلِهِ :

أَكْثَرْتَ فِي العَذْلِ مُلِحًّا دَائِمًا لاَ تُكْثِرَنْ إِنِّي عَسَيْتُ صَائِمًا

وَإِنَّمَا رُفِضَ الاسْمُ هُنَا وإِنْ كَانَ الأَصْلَ لأَنَّ المُنَاسَبَةَ الَّتِي قَصَدُوهَا بَيْنَ هَذِهِ الأَفعَالِ وأَخْبَارِهَا لاَ تَتَصَوَّرُ فِي الأَسْمَاءِ) .

(ش) حديثه فى هذا الأمر مفرع عن حديثه السابق وإن شئت فقل : هو

امتداد له ، ذلك لأنه ذكر فى الحديث السابق حكما وهو اقتران خبر بعض هذه الأفعال بأن وتجرد بعضها الآخر وهو هنا يذكر علة هذا الحكم ، وقد اشتمل حديثه هنا على أمور ثلاثة تدور كلها حول خبر هذه الأفعال .

أولها : تعليل اقتران خبره هذه الأفعال بأن أو تجرده منها .

الثانى : تعليل وقوع خبر هذه الأفعال جملة فعلية .

الثالث : حكم وقوع خبر هذه الأفعال غير ذلك .

أما الأمر الأول : وهو اقتران خبر بعض هذه الأفعال بأن وجوبا وهى عسى وبوشك واخلولق فعلته أن هذه الأفعال فيها تراخ ، لأن معناها الترجى أى ترجى المتكلم للخبر وذلك يكون فى المستقبل فوجب اقتران الخبر بأن ليكون مستقبلا فيتوافق معنى الفعل الناسخ مع خبره ، قال الله تعالى (فَعَسَى اللهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ)(١) وقال : (عَسَى اللهُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ)(٢) ومعناه ترجى المتكلم لهذا الفعل وهو إتيان الله بالفتح وتوبته فى المستقبل وهو معنى أن ، وإذا وردت عسى دون أن ، وهذا فى الشعر خاصة، دل على أن المتكلم أنزل الفعل المرجو لتلهفه عليه وشوقه إليه منزلة الفعل الواقع فكان قريبا بالنظر إلى ماليس بمرجو ، وعلى ذلك فإن عسى وبوشك شبهتا بكاد فى ذلك لجاز تجرد الخبر من أن كما يتجرد خبر كاد .

وأما تجرد خبر بعض هذه الأفعال من أن وجوبا وهى أفعال الشروع خاصة كأخذ وجعل وطفق فعلته أن هذه الأفعال معناها الشروع فى الخبر وذلك يكون فى زمن الحال فوجب أن تكون الأفعال الواقعة موقع أخبارها

---

(١) سورة المائدة آية ٥٢ . (٢) سورة التوبة آية ١٠٢ .

أحوالا كذلك فلم يسغ دخول أن عليها تقول : بدأت أذاكر وأخذت أعمل وقت أصلى ، فالبدء والأخذ والقيام وهو معنى الفعل الناسخ موافق لمعنى الفعل الواقع خبرا وهو المذاكرة والعمل والصلاة ، ولا يجوز غير ذلك أى لا يجوز اقتران الخبر بأن مطلقا وإلا ناقض ذلك معنى الفعل الناسخ .

وأما كاد وكرب فلما كان معناهما مقاربة ذات الفعل ، وهذه المقاربة تتفاوت كثرة وقلة تقول : كاد زيد يغرق أى قارب الغرق حتى لم يبق بينه وبين الدخول فيه زمن جاز أن يكون معناهما معنى جعل أو طفق وهو معنى المقاربة الكثيرة ، فمن راعى ذلك أوجب تجرد خبرهما من أن لأن معناهما حينئذ معنى أفعال الشروع قال الله تعالى (يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ)[1] أى من شدته وقال (يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ)[2] أى من قوته .

وقد تكون المقاربة أقل من ذلك فيرتد الفعل إلى المستقبل وزمنه وحينئذ تشبه أفعال المقاربة وهى كاد وكرب أفعال الرجاء وهى عسى واخلولق فى اقترانها بأن فتقترن هى الأخرى بها ، وهو ما ذكرناه من آثار وأشعار قبل ذلك من (كَادَ الْفَقْرُ أَنْ يَكُونَ كُفْراً) ومثل :(كَادَ قَلْبِى أَنْ يَطِيرَ)وقوله مثل :

٤١٨ — رَبْعٌ عَفَاهُ الدَّهْرُ طَوْراً فَانْمَحَى
قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبِلَى أَنْ يَمْصَحَا[3]

ولكن هنا سؤال وهو :

---

(١) سورة النور آية ٣٥ . (٢) سورة البقرة آية ٢٠ .

(٣) بيتان من بحر الرجز المشطور لرؤبة سبق الاستشهاد بهما قبل ذلك فى هذا الباب (رقم ٤٠٨) والشاهد هنا هو الشاهد هناك وهو اقتران خبر كاد بأن تشبيها لها بعسى .

إذا اقترن خبر هذه الأفعال بأن وهو أفعال الرجاء أبداً ، وأفعال المقاربة بتأويل فكيف صح الاخبار بها ، وقد صارت فى تأويل المصدر ، والمصادر لايخبر بها عن الذات ؟

والحاصل أن النحاة اختلفوا فى إعراب مثل هذا الأسلوب وهو أسلوب عسى زيد أن يقوم وكاد الفقر أن يكون كفرا إلى ثلاثة مذاهب :

أولها : مذهب الكوفيين وتبعه ابن مالك[1] : وهو أن الاسم الظاهر اسم لعسى ، وأن والفعل بدل منه سد مسد جزأى الإسناد (الفعل والفاعل) كما كان يسد مسدهما لو لم يوجد المبدل منه فإن البدل فى حكم الاستقلال فى أكثر الكلام . ورد أبو حيان ذلك المذهب قائلا[2] :

ذلك لايسوغ لأنه إبدال قبل تمام الكلام والبدل لا يأتى كذلك ، الا ترى أن البدل إذا خرج من الكلام كان ما بقى كلاما تاما نحو أعجبنى عبد الله ولو قلت عسى زيد لم يكن كلاما تاما .

المذهب الثانى : مذهب المبرد من البصريين[3] : وهو أن أن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر واقع مفعولا به . ورده ابن عصفور بما سنذكره فى المذهب الثالث .

المذهب الثالث : مذهب الجمهور : وهو أن أن والفعل خبر للفعل الناسخ ،

---

(١) ارتشاف الضرب : ١٢٢/٢ ، مغنى اللبيب : ١٥٢/١ ، شرح التسهيل لابن مالك ورقة ٦٣ .

(٢) التذييل والتكميل : ٥٧/٢ .

(٣) ارتشاف الضرب ١٢٢/٢ .

قال أبو حيان : وصححه الأستاذ أبو الحسن بن عصفور[١] ، والأمر كما قال . أبو حيان يقول ابن عصفور[٢] : والصحيح أن الفعل الذى بعد عسى فى موضع الخبر والدليل على ذلك أنهم لما ردوه إلى الأصل نطقوا باسم الفاعل ولم ينطقوا بالمصدر نحو قوله :

٤١٩ — أَكْثَرْتَ فِي العَـذْلِ مُلِحًّا دَائِمًا

لَا تُـكْثِرَنْ إِنِّي عَسِيتُ صَائِمًا[٣]

ثم قال : وأما قول أبى العباس المبرد أن أن وما بعدها تتقدر بالمصدر والمصادر لا تكون أخبارا عن الجثث فثبت أن أن وما بعــــدها فى موضع المفعول .

فجوابه أن أن هنا لا تتقدر بالمصدر لأنها إنما أتى بها لتدل على أن فى الفعل تراخيا ، والدليل على أنها فى موضع الخبر مجيئها على الأصل فى قوله عسيت صائما ألا ترى أن صائما خبر ، ونظير ذلك أن أن الناصبة للفعل لا تتقدر بالمصدر قولهم : لعل زيدا أن يقوم ومثله قوله عليه الصلاة والسلام (لَعَلَّ أَحَدَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَلْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنَ الآخَرِ)[٤] ومنه قوله وهو عمر بن أبى ربيعة :

---

(١) ارتشاف الضرب : ١٢٢/٢ والتذييل والتكميل : ٥٧٥/٢ .

(٢) شرح الجمل الكبير : ١٠٨/٢ .

(٣) بيتان من الرجز المشطور لرؤبة بن العجاج (ملحقات ديوانه ص ١٨٥) والعذل هو اللوم والتوبيخ ، والمعنى مهما تبذل لى من نصح فإنى لا أسمعك لأنى صائم من سماع أى شيء وشاهدها واضح وهو مجيء خبر عسى مفردا على الأصل والبيتان فى شروح التسهيل وفى معجم الشواهد ص ٥٣٣ .

(٤) الحديث فى صحيح البخارى (كتاب المظالم : ١٠١/٣ دار الفكر) ونصه : فلعل بعضكم أن يكون أبلغ من بعض وفيه الشاهد أيضا .

٤٢٠ — لَعَلَّهُمَا أَنْ تَبْغِيَا لَكَ حِيـلَةً
وَأَنْ تَرْحُبَا صَدْراً بِمَا كُنْتُ أُحْصِرُ[١]

وقوله وهو متمم بن نويرة[٢] :

٤٢١ — لَعَلَّكَ يَوْماً أَنْ تُلِـمَّ مُلِمَّةٌ
عَلَيْكَ مِنَ اللاَّئِي يَدَعْنَكَ أَجْدَعَا[٣]

ألا ترى أن لعل من الحروف الداخلة على المبتدأ والخبر فلا يتصور أن تقدر أن مع الفعل بالمصدر لأن المصدر ليس بالشخص ألا ترى أن التقدير في الحديث لعل أحدكم كان ألحن بحجته، وكذلك البيت : لعلهما باغيتان لك حيلة، وكذلك لعلك يوما تلم عليك ملمة ، وكما لا تقدر أن مع مابعدها بالمصدر في لعل فكذلك في عسى وأخواتها.

وعضد ناظر الجيش المذهب الأخير قائلا[٤] : « هو مذهب الجمهور وهو

---

(١) البيت من بحر الطويل من أبية مشهورة لعمر بن أبي ربيعة (أمن آل نعم) وأكثر القصيدة في حوار دائم بين عمر وبين معشوقاته وكذلك بيت الشاهد وشاهده اقتران خبر لعل بأن حملا على خبر عسى ، والبيت في شروح التسهيل وفي معجم الشواهد ص ١٥٣ وفي شرح ديوان عمر ص ٦٩ بتحقيق محمد محي الدين .

(٢) من الصحابة رضوان الله عليهم ملأ الدنيا بكاء على أخيه مالك وهو شاعر كبير توفي سنة ٣٠ هـ .

(٣) البيت من بحر الطويل من قصيدة رثاء لمتمم بن نويرة في أخيه مالك ، يقول لمن يشمت فيه ولا تكن فرحا بموت أخي عسى أن تنزل عليك بلية من البلايا التي تقصم الظهر ، وشاهده اقتران خبر لعل بأن حملا على عسى والبيت في شروح التسهيل وفي معجم الشواهد ص ٢١١ .

(٤) شرح التسهيل لناظر الجيش (باب كاد وأخواتها في الجزء الثاني) .

الدائر على ألسنة النحاة والمعربين ولا خفاء أنه المشهور ويجوز أن يخبر بأن والفعل ، لأن المصدر قد يخبر به عن العين على جهة المجاز نحو زيد عدل ورضا ومنه قول الخنساء :

٤٢٢ — تَرْتَعُ مَارَتَعَتْ حَتَّى إِذَا ادَّكَرَتْ
فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَـالٌ وَإِدْبَارُ(١)

قالوا : ومن ذلك قوله تعالى : (وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى مِنْ دُونِ اللهِ)(٢) أى افتراءاً ، هذا اختلافهم عند اقتران الخبر بأن ، وأما عند عدم اقترانه بها فقد اتفقوا على أن الجملة من الفعل والفاعل فى محل نصب خبرا عن الفعل الناسخ .

وأما الأمر الثانى : وهو علة وقوع خبر هذه الأفعال جملة فعلية أبدا وعدم وقوعه اسما مفردا على الأصل فى أخبار المبتدآت أو النواسخ ، فالجواب عليه : أن المناسبة التى قصدوها بين معانى هذه الأفعال من قرب وقوع الخبر أو ترجيه أو الشروع فيه وبين معانى أخبارها لا تتصور فى الأسماء لأن هذه الأمور أحداث ولا يظهر معناها إلا فى أحداث مثلها فكان الخبر فعلا ، وقد وضح ابن عصفور ذلك كله فقال فى شرحه الصغير على الجمل متحدثا عن هذه الأفعال :

---

(١) البيت من بحر البسيط من قصيدة للخنساء فى رثاء أخيها صخر وهى فى بيت الشاهد تصف حزنها الشديد على أخيها كحزن ناقة فقدت ولدها ، وشاهده الإخبار بالمصدر عن الذات وخرج على أنه مؤول باسم الفاعل وقيل على مضاف محذوف أى ذات إقبال والبيت فى معجم الشواهد ص ١٦٤ وفى ديوان الخنساء ص٢٠٢ (تحقيق د / ابراهيم عوضين) .

(٢) سورة يونس آية : ٣٧ .

وجميعها داخلة على المبتدأ والخبر كـكان وأخواتها واسمها مرفوع وخبرها منصوب كأن كان وأخواتها كذلك ألا ترى أنها تفارق كان وأخواتها فى أن خبر كل واحد منها لا يكون إلا فعلا مضارعا ولا يكون اسما إلا فى ضرورة الشعر أو فى شاذ من الـكلام يحفظ ولا يقاس عليه بخلاف كان وأخواتها ، والسبب فى ذلك أن أفعال هذا الباب تنقسم ثلاثة أقسام : قسم يقتضى من جهة معناه أن يكون خبره حالا وهو كل ما كان من هذه الأفعال للأخذ فى الفعل نحو قولك : أخذ يفعل وأنشأ وجعل ، وقسم منها يقتضى معناه أن يكون خبره مستقبلا متراخيا عن زمن الحال وهو عسى ألا تراك تقول : عسى زيد أن يحج العام الآتى ، وقسم منها يقتضى معناه أن يكون خبره مستقبلا قريبا من زمن الحال وهو ما كان منها للمقاربة ذات الفعل نحو قولك كاد زيد يفعل وكرب يفعل ، فما كان منها خبره حالا فى المعنى جعلوا فى موضع خبره الفعل المضارع غير مقرون بأن ، وما كان منها خبره مستقبلا فى المعنى غير قريب من زمن الحال جعلوا فى موضع خبره الفعل المضارع مقرونا بأن لتخلصه للاستقبال ، وما كان منها خبره مستقبلا قريبا من زمن الحال أجروه مجرى ما خبره حال فى المعنى فأوقعوا فى موضع خبره الفعل المضارع غير مقرون ـ بأن نحو كاد زيد يقوم وقد تدخل أن على الفعل الواقع فى موضع خبره فى ضرورة الشعر رعيا لمعنى الاستقبال وإنما فعلوا ذلك ليشاكلوا بين الأخبار ومعانى الأفعال ، ولو كان الخبر اسما لم تحصل هذه المشاكلة فلذلك عدلوا عن الاسم إلى الفعل فلم يقع الاسم فى موضع خبرها إلا فى شاذ من الـكلام » ثم مثل لذلك بما سيأتى [1] .

أما كونه فعلا مضارعا فلأنه دال على الحال وهو معنى الشروع فى الفعل

---

(١) انظر فى هذا النقل الطويل شرح الجمل لابن عصفور ورقة ٦٣ (الشرح الصغير) .

أو قرب وقوعه والاستقبال هو ترجيه والماضى مناف لذلك لوقوع حـــدثه ، والأمر كذلك لبعد حدثه ولأن فاعله المخاطب ، وفاعل هذه الأفعال ضمير الاسم .

وأما الأمر الثالث : وهو حكم وقوع خبر هذه الأفعال غير ما سبق وهو أن يكون جملة فعلية فعلها مضارع ، فالجواب عليه : أن ذلك غير جائز وإذا وجد كان شاذا فى النثر ضرورة فى الشعر فمثال الأول وهو الشاذ قول الزباء وقـد دخل عليها رجالها متخوفين : عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُسًا[1] وهو مثل يضرب الرجل يتوقع الشر من جهة بعينها ، والغوير تصغير غار ، وأبؤس جمع بؤس ، وقد جاء مفردا شذوذا ، وخرجوه على أن الخبر فعل محذوف والتقدير يكون أبؤسا ، وليس من ذلك أى من وقوع الخبر مفردا قوله (فطفق مسحا)[2] بل الخبر محذوف والتقدير يمسح مسحا كما ذكرناه .

ومثال الثانى وهو الضرورة قول رؤبة وقد مضى قريبا :

٤٢٣ — أَكْثَرْتَ فِى العَذْلِ مُلِحًّا دَائِمًا

لاَ تُكْثِرَنْ إِنِّى عَسِيتُ صَائِمًا[3]

وقول تأبط شرا[4] :

---

(١) مجمع الأمثال لأبى الفضل الميدانى (ت ٥١٨ هـ) ج ٢ ص ١٧ .

(٢) سورة ص آية ٣٣ .

(٣) البيتان من الرجز المشطور وقد سبق الحديث عنهما بالتفصيل (رقم : ٤١٩) وشاهدهما هنا مجىء خبر عسى مفردا ضرورة لأن خبر هـــذه الأفعال لا يكون إلا جملة .

(٤) من شعراء الجاهلية سبقت ترجمته ص ٣٠٢ من هذا الكتاب .

٤٢٤ — فَأُبْتُ إلَى فَهمٍ وَمَا كِدْتُ آئِباً
وَكَمْ مِثْلُهَا فَارَقْتُهَا وَهِيَ تَصْفِرُ[١]

فقال : صائما وآئبا وأصله أصوم وأؤوب .

وليس من ذلك قول الشاعر وهو أبو دهبل الجمحي[٢] :

٤٢٥ — لأَوْشَكَ صَرْفُ الدَّهْرِ تَفْرِيقَ بَيْنِنَا
وَلاَ يَسْتَقِيمُ الدَّهْرُ وَالدَّهْرُ أَعْوَجُ[٣]

لأن تقديره لأوشـــك صرف الدهر أن يفرق بيننا فحذف الخبر لدلالة المصدر عليه .

وقد علل ابن مالك مجيء خبر كاد وعسى مفردا فقال[٤] :

« من عادة العرب في بعض ماله أصل متروك وقد استمر الاستعمال بخلافه أن ينبهوا على ذلك الأصل لئلا يجهل فمن ذلك جعل بعض العرب خبر كاد

---

(١) البيت من بحر الطويل وهو لتابط شرا كما في مراجعه وهو من أبيات قالها لما هرب من قوم أرادوا أسره وقتله فهرب إلى قبيلة فهم ولولا ذلك لما ذهب إلى هذه القبيلة ، وتصفر من صفير الطائر حينما يخلو المكان . وشاهده استعمال الخبر مفردا في باب كاد للضرورة والبيت في شروح التسهيل وفي غيرها (معجم الشواهد ص ١٥٢ .

(٢) سبقت ترجمته ص ٤٠٤ من الكتاب الذي بين يديك .

(٣) البيت من بحر الطويل وصاحبه مؤمن بقضاء الله أبدا وشاهده نيابة المصدر عن الفعل الواقع خبرا لأوشك وانظر الشرح ، والبيت في شروح التسهيل وليس في معجم الشواهـــد .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك (المتن والشرح له) ورقة ٦٣ — مخطوط .

وعدى مفردا منصوبا كقول الشاعر : فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آئِباً فبقوله آئبا علم أن أصل (كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا)[1] كادوا كائنين ، كما علم بعور واستحوذ أن أصل قال واستصاذ قول واستحوذ » انتهى :

وقد ورد خبر جعل فعلا ماضيا وجملة اسمية وذلك كله شاذ أيضا[2] :

فمثال الفعل الماضى قول ابن عباس رضى الله عنهما : فَجَعَلَ الرَّجُلُ إِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَخْرجَ أَرْسَلَ رَسُولاً[3] ، فأرسل ماض وهو الخبر وهو العامل فى إذا أيضا لأنه جوابها ، وجعل ابن مالك الخبر هو الجملة الفعلية المصدرة بإذا .

ومثال الجملة الاسمية قول شاعر يصف ناقة تقرب مرتعها من منزلها :

٤٢٦ — وَقَدْ جَعَلَتْ قَلُوصُ بَنِي زِيَادٍ
مِنَ الأَكْوَارِ مَرْتَعُهَا قَرِيبُ[4]

رتعها قريب خبر وهو جملة جعل اسمية ولا نظير له .

---

(١) سورة الجن : ١٩ .

(٢) انظر هذا الموضوع بالتفصيل فى كتاب شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك ص ٧٧ (بحث رقم ٢٤) .

(٣) انظر هذا الأثر فى صحيح البخارى : ج ٦ ص ١٤٠ كتاب التفسير (سورة الشعراء) .

(٤) البيت من بحر الوفر وهو لقائل مجهول ، والقلوص : الشابة من النوق ، والأكوار جمع كور بفتح الكاف وهو المنزل ، والمعنى إن هذه الناقة تقرب مرتعها من منزلها لما بها من الإعياء . والبيت فى مراجع نحوية كثيرة انظرها فى معجم الشواهد ص ٤٩ .

(ص) قال ابن عصفور :

(وَقَدْ تَسُدُّ أَنْ مَعَ صِلَتِهَا مَسَدَّ الاسْمِ وَالْخَبَرِ فِي عَسَى وَيُوشِكُ فَتَقُولُ : عَسَى أَنْ تَقُومَ وَيُوشِكُ أَنْ تَقُومَ كَمَا سَدَّتْ مَسَدَّ الْمَفْعُولَيْنِ فِي ظَنَنْتُ وَأَخَوَاتِهَا .

وَقَدْ تَتَقَدَّمُ أَخْبَارُ هَذِهِ الأَفْعَالِ عَلَى أَسْمَائِهَا فَتَقُولُ : عَسَى أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ ، وَيُوشِكُ أَنْ يَقُومَ عَمْرٌو عَلَى أَنْ يَكُونَ زَيْدٌ اسْمَ عَسَى وَعَمْرٌو اسْمَ يُوشِكُ وَأَنْ وَالْفِعْلُ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ .

وَإِذَا اتَّصَلَ بِعَسَى ضَمِيرُ مُتَكَلِّمٍ أَوْ مُخَاطَبٍ جَازَ فِيهَا أَنْ تَبْقَى عَلَى وَزْنِهَا وَأَنْ تَكُونَ عَلَى وَزْنِ فَعِلَ بِكَسْرِ الْعَيْنِ تَقُولُ : عَسَيْتُ أَنْ أَقُومَ وَعَسِيتُ أَنْ تَقُومَ بِفَتْحِ الْعَيْنِ وَكَسْرِهَا ، وَإِذَا كَانَ فَاعِلُهَا ظَاهِراً أَوْ ضَمِيرَ غَيْبَةٍ لَمْ تُسْتَعْمَلْ إِلاَّ عَلَى فَعَلَ بِفَتْحِ الْعَيْنِ مَا عَدَا ضَمِيرَ جَمَاعَةِ الْمُؤَنَّثَاتِ فَإِنَّهَا تُسْتَعْمَلُ مَعَهُ بِاللُّغَتَيْنِ .

وَتَقُولُ فِي التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ : الزَّيْدَانِ عَسَى أَنْ يَقُومَا ، وَالزَّيْدُونَ عَسَى أَنْ يَقُومُوا ، وَالْهِنْدَاتُ عَسَى أَنْ يَقُمْنَ إِنْ لَمْ تُقَدِّرْ فِي عَسَى ضَمِيراً بَلْ تَكُونُ أَنْ وَصِلَتُهَا فِي مَوْضِعِ الاسْمِ وَالْخَبَرِ ، فَإِنْ جَعَلْتَهَا مُتَحَمِّلَةً لِلضَّمِيرِ قُلْتَ : عَسَيَا وَعَسَتَا وَعَسَوْا وَعَسَيْنَ) .

(ش) حديثه فى هذا الموضع يشمل ثلاثة أمور :

أولها : حكم تقدم أخبار هذه الأفعال عليها وعلى الاسم ، وحكم تقدمها على الاسم وحده .

الثانى : حديث عن عسى ـ أو بعض هذه الأفعال ـ فى نقصانها وتمامها .

الثالث : حديث عن عسى خاصة فى حركة سينها .

أما الأول وهو حكم تقدم أخبار هذه الأفعال عليها وعلى الاسم كأن تقول : يغرق كاد زيد ، ويمطر أوشك الجو ، ويصلى طفق زيد فالجواب عليه : أن ذلك وإن جاز فى باب كان وأخواتها فإنه لايجوز فى هذا الباب ، وقد علله ابن مالك قائلا[1] « ولا تتقدم أخبار هذه الأفعال فلا يقال فى طفقت أفعل : أفعل طفقت ، والسبب فى ذلك أن أخبار هذه الأفعال خالفت أصلها بلزوم كونها أفعالا فلو قدمت لازدادت مخالفتها للأصل ، وأيضا فإنها أفعال ضعيفة لاتصرف لها إذ لاترد إلا بلفظ الماضى إلا كاد وأوشك فإن المضارع منهما مستعمل ، ولهن حالة ضعف بالنسبة للأفعال الكاملة التصرف (كان وأخواتها) وحالة قوة بالنسبة إلى الحروف (إن وأخواتها) فلم تتقدم أخبارها لتفضلها كان وأخواتها المتصرفة وأجيز توسطها تفضيلا لها على إن وأخواتها فيقال : طفق يصليان الزيدان وكاد يطيرون المنهزمون » . انتهى كلام ابن مالك ، وعلم منه أن تقدم الخبر على الفعل لايجوز بإتفاق النحاة ، أما التوسط الذى أشار إليه أى تقدم الخبر على الاسم وحده كما مثل له بقوله : طفق يصليان الزيدان وكاد يطيرونْ المنهزمون وكما تقول : عسى أن يقوم زيد ، وأوشك أن يمطر الجو فإن فى المسألة تفصيلا وهو :

إذا كان الخبر غير مقترن بأن جاز التوسط باتفاق كما فى المثالين الأولين ، وإذا كان مقترنا بها كالمثالين الثالث والرابع فإن فى المسألة خلافا :

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك : المتن والشرح له (مخطوط بدار الكتب ١٠ ش نحو) باب أفعال المقاربة ورقة : ٦٣ .

- منهم من منع وهو الأستاذ أبو على الشلوبين[١] ، وعلل ذلك بأن عسى غير متصرف فلا يتقدم خبره على اسمه ، وأنه إذا ورد مثل هذا الأسلوب وجب أن يعرب الاسم المؤخر فاعلا بالفعل المتصرف وتسد أن مع صلتها في ذلك مسد الاسم والخبر كما سدت مع صلتها مسد مفعولى ظننت في قولك : ظننت أن يقوم زيد .

- ومنهم من أجاز التوسط وهم المبرد والسيرافى والفارسى وتبعهم ابن عصفور[٢] يقول في المقرب من المتن السابق : وقد تتقدم أخبار هذه الأفعال على أسمائها فتقول : عسى أن يقوم زيد ، ويوشك أن يقوم عمرو ، على أن يكون زيد اسم عسى وعمرو اسم يوشك وأن والفعل في موضع الخبر .

وعلى ذلك يلزمك أن تقول : عسى أن يقوما الزيدان - وعسى أن يقوموا الزيدون ، وعسى أن يقمن الهندات - ومثل ذلك يقال في أوشك - على أن يكون الاسم الظاهر اسم عسى مؤخرا ، والجملة قبله خبر عسى .

والذين أجازوا هذا الوجه أجازوا أيضا الوجه الأول وهو أن يسند الفعل المتصرف إلى الاسم الظاهر وتسد الجملة مسد الاسم والخبر كما سدت مسد المفعولين في ظننت وأخواتها ، إلا أنه عندئذ لا تلحق بالفعل المتصرف ضمائر مطلقا لأنه مسند إلى الظاهر :

وقد يكون الوجهان وهما إسناد الفعل المتصرف إلى الاسم الظاهر ، أو إسناده

---

(١) ارتشاف الضرب لأبى حيان : جـ ١ ص ١٢٢ تحقيق د / مصطفى النماس (الخانجى بالقاهرة) .

(٢) المرجع السابق (الكتاب والصحيفة) .

عسى إليه والقول بتوسط الخبر سواء ، إذا لم يكن هناك مانع ، وقد يتعين أحد الوجهين :

فمثال تعين الوجه الأول وهو إسناد الفعل المتصرف إلى الظاهر ثم إسناد عسى إليهما قوله تعالى : (عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَاماً مَحْمُوداً)[1] قال ابن عصفور فيه[2] :

هو مما سدت فيه أن وصلتها مسد خبر عسى واسمها ولايجوز أن يكون مما قدم فيه الخبر على الاسم لأنك لو حملتها على ذلك جعلت ربك اسم عسى وأن يبعثك في موضع خبرها فيلزمك الفصل بين أن وصلتها من جهة أن قوله تعالى مقاما محمودا حال من الكاف في يبعثك أي عسى أن يبعثك ربك ذا مقام محمودا ، وإذا كان في موضع الحال كان من صلة أن لأنه معمول يبعثك الذي هو معمول أن ، وإذا تبين أن مقاما من صلة أن لم يجز جعل ربك اسم عسى لما في ذلك من الفصل بين أن وصلتها بأجنبي منها وهو اسم عسى ، وإذا امتنع ذلك لم يبق إلا أن يكون ربك فاعلا بيبعث حتى لايلزمك الفصل بين أن وصلتها بأجنبي ، وتكون أن وصلتها مرفوعة بعسى وسادة مسد اسمها وخبرها انتهى .

ومثال تعين الوجه الثاني وهو التوسط قولك : عسى أن يقوما الزيدان وعسى أن يقوموا الزيدون ، وذلك عند إلحاق الضمائر بالفعل .

---

(١) سورة الإسراء آية ٧٩ .

(٢) شرح الجمل الصغير لابن عصفور ورقة ٦٣ (مخطوط بدار الكتب) وحقق بجامعة الأزهر .

ومثال جواز الوجهين قولك : عسى أن يقوم زيد إذا لم يوجد مانع من التوسط ولم تلحق بالفعل الضمائر .

أما الأمر الثانى من حديثه فى هذا الوضع فهو حديث عن عسى - ويدخل فيه أوشك أحيانا - من حيث نقصانها وتمامها ، وينحصر الكلام فى عسى عن أربعة أحوال لها :

الأولى : أن يأتى بعدها الاسم الظاهر ثم الفعل المتصرف المقترن بأن تقول : عسى زيد أن يقوم ، وحكم هذه النقصان قولا واحدا ، فالاسم الظاهر اسمها ، والفعل الذى بعدها خبرها ويلزمك على ذلك أنك إذا ثنيت الاسم الظاهر أو جمعته أن تلحق بالفعل المتصرف ضمائر تعود عليه تقول : عسى الزيدان أن يقوما ، وعسى الزيدون أن يقوموا ، ومثل ذلك أيضا فى المؤنث : عسى هند أن تقوم دعست الهندان أن تقوما وعست الهنود أن تقمن ، ومن أمثلة ذلك فى القرآن الكريم قوله تعالى : (فَعَسَى أُولَئِكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ)(١) (عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ)(٢) وهو كثير لأنه الأصل .

الحالة الثانية : أن يأتى بعدها الفعل المتصرف المقترن بأن مسندا إلى ضمير التكلم أو الخطاب ، بنوعى كل من مذكر أو مؤنث ، وعدده من مفرد أو مثنى أو جمع تقول : عسى أن أقوم أو نقوم ، أو تقوم أو تقومين أو تقومون ، وحكم هذه التمام قولا واحدا وتسد أن وصلتها مسد الاسم والخبر ، ومن أمثلة ذلك فى القرآن الكريم قوله تعالى (وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ

---

(١) سورة التوبة آية ١٨ . (٢) سورة الإسراء آية ٨ .

لَكُمْ)[١] ومثله (وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئاً وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ)[٢] . لأنه لا يوجد اسم ظاهر يمكن إسناده لعسى فتعين أن يكون الإسناد للمصدر .

الحالة الثالثة : أن يؤخر الاسم الظاهر عن الفعلين الجامد والمتصرف تقول : عسى أن يقوم زيد ويوشك أن يرحل عمرو وهذه تحتمل أن تكون ناقصة ، ويكون الاسم الظاهر اسمها وهو مؤخر عن تقديم ، وخبرها الفعل المقترن بأن المسند إلى ضمير الظاهر وهو مقدم عن تأخير ، وهو أى تقدم الخبر جائز عند أكثر النحاة ، وعلى ذلك فإذا كان الاسم مثنى أو مجموعا وجب إلحاق ضمائر التثنية والجمع بالفعل المتصرف تقول : عسى أن يقوما الزيدان ، وعسى أن يقوموا الزيدون ، ومثله عسى أن تقوم هند ، وعسى أن تقوما الهندان ، وعسى أن تقمن الهنود .

كما تحتمل أن تكون تامة ، ويكون الفعل المتصرف مسندا إلى الاسم الظاهر ثم تسند الجملة إلى عسى لتسد مسد معموليها ، وحينئذ لا تلحق بالفعل ضمائر لأنه مسند إلى الظاهر ، ورجح هذا الوجه وهو تمامها كثير من النحاة ومن أمثلة ذلك فى القرآن الكريم (عَسَى أَنْ يَهْدِيَنِ رَبِّى)[٣] وفيه الوجهان السابقان .

الحالة الرابعة : أن يتقدم الاسم الظاهر الفعلين الجامد والمتصرف تقول : زيد عسى أن يقوم وهذه تحتمل النقصان والتمام :

فعلى النقصان يكون اسمها ضميرا عائدا على الاسم الظاهر المقدم وخبرها

---

(١) سورة البقرة آية ٢١٦ . (٢) سورة البقرة آية ٢١٦ .
(٣) سورة الكهف آية ٢٤ .

الفعل المقترن بأن ، وفاعله الضمير العائد على الاسم الظاهر ، وحينئذ يجب مراعاة الضمير فى الفعلين عند تثنية الاسم الظاهر أو جمعه أو تأنيثه تقول : الزيدان عسيا أن يقوما ، والزيدون عسوا أن يقوموا ، والفاطمتان عستا أن تقوما والفاطمات عسين أن يقمن .

وعلى التمام تكون عسى مسندة إلى الفعل المقترن بأن وفاعله ضمير عائد على الاسم الظاهر ، وتفرد عسى لأنها مسندة إلى مفرد ، وتلحق بالفعل التام ضمائر بحسب الاسم الظاهر المقدم تقول : الزيدان عسى أن يقوما والزيدون عسى أن يقوموا ، والفاطمات عسى أن يقمن ، ومن أمثلة ذلك فى القرآن الكريم قوله تعالى على لسان العزيز لامرأته (أَكْرِمِي مَثْوَاهُ عَسَى أَنْ يَنْفَعَنَا)[١] ، وقوله فى معرض الآداب الاجتماعية (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ يَسْخَرْ قَومٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْراً مِنْهُم)[٢] وهى هنا تامة ، وقرىء (عَسَوْا)[٣] فهى ناقصة .

ولكن هل تجوز هذه الأساليب الأربعة فى غير عسى ؟ ولماذا خصت عسى وحدها بذلك ؟

والجواب أن عسى قد انفردت وحدها دون سائر أخواتها بالأساليب الأربعة السابقة التى جاءت فى الأول ناقصة فقط ، وفى الثانى تامة فقط ، وفى الثالث والرابع محتملة للنقصان حيث أضمر فيها ضمير الاسم ، والتمام حيث

---

(١) سورة يوسف آية ٢١ . (٢) سورة الحجرات آية ١١ .

(٣) هى قراءة عبد الله بن مسعود وانظر مختصر فى شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه ص ١٤٣ .

أسندت إلى المصدر فى أسلوب واحد وإن شاركتها أوشك واخلولق فى الإسناد إلى المصدر كما فى الحالة الثالثة .

وإنما اختصت عسى بذلك لجمودها ومنعها من التصرف ، فأشبهت فى ذلك فعلا فى لفظها وهو ليس بل فاقتها ليس فى مجىء خبرها فعلا واسما بخلافها حيث لزمت الخبر الفعل ، كما أنها أشبهت حرفا فى معناها وهو لعل التى للترجى ، فمن ألحق بها الضمائر جعلها كليس فعلا ، ومن جردها من الضمائر جعلها كلعل حرفا .

كما أنها بجمودها وعدم تصرفها وعدم دخول النفى عليها مثل كاد ،خرجت عن بابها وجاز ألا يضمر فيها وأن تسند إلى الفعل التام .

أما الأمر الثالث : وهو حديثه عن عسى فى حركة سينها فإننا نقول : إن لعسى عند إسنادها إلى الأسماء حالتين :

الأولى : أن تسند إلى الاسم الظاهر أو ضمير الغيبة مطلقا غير ضمير جماعة المؤنث وهذه يجب فتح سينها قولا واحداً ومن أمثلته أن تقول : عسى زيد أن يحضر ،أو زيد عسى أن يحضر ، والزيدان عسيا والزيدون عسوا قال الله تعالى (عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يُكَفِّرَ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ)[١] .

الثانية : أن تسند إلى ضمير التكلم أو الخطاب مطلقا أو ضمير غيبة لجماعة الإناث خاصة وهذه يجوز فتح السين وكسرها وهو عين الفعل تقول : عَسَيْتُ أن أقوم وعَسِيتُ ، وعَسَيْنَا أن نذهب وعَسِينا ،وعَسَيْتُم أن تفلحوا

---

(١) سورة التحريم آية ٨ .

وعَسِيتُم ، وعَسَيْنَ أن يفلحن وعَسِينَ قال الله تعالى : (قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلاَّ تُقَاتِلُوا)[١] وقال : (فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ)[٢] قرأ السبعة إلا نافعا بفتح السين فى الموضعين على الأصل وقرأ نافع بكسرها وهما لغتان[٣] .

(١) سورة البقرة آية ٢٤٦ .

(٢) سورة محمد آية ٢٢ .

(٣) انظر فى القراءتين البحر المحيط فى التفسير لأبى حيان ٢/٢٥٥ .

(ص) قال ابن عصفور :

(وَلاَ يَكُونُ فَاعِلُ الفِعْلِ الوَاقِعِ فِي مَوْضِعِ أَخْبَارِ أَخَوَاتِ عَسَى إلاَّ ضَمِيراً عَائِداً عَلَى أَسْمَائِهَا فَأَمَّا قَوْلُهُ :

وَقَدْ جَعَلَتْ إِذَا مَا قُمْتُ يُثْقِلُنِي
ثَوْبِي فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ الثَّمِلِ

فَعَلَى إِقَامَةِ السَّبَبِ وَهُوَ الاثْقَالُ مَقَامَ المُسَبَّبِ وَهُوَ النُّهُوضُ نَهْضَ الشَّارِبِ الثَّمِلِ وَالمَعْنَى وَقَدْ جَعَلْتُ أَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ الثَّمِلِ لِإثْقَالِ ثَوْبِي إِيَّايَ ، فَقَدَّمَ ذِكْرَ السَّبَبِ كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَى : « أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى » فَاسْتِشْهَادُ الرَّجُلَيْنِ وَالمَرْأَتَيْنِ لَيْسَ سَبَبُهُ ضَلاَلَ إِحْدَاهُمَا بَلِ التَّذْكِيرُ إِنْ ضَلَّتْ فَعُومِلَ الضَّلاَلُ مُعَامَلَةَ التَّذْكِيرِ لَمَّا كَانَ سَبَبَهُ .

وَقَدْ تَعْمَلُ عَسَى عَمَلَ لَعَلَّ إِذَا كَانَ الاسْمُ الوَاقِعُ بَعْدَهَا ضَمِيراً فَيُقَالُ عَسَاكَ أَنْ تَقُومَ وَعَسَانِي أَنْ أَخْرُجَ قَالَ :

وَلِي نَفْسٌ أَقُولُ لَهَا إِذَا مَا   تُنَازِعُنِي لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي)

(ش) هذا آخر حديثه فى هذا الباب وقد ذكر فيه مسألتين ، ونحن سنذكر ثالثة تركها ، لكنه أشار إليها فى غير هذا الكتاب .

أما الأولى مما ذكر هنا : فهى أن النحاة اشترطوا أن يكون فاعل الفعل المضارع الواقع خبراً لكاد وأخواتها ضمير الاسم ، فلا يجوز أن يرفع المضارع

سببى الاسم أو غيره ، وعلى ذلك تقول : طفق زيد يتحدث ، فزيد اسم طفق ويتحدث فعل مضارع وفاعله ضمير زيد وهو الرابط لجملة الخبر بالاسم ، وإذا جاز فى غير هذا الباب أن يرفع الفعل السببى كأن تقول : زيد يتحدث أخوه أو كان زيد يتحدث أخوه فإن ذلك لا يجوز هنا فلا تقول : طفق زيد يتحدث أخوه فإن أردت هـذا المعنى غيرت الأسلوب قائلا : طفق أخو زيد يتحدث ليرفع المضارع الواقع خبراً ضمير الاسم ، وقد عللوا ذلك بأن أفعال هذا الباب إنما جاءت لتدل على أن مرفوعها هو الذى قد تلبس بالفعل أو شرع فيه لا غيره فلابد فى الفعل من ضمير يعود على المرفوع ليتحقق ذلك .

واستثنوا من هذا الحكم عسى فإنها لجمودها وشبهها لعل فى المعنى صارت كالحرف ، كما أنها تشبه الحرف من وجه آخر وهو أن معناها وهو الرجاء فى غيرها من الجملة بعدها ، من أجل ذلك جاز فى خبرها أن يرفع السببى وكأن عسى غير موجودة فى الكلام ، وأن الاسم بعدها مبتدأ رفع خبره السببى وعليه فيجوز أن تقول : عسى محمد يحضر كما يجوز أن تقول : عسى محمد يحضر أخوه .

وبالوجهين روى قول الفرزدق حين هرب من الحجاج لما توعده بالقتل :

٤٢٨ — وَمَاذَا عَسَى الْحَجَّاجُ يَبْلُغُ جُهْدُهُ

إِذَا نَحْنُ جَاوَزْنَا حَفِيرَ زِيَادِ(١)

---

(١) البيت من بحر الطويل من مقطوعة للفرزدق يهجو فيها الحجاج بن يوسف لما توعده بالقتل (ديوان الفرزدق ١/١٦٠) وبعد بيت الشاهد قوله :

فلو لا بنو مروان كان ابن يوسف ... كما كان عبـدا من عبيـد إياد

روى بنصب جهده فتكون مفعولا به والفاعل ضمير يعود على الحجاج وحينئذ يكون الفعل قد رفع ضمير الاسم على الأصل في هذا الباب كما روى برفع جهده ليكون الفعل قد رفع السببي وهو الجائز في عسى خاصة .

وعلى ذلك إذا رفع المضارع السببي في غير عسى وجب تأويله ، ومن ذلك قول أبي حية النميري يشكو هرمه :

٤٢٨ — وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُثْقِلُنِي

ثَوْبِي فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ السَّكِرِ

وَكُنْتُ أَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ مُعْتَدِلاً

فَصِرْتُ أَمْشِي عَلَى أُخْرَى مِنَ الشَّجَرِ (١)

فقال يثقلنى ثوبى ولو جاء على الأصل لقال أثقل .

ومن ذلك قول ذى الرمة يشكو غدر أحبابه :

٤٢٩ — وَقَفْتُ عَلَى رَبْعٍ لِمَيَّةَ نَاقَتِي

فَمَا زِلْتُ أَبْكِي عِنْدَهُ وَأُخَاطِبُهُ

وفى البيت عدة شواهد : وقوع الصلة جملة إنشائية ، ووقوع خبر عسى مجردا من أن ، رفع خبر عسى لسببي الاسم والبيت في شروح التسهيل في باب الموصول وفي باب كاد وفي معجم الشواهد ص ١١٥ .

(١) البيتان من بحر الطويل سبق الاستشهاد بهما أول الباب وذكر البيت الأول منهما موضع الشاهد (البيت رقم ٤٠٠) ويستشهد بهما هنا مرة أخرى على أن المضارع الواقع خبرا لجعل لم يرفع ضمير الإسم بل رفع السببين منه وذلك في قوله : وقد جعلت إذا ماقمت يثقلنى ثوبى وقد خرج تخريجات كثيرة ذكرت في الشرح بعد ، ورواية النمل خطأ بدليل مابعده.

وَأَسْقِيهِ حَتَّى كَادَ مِمَّا أُبِثُّهُ ‌ ‌ ‌ تُكَلِّمُنِى أَحْجَارُهُ وَمَلَاعِبُهْ[١]

فقال تكلمنى أحجاره ولو جاء على الأصل لقال يكلمنى أى الربع .

وقد خرج النحاة البيت الأول على عدة أوجه :

الأول : أن يكون الكلام محمولا على المعنى كأنه قال ، وقد جعلت إذا ما قمت أثقل ، لأنه إذا أثقله ثوبه فقد ثقل هو بثوبه .

الثانى : أن اسم جعل هو ثوبى ، ثم حذف وأقيم المضاف إليه وهو الياء مقامه فصار تاء المتكلم فقال : وقد جعلت وأصله وقد جعل ثوبى وحينئذ يكون الفعل المضارع قد رفع ظاهره وهو جائز .

الثالث : أن الخبر فى الأصل هو قوله أنهض وهو رافع لضمير الاسم لكنه أقام السبب وهو الإثقال مقام المسبب وهو النهوض نهض الشارب السكر والمعنى وقد جعلت أنهض نهض الشارب السكر لإثقال ثوبى إياى فقدم ذكر السبب على المسبب كما قال الله تعالى : (وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى)[٢] فاستشهاد الرجل

---

(١) البيتان من بحر الطويل مطلع قصيدة لذى الرمة فى الغزل (ديوان ذى الرمة ٨٢١/٢) وهو فيهما يخاطب أطلال أحبابه وتخاطبه الأطلال ، وموضع الشاهد فى البيت الثانى فى قوله : كاد مما أبثه تكلمنى أحجاره حيث رفع خبر كاد سببى الاسم لا ضميره وخرج على ما ذكر فى الشرح بعده والشاهد فى شروح التسهيل وفى معجم الشواهد ص ٤٢ .

(٢) سورة البقرة الآية ٢٨٢

والمرأتين ليس سببه ضلال إحداها بل التذكير إن ضلت فتوهل الضلال منزلة التذكير لما كان سببه ، وهو واضح إن شاء الله .

وقد ارتضى ابن عصفور هذه التخريجات الثلاثة ، وفى البيت تخريجات أخرى أضربت عنها .

وأما البيت الثانى فقد خرج على أكثر من وجه :

أولها : أنه محمول على المعنى أيضا وأصله وأسقيه حتى كاد يكلمنى أى الربع .

ثانيها : أن أحجاره المذكورة بدل اشتمال من اسم كاد لا فاعل بتكلمنى ، وحين أعاد الضمير من المضارع أعاده على البدل وهو الأحجار لأنه المقصود بالحكم لا على المبدل منه وهو ضمير الربع .

وأما المسألة الثانية : التى تحدث عنها فى هذا المتن : فهى خصيصة من خصائص عسى ، التى كثرت فى هذا الباب ، والتى تؤهلها أن تكون أمًّا له إلا أنه لما كانت هذه الخصائص خصائص ضعف أجمعوا أن يسموا الباب باسمها .

والحاصل أن أفعال هذا الباب ترفع الاسم وتنصب الخبر وهذا الاسم المرفوع إما ظاهر وإما ضمير وأنه إذا كان ضميراً وجب أن يكون بلفظ المرفوع وهو تاء المتكلم أو تاء المخاطب أو ألف الاثنين أو واو الجماعة أو نا الدالة على المتكلمين ، تقول : كدت أقع فى حفرة ، وكدنا وكدتم وكادا وكادوا ومثل ذلك عسى : تقول فيه : اجتهدت عسيت أن أفوز ، وعسينا وعسيت وعسيتم وعسيا وعسوا ، كما تقول كنت وكنا وكنت وكنتم وكانا وكانوا

وهذا الاستعمال هو المشهور فى عسى لأنه الأصل وبه جاء القرآن الكريم قال الله تعالى: (قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلاَّ تُقَاتِلُوا)(١) وقال: (فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ)(٢) فقال عسيتم بضمير الرفع المتصل لأن عسى تعمل الرفع.

ومن العرب من يقول عسانى أن أخرج، وعساك أن تقوم، وعساه أن يذهب، بياء المتكلم وكاف الخطاب وهاء الغيبة، وهى ضمائر نصب وقعت موقع ضمائر الرفع على ما هو مقرر فى اسم عسى، وعلى ذلك جاء قول عمران ابن حطان(٣):

٤٣٠ — وَلِى نَفْسٌ أَقُولُ لَهَا إِذَا مَا
تُنَازِعُنِى لَعَلِّى أَوْ عَسَانِى(٤)

---

(١) سورة البقرة آية ٢٤٦. (٢) سورة محمد آية ٢٢.

(٣) بكسر الحاء ينتهى نسبه إلى بكر بن وائل بصرى مشهور أحد رءوس الخوارج وشاعرهم وخطيبهم، كان عالما محدثا وقد أدرك صدرا من الصحابة ثم انتمى إلى مذهب الخوارج وله شعر كثير فى مدح ذلك المذهب حتى أهدر عبد الملك بن مروان دمه ومات سنة ٨٤ هـ (خزانة الأدب ٥/ ٣٥٠). ومن شعره.

أيها المادح العباد ليعطى — إن لله ما بأيدى العباد
فسل الله ما طلبت إليهم — وارج فضل المهيمن الجواد

(٤) البيت من بحر الوافر وهو لعمران بن حطان كما فى مراجعه يذكر أنه لا يطاوع نفسه فى أمر لأنها تأمر بالسوء، وشاهده اتصال ضمير النصب بعسى مكان ضمير الرفع وخرج على ثلاثة أوجه كما ذكر فى الشرح والبيت فى معجم الشواهد ص ٤٠٦.

وقول الآخر وهو رؤبة :

٤٣١ — تَقولُ بِنْتِي قَدْ أَنَى إِنَاكَا
يَا أَبَتِي عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا[١]

وجاء قول الثالث وهو مجهول :

٤٣٢ — أَصِخْ فَعَسَاكَ أَنْ تُهْدَى ارْعِوَاءً
لَقَلْبُكَ بِالإِصَاخَةِ مُسْتَفَادُ[٢]

فقال فى الأول عسانى وفى الثانى والثالث عساك وقد اختلف النحاة فى تخريج ذلك وأمثاله على ثلاثة أوجه :

أولها : رأى سيبويه[٣] واختاره ابن عصفور : وهو أن هذا الضمير المنصوب اسم عسى وأن والفعل بعدها فى موضع رفع خبرها وأن عسى قد حملت النصب فى الاسم والرفع فى الخبر حملا على لعل لأنها بمعناها كما أن لعل حملت على عسى فى اقتران خبرها بأن وبذلك يكون الضمير المنصوب فى موضعه .

---

(١) البيتان من الرجز المشطور وهما لرؤبة بن العجاج (ملحقات ديوانه ص ١٨١) وأنى إناك أى حان ارتحالك إلى سفر تطلب رزقا فسافر لعلك تجد هذا الرزق وشاهده كالذى قبله وخرج أيضا على ما ذكر فى الشرح والشاهد فى شروح التسهيل وفى شرح الكافية الشافية وفى معجم الشواهد ص ٥١٣ .

(٢) البيت من بحر الوافر لقائل مجهول ينصح صاحبه بأن يسمع أكثر مما يتكلم لمن يفعل ذلك لا شك أن سيستفيد ، وأصخ ماضيه أصاخ يقال أصاخ له وإليه أى استمع واللام فى لقلبك للابتداء وشاهده كالذى قبله والبيت فى شروح التسهيل وليس فى معجم الشواهد .

(٣) الكتاب ٢/٣٧٤ ، ٣٧٥ .

وقد اختار أكثر النحويين هذا المذهب لسلامته مما يرد على غيره ، وليس فيه إلا حمل فعل على حرف فى العمل وهذا كان يلزم لو لم يكن للفعل عمل أصلا ولكن العمل الأصلى وهو الرفع ثابت لعسى فى غير هذا الموضع والأسلوبان واردان ، بل الأول وهو اتصال ضمير الرفع بها أكثر وأشهر ، وهو المستعمل فى القرآن الكريم غاية الأمر فى الثانى أن معمولا وقع موقع معمول حملا على الحرف الذى يشبه العامل وهو لعل ، كما أن إيقاع ضمير النصب مكان ضمير الرفع أمر لفظى ، أما المعنى فهو على حاله من بقاء الضمير اسما والفعل خبرا .

ولا يقال : إنه قد يقتصر أحيانا على عسى وضميره كالبيت الأول والثانى وهو اقتصار على فعل ومنصوبه وذلك لا يجوز ، لأن الجواب عليه : أن الخبر فى البيت محذوف ، والخبر يحذف إذا دل عليه دليل فى باب كاد وغيرها ففى الحديث الشريف (مَنْ تَأَنَّى أَصَابَ أَوْ كَادَ وَمَنْ تَعَجَّلَ أَخْطَأَ أَوْ كَادَ)[١] وتقديره فى البيت الأول : لعلى أنجو أو عسانى ، وفى البيت الثانى : علك تأتى لنا بمال فتنفقه علينا أو عساك .

الثانى : رأى المبرد[٢] واختاره أبو على الفارسى[٣] وهو أن عسى على بابها فى عملها عمل كان أو كاد ، إلا أنه جعل الضمير المنصوب خبرها مقدما ، وأن والفعل اسم عسى مؤخرا قال ابن مالك : « وفيه مخالفة النظائر من وجهين :

أحدهما : الإخبار باسم عين جامد عن اسم معنى .

الثانى : وقوع خبر فى غير موقعه بصورة لا تجوز فيه إذا وقع موقعه ،

---

(١) الحديث فى شرح الكافية الشافية لابن مالك ٤٦٢/١ وفى التذييل والتكميل ٥٨١/٢ وهو فى كتب النحاة وليس فى كتب المحدثين .

(٢) المقتضب للمبرد ٧١/٣ . (٣) الهمع ١٣٢/١ .

وذلك أنك إذا قلت فى عساك أن تفعل : عسى أن تفعل إياك لم يجز ، وما لم يجز فى الحالة الأصلية حقيق ألا يجوز فى الحالة الفرعية »[١] . وفيه أيضا خروج عما استقر لعسى من جعل المخبر عنه خبرا والخبر مخبرا عنه وهو قلب المعنى وذلك لا يجوز ، وفيه أيضا جعل خبر عسى اسما صريحا وذلك لا يجوز إلا فى الشعر .

الثالث : مذهب الأخفش[٢] واختاره ابن مالك[٣] : أن عسى على بابها فى العمل وهو رفع الاسم ونصب الخبر إلا أنه أنيب الضمير المنصوب مقام المرفوع أى ناب ضمير النصب عن ضمير الرفع .

قال ابن مالك : « وقول أبى الحسن الأخفش هو الصحيح عندى لسلامته من عدم النظير ، وليس فيه إلا نيابة ضمير غير موضوع للرفع عن ضمير موضوع له ، وذلك موجود فى كلامهم كقول الراجز :

٤٣٣ — يَابْنَ الزُّبَيْرِ طَالَمَا عَصَيْكَا وَطَالَمَا عَنَّيْتَنَا إِلَيْكَا[٤]

أراد عصيت فجعل الكاف نائبة عن التاء ، كما أنه لا غرابة فى نيابة ضمير النصب عن ضمير الرفع ، فقد ناب ضمير الرفع عن ضميرى النصب والجر معا فى

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ورقة ٦٣ (مخطوط بدار الكتب) .

(٢) الهمع ١٣٢/١ ، المساعد على تسهيل الفوائد ٣٠١/١ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٤٦٥/١ وشرح التسهيل له أيضا ورقة ٦٣ .

(٤) البيتان من مشطور الرجز لراجز من حمير يخاطب عبد الله بن الزبير ، وعناه أتعبه وشاهده قوله : عصيك حيث وضع الشاعر ضمير النصب مكان ضمير الرفع وأصله عصيت وخرجه أبو حيان على البدل والبيت فى شروح التسهيل وفى معجم الشواهد ص ٥١١ .

مثل قولك : أكرمتك أنت ، ومررت بك أنت ، وما أنا كأنت»[١] .

ورد أبو حيان ما استدل به ابن مالك مرجحا مذهب الأخفش فقال :

— إن البيت المذكور ليس فيه نيابة ضمير النصب عن ضمير الرفع ، وإنما هو من إبدال تاء الضمير كافا ، وهو من شواذ البدل ، ويدل على أنه من البدل تسكين آخر الفعل له .

— وأما قولهم : ما أنا كأنت فلأن الكاف لاتدخل على الضمير المجرور فاحتيج إلى النيابة ، وأما قولهم : مررت بك أنت ، فلأنهم لما أرادوا تأكيد المجرور ولا منفصل له يؤكد به احتاجوا إلى استعمال غيره ، وقالوا : أكرمتك أنت ليجرى الباب كله على سنن واحد من تأكيد كل متصل بمرفوع منفصل .

— كما أن بعض العرب صرح بعد عسى المتصل بها ضمير النصب بالاسم مرفوعا مكان أن يفعل فدل ذلك على أن الضمير المنصوب فى مكانه ، قال الشاعر :

٤٣٤ — فَقُلْتُ عَسَاهَا نَارُ كَأْسٍ وَعَلَّهَا
تَشَكَّى فَآتِي نَحْوَهَا فَأَعُودُهَا[٢]

فقال نار بالرفع ولو كان فى موضع نصب لقال نار ونصب .

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ورقة ٦٣ .

(٢) البيت من بحر الطويل وهو لقائل يدعى صخر بن جعد الخضرى (من مخضرمى الدولتين الأموية والعباسية توفى سنة ١٤٠ هـ) وشاهده مجىء الاسم الظاهر بعد عسى المتصل بها ضمير مرفوعا فدل على أنه خبر وأن الضمير المتصل بها الاسم كما هو مذهب سيبويه وانظر الكلام فى الشرح والبيت فى معجم الشواهد ص ١٠٣ .

أما المسألة الثالثة وهى التى لم يذكرها ابن عصفور ، وإنما أشار إليها فى بعض كتبه فهى مسألة إثبات كاد ودخول النفى عليها تقول : كدت أفعل كذا والمعنى ما فعلت ، وتقول : ما كدت أفعل كذا حتى حضر محمد والمعنى فعلت .

قال ابن هشام فى كتابه مغنى اللبيب فى أمــــور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها[1] : قولهم فى كاد إثباتها نفى ونفيها إثبات ، فإذا قيل كاد يفعل فمعناه لم يفعل ، وإذا قيل لم يكد يفعل فمعناه أنه فعل ، دليــل الأول (وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ)[2] وقوله وهو محمد ابن مناذر[3] .

٤٣٥ — كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيضَ عَلَيْهِ
إِذْ غَدَا حَشْوَ رَيْطَـــةٍ وَبُرُودِ[4]

ودليل الثانى (وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ)[5] وقد اشتهر ذلك عنهم حتى جعله أبو العلاء المعرى لغزا فقال :

---

(١) مغنى اللبيب ج ٢ ص ٢٦٢ . (٢) سورة الإسراء آية رقم : ٧٣ .

(٣) شاعر كثير الأخبار والنوادر كان عالما فقيها راويا للحديث ، ثم تزندق وغلب عليه المجون واللهو فأمر به الرشيد أن يضرب فترك بغداد والبصرة واستقر فى مكة متنسكا حتى مات سنة ١٩٨هـ (الأعلام ٧/٣٣١) .

(٤) البيت من بحر الخفيف وهو لمحمد بن مناذر يرثى ميتا والريطة بفتح الراء الملاءة يلف فيها الميت وكذا البرود وهو جمع برد بضم أوله وفاضت نفسه أو فاظت بالظاء أى هلكت ويستشهد به على أن كاد المثبتة معناها النفى فكادت النفس أن تفيض أى لم تفض وهو مردود والبيت فى شروح التسهيل وفى معجم الشواهد ص ١٢٩ .

(٥) سورة البقرة آية ٧١ .

٤٣٦ — أَنَحْوِيَّ هَـذَا العَصْرِ مَا هِيَ لَفْظَةٌ
جَرَتْ فِي لِسَـانَيْ جُرْهُمٍ وَثَمُودِ
إِذَا اسْتُعْمِلَتْ فِي صُورَةِ الجَحْدِ أَثْبَتَتْ
وَإِنْ أَثْبَتَتْ قَامَتْ مَقَامَ جُحُودِ[(١)]

وقال ابن عصفور[(٢)] : من النحويين من ذهب إلى أن معنى قولك .ما كاد زيد يفعل فعل بعد بطء وهو مذهب ابن جنى ، واستدل على ذلك بقوله (فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ)[(٣)] ألا ترى أن معنى قـوله تعالى : (وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ) فعلوا بعد بطء ، والدليل على أنهم فعلوا الذبح قوله (فَذَبَحُوهَا) .

ثم رد النحاة هذا القول على أصحابه :

يقول ابن هشام[(٤)] : « والصواب أن حكم كاد حكم سائر الأفعال فى أن نفيها نفى وإثباتها إثبات » .

وقال ابن عصفور[(٥)] : « والصحيح أن نفى كاد نفى للفعل فى مقاربته فإذا

---

(١) البيتان من بحر الطويل وهما لأبى العلاء المعرى اللغوى الشاعر الكبير وهو لغز للنحاة يسألهم عن اللفظ الذى إثباته نفى ونفيه إثبات وقد أجابه ابن مالك قائلا :

نعم هى كاد المرء أن يرد الحمى   فتأتى لإثبات بنفى ورود
وفى عكسها ما كاد أن يرد الحمى   فخـذ نظمها فالعلم غير بعيد

والبيتان منسوبان لأبى العلاء وليسا فى ديوانه .

(٢) شرح الجمل الصغير ورقة ٦٣ (مخطوط ٣٣٢ نحو تيمور) .

(٣) سورة البقرة آية ٧١ .

(٤) مغنى اللبيب ؛ ٢/٦٦٣ .

(٥) شرح الجمل الصغير ورقة ٦٣ .

قلت : ما كاد زيد يقوم فمعناه نفى للفعل ومقاربته وكأنك قلت ما فعل زيد القيام ولا قاربه ، وكان ذلك هو الصحيح لأن فيه حمل كاد على سائر الأفعال فى أن نفيها نفى كما أن سائر الأفعال كذلك ألا ترى أنه لايوجد فعل يدخل عليه حرف نفى إلا نافيا لمعناه الذى كان له قبل دخول حرف النفى عليه » .

وقال ابن مالك ردا على أبى العلاء وغيره فيما قالوه[1] : « ومن زعم هذا فليس بمصيب بل حكم كاد حكم سائر الأفعال فى أن معناها منفى إذا صحبها حرف نفى وثابت إذا لم يصحبها .

فإذا قال قائل : كاد زيد يبكى فمعناه قارب زيد البكاء فالمقاربة ثابتة ونفس البكاء منتف ، فإذا قال لم يكد يبكى فمعناه لم يقارب البكاء فمقاربة البكاء منتفية ونفس البكاء منتف انتفاء أبعد من انتفائه عند ثبوت المقاربة ولهذا كان قول ذى الرمة :

٤٣٧ — إِذَا غَيَّرَ النَّأْىُ المُحِبِّينَ لَمْ يَكَدْ
رَسِيسُ الْهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ[2]

صحيحا بليغا لأن معناه إذا تغير حب كل محب لم يقارب حبى التغير وإذا لم يقاربه فهو بعيد عنه ، فهذا أبلغ من أن يقول لم يبرح لأنه قد يكون غير بارح وهو قريب من البراح بخلاف المخبر عنه بنفى مقاربة البراح ، وكذا قوله تعالى

(١) شرح الكافية الشافية لابن مالك : ٤٦٧/١ .

(٢) البيت من بحر الطويل وهو لذى الرمة يتغزل فى حبيبته مى ويذكر أنه إذا تغير كل المحبين فإن حبه لن يتغير ولن يزول ولن يقارب ذلك وبعده :

فلا القرب يبدى من هواها ملالة ولا حبها إن تنزح الدار ينزح

وشاهده واضح من الشرح وهو فى معجم الشواهد ص ٨٢ وفى ديوان ذى الرمة جـ ٢ ص ١١٩٢ :

(إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا)[1] هو أبلغ في نفى الرؤية من أن يقال لم يرها لأن من لم ير قد يقارب الرؤية بخلاف من لم ير ولم يقارب » .

وقال ابن عصفور[2] في تخريج قوله تعالى : (فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ)[3] « هذا لاحجة فيه على أن نفيها إيجاب بل المراد فذبحوها بعد تكرير الأمر عليهم بذبحها وما كادوا يذبحونها قبل ذلك أى ماذبحوها قبل ذلك ولا قاربوا الذبح بل أنكروا ذلك أشـــد الإنكار بدليل قولهم (أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا)[4] .

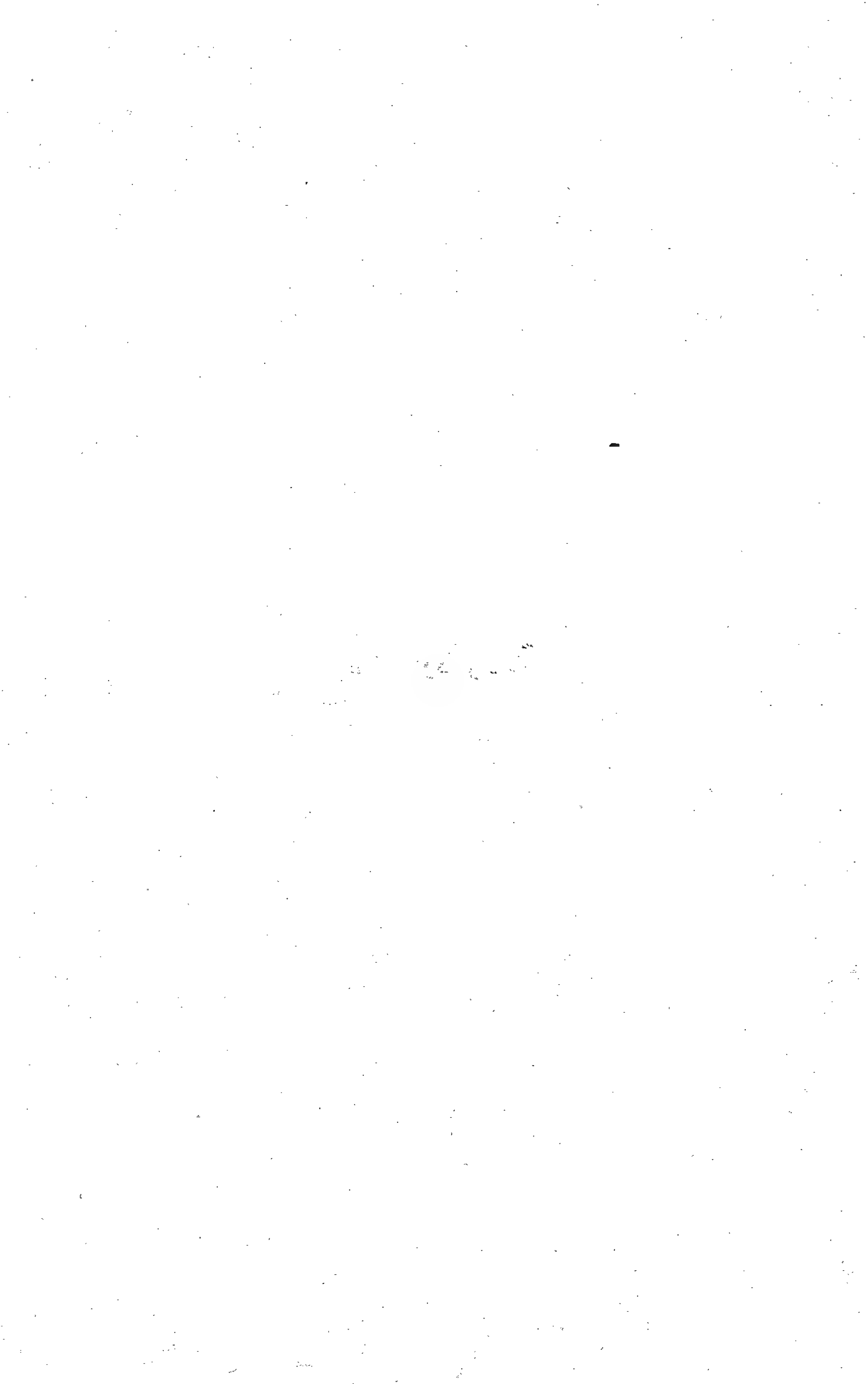
(١) سورة النور آية رقم ٤٠ .

(٢) شرح الجمل الصغير ورقة ٦٣ – ٦٤ .

(٣) سورة البقرة آية ٧١ .

(٤) سورة البقرة آية ٦٧ .

بَابُ مَا وَلَا وَلَاتَ



(ص) قال ابن عصفور :

(اعلَمْ أنَّ مالَهَا شبهانِ : عامٌّ وَخاصٌ ، فالعامُّ شبهُها بالحروفِ التي لا تختص الاسمَ بالدخولِ عليهِ إذ هي غيرُ خاصّةٍ بالاسمِ ، والخاصُّ شبهُهَا بليسَ في أنّها للنفي وأنّها إنْ دخلَتْ على المحتمِلِ خلّصتْهُ للحال ، كما أنَّ ليسَ كذلكَ فبنو تميمٍ راعُوا الشبهَ العامَّ فلمْ يُعمِلوهَا ، وأهلُ الحجازِ ونجدٍ راعُوا الشبهَ الخاصَ فأعملوهَا عملَ ليسَ إلا أنّهمْ لمْ يُعمِلوهَا عملَها إلاّ بشروطٍ ثلاثةٍ :

أحدُها : أنْ يكونَ الخبرُ غيرَ موجبٍ والآخرُ : أنْ لا يتقدّمَ الخبرُ على اسمِها وليسَ بظرفٍ ولا مجرورٍ والثالثُ : ألاّ يُفصلَ بينَها وبينَ الاسمِ بإنِ الزائدةِ فإنْ فُقِدَ شيءٌ مِنْ ذلكَ رجعُوا إلى اللغةِ التميميّةِ ، فأمّا قولُ الفرزدقِ :

فأصبحُوا قدْ أعادَ اللهُ نعمتَهُمْ
إذْ هُمْ قريشٌ وإذْ ما مثلَهُمْ بشرُ

فمثلَهُمْ مرفوعٌ إلاّ أنّهُ مبنيٌّ على الفتحِ لإضافتِهِ إلى مبني نحوَ قولِ الآخرِ :

فتداعى منخرَاهَا بدمٍ مثلَ ما أثمرَ حمّاضُ الجبلْ

وكذلكَ قولُ الآخرِ :

وما الدهرُ إلاّ منجنونًا بأهلِهِ
وما صاحبُ الحاجاتِ إلاّ معذّبا

يتخرّج على أن يكون مُهذَّب مصدراً كمُمزّق ، وكذلك مَنجنُون ،
التقدير : وما الدهر إلا دوران منجنون ، وما صاحب الحاجات إلا
تعذيباً فيكون من باب ما أنت إلا سيراً .

ويجوز دخول الباء في خبرها تأخر عن الاسم أو تقدم عليه
نحو قوله :

أمَا والله أنْ لوْ كنتَ حُرّاً وَمَا بالحُرّ أنتَ ولا القَمِين)

(ش) لما انتهى ابن عصفور من الحديث عن الأفعال التي ترفع الاسم
وتنصب الخبر وهي كان وأخواتها ، وما يجرى مجراها وهي كاد وأخواتها والتي
تسمى بأفعال المقاربة ، شرع بعد ذلك يتحدث عن الحروف التي تعمل هـذا
العمل ، فذكر أنها أربعة : منها ثلاثة تعمل في نوعي الكلام أي في الشعر
والنثر وهي ما ولا ولات ، وواحدة تعمل في الشعر فقط وهي إن ، ويجمعها
كلها أنها للنفي .

وقد أخرها ابن عصفور عن باب كاد وأخواتها لأنها حروف ، وتلك أفعال ،
وأصل العمل للأفعال ، وقد قدمها ابن مالك في كتبه على باب كاد لأنها وإن
كانت حروفا أظهر شبها بباب كان ، من حيث ظهور عملها وهو الرفع والنصب
كثيرا ، ولكثرة مجيء خبرها مفردا بخلاف أفعال المقاربة ، ومن حيث أيضا
موافقتها لبعض باب كان معنى وعملا ، ولكل وجهة هو موليها .

وأصل العمل للأفعال فهي التي تحتاج إلى فاعل مرفوع أو ما يشبهه من
اسم كان وما حمل عليها ، وإلى مفعول منصوب أو ما يشبهه من خبر كان
وما حمل عليها أيضا ولا يعمل من الحروف إلا ما كان مختصا بالدخول على

أحد قسمى الكلمة الباقيين وهما الاسم والفعل ، وأما ما يدخل عليهما معا فلا عمل له .

فما يختص بالدخول على الأسماء ولم يكن كالجزء منها إنما يعمل فيها الجر ، لأن هناك عوامل أخرى تعمل فيها الرفع والنصب فبقى الجر للحروف وذلك شأن حروف الجر ، فإذا صار الحرف جزءا من الاسم كأل المعرفة له فإنه لا يعمل وإنما يتخطاه العمل تقول : مررت بالرجل .

وما يختص بالدخول على الأفعال ولم يكن كالجزء منها يعمل فيها النصب والجزم ، أما رفعها فيكون بتجردها من العوامل ، وعلى ذلك فالحروف الداخلة على الأفعال تعمل فيها النصب كأن ولن أو الجزم كلم ولما ، وإذا كان الحرف جزءا من الفعل أيضا فإنه لا يعمل مثل قد والسين وسوف ، ولذلك لا يفصل بينها وبين الفعل بفاصل ، وإذا كان لابد من دخول عامل أو حرف معنى على الفعل فإنما يكون قبل هذه الحروف قال تعالى (وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى)(١) .

أما الحروف التى لا تختص بواحد من الأسماء أو الأفعال بل تدخل عليهما معا فلا تعمل عملا ، كالهمزة وهل الاستفهاميتين ، وما ولا النافيتين ، وألا الاستفتاحية فلا عمل لها فى اسم ولا فعل لعدم اختصاصها بواحد .

وبعد فإذا كان الأمر كذلك فلماذا عملت ما النافية عمل ليس فرفعت الاسم ونصبت الخبر ، وهى غير مختصة فحقها أن لا تعمل فى مفرد ولا فى جملة ؟

قال ابن عصفور مجيبا(٢) : « اعلم أن ما من الحروف التى تدخل على الاسم

---

(١) سورة الضحى آية : ٥ .

(٢) شرح الجمل الصغير ورقة ٤١ .

تارة نحو قولك ما زيد قائم ، وعلى الفعل أخرى نحو قولك ما يقوم زيد ، وكل حرف يلى الاسم تارة والفعل أخرى فأصله ألا يعمل » ، ثم قال : « إلا ما لما كان لها شبهان : شبه عام وشبه خاص عملت ، فشبهها العام شبهها بالحروف غير المختصة فى كونها يليها الأسماء والأفعال ، وشبهها الخاص شبهها بليس ، وذلك أنها للنفى كما أن ليس كذلك ، وتخلص الفعل المحتمل لزمن الحال ، كما أن ليس كذلك ، تقول : ما زيد يقوم فيكون المنفى على الحال وكذلك ليس زيد يقوم ، فمن راعى الشبه العام لم يعملها وهم بنو تميم ، ومن راعى الشبه الخاص أعملها وهم الحجازيون »[1] .

وقال سيبويه[2] : « هذا باب ما أجرى مجرى ليس فى بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يصير إلى أصله وذلك الحرف ما تقول : ما عبد الله أخاك ، وما زيد منطلقا ، وأما بنو تميم فيجرونها مجرى أما وهل أى لا يعملونها فى شىء وهو القياس لأنها ليست بفعل ، ولا يكون فيها إضمار ، وأما أهل الحجاز فيشبهونها بليس إذا كان معناها كمعناها ، كما شبهوا بها لات فى بعض المواضع وذلك مع الحين خاصة » .

وعلى ذلك تقول : ما أنا مهملا على لغة الحجاز ونجد ، وما أنا مهمل على لغة تميم ، ولكن هنا سؤال :

بأى اللغتين ينطق الإنسان أو يقرأ القرآن ؟ قال السيوطى ناقلا عن ابن جنى[3] : « اللغات على اختلافها كلها حجة ، ألا ترى أن لغة الحجاز فى

---

(١) وشرح الجمل الكبير ج ١ ص ١٩٥ .

(٢) الكتاب : ج ١ ص ٥٧ تحقيق هارون :

(٣) الاقتراح فى علم أصول النحو للسيوطى ص ٧٧ (دار المعارف بحلب) .

إعمال ما ، ولغة تميم فى تركه كل منهما يقبلها القياس ، فليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتها ، لكن غاية مالك أن تتخير إحداها فتقويها على أختها ، فأما رد إحداها بالأخرى فلا ، ألا ترى إلى قوله صلى الله عليه وسلم (نَزَلَ القُرْآنُ بِسَبْعِ لُغَاتٍ كُلُّهَا شَافٍ كَافٍ) » .

هذا كلام السيوطى ، لكن ذكر ابن مالك أن إحدى اللغتين أقيس يقول :[1] « لغة بنى تميم فى تركهم إعمال ما أقيس من لغة الحجاز ، لأن العامل حقه أن يمتاز من غيره بأن يكون مختصا ، وحق مالا يختص كما النافية أن لا يكون عاملا » .

ومع ذلك جاءت اللغتان فى كتاب الله ، قال الله تعالى على لسان النسوة اللاتى أعظمن نبى الله يوسف (حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَراً)[2] قرىء بالنصب على لغة أهل الحجاز ونجد ، وبالرفع على لغة تميم ، وقال فى حق الزوجات اللاتى ظاهرهن أزواجهن : (الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ)[3] قرى بالنصب (بالكسرة) على لغة الحجاز ونجد وبالرفع على لغة تميم ، وقرىء أيضا (مَا هُنَّ بِأُمَّهَاتِهِمْ) وتحتمل الحجازية والتميمية .

ومما ورد من ذلك أيضا على لغة الحجازيين وأهل نجد قوله (فَمَا مِنكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ)[4] فأحد اسم ما وحاجزين خبرها وهكذا ، ويلاحظ أن معمولى ما فى الآية الأخيرة جاءا نكرتين ، وفى الآية التى قبلها

---

(١) شرح الكافية الشافية لابن مالك ج ١ ص ٤٣٥ .

(٢) سورة يوسف آية : ٣١ وانظر القراءتين فى شرح شذور الذهب ص ٢٠٨ .

(٣) سورة المجادلة آية ٢ ، وانظر القراءات الثلاث فى البحر المحيط ٨/٢٣٢ .

(٤) سورة الحاقة آية ٤٧ .

جاءا معرفتين ، وفى الآية الأولى جاء الاسم معرفة والخبرة نكرة ، وإنما عملت ما فى نوعى الاسم من تعريف وتنكير لأنها محمولة على ليس وليس تعمل فيهما .

ومما ورد من عمل ما عمل ليس فى الشعر قول عدى بن الرقاع(١) .

٣٣٨ — وَأَنَا النَّـــذِيرُ بِحُرَّةٍ مُسْوَدَّةٍ
تَصِــلُ الْجُيُوشُ إِلَيْكُمْ أَقْوَادَهَا
أَبْنَــــاؤُهَا مُتَــكَنِّفُونَ أَبَاهُمُ
حَنِقُو الصُّدُورِ وَمَا هُمُ أَوْلَادَهَا(٢)

فقال : وما هم أولادها بنصب الخبر على عمل ما عمل ليس فى الركنين .

هذا رأى البصريين وهو أن ما عاملة عمل ليس فى الاسم والخبر لأنهما متشابهان فى الدخول على المبتدأ والخبر ، وأنهما ينفيان الحال وأن الباء تدخل على خبريهما .

وذهب الكوفيون إلى أن ما فى لغة أهل الحجاز لاتعمل فى الخبر وإنما هو منصوب بحذف حرف الخفض ، قال الفراء(٣) عنـــد تفسير قوله تعالى

---

(١) هو أبو داود عدى بن زيد بن مالك شاعر كبير من أهل دمشق ، كان معاصرا لجرير ، مهاجيا له ، وكان مقدما عند بنى أمية وخلفائهم وبخاصـــة الوليد ابن عبد الملك توفى سنة ٩٥ هـ (الاعلام : ٤ / ٢٢١) .

(٢) البيتان من بحر الكامل وهما لعدى بن الرقاع فى الحرب والشجاعة ، والحرة المسودة الكتيبة الكثيرة المدد ، وأقوادها جمع قود وهى الجماعة من الخيل ومتكنفون إياهم أى تابعون لقائدهم . وشاهده عمل ما عمل ليس فى قوله وماهم أولادها ، والبيت من قصيـــدة لعدى فى الطرائف الادبية ص ٨٨ وهو فى معجم الشواهد ص ١٩٨ .

(٣) معانى القرآن للفراء : ٢/٤٢ ، ٣/١٣٩ .

(مَا هَذَا بَشَراً)[١] : نصبت بشراً لأن الهاء قد استعملت فيه فلا يكاد أهل الحجاز ينطقون إلا بالباء فلما حذفوها أحبوا أن يكون لها أثر فيما خرجت منه فنصبوا على ذلك ، ألا ترى أن كل ما فى القرآن أتى بالباء إلا هذا وقوله تعالى : (مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ)[٢]

وقد أبطل أبو البركات الأنبارى هذا المذهب ، ورجح مذهب البصريين ، وانظر ذلك بالتفصيل فى كتابه الانصاف فى مسائل الخلاف[٣] .

وذكر ابن عصفور ـ كما ذكر غيره ـ أن ما لا تعمل عمل ليس عند الحجازيين إلا بشروط تستوفيها مجتمعة فإن فقد شىء منها رجعوا إلى اللغة التميمية وأوجبوا رفع الخبر وهذه الشروط هى :

أولها : أن يكون الخبر غير موجب أى غير مثبت وإنما يكون مثبتا إذا اقترن بإلا تقول : ما زيد قائما بالنصب فإذا أدخلت إلا رفعت وقلت ما زيد إلا قائم قال الله تعالى : (وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ)[٤] وقال : (وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ كَلَمْحٍ بِالْبَصَرِ)[٥] وأمثاله كثير . وقال سيبويه[٦] : « وتقول : ما زيد إلا منطلق تستوى فيه اللغتان ، ومثله قوله عز وجل : (مَا أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا)[٧] لم تقوما حيث نقضت معنى ليس ، كما لم تقوحين

(١) سورة يوسف آية ٣١ . (٢) سورة المجادلة آية ٢ .
(٣) المسألة رقم : ١٩ ج ١ ص ١٦٥ من الكتاب المذكور .
(٤) سورة آل عمران : ١٤٤ . (٥) سورة القمر آية ٥٠ .
(٦) الكتاب : ١/٥٩ . (٧) سورة يس آية ١٥ .

قدمت الخبر »، وقال أبو حيان : « ونقل ابن عصفور عن الكسائي والفراء أنه إذا دخلت إلا على الخبر لم يجز نصبه ولا جره بالباء »[١] .

وعلة اشتراط نفي الخبر في باب ما دون باب ليس : أن ما حرف وهي إنما عملت الرفع والنصب بالحمل على ليس وليس للنفي فإذا ثبت الخبر فقد عدم الشبه بينها وبين ليس فوجب رفعه ، أما ليس فهي فعل والفعل قوي يعمل وخبره منفي أو مثبت .

وروى عن يونس إعمال ما في الخبر الموجب بإلا[٢] ، واستشهد على ذلك بقول الشاعر :

٤٣٩ — وَمَا الدَّهْرُ إِلاَّ مَنْجَنُوناً بِأَهْلِهِ
وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلاَّ مُعَذَّباً[٣]

قال ابن عصفور : أعمل ما مع دخول حرف الإيجاب وهو إلا على الخبر فيتخرج على وجهين[٤] :

— أن يكون منجنونا اسما موضوعا موضع المصدر الموضوع موضع الفعل

---

(١) ارتشاف الضرب : ١/١٠٥ .

(٢) الهمع للسيوطي : /١٢٣ ، شرح الكافية للرضي : ١/٢٦٧ .

(٣) البيت من بحر الطويل وهو من الحكم لشاعر مجهول ، والمعنى أن الدهر دائم الدوران فرة لهذا ومرة لذاك والإنسان دائم التعذيب في قضاء حاجته ، وشاهده عمل ما عمل ليس مرتين مع انتقاض النفي بإلا وخرج كما في الشرح والبيت في شروح التسهيل وفي معجم الشواهد ص ٩٨ .

(٤) شرح الجمل الكبير لابن عصفور : ١/٥٩٣ .

الواقع خبراً لما والتقدير وما الدهر إلا يجن بأهله ثم حذف يجن الذى هو خبر ما وأقام المصدر مقامه وهو جنون كما تقول : ما أنت إلا شربا تريد تشرب شربا ، وما أنت إلا سيراً تريد تسير سيراً هذا فى موضع الكثرة مقيس ، ثم أوقع منجنون موقع جنون .

— والآخر أن يكون منجنونا اسما فى موضع الحال ويكون خبر ما محذوفا تقديره وما الدهر إلا موجوداً على هذه الصفة مثل المنجنون وهو السانية تريد أنه لا يستقر على حال واحدة . وأما قوله : (وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إلاَّ مُعَذَّباً) فمعذب مصدر كممزق والتقدير إلا يعذب معذبا أى تعذيبا وذلك أن كل اسم مفعول من فعل زائد على ثلاثة أحرف فإنه يكون المفعول والمصدر والزمان على صيغة واحدة[1] .

قال ابن مالك معلقا على ذلك : « وهذا عندى تكلف فالأولى أن يجعل منجنونا ومعذبا خبرين لما منصوبين بها إلحاقا لها بليس فى نقض النفى كما ألحقت بها فى عدم النقض »[2] .

قال ناظر الجيش : « وهذا من ابن مالك غير مرضى لأن ما إنما ألحقت بليس لشبهها بها فى إفادة النفى فلم يكن عملها لذاتها بل لحملها على ليس من أجل الشبه المذكور ولاشك أنه إذا انتقض النفى زال الشبه بزوال ما كان من أجله العمل .

فإن قيل : كما أن عمل ليس لا يبطل بإيجاب الخبر فينبغى ألا يبطل عمل ما بالإيجاب أيضا حملا لها على ليس .

---

(١) المرجع السابق . (٢) شرح التسهيل لابن مالك ورقة ٦١ .

أجيب بأن عمل ليس لذاتها لكونها فعلا فهى تستحق العمل من أجل الفعلية استمر معنى النفى أو انتقض ، وأما عمل ما فبالحمل على ليس لمشاركتها فى إفادة النفى فإذا زال ما به المشاركة زال ما كان من أجلها »[١] .

الشرط الثانى فى عمل ما عمل ليس : ألا يتقدم خبرها على اسمها وليس بظرف ولا جار ومجرور فتقول : ما محمد مهملا بنصب الخبر وهو مؤخر ، فإذا قدمته وقلت ما مهمل محمد وجب رفع الاسمين ، ومن ذلك قول الشاعر مفتخراً :

٤٤٠ — وَمَا خُـــذَّلٌ قَوْمِى فَأَخْضَعَ لِلْعِدَا
وَلَـكِنْ إِذَا أَدْعُوهُمُو فَهُمُو هُمُو[٢]

فرفع الخبر وهو خذل لما قدمه على الاسم .

قال سيبويه[٣] « إذا قلت : ما منطلق عبد الله وما مسىء من أعتب رفعت ، ولا يجوز أن يكون مقدما مثله مؤخراً كما لا يجوز أن تقول : إن أخوك عبد الله على حد قولك : إن عبد الله أخوك لأنها ليست بفعل » وهو نص صريح على أن الخبر لا ينصب إذا كان مقدما .

---

(١) شرح التسهيل لناظر الجيش ج ١ ص ١٣٤٢ بتحقيق صاحب الكتاب .

(٢) البيت من بحر الطويل وهو فى الشجاعة والفخر بالقوم والأهل وخذل جمع خاذل وشاهده إهمال ما لتقدم الخبر على الاسم ، والبيت مجهول القائل وهو فى شروح التسهيل وفى معجم الشواهد ص ٣٤٠ .

(٣) الكتاب : ٥٩/١ بتحقيق هارون .

وعلته أيضا أن ما حرف وهذا ضعف ، وأنها عملت بالحمل على ليس وهذا ضعف آخر ، وأنها عملت فى الجملة ، والحرف لا يعمل فى الجملة فوجب الترتيب بين اسمها وخبرها بخلاف ليس فهى فعل والفعل يعمل بالإصالة فعملت وخبرها متوسط بإتفاق ، ومتقدم عليها عند بعضهم .

هذا أى وجوب رفع الخبر مقدما إذا كان غير ظرف وجار ومجرور ، أما كان كذلك فلا يبطل العمل ، وعلته أنه يتوسع فى الظرف والجار والمجرور بما لا يتوسع فى غيرها ، وقد اختار ذلك ابن مالك تابعا لابن عصفور فيه يقول ابن مالك فى شرح الكافية الشافية[1] : من النحويين من يرى بقاء عمل ما إذا تقدم خبرها وكان ظرفا أو جارا ومجرورا وهو اختيار أبى الحسن بن عصفور ، وإلى هذا المذهب أشرت بقولى :

وَرَفْعُ مَا بِهَا زَيْدٌ بِمَا وَمَوْضِعُ الْمَجْرُورِ نَصْبٌ لَزِمَا

وقال ابن عصفور فى ذلك[2] : إذا كان خبرها ظرفا أو جارا ومجرورا ففيه خلاف : فمنهم من أجاز تقديمه على الاسم ومنهم من منع ذلك : والذين أجازوا هم البصريون قياسا على إن التى يتقدم خبرها على اسمها إذا كان ظرفا أو مجرورا ، والذى منع هو أبو الحسن الأخفش ومنع أن يقاس هذا على إن لأنها أقوى ، وذلك أنها اختصت بما دخلت عليه وما ليست كذلك ، والصحيح أن ذلك يجوز بدليل قوله تعالى : (فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ)[3] فحاجزين خبر ما وهو منصوب فثبت أنها حجازية وقد فصل بينها وبين اسمها

---

(١) انظر جـ ١ ص ٤٣٢ من الكتاب المذكور .

(٢) شرح الجمل الكبير : ١/٥٩٥ .

(٣) سورة الحاقة آية ٤٧ .

بالمجرور الذى هو معمول حكم ، فإذا فصل بين ما واسمها بمجرور ليس فى موضع خبرها الذى لايجوز فى إن إلا قليلا كقول الشاعر :

٤٤١ — فَلَا تَلْحَنِي فِيهَا فَإِنَّ بِحُبِّهَا
أَخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جَـــمٌّ بَلَابِلُهُ[1]

فالأخرى أن يجوز بالمجرور الذى هو فى موضع الخبر الجائز فى إن فى فصيح كلام العرب نحو : إن فى الدار زيدا . انتهى كلام ابن عصفور .

وأما قول الشاعر وهو الفرزدق يمدح عمر بن عبد العزيز :

٤٤٢ — فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ
إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ[2]

فظاهره أنه نصب الخبر مقدما وهو اسم صريح فى قوله : ما مثلهم بشر على أن مثل خبر ما مقدما وبشر اسمها .

قال سيبويه[3] معلقا على البيت ومبينا أنه من الضرائر :

---

(١) البيت من بحر الطويل وهو من الخمسين المجهولة فى كتاب سيبويه ، ويقال : لحاه يلحاه ويلحوه إذا لامه ، وجم أى كثير والمعنى لاتلومنى فى حبها فأنا مصاب به ، وشاهده تقديم معمول خبر إن الظرف والفصل به بين إن واسمها فيجوز ذلك الأمر فى ما وبخاصة إذا كان ذلك الظرف هو خبرها والبيت فى معجم الشواهد ص ٢٨٨ وفى بعض شروح التسهيل .

(٢) البيت من بحر البسيط وهو للفرزدق من قصيدة فى مدح عمر بن عبد العزيز ومدح قريش (ديوان الفرزدق جـ ١ ص ١٨٥) وشاهده تقديم خبر ما وبقاء عملها فيه وخرج على تخريجات كثيرة مذكورة فى الشرح ، والبيت فى شروح التسهيل وفى معجم الشواهد ص ١٦٢ .

(٣) الكتاب : ١/٦٠ .

« هذا لايكاد يعرف كما أن : لَاتَ حِينُ مَنَاصٍ (بالرفع) كذلك ، ورب شيء هكذا ، وهو كقول بعضهم : هذه ملحفة جديدة فى القلة » أى والكثير جديد .

وقال ابن عصفور[1] معلقا على البيت أيضا : نصب مثل مع تقديم الخبر على الاسم وليس بظرف ولا مجرور ، وفيه سبعة أقوال للنحويين : منهم من جعله شاذا وهو مذهب سيبويه رحمه الله تعالى ، ومنهم من قال : البيت للفرزدق وهو تميمى فاستعمل لغة غيره فغلط لأنه قاس النصب مع التقديم على النصب مع التأخير ، ومنهم من قال : هو منصوب على الحال والخبر محذوف أى مافى الوجود بشر مثلهم[2] ، ومنهم من جعله ظرفا بمنزلة بدل وهم أهل الكوفة ، ومنهم من جعله صفة لظرف محذوف أى ما مكانا مثل مكانهم[3] ومنهم من قال : نصبه لئلا يختلط المدح بالذم ، وأبطل ابن عصفور الأوجه السابقة ثم قال : « ومنهم من قال : إن ما هنا لم تعمل شيئا ولا شذوذ فى البيت وذلك أن مثل أضيف إلى مبنى فبنى على الفتح منزلة قولك : يومئذ وحينئذ وهو الصحيح »[4]

ومعناه أن ما تميمية مهملة ومثل خبر مقدم مبنى على الفتح فى محل رفع ؛ وبشر مبتدأ مؤخر ، وإنما بنى مثل لإضافته إلى مبنى ، لأن المضاف إذا كان مبهما كغير ومثل ودون وأضيف إلى مبنى بنى كقوله تعالى : (إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ)[5] فمثل صفة لحق مبنى على الفتح فى محل رفع ،

---

(١) شرح الجمل الكبير لابن عصفور : ١/٣٩٥ .

(٢) مغنى اللبيب لابن هشام : ٢/٢٦٣ .

(٣) مغنى اللبيب : ٢/٦٠٠ .

(٤) شرح الجمل لابن عصفور : ١/٥٩٤ .

(٥) سورة الذاريات آية : ٢٣ .

وقوله (أَنْ يُصِيبَكُمْ مِثْلَ مَا أَصَابَ قَوْمَ نُوحٍ)(١) فيمن قرأ بالفتح فهو فاعل مبنى على الفتح فى محل رفع ، وكذلك قول الآخر :

٤٤٣ — فَتَدَاعَى مَنْخِرَاهَا بِدَمٍ مِثْلَ مَا أَثْمَرَ حُمَّاضُ الْجَبَلْ(٢)

فمثل صفة لدم مبنى على الفتح في محل جر .

قال صاحب الخزانة معلقا على هذا التخريج : وهذا أقرب الأقوال(٣) .

وقال ابن عصفور معترضا على نفسه(٤) : « فإن اعترض فى ذلك معترض فقال : لايسوغ ذلك لأن مثلا فى بيت الفرزدق مضاف إلى الضمير ، والضمير إذا كان مبنيا فإنه يرد الأشياء إلى أصولها تقول: أعطيتمو زيدا درهما وأعطيتم زيدا درهما ، فإذا قدمت الدرهم قلت : الدرهم أعطيتموه زيدا ولم يجز أن تقول أعطيتمه ، بل يلتزم الأصل بسبب الضمير وأمثال ذلك كثير ، فكذلك ينبغى ألا يبنى مثل لإضافته إلى الضمير لأن الضمير كثيرا مايرد الأشياء إلى أصولها .

فالجواب أنه قد استقر فى كلامهم بناء المضاف إلى الضمير أنشد الكوفيون :

---

(١) سورة هود آية ٨٩ وقراءة الفتح المذكورة لمجاهد وابن أبى اسحاق وابن كثير (مختصر فى شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه ص ٦١) وانظر أيضا البحر المحيط : ٢٥٥/٥

(٢) البيت من بحر الرمل غير منسوب فى مراجعه ، وشاهده بناء مثل لإضافته إلى مبنى وهو ما أثمر وما فيه مصدرية ، وأثمر ماض وحماض فاعله ، ومثل صفة لدم وهو موضع الشاهد ، والبيت ليس فى شروح التسهيل وهو فى معجم الشواهد ص ٢٦١ .

(٣) خزانة الأدب : ١٣٤/٤ .

(٤) مثل المقرب ورقة : ٢١ ، ٢٢ (مخطوط بدار الكتب) .

٤٤٤ — لَمْ يُبْقِ إلاَّ المَجْدَ وَالقَصَائِدَا
غَيْرَكَ يَابْنَ الأَكْرَمِينَ وَالِدَا[1]

فغير فاعل يبق وقد بنى لإضافته إلى الضمير ألا ترى أنك إن لم تجعله فاعلا لزمك حذف الفاعل وحذف الفاعل لا يسوغ »[2].

وزعم ابن مالك[3] أن ذلك لا يكون فى مثل لمخالفتها المبهمات فإنها تثنى وتجمع كقول الله تعالى (إلاَّ أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ)[4] وقول الشاعر :

٤٤٥ — مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا
وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مِثْلاَنِ[5]

ثم خرج بيت الشاهد على جواز عمل ما عمل ليس وخبرها مقدم يقول[6] :

---

(١) بيتان من الرجز المشطور لم ينسبا لشاعر وهما فى المدح ، ويستشهد بهما على بناء لفظ غير على الفتح لإضافته إلى مبنى وهو الضمير ، وهو فى البيت فاعل ، ومثل بيت الشاهد قوله :

لله بقيس حين يأبى غيره ... تلقه بحرا مفيضا خيره

والبيت ليس فى شروح التسهيل ولا فى معجم الشواهد .

(٢) مثل المقرب ورقة : ٢٢ (مخطوط) .

(٣) مغنى اللبيب : ج ١ ص ١٥٧ .

(٤) سورة الأنعام آية ٣٨ .

(٥) البيت من بحر البسيط وهو لحسان بن ثابت أو لابنه عبد الرحمن وقيل لكعب بن مالك وشاهده تثنية لفظ مثل فدل على أنه لا يكون مبهما وفيه شاهد آخر وهو سقوط فاء الجزاء والجزاء جملة اسمية ، والبيت فى معجم الشواهد ص ٤٠٢ .

(٦) شرح التسهيل ورقة ٦١ وفى التسهيل ما نصه ص ٥٦ : وقد تعمل متوسطا خبرها وموجبا بإلا وفاقا لسيبويه فى الأول وليونس فى الثانى :

«ومن العرب من ينصب الخبر مقدما»، وحاول أن يسند هذا الرأى إلى سيبويه والصحيح أن سيبويه لم يقل به بل قال بخلافه قولا صريحا كما سبق أن بيناه .

الشرط الثالث : أن لا يفصل بينها وبين اسمها بإن الزائدة تقول : ما محمد مهملا بنصب الخبر فإن فصلت بإن بين ما والاسم رفعت الخبر : ما إن محمد مهمل.
قال الشاعر وهو ذو الإصبع العدوانى[1] :

٤٤٦ — فَمَا إِنْ طِبُّنَا جُبْنٌ وَلَـكِنْ
مَنَـــايَانَا وَدَوْلَةُ آخَرِينَا[2]

وقال الآخر :

٤٤٧ — بَنِي غُدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمُ ذَهَبٌ
وَلاَ صَرِيفٌ وَلَـكِنْ أَنْتُمُ الْخَزَفُ[3]

فرفع الخبر لما اقترنت إن بما، وعلله ابن مالك قائلا : « لأن مقارنة إن

---

(١) شاعر حكيم شجاع جاهلى واسمه حرثان بن الحارث ولقب بذى الإصبع لأصبع زائدة كانت فى يده ، يتحلى شعره بالحكمة والعظة والفخر توفى سنة ٢٢ قبل الهجرة (الإعلام : ١٧٣/٢) .

(٢) البيت من بحر الوافر وهو من مقطوعة صغيرة لذى الإصبع العدوانى (ديوانه ص ٨٨) والشاعر يعترف بهزيمته ولكنه يبرر هزيمته بأن الموت حق على الجميع أمامه فشجعان . وشاهده واضح وهو الفصل بين ما واسمها بإن الزائدة فأهملت ما . والبيت فى معجم الشواهد ص ٣٨٦ وفى شروح التسهيل .

(٣) البيت من بحر البسيط لشاعر مجهول يهجو القبيلة المذكورة أول البيت وشاهده كسابقه ويروى ذهبا بالنصب على أن ما وإن اقترن اسمها بإن تظل عاملة عمل ليس . والبيت فى شروح التسهيل وفى معجم الشواهد ص ٦٠ .

لما يزيل شبهها بليس ، لأن ليس لا يليها إن فإن وليث ما تباينا فى الاستعمال وبطل الإعمال دون خلاف »[١] .

وذهب بعض الكوفيين[٢] إلى أن إن إذا وليت مالا تبطل عملها ، وإنما يجوز النصب وأنشدوا البيت السابق بنصب ذهب وصريف بناء على أن إن نافية وأنها العاملة وأتى بها لتأكيد النفى بما .

ورده ابن مالك[٣] وذكر أن إن فى البيت زائدة بعد ما النافية كما تزاد بعد ما الموصولة وما المصدرية ، وأنها لو كانت نافية لم يبطل عمل ما كما لا يبطل بتكريرها إذا قيل : ما مازيد قائما ، قال الراجز :

٤٤٨ — لاَ يُنْسِكَ الأَسَى تَأَسِّيًا فَمَا
مَا مِنْ حِمَامٍ أَحَــدٌ مُعْتَصِمًا[٤]

فكرر ما النافية وأبقى عملها .

وقال أبو حيان[٥] : ونقل ابن عصفور عن الكسائى والفراء أنه إذا جيء بإن بعد ما لا يجوز نصب الخبر ولا جره بالباء .

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ورقة ٦٠ .
(٢) شرح الكافية للرضى : /٢٦٧ .
(٣) شرح التسهيل له ورقة ٦٠ .
(٤) بيتان من الرجز المشطور لقائل مجهول يذكر أنه لا يصح أن يقتل الحزن الإنسان على عزيز فقده فلا أحد كبير على الموت ، وشاهده تكرير ما مع بقاء عملها وعلى ذلك فوجود إن بعد ما يدل على زيادتها لأنها تهمل ، والشاهد فى شروح التسهيل وفى معجم الشواهد ص ٥٣٣ .
(٥) ارتشاف الضرب : ١٠٥/٢ تحقيق د/ مصطفى النماس .

الشرط الرابع : أن لا يليها معمول الخبر وهو غير ظرف وجار ومجرور تقول : ما زيد آكلا طعامك بنصب آكلا خبرا لما ، ونصب طعامك مفعولا لآكل ، فإذا أوليت هذا المعمول ما وجب رفع الخبر تقول : ما طعامك زيد آكل قال الشاعر :

٤٤٩ — وَقَالُوا تَعَرَّفْهَا الْمَنَازِلَ مِنْ مِنًى
وَمَا كُلُّ مَنْ وَافَى مِنًى أَنَا عَارِفُ(١)

بنصب كل مفعولا لعارف ، ورفع عارف على إهمال ما لإيلاء معمول الخبر إياها ، وعلته أيضا ضعف ما عن العمل ، وإذا كان هذا لا يجوز فى باب كان وأخواتها وهى أفعال فالأخرى أن لا يجوز فى باب ما وأخواتها وهى حروف

أما إذا كان معمول الخبر ظرفا أو جار ومجرورا فإن هذا يجوز فى باب ما جوازه فى باب كان للتوسع فيهما تقول : ما فى المسجد زيد معتكفا وما عندك عمرو مقيما قال الشاعر :

٤٥٠ — بِأُهْبَةِ حَرْبٍ كُنْ وَإِنْ كُنْتَ آمِنًا
فَمَا كُلَّ حِينٍ مَنْ تُوَالِي مُوَالِيًا(٢)

---

(١) البيت من بحر الطويل وهو لمزاحم العقيلى كما فى كتاب سيبويه : ٧٢/١ يذكر أنه فقد حبيبته فقال له بعض أصحابه : اسأل عنها كل من ذهب إلى منى فقد تكون هناك ، فقال لا أعرف كل من وافى منى ، وشاهده واضح من الشرح على رواية نصب كل ثم إهمال ما ، وروى برفع كل لتكون اسم ما العاملة وخبر جملة أنا عارف على حذف الرابط والتقدير عارفه ، وقد تكون ما تميمية مهملة أيضا على رواية رفع كل كذلك والبيت فى شروح التسهيل وفى معجم الشواهد ص ٢٣٧.

(٢) البيت من بحر الطويل لقائل مجهول ، ومعناه كن دائما مستعدا بقظا ملك أسلحة الحرب والدفاع فقد ينقلب الصديق عدوا ، وشاهده إيلاء معمول الخبر لما ء

فكل حين ظرف وهو معمول للخبر وأعمل ما عمل ليس فى الركنين بعدها.

وزاد أبو حيان شرطين وهما[1] :

ـ أن لا تؤكد ما بما أخرى ، وذلك غير واجب ، فقد تؤكد ما بما وتكون الأولى عاملة أيضا كما سبق أن ذكرنا شاهده.

ـ أن لا يبدل من الخبر بدل مصحوب بإلا ، وجوابه أن البدل للمصحوب بإلا لا يكون إلا مرفوعا لكونه موجبا فكذلك المبدل منه ، وعلى ذلك تقول: مَا زَيْدٌ بِشَيْءٍ أَوْ شَيْءٌ إِلاَّ شَيْءٌ لاَ يُعْبَأُ بِهِ ، وقد ذكر سيبويه هذا المثال ثم قال بعده : فهنا تستوى اللغتان : الحجازية والتميمية[2] .

وأما قول ابن عصفور: وَيَجُوزُ دُخُولُ الْبَاءِ فِي خَبَرِهَا تَأَخَّرَ عَنْ الاسْمِ أَوْ تَقَدَّمَ عَلَيْهِ فمعناه أن الباء تزاد فى خبر ما وهو الاسم الصريح كثيرا ، لأن بعض حروف الجر يزاد قياسا بعد النفى والاستفهام ، سواء كان النفى بما مجردة أو بليس أو بلا ، أو بما داخلة على كان وأخواتها أو بما داخلة على غير كان وأخواتها من النواسخ الأخرى ، أو تزاد فى خبر النواسخ مطلقا من غير نفى ، ونص ابن عصفور على الأولين فقط[3] ، وزاد ابن مالك ما بعده

= الثانية مع عملها ، وقد سوغ ذلك أن المعمول لحرف يجوز فى غيره ، والبيت فى شروح التسهيل وفى معجم الشواهد ص ٤٢٦ .

(١) التذييل والتكميل : ٢ /٤٦٠ .

(٢) كتاب سيبويه : ٢/٣١٦ .

(٣) ضرائر الشعر ص ٦٤ يقول : لا تنقاس زيادة الباء فى سعة الكلام إلا فى خبر ما وخبر ليس وفاعل كفى ومفعوله وفاعل أفعل بمعنى ما أفعله ، وما عدا هذه المواضع فضرورة أو شاذ .

وجعله قليلا[١] : فمثال النفى بما وهو كثير قوله تعالى (وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ)[٢] (وما رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ)[٣] (وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِجَبَّارٍ)[٤] ، ويستوى فى زيادة الباء فى خبر ما كون الخبر مؤخرا كالشواهد السابقة أو مقدما كقول الشاعر :

٤٥١ — أَمَا وَاللهِ عَالِمِ كُلِّ غَيْبٍ
وَرَبِّ الْحِجْـــرِ وَالْبَيْتِ الْعَتِيقِ
لَوْ أَنَّكَ يَا حُسَيْنُ خُلِقْتَ حُرًّا
وَمَا بِالْحُـــرِّ أَنْتَ وَلاَ الْخَلِيقِ[٥]

ومثال النفى بليس قوله تعالى (أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ)[٦] (أَلَيْسَ اللهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ)[٧] (لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيْطِرٍ)[٨] ومثال النفى بلا قول صحابى يخاطب النبى صلى الله عليه وسلم :

٤٥٢ — فَكُنْ لِى شَفِيعاً يَوْمَ لاَ ذُو شَفَاعَةٍ
بِمُغْنٍ فَتِيلاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ[٩]

---

(١) التسهيل له ص ٥٧ ، وشرح التسهيل له أيضا ورقة ٦٢ .

(٢) سورة هود آية ١٢٣ . (٣) سورة فصلت آية ٤٦ .

(٤) سورة ق آية ٤٥ .

(٥) البيتان من بحر الوافر وهما فى التهديد والسخرية ، والشاهد فى قوله : وما بالحر أنت حيث يستدل به ابن عصفور على جواز زيادة الباء فى الخبر بعدما وهو مقدم على الاسم ، والبيت فى شروح التسهيل وفى معجم الشواهد ص ٢٥٢ .

(٦) سورة الأعراف آية ١٧٢ . (٧) سورة الزمر آية ٣٦ .

(٨) سورة الغاشية آية ٢٢ .

(٩) البيت من بحر الطويل وقائله كما أشار إليه البيت هو سواد بن قارب =

ومثال النفى بما داخلة على كان قول الشنفرى الأزدى[١] :

٤٥٣ — وَإِنْ مُدَّتِ الأَيْدِى إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ
بِأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجْشَعُ القَوْمِ أَعْجَلُ[٢]

ومثال النفى بما داخلة على غير كان من النواسخ قول دريد بن الصمة[٣] :

٤٥٤ — دَعَانِى أَخِى وَالخَيْلُ بَيْنِى وَبَيْنَهُ
فَلَمَّا دَعَانِى لَمْ يَجِدْنِى بِقُعْـــدُدِ[٤]

= وكان سواد راهبا ولما بعث النبى (صلى الله عليه وسلم) وأسلم وطلب منه الشفاعة ، وشاهده واضح وهو زيادة للباء فى خبر لا ، ولا هنا عاملة عمل ليس ، والبيت فى شروح التسهيل وفى معجم الشواهد ص ٣٨٠ .

(١) من شعراء الجاهلية ، وكان رفيق تأبط شرا فى غزواته وجولانه فى الصحراء وهو من اليمن وقال الشعر بلغة عرب الشمال من أشهر شعره لاميته التى منها بيت الشاهد والتى مطلعها :

أقيموا بنى أمى صدور مطيكم فإنى إلى قوم سواكم لأميل

والتى تخالف الشعر العربى حيث يتحدث فيها عن نفسه توفى الشنفرى فى إحدى غزواته (بروكلمان ١/١٠٥) .

(٢) البيت من بحر الطويل وهو للشنفرى الأزدى من لاميته المشهوره يذكر فيه كرمه وقناعته ، وشاهده زيادة الباء فى خبر كان المنفية وبيت الشاهد فى شروح التسهيل وفى معجم الشواهد ص ٢٧٩ وانظر القصيدة كلها فى كتاب (موسوعة الشعر العربى ص ٥٧) .

(٣) من شعراء الجاهلية المعمرين والأبطال غزا مائة غزوة ولم يهزم فيها حتى قتل يوم حنين سنة ٨ هـ ، وقد أدرك الإسلام ولم يسلم ، كان سيد قومه هوازن (الأعلام ١٦/٣) .

(٤) البيت من بحر الطويل وهو لدريد يصف شجاعته فى قومه ، والقعدد الجبان القاعد عن المكارم ، وشاهده زيادة الباء فى المفعول الثانى لوجد ، والبيت فى شروح التسهيل وفى معجم الشواهد ص ١١١ .

ووجد من أخوات ظن تنصب المفعولين ، ومثال زيادتها فى خبر النواسخ مطلقا قول امرىء القيس :

٤٥٥ — فإنْ تَنْأَ عَنْهَا حِقْبَةً لاَ تُلاَقِهَا
فإنَّكَ مِمَّا أَحْـــدَثَتْ بِالْمُجَرَّبِ[1]

ومثال زيادتها فى الاستفهام الجارى مجرى النفى قول الفرزدق :

٤٥٦ — يَقُولُ إذَا اقْلَوْلَى عَلَيْهَا وأقردت
أَلاَ هَلْ أَخُو عَيْشٍ لَذِيذٍ بِدَائِمِ[2]

ولـكن ما الحـكم إذا زيدت الباء فى أسلوب ما وجاء الخبر مجرورا هل ما حجازية أو تميمية ؟

والجواب على ذلك : أن الباء إذا زيدت فى الخبر بعدها تحتمل ما أن تـكون الحجازية والخبر خبرها منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وتحتمل أن تـكون التميمية والخبر خبر المبتدأ مرفوع بضمة مقدرة وهـكذا .

---

(١) البيت من بحر الطويل من قصيدة مشهورة لامرىء القيس يتناظر فيها مع علقمة الفحل ، وكان الحاكم زوجة امرىء القيس حـكمت لغريمه فطلقها وتزوجها الآخر ، وشاهده زيادة الباء فى خبر إن ندورا والبيت فى ديوان امرىء القيس ص ٤٢ وفى شروح التسهيل وفى معجم الشواهد ص ١٥١ .

(٢) البيت من بحر الطويل وهو للفرزدق فى هجاء امرأة يقول : إذا علاها الفحل سكنت وهو معنى اقلولى وأقردت وشاهده زيادة الباء فى الخبر بعد الاستفهام والبيت فى شروح التسهيل وفى معجم الشواهد ص ٣٩٤ وليس فى ديوان الفرزدق .

وذهب أبو على الفارسي إلى أن دخول الباء على الخبر مخصوص بلغة أهل الحجاز[١] ، وتبعه فى ذلك الزمخشرى يقول فى المفصل : ودخول الباء فى الخبر نحو قولك : مازيد بمنطلق إنما يصح على لغة أهل الحجاز لأنك لاتقول : زيد بمنطلق[٢] .

ورد النحاة قول أبى على والزمخشرى : يقول ابن يعيش فى رده : « هذا فيه إشارة إلى مذهب الكوفيين وليس بسديد وذلك لأن الباء إن كان أصل دخولها على ليس وما محمولة عليها لاشتراكهما فى النفى فلا فرق بين الحجازية والتميمية فى ذلك وإن كانت دخلت فى خبر ما بإزاء اللام فى خبر إن فالتميمية والحجازية فى ذلك سواء »[٣] .

وقال ابن مالك فى رده أيضا[٤] . « والأمر بخلاف ما زعماه لوجوه :

أن أشعار بنى تميم تتضمن الباء كثيرا ، ولأن الباء دخلت على الخبر بعد ما لكونه منفيا لا لكونه خبرا منصوبا ، وبأن الباء تدخل بعد بطلان العمل بإن الواقعة بعد ما وذلك كقول الشاعر :

٤٥٧ — لَعَمْرُكَ مَا إنْ أَبُو مَالِكٍ   بِوَاهٍ وَلاَ بِضَعِيفٍ قُوَاهُ[٥]

---

(١) الإيضاح له ص ١١٠ قال بعد أن تكلم على ما الحجازية : وقد دخلت على خبرها الباء كما دخلت على خبر ليس وذلك فى قولهم : ما زيد بذاهب وما بكر بخارج وانظر الهمع : ١ / ١٢٧ .

(٢) المفصل فى علم العربية للزمخشرى ص ٨٢ .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش : ٢/١١٦ .

(٤) شرح الكافية الشافية له : ٤٣٦/١ وما بعدها .

(٥) البيت من بحر المتقارب وهو للمتنخل الهذلى مالك بن عوير يرثى أباه من قصيدة فى ديوان الهذليين ص ٢٩ من القسم الثانى وفى آخرها يقول : =

وكما تجوز زيادة الباء فى الخبر بعد ما تميمية كانت أو حجازية تجوز زيادة من فى الاسم بعدها إذا كان نكرة ، تميمية كانت أيضا كأن تقول : ما من أحد قائم برفع قائم أو حجازية كأن تقول : ما من أحد قائما ، قال الله تعالى : (فما منكم من أحد عنه حاجزين)[1] .

ابو مالك قاصر فقره ... على نفسه ومشيع غناه

وشاهده زيادة الباء فى الخبر الرافع بعدها المهملة لوجود إن فدل هذا على أن زيادة الباء ليست مخصوصة بلغة الحجاز ، والبيت فى شروح التسهيل وفى معجم الشواهد ص ٤١٣ .

(١) سورة الحاقة آية : ٤٧ .

(ص) قال ابن عصفور :

(وَإِذَا أَتَيْتَ بَعْدَ حَرْفِ الْعَطْفِ بِاسْمٍ وَاحِدٍ فَإِنْ كَانَ حَرْفُ الْعَطْفِ يَقْتَضِي الإِيجَابَ رَفَعْتَ لَيْسَ إِلاَّ نَحْوَ قَوْلِكَ : مَا زَيْدٌ قَائِماً لَكِنْ قَاعِدٌ وَبَلْ قَاعِدٌ ، وَإِنْ كَانَ لاَ يَقْتَضِيهِ وَعَطَفْتَهُ عَلَى الْخَبَرِ كَانَ الْمَعْطُوفُ عَلَى حَسَبِهِ إِنْ كَانَ مَرْفُوعاً أَوْ مَنْصُوباً ، وَإِنْ كَانَ مَخْفُوضاً جَازَ فِيهِ الْحَمْلُ عَلَى الْمَوْضِعِ فَتَرْفَعُ إِنْ قَدَّرْتَهَا تَمِيمِيَّةً ، وَتَنْصِبُ إِنْ قَدَّرْتَهَا حِجَازِيَّةً ، وَالْحَمْلُ عَلَى اللَّفْظِ فَتَخْفِضُ .

فَإِنْ أَتَيْتَ بَعْدَ حَرْفِ الْعَطْفِ بِصِفَةٍ وَمَوْصُوفٍ وَأَوْلَيْتَ الْوَصْفَ الْحَرْفَ وَكَانَ الْمَوْصُوفُ سَبَبِيًّا مِنْ اسْمِهَا كَانَ الْوَصْفُ عَلَى حَسَبِ الْخَبَرِ إِنْ كَانَ مَرْفُوعاً ، وَيَجُوزُ فِيهِ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ إِنْ كَانَ مَنْصُوباً ، وَيَجُوزُ فِيهِ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ وَالْخَفْضُ إِنْ كَانَ مَجْرُوراً بِالْبَاءِ الزَّائِدَةِ .

وَإِنْ كَانَ الْمَوْصُوفُ أَجْنَبِيًّا مِنْهُ لَمْ يَجُزْ فِي الْوَصْفِ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ إِلاَّ الرَّفْعُ ، وَأَمَّا الْمَوْصُوفُ فَمَرْفُوعٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ .

وَإِذَا تَأَخَّرَ الْوَصْفُ جَازَ فِيهِ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ كَانَ الْمَوْصُوفُ سَبَبِيًّا أَوْ لَمْ يَكُنْ ، هَذَا إِنْ كَانَ الْحَرْفُ لاَ يَقْتَضِي الإِيجَابَ فَإِنِ اقْتَضَاهُ لَمْ يَجُزْ إِلاَّ الرَّفْعُ فِيهِمَا تَأَخَّرَ الْوَصْفُ أَوْ تَقَدَّمَ) .

(ش) هذا الموضوع استطراد منه فى حديثه عن ما النافية العاملة عمل ليس

وهو أمر دقيق يحتاج فى فهمه إلى ذهن صاف وعقل يقظ ، فإذا فهمه المرء ووقف عليه عاد أمرا سهلا وموضوعا يسيرا .

والحاصل أنك قد تأتى بأسلوب ما خاليا من معطوف على اسمها أو على خبرها أو عليهما فتقول : ما زيد آثما وحينئذ يجوز نصب الخبر على أن ما حجازية ويجوز رفعه على أنها تميمية ، ويجوز جره بالباء الزائدة فتحتمل الحجازية والتميمية وهذا أمر بيناه ، وقد تأتى بعد هذا الأسلوب بمعطوف واحد على الاسم أو على الخبر بحرف يقتضى الإيجاب وهو بل ولكن ، أو لا يقتضيه وهو لا ، وقد تأتى بمعطوفين وهما للموصوف والوصف ، وهذا الموصوف إما أن يكون سببيا من اسم ما أو أجنبيا عنه ، وهذا الوصف إما أن يكون متقدما أو متأخرا ، وحرف العطف أيضاً إما أن يقتضى الإيجاب أو لا يقتضيه ، وملخص ذلك أن للمعطوف أربعة أحوال وأحكام إذا كان اسما واحداً ، وأربعة أحوال وأحكام إذا كان اسمين وهى كالتالى :

(أحوال المعطوف إذا كان اسما واحداً وأحكامه)

١ — أن تعطف على الاسم بحرف يقتضى الإيجاب تقول: ما زيد آثما بل عمرو أو لكن عمرو ، وحكمه وجوب الرفع على الابتداء والخبر محذوف أى بل عمرو آثم أو لكن عمرو آثم .

٢ — أن تعطف على الخبر بحرف يقتضى الإيجاب تقول : ما زيد آثما بل تقى أو لكن تقى وحكمه وجوب الرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير بل هو تقى أو لكن هو تقى ، ولا يجوز نصبه لأن ما لا تعمل فى الموجب ، وكذا لا يجوز جره حتى لو دخلت الباء على المعطوف عليه ، لأن الباء لا تزاد فى الموجب أيضا بقياس .

٣ – أن تعطف على الاسم بحرف لا يقتضى الإيجاب تقول : ما زيد آثما ولا عمرو ، وحكمه وجوب الرفع عطفا على اسم ما .

٤ – أن تعطف على الخبر بحرف لا يقتضى الإيجاب تقول : ما زيد آثما ولا فاسقا ، والمعطوف فى ذلك ثلاثة أحكام ترجع إلى أحوال المعطوف عليه وهى كالتالى :

– أن يكون مرفوعا على أن ما تميمية وحينئذ يجب رفع المعطوف تقول : ما زيد آثم ولا فاسق .

– أن يكون منصوبا على أن ما حجازية وحينئذ يجب نصب المعطوف تقول : ما زيد آثما ولا فاسقا ، وأجاز ابن مالك الجر لأن الخبر صالح للباء يقول فى التسهيل : وَقَدْ يُجَرُّ الْمَعْطُوفُ عَلَى الْخَبَرِ الصَّالِحِ لِلْبَاءِ مَعَ سُقُوطِهَا[١] واحتج بقول الشاعر :

٤٥٨ – مَا الْحَازِمُ الشَّهْمُ مِقْدَاماً وَلاَ بَطَلٍ
إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْهَوَى بِالْعَقْلِ غَلاَّباً[٢]

قال : كأنه قال : ما الحازم الشهم بمقدام ولا بطل .

واستقبح ذلك ابن عصفور يقول : وحكى سيبويه رحمه الله تعالى

---

(١) تسهيل الفوائد لابن مالك ص ٥٨ .

(٢) البيت من بحر البسيط وهو لقائل مجهول يذكر أنه لا يكون الشجاع شجاعا حتى يغلب عقله على هواه ، وشاهده جر المعطوف (ولا بطل) على خبر ما على توهم زيادة الباء فى ذلك الخبر مع سقوطها ، والبيت فى شروح التسهيل وفى معجم الشواهد ص ٣٢٥ .

الخفض على توهم الباء وذلك نحو قولك : ما زيد قائما ولا قاعد بخفض قاعد وذلك قبيح[١] .

— أن يكون أى الخبر مجروراً بالباء الزائدة وحينئذ يجوز فى المعطوف : الرفع على محل الخبر على أن تكون ما تميمية (ما زيد بآثم ولا فاسقٌ) والنصب على محل الخبر على أن تكون ما حجازية (ما زيد بآثم ولا فاسقاً) والجر على لفظ الخبر (ما زيد بآثم ولا فاسقٍ) .

وقال ابن عصفور : فإن كان الخبر المجرور بالباء الزائدة مقدما لم يجز فى المعطوف إلا الخفض على اللفظ والرفع على الموضع نحو قولك : ما بقائم زيد ولا قاعد بخفض قاعد على لفظ قائم ورفعه على موضع قائم . ومعناه أنه يمتنع النصب فى المعطوف لأن النصب يمتنع فى الخبر مقدما وهو المعطوف عليه .

(أحوال المعطوف إذا كان اسمين وأحكامه)

١ — أن يكون الوصف مقدما والموصوف سببيا من الاسم تقول : مازيد آثما ولا فاسقا أخوه ، أما حكم الموصوف وهو السببى فالرفع قولا واحداً على أنه فاعل بالوصف أو مبتدأ مؤخر فى بعض أحواله ، أما الوصف وهو المعطوف على الخبر فإن حكمه حكم الخبر :

— إن كان الخبر مرفوعا على أن ما تميمية فالرفع لا غير تقول : ما زيد

---

(١) شرح الجمل الكبير لابن عصفور : ١/٥٩٦ ، وانظر كتاب سيبويه جـ٣ ص ٢٩ قال فى حديث عن العطف بالجر على خبر ليس المنصوب : لما كان الأول تستعمل فيه الباء ولا تغير المعنى وكانت مما يلزم الأول نووها فى الحرف الأخير حتى كأنهم قد تكلموا بها فى الأول .

آثم ولا فاسق أخوه برفع فاسق قولا واحداً ، ورفعه على وجهين : بالعطف على الخبر وأخوه مرتفع به ، أو هو خبر مقدم وأخوه مبتدأ مؤخر ، والجملة معطوفة على الجملة التى قبلها .

— وإن كان الخبر منصوبا على أن ما حجازية جاز الرفع والنصب تقول : ما زيد آثما ولا فاسقا أخوه ويجوز ولا فاسق أخوه : أما النصب فبالعطف على الخبر وأخوه مرتفع به ، وأما الرفع فعلى أن يكون خبراً مقدما للمبتدأ الذى بعده وهو أخوه والجملة من المبتدأ والخبر معطوفة على الجملة التى قبلها .

— وإن كان الخبر مخفوضا بالباء الزائدة جاز فى المعطوف الأوجه الثلاثة ، تقول : ما زيد بآثم ولا فاسق أخوه فيجوز فى فاسق الخفض عطفا على الخبر ، وأخوه مرتفع به ، والنصب على محل فاسق وتقدير ما حجازية وأخوه مرتفع به أيضا ، والرفع على محل فاسق وتقدير ما تميمية ، وأخوه مرتفع به كذلك ، ويجوز رفع فاسق على أن يكون خبراً مقدما وأخوه مبتدأ مؤخر والجملة معطوفة على الجملة التى قبلها .

ويمكن تطبيق الأوجه الثلاثة على منسىء فى قول الشاعر :

٤٥٩ — لَعَمْرُكَ مَا مَعْنٌ بِتَارِكِ حَقِّهِ
وَلاَ مُنْسِىءٍ مَعْنٌ وَلاَ مُتَيَسِّرُ (١)

---

(١) البيت من بحر الطويل وهو للفرزدق يهجو رجلا لا يرحم الناس فى مطالبتهم بالدين (ديوان الفرزدق ١/٣١٠) وقد سبق الاستشهاد به فى باب المبتدأ فى الحديث عن روابط جملة الخبر (ص ٦٥٥ من الكتاب) وشاهده هنا جواز الأوجه الثلاثة فى العطف على خبر ما المجرور فى قوله : ولا منسىء معن .

على أن يكون معن كسبي من اسم ما لأنه ظاهره أى ولا منسىء شخصه .

٢ - أن يكون الوصف مقدما والموصوف أجنبيا من الاسم تقول ما زيد آثما ولا فاسق عمرو وحكم الوصف حينئذ الرفع قولا واحداً على أن يكون خبراً مقدما والمرفوع بعده مبتدأ مؤخر ، والجملة معطوفة على الجملة التى قبلها، ولا يجوز نصبه عطفا على خبر ما لأن المعطوف على الخبر خبر فيلزم أن تقول : ما زيد فاسقا عمرو فتخلو الجملة من ضمير يعود على الاسم وهو لا يجوز كما لا يجوز نصبه على تقدير ما وتكون الجملة الثانية معطوفة على الأولى بمنصوبها ومرفوعها لأن خبر ما الحجازية لا يتقدم على اسمها .

وأوجب ابن مالك الرفع فى هذا الوصف التاليه أجنبى أيضاً ومنع النصب وعلله بأن المعطوف عليه مع قربه من العامل لو قدم فيه الخبر لبطل العمل فبطلانه بالتقديم فى المعطوف لبعده عن العامل أحق وأولى[1] ، ومثل لذلك بقول الشاعر :

٤٦٠ — لَعَمْرُكَ مَا مَعْنٌ بِتَارِكِ حَقِّهِ
وَلاَ مُنْسِىءٌ مَعْنٌ وَلاَ مُتَيَسِّرُ[2]

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ورقة ٦٣ (مخطوط رقم ١٠ ش نحو) .

(٢) البيت من بحر الطويل للفرزدق سبق الاستشهاد به قريبا برواية : ولا منسىء معن وشاهده هنا برواية أخرى ولا منسىء عمرو والوصف فى الرواية الأولى يجوز فيه الأوجه الثلاثة وفى الثانية يجب فيه الرفع لأن الموصوف فى الأولى سببى وفى الثانية أجنبى

برواية عمرو فى الشطرة الثانية ليكون أجنبيا من اسم ما .

قال ناظر الجيش : « ما ذكره ابن مالك من تعين الرفع فى الوصف التاليه أجنبى بعد العاطف الواقع بعد خبر ما هو مذهب البصريين وهو الذى تقتضيه القواعد »[1] وهو يشير بذلك إلى ما قرره ابن عصفور .

وقال ابن عصفور : ولو كان بدل ما ليس لجاز النصب ويكون الاسمان معطوفين على الاسمين المتقدمين لأنه يجوز تقديم خبر ليس على اسمها وذلك ليس زيد قائما ولا منطلقا عمرو ، ويكون تقديره إذ ذاك وليس منطلقا عمرو .

٣ — أن يكون العطف بحرف لا يقتضى الإيجاب والوصف متأخر والموصوف سببى أو أجنبى تقول : ما زيد آثما ولا أخوه فاسقا أو تقول : ما زيد آثما ولا عمرو فاسقا ، أما الموصوف فحكمه الرفع قولا واحداً ، وأما الوصف فيجوز فيه الرفع والنصب ، فالرفع على أنه خبر للاسم قبله ، والجملة كلها معطوفة على الجملة التى قبلها ، والنصب عطفا على خبر ما ويرفع الاسم عطفا على اسمها .

ولا يجوز جر الوصف حتى لو أدخلت الباء على خبر ما لأنك ستعطف معمولين على عاملين مختلفين وهو لا يجوز .

٤ — أن يكون العطف بحرف يقتضى الإيجاب والوصف متأخر أو متقدم ، والموصوف سببى أو أجنبى تقول : ما زيد آثما بل أخوه فاسق

---

(١) شرح التسهيل لناظر الجيش ١/١٤٠٦ بتحقيق صاحب الكتاب .

أو بل فاسق أخوه ، وتقول : ما زيد آثما بل عمرو فاسق أو بل فاسق عمرو ، وحكم هذا وجوب رفع الوصف قولا واحداً على أنه خبر تقدم أو تأخر ، ورفع الموصوف على أنه مبتدأ تأخر أو تقدم .

وليست بل فى هذه الأمثلة أو لكن حرف عطف بل هما حرفا ابتداء قصد معناهما وهو الإضراب فى بل والاستدراك فى لكن .

(ص) قال ابن عصفور :

(وَلاَ وَلاَتَ يَكُونَانِ بِمَنْزِلَةِ مَا الحِجَازِيَّةِ فِي رَفْعِ الاسْمِ بِهِمَا وَنَصْبِ الخَبَرِ أَمَّا لاَ فَإِنَّهَا لاَ تَعْمَلُ إلاَّ فِي النَّكِرَاتِ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ الخَبَرُ أَيْضًا مُؤَخَّراً مَنْفِيًّا نَحْوَ قَوْلِكَ : لاَ أَفْضَلَ مِنْكَ رَجُلٌ وَلاَ امْرَأَةٌ وَلاَ رَجُلٌ وَلاَ امْرَأَةٌ إلاَّ أَفْضَلَ مِنْكَ ، وَسَبَبُ ذَلِكَ أَنَّهَا إنَّمَا تَعْمَلُ إِذَا كَانَتْ خَاصَّةً بِالاسْمِ وَلاَ تَكُونُ خَاصَّةً حَتَّى تَكُونَ لِلنَّفْيِ العَامِّ فَتَكُونَ فِي جَوَابِ السُّؤَالِ العَامِّ نَحْوَ قَوْلِكَ هَلْ مِنْ رَجُلٍ قَائِمٍ فَيَلْزَمُ دُخُولُهَا مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ عَلَى الاسْمِ النَّكِرَةِ) .

(ش) لما انتهى من ذكر الحرف الأول من الحروف الأربعة التى تعمل عمل ليس وهو ما ، سواء جاء الأسلوب من غير عطف أو بعطف، شرع يتحدث بعد ذلك عن حرفين آخرين وهما لا ولات ، فذكر أنهما يكونان أيضاً بمنزلة ما الحجازية فى رفع الاسم ونصب الخبر وذلك عند الحجازيين ، أما بنو تميم فيرفعون الاسمين بعدها كما يرفعونهما بعد ما ، والعلة هو عدم الاختصاص ، فإن الثلاثة تدخل على الأسماء كما تدخل على الأفعال ، أما الحجازيون فراعوا شبه الثلاثة بليس فى النفى وشبهها فى تخليص النفى للحال فأعملوها عملها .

والحاصل أن عمل ما عمل ليس كثير وقد ورد فى القرآن الكريم وغيره ولما كانت تعمل فى المعرفة والنكرة فقد كثرت أساليب عملها فى كلام العرب النثر والشعر ، بخلاف لا فقد قل استعمالها وعملها عمل ليس ، لأنهم اشترطوا فى معموليها التنكير لتكون خاصة بالاسم كما أنهم حملوها كثيراً على إن (المشددة) فى العمل فنصبت الاسم ورفعت الخبر كثيراً وقل حملها على ليس.

في معنى ضيق وهي أن تكون لنفي العام وذلك لا يكون إلا إذا كانت في إجابة سؤال عام فندر استعمالها حتى اختلف فيه العلماء[١] .

وأما لات فلا تكاد توجد في الكلام كثيراً ، لأنهم اشترطوا في عملها عمل ليس أن يكون اسمها لفظ الحين أو ما رادفه ، ورابع الحروف الأربعة وهو إن (بكسر فسكون) قصروا عمله في الشعر وحده لأنه موضع ضرورة على ما سنبينه .

الحديث عن لا :

معناها : تأتي لا الداخلة على الاسم خاصة لنفي الواحد كما إذا سألت إنسانا وقلت له : هل طالب حاضر ؟ فيجيبك قائلا : لا طالب حاضراً ثم يعقب قائلا : بل اثنان أو بل ثلاثة ، فقوله : لا طالب حاضراً فيه نفي للواحد ، ثم تعقيبه بعد ذلك إثبات لأكثر منه هذا معنى .

وقد تأتي لمعنى آخر وهو نفي الجنس كأن يجيبك عن سؤالك : هل طالب حاضر بقوله : لا طالب حاضراً ولا يعقب بشيء ويكون المنفي في الحضور عن جنس الطلاب ، وقد لا تسأل ولا تطلب إجابة وإنما يكون المقصود نفي الجنس ابتداء كأن تقول مخاطبا صاحبك : لا أحد أفضل منك أو متحدثا : لا شيء في الأرض مخلداً ، ولا يجوز أن تعقب بشيء بعد ذلك ، لأنك قصدت نفي الجنس ، وحاصل ذلك أن النفي المقصود من لا على نوعين : نفي للواحد ونفي للجنس .

---

(١) ارتشاف الضرب ١ / ١٠ وشرح التصريح ١ / ١٣٩ والقانون للعمل الأخفش والمبرد .

عملها : فأما التى لنفى الواحد فهذه تعمل عمل ليس قولا واحدا ، وأما التى لنفى الجنس فإنه يجوز فيها أن تعمل عمل ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر ويجوز عملها عمل إن فتنصب الاسم وترفع الخبر . تقول : لا طالبُ علمٍ محتقراً على الأول ، ولا طالبَ علمٍ محتقرٌ على الثانى .

وقد جاء على الأول وهو عملها عمل ليس قول الشاعر :

٤٦١ — تَعَزَّ فَلَا شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيــاً
وَلَا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيــاً(١)

ومما جاء على الثانى وهو عملها عمل إن قول الآخر :

٤٦٢ — تَعَزَّ فَلَا إِلْفَيْنِ بِالْعَيْشِ مُتِّعَا
وَلَكِنْ لِوُرَّادِ الْمَنُونِ تَتَابُعُ(٢)

وعملها عمل إن هو الكثير ، وقد جاء فى القرآن الكريم عدد وافر من ذلك ، وإن جاء الخبر ظرفا ومجروراً فقط قال الله تعالى : (وَاللهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ)(٣) (لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ)(٤) (لَا ظُلْمَ الْيَوْمَ)(٥) .

---

(١) البيت من بحر الطويل وهو لشاعر حكيم مجهول يدعو إلى الصبر والتسلى عن العزيز المفقود ، وشاهده عمل لا النافية ، الجنس عمل ليس مرتين فى الشطرتين والبيت فى شروح التسهيل وفى معجم الشواهد ص ٤٣٦ .

(٢) البيت من بحر الطويل وهو لشاعر مجهول كسابقه كما أن معناه كالاول أيضا ، وشاهده عمل لا النافية الجنس عمل إن ، وبنى اسمه على الياء لأنه مثنى ينصب بالياء والبيت فى شروح التسهيل فى باب لا العامله عمل إن وفى معجم الشواهد ص ٢٢٣ .

(٣) سورة الرعد الآية ٤١ .   (٤) سورة الكهف الآية ٢٧ .

(٥) سورة غافر الآية ١٧ .

وأما عملها عمل ليس فقد جاء فى بضع آيات ولم يجىء الخبر فى واحدة منها اسماً صريحاً منصوباً حتى يكون قاطعاً بأنها عاملة عمل ليس وإن جاء الاسم مرفوعاً فقط وا بر ظرف أو مجرور ، لكن قد يخرج رفع الاسم على الابتداء لأن عمل لا عمل إن أو عمل ليس استحسانى فيجوز العمل ويجوز الإلغاء وعلى ذلك يعرب ما بعد لا فى هذه الآيات : (أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ)[1] وقال : (يَتَنَازَعُونَ فِيهَا كَأْساً لَا لَغْوٌ فِيهَا وَلَا تَأْثِيمٌ)[2] وقال : (مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ)[3] .

واعمل لا عمل إن شروط تذكر فى موضعها من هذا الكتاب عقب باب النداء ولعملها عمل ليس شروط تذكر الآن .

شروط عملها عمل ليس :

١ — أن يكون الخبر غير موجب أى غير مثبت وإنما يكون مثبتاً إذا اقترن بإلا ، وعلته أنها تعمل لشبهها ليس فى النفى فإذا زال هذا الشبه فقد بطل العمل تقول : لا رجل أفضل منك ولا امرأة برفع الاسم ونصب الخبر وفيه نفى الخبر فإذا أثبته وقلت : لا رجل ولا امرأة إلا أفضل منك وجب رفع الخبر وإهمال لا أو عملها عمل إن قال تعالى : (فَإِنِ انْتَهَوْا فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ)[4] .

---

(١) سورة يونس الآية ٦٢ .
(٢) سورة الطور الآية ٢٣ .
(٣) سورة البقرة الآية ٢٥٤ .
(٤) سورة البقرة الآية ١٤٣ .

٢ — أن لا يتقدم خبرها على اسمها وعلته كما فى ما وهو ضعفها عن العمل فوجب الترتيب بين معموليها تقول : لا رجل أفضل منك ولا امرأة برفع الاسم ونصب الخبر فإذا قدمت الخبر وقلت لا أفضل منك رجل ولا امرأة بطل عملها ووجب رفع الخبر ، ويستوى فى ذلك أن يكون الخبر ظرفا أو غيره وإنما جاز العمل فى ما والخبر ظرف مقدم لأن ما ألصق بليس وأشد شبها بها من لا ، وعلى ذلك يبطل عمل لا إذا قدم خبرها الظرف ، ويجب تكرارها كما فى قوله تعالى فى وصف الجنة (بَيْضَاءَ لَذَّةٍ لِلشَّارِبِينَ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ)(١) .

٣ — ألا يفصل بينها وبين معموليها بفاصل بل يجب أن يليها الاسم ، وأن يلى الخبر الاسم فلا يفصل بين الثلاثة بمعمول للخبر أو غيره ظرفا كان المعمول أو غير ظرف تقول : لا أحد مقيما عندك ، ولا أحد ضاربا زيدا ولا يجوز أن تقول : لا أحد عندك مقيما أو تقول : لا عندك أحد مقيما ، وكذا ما بعده وعلته أيضا ضعف لا الذى يوجب الترتيب بين معموليها وعدم الفصل بينها وبينهما أو بين الاسم والخبر .

٤ — أن يكون اسمها وخبرها نكرتين فلا تعمل فى معرفتين ولا فى معرفة ونكرة لا تقول : لا محمد حاضراً ولا على بنصب الخبر ، وإنما برفعه وإهمال لا وتكريرها ، وهى بهذا الشرط تخالف ما وليس .

أما تعليله فقد قال ابن عصفور فيه : « إن لا إنما تعمل إذا كانت خاصة بالاسم ولا تكون خاصة حتى تكون للنفى العام فتكون فى جواب السؤال

---

(١) سورة الصافات الآية ٤٦ ، ٤٧ .

العام نحو قولك هل من رجل قائم ؟ فيلزم دخولها من أجل ذلك على النكرة »[1] وفي معناه أيضاً أنها لنفى الجنس فيلزم أن يكون مدخولها نكرة ليفيد الجنس ، وعلى ذلك فإن إجابة السؤال السابق تكون : لا رجل قائما فتعمل عمل ليس ، أو لا رجل قائم فتعمل عمل إن ، ولا يجوز غير ذلك ، فإذا دخلت على معرفة وجب إلغاؤها وتكريرها ، قال تعالى في حق نساء هاجرن مؤمنات (فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا هُنَّ حِلٌّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ)[2] وقال : (وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَا عَبَدْتُمْ)[3] وعلى ذلك فإذا عملت لا في معرفة كان ذلك شاذا ، ومن أمثلته قول النابغة الجعدي[4] ـ وهو مما يستشهد بشعره ـ متغزلا :

٤٦٣ — بَدَتْ فِعْلَ ذِي وُدٍّ فَلَمَّا تَبِعْتُهَا
تَوَلَّتْ وَخَلَّتْ حَاجَتِي فِي فُؤَادِيَا
وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاغِيًا
سِوَاهَا وَلَا عَنْ حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا[5]

---

(١) متن المقرب السابق .

(٢) سورة الممتحنة الآية ١٠ . (٣) سورة الكافرون الآية ٣ ، ٤ .

(٤) من الشعراء المعمرين المسلمين الذين وفدوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم ومدحوه وهو عبد الله بن قيس بن جعدة وكنيته أبو ليلى ، أتى عمر بن الخطاب وخرج مع على في صفين ، ولقى معاوية وعاتبه . ومدح عبد الله بن الزبير وغالب شعره في الوصف والفخر والهجاء (الشعر والشعراء ١/٢٩٥) .

(٥) البيتان من بحر الطويل للنابغة الجعدي في الغزل ومعناهما واضح والشاهد في قوله لا أنا باغيا حيث عملت لا في معرفة شذوذا ، وخرجه ابن مالك وانظر الشرح والبيت في شروح التسهيل وفي مراجع كثيرة في معجم الشواهد ص ٤٢٤ .

وقد حذا المتنبي حذو النابغة فقال :

٤٦٤ — إِذَا الْجُودُ لَمْ يُرْزَقْ خَلَاصاً مِنَ الْأَذَى
فَلاَ الْحَمْدُ مَكْسُوباً وَلاَ الْمَالُ بَاقِياً[١]

وقد اختلف النحاة في ذلك أي في عمل لا عمل ليس واسمها معرفة فأجازه بعضهم ونسبوه إلى ابن جني وابن الشجري والحق أنهما لم يقولا به[٢] .

وجعله بعضهم شاذا وأوجب عمل لا في النكرات كابن عصفور وابن هشام[٣] ، واضطرب قول ابن مالك فمرة قال : بالقياس ، ومرة قال : بالشذوذ وخرج بيت النابغة قائلا[٤] :

ويمكن عندي أن يجعل أنا مرفوع بفعل مضمر ناصبا باغيا على الحال تقديره لا أرى باغيا فلما أضمر الفعل برز الضمير وانفصل ، ويجوز أن يجعل أنا مبتدأ والفعل المقدر بعده خبرا ناصبا باغيا على الحال ويكون هذا من باب الاستغناء بالمعمول عن العامل ونظائره كثيرة كما في قولهم (حُكْمُكَ مُسَمَّطاً). وقوله بالكثرة مردود فهو قليل والتخريج عليه ضعيف .

---

(١) البيت من بحر الطويل وهو من قصيدة المتنبي في مدح كافور ومعناه مأخوذ من قول الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تبطلوا صدقاتكم بالمن والأذى) وشاهده عمل لا عمل ليس في اسم معرفة شذوذا والبيت في ديوان المتنبي ٣/٢٨١ وفي شروح التسهيل وفي معجم الشواهد ص ٤٢٤ .

(٢) الأخطاء النحوية والصرفية في شعر المتنبي ص ١٩٩ (رسالة ماجستير خاصة بصاحب الكتاب) .

(٣) مغني اللبيب : ١/٢٤٠ .

(٤) شرح الكافية الشافية لابن مالك : ١/٤٤١ .

ومما ورد من عمل لا عمل ليس فى غير ما سبق قول الشاعر :

٤٦٥ — نَصَرْتُكَ إِذْ لاَ صَاحِبٌ غَيْرَ خَاذِلٍ
فَبُوِّئْتَ حِصْناً بِالْكُمَاةِ حَصِيناً (١)

وقول الآخر مخاطبا النبي صلى الله عليه وسلم :

٤٦٦ — فَكُنْ لِي شَفِيعاً يَوْمَ لاَ ذُو شَفَاعَةٍ
بِمُغْنٍ فَتِيلاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبِ (٢)

ويكثر حذف خبر لا ، وهذا بخلاف خبر ما وليس أيضا فلا يحذف خبرهما ه
ومن أمثلة حذفه قول الشاعر :

٤٦٧ — مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لاَ بَرَاحُ (٣)

---

(١) البيت من بحر الطويل لشاعر مجهول يمن فيه على صاحبه بنصره له مع أن الأصحاب خاذلون كثيرا ، وشاهده عمل لا عمل ليس فى قوله : لا صاحب غير خاذل ، والبيت فى شروح التسهيل وفى معجم الشواهد ص ٣٨٠ .

(٢) البيت من بحر الطويل لسواد بن قارب يمدح النبي (صلى الله عليه وسلم) ويطلب شفاعته وقد سبق الاستشهاد به قبل ذلك (رقم ٤٥٢) على زيادة الباء فى الخبر بعد النافيه وشاهده هنا عمل لا النافية الجنس عمل ليس فى إسمين نكرتين وذلك فى قوله لاذو شفاعة بمغن ، والبيت فى شروح التسهيل وفى معجم الشواهد ص ٥٦ .

(٣) البيت من الكامل المجزوء من قصيدة لسعد بن مالك أحد سادات العرب وأبطالها فى حرب البسوس وهو جد طرفة بن العبد وقبل بيت الشاهد قوله :

يابؤس للحرب التى وضعت أراهط فاستراحوا

وشاهده عمل لا عمل ليس فى قوله : لا براح والخبر محذوف والمعنى : لازوال لى. والبيت فى شروح التسهيل وفى معجم الشواهد ص ٨٦ .

قال سيبويه : جعلها بمنزلة ليس فهى بمنزلة لات فى هذا الموضع فى الرفع[١] .

قال ابن هشام : وإنما لم يقدروها مهملة والرفع بالابتداء لأنها حينئذ واجبة التكرار قال : وفيه نظر لجواز تركه فى الشعر[٢] .

---

(١) الكتاب : ج ١ ص ٥٨ .

(٢) مغنى اللبيب : ج ١ ص ٢٣٩ .

(ص) قال ابن عصفور :

(وَأَمَّا لاتَ فَلَمْ تَرْفَعْ بِهَا العَرَبُ إِلاَّ الحِينَ مُظْهَراً أَوْ مُضْمَراً فَتَقُولُ لاتَ حِينُ قِيامٍ لَكَ ، وَلاتَ حِينَ قِيامٍ لَكَ فَتَنْصِبُ حِينَ تُرِيدُ لاتَ الحِينُ حِينَ قِيامٍ لَكَ ، وَتَعْمَلُ فِي الحِينِ مَعْرِفَةً وَنَكِرَةً لاخْتِصاصِها بِهِ وَمِنْ إِعْمالِها فِيهِ مَعْرِفَةً قَوْلُ الأَعْشَى :

لاتَ هَنَّا ذِكْرَى جُبَيْرَةَ أَوْ مَنْ ... جاءَ مِنْها بِطائِفِ الأَهْوالِ

فَأَعْمَلَها في هَنَّا وَهُوَ مَعْرِفَةٌ ، وَالعَطْفُ عَلَى خَبَرِها كالعَطْفِ عَلَى خَبَرِ ما إِذا كانَ مَنْصُوباً .

وَقَدْ أَجْرَوْا إِنِ النّافِيَةَ فِي الشِّعْرِ مُجْرَى ما في نَصْبِ الخَبَرِ تَشْبِيهاً بِها قالَ :

إِنْ هُوَ مُسْتَوْلِياً عَلَى أَحَدٍ ... إِلاَّ عَلَى أَضْعَفِ المَجانِينِ

وَلا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي الكَلامِ لأَنَّها غَيْرُ مُخْتَصَّةٍ) .

(ش) هذا هو حديثه عن الحرفين الباقيين من الحروف الأربعة العاملة عمل ليس وهما لات وإن ، وكان قد تحدث عن ما ولا ، أما الحديث عن لات فيشمل أربعة أمور :

أصلها ، وعملها ، وشروط عملها ، وحكم دخولها على لفظ هنا خاصة .

أما أصلها فقال الجمهور : إنها كلمتان : لا النافية وتاء التأنيث ، وإنما لحقت التاء بها لتأنيث اللفظة كما في ثمت وربت ، وكان الواجب أن تسكن

لسكنها حركت لا لتقاء الساكنين ، وعلى ذلك تكون الحروف المشبهة ليس ثلاثة : ما ولا وإن ، أما لات فأصلها لا .

وقيل : إنها كلمة واحدة وأصلها فعل ماض أو أصلها ليس فأبدلت السين تاء بعد قلب الياء ألفا ،[١] وأحسن من هذا كله لو جعلت كلمة واحدة حرفا مبنيا على الفتح عاملا عمل ليس ، كما أن ليت حرف مبنى على الفتح عامل عمل إن .

وأما عملها فقال الجمهور : إنها تعمل عمل ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر .

وقال الأخفش : تعمل عمل إن فتنصب الاسم وترفع الخبر[٢] .

ونقل ابن عصفور مذهبا آخر للأخفش وهو أنها لا تعمل شيئا بل الاسم الذى بعدها إن كان مرفوعا مبتدأ وخبره محذوف أو خبر ابتداء مضمر ، وإن كان منصوبا فنصبه بإضمار فعل .

ونقل الفراء أن بعضهم يجر الاسم بعد لات[٣] ، وستأتى شواهد ذلك ، فتكون لات حرف جر .

ولم يرد إستعمال لات فى القرآن الكريم إلا فى موضع واحد وهو قوله تعالى فى حق الكفار (كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِن قَرْنٍ فَنَادَوْا وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ)[٤] .

قرىء بنصب حين ورفعها وجرها[٥] :

---

(١) مغنى اللبيب : ٢٥٣/١ ، شرح التصريح : ٢٠٠/١ .
(٢) المرجعان السابقان . (٣) المرجعان السابقان .
(٤) سورة ص آية ٣ .
(٥) انظر هذه القراءات وتوجيهها فى البحر المحيط ٣٨٣/٧ .

أما قراءة النصب فتكون خبر لات واسمها محذوف على ما سنذكره فى شروطها والتقدير ولات الحين حين مناص وهو ما رآه الجمهور فى عملها ، والمعنى ليس الوقت وقت فرار ، كما خرج النصب المذكور على أن لات عاملة عمل إن وحين اسمها كما ذهب إليه الأخفش فى أحد قوليه والتقدير : ولات حين مناص حين لهم ، أو مفعول بفعل محذوف فى قوله الآخر والتقدير ولات أرى حين مناص .

أما قراءة الرفع فعلى أنها اسم لات كما ذهب إليه الجمهور فى عملها ويكون الخبر محذوفا والمعنى ولات حين مناص حينا لهم ، كما يخرج الرفع على أن حين مبتدأ وخبره محذوف أو خبر لمبتدأ محذوف كما ذهب إليه الأخفش .

أما قراءة الجر فعلى أن لات حرف جر كما ذهب إليه الفراء واستشهد على ذلك بقول الشاعر :

٤٦٨ — طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلَاتَ أَوَانٍ
فَأَجَبْنَا أَنْ لَاتَ حِينَ بَقَاءِ[1]

فجر ما بعد لات فى الشطرة الأولى على ما ذهب إليه الفراء ، ونصب ما بعدها فى الشطرة الثانية على ما ذهب إليه الجمهور .

وقد ورد استعمالها فى غير القرآن كثيرا فمن ذلك قول الشاعر :

---

(١) البيت من بحر الخفيف لأبى زبيد الطائى واسمه حرملة بن المنذر كان نصرانيا ومات على دين قومه فى خلافة عثمان وهو من قصيدة له فى شرح شواهد المغنى للسيوطى ٢ : ٦٤٠/ يرد بها على قوم قتلوا منهم رجلا ، وشاهده واضح من الشرح وهو فى معجم الشواهد ص ٢٥ وفى شروح التسهيل .

٤٦٩ — غَافِلاً تَعْرِضُ الْمَنِيَّةُ لِلْمَرْ ءِ فَيُدْعَى وَلَاتَ حِينَ إِبَاءِ[1]

وقول الآخر :

٤٧٠ — نَدِمَ الْبُغَاةُ وَلَاتَ سَاعَةَ مَنْدَمٍ
وَالْبَغْىُ مَرْتَعُ مُبْتَغِيهِ وَخِيمُ[2]

وتقول لصاحبك لا تلعب فلات زمان لعب أى فليس الزمان زمان لعب فتنصب زمان بلات ، وقد ترفعه بها وهو قليل ويكون المعنى فليس زمان لعب لك زمانا

ورأى الجمهور فى عمل لات عمل ليس هو الأصح ، ولا عبرة بما ذهب إليه الأخفش لأن حمل لات على ليس اشبهها فى المعنى أقرب من حملها على إن لعدم الشبه ، ولا داعى لتقدير فعل ناصب والناصب فى الكلام ، كما لا عبرة بما ذهب إليه الفراء لأنه لم يعهد أن لات حرف جر ، وقد خرج أبو حيان قراءة الجر فى الآية الشريفة على تقدير من[3] ، وخرج ابن مالك الجر فى البيت على أن التقدير ليس الأوان أوان صلح فحذف المضاف إليه أوان ونوى ثبوته وبنى

---

(١) البيت من بحر الخفيف لقائل مجهول ينبه ناسى الموت به لأنه إذا نزل فلا يهرب منه أحد ، وشاهده واضح وهو عمل لات عمل ليس فى لفظ الحين واسمها محذوف والبيت فى معجم الشواهد ص ٣٥ وفى شروح التسهيل .

(٢) البيت من بحر الكامل وهو لشاعر يدعى محمد بن عيسى بن طلحة التيمى القرشى (معجم الشعراء للمرزبانى ص ٣٤٧) وقد روى فى لفظ ساعة ثلاثة أوجه : النصب خبرا للات والرفع إسما لها ، والجر لتكون لات حرف جر ، والبيت فى شروح التسهيل وفى معجم الشواهد ص ٣٥٦ .

(٣) البحر المحيط : ٣٨٤/٧ .

كما فعل بقبل وبعد إلا أن أوانا لشبهه بنزال وزنا بنى على الكسر ونون اضطرار[١].

وما ذهب إليه الجمهور هو ما يسير عليه النحاس والمعربون وهو المعتبر لأن ذلك هو مذهب سيبويه، يقول فى كتابه فى حديث عن ما[٢]: «وأما أهل الحجاز فيشبهونها بليس إذ كان معناها كمعناها كما شبهوا بها لات فى بعض المواضع، وذلك مع الحين خاصة، لا تكون لات إلا مع الحين تضمر فيها مرفوعا وتنصب الحين لأنه مفعول به (خبر لات) ولم تمكن تمكنها ولم تستعمل إلا مضمرا فيها لأنها ليست كليس فى المخاطبة والإخبار عن غائب، ونظير لات فى أنه لا يكون إلا مضمرا فيها ليس ولا يكون فى الاستثناء إذا قلت أتونى ليس زيدا ولا يكون بشرا وزعموا أن بعضهم قرأ (وَلَاتَ حِينُ مناص) بالرفع وهى قليلة، ولا يجاوز بها الحين رفعت أو نصبت وإنما هى مع الحين كما أن لدن إنما ينصب بها مع غدوة».

وأما شروط عملها: فلما كانت لات فرعا فى العمل عن لا كما ذهب إليه الجمهور وكانت لا فرعا عن ليس ضعف عمل لا فلم تعمل إلا بشروط عسيرة.

أولها: أن يكون اسمها وخبرها لفظى الحين أو ما يرادفه من مثل الساعة والوقت والأوان والزمان، ولا علة له إلا أن المسموع ورد هكذا بلفظ الحين وما شابهه كما فى الشواهد المذكورة، ولما حكموا بذلك وقابلهم قول الشاعر يرثى صاحبه:

---

(١) شرح الكافية الشافية: ٤٤٤/١.

(٢) كتاب سيبويه: ٥٧/١، ٥٨.

٤٧١ — لَهْفِى عَلَيْكَ لِلَهْفَةٍ مِنْ خَائِفٍ
يَبْغِى جِوَارَكَ حِينَ لَاتَ مُجِيرُ[١]

ولم تعمل لات فى الزمان قالوا : إنها مهملة ، ثم خرجوا رفع الاسم بعدها على الابتداء أو الفاعلية أى لات مجير له أو يحصل مجير له ، ولو فتحوا الباب وجعلوا لات عاملة فى كل الأسماء كما تعمل ليس وما ولا وإن ، وجعلوا مجيرا اسمها وخبرها محذوفا لكان ذلك وجيها .

ثانيها : أن يكون أحد معموليها محذوفا والغالب أن يكون اسمها ، ولا علة له أيضا إلا أن المسموع ورد هكذا بحذف أحد المعمولين وبقاء الآخر ، وأن القراءة المشهورة فى الآية القرآنية إنما جاءت بنصب حين فكان الخبر والمحذوف الاسم .

وقد يعلل حذف أحد المعمولين بأن المقصود بالاسمين واحد فالأول جنس والثانى نوع منه ، والمعنى فى الآية وغيرها على نفى النوع من الجنس أى ليس الوقت وقت فرار ، ومن هنا ذكروا أن الغالب فى المحذوف أن يكون الاسم لأنه جنس والباقى الخبر لأنه نوع ، والنوع فيه الجنس وزيادة .

الثالث : أن يكون ذلك المحذوف وهو الاسم غالبا معرفة وقد علله ابن مالك

---

(١) البيت من بحر الكامل قيل للتيمى عبد الله بن أيوب شاعر مولد مدح الفضل بن يحيى (شرح ديوان الحماسة : ٢/٩٥٠) وهو فى بيت الشاهد يرثى منصور ابن زياد أحد وجوه الدولة العباسية وبعده :

أما القبور فإنهن أوانس بجوار قبرك والديار قبور

وقيل لشمردل الليثى شاعر معاصر لجرير والفرزدق ، وشاهده واضح وهو فى معجم الشواهد ص ١٦٩ .

قائلا : وأما لات فإنهم رفعوا بها الحين اسما ولا يكادون يلفظون به بل بآخر منصوب كقوله تعالى (فَنَادَوْا وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ)[١] أى وليس الحين حين مناص ، ولابد من تقدير المحذوف معرفة لأن المراد نفى كون الحين الحاضر حينا يتوصون فيه أى يهربون أو يتأخرون وليس المراد نفى جنس حين المناص ، ولذلك كان رفع الحين الموجود شاذا لأنه محوج إلى تكلف مقدر يستقيم به المعنى مثل أن يقال معناه ليس حين مناص موجودا لهم حين تناديهم ونزول ما نزل بهم إذ قد كان لهم قبل ذلك حين مناص فلا يصح نفى جنسه مطلقا بل مقيدا[٢] .

وأما حكم دخول لات على لفظ هنا بفتح الهاء وتشديد النون وهو اسم إشارة للمكان استعير للزمان ، ودخلت عليه لات فى كلام العرب كثيرا كما فى قول الأعشى مما أنشده ابن عصفور :

٤٧٢ — لَاتَ هَنَّا ذِكْرَى جُبَيْرَةَ أَوْ مَنْ
جَاءَ مِنْهَا بِطَائِفِ الأَهْوَالِ[٣]

لقد اختلف النحاة فى تخريجه :

ـ ذهب بعضهم إلى أن لات على أصلها فى العمل وهنا بمعنى الحين خبرها وهو مضاف لما بعده واسمها محذوف[٤] .

---

(١) سورة ص آية ٣ .

(٢) شرح الكافية الشافية لابن مالك ١/٤٤٣ ، ٤٤٤ .

(١) البيت من قصيدة طويلة للأعشى تكثر فيها الشواهد النحوية ، وهى فى الغزل وآخرها فى المدح (ديوانه ص ١٣) وشاهده عمل لات عمل ليس وهنا خبرها الاسم محذوف وقيل هنا هو الاسم وقيل لات مهملة ، وجبيرة اسم امرأة والبيت فى معجم الشواهد ص ٣٢٣ وفى بعض شروح التسهيل .

(٢) خزانة الأدب ٤/١٩٦ .

- وذهب ابن عصفور فيه مذهبا آخر حكاه أبو حيان بقوله : من النحاة من قصر عمل لات على لفظ الحين خاصة وهو ظاهر مذهب سيبويه ، ومنهم من أجاز ذلك فى الحين وما رادفه ، وسواء كان معرفة أو نكرة ، وهو اختيار أبى الحسن بن عصفور يقول : ومن إعمالها فيه معرفة قول الأعشى : لَاتَ هَنَاذِ كْرَى جُبَيْرَةَ فهذا اسم زمان مرفوع بلات ، وذكرى جبيرة فى موضع نصب على أنه خبر لات والتقدير لات هنا حين ذكرى جبيرة أى لات هذا الحين حين ذكرى جبيرة انتهى[١] . وقد عاب النحاة رأى ابن عصفور كما سنذكره .

- وذهب أبو على الفارسى إلى أن لات مهملة وما بعدها مبتدأ وخبر[٢] .
واختاره ابن مالك ، يقول معلقا على هذا البيت وهو شبيه ببيت الأعشى :

٤٧٣ — حَنَّتْ نَوَارُ وَلَاتَ هَنَّا حَنَّتِ
وَبَدَا الَّذِى كَانَتْ نَوَارُ أَجَنَّتِ[٣]

للنحويين فيه مذهبان :

أحدهما : أن لات مهملة لا اسم لها ولا خبر ، وهنا فى موضع نصب على الظرفية لأنه إشارة إلى مكان ، وحنت مع أن مقدرة قبلها فى موضع رفع بالابتداء والتقدير حنت نوار ولات هنالك حنين وهذا توجيه الفارسى .

الوجه الثانى : أن يكون هنا اسم لا وحنت خبرها على حذف مضاف

---

(١) التذييل والتكميل ٢/٥٠٤ . (٢) مغنى اللبيب ٢/٥٩٣ .

(٣) البيت من بحر الكامل وهو فى الغزل لشاعر يدعى شبيب بن جعيل التغلبى ، وشاهده عمل لات عمل ليس فى معرفة مذكورة وفيه كلام كثير فى الشرح وهو فى معجم الشواهد ص ٧٥ وفى شروح التسهيل .

والتقدير ليس ذلك الوقت وقت حنين ، وهذا الوجه ضعيف لأن فيه إخراج هنا عن الظرفية وهو من الظروف التي لا تتصرف ، وفيه أيضا إعمال لات في معرفة ظاهرة وإنما تعمل في نكرة وهو اختيار ابن عصفور(١) .

قال أبو حيان معلقا على رد ابن مالك كلام ابن عصفور : وَهُوَ رَدٌّ صَحِيحٌ(٢)

وقال ابن هشام في معرض ذكر أن النحاة أوجبوا حذف بعض الأركان ومن ذلك أحد معمولى لات : وقد وهم ابن عصفور في قوله : حَنَّتْ نَوَارُ وَلَاتَ هَنَّا حَنَّتِ : إن هنا اسم لات وحنت خبرها بتقدير مضاف أى وقت حنت فاقتضى إعرابه الجمع بين معمولى لات وإخراج هنا عن الظرفية ، وإعمال لات في معرفة ظاهرة ، وفي غير الزمان وهو الجملة النائبة عن المضاف وحذف المضاف إلى الجملة ، والأولى قول الفارسي أن لات مهملة وهنا خبر مقدم وحنت مبتدأ مؤخر بتقدير أن مثل : تَسْمَعَ بِالْمُعَيدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ(٣) .

وأما قول ابن عصفور : وَالْعَطْفُ عَلَى خَبَرِهَا كَالْعَطْفِ عَلَى خَبَرِ مَا إِذَا كَانَ مَنْصُوباً فمعناه أن الأحوال والأحكام التي جاءت للمعطوف على خبر ما حين يكون منصوبا هي ذات الأحوال والأحكام للمعطوف في باب لا ولات إذا نصب الخبر ، وعلى ذلك تقول في باب لا : لا رجل أشجع منك ولا أحلم بنصب أحلم عطفا على الخبر ، ولا رجل أكرم منك بل أبخل برفع أبخل خبرا لمبتدأ محذوف . وتقول في باب لات : لات حين جزع ولات حين طيش ولات حين قلق بل حين صبر ، فتنصب ما بعد الواو في البابين لأنه حرف عطف لا يقتضي الإيجاب ، وترفع ما بعد بل لأنه حرف يقتضي الإيجاب .

---

(١) شرح الكافية الشافية ١/٤٤٥ .

(٢) التذييل والتكميل ٢/٥١٣ . (٣) مغني اللبيب ٢/٥٩٢ .

وأما قوله : وَقَدْ أَجْرَوْا إِنِ النَّافِيَةَ فِي الشِّعْرِ مَجْرَى مَا فِي نَصْبِ الْخَبَرِ.

فهو حديث عن الحرف الرابع والأخير من الحروف التى تعمل عمل ليس، وهو إن بكسر فسكون وهو حرف نفى غـــير مختص حيث يدخل على الجملة الفعلية كقوله تعالى (وَلَئِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ)[١] أى ما أمسكهما كما يدخل على الجملة الإسمية كقوله تعالى (إِنِ الْكَافِرُونَ إِلاَّ فِي غُرُورٍ)[٢] وما كان شأنه كذلك فقياسه ألا يعمل .

وقد اختلف النحاة فى عمل إن عمل ليس إلى أربعة مذاهب :

١ - المنع مطلقا فى الشعر والنثر : لعدم اختصاصها وهو مذهب الفراء وأكثر البصريين وعلى رأسهم سيبويه يقول أبو حيان : وأكثر أصحابنا يذهبون إلى أن إن لا تعمل قال ابن عصفور : ويعطيه كلام سيبويه لأنه لم يذكرها فى نواسخ الابتداء والخبر ، انتهى كلام أبى حيان[٣] .

٢ - الجواز فى الشعر والمنع فى النثر : وإنما عملت فى الشعر لأنه موضع ضرورة يجوز فيه ما لا يجوز فى غيره ، ولم تعمل فى النثر لعدم اختصاصها أيضا حيث تدخل على الأفعال والأسماء ، وهو مذهب ابن عصفور ، ومثل لعملها فى الشعر بقول الشاعر :

٤٧٤ - إِنْ هُوَ مُسْتَوْلِياً عَلَى أَحَدٍ
إِلاَّ عَلَى أَضْعَفِ الْمَجَانِينِ[٤]

---

(١) سورة فاطر آية ٤١ . (٢) سورة الملك آية ٢٠ .

(٣) التذييل والتكميل ١/٤٨٧ .

(٤) البيت من بحر المنسرح وهو لشاعر مجهول ، وشاهده عمل إن عمل ليس قياسا على ما عند كثير من النحاة : فى الشعر عند ابن عصفور وفى الشعر وغيره عند الكسائى =

فأعمل إن عمل ليس فى الشعر ضرورة وجاء اسمها معرفة ، ومثله :

٤٧٥ — إنِ المرْءُ مَيْتاً بِانْقِضاءِ حَيَاتِهِ
وَلَـكِنْ بِأَنْ يُبْغَى عَلَيْهِ فَيُخْذَلاَ(١)

٣ — الجواز فى الشعر والنثر بقلة وهو مذهب ابن مالك يقول فى التسهيل عن ما : وَتَلْحَقُ بِهَا إنِ النَّافِيَةُ قَلِيلاً وَلاَ كَثِيراً(٢) وحجته قلة الشواهد التى جاءت فيها إن عاملة وحصرها شعرا ونثرا فى عدد لا يتجاوز جمع القلة .

٤ — الجواز فى الشعر والنثر بكثرة ، وهو مذهب الكسائى والمبرد وابن جنى وأبى على الفارسى وتبعهم أبو حيان يقول فى كتابه التذييل والتكميل(٣) :

والصحيح الإعمال والدليل على ذلك القياس والسماع : أما القياس فإنها شاركت ما فى النفى ، وفى دخولها على المعرفة والنكرة ، وفى نفى الحال ، وأما السماع فقول العرب فى نثرها وسعة كلامها : إنْ ذَلِكَ نَافِعَكَ وَلاَ ضَارَّكَ ، وَإنْ أحَدٌ خَيْراً مِنْ أحَدٍ إلاَّ بِالعَافِيَةِ بنصب نافعك وضارك وخيرا حكى ذلك الكسائى عن أهل العالية (ما بين نجد وتهامة) .

وقرأ سعيد بن جبير : (إنِ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ عِبَاداً

= وابن جنى ، وفيه شاهد آخر وهو أن انتقاض النفى بعد الخبر لا يقدح فى عمل إن ، والبيت فى شروح التسهيل وفى معجم الشواهد ص ٥١٤ .

(١) البيت من بحر الطويل وهو لشاعر مجهول أيضا يذكر أن الموت الحقيقى للانسان هو أن يعتدى عليه فلا يستطيع رد الاعتداء ، وشاهده كالذى قبله والبيت فى شروح التسهيل وفى معجم الشواهد ص ٢٦٥ .

(٢) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ص ٥٧ .

(٣) التذييل والتكميل ٢/٤٨٨ .

أمثالكم) [١] بنصب عبادا وخرجه أبو الفتح بن جنى على أنها إن النافية وقال [٢] :

فمعناه ما الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم يعنى فى الإنسانية وإنما هى حجارة ونحوها مما لا حياة له ولا عقل فضلالكم بعبادتهم أشد من ضلالكم لو عبدتم أمثالكم » ثم عرض أبو حيان الشاهدين السابقين من الشعر وقال : « وبهذا السماع يتبين بطلان قول من ذهب إلى أنه لم يأت منه إلا قوله : إن هو مستوليا وتخصيصه إياه بالضرورة ، وأنها إذا دخلت على الاسم فلابد أن يكون بعدها إلا نحو (إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ) [٣] .

وإذا كان ذلك لغة لبعض العرب فلا يصح قول ابن مالك : إن إن تلحق بما قليلا والحامل على ذلك كله هو عدم الاستقراء والاطلاع على كلام العرب . انتهى كلام أبى حيان [٤] .

والناظر فى الآراء السابقة لا يسعه إلا أن يقر بالقول بعمل إن عمل ليس كثيرا شعرا ونثرا تشبيها لها بما وليس ، وتوسعة على الشاعر وترخيصا للناثر فى أن يقول ما شاء فقد سبق به .

بقى أن نذكر شروط عملها وهى ثلاثة :

أولها : بقاء النفى : فلو انتقض النفى بإلا بطل العمل لفقدان الشبه بليس قال تعالى : (إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا) [٥] وقال (إِنْ أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ) [٦] .

---

(١) سورة الأعراف آية ١٩٤ .

(٢) المحتسب لابن جنى ١/٢٧٠ (طبعة المجلس الأعلى) .

(٣) سورة الملك آية ٢٠ .

(٤) التذييل والتكميل ٢/٤٨٨ .

(٥) سورة إبراهيم آية ١٠ .

(٦) سورة فاطر آية ٢٣ .

ثانيها : الترتيب بين اسمها وخبرها : وذلك لضعفها فلو تقدم الخبر بطل العمل قال تعالى (إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا)[1] وتقول : إن زيدمنطلقا فإذا قدمت الخبر رفعت : إن منطلق زيد .

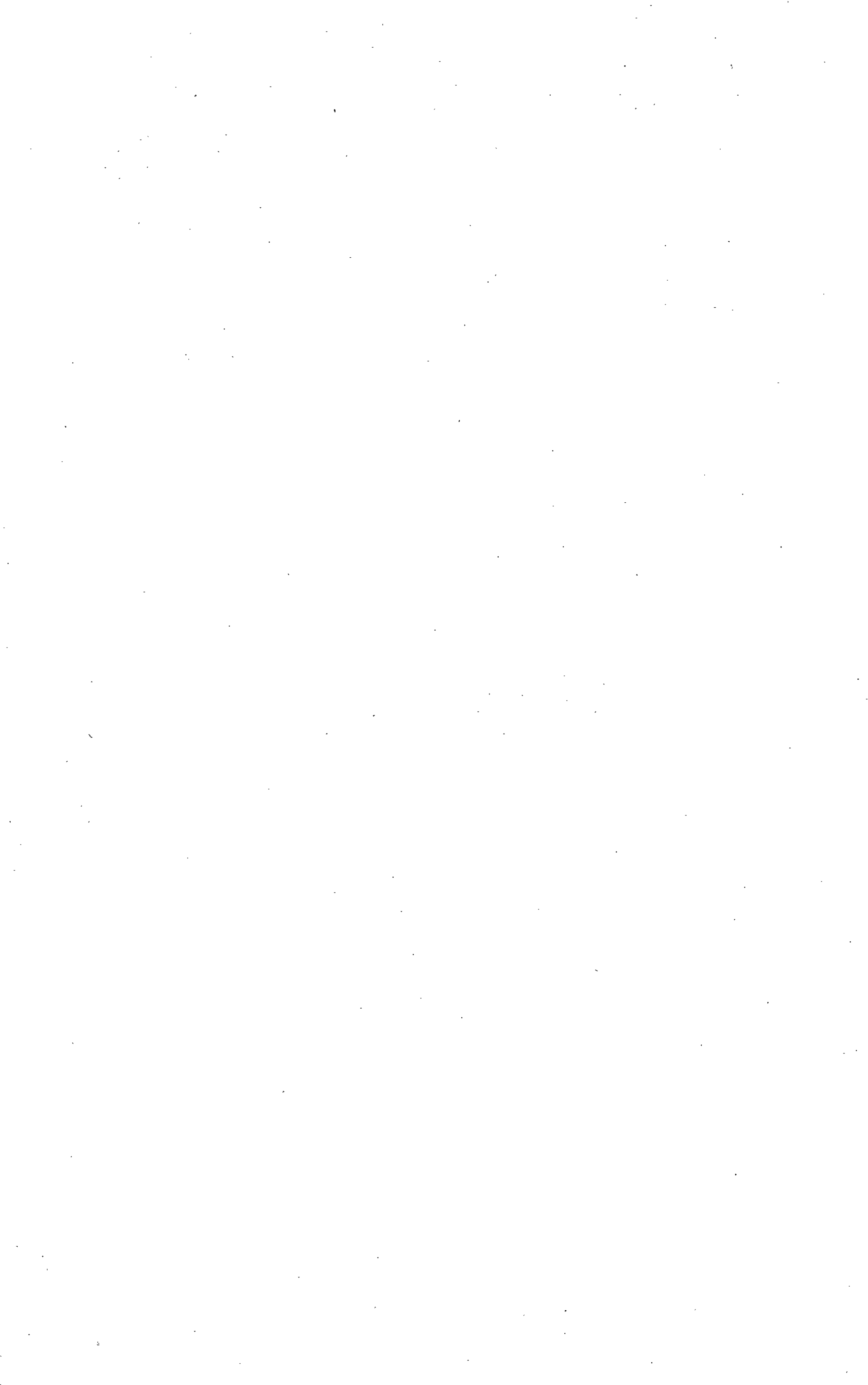
ثالثها : تأخر معمول الخبر إلا إذا كان ظرفا ومجرورا : وعلته أن هذا التقديم لايجوز فيما هو أصلى وهو ليس وما فلا يجوز فيما هو فرعى وهو إن .

بقى أن نقول : إنه لم يرد فى القرآن الكريم عمل إن عمل ليس فى رفع الاسم ونصب الخبر ظاهرا إلا الآية السابقة فى القراءة الشاذة المذكورة ، وأما القراءة المشهورة فهى بتشديد إن والاسم الموصول اسمها وعباد بالرفع خبرها ، وأمثالكم نعت له ، والمعنى على قراءة التشديد : أنهم عباد أمثالكم فى العبودية فكيف يعبد العبد عبدا آخر .

---

(١) سورة يونس آية ٦٨ .

بَابُ الْحُرُوفِ
الَّتِي تَنْصِبُ الاسْمَ وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ



(ص) قال ابن عصفور :

(وَهِيَ إِنَّ وَأَنَّ وَلَـكِنَّ وَمَعْنَاهَا التَّأْكِيدُ ، وَكَأَنَّ وَمَعْنَاهَا التَّشْبِيهُ وَلَيْتَ وَمَعْنَاهَا التَّمَنِّي ، وَلَعَلَّ وَمَعْنَاهَا التَّرَجِّي فِي الْمَحْبُوبَاتِ وَالتَّوَقُّعُ فِي الْمَحْذُورَاتِ .

اعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ لَمَّا كَانَتْ مُخْتَصَّةً بِالْأَسْمَاءِ وَلَمْ تَكُنْ كَالْجُزْءِ مِنْهَا أَشْبَهَتِ الْأَفْعَالَ فَعَمِلَتْ ، وَرَفَعَتْ أَحَدَ الِاسْمَيْنِ وَنَصَبَتْ الْآخَرَ ، لِأَنَّهَا أَشْبَهَتْ مِنْهَا مَا يَطْلُبُ اسْمَيْنِ ، وَمَا يَطْلُبُ مِنَ الْأَفْعَالِ اسْمَيْنِ يَرْفَعُ أَحَدَهُمَا وَيَنْصِبُ الْآخَرَ ، وَلَمَّا كَانَتْ مَعَانِي هَذِهِ الْحُرُوفِ فِي أَخْبَارِهَا أَشْبَهَتِ الْأَخْبَارُ الْعُمَدَ فَرُفِعَتْ ، وَأَشْبَهَتِ الْأَسْمَاءُ الْفَضَلَاتِ فَنُصِبَتْ .

وَجَمِيعُهَا إِنَّمَا يَدْخُلُ عَلَى الْمُبْتَدَإِ وَالْخَبَرِ فَمَا كَانَ مُبْتَدَأً كَانَ اسْمًا لَهَا إِلَّا اسْمَ الشَّرْطِ وَاسْمَ الِاسْتِفْهَامِ وَكَمِ الْخَبَرِيَّةَ وَكُلَّ اسْمٍ الْتُزِمَ فِيهِ الرَّفْعُ عَلَى الِابْتِدَاءِ كَمَا التَّعَجُّبِيَّةِ وَأَيْمُنُ اللهِ ، وَمَا كَانَ خَبَرًا لِلْمُبْتَدَإِ فَإِنَّهُ يَكُونُ خَبَرًا لَهَا إِلَّا الْجُمَلَ غَيْرَ الْمُحْتَمِلَةِ لِلصِّدْقِ وَالْكَذِبِ ، وَأَسْمَاءَ الِاسْتِفْهَامِ وَكَمِ الْخَبَرِيَّةِ) .

(ش) لما انتهى ابن عصفور من ذكر النواسخ التي ترفع المبتدأ وتنصب الخبر وهي كان وأخواتها ، وما حمل عليها من مثل كاد وأخواتها ، وما حمل على بعض أخواتها وهي الحروف العاملة عمل ليس ، شرع بعد ذلك

يبين النوع الثانى من أنواع النواسخ ، هذا الذى ينصب المبتدأ ويرفع الخبر ، وذلك إن وأخواتها وهى أن وكأن ولكن وليت ولعل ، ليوفى له بعد ذلك ما ينصب المبتدأ والخبر معا .

وقد وضع ابن عصفور لهذا الباب عنوانا وهو قوله (باب الحروف التى تنصب الاسم وترفع الخبر) وفيه أمور :

أولها : قوله : بَابُ الْحُرُوفِ الَّتِى تَنْصِبُ الاسْمَ .. إلخ ولم يذكر عددها أهى خمسة أم ستة ، وقد ذكر سيبويه[1] والمبرد[2] وابن السراج[3] أنها خمسة فقد جعلوا إن بكسر الهمزة وفتحها حرفا واحدا ، لأن الفتح فرع عن الكسر قال سيبويه[4] : هذا باب الحروف الخمسة التى تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده . ومن جعلها ستة جعل أن بفتح الهمزة أصلا كإن بكسرها ، وعلى كل فجعلها خمسة بالاعتبار الأول أو ستة بالثانى أمر يسير وشىء هين .

ثانيها : قوله : بَابُ الْحُرُوفِ ، وهو جمع كثرة وكان الأولى أن يقول: باب الأحرف ليكون جمع قلة لأنها ستة وهو ما يطلق عليه جمع القلة ، والإجابة عليه من ثلاثة أوجه :

أنه فعل ذلك تابعا لسيبويه ، أو أن هذه الأحرف وإن كانت ستة فى اللفظ قد تجاوزت العشرين فيما تفرع عنها ، فهى تستعمل مشددة ومخففة وبعضها يعمل مجردا من ما ومقترنا بها ، وبعضها وردت فيه لغات تجاوزت العشرة وهو لعل خاصة ، فقد قيل فيها : عل وعن ولعن وغيرها ، وكثير منها يعمل مجردا من نون

---

(١) الكتاب ١٣١/٢ .
(٢) المقتضب ١٠٧/٤ .
(٣) الأصول فى النحو ١٧٧/١ .
(٤) الكتاب ١٣١/٢ .

الوقاية وبعضها يقترن بها وهكذا ، وأيضا فإن جمع الكثرة ينوب عن جمع القلة كثيرا ، وقد ورد فى القرآن الكريم (وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ)[1] والثلاثة لها أقراء .

ثالثها : قوله : الْحُرُوفُ الَّتِي تَنْصِبُ الاسْمَ وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ ، وهو يشير بذلك إلى أنها العاملة فى الركنين وهو رأى البصريين ، فأما الكوفيون فيرون أن الخبر باق على رفعه كما كان قبل دخولها[2] ، وهو ما رأوه أيضا فى باب كان حيث ذكروا أنها لا عمل لها فى الاسم ، وقد استدل السهيلى على صحة قولهم بأن الخبر لو كان مرفوعا بهذه الأحرف لجاز أن يليها كما يلى كل معمول عامله ، والصحيح أنها عملت فى الركنين معا ، لأنه ليس فى كلام العرب عامل يعمل فى الأسماء النصب إلا وهو يعمل الرفع ، ويضعف استدلال السهيلى أن التقديم فرع من التأخير ولم يعط الحرف رتبة الفعل فى القوة فيجوز فيه ما جاز فى الفعل من تقديم المعمول[3] .

وحديث ابن عصفور فى هذا الباب مفرع طويل ، فقد بدأ بذكر هذه الحروف ومعانيها وعلة عملها وما تدخل عليه ، ثم عقبه بدخول لام التأكيد فى أسلوب بعضها ، ، بين حكم تقديم الخبر أو معموله عليها أو على الاسم ، ثم تلا ذلك بجواز حذف الاسم والخبر فى هذا الباب ، ثم لحوق ما الزائدة بهذه الحروف وإعمالها أو إلغاؤها حينئذ واستعمال المختوم بالنون منها مشددا ومخففا وحكم عمل كل عند التخفيف ، ثم ختم الباب بحكم العطف على أسماء هذه

---

(١) سورة البقرة آية ٢٢٨ .

(٢) اقرأ المسألة بالتفصيل فى كتاب الإنصاف فى مسائل الخلاف (١/١٧٦ المسألة رقم ٢٢) وترجيح الأنبارى لمذهب البصريين فيها .

(٣) انظر فى رأى السهيلى والرد عليه التذييل والتكميل ٢/٦٠٦ .

الحروف بأنواعها قبل الخبر كأن تقول : إن محمدا وبكرا قائمان ، أو بعده كأن تقول : إن محمدا قائم وبكر ، ومع طول الحديث والتزود بالصبر تنكشف الحقائق وينجلى المستور .

وقد شمل حديثه فى المتن السابق المفتتح به الباب ثلاثة أمور :

أولها : معانى هذه الحروف الستة المذكورة .

ثانيها : عمل هذه الحروف ولماذا نصبت الاسم ورفعت الخبر .

ثالثها : ما تدخل عليه هذه الحروف من اسم أو خبر وما لاتدخل عليه منهما .

أما الأمر الأول وهو معانى هذه الحروف الستة فهى كالآتى :

ـ إن : معناها التأكيد ، أى تأكيد نسبة الخبر إلى المبتدأ وتقويتها ولذلك يجاب بها القسم تقول : والله إن زيدا قائم كما يجاب باللام تقول : والله لزيد قائم ، وقد يجمع بينهما ، وذكر الفراء أن إن مقررة لقسم متروك وقد استغنى بها عنه .

ـ أن : معناها التأكيد أيضا ، لأن أصلها إن المكسورة فمعناها باق ، وهى وإن أولت أوسبكت ما مابعدها بمفرد فمعناها مراعى فيها ، والفتح عارض لفظى ، وعلى ذلك فمعناها مفتوحة معناها مكسورة .

ـ لكن : ومعناها التأكيد أيضا ، تقول : ما قام زيد ولكنه قعد ، ففى جملة لكن وهى الثانية تأكيد لمضمون الجملة الأولى ، وتقول : لونجح زيد لأكرمته لكنه لم ينجح فأكدت مادلت عليه لو ، وكأنها فى المعنى مخرجة

لما دخل فى الأول توهما ، ومن ذلك قوله تعالى (وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيراً لَفَشِلْتُمْ)(١) ثم قال (وَلَـٰكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ)(٢) والمعنى ما أراكهم كثيرا .

والأصل فى معنى لـكن الاستدراك وهو إثبات حكم لمحكوم عليه متوهم نفيه قبل لـكن ، أو نفى حكم لمحكوم عليه متوهم إثباته قبلها ، ولذلك كان لابد أن يسبقها كلام فى المعنيين فمثال الأول قوله تعالى (يَا قَوْمِ لَيْسَ بِى ضَلَالَةٌ وَلَـٰكِنِّى رَسُولٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ)(٣) فقد أثبت لنفسه الرسالة لمتوهم نفيها ، ومثال الثانى قوله تعالى (ذَٰلِكَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ عَلَيْنَا وَعَلَى النَّاسِ وَلَـٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ)(٤) فقد نفى الشكر عن الناس لمتوهم إثباته لهم .

— كأن : ومعناها التشبيه ، قال تعالى فى تصوير صورة الناس يوم البعث (كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُنْتَشِرٌ)(٥) وقال فى تصوير حال الكفار المعرضين عن سماع الموعظة والهداية (كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُسْتَنْفِرَةٌ)(٦) قال ابن عصفور فيها : «هى مركبة من إن وكاف التشبيه فأصل كأن زيدا أسد إن زيدا كأسد فاعتنى بحرف التشبيه وقدم على إن ثم فتحت همزتها لخروجها عن الصدر ، والذى حمل على ادعاء التركيب فيها أنه قد تقرر التشبيه بالكاف ولم يتقرر بأن»(٧) انتهى .

وأحسن منه لو جعلت كأن حرفا بسيطا موضوعا للتشبيه لاعلاقة بينه وبين إن والكاف .

---

(١) سورة الأنفال آية ٤٣ .
(٢) السورة والآية السابقة .
(٣) سورة الأعراف آية ٦١ .
(٤) سورة يوسف آية ٣٨ .
(٥) سورة القمر آية ٧ .
(٦) سورة المدثر آية ٥٠ .
(٧) شرح الجمل الكبير ٤٤٩/١ .

وأثبت بعض العلماء لكأن معانى أخر وهى التأكيد والشك والتقريب[١]، ولكن ابن عصفور رد هذه المعانى ورد ما استدلوا به وأثبت معنى التشبيه وحده لكأن، فما استدلوا به على أن كأن للتأكيد قول الشاعر فى رثاء هشام بن المغيرة:

٤٧٦ — فَأَصْبَحَ بَطْنُ مَكَّةَ مُقْشَعِرًّا
كَأَنَّ الْأَرْضَ لَيْسَ بِهَا هِشَامُ[٢]

فالمعنى أن الأرض ليس بها هشام وهو كذلك قال ابن عصفور:

« وهذا البيت لا حجة فيه لاحتمال أن تكون كأن فيه للتشبيه، وذلك أن هشاما وإن كان قد مات فجسده فى الأرض فكان ينبغى لبطن مكة بسبب ذلك ألا يتغير فلما تغير واقشعر صارت الأرض كأن هشاما ليس بها وهذا من تجاهل العارف »[٣].

ومما استدلوا به على أن كأن للشك قولك: كأن زيدا قائم والقائم هو زيد والشيء لا يشبه بنفسه ويكون ذلك عندما يكون الخبر مشتقا قال ابن عصفور: « والجواب عن ذلك أن الشيء قد يشبه فى حال ما بنفسه فى حال أخرى فتكون إذا قلت كأن زيدا قائم مشبها لزيد غير قائم به قائما ويكون فى الكلام حذف كأنك قلت كأن هيئة زيد قائم »[٤].

---

(١) المعانى الثلاثة أثبتها الكوفيون وبعض البصريين وانظر مغنى اللبيب ١/١٩٢ والتذييل والتكميل ٢/٦١٣.

(٢) البيت من بحر الوافر وهو للحارث بن خالد المخزومى فى رثاء هشام بن المغيرة من سادة مكة، وشاهده استعمال كأن للتأكيد على ماذهب إليه الكوفيون ورده ابن عصفور وانظر الشرح، والبيت فى شروح التسهيل وفى معجم الشواهد ص ٣٥١.

(٣) شرح الجمل الكبير ١/٤٤٨. (٤) المرجع السابق.

ومما استدلوا به على أن كأن للتقريب قولهم (كَأَنَّكَ بالشِّتَاءِ مُقْبِلٌ ، وَكَأَنَّكَ بِالفَرَجِ آتٍ) والمعنى على التقريب ومثـــله قول الحسن البصري (كَأَنَّكَ بِالدُّنْيَا لَمْ تَكُنْ وَبِالآخِرَةِ لَمْ تَزَلْ) لأن المعنى على تقريب زوال الدنيا وتقريب وجود الآخرة .

قال ابن عصفور : « والصحيح عندي أن كأن للتشبيه . وكأنك أردت أن تقول : كأن الفرج آت وكأن الشتاء مقبل فالحقت كاف الخطاب والغيت كأن كما تلغى عند اتصالها بما ، وزيدت الباء في المبتدأ كما زيدت في بحسبك درهم »(١) .

ورده أبو حيان : « بأن فيه إهمال كأن ، وفيه جعل كاف الخطاب أو ياء المتكلم في مثل كأني حرفا وفيه دعوى زيادة الباء »(٢) .

وقال غيره : « بل كأن عاملة وإن اتصل بها الكاف واسمها ما اقترن بالباء الزائدة ، وقيل كاف الخطاب اسم كأن »(٣) .

وخرج ابن عمرون قولهم : كَأَنَّكَ بِالدُّنْيَا لَمْ تَكُنْ تخريجا آخر فقال(٤) : « خبر كأن هو المجرور يعني بالدنيا وبالآخرة ، والجملة التي هي لم تكن ولم تزل في موضع الحال ثم قال : فإن قيل : إن بالدنيا لا يتم به الكلام والحال فضلة ، فالجواب : أن من الفضلات مالا يتم الكلام إلا به كقوله تعالى : (فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ)(٥) فمعرضين حال من الضمير المخفوض

---

(١) شرح الجمل الكبير ١/٤٤٩ .   (٢) التذييل والتكميل ٢/٦١٨ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) شرح التسهيل لناظر الجيش (باب إن وأخواتها ج٢) وأما مؤلف ابن عمرون الذي قال فيه هذا الكلام فهو شرح المفصل وهو مفقود توفي ابن عمرون سنة ٦٤٩ هـ .

(٥) سورة المدثر آية ٤٩ .

ولا يستغنى الكلام عنها لأن الاستفهام فى المعنى إنما هو عنها ، ومما يبين ذلك قولهم : مازلت بزيد حتى فعل ، لا يتم الكلام بقولك بزيد ، ويدل على صحة الحال قولك : كأنك بالشمس وقد طلعت ، وعلى هذا يحمل قول الحريرى[١] :

٤٨٧ — كأنِّى بِكَ تنحَطُّ إلَى اللَّحْدِ وَتَنْغَطُّ[٢]

قال ناظر الجيش : « ولا يخفى جودة هذا التخريج وحسنه ، وليته تكلم على قولهم : كأنك بالشتاء مقبل ، وكأنك بالفرج آت فربما كان يذكر فيه مايشفى الغليل »[٣] .

وأما إلحاق لفظ وى بكأن فى مثل قوله تعالى : (وَيْكَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ)[٤] فقيل : وى كلمة تنبيه وكأن على بابها من التشبيه ، وقيل : أصله ويك بمعنى رحمة لك وأن هى المفتوحة الهمزة .

ـ ليت : ومعناها التمنى ، ويكون فى المستحيل والممكن تقول فى الأول ليت الشباب عائد ، وتقول فى الثانى : ليت عمرا قادم .

---

(١) هو أبو محمد القاسم بن على صاحب المقامات الحريرية أديب كبير من أهل البصرة صنف درة الغواص وهو فى معالجة أخطاء الكتاب كا الف ملحة الإعراب وغيرها توفى سنة ٥١٦ هـ (الأعلام ٦/١٢) .

(٢) البيت من بحر الهزج وهو للحريرى القاسم بن على من مقاماته (المقامة الحادية عشرة) وانغط فى اللحد وفى الماء إذا نزل فيه ولم يخرج وجملة تنحط حال على ماذهب إليه عمرون وما قبله الناسخ ومعمولاه والبيت فى معجم الشواهد ص ٢٠٦ والبيت جاء للتمثيل لأن كلام الحريرى لا يستشهد به .

(٣) شرح التسهيل لناظر الجيش (باب إن وأخواتها جـ ٢) .

(٤) سورة القصص آية ١١٤ .

- لعل : ومعناها الترجي والإشفاق ، والأول يكون في المحبوب تقول : لعلني أنجح ، ومنه قوله تعالى (لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْراً)[١] والثاني يكون في المحذور تقول : لعل العدو يأتي ، ومنه قوله تعالى (فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ عَلَى آثَارِهِمْ إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا)[٢] .

وزاد ابن مالك في معنى لعل - تابعا الكوفيين والأخفش - التعليل ومثل له بقول الله تبارك وتعالى (فَقُولاَ لَهُ قَوْلاً لَيِّناً لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى)[٣] والاستفهام ومثل له بقوله (وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى)[٤] لكن الجماعة على أن المعنى للترجي[٥] .

الأمر الثاني - فيما اشتمل عليه حديثه في هذا المتن - هو عمل هذه الحروف ولماذا نصبت الاسم ورفعت الخبر ؟

أما عملها فهو نصب الاسم ورفع الخبر وهو عكس عمل كان وما يجري مجراها وما ألحق بها .

وذهب بعضهم إلى أنها تنصب الاسم والخبر معا واستشهد على ذلك بشواهد كثيرة منها قول عمر بن أبي ربيعة - وهو شاهد لإن - :

٤٧٨ — إِذَا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلْتَأْتِ وَلْتَكُنْ
خُطَاكَ خِفَافاً إِنَّ حُرَّاسَنَا أُسْداً[٦]

---

(١) سورة الطلاق آية ١ . (٢) سورة الكهف آية ٦ .

(٣) سورة طه آية ٤٤ . (٤) سورة عبس آية ٣ .

(٥) انظر في رأي ابن مالك في لعل: التسهيل ص٦١، شرح عمدة الحافظ ١/١٢٢ .

(٦) البيت من بحر الطويل وهو لعمر بن أبي ربيعة وفيه ورحه حيث يجعل نفسه معشوقا مطلوبا من النساء ومع ذلك فليس في ديوانه ، وشاهده واضح من الشرح والبيت في شروح التسهيل وفي معجم الشواهد ص ٩٢ .

فنصب الحراس والأسد بإن ، ومنها قول الراجز فى كأن :

٤٧٩ — كَأَنَّ أُذْنَيْهِ إِذَا تَشَوَّفَا قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفَا[١]

فنصب أذنيه وقادمة بـكأن بدليل العطف على الخبر بالنصب ، ومنها قول العجاج - أو ابنه رؤبة - فى ليت :

٤٨٠ — يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا[٢]

قال ابن عصفور : « ولا حجة فى شىء من ذلك عندنا : أما قوله : إن حراسنا أسدا فالخبر محذوف والتقدير تجدهم أسدا أو تلقاهم أسدا ، وكذلك قوله : ياليت أيام الصبا رواجعا كأنه قال: أقبلت رواجعا ، وخبر هذه الحروف يجوز حذفه إذا فهم المعنى ، وأما قوله : كأن أذنيه فقائله غير فصيح »[٣] .

ومن ذلك أيضا قوله صلى الله عليه وسلم (إِنَّ قَعْرَ جَهَنَّمَ لَسَبْعِينَ

---

(١) بيتان من الرجز المشطور لمحمد بن ذؤيب العمانى (من مخضرمى الدولتين الأموية والعباسية عاصر هارون الرشيد وأنشده الشاهد وأصلحه له هارون وقال له قل : تخال أذنيه) وشاهده نصب كأن للاسم والخبر ورد ذلك بأن الشاعر غير فصيح أو أن خبر كأن محذوف أى يحكيان قادمة أو أن الرواية قادمتا بالتثنية هو وما بعده فحذفت النون وهو رأى ابن عصفور فى الضرائر ، والشاهد فى شروح التسهيل وفى معجم الشواهد ص ٥٠٢ .

(٢) بيت من الرجز المشطور روته بعض الكتب بأنه مجهول القائل وأنه من الخمسين المجهولة فى كتاب سيبويه ونسبته بعضها إلى رؤبة وبعضها إلى العجاج أبيه وفيه نصب الجزأين بليت وهو رأى الفراء زعيم الكوفيين وخرجه البصريون على أن رواجع حال والخبر محذوف والبيت فى شروح التسهيل وفى معجم الشواهد ص ٤٩٧ .

(٣) شرح الجمل الكبير ٤٢٦/١ .

خَرِيفاً)[١]، وفيه جاء الاسمان منصوبين بعد إن . قال ابن مالك : « هذا الحديث محمول على أن القعر فيه من قعرت الشيء إذا بلغت قعره وهو اسم إن ولسبعين خريفاً ظرف يخبر به لأن الاسم مصدر ، وظروف الزمان يخبر بها عن المصادر كثيراً »[٢] .

وزعم بعض النحويين أن لعل قد تجر الاسم واستشهد على ذلك بقول كعب بن سعد الغنوى[٣] فى رثاء أخيه أبى المغوار :

٤٨١ — فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً
لَعَلَّ أَبِي الْمِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ[٤]

فجر أبى المغوار بلعل ، قال ابن عصفور : « هو على حذف حرف الجر وإبقاء عمله ، وهو جائز فى الشعر وفى نادر من الكلام والتقدير لعل لأبى المغوار منك قريب ، وقريب صفة لموصوف محذوف أى جوار قريب والجملة خبر لعل واسمها ضمير الشأن المحذوف كأنه قال : لعله ، ثم قال : ولا بد من تكلف هذا التخريج ، لأن لعل قد استقر فيها نصب الاسم ورفع الخبر ، فلا تخرج عما استقر فيها إن أمكن »[٥] .

---

(١) الحديث فى صحيح مسلم فى وصف الجنة والنار ٨/ ١٥٠ مرويا عن أبى هريرة ، وقد روى بروايتين : فالرفع على الصحيح ، والنصب على الظرفية .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك (مخطوط رقم ١٠ ش نحو) باب إن وأخواتها .

(٣) شاعر إسلامى من التابعين من بنى سالم بن عبيد بن أعصر (انظر ترجمة قصيرة جدا له فى خزانة الأدب ٨/ ٥٧٤) .

(٤) البيت من بحر الطويل وهو لكعب بن سعد الغنوى فى رثاء أخيه وشاهده جر لعل للاسم بعدها وخرج على ما ذكر فى الشرح والبيت فى كتب النحو فى حروف الجر وهو فى معجم الشواهد ص ٤٠ .

(٥) شرح الجمل الكبير ١/ ٤٢٧ .

ولكن لماذا عملت هذه الحروف العمل المذكور وهو نصب الاسم ورفع الخبر ؟

قال ابن عصفور[1] : « الجواب عليه أنها أشبهت من الأفعال ضرب فكما أن ضرب ترفع أحد الاسمين وتنصب الآخر ؛ فكذلك هذه الحروف ، وأيضا فإنه لا يمكن فيها أكثر من ذلك : وذلك أنه لا يخلو الأمر من أن ترفعهما ، وذلك باطل ، لأنه لا يوجد عامل واحد يعمل في اسمين رفعا من غير أن يكون أحدهما تابعا للآخر ، أو تنصبهما أو تخفضهما ، وذلك باطل ؛ لأنه لا يوجد عامل يعمل نصبا أو خفضا من غير أن يعمل مع ذلك رفعا ، وباطل أن تنصب أحدهما وتخفض الآخر إذ لا يكون خفض إلا بواسطة حرف ، فلم يبق إلا أن ترفع أحدهما وتنصب الآخر » .

« فإن قيل : فلم كان المنصوب الاسم والمرفوع الخبر ، وهلا كان الأمر بالعكس ؟

فالجواب عليه : أنه لما وجب رفع أحدهما تشبيها بالعمدة ، ونصب أحدهما تشبيها بالفضلة كان أشبههما بالعمدة الخبر ، لأن هذه الحروف إنما دخلت لتوكيد الخبر أو تمنيه أو ترجيه أو التشبيه به فصارت الأسماء كأنها غير مقصودة ، فلما رفع الخبر تشبيها بالعمدة نصب الاسم تشبيها بالفضلة »[2] .

وقال ابن مالك في تعليل نصب الاسم ورفع الخبر في هذا الباب : « إن هذه الأحرف لما كانت فروع كان في عمل الرفع والنصب قدم معمون عمل النصب على عمل الرفع تنبيها على الفرعية ، لأن الأصل تقديم الرفع ، ولم يحتج إلى ذلك

---

(١) شرح الجمل الكبير ١/٤٢٣ . (٢) شرح الجمل الكبير ١/٤٢٤ .

فى ما المحمولة على ليس لأن فرعيتها ثابتة »[١] .

وقال ابن السراج فى تعليله : « وعملت هذه الأحرف فى المبتدأ والخبر كما عملت كان وفرق بين عمليهما بأن قدم المنصوب بالحروف على المرفوع كأنهم جعلوا ذلك فرقا بين الحرف والفعل »[٢] .

ولكن لماذا عملت هذه الحروف وأصل العمل إنما يكون للأفعال ؟

قال ابن عصفور :[٣] « الذى أوجب لهذه الحروف العمل عند محققى النحويين هو شبهها بالأفعال فى الاختصاص ، ذلك أن هذه الحروف تختص بالأسماء ولاتدخل على غيرها ، كما أن الأفعال تختص بالأسماء ولاتدخل على غيرها ، وكل حرف مختص بما يدخل عليه ولايكون كالجزء فإنه يعمل فيما يختص به من اسم أو فعل » .

ثم قال[٤] : « ومن النحويين من ذهب إلى أنها أشبهت الأفعال فى أنها على ثلاثة أحرف فصاعدا ، وأنها مفتوحة الآخر كالفعل الماضى ، وأن معانيها معانى الأفعال فى التأكيد والتشبيه والترجى والتمنى ، وأنها تلحقها نون الوقاية كما تلحق الفعل نحو إننى وكأننى وليتنى ولعلنى ولكننى ، وأنها تتصل بها ضمائر النصب كما تتصل بالأفعال وأنها تطلب اسمين طلب الفعل المتعدى لهما » .

قال : « وهذا باطل ، لأن ضمائر النصب إنما اتصلت بها بعد عملها النصب وكذلك نون الوقاية إنما لحقت من أجل ياء المتكلم ، وياء المتكلم إنما

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك (المتن والشرح له) مخطوط .

(٢) الأصول فى النحو لابن السراج ١/٢٧٨ .

(٣) شرح الجمل الكبير ١/٤٢٢ .   (٤) شرح الجمل الكبير ١/٤٢٣ .

اتصلت بها بعد العمل ، وأما كونها على ثلاثة أحرف وان آخرها مفتوحا وأن معانيها معانى الأفعال فليس ذلك موجبا لعملها ، ألا ترى أن ثم على ثلاثة أحرف ومفتوحة الآخر كإن ومعناها العطف وهى مع ذلك لا تعمل ، وأما طلبها الاسمين طلب الفعل المتعدى لها فإن كان يراد بذلك أنها تطلب الاسمين على الاختصاص فإن ذلك وحده هو الموجب للعمل كما قدمناه »(١) .

أما الأمر الثالث – مما اشتمل عليه حديثه فى المتن – وهو ما تدخل عليه هذه الحروف من اسم أو خبر وما لا تدخل عليه فقد أجاب ابن عصفور عليه قائلا :

« وهذه الحروف تدخل على المبتدأ والخبر فما كان مبتدأ كان اسما لها إلا اسم الشرط واسم الاستفهام وكم الخبرية وما التعجبية وأيمن الله فى القسم ، وسبب ذلك أن هذه الأسماء لها صدر الكلام وجعلها أسماء لهذه الحروف يخرجها عما استقر لها من الصدرية ، وما كان خبرا للمبتدأ كان خبرا لها إلا اسم الاستفهام وكم الخبرية وكل جملة غير محتملة للصدق والكذب فلا يجوز أن تقول : إن زيدا اضربه وإن عمرا لا تضربه »(٢) انتهى

وإنما لم تقع أسماء الاستفهام وكم الخبرية خبرا لهذه الحروف لأنها تلزم صدر الكلام فيلزم تقديمها لذلك ، وأخبار هذه الحروف لا يتقدم عليها ، وكذا الجمل غير المحتملة للصدق والكذب وهى الطلبية لا تقع خبرا لإن وأخواتها لمناقضة معنى هذه الجملة وهو أنها لما تقع بعد لمعانى هذه الحروف ، لأنها تؤكد الخبر الواقع أو تفيد التشبيه به أو الاستدراك .

---

(١) المرجع السابق .　　　(٢) شرح الجمل الكبير ١/٤٢٨ .

وقد اضطرب كلام ابن عصفور فى هذا الموضع حيث ذكر أنه يجوز وقوع الجملة الطلبية خبرا لهذه الحروف واحتج لذلك بقول الشاعر :

٤٨٢ — إنَّ الذِينَ قَتَلْتُمْ أمْسِ سَيِّدَهُمْ
لَا تَحْسَبُوا لَيْلَهُمْ عَنْ لَيْلِكُمْ نَامَا[1]

قال : « فأوقع قوله : لاتحسبوا فى موضع خبر إن وهو جملة نهى »[2] ، وهذا فى الشرح الصغير للجمل ، وجاء فى الشرح الكبير وفى مثل المقرب ومنعه ، ثم التمس تخريجا للبيت السابق ومثله قول الآخر :

٤٨٣ — فَلَوْ أَصَابَتْ لَقَالَتْ وَهْيَ صَادِقَةٌ
إنَّ الرِّيَاضَةَ لَا تُنْصِبْكَ لِلشَّيبِ[3]

فقال : « فإنما يخرجان على إضمار القول أى أقول لكم : لاتحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما ، وإن الرياضة لاتنصبك للشيب فالخبر هو القول المحذوف ،

---

(١) البيت من بحر البسيط وهو لأبى مكعب أخى بنى سعد بن مالك يخاطب بنى سعد ابن ثعلبة فى شأن غلام قتلوه من قبيلة الشاعر (خزانة الأدب ١٠/٢٥٠) وشاهده واضح من الشرح ، والبيت فى شروح التسهيل وفى معجم الشواهد ص ٣٣٤ .

(٢) شرح الجمل الصغير ورقة ٣٧ (مخطوط بدار الكتب ٣٣٢ نحو تيمور) .

(٣) البيت من بحر البسيط وهو لمنقذ بن الطماح بن قيس الأسدى (شاعر جاهلى) وأبوه الذى وشى بامرىء القيس عند ملك الروم فكان سببا فى هلاكه ، والشاعر فى البيت وما قبله يذكر نشوز امرأته عندما سمعت كلام رجل نصحها أن تؤدب زوجها فقال لها زوجها : إن الأدب والرياضة لا تكون للكبار ، ومعنى لا تنصبك من أنصبه إذا أتعبه ، والشيب جمع أشيب والمعنى إن الرياضة للكبار لا تجعلها تتعبك فلا فائدة منها ، والبيت فى معجم الشواهد ص ٦٢ .

وكثيرا ما يحذف القول إذا دل المعنى عليه قال الله تعالى : (فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ)[١] أى فيقال لهم أكفرتم ، وكذلك قول الله تعالى (وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ)[٢] أى يقولون سلام عليكم ،[٣] انتهى .

ونقل النحاة اضطراب ابن عصفور هذا فى تآليفهم[٤] ، وقال الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة[٥] بعد أن ذكره[٦] : « لم يحتكم أحد من النحويين فى هذا النزاع إلى أسلوب القرآن الكريم ، وقد وجدت فى القرآن الكريم آية فيها خبر إن جملة طلبية ولا تحتمل غير الخبرية وهى قوله تعالى (إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ)[٧]

وقال أبو حيان : « أجاز ابن عطية أن يكون خبر إن الجملة الطلبية فى قوله تعالى (إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِنْكُمْ لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَكُمْ)[٨]

---

(١) سورة آل عمران آية ١٠٦ .   (٢) سورة الرعد آية ٢٢ ، ٢٣ .

(٣) مثل المقرب ورقة : ٢٣ .

(٤) انظر التذييل والتكميل : ٦٣٣/٢ وارتشاف الضرب ١٢٨/١ ودراسات لأسلوب القرآن الكريم جـ ١ ص ٤١٥ من القسم الأول ، واختار أبو حيان عدم الجواز .

(٥) من العلماء الذين يفتخر بهم الأزهر خدم القرآن الكريم واللغة وأجره عند الله فى كتابه : دراسات لأسلوب القرآن الكريم الذى كتبه فى ثلاثين عاما توفى سنة ١٩٨٦ م .

(٦) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٤١٥/١ ، ٤٤٥ من القسم الأول .

(٧) سورة آل عمران آية ٢١ .   (٨) سورة النور آية ١١ .

فجملة لا تحسبوه خبر ، وعصبة بدل من ضمير جاءوا »[١] ، ثم قال أبو حيان : « وينبغى تخصيص ذلك بإن وحدها لأنها لم تغير معنى الابتداء »[٢] ، وحكم الرضى بجواز وقوع الجملة الطلبية خبرا لإن ولكن ، إلا أنه جعل ذلك قليلا[٣] .

ومما جاء من القرآن الكريم وفيه وقوع خبر إن جملة إنشائية قوله تعالى (إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ)[٤] وقوله (إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ)[٥] وقوله : (وَالْخَامِسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا)[٦] بتخفيف أن واسمها ضمير الشان والخبر جملة غضب الله من الفاعل والفاعل .

(١) البحر المحيط لأبى حيان : ٦/٤٣٦ .

(٢) البحر المحيط : ٢/٤١٤ ، الهمع : ١/١٣٥ .

(٣) شرح الكافية للرضى : ٢/٣٢٣ .

(٤) سورة النساء آية ٥٨ ، وأسلوب نعم من أساليب الإنشاء .

(٥) سورة المنافقون آية ٢ ، وساء من الأفعال المحولة إلى فعل بالضم لإنشاء الذم .

(٦) سورة النور آية ٩ ، والفعل غضب مقصود به الدعاء . والقراءة بتخفيف أن وجملة غضب الله فعل وفاعل وهى قراءة نافع .

(ص) قال ابن عصفور :

(وَانفَرَدَتْ إنّ مِنْ بَيْنِ سائِرِ أخَوَاتِها بِدُخُولِ اللّامِ في الْخَبَرِ إذَا كانَ اسماً أوْ فِعلاً مُضارِعاً أوْ ماضِياً غَيْرَ مُتَصَرِّفٍ نَحْوَ نِعْمَ وَبِئْسَ أوْ ظَرْفاً أوْ مَجْرُوراً أوْ جُمْلَةً اسْمِيَّةً فَإنْ كانَ ماضِياً مُتَصَرِّفاً لَمْ يَجُزْ دُخُولُها عَلَيْهِ .

وَقَدْ تَدْخُلُ اللّامُ عَلَى الاسْمِ إذا وَقَعَ مَوْقِعَ الخَبَرِ نَحْوَ قَوْلِكَ : إنّ فِي الدّارِ لَزَيْدًا ، وَقَدْ تَدْخُلُ عَلَى مَعْمُولِ الخَبَرِ إذَا تَقَدَّمَ عَلَيْهِ نَحْوَ قَوْلِكَ إنّ زَيْدًا لَفِي الدّارِ قَائِمٌ .

فَأمّا قِرَاءَةُ مَنْ قَرَأَ : إلاّ أنّهُمْ لَيَأكُلُونَ الطّعامَ بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ فَشَاذّةٌ وَاللّامُ فِيهَا زَائِدَةٌ ، وَلاَ تَدْخُلُ عَلَى إنّ نَفْسِها وَإنْ أُبْدِلَتْ هَمْزَتُها هاءً فَأمّا قَوْلُهُ :

أَلاَ يَا سَنَا بَرْقٍ عَلَى قُلَلِ الحِمَى   لَهِنَّكَ مِنْ بَرْقٍ عَلَيَّ كَرِيمِ

فَأَصْلُهُ لَهْ إنّكَ ثُمّ نُقِلَتْ حَرَكَةُ الْهَمْزَةِ ، وَالعَرَبُ تَقُولُ : لَهْ أنْتَ) .

(ش) بعد أن ذكر ابن عصفور عدد أخوات إن وبين معانى كل واحدة منها وبين علة عمل هـذه الحروف وهى أنه تشبه الأفعال ، بل هى نائبة عن أفعال ، فإن نائبة عن أؤكد ، وكأن نائبة عن أشبه ، وليت عن أتمنى ، ولعل عن أترجى ، كما بين علة نصبها الاسم أنه أشبه الفضلة ، وعلة رفعها الخبر أنه

أشبه العمدة ، لأن معانى هذه الحروف إنما ظهرت فيه ، وبين المبتدأت التى تدخل عليها هذه الحروف والتى لاتدخل عليها ، وكذلك الأخبار ، لما ذكر ذلك كله شرع يبين أحكام هذه الحروف وأحكام جملتها فكان أول حكم ذكره هو دخول لام التأكيد فى جملتها .

ولام التأكيد هى لام الابتداء وحقها أن تكون أول الجملة إلا أنهم زحلقوها عن صدر الجملة كراهية ابتداء الكلام بحرفين مؤكدين لو قالوا : لإن محمدا قائم .

وكان حقها - بعد - أن تدخل على الاسم لأنه هو المبتدأ الذى تدخل عليه فى الأصل إلا أن ذلك لم يمكن للجمع بين حرفين مؤكدين متجاورين لو قالوا إن لمحمدا قائم ، فلم يك بد من دخولها على الخبر ، فإذا أريد دخولها على الاسم وجب أن يفصل بينه وبين إن بالخبر أو بمعموله .

ولا تدخل اللام إلا فى أسلوب إن وحدها لأن معنى اللام هو المناسب لمعنى إن ، كما أن إن أم الباب فاختصت بأشياء منها اقتران جملتها باللام المذكورة ، ومنها جواز حذف معموليها معا على ما سنبين بعد .

وقد علل ابن عصفور اختصاص إن باللام فقال[1] : « وإنما لم تدخل اللام إلا فى خبر إن من بين سائر أخواتها ، لأنها تدخل على المبتدأ والخبر ولا تغير معناه ولا حكمه كسائر أخواتها ، ألا ترى أن ليت تدخل فى الخبر التمنى ، ولعل تدخل فيه الترجى ، وكأن تدخل فيه التشبيه ، ولكن تصير الجملة لاتستعمل إلا بعد تقدم كلام ، وقد كانت قبل دخولها ليست كذلك ، وأيضا

---

(١) شرح الجمل الكبير : ١/٤٣١ .

فإن الجملة قبل دخول لكن قد كان يسوغ وقوعها جوابا للقسم نحو والله لزيد قائم ولا يتصور ذلك مع لكن ، وأما أن فتصير مع بعدها فى تقدير مفرد نحو يعجبنى أن زيدا قائم أى قيام زيد ، وأما إن فلا تغير معنى الكلام ولا حكمه ألا ترى أن الجملة قبل دخول إن وبعدها سواء، فإن زيدا قائم وزيد قائم بمعنى واحد ، وكل واحد منهما يقع جوابا القسم تقول : والله لزيد قائم ، كما تقول : والله إن زيدا قائم فلما لم تغير إن الحكم ولا المعنى أتوا معها باللام المؤكدة كما يفعلون قبل ذلك »(١) .

ولم يقبح دخول اللام فى أسلوب إن بوجود أكثر من مؤكد فى الجملة ، لأن التأكيد بمؤكدين واردفى جملة واحدة وهو حسن قال تعالى(فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ)(٢) كما أن التأكيد بالحروف أصل التأكيد بغيره .

مواضع دخول اللام فى أسلوب إن :

وتدخل اللام فى أسلوب إن على أحد أربعة أشياء هى كالآتى :

١ ـ الخبر : وهو الأصل فى الاقتران باللام ، لوجود الفاصل بينه وبين إن ، ولأنه أول شىء بعد الفاصل وشرطه أن يكون مؤخرا عن الاسم ، وأن يكون مثبتا ، وإذا كان جملة فعلية فشرطها أن تكون غير ماضية وغير شرطية ويشمل ذلك أن يكون الخبر مفردا وهو الأصل كقول الله تعالى(إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ)(٣) وظرفا لأنه يتعلق بالخبر كقوله (وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ

---

(١) المرجع السابق .
(٢) سورة ص آية ٧٣ .
(٣) سورة البقرة آية ٢٤٣ .

الْمُحْسِنِينَ)[١] وجار ومجرور ولأنه كصاحبه كقوله (إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ)[٢] وجملة فعلية فعلها مضارع مثبت ، لأنه فى تأويل المفرد كقوله (وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ)[٣] وجملة اسمية لأنها تلى الاسم فى اللفظ كقوله (وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِى وَنُمِيتُ)[٤] ومنه (إِنَّ هَـٰذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ)[٥] (إِنَّ هَـٰذَا لَهُوَ الْبَلَاءُ الْمُبِينُ)[٦] على أن يكون ضمير الغيبة مبتدأ لا ضمير فصل.

وتدخل اللام على الجملة الفعلية الماضوية بشرط أن يكون الفعل جامدا أو مقترنا بقد ، لأنه إذا كان جامدا أشبه الاسم فى الجمود ، وإذا كان مقترنا بقد أشبه المضارع فى اقترانه واقترابه من زمن الحال ، تقول فى الأول : إن زيدا لنعم الرجل ، وتقول فى الثانى : إن زيدا لقد نجح .

ولا تدخل اللام على الماضى المتصرف المجرد من قد فلا تقول : إن محمدا لنجح قال الله تعالى (إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحاً)[٧] وعلته أنه لا يشبه المبتدأ فى المعنى ذلك الذى تدخل عليه اللام فى الأصل .

ولا تدخل اللام أيضا على الجملة الشرطية الواقعة خبرا لأن جملة الشرط تدخل عليها اللام الموطئة للقسم كثيرا فيلتبس اللامان فلا تقول : إن محمدا لئن يذاكر ينجح .

---

(١) سورة العنكبوت آية ٦٩ .
(٢) سورة الفجر آية ١٤ .
(٣) سورة النحل آية ١٢٤ .
(٤) سورة الحجر آية ٢٣ .
(٥) سورة آل عمران آية ٦٢ .
(٦) سورة الصافات آية ١٠٦ .
(٧) سورة آل عمران آية ٣٣ .

ولاتدخل اللام على الخبر الثانى فى الجلة لايجوز أن تقول : إن محمدا قائم لمنطلق ، وعلى هذا لايجوز فى قوله تعالى (وإنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ المُصْطَفَيْنَ الأَخْيَارِ)[1] أن يكون عندنا فى موضع الخبر بمعنى العندية المكانية ، ولمن المصطفين خبرا ثانيا بل الخبر هو المؤخر والظرف متعلق به .

ولاتدخل اللام على الخبر المنفى مطلقا مفردا كان أوجملة ، فلا تدخل على مثل : إن محمدا لا عالم ولا جاهل ، ولا : إن محمدا ليس عالما ، ولا : إن محمدا لم يعلم ، فإن ورد مثل ذلك كان شاذا كقول الشاعر :

٤٨٤ — وَأعْلَمُ أنَّ تَسْلِيماً وَتَرْكاً   للاَمُتَشَابِهَانِ وَلاَ سَوَاءُ[2]

كما شذ دخولها على ثانى الجملة الاسمية كقول الشاعر يمدح النبى صلى الله عليه وسلم :

٤٨٥ — فَإِنَّكَ مَنْ حَارَبْتَهُ لَمُحَارَبٌ
شَقِيٌّ وَمَنْ سَالَمْتَهُ لَسَعِيدُ[3]

---

(١) سورة ص آية ٤٧ .

(٢) البيت من بحر الوافر لشاعر يدعى غالب بن الحارث العكلى وكنيته أبو حزام وهو فى التوجيه ومعناه أن التسليم على الناس وعدمه ليسا متساويين ولا قريبين من السواء ، وكان حقه أن يقول لا سواء ولا متشابهان ، ويستشهد به على اقتران الخبر المنفى باللام شذوذا ، والبيت فى معجم الشواهد ص ٢٠ .

(٣) البيت من بحر الطويل وهو لأبى عزة الجمحى (من مشركى مكة أسر يوم بدر وأطلقه الرسول فمدحه لذلك ثم حارب المسلمين فى يوم أحد حتى قتل) وشاهده دخول اللام على الجزء الثانى من الجملة الإسمية وحقها الجزء الأول كالفعلية والبيت فى شروح التسهيل وفى معجم الشواهد ص ١٠٢ .

٢ - الاسم : بشرط أن يكون مفصولا عن إن بفاصل ، والفاصل إما الخبر، وإما الخبر ومعموله ، وإما المعمول وحده ، فمثال الأول قوله تعالى (إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَى وإِنَّ لَنَا لَلْآخِرَةَ والأُولَى)[١] ومثال الثانى قوله جل وعلا (إِنَّ لِي عِنْدَهُ لَلْحُسْنَى)[٢] ومثال الثالث قولك : إن فى المسجد لزيدا معتكف ، وإنما جاز دخول اللام على الاسم لأنه مكانها قبل دخول إن .

٣ - ضمير الفصل : وإنما جاز دخول اللام عليه لأنه مقو للخبر حيث يرفع توهم كونه تابعا ، قال الشيخ خالد[٣] : قال ابن عصفور : لأنه اسم فى المعنى ، ولا يكون ضمير الفصل إلا بعد الاسم فوجد الفاصل بينه وبين إن ، ومثاله قوله تعالى (وإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُّون وإِنَّا لَنَحْنُ المُسَبِّحُونَ)[٤] وإن كان يجوز إعراب ضمير الفصل مبتدأ ، وتكون اللام داخلة على الخبر الجملة .

٤ - معمول الخبر : بشرط تقدمه على الخبر لأنه إذا تأخر عنه فالخبر أولى بها منه ، وأن يكون الخبر صالحا لدخول اللام عليه فلا يكون جملة فعلية فعلها ماض متصرف غير مقرون بقد ، لأنه إذا لم يكن صالحا لدخولها وهو أصل ، فلا يجوز دخولها على المعمول وهو فرع وإلا لزم تفضيل الفرع على الأصل ، وأن يكون المعمول غير منصوب على الحال ، لأنه لم يسمع ، أو لأن الحال لا تكون خبرا فى الأصل ، وعلى ذلك تقول : إن زيد لفى المسجد معتكف ، وإن زيدا لمالك سارق (بفتح اللامين فى لمالك) وهو مستوف للشروط الثلاثة قال الشاعر :

---

(١) سورة الليل ١٢، ١٣ .		(٢) سورة فصلت ٥٠ .

(٣) شرح التصريح : ١/٢٢٤ .		(٤) سورة الصافات ١٦٥ ، ١٦٦ .

٤٨٦ — إنَّ امرًا خَصَّنِي عَمْـدًا مَوَدَّتَهُ
عَلَى التَّنَائِي لَعِنْدِي غَيْرُ مَكْفُورِ[1]

وعلى ذلك لاتدخل اللام فى مثل : إن زيدا معتكف فى المسجد لتأخر المعمول ، ولا فى مثل : إن زيدا مالك سرق ، لأن الخبر غير صالح اللام لسكونه ماضيا ، ولا فى مثل : إن زيدا راكبا قادم ، لأن المعمول حال .

والأصل فى دخول هذه اللام أن تدخل على الخبر ولا يمنع ذلك تقدم المعمول عليه قال تعالى (ثُمَّ إِنَّكُمْ بَعْدَ ذَٰلِكَ لَمَيِّتُونَ)[2] وقال (كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ)[3] .

ولاتدخل اللام على الخبر والمعمول معا فلا يقال : إن زيدا لفى المسجد لمعتكف وأجاز ذلك المبرد ، والعلة فى منع ذلك أنه لا يدخل لامان فى الأسلوب وأما قوله تعالى (وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ)[4] فى قراءة من خفف لما[5] ، فاللام الأولى لام إن دخلت للتوكيد مقترنة بما الزائدة ، واللام الثانية لام القسم والتقدير : وإن كلا لما والله ليوفينهم .

ولاتدخل اللام على غير جملة إن من أخواتها فلاتدخل على أن المفتوحة الهمزة

---

(١) البيت من بحر البسيط لأبى زبيد الطائى يمدح الوليد بن عقبة وكان الأخير قد أسداه نعمة وهو بعيد عنه فشكره الشاعر ، ويستشهد بالبيت على اقتران معمول الخبر فى باب إن باللام لاستيفائه الشروط والبيت فى شروح التسهيل وفى معجم الشواهد ص ١٨٣ .

(٢) سورة المؤمنون آية ١٥ . (٣) سورة المطففين آية ١٥ .

(٤) سورة هود ١١١ .

(٥) فى تفسير القرطبى : ١٠٤/٩ قرأ حمزة وعاصم وابن عامر لما بالتشديد وخفف الباقون .

لأنها تؤول مع مابعدها بمصدر فتذهب اللام ، وأما قراءة سعيد بن جبير (وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلاَّ أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِى الأَسْوَاقِ)[١] بفتح همزة إن واقتران الخبر باللام فهى قراءة شاذة[٢] ومثلها فى الشذوذ (لَعَمْرُكَ أَنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ)[٣] بفتح همزة إن[٤] وخرج ذلك على زيادة اللام ، ومثل ذلك قوله وهو ضرورة :

٤٨٧ — أَلَمْ تَكُنْ حَلَفْتَ بِاللهِ الْعَلِىّ
أَنَّ مَطَايَاكَ لَمِنْ خَيْرِ الْمَطِىّ[٥]

ولاتدخل اللام أيضا على خبر لكن خلافا للكوفيين[٦] فقد أجازوه محتجين بقول الشاعر الذى لايعرف :

٤٨٨ — يَلُومُونَنِى فِى حُبِّ لَيْلَى عَوَاذِلِى
وَلَكِنَّنِى مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ[٧]

---

(١) سورة الفرقان ٢٠ .

(٢) هى قراءة سعيد بن جبير (شرح الكافية الشافية : ٤٩٢/١) .

(٣) سورة الحجر ٧٢ .

(٤) قال ابن خالوية : هى قراءة نصر عن أبيه عن أبى عمرو (مختصر فى شواذ القرآن من كتاب البديع ص ٧١) .

(٥) البيتان من الرجز المشطور وهما لقائل مجهول كما فى مراجعهما ، وشاهدهما دخول اللام فى خبر أن المفتوحة شذوذا ، وهو من ضرائر الشعر (الضرائر لابن عصفور ص ٥٧) والبيتان فى شروح التسهيل وفى معجم الشواهد ص ٥٥٩ .

(٦) انظر للمسألة بالتفصيل فى كتاب الإنصاف لأبى بكر الأنبارى : ٢٠٨/١ (رقم ٢٥) وكيف رجح رأى البصريين فيها .

(٧) البيت من بحر الطويل وهو لقائل مجهول وكذلك لا يعلم قصيدته وذكر بعض العلماء أن الشطرة الأولى المذكورة فى البيت ليست منه (مغنى اللبيب ٢٩٢/١ ومن =

قال ابن عصفور : « أدخل اللام فى خبر لكن وهذا لا دليل فيه لأنه لم يسمع إلا فى هذا ، فيمكن أن تكون اللام زائدة كما زيدت فى خبر أن المفتوحة وفى خبر المبتدأ »[١] .

وأما قول ابن عصفور : (وَلاَ تَدْخُلُ اللاّمُ عَلَى إنَّ نَفْسِهَا وَإنْ أُبْدِلَتْ هَمْزَتُهَا هَاءً ، فمعناه أن بعض العرب يجوز إبدال همزة إن المكسورة هاء فيقول : لهنك لرجل صدق وأصله لإنك .

قال سيبويه[٢] : « هى إن ولكنهم أبدلوا الهاء مكان الألف كقولهم هرقت ، ولحقت هذه اللام إن كما لحقت ما حين قلت : إن زيدا لما لينطلق » .

ومن أمثلة لهنك قول الشاعر يتشوق إلى أهله وهو فى الأسر :

٤٨٩ — أَلاَ يَا سَنَا بَرْقٍ عَلَى قُلَلِ الْحِمَى
لَهِنَّكَ مِنْ بَرْقٍ عَلَىَّ كَرِيمِ[٣]

وقد اختلف النحاة فى تخريجه :

- ذهب ابن مالك - تابعا لابن جنى - إلى أنها لام الابتداء دخلت على إن تنبيها بها على موضعها الأصلى[٤] .

= هنا أنكر العلماء اقتران خبر لكن باللام ولا حجة فى هذا البيت لعدم صحته ولعدم نظير له والبيت فى غالب كتب النحو وانظر مراجعه فى معجم الشواهد ص ١٠٣ .

(٤) شرح الجمل الكبير ح ١ ص ٤٣٠ .

(١) الكتاب : ٣/١٥٠ .

(٢) البيت لرجل من بنى نمير قاله متشوقا إلى أهله وهو مأسور بعيد عنهم فى قصة ذكرتها كتب الأدب (الأمالى ١ : ٢٢٠/١) وشاهده (اقتران إن باللام ثم إبدال همزتها هاء والبيت فى شروح التسهيل وليس فى معجم الشواهد .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك (مخطوط) التذييل والتكميل : ٢/٧٣٣ .

- وذهب ابن عصفور فى شرح الجمل[١] - تابعا لسيبويه[٢] - إلى أنها اللام الواقعة فى جواب القسم ، والقسم هنا محذوف كأنه قال : والله لهنك قال. ودليل ذلك وجود لام الابتداء فى جملة إن مع هذه اللام ، ولو كانت لام إن لم يؤت بها بعد ذلك فى الخبر ، ولكنها جاءت قال الشاعر :

٤٩٠ — أَبَائِنَةٌ سُعْدَى نَعَمْ وَتُمَاضِرُ
لِهِنَّا لَمَقْضِيٌّ عَلَيْنَا التَّهَاجُرُ[٣]

قال ناظر الجيش : ولا يبعد هذا القول الثانى عن الصواب[٤].

- وذهب ابن عصفور فى المقرب - تابعا للفراء[٥] - إلى أن أصل لهنك : لله إنك ، وأصل له : والله فحذف حرف القسم ، وحذفت أل ، وحذفت الألف التى بعد اللام كما حذفت الهمزة تخفيفا كقراءة (إِنَّهَا لَحْدَى الْكُبَرِ)[٦] فصارت الكلمة لهنك.

---

(١) شرح الجمل الكبير : ٤٣٣/١ .

(٢) الكتاب : ١٥٠/٣ .

(٣) البيت من بحر الطويل وهو لقائل مجهول مطلع قصيدة فى الغزل يذكر الشاعر أن فراق الأحباب مقدر لا محالة ، وفيه إبدلت همزة إن هاء واقترنت بها لام التوكيد، ورد ذلك بأن لام التوكيد مقترنة بالخبر وهى فيه تدل على أنها اللام الواقعة فى جواب القسم المقدر . والبيت فى معجم الشواهد ص ٧٥١ .

(٤) شرح التسهيل (تمهيد القواعد) باب الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر : ج ٢ .

(٥) التذييل والتكميل : ٧٣٤/٢ .

(٦) هى قراءة نصر بن عاصم ، وابن محيصن عن ابن كثير (البحر المحيط : ٣٧٨/٨) والآية من سورة المدثر رقم : ٣٥ .

أو أن أصله له بالسكون فنقلت حركة الهمزة وهى الكسرة إلى الهاء الساكنة قبلها فصارت لهنك.

وضعفه أبو حيان ، لكثرة الحذوف فيه ، ولأنه لم يأت إقرار الهمزة فى موضع فيقال : له إنك[1] .

(١) التذييل والتكميل : ٢/٧٣٥ .

(ص) قال ابن عصفور :

(وَلاَ يَجُوزُ تَقْدِيمُ شَيْءٍ مِنْ مَعْمُولاَتِ هَـذِهِ الْحُرُوفِ عَلَيْهَا ، وَلاَ تَقْدِيمُ أَخْبَارِهَا عَلَى أَسْمَائِهَا لِضَعْفِهَا فِي الْعَمَلِ ، إِلاَّ أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ ظَرْفاً أَوْ مَجْرُوراً فَإِنَّ الْعَرَبَ اتَّسَعَتْ فِيهِمَا .

وَيَجُوزُ تَقْدِيمُ مَعْمُولِ الْخَبَرِ عَلَيْهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْخَبَرِ مَانِعٌ مِنْ مَوَانِعِ تَقْدِيمِ الْمَعْمُولِ عَلَى الْعَامِلِ ، وَلاَ يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَيْهَا أَصْلاً وَلاَ عَلَى الاسْمِ إِلاَّ أَنْ يَكُونَ ظَرْفاً أَوْ مَجْرُوراً فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ قَلِيلٌ نَحْوَ قَوْلِهِ :

فَلاَ تَلْحَنِي فِيهَا فَإِنَّ بِحُبِّهَا
أَخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جَمٌّ بَلاَبِلُهْ

وَإِذَا اتَّصَلَ بِحَرْفٍ مِنْ هَذِهِ الْحُرُوفِ يَاءُ الْمُتَكَلِّمِ لَحِقَتْهُ نُونُ الْوِقَايَةِ وَلاَ تَلْزَمُ فَتَقُولُ : إِنِّي وَإِنَّنِي ، وَكَذَلِكَ سَائِرُ أَخَوَاتِهَا إِلاَّ لَيْتَ فَإِنَّهَا تَلْزَمُهَا فَتَقُولُ : لَيْتَنِي ، وَلاَ يَجُوزُ لَيْتِي إِلاَّ فِي ضَرُورَةِ شِعْرٍ نَحْوَ قَوْلِهِ :

كَمُنْيَةِ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِي   أُصَادِفُهُ وَأُتْلِفُ بَعْضَ مَالِي)

(ش) لما فرغ من ذكر حكم خاص بإن التى هى أم الباب وهو دخول اللام في جملتها ، شرع يذكر أحكاماً أخرى تشمل هـذه الحروف كلها ، وقد انحصر حديثه هنا فى ثلاثة أمور :

أولها : موقع معمولى هذه الأحرف وهو الاسم والخبر بالنسبة لها .

ثانيها : موقع معمول الخبر فى هذا الباب ، وحكم تقديمه .

ثالثها : حكم إلحاق نون الوقاية بهذه الأحرف عند اتصالها بياء المتكلم .

أما الأمر الأول : وهو موقع الاسم والخبر فى هذا الباب فنقول :

إنه لما كانت هذه الحروف ضعيفة حيث تعمل بالحمل على الأفعال وجب تأخير معموليها عنها ، فلا يجوز أن تقول : قائم إن زيدا بتقديم الخبر ، ولا زيدا إن قائم بتقديم الاسم ، كما وجب الترتيب بين معموليها فلا يتقدم الخبر على الاسم ، فلا يجوز أن تقول : إن قائم زيدا ، والعلة أيضا ضعفها فى العمل وحملها على غيرها ، وأيضا حتى لا تتساوى بما حملت عليه فى ذلك وهو الفعل الذى يجوز فيه تقديم الخبر وتوسيطه.

ويستثنى من ذلك أنه إذا كان الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا جاز تقديمه على الاسم وحده ، وفى القرآن الكريم (إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالاً)[1] وفيه (فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْراً)[2] قال ابن عصفور : وإنما جاز تقديم الخبر إذا كان ظرفا ، لأن العرب اتسعت فى الظروف مالم تتسع فى غيرها ، والسبب فى اتساعها فى الظروف من بين سائر المعمولات أن كل كلام لابد فيه من ظرف ملفوظ به أو مقدر ، ألا ترى أنك إذا قلت : قام زيد فلابد للقيام من ظرف زمان وظرف مكان يكون فيهما فلما كثر استعماله اتسعوا فيه مالم يتسعوا فى غيره ، والمجرورات تشبه الظروف ألا ترى أن كل ظرف فهو فى التقدير مجرور

---

(١) سورة المزمل آية ١٢ . (٢) سورة الانشراح آية ٥ .

بنى ، ولذلك إذا أضمر عاد إلى أصله فتقول : يوم الجمعة صمت فيه فعوملت لذلك معاملة الظروف فى الاتساع[١] .

وقد يجب تقديم الخبر فى هذا الباب على الاسم وذلك إذا التبس الاسم بضمير يعود على شىء فى الخبر تقول : إن فى الدار صاحبها ، ولعل مع هند أخاها وقد مضى بيانه كثيرا[٢] .

أما الأمر الثانى : وهو موقع معمول الخبر فى هـذا الباب فنقول : إن المعمول فى هذا الباب أحوالا أربعة ، يمتنع تقديمه فى اثنتين منها ، ويجوز تقديمه فى اثنتين أخريين :

أما اللتان يمتنع فيهما التقديم : فالأولى : أن يتقدم على هذه الأحرف مطلقا : ظرفا وغيره تقول : إن محمدا معتكف فى المسجد ، وإن بكرا سارق مالك ، فلا يجوز تقديم المعمول فيهما على الناسخ لضعفه ولأن عامله لا يجوز تقديمه ، وأما الثانية فهى أن يتقدم على الاسم وحده وهو غير ظرف تقول : إن بكرا سارق مالك فلا يجوز تقديم المعمول على الاسم فتقول : إن مالك بكرا سارق بل يجب تأخيره ، حتى لا تفصل بين إن واسمها بأجنبى قوى ، كما أن هذا لا يجوز فى الأفعال وهى أصل .

---

(١) شرح الجمل : ٤٣٩/١ .

(٢) ولكن إذا تقدم الخبر الظرف فبم يتعلق ؟ قال ابن النحاس : اختلف النحاة فى تقدير عامل الظرف والمجرور إذا قدم على اسم إن ، فقال قوم : يقدر الاستقرار بعد اسم إن لئلا نكون قد فصلنا بين إن واسمها بغير الظرف والمجرور وقال قوم : بل نقدره قبلهما ولا نعتد بهذا فصلا لكونه لازم الإضمار (الأشباه والنظائر ٢٣٣/١) .

وأما اللذان يجوز فيهما التقديم : فالأولى : أن يتقدم على الاسم وهو ظرف كأن تقول : إن زيدا معتكف فى المسجد فيجوز أن تقول : إن فى المسجد زيدا معتكف وعلى ذلك قول الشاعر :

٤٩١ — فَلَا تَلْحَنِى فِيهَا فَإِنَّ بِحُبِّهَا
أَخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جَمٌّ بَلَابِلُهْ(١)

فأخاك اسم إن ومصاب القلب بالرفع خبرها ، وقد تقدم المعمول وهو قوله بحبها على الاسم ، وجاز هذا لأنه ظرف ، والظروف يتوسع فيها كثيرا .

وماذكرناه جائز وإن كان قليلا ، وأجاز فيه ابن عصفور مذهبا آخر حكاه بعد الأول قائلا : « لكن الذى ينبغى أن يحمل عليه أن يجعل بحبها متعلقا بعامل مضمر لا بمصاب كأنه قال : أعنى بحبها ، وفصل بهذه الجملة الاعتراضية بين إن واسمها ، ومن ذلك قول الآخر :

٤٩٢ — كَأَنَّ وَقَدْ أَتَى حَوْلٌ كَمِيلٌ
أَثَافِيهَا حَمَامَاتٌ مُثُولُ(٢)

---

(١) البيت من بحر البسيط لقائل مجهول وقد سبق الحديث عنه بالتفصيل برقم ٤٤١ ص ١٠٦٢ من هذا الكتاب ، وشاهده هنا تقديم معمول خبر إن على الإسم ، وجاز لأنه ظرف وفيه مذهب آخر انظره فى الشرح .

(٢) البيت من بحر الوافر وهو فى مراجعه لأبى الغول الطهوى فى الوصف ، ويستشهد به على جواز الفصل بين الناسخ واسمه بجملة الاعتراض وعلى ذلك فلامانع من تعلق الظرف بعامل مضمر وتكون الجملة اعتراضية كهذا البيت قال ابن هشام (المغنى ص ٣٩٢) ويمكن أن تكون هذه الجملة حالية تقدمت على صاحبها وهو إسم كأن ، والبيت فى معجم الشواهد ص ٢٩٦ .

ففصل بين كأن واسمها بجملة الاعتراض التي هي وقد أتى حول كميل

قال : وإنما لم يجز عندي أن يتعلق بالخبر لأنه قد تقرر في كلامهم أن تقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل ، فلو كان بجبها متعلقا بمصاب لأدى ذلك إلى تقديم مصاب على اسم إن وذلك لايجوز »[١] .

وأما الثانية التي يجوز فيها تقديم المعمول فهي أن يتقدم على الخبر مطلقا ظرفا وغير ظرف فمثال الظرف قوله تعالى (إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ)[٢] (إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ)[٣] ومثال غير الظرف أن تقول : إن محمدا طعامك آكل ، وإن بكرا كتاب الله حافظ .

ويستوي في التقديم أن يكون الخبر مفردا كما مثلنا ، أو جملة كأن تقول : إن محمدا أخاه يضرب ، بل هو في الفعل أولى لقوته في العمل .

كما يستوي في ذلك أيضا تجرد الخبر من اللام أو اقترانه بها مثال ذلك أن تقول : إن بكرا كتاب الله لحافظ وإن محمدا أخاه ليضرب .

وعندما ذكر ابن عصفور في باب الفاعل تأخير المفعول عن عامله وجوبا إذا اقترن العامل بلام التوكيد قيد اللام بغير المصاحبة لإن ، أما المصاحبة لها فإنه يجوز تقديم المفعول معها ، لأن مكان اللام صدر الجملة ، وإنما أخرت حتى لايجتمع حرفا توكيد[٤] .

وأما تقييده جواز تقديم معمول الخبر بعدم مانع من موانع تقديم المفعول على العامل فإنما يقصد به أنه إذا اقترن الخبر بما يمنع تقديم المعمول

---

(١) شرح الجمل : ١/٤٤٠ . (٢) سورة الشعراء آية ١٥ .

(٣) سورة البقرة الآية ٢٠ ، ١٠٩ .

(٤) انظر المسألة بالتفصيل ص ١٦٦ من الكتاب الذي بين يديك .

عليه وجب تأخير المعمول ، مثال ذلك اقتران الخبر بما النافية تقول : إن محمداً ما يضرب أخاه ، أو وقوعه موصولا كأن تقول : إن محمداً الضارب أخاه أو الذي يضرب أخاه ، فلا يجوز تقديم المعمول فى واحد من ذلك ، لأن ما النافية لها الصدارة فى جملتها كالاستفهامية ، كما لا يجوز تقديم شىء من الصلة على الموصول .

وأما الأمر الثالث : وهو حكم إلحاق نون الوقاية بهذه الأحرف عند اتصالها بياء المتكلم فهو أنه لما كانت هذه الأحرف لها علاقة بالأفعال من جهة معناها وعملها وعلاقة بالحروف من جهة ألفاظها وهيآتها جاز فيها ما يجوز فى الأفعال من إلحاق نون الوقاية عند اتصال ياء المتكلم بها ، وجاز فيها ما يجوز فى الحروف من عدم إلحاق نون الوقاية عند اتصالها بياء المتكلم ، فتقول على الأول إننى ولعلنى كما تقول ضربنى وأكرمنى ، وتقول على الثانى إنى ولعلى كما تقول إلى وعلى ، إلا أنه يجب إلحاق النون فى ليت فتقول ليتنى ، ومن الشذوذ أن تقول : ليتى بالحذف كقول الشاعر :

٤٩٣ — كَمُنْيَةِ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِى
أُصَادِفُهُ وَأُتْلِفَ بَعْضَ مَالِى[١]

(١) البيت من بحر الوافر وهو من مقطوعة لزيد الخيل الذى سماه رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بعد أن أسلم بزيد الخير وهو من طىء وكان شجاعا ، ما صارع أحداً إلا صرعه ، ومنهم جابر المذكور فى بيت الشاهد ومنهم مزيد المذكور فى بيت قبله وهو قوله :

تمنى مزيد زيداً فلاقى أخا ثقة إذا اختلف العوالى

وقوله : كمنية مفعول مطلق أو صفة له نائبه تمنى فى البيت السابق والتقدير : تمنيا كمنية جابر ، والعوالى هى الرماح ، وشاهده واضح ، وهو فى شروح التسهيل وفى معجم الشواهد ص ٣١٥ .

والأمران سواء فى بقيتها تقول : إنى وإننى وأنى وأننى وقد جاء الاستعمالان فى القرآن الكريم قال تعالى (إِنِّى أَنَا رَبُّكَ فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ)[1] وقال (إِنَّنِى أَنَا اللهُ)[2] .

وقد علل ابن عصفور جواز الحذف فى إن وأخواتها وعدم جوازه فى ليت خاصة فقال : « وإنما حذفت النون من إنى وأنى ولكنى كراهية اجتماع الأمثال ، وحذفت فى لعل كراهية اجتماع المثلين مع النون المقاربة للام فكأنه اجتمع ثلاث أمثال ، ولم تحذف من ليت ، لأنه لم يجتمع لك أمثال ولا مقاربات أمثال »[3] .

ثم قال : « وأما الفراء فزعم أن ليت قوى شبهها بالفعل لكونها على مثال من أمثلة الفعل (شَهِدَ) فلزمتها نون الوقاية كما تلزم الفعل ، وأما لكن وكأن ولعل فليس شىء منها على وزن الفعل ، فلم يتأكد لحاق النون بها تأكده فى ليت فلذلك حذفت »[4] ، قال ابن عصفور : « وهذا الذى ذهب إليه باطل لأنه لو كان الأمر كذلك التزمت نون الوقاية أن (بالفتح) لأنها كرد ، فإن لم تلزم العرب نون الوقاية أن دل على أن الذى حذفت له نون الوقاية هو ما ذكرناه ، أى كراهية توالى الأمثال »[5] .

---

(١) سورة طه آية ١٢ .
(٢) سورة طه آية ١٤ .
(٣) شرح الجمل الكبير : ١/٤٣٥ .
(٤) شرح الجمل : ١/٤٣٦ .
(٥) المرجع السابق .

(ص) قال ابن عصفور :

(وَيَجُوزُ حَذْفُ أَسْمَاءِ هَذِهِ الْحُرُوفِ فِي فَصِيحِ الْكَلَامِ إِذَا دَلَّ عَلَى ذَلِكَ دَلِيلٌ وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الفَرَزْدَقِ :

فَلَوْ كُنْتَ ضَبِّيًّا عَرَفْتَ قَرَابَتِي
وَلَـكِنَّ زِنْجِيٌّ عَظِيمُ الْمَشَافِرِ

التَّقْدِيرُ : وَلَـكِنَّكَ زِنْجِيٌّ ، إِلاَّ أَنْ يَكُونَ الاسْمُ ضَمِيرَ أَمْرٍ أَوْ شَأْنٍ ، فَإِنَّهُ لاَ يَحْسُنُ حَذْفُهُ إِلاَّ فِي ضَرُورَةٍ بِشَرْطِ أَلاَّ يُؤَدِّيَ حَذْفُهُ إِلَى أَنْ يَلِيَ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا فِعْلٌ نَحْوَ قَوْلِهِ :

إِنَّ مَنْ يَدْخُلِ الْكَنِيسَةَ يَوْماً
يَلْقَ فِيهَا جَآذِراً وَظِبَـــــاءَ

التَّقْدِيرُ إِنَّهُ .

وَكَذَلِكَ أَيْضًا يَجُوزُ حَذْفُ الْخَبَرِ إِذَا كَانَ عَلَيْهِ دَلِيلٌ ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ :

خَلاَ أَنَّ حَيًّا مِنْ قُرَيْشٍ تَفَضَّلُوا
عَلَى النَّاسِ أَوْ أَنَّ الأَكَارِمَ نَهْشَلاَ

فَحَذَفَ تَفَضَّلُوا لِدَلاَلَةِ مَا قَبْلَهُ عَلَيْهِ ، وَأَكْثَرُ مَا يَكُونُ ذَلِكَ إِذَا كَانَ الاسْمُ نَكِرَةً نَحْوَ قَوْلِ الأَعْشَى :

إِنَّ مَحَلاًّ وَإِنَّ مُرْتَحَلاً وَإِنَّ فِي السَّفْرِ إِذْ مَضَوْا مَهَلا

أَيْ إِنَّ لَنَا مَحَلاًّ) .

(ش) هذا حكم آخر من أحكام هذا الباب وهو جواز حذف أحد المعمولين وبقاء الآخر، أو حذفهما معا، وسواء أحذف أحد المعمولين أم حذفا معا فإن ذلك لا يكون إلا لدليل.

(حذف الاسم وحده)

والحذف الاسم فى باب إن ثلاثة أحوال :

الأولى : حذفه وهو غير ضمير شأن إذا دل عليه دليل ، وحكمه الجواز فى الشعر والنثر على السواء ومن ذلك قول الفرزدق :

٤٩٤ — فَلَوْ كُنْتَ ضَبِّيًّا عَرَفْتَ قَرَابَتِى
وَلَـكِنَّ زِنْجِيٌّ عَظِيمُ الْمَشَافِرِ (١)

والتقدير ولـكنك زنجى فحذف الاسم لوجود دليل عليه وهو الخطاب السابق .

ومثله قول عدى بن زيد :

---

(١) البيت من بحر الطويل وهو للفرزدق من قصيدة يهجو فيها رجلا يدعى أيوب بن عيسى الضبي وكان قد وشى به عند الخليفة هشام ، وفى البيت يقول له : لو كنت حقا من ضبة لعرفتنى وعرفت قرابتى منك ولـكنك من الزنج، والمشافر جمع مشفر وهو للبعير استعير للانسان احتقارا له إذا كان غليظ الشفة . وروى البيت هكذا : ولـكن زنجى عظيم مشافره ، وشاهده حـــذف إسم لـكن لدليل عليه وبقاء الخبر ، كما روى البيت بنصب زنجى وما بعده فيـكون اسم لـكن والخبر محذوف أى ولـكن لا يعرفنى ، والبيت فى معجم الشواهد ص ١٧٧ ولم أجده فى ديوان الفرزدق .

٤٩٥ — فَلَيْتَ دَفَعْتَ الهَمَّ عَنِّى سَاعَةً
فَبِتْنَا عَلَى مَا خَيَّلَتْ نَاعِمَىْ بَالِ (١)

أى فليتك بدليل تاء الخطاب بعده ونا الدالة على المتكلمين هذا فى الشعر.

ومثاله فى النثر أن تقول : إنك غنى ولكن بخيل أى ولكنك ، وإنك عالم ولكن ضنين أى ولكنك أيضا ، وقد اتفق ابن عصفور وابن مالك على هذا الحذف .

الثانية : حذف الاسم وهو ضمير أمر أو شأن ولم يدخل الناسخ على فعل، فهذا يحسن فى الشعر لموضع الضرورة ، ويقبح فى النثر لخلوه منها ، فمثال الشعر — وهو حسن — قول الأخطل :

٤٩٦ — إِنَّ مَنْ يَدْخُلِ الكَنِيسَةَ يَوْماً
يَلْقَ فِيهَــــا جَآزِراً وَظِبَاءَ (٢)

(١) البيت من بحر الطويل وهو لعدى بن زيد يخاطب صاحبه ويطلب منه العون والنصرة ، ومعنى قوله : فبتنا على ما خيلت أى على كل حال ، قال ابن عصفور فى كتابه الضرائر معلقا على هذا البيت : يحتمل أن يكون المحذوف ضمير الشأن فيكون التقدير فليته دفعت ويكون إذ ذاك من قبيل لايقبح فى الكلام والشعر (الحالة الثالثة) لما يلزم من ايلاء الفعل للناسخ ويحتمل أن يكون المحذوف ضمير المخاطب وحمله على هذا الوجه أولى لأنه لايلزم فيه من القبح مايلزم على الوجه الأول (الضرائر ص ١٨٠) والبيت فى شروح التسهيل وفى معجم الشواهد ص ٣١١ .

(٢) البيت من بحر الخفيف وهو للأخطل التغلبى النصرانى يذكر أن من يدخل كنائسهم مرة يجد فيها الصبيان الذين يشبهون الجآزر وهو ولد البقر كما يجد فيها النساء اللاتى يشبهن الظباء وهى الغزلان ، وشاهده واضح من الشرح والبيت فى معجم الشواهد ص ١٩ ولم أجده فى ديوان الأخطل .

يريد إنه من يدخل الكنيسة ، ولا يجوز أن يكون من اسم إن لأنه اسم شرط ، وأسماء الشرط لا يتقدمها عامل إلا الخافض بشرط أن يكون معمولا لفعل نحو قولك : بمن تمرر أمرر ، ومن ذلك قول الآخر :

٤٩٧ — فَلَا تَشْتِمِ الْمَوْلَى وَتَبْلُغْ أَذَاتَهُ
فَإِنْ بِهِ تُنْــأَى الأُمُورُ وَتُرْأَبُ[1]

يريد فإنه به تفسد الأمور ثم تصلح ، وقول الثالث :

٤٩٨ — كَأَنَّ عَلَى عِرْنِينِهِ وَجَبِينِهِ
أَقَامَ شُعَاعُ الشَّمْسِ أَوْ طَلَعَ الْبَدْرُ[2]

يريد كأنه على عرنينه ، فحذف الاسم وبعد حذفه لم يدخل الناسخ على فعل .

ومثال النثر — وهو قبيح — أن تقول : إن في الملعب انطلق علي وإن عندك

---

(١) البيت من بحر الطويل ولم تنص مراجعه على قائله (ضرائر الشعر ص ١٨٧ ، خزانة الأدب ١٠/٤٤٩) ومعناه لا تشتم من بيده تصريف الأمور وكفاه هم الناس حزنا وتنغيصا ، وتنأى أن تفسد وتفتق ، وترأب أي تصلح ، وشاهده مجي اسم إن ضمير شأن وهو جائز لأنها لم تدخل على فعل وإلا كان قبيحاً . والبيت ليس في معجم الشواهد .

(٢) البيت من بحر الطويل قال عنه البغدادي صاحب الخزانة : لم أقف على قائل هذا البيت ولم أره إلا في كتاب الضرائر لابن عصفور (خزانة الأدب ١٠/٤٥١) والعرنين أول الأنف وهو موضع الشمم ، والشاعر يمدح صاحبه بجمال الوجه وبهاء المطلع ، وشاهده كالذي قبله وهو حذف اسم كأن وهو ضمير شأن ، وحسن لأن الناسخ لم يدخل على فعل بعد الحذف ، والبيت في معجم الشواهد ص ١٥٢ وفي شروح التسهيل .

اندامت النار أى إنه ، وتقول فى مثله : إن محمد ناجح برفع الاسمين على أن يكون اسم إن ضمير الشأن والجملة بعده هى الخبر .

وجاء فى الحديث الشريف (إِنَّ مِنْ أَشَدُّ النَّاسِ عَذَاباً يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوِّرُونَ)[١] وفى الحديث أيضا (إِنَّ لِنَفْسِكَ حَقٌّ)[٢] وحكى سيبويه عن العرب (إِنَّ بِكَ زَيْدٌ مَأْخُوذٌ) برفع الاسمين[٣] .

وعلل ابن عصفور قبح حذف هذا النوع من الأسماء فقال : « وإنما قبح حذفه فى الكلام وإن لم يؤد الحذف إلى مباشرة إن وأخواتها للافعال ، لأنه مفسر بالجملة التى بعده ، وهى وإن كانت خبرا إلا أنها تشبه الجملة الواقعة صفة ، والجملة الواقعة صفة يقبح حذف موصوفها وإبقاؤها ، فكذلك أيضا يقبح حذف ضمير الشأن والقصة ، وإبقاء الجملة المفسرة له ، لأن الحذف مناقض لذلك»[٤] .

وهذا الكلام الذى قالوه فى باب إن ، قلناه وأوجبناه قبل ذلك فى باب كان ، ومنعنا رفع الاسمين بعدها[٥] .

---

(١) الحديث فى صحيح البخارى : ٢١٥/٧ فى باب التصاوير ، ونصه : إن أشد الناس عذابا عند الله يوم القيامة المصورون (طبعة كتاب الشعب) ولعل زيادة من رواية أخرى .

(٢) الحديث فى صحيح البخارى : ٤٠/٨ فى باب حق الضيف ، وهو من مقالة سلمان لأبى الدرداء وقد صدقه النبى صلى الله عليه وسلم ونصه : إن لربك عليك حقا ولنفسك عليك حقا ولأهلك عليك حقـــا فأعط كل ذى حق حقه ولعل رفع حق رواية .

(٣) كتاب سيبويه ١٣٤/٢٠ .

(٤) ضرائر الشعر ص ١٧٩ وخزانة الأدب ٤٥٠/١٠ .

(٥) انظر ص ٨٧٧ وما بعدها من الكتاب الذى بين يديك .

ولم يستقبح ابن مالك حذف الاسم وهو ضمير شأن فى النثر ، بل أجازه وخرج عليه الأحاديث الشريفة السابقة ، وكذا ما روى عن العرب من طريق سيبويه ، يقول : ويجوز حذف الاسم إذا فهم معناه ولا يخص ذلك بالشعر بل وقوعه فيه أكثر ، وحذفه وهو ضمير شأن أكثر من حذفه وهو غيره ، ثم مثل بالآثار السابقة[١] .

وما أجازه ابن مالك فيه خرق للقواعد وهدم لقوانين اللغة ، والفيصل فى ذلك استعمالات القرآن الكريم والأساليب العربية الشهيرة قال تعالى (إِنَّهُ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِماً)[٢] وقال (يَا بُنَيَّ إِنَّهَا إِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ)[٣] فأظهر الاسم وهو ضمير شأن .

وقد رويت الأحاديث السابقة بنصب الاسم على اللغة الفصيحة وذهب الكسائى فى الحديث الأول إلى زيادة من فى الاسم ، وعلى ذلك تقول فى الأمثلة السابقة : إنه فى الملعب انطلق على ، إنه عندك اندلعت النار ، وأفصح منه أن تقول : إن عليا انطلق فى الملعب وإن النار اندلعت عندك[٤] .

الحالة الثالثة لحذف الاسم : أن يكون ضمير أمر أو شأن ، وقد دخل الناسخ على فعل ، فهذا قبيح فى الشعر والنثر ، فمثال الشعر قوله وهو الراعى النميرى[٥] :

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك (مخطوط رقم ١٠ ش نحو) باب الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر ، ورقة ٦٦ .

(٢) سورة طه آية ٧٤ . (٣) سورة لقمان آية ١٦ .

(٤) ومع ضعف رأى ابن مالك فى هذه المسألة ومخالفة كلامه المشهور من كلام العرب يلتمس بعض الناس له (مسائل الخلاف ص ٢١٨) .

(٥) هو حصين بن معاوية من بنى نمير كان أبوه سيد قومه فى الجاهلية ولقب

٤٩٩ - فَلَوْ أَنَّ حَقَّ اليَوْمَ مِنكُمْ إقَامَةً
وَإنْ كَانَ سَرْحٌ قَدْ مَضَى فَتَسَرَّعا(١)

ومثال النثر قولك : إن نجح على ، وإمل ذهب بكر .

وعلل قبحه ابن عصفور قائلا : « ذهب جمهور البصريين إلى أن اسم إن إذا كان ضمير شأن فإن حذفه يحسن فى الشعر ويقبح فى الكلام إلا أن يؤدى حذفه إلى أن يلى إن وأخواتها فعل ، فإن ذلك يقبح فى الكلام لأنها حروف طالبة للاسماء فاستقبحوا لذلك مباشرتها للأفعال »(٢) .

ولم يفرق ابن مالك فى الجواز بين دخول إن واسمها ضمير الشأن على غير فعل أو دخولها على فعل .

(حذف الخبر وحده)

لحذف الخبر فى باب إن حال واحدة وهى أن يدل عليه دليل ، فيجوز

= بالراعى لكثرة وصفه الإبل ورعيها ، شاعر من شعراء الإسلام عاصر جريرا وهجاه جرير وهو المقصود بقوله :

فغض الطرف إنك من نمير ... فلا كعبا بلغت ولا كلابا

توفى الراعى سنة ٩٠ هـ انظر ترجمته فى خزانة الأدب ٣/١٥٠ .

(١) البيت من بحر الطويل وهو للراعى النميرى كما فى مراجعه ومعناه ليتكم تقومون طويلا وإن كان كل شىء يمضى سريعا والسرح : الماشية تغدو وتروح ، ويستشهد به على حذف اسم إن وهو ضمير شأن ودخول إن على الفعل فقبح ذلك فى الشعر وفى الكلام لأن إن لا تدخل على الأفعال والبيت فى معجم الشواهد ص ٢٠٩ وفى شروح التسهيل .

(٢) ضرائر الشعر ص ١٧٩ وخزانة الأدب ١٠/ ٤٥٠ .

حذفه مطلقا فى الشعر والنثر ، ويستوى فى ذلك أن يكون الاسم معرفة أو يكون نكرة ، فمثال حذفه شعرا والاسم معرفة قول الأخطل :

٥٠٠ — خَلاَ أَنَّ حَيًّا مِنْ قُرَيْشٍ تَفَضَّلُوا
عَلَى النَّاسِ أَوْ أَنَّ الأَكَارِمَ نَهْشَلاَ[١]

التقدير : أو أن الأكارم نهشلا تفضلوا على الناس فحذف الخبر للعلم به والبيت آخر القصيدة[٢] . ومثله قول جميل :

٥٠١ — أَتَوْنِى فَقَالُوا يَا جَمِيلُ تَبَــدَّلَتْ
بُثَيْنَـــــةُ أَبْدَالاً فَقُلْتُ لَعَلَّهَا[٣]

والتقدير : فقلت لعلها فعلت ذلك فحذف للعلم به أيضا :

ومثال حذفه شعرا والاسم نكرة قول الأعشى :

---

(١) البيت من بحر الطويل وهو منسوب للأخطل لكن صاحب الخزانة قال : أنه ليس فى ديوانه وقد بحثت عنه فى الديوان فلم أجده .

وفيه مدح لبنى هاشم ولنهشل ابن دارم بالفضل والمزية وشاهده واضح وهو حذف خبر أن المفتوحة والاسم معرفة خلافا للكوفيين الذين اشترطوا تنكير الاسم وخلافا للفراء الذى يشترط تنكير الاسم ، والبيت فى معجم الشواهد ص ٢٦٣ .

(٢) خزانة الأدب ٤٦٣/١٠ نقلا عن ابن الشجرى فى أماليه ، والأمالى الشجرية أيضا جـ ١ ص ٣٢٢ .

(٣) البيت من بحر الطويل لجميل بثينة فى الغزل وفى عتاب من يحب وبعد بيت الشاهد قوله :

وعل حبالا كنت أحكمت فتلها أتيح لها واش رفيق فحلها

وشاهده حذف خبر لعل للعلم به والشاهد فى معجم الشواهد ص ٢٦٦ وفى ديوان جميل ص ١٩٠ وهو مختلف عن هنا .

٥٠٢ — إنَّ مَحَــــلاً وَإنَّ مُرْتَحَلاً
وَإنَّ فِي السَّفْرِ إذَا مَضَوْا مَهَــلاَ[1]

يريد إن لنا محلا فى الدنيا ، وإن لنا مرتحلا فى الآخرة فحذف الخبر .

وذكر ابن عصفور أن حذف الخبر يكثر إذا كان الاسم نكرة وعلله قائلا : « لأن الخبر إذ ذاك إنما يكون ظرفا أو مجرورا مقدما قبل الاسم ، ولولا ذلك لم يجز الإخبار عن النكرة إذ لا مسوغ لذلك ، فلما لزم أن يكون الخبر ظرفا أو مجرورا سهل حذفه ، لأن العرب قد اتسعت فى الظروف والمجرورات مالم تتسع فى غيرها[2] » .

ومثال حذف الخبر نثرا والاسم معرفة قوله تعالى : (إنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وَإنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ)[3] وقوله : (إنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللهِ وَالمَسْجِدِ الحَرَامِ)[4] وتقديره فى الآيتين يعذبون وفى كتاب سيبويه : يقول الرجل للرجل : هل لكم أحد إن الناس إلب عليكم فيقول : إن زيدا وإن عمرا أى إن لنا[5] ، وتقول العرب : ليت شعرى

---

(١) البيت مطلع قصيدة من بحر المنسرح للأعشى ميمون يمدح بها سلاما الحميرى (ديوان الأعشى ص١٧٠) ومحلا ومرتحلا إما مصدران وإما أسما زمان ، والسفر جمع سافر كالصحب والركب جمع صاحب وراكب ، وذكروا أن مهلا بمعنى سبقا أو إمهالا ليكون اسم ان وخبرها الظرف المقدم ولا معنى له وأحسن منه لو جعل اسم إن والخبر محذوفين والتقدير : وإن لنا عبرة فى السفر إذ مضوا ، ومهلا حال من فاعل مضوا وهو مصدر فى تأويل اسم الفاعل . والبيت فى معجم الشواهد ص٣٧٢ .

(٢) شرح الجمل الكبير ١/٤٤٢ . (٣) سورة فصلت آية ٤١ .

(٤) سورة الحج آية ٢٥ .

(٥) كتاب سيبويه ٢ / ١٤١ والألب بفتح الهمزة وكسرها اجتماع القوم على رجل بالعداوة .

أزيد ناجح والتقدير : ليت شعرى واقع أو موجود ، وجملة الاستفهام مفعول شعرى بمعنى أشعر معلقة بالهمزة ، وذكر ابن مالك أن مواضع حذف الخبر فى باب الابتداء يمكن أن تكون هنا فى باب إن فلا مانع أن تقول : إن شربى الشاى ساخنا ، وإن كل تاجر ومتجره[١] .

ومثال حذف الخبر نثرا والاسم نكرة قول العرب[٢] : إنَّ إبلاً وَإنَّ شاء أى إن لنا إبلا ، وإن لنا شاء ومما قالوه أيضا[٣] : إنَّ غَيْرَهَا إبلاً وَإنَّ غَيْرَهَا شاء ، فغير اسم إن ، وإبلا وشاء تمييز والخبر محذوف أيضا والتقدير إن لنا غيرها إبلا .

وقد اتفق ابن مالك مع ابن عصفور فى جواز حذف الخبر فى باب إن شعرا ونثرا إذا دل عليه دليل ، والعجب أن بعض الباحثين جعل ذلك مسألة خلاف بينهما ولاخلاف[٤]

(حذف الاسم والخبر معا)

ذكر ابن عصفور أنه يجوز حذف الاسم والخبر معا فى باب إن ولكن بشرطين : إذا دل على ذلك دليل شأن كل حذف فى اللغة ، وإذا كانت الأداة إن وحدها لأنها تأتى لتأكيد الحكم وغيرها لايكون كذلك واحتج بقول عبد الله بن الزبير لرجل جاء طامعا فى عطاياه : فلم يعطه عبد الله شيئا فقال له الرجل : لَعَنَ اللهُ نَاقَةً حَمَلَتْنِي إلَيْكَ ، فقال له عبد الله : إنَّ وَرَاكِبَهَا ،

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك (مخطوط) .

(٢) كتاب سيبويه ٢/١٤١ ونصه: إن مالا وإن ولدا وإن عددا أى إن لهم مالا .

(٣) المرجع السابق .

(٤) المسائل الخلافية بين ابن عصفور وابن مالك ص ٢١٢ (ماجستير) .

فالمعنى إنها وراكبها ملعونان فحذفا لفهم المعنى(١) ، ومن ذلك قول حسان ابن ثابت :

٥٠٣ — يَقُولُونَ أَعْمَى قُلْتُ إِنَّ وَرُبَّمَا
أَكُونُ وَإِنِّى مِنْ فَتًى لَبَصِيرُ(٢)

فالمعنى قلت : إنى كذلك ، فحذف الاسم والخبر .

ومن ذلك أيضا قول عبيد الله بن قيس الرقيات(٣) :

٥٠٤ — بَكَرَ الْعَوَاذِلُ فِى الصَّبُو ... حِ يَلُمْنَنِى وَأَلُومُهُنَّهْ
وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَا ... كَ وَقَدْ كَبِرْتَ فَقُلْتُ : إِنَّهْ(٤)

---

(١) شرح الجمل الكبير ١/٤٤٤ وفيه : إن وصاحبها ، وانظر فيما أثبتناه خزانة الأدب ٤/٦٢ .

(٢) البيت من بحر الطويل وهو فى مراجعه منسوب لحسان بن ثابت وليس فى ديوانه وشاهده حذف اسم إن وخبرها لدلالة المعنى عليهما ، وذهب ابن مالك إلى أن إن تأتى بمعنى نعم كهذا البيت وما بعده ، والبيت فى التذييل والتكميل ٢/٧٣٨ وفى بقية شروح التسهيل وليس فى معجم الشواهد .

(٣) هو عبيد الله بن قيس بن شريح بن مالك ، والرقيات لقب له وهو جمع رقية ولقب بذلك لأنه كان يتغزل فى ثلاث نسوة كل منهن اسمها رقية ، كان شاعر قريش ، وقد عاش فى العصر الأموى يحارب مع آل الزبير مصعب وعبد الله ، فلما قتلا طلب الأمان من عبد الملك بن مروان فأمنه ، وأقام بالشام حتى توفى سنة ٨٥ هـ (الأعلام ٤ / ٣٥٢) .

(٤) البيتان من مجزوء الكامل وهما فى الغزل والعتاب لعبيد الله بن قيس الرقيات ، وشاهدهما مجىء إن بمعنى نعم كما فى كتاب سيبويه ٣/١٥١ ، ومراجع البيتين فى معجم الشواهد ص ٣٨٩ .

فالمعنى إن الذى ذكرته واقع فحذف لفهم المعنى والهاء فيه للسكت .

وفى المسألة خلاف بين النحاة :

- ذهب سيبويه والأخفش وابن مالك إلى أن إن قد تأتى بمعنى نعم ، وخرجوا الشواهد السابقة على ذلك[1] .

- وذهب ابن عصفور وأبو حيان إلى أن إن لاتأتى بمعنى نعم ، وإنما الاسم والخبر محذوفان فى الشواهد السابقة وغيرها يقول ابن عصفور مرجحا الرأى الثانى :

« وهذا أولى عندى لأنه قد استقر فى إن أنها تنصب الاسم وترفع الخبر ولم يستقر فيها أنها تكون بمعنى نعم ، فإن قيل : فحذف الجملة حتى لايبقى فيها إلا حرف واحد وهو إن إخلال بها ، فالجواب : أن العرب قد فعلت ذلك نحو قوله :

٥٠٥ — قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلْمَى وَإِنْ
كَانَ فَقِيراً مُعْدَماً قَالَتْ وَإِنْ[2]

ألا ترى أن فعل الشرط وجوابه محذوفان لفهم المعنى ولم يبق فى الجملة إلا حرف الشرط ومثل ذلك قوله :

---

(١) الكتاب لسيبويه ١٥١/٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك (مخطوط) والهمع للسيوطى ١٤١/١ ، وقد ضم إليهم ابن عصفور وهو خطأ .

(٢) بيتان من الرجز المشطور منسوبان لرؤبة بن العجاج (ملحقات ديوانه ص ١٨٦) وشاهده حذف فعل الشرط وجوابه وهما شيئان وذلك لوجود دليل يدل عليه من صدر البيت ، فدل هذا على جواز حذف معمول إن فلا تكون بمعنى نعم . والبيتان مراجعهما كثيرة فى معجم الشواهد ص ٥٤٤ .

٥٠٦ — أَزِفَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا
لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَدِ[1]

أى وكأن قد زالت فحذف لفهم المعنى ، ومن كلامهم : قاربت المدينة ولما ، أى ولما أدخلها »[2] انتهى .

ونقل أبو حيان هذا الدليل بشواهده ونسبه لنفسه وارتضاه رأيا له ولم يشر إلى ابن عصفور بشئ[3] .

ومما احتج به القائلون إن إن تأتى بمعنى نعم قوله تعالى فى قراءة نافع وابن عامر وحمزة (قَالُوا إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ)[4] بتشديد نون إن[5] .

ورده ابن عصفور قائلا : لا ينبغى أن تجعل فيه إن بمعنى نعم ويكون هذان مبتدأ وساحران خبره واللام زائدة فى الخبر ، لأنه لم يثبت أن إن بمعنى نعم ، وأيضا فإن اللام لا تزاد فى الخبر. ثم قال: «والذى ينبغى أن يحمل عليه أن يكون

---

(١) البيت من بحر الكامل التام وهو للنابغة الذبيانى فى وصف رحلة سفر (ديوانه النابغة ص١٤٣) وأزف أى قرب ، والترحل الرحيل ، ولما تزل بضم الزاى من زال يزول أى ذهب وانفصل ، وشاهده الاكتفاء بالحرف عن الجملة الداخل عليها ذلك الحرف فدل هذا على أنه يجوز حذف معمولى إن ، والشاهد فى معجم الشواهد ص ١٢٦ وفيه شاهد آخر سيأتى . وهو تخفيف كأن .

(٢) شرح الجمل الكبير لابن عصفور ١ / ٤٤٥ .

(٣) التذييل والتكميل ٢/٧٤٠ .

(٤) سورة طه آية ٦٣ .

(٥) فى القراءات السبع لابن خالويه ص ٢٤٢ قال : أجمع القراء على تشديد نون إن إلا ابن كثير وحفص عن عاصم .

هذان اسم إن على لغة بنى الحارث بن كعب الذين يجعلون التثنية بالألف على كل حال وتكون اللام لام إن وساحران الخبر »[١] .

والناظر فى الرأيين لا يسعه إلا أن يسلم لابن عصفور ، فالحذف لدليل جائز فى كل أبواب العربية ، والعرب قد وضعت لمعانيها حروفا فلا يصح تداخل الحروف بعضها فى بعض حتى لا تتداخل المعانى ، وأما ما روى عن سيبويه من قوله : (إِنَّ بِمَنْزِلَةِ أَجَلْ)[٢] فهو تفسير معنى لا تفسير إعراب ، ونظير هذا قوله فى الباب نفسه[٣] فى تفسير قوله تعالى : (وَلَقَدْ عَلِمَتِ الْجِنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ)[٤] قال : إنهم بمنزله أيهم .

---

(١) شرح الجمل ٤٤٦/١ .

(٢) كتاب سيبويه ١٥١/٣ .

(٣) كتاب سيبويه ١٤٨/٣ .

(٤) سورة الصافات آية ١٥٨ .

(ص) قال ابن عصفور :

(وَإِذَا لَحِقَتْ هَذِهِ الْحُرُوفَ مَا لَمْ يَجُزْ إِعْمَالُهَا نَحْوَ قَوْلِكَ : إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ لِزَوَالِ اخْتِصَاصِهَا بِالْأَسْمَاءِ أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : إِنَّمَا يَقُومُ زَيْدٌ إِلَّا لَيْتَ فَإِنَّهُ يَجُوزُ إِلْغَاؤُهَا إِذَا جُعِلَتْ مَا كَافَّةً ، وَإِعْمَالُهَا إِذَا لَمْ يُعْتَدَّ بِهَا لِأَنَّهَا بَاقِيَةٌ عَلَى اخْتِصَاصِهَا لَا يُقَالُ لَيْتَمَا يَقُومُ زَيْدٌ وَقَدْ رُوِيَ بَيْتُ النَّابِغَةِ :

قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا   إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفُهُ فَقَدِ

بِرَفْعِ الْحَمَامِ وَنَصْبِهِ عَلَى الْوَجْهَيْنِ) .

(ش) هذا حكم ثالث من أحكام نواسخ هذا الباب وهو أنه يجوز في هذه الحروف أن تلحقها ما الزائدة كما تلحق غيرها من الحروف بل والأسماء والأفعال ، فمثال الحروف قوله تعالى : (فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ لِنْتَ لَهُمْ)[1] وقوله : (فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ)[2] ، وقوله : (فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا)[3] ومثال الأسماء قوله تعالى : (أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى)[4] ومثال الأفعال قولك : قلما وطالما .

وإذا كان الأمر كذلك ولحقت ما هـذه الحروف فما حكمها من حيث الإعمال والإلغاء ؟ هل تعمل النصب في الاسم والرفع في الخبر فتكون

---

(١) سورة آل عمران آية ١٥٩ .   (٢) سورة المائدة آية ١٣ .

(٣) سورة مريم آية ٢٦ .   (٤) سورة الإسراء آية ١١٠ .

ما زائدة غير معتد بها كما لم يعتد بها فى الآيات السابقة حيث تخطاها العامل إلى المعمول ، أو تكون ما كافة لهذه الحروف عن العمل كما كفت إن ما الحجازية عن العمل فرفع بعدها الاسم والخبر ؟

والحاصل أن للنحاة فى هـذه المسألة ثلاثة مذاهب حكاها ابن عصفور قائلا[١] :

ـ منهم من ذهب إلى أنه يجوز فى جميعها الإعمال والإلغاء تقول : إنما زيد قائم برفع زيد ونصبه وكذلك سائر أخواتها وهو مذهب أبى القاسم الزجاجى .

ـ ومنهم من ذهب إلى أن ليت ولعل وكأن يجوز فيها الإلغاء والإعمال نحو ليتما زيدا قائم ولعلما زيدا قائم وكأنما زيدا قائم برفع زيد ونصبه فى جميع ذلك ولا يجوز فيما عداها إلا الإلغاء ، وهو مذهب أبى بكر ابن السراج وأبى إسحاق الزجاج .

ـ ومنهم من ذهب إلى أن ليت وحدها يجوز فيها الإلغاء والإعمال فتقول : ليتما زيدا قائم وليتما زيد قائم ، وما عداها لا يجوز فيه إلا الإلغاء ، وهو مذهب الأخفش وسيبويه[٢] وذلك أنه لم يسمع الإلغاء والإعمال إلا فى ليت وحدها وقد روى بيت النابغة :

٥٠٧ — قَالَتْ أَلاَ لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا
إِلَى حَمَامَتِنَـــا أَوْ نِصْفُهُ فَقَدِ[٣]

---

(١) شرح الجمل الكبير ١/٤٣٣ . (٢) الكتاب ٢/١٢٧ .

(٣) البيت من بحر البسيط ، وهو للنابغة الذبيانى من قصيدة يخاطب بها النعمان بن المنذر =

برفع الحمام ونصبه ، وماعدا ذلك لم يسمع فيه إعمال .

ثم قال : فأما الزجاجى فقاس على ليت سائر أخواتها .

وأما أبو بكر بن السراج فقاس على ليت أشبه أخواتها بها وهما لعل وكأن ، وذلك أنهما غيرا معنى الابتداء بما أحدثا فى الكلام من معنى التشبيه والترجى كما أحدث ليت فى الكلام معنى التمنى .

وأما الأخفش فحجته السماع والقياس :

أما السماع : فإنه لا يحفظ إلا فى ليت باتفاق النحويين :

وأما القياس : فإن هذه الحروف إنما كان عملها بالاختصاص وإذا لحقتها ما فارقها الاختصاص فينبغى ألا تعمل إلا ليت ، فإنها تبقى على اختصاصها ، والدليل على مفارقتها للاختصاص قوله تعالى : (إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ)[1] فأولى إنما الفعل ، وكذلك قوله : (أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا)[2] ، وقوله : (كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ)[3] وقال الشاعر وهو امرؤ القيس :

= ويتعذر إليه وكان قد بلغه عنه أنه أساء إليه ، فهو يأمره أن يكون عادلا فى حكمه مصيبا فى رأيه مثل زرقاء اليمامة التى كانت حادة النظر وترى من مسيرة ثلاثة أيام وقد أبصرت حماما فى السماء فقالت ليته لى ونصفه وحمامة يكمل العدد مائة ، فإذا الحمام ست وستون واحدة وقوله : فقد بمعنى فقط فاؤه للعطف وقد اسم فعل بمعنى يكفى تقول قدنى درهم أى يكفينى وكسرت داله للضرورة وشاهده واضح ، والبيت فى ديوانه النابغة ص ٢٧ وهو فى كتب النحو جميعها فى هذا الباب وانظرها فى معجم الشواهد ص ١١٧ . وهو أيضا فى تلخيص الشواهد لابن هشام ص ٣٨٩ .

(١) سورة فاطر آية ٢٨ . (٢) سورة المؤمنون آية ١١٥ .

(٣) سورة الأنفال آية ٦ .

٥٠٨ — وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ
وَقَدْ يُدْرِكُ المَجْدَ المُؤَثَّلَ أَمْثَالِي[١]

فأولى لكنما الفعل، وقال الآخر وهو الفرزدق:

٥٠٩ — أَعِدْ نَظَراً يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا
أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الحِمَارَ المُقَيَّدَا[٢]

فأولى لعلما الفعل، وأما ليتما فلم تولها العرب الفعل قط، ولا يحفظ من كلامهم: ليتما يقوم زيد، فقد بان إذن سداد هذا المذهب. انتهى كلام ابن عصفور[٣].

وعلى ذلك فإن ابن عصفور اختار المذهب الثالث وهو إلغاء العمل في جميعها إلا ليت

واختار ابن مالك الرأى الأول وهو جواز الإعمال والإلغاء في جميعها

---

(١) البيت من بحر الطويل من لامية مشهورة لامرىء القيس (الاعم صباحاً) فيها الغزل وفيها الفخر وفيها الحديث عن النفس وبيت الشاهد في الفخر وقبله:

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة   كفانى ولم أطلب قليل من المال

والشاهد في البيت واضح وهو اقتران لكن بما فجاز دخولها على الفعل والبيت في ديوانه امرىء القيس ص ٣٩ وفي معجم الشواهد ص ٣١١.

(٢) البيت من بحر الطويل من مقطوعة للفرزدق يهجو فيها جريرا ويندد بعبد قيس هذا الذى مدحه جرير بأبيات على الروى والبحر (الدرر ١/١٢٣) والشاعر يهجو عبد قيس بأنه يفعل بالحمار الفاحشة، وشاهده اقتران لعل بما الزائدة فجاز دخولها على الفعل، وبالتالى بطل عملها على المشهور، والبيت في معجم الشواهد ص ٩٤ وفي ديوان الفرزدق جـ ١ ص ١٨٠.

(٣) شرح الجمل الكبير لابن عصفور ١/٤٣٥ وما قبلها.

يقول في التسهيل : (وَتَلِي مَا لَيْتَ فَتَعْمَلُ وَتُهْمَلُ وَقَلَّ الإِعْمَالُ فِي إِنَّمَا ، وَعُدِمَ سَمَاعُهُ فِي كَأَنَّمَا وَلَعَلَّمَا وَلَكِنَّمَا ، وَالْقِيَاسُ سَائِغٌ)[١] .

وحكم باحث بين ابن عصفور وابن مالك في هذه المسألة وبعد أن نظر في أدلة كل أصدر حكمه قائلا : وإذا تبين هذا فإن ما ذهب إليه ابن عصفور هو الأقرب للقبول[١] .

---

(١) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ص ٦٥ تحقيق محمد كامل بركات.

(٢) المسائل الخلافية في النحو بين ابن عصفور وابن مالك ص ٢٢٦ (رسالة ماجستير - الأستاذ/ محمد مكي - جامعة الأزهر) .

(ص) قال ابن عصفور :

(وَيَجُوزُ فِي إِنَّ وَأَنَّ وَلَكِنَّ وَكَأَنَّ التَّخْفِيفُ بِحَذْفِ أَحَدِ النُّونَيْنِ فَأَمَّا لَكِنْ إِذَا خُفِّفَتْ فَيَبْطُلُ عَمَلُهَا لِزَوَالِ الاخْتِصَاصِ نَحْوَ قَوْلِكَ : مَا قَامَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرٌو قَائِمٌ .

وَأَمَّا أَنْ وَكَأَنْ فَلَا يَجُوزُ فِيهِمَا إِلَّا الإِعْمَالُ لِبَقَائِهِمَا عَلَى اخْتِصَاصِهِمَا بِالأَسْمَاءِ ، إِلَّا أَنَّ اسْمَهُمَا لَا يَكُونُ إِلَّا ضَمِيرَ شَأْنٍ مَحْذُوفاً نَحْوَ قَوْلِكَ : عَلِمْتُ أَنْ زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَكَأَنْ زَيْدٌ قَائِمٌ وَعَلِمْتُ أَنْ سَيَقُومُ زَيْدٌ ، التَّقْدِيرُ أَنَّهُ زَيْدٌ قَائِمٌ وَكَأَنَّهُ زَيْدٌ قَائِمٌ وَأَنَّهُ سَيَقُومُ زَيْدٌ ، وَلَا يَكُونُ ظَاهِراً لَا يُرَادُ بِهِ الشَّأْنُ إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ نَحْوَ قَوْلِهِ :

كَأَنْ وَرِيدَيْهِ رِشَاءُ خُلُبْ

وَقَوْلِ الآخَرِ :

كَأَنْ ظَبْيَةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمْ

وَقَدْ يَثْبُتُ لِلْمُضْمَرِ فِي الضَّرُورَةِ نَحْوَ قَوْلِهِ :

فَلَوْ أَنْكِ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتِنِي
طَلَاقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ

وَالْجُمْلَةُ الْوَاقِعَةُ خَبَراً لِأَنْ إِذَا كَانَتْ فِعْلِيَّةً فُصِلَ بَيْنَهُمَا بِالسِّينِ أَوْ قَدْ فِي الإِيجَابِ وَبِلَا فِي النَّفْيِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ غَيْرَ مُتَصَرِّفٍ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى : وَأَنْ لَيْسَ لِلإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ، فَلَا يُحْتَاجُ إِلَى الفَصْلِ لِشَبَهِهِ بِالاسْمِ ، وَفَصَلُوا بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْفِعْلِ بِمَا ذُكِرَ دَلِيلٌ عَلَى اخْتِصَاصِهَا بِالاسْمِ) .

(ش) هذا حكم رابع من أحكام هذه الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر وهو تخفيف المضعف منها بحذف الحرف الثاني ، وكلها مضعفة إلا ليت ، وعليه فليس لليت إلا استعمال واحد وهو ماوضعت عليه ، وتأخذ لعل حكم ليت حيث لايجوز تخفيفها بحذف ثاني المضعف ، وإنما يجوز تخفيفها بحذف اللام اللام الأولى منها التي ذهب البصريون إلى أنها زائدة ، وعلى ذلك فقد بقي من الحروف الستة أربعة هي : لكن وأن وكأن وإن المكسورة وهي التي تنتهي بالنون المشددة ، وقد رتبناها حسب أحكامها ، والحديث عنها .

أما أحكامها وهي مشددة من جهة الإعمال والإلغاء ، فليس لها إلا حكم واحد وهو وجوب الإعمال ، وأما أحكامها حالة تخفيفها بحذف ثاني المشدد فلها أحكام ثلاثة :

١ ـ وجوب الإهمال قولا واحدا وهو خاص بلكن .

٢ ـ وجوب الإعمال قولا واحدا وهو خاص بأن وكأن .

٣ ـ جواز الإهمال والإعمال وهو خاص بإن المكسورة .

(الحديث عن لكن)

إذا خففت لكن بحذف ثاني المضعف وجب إهمالها برفع الاسمين بعدها ، وتصير بذلك حرف ابتداء ، وإن أفادت معناها وهو الاستدراك أيضا فيما فيما دخلت عليه قال الله تعالى : (لَـٰكِنِ اللّٰهُ يَشْهَدُ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ)[١] ، وقال : (لَـٰكِنِ الظَّالِمُونَ الْيَوْمَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ)[٢] .

---

(١) سورة النساء آية ١٦٦ . (٢) سورة مريم آية ٣٨ .

وقد عللوا وجوب الإهمال عند التخفيف بأنها لما كانت مشددة كانت خاصة بالدخـــول على الجملة الاسمية فعملت النصب والرفع ، فلما خففت زال الاختصاص حيث تدخل على الفعلية كما تدخل على الاسمية ، قال الله تعالى (أَلاَ إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَـكِنْ لاَ يَشْعُرُونَ)[1] ، وقال : (وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَـكِنْ شُبِّهَ لَهُمْ)[2] ولما زال الاختصاص زال العمل الذى كان سببه فوجب رفع الاسم بعدها .

وعلى ذلك تقول : ما قام زيد لـكن عمرو قائم برفع عمرو ، وتقول أيضا : لـكن قام عمرو ، بإيلائها الفعل .

وروى عن يونس والأخفش والمبرد[3] جواز إعمال لـكن وهى مخففة قياسا على أخواتها ، ورأيهما فى ذلك ضعيف .

(الحديث عن أن)

فأما أن (بالفتح) إذا خففت بحذف ثانى المضعف أيضا فإنه لا يجوز فيها إلا الإعمال ، ومدخولها لفظا إما أن يكون جملة اسمية أو فعلية :

— فإن دخلت على جملة اسمية فالـكثير الشائع والجيد المشهور أن يرفع الاسمان ليـكونا جملة فى محل رفع خبر أن ، واسمها حينئذ يكون ضمير الشأن محذوفا تقول : يعجبنى أن زيد قائم بالرفع أى أنه ، ويجوز على غير الشائع المشهور أن ينصب الاسم ليـكون اسم أن وخبرها ما بعده فتقول : يعجبنى أن

---

(١) سورة البقرة آية ١٢ .

(٢) سورة النساء آية ١٥٧ .

(٣) شرح التصريح على التوضيح ١/٢٣٥ ، والمقتضب للمبرد ٤/١٠٧ .

زيدا قائم ، وخص ابن عصفور نصب الاسم بعد أن المخففة بالشعر وجعله ضرورة كضرورة إبراز الضمير وهو غير شأن وسيأتى التمثيل له .

- وإن دخلت على جملة فعلية مع الفاصل الذى نذكره كان اسمها ضمير الشأن وهو محذوف وجوبا ، والجملة الفعلية خبر أن ، قال ابن عصفور : وإنما التزم حذفه لأن الضمير يرد الأشياء إلى أصولها ، فلو ظهر الاسم المضمر لوجب رد أن إلى أصلها[1] .

ثم قال : فإن قيل : فما الدليل على أنك إذا قلت يعجبنى أن زيد قائم أن اسم أن مضمر ، وهلا كانت ملغاة ؟

فالجواب أن الذى يدل على أنها عاملة أن الموجب لعملها وهو الاختصاص موجود ألا ترى أنه لا يليها فعل ، وإن وليها فالاسم مضمر نحو تحققت أن سيقوم زيد التقدير أنه سيقوم زيد أى إن الأمر سيقوم زيد إذ لو كانت من الحروف التى يجوز فيها أن يليها الفعل لم يلتزموا الفصل بينها وبين الفعل بالسين أو سوف أو قد فى الإيجاب وبلا فى النفى إلا أن يكون الفعل غير متصرف نحو عسى وليس ، فإنهما لا يفصلان إذ ذاك لشبههما بالأسماء ، فكأنها لم يلها إلا الاسم[2] . انتهى كلام ابن عصفور .

فإذا وقع اسم أن المخففة ضميرا غير شأن كان ذلك شاذا ، مثاله قول الشاعر :

---

(١) شرح الجمل الكبير ٤٣٦/١ .

(٢) شرح الجمل الكبير ٤٣٧/١ .

٥١٠ — فَلَوْ أَنْكِ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتِنِي
طَلَاقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ[١]

فخفف أن وجعل اسمها ضميرا غير شأن بارزا وهو شاذ .

ومثله قول الآخر :

٥١١ — بِأَنْكَ رَبِيعٌ وَغَيْثٌ مَرِيعٌ
وَأَنْكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثِّمَالَا[٢]

وقال ابن مالك[٣] : « ولا يلزم أن يكون ذلك الضمير المحذوف ضمير الشأن كما زعم بعض المغاربة ، بل إذا أمكن عوده إلى حاضر أو غائب معلوم كان أولى ، ولذا قال سيبويه[٤] في (وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا)[٥] : تقديره أنك قد صدقت ، وقال أيضا : في قولك : كتبت إليه أن لا تقول ذلك بالرفع أى أنك لا تقول ذلك » .

---

(١) البيت من بحر الطويل وهو لقائل مجهول يقول لامرأته حرصا عليها وعلى حبها : لو سألتنى الطلاق قبل إبرام عقد النكاح لطلقتك لكنى الآن لا أستطيع ، وشاهده واضح وهو وقوع اسم ان ضميرا غير شأن ، ففيه شذوذان : كونه غير شأن وكونه مذكورا . والبيت فى شروح التسهيل وفى معجم الشواهد ص ٢٤٧ .

(٢) البيت من بحر المتقارب وهو لجنوب أخت عمرو ذى الكلب ترثى أخاها . وقبل بيت الشاهد :

وقد علم الضيف والمرملون إذا أغبر أفق وهبت شمالا

والثمال بالكسر الزخر والملجأ . وشاهده كالذى قبله والبيت فى شروح التسهيل وفى معجم الشواهد ص ٢٧٥ .

(٣) شرح التسهيل له (مخطوط رقم ١٠ ش نحو) .

(٤) الكتاب ج ٣ ص ١٦٣ . (٥) سورة الصافات ١٠٤ ، ١٠٥ .

واشترطوا فى أن المخففة من الثقيلة أن تسبق بفعل قلبى كالعلم والظن الذى بمعناه والخوف والرجاء ، لأن هـذا معنى التأكيد الذى تفيـده أن ، وأيضا ليفرقوا بينها وبين غيرها من أنواع أن كالمصدرية والمفسرة والزائدة ، ثم تسرد أن ومعمولاها مسد مفعولى علم وما أشبهه ، وعلى ذلك فمن الشذوذ قول الشاعر مادحا :

٥١٢ — رَأَيْتُكَ أَحْيَيْتَ النَّدَى بَعْدَ مَوْتِهِ
فَعَاشَ النَّدَى مِنْ بَعْدِ أَنْ هُوَ خَامِلُ[1]

وقوله :

٥١٣ — أَبِيتُ أُمَنِّى النَّفْسَ أَنْ سَوْفَ نَلْتَقِى
وَهَلْ هُوَ مَقْدُورٌ لِنَفْسِى لِقَاؤُهَا[2]

قال ابن مالك : « أوقع أن المخففة بعد فعل التمنى وهو غريب »[3] .

وكما اشترطوا فى الاسم فى الأعم الأغلب أن يكون ضمير شأن ، اشترطوا

---

(١) البيت من بحر الطويل وهو فى المدح لقائل مجهول وشاهده قوله : من بعد أن هو خامل حيث لم تقع أن المخففة من الثقيلة بعد علم أو يقين وهو شاذ ، واسم أن ضمير الشأن ، وجملة هو خامل خبرها ، والبيت فى شرح الكافية الشافية لابن مالك وليس فى معجم الشواهد .

(٢) البيت من بحر الطويل وهو فى الغزل للفرزدق (ديوان جـ١ ص ١٢) ، من قصيدة يمدح بها الوليد بن يزيد بن عبد الملك وشاهده وقوع أن المخففة بعد أمنى وهو شاذ والصحيح وقوعها بعد العلم أو ما يشبهه وذلك فى قوله : أن سوف نلتقى والبيت ليس فى معجم الشواهد وهو فى شرح الكافية الشافية لابن مالك .

(٣) شرح الكافية الشافية ١/٤٩٩ .

فى الخبر أن يكون جملة لأنه مفسر لضمير الشأن، وضمير الشأن لا يفسر إلا بجملة، كما أن هذه الجملة فى الغالب هى التى كانت اسما وخبرا لأن قبل تخفيفها وعلى ذلك فهذه الجملة قد تكون اسمية كما ذكرنا وقد تكون فعلية :

- فإذا كانت اسمية فلا تحتاج إلى فاصل لأن أن دخلت على ما تختص به وهو الاسم ملفوظا به ومقدرا ، وهذه الجملة الاسمية الرافعة خبرا لأن قد يأتى الاسم فيها متقدما على الخبر ، وقد يأتى الخبر متقدما فيها على الاسم ، فمثال الأول قوله تعالى فى أهل الجنة (وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)(١) فأن مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن ، والحمد لله مبتدأ وخبر ، والجملة خبر أن ، ومن ذلك قوله (فَاعْلَمُوا أَنَّمَا أُنْزِلَ بِعِلْمِ اللَّهِ وَأَنْ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ)(٢) والثانى مثاله قول الأعشى مادحا :

٥١٤ — فِى فِتْيَةٍ كَسُيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا
أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ(٣)

وإعرابه كالآية إلا أن هالك خبر مقدم، وكل مبتدأ مؤخر، وما بعده مضاف إليه والجملة خبر أن قال ابن الحاجب مستدلا بهذا البيت على أن اسم أن المخففة لا يكون إلا ضمير شأن ، كما ذهب إليه ابن عصفور : « ولولا أن ضمير

---

(١) سورة يونس آية ١٠ . (٢) سورة هود آية ١٤ .

(٣) البيت من بحر البسيط من قصيدة مشهورة للأعشى (ودع هريرة) وهى فى ديوان الأعشى ص١٤٧ ومعنى البيت أن الشاعر صحب فتية أيقنوا أنهم هالكون فهم يغرقون فى اللذات ويعيشون فيها أبداء وشاهده وقوع خبر أن المخففة من الثقيلة جملة اسمية تقدم فيها الخبر على المبتدأ وانظر الباقى فى الشرح والبيت فى شروح التسهيل وفى معجم الشواهد ص ٢٩٠ .

الشأن مقدر لم يستقم تقديم الخبر هنا ، فالذى سوغ التقديم كون الجملة واقعة خبرا لا كون أن بطل عملها فصار مابعدها مبتدأ وخبرا ، لأنهم يعتبرون مع التخفيف ما يعتبرونه مع التشديد من امتناع تقديم خبرها »[١] .

ـ وإذا كانت جملة الخبر فعلية فلابد أن تكون هذه الجملة قريبة من الاسم ليظل لأن اختصاصها بالأسماء حتى فى اللفظ بعد أن جعل اسمها ضمير الشأن ، ولا تكون قريبة من الاسم إلا بأمور : كأن يكون الفعل جامدا ، أو دعاء ، أو يوجد فاصل بينها وبين أن ، وإليك التفصيل والتمثيل والتعليل :

١ ـ أن يكون الفعل جامدا كقوله تعالى (وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى)[٢] (وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ)[٣] فأن مخففة من الثقيلة عاملة واسمها ضمير الشأن وخبرها الجملة الفعلية بعدها وهى جملة ليس وعسى وإنما جاز ذلك أى دخول أن على الفعل لأن الفعل الجامد يشبه الاسم فى الجمود .

٢ ـ أن يكون الفعل مقصودا به الدعاء كقوله تعالى (وَالْخَامِسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ)[٤] فى قراءة من خفف أن وجعل بعدها جملة فعلية[٥] فيكون إعرابها كالتى قبلها ، وأما قراءة حفص بالتشديد فهى واضحة ، وقد يكون الدعاء بالشر كما مثلنا وقد يكون بالخير كقول

---

(١) الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب تحقيق د/موسى العليلى ١٨٩/٢ (العراق)

(٢) سورة النجم آية ٣٩ . (٣) سورة الأعراف آية ١٨٥ .

(٤) سورة النور آية ٩ .

(٥) هى قراءة نافع وانظر البحر المحيط ٤٣٤/٦ .

الله تعالى (فَلَمَّا جَاءَهَا نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا)(١) كما ذهب إليه العكبرى حيث جعل أن مخففة من الثقيلة(٢) ، وجعلها الزمخشرى مفسرة لأنها سبقت بجملة فيها معنى القول(٣) وإنما جاز إيلاؤها الفعل المقصود به الدعاء لجموده كذلك أو لأنها لا تلتبس حينئذ بالمصدرية ، لأن المصدرية لا يليها الفعل المذكور .

٣ — أن يكون هناك فاصل وهو قد كقوله تعالى (قَالُوا نُرِيدُ أَنْ نَأْكُلَ مِنْهَا وَتَطْمَئِنَّ قُلُوبُنَا وَنَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا)(٤) وقوله (لِيَعْلَمَ أَنْ قَدْ أَبْلَغُوا رِسَالَاتِ رَبِّهِمْ)(٥) وإنما وجب الفصل بقد وما يذكر بعدها ، لأن هذا الفاصل كالعوض عن مافات أن من مباشرة الاسم لفظا ، أو ليكون فارقا بين أن المخففة وأن المصدرية ، كما أتوا باللام فارقة بين إن المخففة وإن النافية ، أو ليدفع أن مباشرتها الفعل لأنها لا تدخل عليه .

٤ — أن يكون هناك فاصل وهو السين كقوله تعالى (عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى)(٦) .

٥ — أن يكون هناك فاصل وهو سوف كقول الشاعر :

٥١٥ — وَاعْلَمْ فَعِلْمُ المَرْءِ يَنْفَعُهُ
أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِرَا(٧)

---

(١) سورة النمل آية ٨ .

(٢) التبيان في إعراب القرآن العكبرى ج ٢ ص ٢٠٠٤ .

(٣) الكشاف الزمخشرى ٣٥٥/٢ . (٤) سورة المائدة آية ١١٣ .

(٥) سورة الجن آية ٢٨ . (٦) سورة المزمل آية ٢٠ .

(٧) البيت من بحر الكامل وهو لقائل مجهول وهو فى الدعوة إلى الإيمان بالله =

٦ — أن يكون هناك فاصل وهو لو كقوله عز وجل (فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ الْجِنُّ أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ مَا لَبِثُوا فِي الْعَذَابِ الْمُهِينِ)[١] وقوله (وَأَنْ لَوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَاهُمْ مَاءً غَدَقًا)[٢] .

٧ — أن يكون الفاصل شرطا غير لو كقوله (وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ)[٣] .

٨ — أن يكون الفاصل حرف نفي : وهو إما لا كقوله تعالى :(لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ)[٤] وإما لن كقوله (عَلِمَ أَنْ لَنْ تُحْصُوهُ فَتَابَ عَلَيْكُمْ)[٥] وإما لم كقوله (أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ)[٦] .

فإذا وقع الخبر جملة فعلية ولم تكن أحد الأمور الثمانية السابقة كان ذلك شذوذا فى الكلام ضرورة فى الشعر :

فمثال الأول قوله تعالى (وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ)[٧] برفع يتم فى قراءة ابن محيصن

= وبقضائه وقدره . وشاهده وقوع أن المخففة من الثقيلة مفصولة عن جملة خبرها بفاصل وهو سوف وأما اسمها فهو ضمير الشأن والبيت مشهور فى كتب النحو، ومراجعه فى معجم الشواهد ص ١٤٥ .

(١) سورة سبأ آية ١٤ .
(٢) سورة الجن آية ١٦ .
(٣) سورة النساء آية ١٤٠ .
(٤) سورة الحديد آية ٢٩ .
(٥) سورة المزمل آية ٢٠ .
(٦) سورة البلد آية ٧ .
(٧) سورة البقرة آية ٢٣٣ .

والحسن ومجاهد[1] ، ومثال الثانى قول الشاعر :

٥١٦ — عَلِمُوا أنْ يُؤَمَّلُونَ فَجَادُوا
قَبْلَ أنْ يُسْأَلُوا بِأعْظَمِ سُؤْلِ[2]

وقول الاخر مخاطبا صاحبيه :

٥١٧ — أنْ تَقْرَآنِ عَلَى أسْمَاءَ وَيْحَكُمَا
مِنِّى السَّلاَمَ وَأنْ لاَ تُشْعِرَا أحَداً[3]

وجعل البصريون أن التى وليتها الجملة الفعلية دون فاصل هى أن المصدرية أهملت حملا على ما المصدرية ، ولكن الكوفيين جعلوها المخففة من الثقيلة شذ اتصالها بالفعل المتصرف دون الدعاء ، والقياس فصله بقد أو إحدى أخواتها .

---

(١) انظر القراءة المذكورة منسوبة لأصحابها فى البحر المحيط ٢/٢١٣ .

(٢) البيت من بحـــر الخفيف وهو لقائل مجهول وهو فى وصف قوم كرماء ، والسؤل معناه الأمنية (قال قد أوتيت سؤلك يا موسى) وشاهده دخول أن المخففة من الثقيلة على جملة فعلية فعلها متصرف غير دعاء ولم يفصل بينها وبين الفعل وهو شاذ وخرج على أن أن مصدرية أهملت حملا على ما وإن وقعت بعد فعل اليقين ، والبيت فى شروح التسهيل وفى معجم الشواهد ص ٣٢٤ .

(٣) البيت من بحر البسيط وهو فى المنزل ثالث أبيات لقائل مجهول يخاطب صاحبيه ويكلفهما برسالة إلى حبيبه (شرح شواهد المغنى للسيوطى ١/١٠٠) وأول الأبيات :

يا صاحبى فدت نفسى نفوسكما وحيثما كنتما لاقيتما رشـــدا

وشاهده كالذى قبله : وهو أن أن فى البيت مصدرية مهملة عند البصريين ، مخففة من الثقيلة عند الكوفيين والبيت فى معجم الشواهد ص ٩٦ .

(تخفيف كأن)

وأما كأن إذا خففت فإنه يجب إعمالها لأنها باقية على اختصاصها بالأسماء، وهذا موجب إعمالها، وهى إما أن تدخل على جملة اسمية أو جملة فعلية :

- فإن دخلت على جملة اسمية فالكثير فيها رفع الاسمين ليكونا خبرا لكأن واسمها ضمير الشأن محذوف وهى مثل أن فى ذلك تقول : كأن زيد أسد برفعهما على ما ذكرنا ، ومن ذلك قول الشاعر فى وصف جسد الحبيبة :

٥١٨ — وَصَدْرٍ مُشْرِقِ النَّحْرِ كَأَنْ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ[1]

أى كأنه وهو الاسم ، وجملة ثدياه حقان هى الخبر .

ويجوز أن ينصب الاسم بعدها ليكون اسما لها على غير المشهور تقول : كأن زيدا أسد ، وخص ابن عصفور نصب الاسم بالشعر وجعله من الضرورة ومثل له بقول الشاعر وهو رؤبة :

٥١٩ — وَمُعْتَدٍ فَظٍّ غَلِيظِ الْقَلْبِ

كَأَنْ وَرِيدَيْهِ رِشَاءَا خُلْبِ

غَادَرْتُهُ مُجَدَّلاً كَالْكَلْبِ[2]

---

(١) البيت من بحر الهزج وهو من الخمسين المجهولة فى كتاب سيبويه، الشاعر يصف حبيبه وصفاً حسياً وشاهده عمل كأن المخففة مع جعل اسمها ضمير الشأن والجملة بعدها برفع الاسمين خبرها ، ويروى بنصب ثدياه على أن تكون اسم كأن على غير المشهور ، والبيت فى معجم الشواهد ٤١١ .

(٢) أبيات ثلاثة من بحر الرجز المشطور منسوبة لرؤبة بن العجاج فى مراجعها ، والوريدان : عروق الرقبة ، والرشاء . الحبل ، والخلب قيل معناه الليف وقيل معناه البئر ، مجدلا أى صريعا . وشاهده عمل كأن الخففة فى اسم ظاهر وهو ضرورة .

بنصب وريديه اسما لكأن ورشاء خبرها ، ومثله قول الآخر متغزلا :

٥٣٠ — وَيَوْماً تُلاَقِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ
كَأَنْ ظَبْيَةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمْ[1]

بنصب ظبية اسما لكأن وجملة تعطو نعت لظبية والخبر محذوف تقديره هي يعود على معشوقته ويكون من التشبيه المقلوب .

ويجوز أن يكون اسم كأن غير ضمير شأن وغير اسم ظاهر بأن يكون ضميرا يعود على أقرب مذكور من حاضر أو غائب تقول : مشى كأن سلحفاة أى كأنه وهو ضمير يعود على مذكور غائب أو تقول : مشيت كأن ساحفاة أى كأنى ساحفاة وفيه خبر كان مفرد وعلى ذلك رفع ظبية من قول الشاعر السابق (كَأَنْ ظَبْيَةٌ) أى كأنها ظبية .

- وإن دخلت كأن على جملة فعلية وجب مراعاة أمرين :

١ — أن يكون اسمها ضمير شأن محذوفا ليظل لها الاختصاص :

٢ — أن يفصل بينها وبين الفعل بفاصل كما قلنا فى أن ، والفاصل إما قد فى الإثبات كقول الشاعر :

ويروى برفع وريديه ليكون مبتدأ وما بعده خبر والجملة خبر كأن واسمها ضمير الشأن والشاهد فى معجم الشواهد ص ٤٤٥ .

(١) البيت من بحر الطويل وهو من أبيات لشاعر يدعى علباء بن أرقم اليشكرى قالها فى امرأته متغزلا ويروى ويوما توافينا ، والوجه المقسم هو الجميل وشاهد ، قوله كأن ظبية حيث يروى برفع ظبية خبرا لكأن المخففة واسمها ضمير المرأة ويروى بنصبها اسما لها وبجرها على أن الكاف جارة وأن زائدة ورد ابن عصفور الوجه الأخير وجعله ضرورة والبيت فى معجم الشواهد ص ٣٢٥ .

٥٢١ — لَا يَهُولَنَّكَ اصْطِلَاءُ لَظَى الحَرْ
ب فَمَحْذُورُهَا كَأَنْ قَدْ أَلَمَّا[1]

وإما لم فى النفى كقوله تعالى فى وصف نبات الأرض وتشبيه الدنيا به (فَجَعَلْنَاهَا حَصِيداً كَأَنْ لَمْ تَغْنَ بِالأَمْسِ)[2] وقوله : (كَأَنْ لَمْ يَغْنَوْا فِيهَا)[3] وقول الشاعر :

٥٢٢ — كَأَنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الحَجُونِ إِلَى الصَّفَا
أَنِيسٌ وَلَمْ يَسْمُرْ بِمَكَّةَ سَامِرٌ[4]

والتقدير فى هذا كله كأنه والجملة بعد ذلك هى الخبر .

---

(١) البيت من بحر الخفيف وهو لقائل مجهول يدعو إلى الشجاعة ودخول الحرب يقول لا تخف من نار الحرب ، واعتقد أن الذى يصيبك فيها من أسر وقتل واستشهاد قد أصابك ، فتكون شجاعا وشاهده تخفيف كأن وعملها فى ضمير الشأن محذوفا ثم مجىء الخبر جملة فعلية مفصولة بينه وبين كأن بفاصل وهو قد ، والبيت فى معجم الشواهد ص ٣٣٨ .

(٢) سورة يونس آية ٢٤ .   (٣) سورة هود آية ٦٨ .

(٤) البيت من بحر الطويل وهو لشاعر يدعى مضاض بن عمر الجرهمى قاله حين أجلتهم خزاعة عن مكة ، والحجون والصفا جبلان بمكة . والمعنى أن اللهو واللعب والسمر إلى نهاية وكل شىء فان ولا يبقى إلا كل صحيح صالح ، وشاهده تخفيف كأن وجعل اسمها ضمير الشأن والفصل بينها وبين جملة خبرها الفعلية بلم النافية والبيت ليس فى معجم الشواهد .

(ص) قال ابن عصفور :

(وَأَمَّا إِنْ فَيَجُوزُ إِلْغَاؤُهَا وَإِعْمَالُهَا ، وَلاَ يَكُونُ اسْمُهَا إِلاَّ ظَاهِراً فَإِنْ أُعْمِلَتْ لَمْ تَلْزَمِ اللاَّمَ فِي الْخَبَرِ بَلْ يَجُوزُ إِنْ زَيْدًا قَائِمٌ وَلَقَائِمٌ ، وَإِن أُلْغِيَتْ لَزِمَتِ اللاَّمَ فَرْقاً بَيْنَهَا وَبَيْنَ إِنِ النَّافِيَةِ نَحْوَ : إِنْ زَيْدٌ لَقَائِمٌ . فَمَنْ أَلْغَاهَا فَلِزَوَالِ الاخْتِصَاصِ إِذْ قَدْ تَدْخُلُ عَلَى الأَفْعَالِ الدَّاخِلَةِ عَلَى الْمُبْتَدَأ وَالْخَبَرِ نَحْوَ قَوْلِكَ : إِنْ ظَنَنْتُ زَيْدًا لَقَائِمًا ، وَتَلْزَمُ اللاَّمَ أَيْضًا فَارِقَةً ، وَيَكُونُ دُخُولُهَا عَلَى الْمَنْصُوبِ الَّذِي هُوَ خَبَرٌ فِي الأَصْلِ أَوْ عَلَى الْفَصْلِ نَحْوَ قَوْلِكَ : إِنْ ظَنَنْتُ زَيْدًا لَهُوَ الْقَائِمُ ، وَمَنْ أَعْمَلَهَا فَلِأَنَّهَا لَمْ تُفَارِقْ الاخْتِصَاصَ بِالْجُمْلَةِ إِذْ لاَ تَدْخُلُ مِنَ الأَفْعَالِ إِلاَّ عَلَى النَّوَاسِخِ لِلابْتِدَاءِ وَلاَ تَدْخُلُ عَلَى غَيْرِهَا إِلاَّ أَنْ يَشِذَّ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ فَلاَ يُقَاسُ عَلَيْهِ نَحْوَ قَوْلِهِ :

شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِماً حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

وَحُكِيَ عَنْ بَعْضِ الْفُصَحَاءِ : إِنْ قَنَعْتَ كَاتِبَكَ لَسَوْطاً) .

(ش) هذا هو الحديث عن الحرف الرابع والأخير عند تخفيف هذه الأحرف وهو إن المكسورة . والحاصل أن إن عند تخفيفها كما ذهب إليه ابن عصفور تابعا البصريين يجوز فيها الإلغاء كما يجوز فيها الإعمال ولكن الإلغاء أكثر قال ابن مالك فى ذلك :

وَخُفِّفَتْ إِنَّ فَقَلَّ الْعَمَلُ وَتَلْزَمُ اللاَّمُ إِذَا مَا تُهْمَلُ

وعلى ذلك تقول : إن زيدا لقائم بتشديد إن فإذا خففتها قلت : إن زيد

لقائم : بالرفع على الإلغاء وهو كثير ، وبالنصب على الإعمال وهو قليل ، فمن أمثلة الإلغاء قوله (وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ)[١] وقوله : (إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ)[٢] وقوله : (وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا)[٣] قرىء في السبع بتخفيف إن وما[٤] ، فتكون إن مخففة من الثقيلة مهملة وكل مبتدأ وما زائدة واللام داخلة على خبر المبتدأ لتكون فارقة بين إن المخففة فتدخل وإن النافية فتمتنع .

وقراءة حفص بتشديد لما في الآيات الثلاث فتكون إن نافية وكل مبتدأ ولما بمعنى إلا وما بعدها الخبر ، والمعنى واحد في القراءتين .

ومن أمثلة إعمالها قوله تعالى (وإنْ كُلاًّ لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ)[٥] في قراءة من خفف إن ولما وهى قراءة نافع وابن كثير[٦] ، فكلا اسم إن واللام الأولى لام الابتداء، واللام الثانية لام القسم ، وما زائدة والجملة خبر إن أو ما موصولة خبر إن .

وقراءة حفص بتشديد إن ولما فتكون كلا اسم إن ولما جازمة ومجزومها محذوف والجملة خبر إن .

وعلل ابن عصفور جواز الوجهين فقال[٧] : « فمن ألغاها فلزوال

---

(١) سورة يس آية ٣٢ .   (٢) سورة الطارق آية ٤ .

(٣) سورة الزخرف آية ٣٥ .

(٤) انظر البحر المحيط ٣٣٤/٧ وهي السبعة غير عاصم وحمزة وابن عامر .

(٥) سورة هود آية ١١١ .

(٦) البحر المحيط ٢٦٦/٥ .

(٧) هو كلام ابن عصفور في متن المقرب السابق .

الاختصاص إذ قد تدخل على الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر نحو قولك : إن ظننت زيدا لمنطلقا ، ومن أعملها فلأنها لم تفارق الاختصاص بالجملة إذ لاتدخل من الأفعال إلا على النواسخ للابتداء ولاتدخل على غيرها » .

وسواء ألغيت إن أو عملت فإن معناها وهو التوكيد باق فيها .

وذهب الكوفيون إلى أن إن إذا خففت فإنها تلغى لأنها عملت لما كانت على ثلاثة أحرف حيث تشبه الفعل فلما نقصت حرفا زال شبهها بالفعل فوجب أن يبطل عملها ، ثم قالوا إن إن فى الآيات السابقة وغيرها هى النافية واللام بعدها بمعنى إلا ، وكلا فى آية النصب منصوبة بفعل يفسره المذكور .

وهذا المذهب مردود من النحاة لأنه لم يرد أن تكون اللام بمعنى إلا فى غير ذلك ، كما أن اللام تمنع أن يعمل ما بعدها فيما قبلها قال ابن مالك[1] :

« فلم يبق إلا توجيه البصريين فتعين الحكم بصحته » ويؤيد ما ذهب إليه البصريون قول سيبويه[2] : وحدثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول : إن عمرا لمنطلق ، وهذا نص لا احتمال فيه » وسيأتى تفصيل لمذهب الكوفيين فى هذه المسألة مرة أخرى فى ختام هذا الحديث .

ولما كانت إن المخففة من الثقيلة تشبه إن النافية لفظا ذكروا أنه لابد من فرق بينهما حتى يتضح المعنى ، لأن المخففة إثبات والنافية نفى قالوا : ويظهر الفرق بينهما بأحد ثلاثة أشياء لفظية أو بواحد معنوى أما اللفظية فهى :

١ — عملها النصب فى الاسم والرفع فى الخبر تقول : إن زيدا صالح وإن

---

(١) شرح التسهيل له (مخطوط رقم ١٠ ش نحو) .
(٢) الكتاب ج ٢ ص ١٤٠ .

عمرا غير صالح فزيدا اسم إن وصالح خبرها ، وبظهور نصب الاسم ورفع الخبر علم أنها المخففة لأن النافية ترفع الاسم وتنصب الخبر على ماسبق أن بينا .

٢ — دخول لام الابتداء فى خبرها تقول : إن زيد لصالح وإن عمر لفهم صالح فزيد مبتدأ وصالح خبره وكذا مابعده واللام فيهما لام الابتداء ، أفادت التوكيد كما أن إن قبلها أفادت التوكيد أيضا ، فأثرها المعنوى باق أما أثرها اللفظى وهو عملها النصب فى الاسم فاختفى ، ودخول اللام يدل على أن هذه هى المخففة ، وأن هذه اللام هى التى كانت تصحب المشددة غير أنها فى المشددة ليست لازمة ، وفى المخففة لازمة ، ذلك أنه لما بطل عملها بالتخفيف وقصد بقاؤها على التوكيد وجبت لها اللام لتميزها من النافية ولذلك تسمى هذه اللام بالفارقة أى التى فرقت بين إن المخففة بوجودها ، وإن النافية بغير وجودها .

٣ — نفى الخبر وذلك لأن نفيه يدل على أن المقصود بإن المخففة التوكيد لا النفى تقول : إن محمد لايعصى ربه فإن فيه مخففة مقصود بها التوكيد حتما ولايتوهم كونها نافية لأن الخبر إذا كان منفيا فلا يدخل على المبتدأ حرف نفى فلا لبس حينئذ بالنافية ومن ذلك قول الشاعر :

٥٢٣ — إِنِ الْحَقُّ لاَ يَخْفَى عَلَى ذِى بَصِيرَةٍ
وَإِنْ هُوَ لَمْ يَعْدَمْ خِلاَفَ مُعَانِدِ(١)

وأما القرينة المعنوية فهى أن يكون الكلام مقصودا به الإثبات كقوله معاوية فى كعب الأحبار : إن كان من أصدق هؤلاء أى إنه ، ومثله قول الطرماح بن حكيم مفتخرا :

---

(١) البيت من بحر الطويل وهو لشاعر مجهول يقول: الحق دائماً واضح لكل —

٥٢٤ - أنا ابنُ أُباةِ الضَّيمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ
وَإِنْ مَالِكٌ كانَتْ كِرَامَ المَعَادِنِ[١]

فالمعنى على إثبات الكرم وهو الشرف للقبيلة المذكورة لا على نفيه وإلا صار هجاء وخالف عجز البيت صدره .

وإذا دخلت إن المخففة على جملة اسمية جاز الوجهان كما بينا والإلغاء أكثر ، أما إذا دخلت على جملة فعلية فإنها لا تفيد إلا التوكيد فقط فتكون مهملة لفظا ، ولا يجوز أن تكون عاملة واسمها ضمير الشأن والجملة بعدها خبرها كما كان الحال فى أن المفتوحة عند تخفيفها لأنه لا حاجة إليه ، لأنها فقدت الاختصاص عند تخفيفها فلا داعى لتكلف العمل ، ولذلك لما قال الزمخشرى فى قوله تعالى فى وصف أحوال الناس قبل الإسلام (وَإِنْ كانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِى ضَلَالٍ مُبِينٍ)[٢] : « إن مخففة من الثقيلة واللام فارقة بينها وبين إن النافية والتقدير : إن الشأن والحديث كانوا من قبل لفى ضلال مبين » رد عليه أبو حيان قائلا :

« هذا الوجه لا نعرف نحويا ذهب إليه ، إنما تقرر عندنا فى كتب النحو

= بصير ومع ذلك فإن المعاندين له يبتعدون عنه ، وشاهده قوله : إن الحق لا يخفى حيث جاءت إن مخففة من الثقيلة مهملة ولم يقترن خبرها باللام لأنه منفى فلا تلتبس إن المخففة بإن النافية لأن النفى لا يدخل على نفى والبيت فى معجم الشواهد ص ١١٥ .

(١) البيت من بحر الطويل وهو الطرماح واسمه الحكم بن حكيم يفتخر بقبيلته ، وأباة الضيم أى لا يرضون بالذل ، والمعادن : الأصول ، وشاهده مجىء إن المخففة من الثقيلة دون عمل فى اسمها ولا لام فى خبرها ومع ذلك فلا تلتبس بإن النافية لأن المعنى على وجه الإثبات لا غير ، أى مالك كرام المعادن ، والبيت مراجعه فى معجم الشواهد ص ٣٩٥ .

(٢) سورة آل عمران آية ١٦٤ ، والجمعة : ٢ .

ومن الشيوخ أنك إذا قلت إن زيدا قائم ثم خففت فذهب البصريين فيه إذ ذاك وجهان : أحدهما جواز الإعمال ويكون حالها وهى مخففة كحالها وهى مشددة إلا أنها لا تعمل فى مضمر ، والوجه الثانى وهو الأكثر عندهم أنها تهمل فلا تعمل فى ظاهر ولا فى مضمر لا ملفوظ ولا مقدر البتة ، فإن وليتها جملة اسمية ارتفعت بالابتداء والخبر ولزمت اللام فى ثانى مضمونها إن لم يقف وفى أولها إن تأخر فتقول : إن زيد لقائم ، ومدلوله مدلول إن زيدا قائم ، وإن وليتها جملة فعلية فلابد عند البصريين أن تكون من نواسخ الابتداء ، وإن جاء الفعل من غيرها فهو شاذ لا يقاس عليه عند جمهورهم »(١) .

ولما كانت إن المخففة أصلها الثقيلة المشددة والأخيرة مختصة بالدخول على الجملة الاسمية كانت الأولى أيضا مختصة بالدخول على هذه الجملة أو ما أصله هذه الجملة .

فمثال إن الداخلة على جملة اسمية قوله تعالى (وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ)(٢) بالتخفيف فى اللفظين ، وإن هنا مهملة ، وقوله (وَإِنْ كُلًّا لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ)(٣) بالتخفيف أيضا فيهما وإن هنا عاملة وقد بينا ذلك .

وأما الذى أصله الجملة الاسمية فهى الجملة الداخل عليها أحد الأفعال النواسخ الثلاثة وهى كان وأخواتها وكاد وأخواتها وظن وأخواتها :

فمثال كان قوله تعالى (قَالُوا لَقَدْ آثَرَكَ اللهُ عَلَيْنَا وَإِنْ كُنَّا لَخَاطِئِينَ)(٤) وقوله (إِنَّ فِى ذَلِكَ لَآيَاتٍ وَإِنْ كُنَّا لَمُبْتَلِينَ)(٥)

---

(١) انظر فى رأى الزمخشرى والرد عليه من أبى حيان البحر المحيط : ١٠٥/٣ .

(٢) سورة يس ٣٢ .

(٣) سورة هود ١١١ .

(٤) سورة يوسف ٩١ .

(٥) سورة المؤمنون ٣٠ .

ومثال كاد قوله تعالى (وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسَى فَارِغاً إِنْ كَادَتْ لَتُبْدِي بِهِ)[١] وقوله (وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ لَمَّا سَمِعُوا الذِّكْرَ)[٢] .

ومثال ظن قوله (وَمَا أَنْتَ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ)[٣] وقوله (وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ)[٤] ووجد من أخوات ظن .

وفى الآيات التى مثلنا بها يلاحظ أمران :

الأول : أن الماضى من النواسخ والمضارع سواء ، وإن كان الماضى أكثر ،

الثانى : لزوم اللام الفارقة بين إن المؤكدة وإن النافية فى جملة الناسخ .

وهذه اللام داخلة على الخبر وهو الذى كانت تدخل عليه فى جملة إن لو لم يوجد الناسخ ، وقد تدخل هذه اللام أيضا على ضمير الفصل الذى كانت تدخل عليه فى جملة إن لو لم يوجد الناسخ أيضا تقول : إن ظننت زيدا لهو القائم .

وإنما اشترطوا فى الجملة الفعلية أن يكون فعلها ناسخا حتى لا تفارق إن المخففة محلها واختصاصها كلية فالجملة الاسمية بجوارها وكذلك معمولاها بجوارها ، وإن هذا الناسخ وهو الفعل ماهو إلا فاصل ضعيف من الممكن سقوطه وذهابه وتدخل إن على معموليها فتقول : إن زيدا لناجح وأصله إن ظننت زيدا لناجحا ، كما أن هذا الناسخ تلحق به الضمائر التى اعتادت أن تلحق بإن المخففة ، وعلى ذلك فقد جاء الناسخ مساعدا لإن لا عالة عليها ، ولا مثقلا لها

---

(١) سورة القصص آية ١٠ .
(٢) سورة القلم آية ٥١ .
(٣) سورة الشعراء آية ١٨٦ .
(٤) سورة الأعراف آية ١٠٢ .

قال تعالى (وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنَ الضَّالِّينَ)[١] ولا يصح اتصال الضمير بإن مخففة .

ولم يجز البصريون دخول إن المخففة على فعل غـــير ناسخ لما ذكرناه .

وأجازه الكوفيون : أجازوا أن تقول: إن قام لأنا ، وإن قعد لزيد وإن قتلت لعليا ومنه قول عاتكة بنت زيد تخاطب قاتل زوجها[٢] .

٥٢٥ — شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِماً
حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ[٣]

ومثله قول بعض الفصحاء (إِنْ قَنَّعْتَ كَاتِبَكَ لَسَوْطاً) أى ضربته وقول بعضهم أيضا (إِنْ يَزِينُكَ لَنَفْسُكَ وَإِنْ يَشِينُكَ لَهِيَهْ) وقراءة ابن مسعود (وَتَظُنُّونَ إِن لَبِثْتُمْ لَقَلِيلاً)[٤] ويلاحظ أن الفعل جاء فى الأمثلة السابقة ماضيا ومضارعا .

---

(١) سورة البقرة آية ١٩٨ .

(٢) صحابية جليلة تزوجت عبد الله بن أبى بكر الصديق فقتل عنها فى غزو الطائف ثم تزوجت أمير المؤمنين عمر بن الخطاب وهو ابن عمها فقتل عنها أيضاً ثم تزوجت الزبير بن العوام فقتله عمرو بن جرموز وهو عائد من قتال على بن أبى طالب فى موقعة الجمل ، ثم خطبها على بن أبى طالب فقالت : إنى لأضن بابن عم رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عن القتل ورثت أزواجها الثلاثة بشعر جميل (اقرأه واقرأ ترجمتها فى خزانة الأدب جـ ١ ص ٣٧٨ وما بعدها) .

(٣) البيت من بحر الكامل من أبيات لعاتكة بنت زيد ترثى زوجها الزبير بن العوام وبعده :

إن الزبير لذو بلاء صادق سمح سجيته كريم المشهد

وشاهده دخول إن المخففة على جملة فعلية فعلها تام والبيت فى معجم الشواهد ص ١٢٥ .

(٤) سورة الإسراء الآية ٥٢ .

وحكم البصريون - وتبعهم ابن عصفور - على ذلك كله بالشذوذ وأوجبوا أن يلى إن المخففة من الثقيلة فعل ناسخ لتكون بعده الجملة الاسمية التى كان وكنناها معمولى إن قبل التخفيف، كما أن هذه الجملة يقترن خبرها باللام الفارقة التى تقترن بخبر إن ، أما الفعل التام الذى يقترن فاعله أو مفعوله باللام فلا يجوز لأن لام التوكيد لاتدخل فى ذلك أبدا . ووقف ابن مالك عند المسموع من ذلك فقط ولم يفتح الباب للقياس عليه .

هذا مذهب البصريين ، أما الكوفيون فلم يقولوا إن إن هذه الداخلة على ناسخ أو على فعل تام هى المخففة من الثقيلة ، وإن اللام الداخلة فى الجملة التالية لها هى اللام الفارقة بين إن المؤكدة وإن النافية ، وإنما قالوا : إن إن هى النافية وأما اللام الداخلة فى الجملة التالية لها فبمعنى إلا ، والمعنى فيما ذكر من شواهد أو أمثلة سابقة على الإثبات المراد به الحصر أى ما كنا إلا خاطئين ، وما نظنك إلا من الكاذبين، وماقام إلا أنا، وما قتلت إلا مسلما ، ومايزينك إلا نفسك . وهذا كله مردود وانظر المسألة بالتفصيل والرد عليها فى كتاب الإنصاف فى مسائل الخلاف لأبى البركات الأنبارى[١] .

---

(١) انظر ج ٢ ص ٦٤٠ من الكتاب المذكور بتحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد (دار الفكر) . (المسألة رقم ٩٠) .

(ص) قال ابن عصفور :

(وَانْفَرَدَتْ إِنَّ وَلَكِنَّ بِجَوَازِ العَطْفِ عَلَى مَوْضِعِهِمَا مَعَ الاسْمِ فِي أَحَدِ القَوْلَيْنِ ، إلاَّ أَنَّهُ لاَ يَخْلُو أَنْ تَعْطِفَ عَلَى اسْمِهِمَا بَعْدَ الخَبَرِ أَوْ قَبْلَهُ فَإِنْ عَطَفْتَ بَعْدَهُ جَازَ لَكَ وَجْهَانِ : النَّصْبُ وَالرَّفْعُ عَلَى المَوْضِعِ : وَإِنْ عَطَفْتَ قَبْلَهُ فَالنَّصْبُ عَلَى اللَّفْظِ لَيْسَ إلاَّ نَحْوَ قَوْلِكَ : إِنَّ زَيْدًا وَعَمْرًا قَائِمَانِ ، وَلاَ يَجُوزُ الرَّفْعُ عَلَى المَوْضِعِ لأَنَّهُ لَمْ يَتِمَّ الكَلاَمُ ، فَإِنْ جَاءَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ فَشَاذٌّ وَلاَ يُقَاسُ عَلَيْهِ نَحْوَ قَوْلِهِمْ : إِنَّكَ وَزَيْدٌ ذَاهِبَانِ).

(ش) هذا آخر حديثه فى هذا الباب وفيه بيان حكم المعطوف عطف نسق على اسم إن — أو إحدى أخواتها — قبل أن تستكمل خبرها أو بعد أن تستكمله ، وكذلك بيان حكم المعطوف على الخبر ، وبكشف النقاب عن هذا الموضوع ينتهى الحديث عن هذه الحروف التى تنصب الاسم وترفع الخبر ، وإنما خص المعطوف فى هذا الباب بحديث ، ولم يعطه أحكام العطف لأنه يجوز فيه ما لا يجوز فى باب العطف من أحكام .

والحاصل أنك متى عطفت على الخبر كان المعطوف على حسب المعطوف عليه فى الرفع ، كانت الأداة إن أو غيرها تقول : إنك عامل ومجد ، كما تقول : ليتك عامل ومجد برفع المعطوف فى المثالين ولا يجوز غير الرفع .

أما إذا عطفت على الاسم فإما أن تعطف عليه قبل الخبر أو بعده ، وإما أن تكون الأداة إن ولكن أو غيرهما فالأحوال أربعة هى كالتالى :

الأولى : أن تعطف على الاسم قبل الخبر والأداة إن ولكن (إِنَّ زَيْدًا وَعَمْرًا نَاجِحَانِ) .

الثانية : أن تعطف قبل الخبر والأداة غير إن ولكن (بَلَغَنِي أنَّ زَيْدًا وَعَمْرًا نَاجِحَانِ) .

الثالثة : أن تعطف بعد الخبر والأداة إن ولكن (إنَّ زَيْدًا نَاجِحٌ وَعَمْرٌو) .

الرابعة : أن تعطف بعد الخبر والأداة غير إن ولكن (بَلَغَنِي أنَّ زَيْدًا نَاجِحٌ وَعَمْرٌو) .

(حكم الحالة الأولى)

وهى أن تعطف قبل الخبر والأداة إن ولكن ، وحكم المعطوف فى هذه الحالة النصب قولا واحدا تقول : إن زيدا وعمرا ناجحان بنصب عمرا مراعاة للفظ المعطوف عليه ولا يجوز رفعه وفى القرآن الكريم (إنَّ المُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ)(١) وفيه (إنَّ اللهَ وَمَلَائِكَتَهُ يصلون على النبى)(٢) .

وتجب مطابقة الخبر للمعطوف والمعطوف عليه تقول : إن زيدا وعمرا ناجحان ولا يجوز ناجح ، وفى الآية السابقة قال يصلون مراعاة للتابع والمتبوع ، فإن ورد إفراد الخبر مراعاة لأحد المعطوفين قدر للاخر خبر ، ويجب أن يوقف بذلك عند السماع فمن ذلك قوله وهو حسان بن ثابت :

٥٢٦ — إنَّ شَرْخَ الشَّبَابِ وَالشَّعَرَ
الأَسْوَدَ مَا لَمْ يُعَاصَ كَانَ جُنُونَا(٣)

---

(١) سورة الأحزاب آية ٣٥ . (٢) سورة الأحزاب آية ٥٦ .

(٣) البيت من بحر الخفيف وهو لحسان بن ثابت وفيه دعوة لعصيان الشباب

وكان ينبغى أن يقول : مالم يعاصيا كانا جنونا ، لكنه أفرده .

وفى الإخبار بالواحد عن الاثنين آراء ثلاثة تفصيلها كالآتى :

ـ أكثر النحويين على أنه من الحذف للدلالة فقد حذف من الخبر الأول لدلالة الثانى عليه ، ولما كان باب الحذف أن يكون من الثانى لدلالة الأول عليه (زيد ناجح وعمرو ـ أى ناجح) وكان هذا بالعكس لم يكن مقيسا ، ومع ذلك فقد يتعين الخبر للأول كما فى قوله :

٥٢٧ ـ فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالمَدِينَةِ رَحْلُهُ
فَإِنِّى وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ (١)

كان ينبغى أن يقول : لغريبان مراعاة للتابع والمتبوع لكنه أفرده ، وإنما تعين أن يكون الخبر للأول لاقترانه باللام ، ولا يقترن باللام إلا خبر إن ، وعلى ذلك فإن خبر الثانى محذوف دل عليه خبر الأول .

وندائه الذى يدعو أبدا إلى الفساد واللهو ، وشاهده الإخبار بالمفرد عن المثنى فى قوله مالم يعاص كان جنونا ، وانظر البيت فى معجم الشواهد ص ٣٩٠ وفى ديوان حسان ص ٢٣٦ .

(٢) البيت من بحر الطويل وهو لشاعر يدعى ضابىء بن حارث البرجمى وهو أول أربعة أبيات قالها وهو محبوس بالمدينة أيام أمير المؤمنين عثمان بن عفان وآخرها قوله :

ولا خير فيمن لا يوطن نفسه ... على نائبات الدهر حين تنوب

ومعنى بيت الشاهد : أنا وجملى غريبان وكل واحد فى المدينة مع حبيبه، وشاهده الإخبار عن الأول والحذف من الثانى والجملة اعتراض أو غريب على وزن فعيل خبر عنهما أو رفع قيار عطفا على محل اسم إن على مذهب الكوفيين والبيت فى معجم الشواهد ص ٣٩ .

ـ وذهب أبو على الفارسى[1] إلى أنه لم يحذف من الأسلوب شيء ، وإنما هو من باب ما أخبر فيه عن الاثنين لتلازمهما إخبار الواحد ، لأن شرخ الشباب ملازم للشعر الأسود ، والشاعر الراحل وفرسه متلازمان ، وصار الأمر كما إذا أخبرت عن اليدين والعينين بخبر الواحد كقول امرىء القيس :

٥٢٨ — لِمَنْ زُحْلُوقَةٌ زُلُّ بِهَا الْعَيْنَانِ تَنْهَلُّ[2]

ولم يقل تنهلان لتلازمهما .

ـ وذهب الكوفيون[3] إلى أن الواو فيه بمعنى مع فكأنك قلت : إن زيدا مع عمرو ناجح ، فالخبر إنما هو لواحد فقط ، وعلى ذلك فالاستعمال المذكور مقيس ، أما إذا أريد العطف لم يجز إلا أن تثنى فتقول : قائمان .

ورده ابن عصفور قائلا[4] : « الواو وإن كانت بمعنى مع فهى تفيد التشريك أيضا فلا فرق بينها وبين العاطفة فينبغى أن يكون الخبر عن الاثنين والعرب تقول : كان زيد وعمرا كالاخوين فالواو بمعنى مع بدليل نصب ما بعدها ثم أخبر عن الاثنين ، ولا يتصور أن يكون كالأخوين خبرا لزيد وحده » .

هذا حكم المعطوف على اسم إن ولكن ، قبل الخبر وهو وجوب النصب ، ولكن المذهب المذكور مذهب أهل البصرة .

---

(١) شرح الجمل الكبير : ١/٤٥٣ .

(٢) بيت من بحر الهزج لامرىء القيس فى ملحق بالشعر المنسوب إليه (ديوانه ص ٤٧١) وهو أول بيتين قالهما عندما رأى قبرا يحفر والميت ينزل به فهو يشبه القبر مع الميت بأرجوحة الصبيان ، والزل أى التى ينزل بها من وقف على حافتها ، وشاهده واضح حيث أعاد الضمير على المثنى مفردا لتلازم المثنى ، والبيت فى معجم الشواهد ص ٢٩٨ .

(٣) شرح الجمل الكبير : ١/٤٥٤ .

(٤) المرجع السابق .

وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز رفع المعطوف المذكور كما يجوز نصبه[١] :

قال الكسائي : مطلقا ظهر الإعراب أو لم يظهر ، وعلى ذلك تقول : إن زيدا وعمرو ذاهبان ، وإنك وعمرو ناجحان ، وقال الفراء : يجوز الرفع بشرط عدم ظهور إعراب الاسم تقول : إنك وعمرو ناجحان ، فإن ظهر الاعراب وجب النصب كالمثال الأول ، وعلل ذلك بأنه إذا لم يظهر الإعراب في الأول سهل مخالفة الثاني له فيجوز الرفع ، وإذا كان إعراب الأول وهو النصب ظاهرا قبحت المخالفة .

ورده النحاة قال ابن عصفور : « وذلك باطل عندنا ظهر الإعراب أو لم يظهر ، وذلك أن الحمل على الموضع لا ينقاس إلا حيث يكون الموضع محرز نحو ليس زيد بقائم ولا قاعدا ، ألا ترى أن قولك بقائم في موضع نصب بليس ، والناصب هو ليس ولم يذهب ، فإذا قلت : إن زيدا قائم فالمعنى زيد قائم إلا أن الرافع لزيد إنما كان التعري وقد ذهب ، وأيضا فإن الحمل على المعنى إنما يكون بعد تمام الكلام فتقول : إن زيدا قائم وعمرو ، لأن معنى إن زيدا قائم هو معنى زيد قائم وأما إن زيدا وعمرو قائمان فلا ينبغي أن يجوز لأن إن زيدا لا معنى له فلا يتصور الحمل على المعنى قبل حصوله »[٢] .

وقال ابن مالك : « كلا المذهبين ضعيف لأن إن وأخواتها قد ثبت قوة شبهها بكان وأخواتها ، فكما امتنع بكان أن يكون للجزأين إعراب في المحل يخالف إعراب اللفظ يمتنع بإن . ولو جاز أن يكون اسم إن مرفوع المحل باعتبار

---

(١) انظر المسألة بالتفصيل في كتاب الانصاف في مسائل الخلاف ج ١ ص ١٨٥ — ١٩٥ بتحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد (المسألة رقم ٢٣) .

(٢) شرح الجمل الكبير لابن عصفور : ١/٤٥٢ .

عروض العامل لجاز أن يكون خبر كان مرفوع المحل بذلك الاعتبار لتساويهما فى أصالة الرفع وعروض النصب »[١] .

واحتج الكسائى والفراء لمذهبهما بقول الله تعالى فى قراءة حفص فى سورة المائدة : (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ)[٢] .

فقد رفع والصابئون عطفا على اسم إن المنصوب قبل أن يجىء الخبر ، كما احتجوا بما رواه سيبويه عن العرب[٣] وهو قولهم : إِنَّكَ وَزَيْدٌ ذَاهِبَانِ بالرفع وقولهم : إِنَّهُمْ أَجْمَعُونَ ذَاهِبُونَ والوجه فى المعطوف والتوكيد النصب .

كما يحتج للكسائى بقول الله تعالى (إِنَّ اللهَ وَمَلاَئِكَتُهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِىِّ)[٤] فى قراءة ابن عباس برفع ملائكته[٥] .

وخرج البصريون هذه الأدلة : قالوا فى رفع الصابئون عدة أوجه منها :

- أنه مبتدأ وخبره فلا خوف عليهم ، وأما خبر إن فهو محذوف دل عليه خبر المبتدأ قال ابن عصفور : « وهذا الوجه حسن جدا لأنه ليس فيه أكثر من حذف خبر إن لفهم المعنى وقد تقدم مجىء ذلك فى فصيح الكلام » .

- فى الآية تقديم وتأخير فالخبر المذكور خبر إن ، والصابئون والنصارى مبتدأ خبره محذوف دل عليه المذكور أى كذلك . قال ابن عصفور :

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ورقة ٧٢ (مخطوط بدار الكتب ١٠ ش نحو) .
(٢) سورة المائدة آية ٦٩ .
(٣) الكتاب : ج ٢ ص ١٥٥ . (٤) سورة الأحزاب آية ٥٦ .
(٥) انظر القراءة المذكورة فى البحر المحيط : ٢٤٨/٧ قال أبو حيان : الرفع عند البصريين على حذف الخبر من الأول أى يصلى على النبى وملائكته يصلون .

« وهذا الوجه ضعيف لما فيه من الفصل بين اسم إنّ وخبرها » ، وعلى كل فالوجهان جائزان وهما كقول الشاعر وهو بشر بن أبى خازم الأسدى(١):

٥٢٩ — وَإِلاَّ فَاعْلَمُوا أَنَّا وَأَنْتُمْ   بُغَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقِ(٢)

إن شئت جعلت بغاة خبرا للثانى ، وأضمرت للأول خبرا ، وإن شئت جعلته خبرا للأول ، وأضمرت للثانى خبرا مثله .

وأما ما رواه سيبويه عن العرب ، أو قراءة ابن عباس فى الآية المذكورة فهو من الشاذ الذى لايقاس عليه ، مع أن سيبويه غلط من قال : إنك وزيد ذاهبان ، وإنهم أجمعون ذاهبون .

وخرج ابن مالك ما قالت العرب فقال: « أصله إنك أنت وزيد ذاهبان فأنت مبتدأ وزيد معطوف عليه ، وذاهبان خبر المبتدأ والجملة خبر إن ،وأصل الثانى : إنهم هم أجمعون ذاهبون فهم مبتدأ وأجمعون توكيد وذاهبون خبر المبتدأ ، وهو وخبره خبر إن ، وحذف المتبوع وإبقاء التابع عند فهم المعنى جائز بإجماع »(٣) .

(الحالة الثانية)

وهى العطف على الاسم قبل الخبر والأداة غير إن ولكن ، وحكم

(١) هو بشر بن أبى خازم من بنى أسد بن خزيمة شاعر جاهلى (الخزانة ٤٤١/٤).

(٢) البيت من بحر الوافر وهو من قصيدة لبشر بن أبى خازم يهدد فيها بنى فزارة بالقتال وأخذ الثأر ، وبغاة أى طالبون أو ظالمون ، وشاهده العطف بالرفع على اسم إن كما ذهب إليه الكوفيون ثم يجعل الخبر لهما أو لواحد منهما وحذف من الآخر وجعله للأول أولى ، والبيت فى شروح التسهيل وفى معجم الشواهد ص ٢٥١.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك (مخطوط) .

المعطوف فى هذه الحالة النصب قولا واحدا أيضا باتفاق من البصريين والكوفيين تقول : بلغنى أن زيدا وعمرا ذاهبان . ولعل زيدا وعمرا ناجحان .

وكما وجبت مطابقة الخبر للمعطوف والمعطوف عليه فى الحالة الأولى تجب هنا أيضا هذه المطابقة كما مثلنا .

وإنما اختلف النحاة فى جواز الرفع إذا كانت الأداة إن ولكن ، واتفقوا على عدم جوازه إذا كانت الأداة غير إن ولكن ، لأن الأخيرين لم يغيرا معنى الابتداء وحكمه فمعنى إن زيدا قائم هو معنى زيد قائم فجاز العطف بالرفع على الاسم ، وكذلك فى لكن ، أما غير إن ولكن فإنها غيرت معنى الابتداء ؛ فأن بالفتح صارت هى ومعمولاها فى تأويل المفرد الذى صار فاعلا أو مفعولا حسب موقعه فى الجملة ، وكأن أفادت التشبيه فى الخبر ، ولعل ترجيه ، وليت تمنيه ، ولم يكن ذلك فى الجملة قبل دخول هذه الأدوات ؛ فاتفقوا على مراعاة لفظ المعطوف عليه فى هذه الأدوات نزولا على التغيير اللفظى والحكمى الذى أصاب الجملة .

وللفراء رأى مردود عليه وهو جواز العطف بالرفع فى هذه الأدوات أيضا .

(الحالة الثالثة)

وهى العطف على الاسم بعد الخبر والأداة إن ولكن ، وحكم المعطوف فى هذه الحالة جواز النصب والرفع تقول : إن زيدا ذاهب وعمرو فيجوز فى عمرو النصب مراعاة للفظ الاسم ، والرفع وله أوجه نذكرها قريبا ، ومن شواهد ذلك فى إن قوله تعالى (إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ)[1] قرىء قبيله بالنصب عطفا

---

(١) سورة الأعراف : ٢٧ .

على اللفظ ، وبالرفع عطفا على المحل[١] ، ومنه أيضا قوله (أَئِنَّا لَمَبْعُوثُونَ أَوَ آبَاؤُنَا الأَوَّلُونَ)[٢] بالرفع عطفا على المحل أو على الضمير في مبعوثون وجعله أبو حيان مبتدأ محذوف الخبر[٣] وقال الشاعر :

٥٣٠ — فَمَنْ يَكُ لَمْ يُنْجِبْ أَبُوهُ وَأُمُّهُ
فَإِنَّ لَنَا الأُمُّ النَّجِيبَةُ وَالأَبُ[٤]

ومن شواهد ذلك في لكن قول الآخر :

٥٣١ — وَمَا قَصَّرَتْ بِي فِي التَّسَامِي خُؤُولَةٌ
وَلَكِنَّ عَمِّي الطَّيِّبُ الأَصْلِ وَالخَالُ[٥]

فعطف بالرفع على اسم إن ولكن في البيتين .

وأما العطف بالنصب فهو كثير لأنه الأصل مراعاة للفظ ، وفي القرآن الكريم (وَإِنَّ لَهُ عِنْدَنَا لَزُلْفَى وَحُسْنَ مَآبٍ)[٦] .

ومنه قول رؤبة :

---

(١) انظر البحر المحيط : ٢٨٤/٤ وقد نسب قراءة النصب لليزيدي ، كما خرجت قراءة النصب على أنه مفعول معه وقراءة الرفع على أنه مبتدأ محذوف الخبر .

(٢) سورة الصافات : ١٦ ، ١٧ ، والواقعة : ٤٧ ، ٤٨ .

(٣) البحر المحيط ج ٧ ص ٣٥٥ .

(٤) البيت من بحر الطويل وهو لشاعر مجهول في الفخر ، وشاهده مجيء الإسم مرفوعا وهو معطوف على اسم إن وقد استكملت إن خبرها ، وفي تخريج الرفع أربعة أوجه رد بعضها البصريون وانظر الشرح . والبيت في معجم الشواهد ص ٣٧ .

(٥) البيت من بحر الطويل وهو في الفخر كسابقه وشاهده كسابقه أيضا وراجعه في معجم الشواهد ص ٢٨٤ .

(٦) سورة ص : ٢٥ ، ٤٠ .

٥٣٢ — إنَّ الرَّبِيعَ الْجَوْدَ وَالخَرِيفَا
يَدَا أبِي العَبَّاسِ وَالصُّيُوفَا[١]

فالربيع اسم إن ويدا خبرها ، والصيوف جمع صيف معطوف على الاسم .

وأدخل ابن مالك أن بالفتح فى هذا الحكم وهو جواز نصب المعطوف ورفعه إذا تقدمها علم أو معناه[٢] ، وذكر أنه مذهب سيبويه واحتج لذلك بقول الله تعالى (وَأَذَانٌ مِنَ اللهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الأَكْبَرِ أَنَّ اللهَ بَرِىءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ)[٣] برفع رسوله عطفا على محل اسم إن ، ورد عليه أبو حيان بأن سيبويه استشهد بالآية على أن الهمزة مكسورة وهى قراءة الحسن البصرى[٤]، وقال ابن هشام فى توجيه رفع رسوله غير ماسبق : هو معطوف على الضمير المستتر فى خبر أن وهو برىء للفصل بالظرف ، أو هو مبتدأ حذف خبره أى ورسوله كذلك ثم قال ابن هشام : وقرىء شاذا (وَرَسُولَهُ) بالنصب عطفا على اللفظ و (رَسُولِهِ) بالجر على القسم لا عطفا على المشركين فإنه كفر[٥] .

---

(١) بيتان من الرجز المشطور وهما لرؤبة بن العجاج من أرجوزة يمدح بها أبا العباس السفاح أول الخلفاء العباسيين ، يمدحه بالكرم وإسداء المعروف للناس والربيع أى مطر الربيع ، والجود بفتح الجيم أى الغزير ، والصيوف جمع صيف وهو من التشبيه المقلوب وقد عطف بالنصب على اسم إن قبل الخبر وبعده ، والبيتان فى معجم الشواهد ص ٥٠٣ .

(٢) انظر رأى ابن مالك فى شرح التسهيل له ورقة : ٧٢ (مخطوط) .

(٣) سورة التوبة آية ٣ .

(٤) التذييل والتكميل : ٨١٥/٢ . وانظر كتاب سيبويه : ٢٨٦/١ .

(٥) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام ص ٢٩٠ تحقيق د/ سيد تقى (جامعة الأزهر) .

وقال أبو حيان : « وفى العطف بالرفع على اسم أن المفتوحة مذاهب ثلاثة : وهى المنع المطلق والجواز المطلق والتفصيل قال : وأصحها المنع المطلق فلا يجوز العطف فيها على معنى الابتداء عند أكثر المحققين لأن المفتوحة وما عملت فيه تتقدر باسم مفرد ، وفى البسيط : (كتاب لضياء الدين بن العلج فى شرح الجمل) وأما أن فلا يعطف على موضعها عند المحققين كأبى على الفارسى وغيره لأنها لابد لها من عامل فلا يبقى للابتداء فيها مساغ لدخول العامل اللفظى »[1] .

ولكن على أى وجه جاز العطف بالرفع على اسم إن وهو لا يكون إلا منصوبا (إِنَّ زَيْدًا ذَاهِبٌ وَعَمْرٌو) ؟

والجواب عليه أن رفعه والأداة إن ولكن من أربعة أوجه :

أولها : أنه مرفوع بالابتداء والخبر محذوف وعلى ذلك يكون العطف من باب عطف الجمل على الجمل .

الثانى : أنه مرفوع بالعطف على الضمير المستتر فى الخبر فإذا قلت : إن زيدا قائم وعمرو فعمرو معطوف على الضمير المستتر فى قائم ، ولا يجوز ذلك إلا فى الشعر فإذا أردت استعماله فى الكلام فلابد إذ ذاك من تأكيد الضمير المستتر فى قائم بضمير رفع منفصل أو طول يقوم مقام التأكيد فتقول : إن زيدا قائم هو وعمرو ، وإن زيدا قائم اليوم وعمرو .

الثالث : أنه مرفوع عطفا على محل إن واسمها لأن محلهما الرفع حيث أزالت إن الاسم عن الابتداء وصارت هى وما عملت فيه فى موضع ذلك الاسم .

---

(١) التذييل والتكميل لأبى حيان : ٢/٨١٦ تحقيق د/ سيد تقى .

الرابع : أنه معطوف على محل اسم إن لأنه قبل دخول إن كان محله الرفع بالابتداء ، وفى الثلاثة الأخيرة يكون العطف من باب عطف المفرد على المفرد .

ولم يرتض ابن عصفور تابعا لأهل البصرة العطف على المحل وهو الوجه الثالث والرابع ، لأن محل الاسم وهو الرفع قد زال بدخول إن يقول[1] : « وأما المحققون من أهل البصرة فإنهم يجيزون جميع ذلك إلا العطف على الموضع فإنه لا ينقاس عندهم إلا حيث يكون له محرز وذلك نحو ليس زيد بقائم ولا قاعدا ألا ترى أن قوله بقائم فى موضع نصب كأنه قال : ليس زيد قائما ، فالذى يطلب النصب باق ، وأما إذا قلت إن زيدا قائم ، فإن الرافع لزيد وهو التعرى قد زال ولم يبق الرفع محرز فلذلك لم يجز العطف عندهم على الموضع هنا بقياس بل بابه أن يجيء فى الشعر ، وإن جاء فى الكلام فنادر بحيث لا يقاس عليه ، وعلى ذلك لم يجز عندنا إن زيدا قائم وعمرو على أن يكون محمولا على معنى زيد قائم بل يكون رفع عمرو إما على الابتداء والخبر محذوف وإما على العطف على الضمير إذا كان هناك توكيد أو طول »[2] .

وقال مثل هذا الكلام أو ملخصه فى مثل المقرب ولكنه فى شرح الجمل الصغير أقر العطف على الموضع يقول بعد أن ذكر أن الرفع من ثلاثة أوجه : أولها : أنه مبتدأ والخبر محذوف والثانى : أنه معطوف على الضمير المستتر فى الخبر قبل : والثالث : أن يعطف على موضع اسم إن ، لأن قولك : إن زيدا قائم فى معنى قولك زيد قائم فكما أنك إذا قلت زيد قائم وعمرو يكون عمرو معطوفا على زيد فكذلك أيضا إذا قلت : إن زيدا قائم وعمرو ويكون عمرو معطوفا على موضع زيد[3] .

---

(١) شرح الجمل الكبير ١/٤٥٥ . (٢) شرح الجمل الكبير : ١/٤٥٦ .

(٣) شرح الجمل للصغير ورقة : ٢٧ (مخطوط رقم ٣٤٢ نحو تيمور) .

(الحالة الرابعة)

وهى العطف على الاسم بعد الخبر والأداة غير إن ولكن ، وحكم المعطوف فى هذه الحالة كحكمه فى التى قبلها وهو جواز النصب والرفع تقول : بلغنى أن زيدا قائم وعمرو ، وليت زيدا ناجح وعمرو بالوجهين فى عمرو وهما النصب والرفع ، وليس للرفع إلا وجه واحد من الأربعة السابقة : وهو أن يكون معطوفا على الضمير الذى يتحمله الخبر بشرط التأكيد أو الطول الذى يقوم مقام التأكيد : ليت زيدا ناجح هو وعمرو ، أو ليت زيدا ناجح اليوم وعمرو ، ولا يجوز رفعه على أن يكون مبتدأ والخبر محذوف ويكون من عطف الجمل ، كما لا يجوز عطفه على محل الاسم وحده أو محله مع الناسخ ، وقد وضح ابن عصفور ذلك كله وعلله أحسن توضيح وتعليل يقول فى هذا الموضع[1] :

« ولا يجوز رفع الاسم الواقع بعد حرف العطف على الابتداء وحذف خبره فى شىء من أخوات إن لأن الخبر المحذوف ليس موافقا للخبر المتقدم فى المعنى فيدل عليه ألا ترى أن الخبر الثابت فى اللفظ يكون مترجى أو متمنى أو متوقعا أو يكون فيه معنى التشبيه ، والخبر المحذوف ليس كذلك ، وكذلك أيضا لا يجوز رفع الاسم الواقع بعد حرف العطف على أن يكون معطوفا على اسم شىء من أخوات إن ، لأن ذلك إنما جاز فى إن من حيث كان قولك : إن زيدا قائم فى معنى زيد قائم ، وليست كذلك أخواتها ألا ترى أن قولك : ليت زيدا قائم ، وكأن زيدا قائم ليس شىء من ذلك فى معنى قولك زيد قائم » .

وكذلك قولك بلغنى أن زيدا قائم أن فيه وصلتها بتقدير المفرد فكأنك قلت بلغنى قيام زيد فلذلك لم تجعل مع صلتها بتقدير جملة من مبتدأ وخبر ،

---

(١) شرح الجمل الصغير ورقة : ٢٨ .

ولم يسغ جعل الاسم الذى بعد حرف العطف مبتدأ حذف خبره لدلالة الخبر المتقدم عليه، وتعطف الجملة من المبتدأ والخبر على أن واسمها وخبرها لأن ذلك يؤدى إلى عطف الجملة على المفرد فى موضع لايسوغ فيه أن تكون الجملة بتقدير المفرد ألا ترى أنك لو جعلت قولك: بلغنى أن زيدا قائم وعمرو على تقدير بلغنى أن زيدا قائم وعمرو قائم وعطفت الجملة التى هى وعمرو قائم على أن واسمها وخبرها لأدى ذلك إلى وقوع الجملة فى موضع فاعل بلغنى والجملة لايجوز أن تكون فاعلة »[1].

هذا حكم التابع إذا كان عطف نسق، أما إذا كان غير ذلك من نعت وتوكيد وعطف بيان وبدل فإن حكمه كالتالى وهو مما ختم به ابن عصفور حديثه فى هذا الموضع يقول[2]: « فإن أتبعت اسم إن وأخواتها بتابع من التوابع غير عطف النسق فلا يخلو من أن تتبعه بعد الخبر أو قبله، وكيفما فعلت فالإتباع عند المحققين من أهل البصرة على اللفظ نحو: إن زيدا القائم منطلق، وإن زيدا منطلق القائم، ولايجوز غيره إلا أن يسمع من ذلك شىء فيحفظ ولايقاس عليه.

وأما أهل الكوفة وبعض البصريين فإنما الاتباع عندهم فيما عدا إن ولكن على اللفظ ليس إلا لأنها حروف غيرت معنى الابتداء والخبر وحكمه، وأما إن ولكن فلا يخلو أن يتبع اسمها قبل الخبر أو بعده:

فإن أتبعته بعد الخبر جاز عندهم النصب على اللفظ والرفع على المعنى.

وإن أتبعته قبل الخبر فعلى مذهب الكسائى يجوز النصب على اللفظ والرفع

---

(١) المرجع السابق

(٢) شرح الجمل الكبير: ٤٥٨/١

على الموضع قياساً على ما سمع من قولهم : إنهم أجمعون ذاهبون بالرفع على موضع إن قبل دخولها ، وعلى مذهب الفراء إن كان الاسم مبنيا جاز النصب على اللفظ والرفع على الموضع نحو إن هذا نفسه ذاهب وإن كان معربا فالنصب على اللفظ ليس إلا ، فقاس على قولهم : إنهم أجمعون ذاهبون ماهو مثله في البناء »(١) .

وملخص مذهب أهل الكوفة أنهم يعطون التوابع كلها حكما واحدا .

قال ابن عصفور : « والصحيح أنه لايجوز الحمل على الموضع بعد الخبر ولاقبله لما ذكرنا من أنه لايجوز الحمل على الموضع إلا حيث يكون له محرز »(٢) .

ولم يذكر ابن عصفور في المقرب مواضع كسر همزة إن ومواضع فتحها ولم يعط قانونا في ذلك إما اتكالا على وضوحه ، وإما استغناء عنه ، لأن الذوق العربي والتمرس في الأساليب العربية والغوص فيها يجعل المتكلم ينطق همزة إن مكسورة أو مفتوحة أو بجواز الوجهين كما نطقها العرب الفصحاء وأرادوا لها ، ولكنه في شرح الجمل الكبير والصغير بين ذلك ونصله تفصيلا ، ونحن سننبه لمقام العلم به ونذكره بنصه كما ذكره في شرح الجمل الصغير وفيه كفاية :

قال ابن عصفور(٣) : « لإن ثلاثة مواضع : موضع تكسر فيه ولاتفتح ، وموضع تفتح فيه ولاتكسر ، وموضع يجوز كسرها وفتحها :

فتكسر إذا كانت مبتدأ نحو : إن زيدا القائم ، وإذا كان في خبرها

---

(١) المرجع السابق . (٢) المرجع السابق .

(٣) شرح الجمل الصغير ورقة : ٢٨ ، ٢٩ .

اللام نحو : علمت إن زيدا لقائم ، وبعد القول المجرد من معنى الظن نحو : قال زيد : إن عمرا منطلق ، وبعد واو الحال نحو : جاء زيد وإنه يضحك[١] ، وبعد حتى التي هي حرف ابتداء نحو : مرض زيد حتى إنهم لا يرجونه ، وبعد ألا التي للاستفتاح نحو : ألا إن زيدا قائم وبعد الموصول نحو : جاءني الذي إنه قائم ، وبعد جواب القسم نحو : والله إن زيدا قائم ، فإن سبقت بفعل قسم فإن أريد به الاخبار فتحت وإن أريد به القسم كسرت كقوله تعالى : (وَيَحْلِفُونَ بِاللهِ إِنَّهُمْ لَمِنكُمْ)[٢] .

« ويجوز كسرها وفتحها بعد أما ، وبعد إذا التي للمفاجأة تقول : أما إنَّ زَيْدًا قَائِمٌ فتكسر إذا جعلت أما بمعنى ألا الاستفتاحية فتكون إن بدء كلام ، وتفتح إذا جعلتها بمعنى أحقا فتكون أن ومعمولاها مبتدأ وحقا ظرف هو الخبر ، وتقول : خَرَجْتُ فَإِذَا أَنَّ السبع فتكسر إذا لم تجعلها مع ما بعدها بتقدير مفرد كأنك قلت فإذا إن السبع قائم ، وتكون بدء كلام ، وتفتح إذا جعلتها مع ما بعدها بتقدير مفرد فيكون مبتدأ وإذا خبر له كأنك قلت خرجت فإذا قيام السبع .

ويجوز كسرها وفتحها في قولك : أول ما أقول إني أحمد الله ، فمن كسرها جعلها مقول القول وجعل أول مبتدأ والخبر محذوف أي ثابت ؛ ومن فتحها جعلها مفردا وجعلها الخبر أي أول قولي حمد الله » .

---

(١) نقده ابن هشام في قوله : وبعد واو الحال وذكر أن همزة إن تكسر في أول جملة الحال سواء قرنت بالواو أو لم تقرن كقوله تعالى (إنهم ليأكلون الطعام) انظر مغني اللبيب ٢/٤٧١ والأشباه والنظائر : ٢/٤٧ .

(٢) سورة التوبة آية ٥٦ .

« وتفتح لا غير فيما عدا ذلك نحو قولك بلغنى أن زيدا منطلق ، وعجبت من أن زيدا قائم » .

ثم قال[1] : « ولك أن تقول : كل موضع كان المفرد فإن فيه مفتوحة نحو قولك : بلغنى أنك منطلق فهى مع صلتها بتقدير المفرد إذ التقدير بلغنى انطلاقك وكل موضع كان للجملة فإن فيه مكسورة نحو قولك إن زيدا منطلق ، فقولك إن زيدا منطلق واقع موقعا للجملة ألا ترى أنك تقول ابتداء : ينطلق زيد وزيد منطلق .

ولك أن تقول : كل موضع يختص بالاسم أو بالفعل فإن فيه مفتوحة ، مثال مايختص بالاسم بلغنى أن زيدا منطلق لأن التقدير بلغنى انطلاق زيد ، ومثال مايختص بالفعل قولك لو أن زيدا قائم قام عمرو ، ألا ترى أن لو إنما يقع بعدها الفعل فيقال لو قام زيد قام عمرو ، وكل موضع يتعاقب عليه الاسم والفعل فإن فيه مكسورة نحو قولك : إن زيدا قائم ألا ترى أن إن فى ابتداء الكلام ، والفعل والاسم يجوز أن يبدأ بهما فيقال : زيد قائم ويقوم زيد » انتهى كلامه وهو ملخص مفيد .

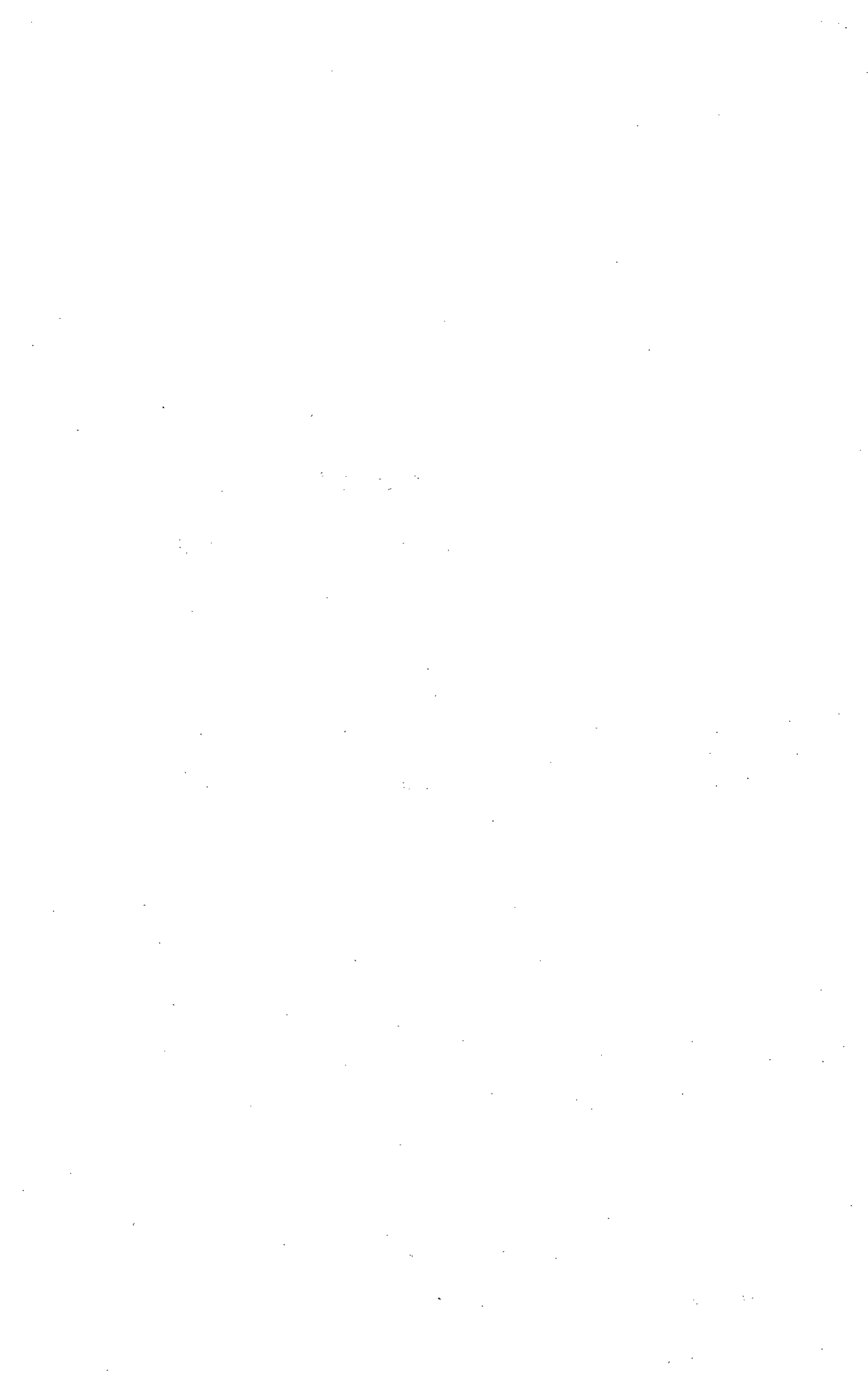
تم الجزء الأول من شرح كتاب المقرب لابن عصفور والحمد لله رب العالمين ويليه الجزء الثانى وهو المنصوبات وأوله (باب المفعول به) .

وقد تم تحرير الجزء الأول فى يوم الأحد الخامس والعشرين من شوال سنة ١٤١٠ هـ ـ الموافق العشرين من مايو سنة ١٩٩٠ م

---

(١) شرح الجمل الصغير ورقة ٣٩ (مخطوط ـ وحقق بجامعة الأزهر) .

الفهـــارس العامة



أولا « فهرس الآيات القرآنية »

انتهى فهرس الآيات القرآنية

ثانيا : (فهرس الأحاديث الشريفة والآثار)

انتهى فهرس الأحاديث الشريفة

ثالثا: (فهرس الأعلام المترجم لها فى الحاشية)

ملحوظة: اكتفينا فى الترتيب باللقب المشهور وكذا الاسم والكنية ولم نعتبر لفظ أب وابن وأل.

(الباء)

العلم المترجم له	الصفحة

العلم المترجم له	الصفحة
هدبة بن الخشرم	١٠١١
الهروى « آدم بن أحمد »	٢٠١
ابن هشام الأنصارى « جمال الدين عبدالله بن يوسف »	٥٧٦
ابن هشام الخضراوى « محمد بن يحيى »	٦٠٨
هشام بن معاوية الضرير	٢٦٤

(الياء)

يزيد بن مفرغ الحميرى	١٩١
يزيد بن الطثرية	٤٠٣
يزيد بن القعقاع	٦٠٠
د / يسرى زعير	٢١٢
ابن يعيش « أبو البقاء يعيش بن على »	١٢٥

انتهى فهرس الأعلام المترجم لها فى الحاشية

رابعـــا : (فهرس الأشعار)

(قافية الراء)

(انتهى فهرس الأشعار)

خامسا : المراجع والمصادر

أولا – المخطوطات والرسائل :

١ – الأخطاء النحوية والصرفية فى شعر المتنبى (د/ على محمد فاخر – رسالة ماجستير ١٩٧٩ م – منها نسخ بكليات اللغة العربية ونسخة بجامعة القاهرة) .

٢ – التذييل والتكميل لأبى حيان ج ١ (د/ مصطفى حبالة – جامعة الأزهر – رسالة دكتوراه ١٩٨١ م – مجلدان) .

٣ – التذييل والتكميل لأبى حيان ج ٢ (د/ سيد تقى عبد السيد – جامعة الأزهر – رسالة دكتوراه ١٩٨٥ م ثلاثة مجلدات) .

٤ – التذييل والتكميل لأبى حيان ج ٤ (د/ الشربينى أبو طالب – جامعة الأزهر – رسالة دكتوراه ١٩٨٥ م ثلاثة مجلدات) .

٥ – شرح التسهيل لابن مالك مخطوط بدار الكتب المصرية (١٠ش نحو) .

٦ – شرح التسهيل لناظر الجيش ج ١ (د/ على محمد فاخر رسالة دكتوراه ١٩٨٥م منها نسخ بكليات اللغة العربية ونسخة بجامعة القاهرة – أربعة مجلدات) .

٧ – شرح التسهيل لناظر الجيش (من ج ٢ إلى ج ٦ مخطوط بدار الكتب ٣٤٩ نحو ومحقق بجامعة الأزهر) .

٨ – شرح الجمل الصغير لابن عصفور (مخطوط بدار الكتب المصرية ٢٣٢ نحو تيمور – ومحقق بجامعة الأزهر) .

٩ – شرح الجمل لابن الضائع (مخطوط بدار الكتب – ٢٠ نحو) .

١٠ – مسائل الخلاف بين ابن عصفور وابن مالك (ماجستير بجامعة الأزهر ١٩٩٠ م – محمد مكى) .

١١ – الملخص لابن أبى الربيع (معهد المخطوطات ٢٢٠ مصنف غير مفهرس) .

ثانياً ـ المطبـــوعات :

١٢ ـ كتاب الله الكريم .

١٣ ـ أسرار العربية لابن الأنبارى (محمد بهجت البيطار ـ دمشق ١٩٥٧م).

١٤ ـ أسرار النحو فى ضوء أساليب القرآن الكريم (د/ يسرى زعير ـ الحلبى ـ ١٩٧٨ م) .

١٥ ـ الأشباه والنظائر فى النحو للسيوطى (طه سعد ـ الكليات الأزهرية ١٩٧٥) .

١٦ ـ الأصول فى النحو لابن السراج (د/عبد الحسين الفتلى ـ العراق ١٩٧٣) .

١٧ ـ الأعلام : قاموس تراجم (خير الدين الزركلى ـ بيروت) .

١٨ ـ الأمالى الشجرية (عبد الله بن الشجرى ـ بيروت) .

١٩ ـ الأمالى لأبى على القالى (الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٥) .

٢٠ ـ الأمالى النحوية لابن الحاجب (د/ عدنان صالح مصطفى ـ قطر) .

٢١ ـ الأغانى لأبى الفرج الأصفهانى (بيروت) .

٢٢ ـ الإنصاف فى مسائل الخلاف لأبى بكر الأنبارى (محمد محيى الدين عبد الحميد ـ بيروت) .

٢٣ ـ إيضاح المكنون فى الذيل على كشف الظنون (اسماعيل باشا ـ دار العلوم الحديثة ـ بيروت) .

٢٤ ـ البحر المحيط فى التفسير لأبى حيان (محمد بن يوسف ١٩٤٥) .

٢٥ ـ بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة للسيوطى (محمد أبو الفضل إبراهيم ـ الحلبى ١٩٦٤) .

٢٦ ـ تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية للزركشى (محمد ماضور ـ تونس) .

٢٧ ـ تاريخ الأدب العربى لكارل بروكلمان (رمضان عبد التواب ـ دار المعارف بالقاهره ـ ١٩٧٥) .

٢٨ - تاريخ النحو العربي منذ نشأته حتى الآن (د/ على محمد فاخر - القاهرة ١٩٨٦) .

٢٩ - التبصرة والتذكرة للصيمرى (د/ فتحى علم الدين - الخانجى بالقاهرة) .

(٣٠) التبيان فى إعراب القرآن للعكبرى (على محمد البجاوى - الحلبي بالقاهرة) .

٣١ - تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام (د/ سيد تقى - القاهرة ١٩٨٦) .

٣٢ - التدريب فى تمثيل التقريب لأبى حيان (نهاد حسن - العراق) .

٣٣ - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك (محمد كامل بركات - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٦٧) .

٣٤ - تقريب المقرب فى النحو لأبي حيان (محمد جاسم الديلمى - ليبيا - ١٩٨٧) .

٣٥ - الجامع لأحكام القرآن - تفسير القرطبي (أبو عبد الله القرطبي - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٧) .

٣٦ - الجنى الدانى فى حروف المعانى للمرادى : ٧٤٩ هـ (د/ فخر الدين قباوة وزميله - بيروت - ١٩٨٣) .

٣٧ - حاشية الصبان على شرح الأشمونى (الحلبى بالقاهرة) ومعهما شرح الأشمونى المسمى بمنهج السالك إلى ألفية ابن مالك .

٣٨ - الحجة فى القراءات السبع لابن خالوية (د/ عبدالعال سالم مكرم - الكويت - دار الشروق بالقاهرة) .

٣٩ - أبو حيان النحوى (د/ خديجة الحديثى - مكتبة النهضة ، بغداد - ١٩٦٦) .

٤٠ - دراسات لأسلوب القرآن الكريم (الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة مطبعة السعادة ١٩٧٢) .

٤١ - الدرر اللوامع على همع الهوامع للشنقيطى (دار المعرفة - بيروت - ١٩٧٣) .

٤٢ - ديوان الأعشى : ٦٢٩ م (دار صادر بيروت) .

٤٣ - ديوان أمية بن أبى الصلت (بيروت - ١٩٤٣) .

٤٤ - ديوان أوس بن حجر (بيروت - ١٩٤٣) .

٤٥ - ديوان جـــران العود النميرى (دار الكتب المصرية بالقاهرة - ١٩٣١) .

٤٦ - ديوان جرير : ١١٠ هـ (دار صادر - بيروت - ١٩٣٤) .

٤٧ - ديوان جميل : ٨٢ هـ (د / حسين نصار - ١٩٦٧ - مكتبة دار مصر للطبـاعة) .

٤٨ - ديوان حسان بن ثابت (د/ سيد حنفى حسنين - الهيئة المصريه العامة) .

٤٩ - ديوان أبى الحسن التهامى (مطبعة الأهرام بالإسكندرية - ١٩٨٣) .

٥٠ - ديوان الحطيئة : ٣٠هـ (نعمان أمين طه - الحلبى - القاهرة - ١٩٥٨) .

٥١ - ديوان ذى الإصبع العدوانى (عبد الوهاب العدوانى - الموصل - ١٩٧٣) .

٥٢ - ديوان سحيم عبد بنى الحسحاس (عبد العزيز الميمنى - الدار القومية للطباعة بالقاهرة - ١٩٦٥) .

٥٣ - ديوان أبى السرى بن الدمينة (محمد الهاشمى البغدادى - مصر - ١٢٣٧) .

٥٤ - ديوان شعر ذى الرمة : ١١٧ هـ (كاريل هنرى مكارتنى - كلية كمبرج - ١٩١٦) .

٥٥ ـ ديوان أبي الطيب المتنبي : ٣٥٣ هـ بشرح العكبري (مصطفى السقا ـ نشر مصطفى البابي الحلبي ١٩٥٦) .

٥٦ ـ ديوان عبد الله بن رواحة : ٥٨ هـ (د / حسين محمد باجودة ـ القاهرة ـ ١٩٧٢) .

٥٧ ـ ديوان عبيد بن الأبرص ـ (د / حسين نصار ـ مطبعة ـ عيسى البابي الحلبي ١٩٧٠) .

٥٨ ـ ديوان العجاج (د / عزة حسن ـ مكتبة دار الشروق ـ بيروت ـ ١٩٧١) .

٥٩ ـ ديوان عروة بن الورد والسموأل (دار صادر للطباعة ـ بيروت ١٩٦٤) .

٦٠ ـ ديوان عمر بن أبي ربيعة : ٩٣ هـ (الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٨) .

٦١ ـ ديوان الفرزدق : ١١٠ هـ (كرم البستاني ـ دار صادر بيروت ـ ١٩٦٦) .

٦٢ ـ ديوان القطامي (د / أحمد السامرائي ـ بيروت ـ ١٩٦٠) .

٦٣ ـ ديوان كثير عزة (د / إحسان عباس ـ دار الثقافة ـ بيروت ١٩٨١) .

٦٤ ـ ديوان كعب بن زهير : ٢٦ هـ (صنعه / أبو سعيد الحسن بن عبيد السكري ـ دار الكتب المصرية ١٩٥٠) .

٦٥ ـ ديوان لبيد بن أبي ربيعة العامري : (دار صادر ـ بيروت) .

٦٦ ديوان مجنون ليلى : ٦٨ هـ (عبد الستار أحمد فراج ـ مكتبة مصر ـ ١٩٧٩ .

٦٧ ـ ديوان امرىء القيس : (محمد أبو الفضل إبراهيم دار المعارف بالقاهرة) .

٦٨ - ديوان المفضليات لأبي العباس الضبي ، شرح أبي محمد القاسم بن بشار الأنباري (كارلوس يعقوب - بيروت - ١٩٢٠) .

٦٩ - ديوان النابغة الذبياني : ٦٠٤م د فوزي عطوي- بيروت - ١٩٦٩ .

٧٠ - ديوان الهذليين (الدار القومية للطباعة والنشر بالقاهرة ١٩٦٥) .

٧١ - الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة لأبي عبد الله المراكشي (إحسان عباس - بيروت) .

٧٢ - ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان (د/مصطفى النماس- ١٩٨٤) .

٧٣ - السبعة في القراءات لابن مجاهد (د/ شوقي ضيف - دار المعارف ١٩٨٠) .

٧٤ - سنن النسائي بشرح جلال الدين السيوطي (مصطفى البابي الحلبي بمصر) .

٧٥ - شذرات الذهب لأبي الفلاح العماد الحنبلي : (١٠٨٩ هـ) (بيروت- لبنان) .

٧٦ - شرح أبيات المغني لعبد القادر البغدادي (عبد العزيز رباح - دمشق - ١٩٧٨) .

٧٧ - شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (محمد محي الدين عبد الحميد- مكتبة النهضة المصرية) .

٧٨ - شرح الألفية لابن الناظم : ٦٨٦ (محمد بن سليم اللبابيدي - المكتبة العثمانية - بيروت) .

٧٩ - شرح التسهيل لابن مالك : ٦٧٢ هـ (د/ عبد الرحمن السيد - مكتبة الأنجلو المصرية) .

٨٠ - شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري (عيسى البابي الحلبي وشركاه) .

٨١ - شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (د/ صاحب جعفر أبو جناح العراق) .

٨٢ - شرح ديوان الأخطل التغلبي : ٩٠ هـ (إيليا سليم الحاوي - بيروت - ١٩٦٨) .

٨٤ - شرح ديوان حاتم الطائي (إبراهيم الجزيني - بيروت - ١٩٦٨) .

٨٥ - شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (عبد السلام هارون - لجنة التأليف ١٩٦٨) .

٨٦ - شرح ديوان الخنساء (د/ إبراهيم عوضين - السعادة بالقاهرة ١٩٨٦) .

٨٧ - شرح ديوان زهير بن أبي سلمى صنعه أبو العباس محمد بن يحى ثعلب (الدار القومية بالقاهرة ١٩٦٤) .

٨٨ - شرح ديوان علقمة وطرفة وعنترة (شرح نخبة من الأدباء - دار الفكر للجميع - بيروت - ١٩٦٨) .

٨٩ - شرح ديوان الفرزدق (عبد الله إسماعيل الصاوي - المكتبة التجارية بمصر ١٩٢٦) .

٩٠ - شرح شافية ابن الحاجب للرضى : ٦٨٦ هـ (محمد نور الحسن وأصحابه - بيروت) .

٩١ - شرح شذور الذهب لابن هشام الأنصاري (محمد محيى الدين عبد الحميد - المكتبة التجارية الكبرى بمصر ١٩٤٢) .

٩٢ - شرح شواهد المغنى للسيوطي (أحمد ظافر - بيروت) .

٩٣ - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (محمد محيى الدين عبد الحميد - بيروت ١٩٨٥) .

٩٤ - شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك (د/ عبد المنعم هريدى - دار الفكر العربي بمصر) .

٩٥ - شرح الكافية الشافية لابن مالك (د . عبد المنعم هريدى - السعودية - مركز البحث العلمى) .

٩٦ - شرح الكافية فى النحو للرضى (الدار العلمية - بيروت) .

٩٧ - شرح اللمحة البدرية فى علم العربية (اللمحة لأبى حيان والشرح لابن هشام - د / صلاح راوى) .

٩٨ - شرح المعلقات السبع لأبى عبد الله الحسن الزوزنى (د / محمد عبد المنعم خفاجى - القاهرة ١٩٧٩) .

٩٩ - شرح المفصل لابن يعيش : ٦٤٣ هـ (نشر عالم الكتب - بيروت - مكتبة المتنبى بالقاهرة) .

١٠٠ - شرح المفضليات للتبريزى (على محمد البجاوى - دار النهضة بالقاهرة) .

١٠١ - شعر الأحوص (عادل سليمان جمال - الهيئة المصرية العامة ١٩٧٠) .

١٠٢ - شعر الكميت بن زيد الأسدى (دار داود سلوم - بغداد ١٩٦٩) .

١٠٣ - شعر نصيب بن رباح (در داود سلوم - بغداد ١٩٦٧) .

١٠٤ - الشعر والشعراء لابن قتيبة (أحمد محمد شاكر - دار التراث العربى للطباعة ١٩٧٧) .

١٠٥ - شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك (محمد فؤاد عبد الباقى -

١٠٦ صحيح البخارى للإمام أبى عبد الله محمد بن إسماعيل البخارى ٢٥٦ هـ (النسخة الأميرية المطبوعة - ١٣١٤ وكذلك نسخة بيروت ١٩٨٤) .

١٠٧ - صحيح مسلم للإمام أبى الحسن بن مسلم : ٢٦١ هـ (دار التحرير للطباعة بالقاهرة - طبعة استانبول ١٣٨٤) .

١٠٨ - ابن عصفور والتصريف : (دار فخر الدين قباوة - دار الآفاق - بيروت - ١٩٨١) .

١٠٩ - عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء فى المائة السابعة ببجاية تأليف أبى العباس الغبرينى : ٧١٤ هـ (عادل نويهض - بيروت) .
١١٠ - فهرست الكتب النحوية المطبوعة : (د / عبد الهادى الفضلى - الأردن ١٩٨٦) .
١١١ - القاموس المحيط (الفيروزأبادى - الحلبى ١٩٥٢) .
١١٢ - الاقتراح فى علم أصول النحو للسيوطى (دار المعارف - سوريا).
١١٣ - الكافية فى النحو لابن الحاجب (طارق نجم عبد الله - السعودية ١٩٨٦) .
١١٤ - كتاب سيبويه : (عبد السلام هارون - الهيئة المصرية العامة ١٩٧٧) .
١١٥ - الكشاف للزمخشرى : (محمد الصادق قمحاوى - الحلبى بالقاهرة).
١١٦ - كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون (حاجى خليفة - بغداد)
١١٧ - الكشف عن وجوه القراءات السبع لأبى محمد مكى (د/ محى الدين رمضان - مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧٤) .
١١٨ - لسان العرب لابن منظور : ٨١١ هـ (حققه عبد الله على الكبير وأصحابه - طبعة دار المعارف بمصر) .
١١٩ - اللمع فى العربية لابن جنى : ٣٩٢ هـ (حسين محمد شرف - نشر مكتبة عالم الكتب - بيروت ١٩٧٨) .
١٢٠ - المبدع الملخص من الممتع لأبى حيان (د / مصطفى النماس جامعة الأزهر ١٩٨٣) .
١٢١ - مجالس ثعلب (عبد السلام هارون - دار المعارف بالقاهرة) .
١٢٢ - مجمع الأمثال للميدانى (محمد محى الدين عبد الحميد - لبنان ١٩٥٥).
١٢٣ - مجموع أشعار العرب (رتبه وليم بن الورد - بريس طبع ١٩٠٣ م برلين - مكتبة المثنى - بغداد) .

١٢٤ - المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات لابن جنى (على النجدى وصاحبه، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة ١٩٨٦ م) .

١٢٥ - مختار الصحاح لأبى بكر الرازى (محمود خاطر-القاهرة ١٩٢٦) .

١٢٦ - مختصر شواذ القرآن لابن خالويه بشرح برجشتراسر - (مكتبة المتنبى بالقاهرة).

١٢٧ - المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل : (د . محمد كامل بركات - مركز البحث العلمى وإحياء التراث الإسلامى) .

١٢٨ - مسند الإمام أحمد بن حنبل (دار صادر - بيروت) .

١٢٩ - معانى القرآن للأخفش (د/ عبد الأمير محمد أمين الورد - بيروت عالم الكتب) .

١٣٠ - معانى القرآن للفراء : (أحمد يوسف ، وأصحابه الهيئة المصرية العامة) .

١٣١ - معجم الأدباء لياقوت الحموى : (أحمد فريد رفاعى - وزارة المعارف) .

١٣٢ - معجم الشعراء للمرزبانى : (عيسى الحلبى بالقاهرة ١٩٦٠) .

١٣٣ - معجم شواهد العربية (عبد السلام هارون - الخانجى - القاهرة ١٩٨٢) .

١٣٤ - معجم المؤلفين (محمود رضا كحالة - دمشق ١٩٦٠) .

١٣٥ - المعجم المفهرس لألفاظ الحديث اللغوى : (نشره د / ا - ى ونستك) .

١٣٦ - المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم : (صنفه / محمد فؤاد عبد الباقى - مؤسسة جمال للنشر والتوزيع - بيروت) .

١٣٧ - المعجم الوسيط (مجمع اللغة العربية - الطبعة الثالثة) .

١٣٨ ـ مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام : (محمد محى الدين عبد الحميد ـ مكتبة صبيح بالقاهرة) .
١٣٩ ـ المفصل فى علوم العربية للزمخشرى : (٥٣٨ هـ) ، (نشر دار الجيل - بيروت) .
١٤٠ ـ المقتصد فى شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجانى (كاظم بحر المرجان ـ دار الرشيد للنشر بالعراق ١٩٢٠) .
١٤١ ـ الممتع فى التصريف لابن عصفور : (فخر الدين قباوة ـ بيروت ١٩٧٩) .
١٤٢ ـ المقتضب للمبرد : (للشيخ محمد عبد الخالق عضيمة ـ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية)
١٤٣ ـ المقرب لابن عصفور : (أحمد عبد الستار الجوازى وصاحبه ـ مطبعة العانى ـ بغداد ـ طبعة ثانية فى مجلد واحد) .
١٤٤ ـ الموطأ للإمام مالك بن أنس (محمد بن عبد العاطى ـ الشعب بالقاهرة ودار الآفاق ببيروت) .
١٤٥ ـ نتائج الفكر للسهيلى (د / محمد إبراهيم البنا ـ السعودية) .
١٤٦ ـ النحو الوافى (للأستاذ عباس حسن ـ دار المعارف بمصر ١٩٧٩) .
١٤٧ ـ نزهة الألباء فى طبقة الأدباء لكمال الدين الأنبارى : (محمد أبو الفضل إبراهيم ـ نهضة مصر) .
١٤٨ ـ نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة : (الشيخ محمد الطنطاوى ١٩٦٩) .
١٤٩ ـ نفح الطيب لأحمد بن محمد المقرى : (إحسان عباس ـ بيروت ١٩٦٨) .
١٥٠ ـ النكت الحسان فى شرح غاية الإحسان لأبى حيان (د/ عبد الحسين الفتلى ـ بغداد) .
١٥١ ـ النهاية فى غريب الحديث والأثر لابن الأثير (مطبعة عيسى البابى الحلبى) .

١٥٢ ـ النوادر فى اللغة لأبى زيد الأنصارى (محمد عبد القادر أحمد ـ دار الشروق بالقاهرة ١٩٨١) .
١٥٣ ـ هدية العارفين فى أسماء المؤلفين : (إسماعيل باشا البغدادى ـ مكتبة دار العلوم ـ بيروت) .
١٥٤ ـ همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطى (صححه السيد محمد بدر الدين النعسان ـ دار المعرفة ـ بيروت) .
١٥٥ ـ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لأبى العباس بن خلكان (إحسان عباس ـ بيروت ١٩٧٧) .

سادسا : (فهرس الأبواب والموضوعات)

للقسمين (الأول والثانى)

الأبواب والموضوعات	الصفحة

الأبواب والموضوعات	الصفحة

الأبواب والموضوعات　　　　　　　　　　　　الصفحة

الأبواب والموضوعات	الصفحة

الأبواب والموضوعات	الصفحة

الفهارس



تصويبات

الصفحة	الخطأ	الصواب
المقدمة	جهد	جهدا
١	المستطاع	استطاع
٢	أجمل	أجل
٣	شمس	شرق
٨٥	قالوا	فقالوا
١١٣	ملقات	ملحقات
١٤٦	متصلا بالفاعل	متصلا بالعامل
١٩٣	استطعت	اسطعت
٢٣٤	يونس ١٥	الاعراف ١٢٣
٢٦٩	تكزون	تكنزون
٣٧٠	المتوسط	الصغير
٤٢٩	المتوسط	الصغير
٤٥٨	ديوانه ص ١٥٣	ص ٥٧
٥٣٦	ترد	تردد
٥٤٥	لار	لايجوز
٥٨٨	ديوانه ص ١٥٣	ص ٧٨
٥٩١	ويغضى	ويغضى
٦١٢	البيتان	التبيان
٦٢٤	الأصول	الأصول
٦٤٩	وونه	تحرونه
٦٥٤	وهو	وهو
٦٦٥	٢٠٠/١	٢٠٠/٢

الصفحة	الخطأ	الصواب
٦٦٦	٢٠٠/١	٢٠٠/٢
٧١٥	١٠٦	١٤٤
٧٢٧	اليرح	الخير
٧٣٢	١، ٢ في الهامش	٥ ، ٦
٧٥١	فإن لله خمسه	فأن لله خمسه
٧٥٩	المتغيرن	المتقين
٨٩٧	ثلاث	ثلاثه
٨٩٧	قعد	بعـــد
٨٩٩	أعد	اغد
٩٢٠	حذ لا بهذه	حذف لا بهذه
٨٧٢	لا نهنه	لا تهنه
٨٧٤	فقد أفعال	فقد قسم أفعال
٧٧٨	مرددود	مردود
٨٨٥	الوفر	الوافر
٨٨٧	ومشاهده	وشاهده
٨٩١	الستاء	الشتاء
٨٩٣	أصح	أصبح
٨٩٩	إطمام	إطعام
٩٦٩	طرفا	ظرفا
٩٦٩	ن و	نحو
٩٧١	نقول	تقول
٩٧٣	طيها	بطنها
٩٧٩	خير	خبر
٩٨٢	مسرغ	مسوغ
٩٨٥	أمر	أحد
٩٨٦	كا زيد	كان زيد

الصفحة	الخطأ	الصواب
٩٨٨	المعينين	المعنيين
٩٩٨	ونباء	وبقاء
٩٩٨	والذى يدل	الذى يدل
١٠٠٩	مبطوع	مطبوع
١٠١١	والبيت	البيت
١٠١٣	تغل	نغل
١٠١٤	دوخلواق	واخلولق
١٠١٧	وقوله مثل	ومثل
١٠٢٠	بالمصدر	بالمصدر
١٠٢١	اخبارعا	أخبارها
١٠٢٧	وأخير	واجيز
١٠٢٨	الزيدا	الزيدان
١٠٣٠	دعست	وعست
١٠٣٥	فيذكر	فتذكر
١٠٣٧	فأنهضَ نهضُ	فأنهضُ نهضَ
١٠٣٧	ويستشد	ويستشهد
١٠٤٢	الفاوسى	الفارسى
١٠٤٥	١٩٨و	١٩٨هـ
١٠٤٥	معاذر	مناذر
١٠٤٨	زوا	هزوا
١٠٥١	يدام	يدم
١٠٥٢	وما الدم	وما الدهر
١٠٥٣	وبعد فإذا	وبعد ... فإذا
١٠٥٧	مابزيد	مازيد
١٠٦٠	نقول	تقول

الصفحة	الخطأ	الصواب
١٠٦٣	لومنزلة	فصارت عزلة
١٠٧٠	بكا	بكاف
١٠٨١	وبرفع	ويرفع
١٠٨٩	حذو منابقه	حذو النابغة
١٠٨٩	مرفوع بفعل	مرفوع فعل
١٠٩٣	الباء	الياء
١٠٩٧	قرار	فرار
١١١٤	انغظ	انفط
١١٢٤	وهى أنه	وهى أنها
١١٢٦	أجمون	أجمون

﴿ تم بحمد الله وعونه القسم الثانى ﴾

استدراك

جاء فى ص ١٦٣ أنه لايجوز أن تقول : ما محمدا قتلت ، كما لايجوز أيضا أن تقول : محمدا ما قتلت ، والصحيح أن الأسلوب الثانى هو الذى لايجوز ، أما الأول فجائز قال الكميت : طربت وما شوقا إلى البيض أطرب :

وانظر فى ذلك أيضا ص ٩٥٠ ، ٩٧٢ ، ٩٨١ .

من ص ٤٧٠ (القسم الأول) فى الهامش الحديث (لهى أسود من القار) فى الموطأ للإمام مالك ص ٦١٤ بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقى مرويا عن أبى هريرة ونصه : أترونها حمراء كناركم لهى أسود من القار .

رقم الايداع ١٨٩٣ / ١٩٩٠